

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

نهاية البلاغ

في

فنون الأدب

تأليف

شهاب الدين محمد بن عبد الله بن يوسف

٦٧٧ - ٧٣٣ هـ
١٢٧٨ - ١٣٣٣ م
السفر التاسع

[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٣٥١ هـ - ١٩٣٣ م

جزء
معين التاريخ
لأهل التاريخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بيان

عن الجزء التاسع من نهاية الأرب

في دار الكتب من نسخ هذا الجزء نسخة واحدة كاملة مأخوذة بالتصوير الشمسي ، وقطعة من نسخة أخرى مأخوذة بالتصوير الشمسي أيضا ، بتدوين من (الفن الثالث في الحيوان الصامت) في صفحة ٢٢٤ ، وقد شمل التحريف والتصحيح ألفاظ هذا الجزء في كلتا النسختين بظلمة كثيفة لا يكاد يبدو فيها الصواب إلا بالتفكير الطويل والبحث المستقصى ، فما زلنا نستخرج الصحيح من المعتل ، ونتعرف الصواب من الخطأ بما يجاوره ويتصل به من الألفاظ الصحيحة التي لم يمسها مسخ ولا تحريف ، مراعين في ذلك سياق الكلام وما تقتضيه أساليب الكتاب والشعراء في مختلف العصور والبيئات ، مستعينين بعد ذلك بالمصادر الكثيرة التي بين أيدينا ، من دواوين الشعراء ورسائل الكتاب وكتب المحاضرات والمنتخبات الأدبية ومصنفات اللغة وغيرها من علوم العربية ، والمعجمات المختصة بأسماء الرواة وأنسابهم ، وما ألفه العلماء في الأمكنة والبلاد وضبط أسمائها وتعيين مواقعها ، وغير ذلك من أنواع المؤلفات التي تراها مفصلة بعد في بيان الكتب والمصادر التي رجعنا إليها في تصحيح هذا الجزء ، كل نوع منها فيما يتعلق به من أغراضه وأبوابه ، غير مكتفين من كل كتاب بنسخة واحدة ، بل جمعنا ما أستطعنا جمعه من نُسَخِه لتخير أصحها رواية وأقومها لفظا ، منبهين في الحواشي على اختلاف

هذه النسخ في رواياتها وعلى ما نرجحه منها ، وعسى أن نكون قد وفقنا في هذا الجزء الى ما نقصد إليه في جميع أجزاء هذا الكتاب من إصلاح المحترف من ألفاظها ، وتكميل ما نقص من عباراتها ، وتفسير غريبها ، وشرح ما أشكل من جملها وأبياتها ، وضبط ما التبس من ألفاظها ، وتحقيق ما أشتملت عليه من أسماء الأمكنة والبلاد والقبائل والأشخاص وضبطها على الوجه الصحيح ، والتنبيه على كثير مما ورد فيها من الألفاظ والصيغ والعبارات الدخيلة والعامة ، وغير ذلك من الأغراض .

ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا الموضع أننا لم نضع لفظا مكان لفظ آخر في الأصل إلا إذا كان التحريف في لفظ الأصل ظاهرا لا يستقيم به المعنى على وجه من الوجوه ، بشرط أن يتقارب اللفظان في رسم الحروف تقاربا يجعلهما كالمتفقين ، ليكون الظن أرجح في اشتباه اللفظين على النسخ ، والاحتمال أقرب في تحريف أحدهما عن الآخر ، مؤثرين في ذلك النقل عن المصادر الموثوق بمؤلفيها ، منبهين في الحواشي على ما كان في الأصل من حروف هذا اللفظ ووجه اختيار غيره والمصدر الذي أخذناه عنه ، سواء أكان هذا اللفظ منقولا عن كتاب ، أم كان من عندنا ، فإذا أفاد لفظ الأصل معنى يستقيم به الكلام على وجه من الوجوه ولو كان ضعيفا أبقيناه على حاله لم نغير منه حرفا ، وإن بدا لنا من الألفاظ ما هو أفضل منه وأقرب إلى السياق أثبتناه في الحواشي ، كما أننا لم نضبط علما من الأعلام المشتمل عليها هذا الجزء إلا إذا ورد بضبطه نص صريح لا يحتمل التأويل فيما لدينا من الكتب الموثوق بمؤلفيها ومصححيها ، فإذا ورد هذا الاسم في الكتب مضبوطا بالقلم ولم نجد من النصوص الدالة على ضبطه ما نطمئن إليه ، نبهنا على ذلك في الحواشي ، فنقول : « كذا ضبط هذا الاسم بالقلم لا بالعبرة في كتاب كذا » .

وإن من النعم الكبرى على العلم والأدب التي لا يفنى بحققها شكر، ولا يقوم بحمدتها نثر ولا شعر، تلك العناية العظيمة والرعاية الكبرى من مولانا ملك البلاد، وشبل إسماعيل (صاحب الجلالة فؤاد الأول) أيد الله ملكه، وأدام ظلّه، وحرس للبلاد وليّ عهده (سموّ الأمير فاروق) فقد تمّ في عهده السعيد طبع كثير من الكتب النافعة في مختلف الفنون، والكشف عن ثروة علمية واسعة مما تركه السلف تذكرة للخلف .

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر بالشكر والثناء هذا الجهد العظيم الذي بذله ويبدله المدير الحازم والمربي الفاضل الأستاذ (محمد أسعد برادة بك) مدير دار الكتب المصرية، وأهتمامه الصادق باخراج هذه الكتب في أقرب وقت ممكن على أحسن وجه وأكمل، تحقيقا لما نتوق إليه الأئمة العربية جمعاء من إحياء لغتها وآدابها بنشر الكتب الثمينة في الدين واللغة والأدب والتاريخ، وغيرها من أنواع العلوم .

كما لا يفوتنا أن نثني الثناء الجميل على حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ (السيد محمد الببلاوى) مراقب إحياء الآداب العربية على ما يسديه الى مصححي هذه الكتب من الإرشادات القويمة، والآراء السديدة، ونسأل الله سبحانه التسديد في القول، والتوفيق في العمل .

مصححه
أحمد الزين

تحريرا بالقاهرة في يوم الأربعاء { ١٥ محرم سنة ١٣٥٢
١٠ مايو سنة ١٩٣٣ }

فهرس

السفر التاسع

من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب للنويرى

صفحة

١	ذكر كتابة الحكم والشروط وما يتصف به الكاتب ويحتاج اليه
٢	أما اشتراط العدالة والديانة والأمانة
٣	وأما طلاقة العبارة وذلاقة اللسان
٣	وأما حسن الخط
٤	وأما معرفة العربية
٤	وأما معرفة الفقه
٥	وأما علم الحساب والفرائض
٦	وأما معرفة صناعة الوراقة
٦	ذكر صورة ما أصطلح عليه الكتاب من أوضاع الوراقة
٩	ذكر كيفية ما يصنعه الكاتب في كل واقعة
١٠	أما الإقرارات وما يتصل بها من الرهن والضمان
١٧	وأما الحوالة
١٧	فصل وأما الشركة
١٩	وأما القراض

صفحة	
٢٠	وأما العارية
٢٠	وأما الهبة والنحلة
٢٢	وأما الصدقة والرجوع
٢٣	وأما التملك
٢٤	وأما البيوع
٧٣	وأما الرد بالعيب والفسخ
٧٣	في مقابلة تكتب على ظهر المبايعة
٧٤	وأما الشفعة
٨٤	وأما السلم والمقابلة فيه
٨٥	وأما القسمة والمناصفة
٨٨	وأما الأجائر
١٠٣	وأما المساقاة
١٠٤	وأما الوصايا والشهادة على الكوافل بالقبوض
١١٠	وأما العتق والتدبير وتعليق العتق
١١٣	وأما الكتابة
١١٥	وأما النكاح وما يتعلق به
	وأما أقرار الزوجين بالزوجية واعتراف الزوج بمبلغ الصداق وما يتصل بذلك
١٢٤	من فرض الزوجة والإشهاد عليها بقبض الكسوة
١٢٦	وأما الطلاق وما يتصل به من الفروض الواجبة
١٣١	وأما تعليق الطلاق وفسخ النكاح
١٣٤	وأما نفى ولد ابخارية والإقرار باستيلاد الأمة

صفحة	
١٣٥	وأما الوكالات
١٣٧	وأما المحاضر على اختلافها
١٤٥	وأما الإسجلات
١٥٢	وأما الكتب الحكيمية
١٥٥	وأما التقاليد الحكيمية
١٥٦	وأما الأوقاف والتحييسات
١٦٠	المؤتلف والمختلف من أسماء نقلة الحديث ..
١٧٩	المؤتلف والمختلف من نسب رجال الحديث ..
٢١٤	وأما من ينسخ العلوم
٢١٤	وأما من ينسخ التاريخ
٢١٧	وأما من ينسخ الشعر
٢١٨	ذكر كتابة التعليم وما يحتاج من تصدى لها إلى معرفته — فأما تعليم الأبتداء
٢٢٠	وأما تعليم الانتهاء
٢٢٤	الفن الثالث في الحيوان الصامت

القسم الأول

من هذا الفن في السباع وما يتصل بها من جنسها ، وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول

في الأسد والبر والنمر

٢٢٦	أما أسماء الأسد
٢٢٧	وأما أصناف الآساد وأجناسها

صفحة	
٢٢٨	وأما عاداتها فى حملها ووضعها وحضائتها... ..
٢٢٩	وأما عاداتها فى وثباتها وثباتها وأفعالها وصبرها وسرعة مشيها وأكلها
٢٣٠	وأما ما فى الآساد من الجراءة والجن
٢٣٤	ذكر شىء مما وصف به الأسد نظما ونثرا
٢٤٢	وأما البروما قيل فيه
٢٤٣	ذكر ما قيل فى النمر... ..
٢٤٥	ما قاله الشعراء فى وصف النمر

الباب الثانى

من القسم الأول من الفن الثالث فيما قيل فى الفهد والكلب والذئب

والضبع والنمس — ذكر ما قيل فى الفهد

٢٤٨	ما قيل فى وصف الفهود من النظم والنثر
٢٥٤	ذكر ما قيل فى الكلاب
٢٥٥	(فصل) قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ
٢٦٠	ذكر دلائل النجابة والفراهة فى كلاب الصيد
٢٦١	ذكر شىء مما وصفت به كلاب الصيد نظما ونثرا
٢٧٠	ذكر ما قيل فى الذئب
٢٧٢	ذكر ما وصف به الذئب
٢٧٤	ذكر ما قيل فى الضبع
٢٧٦	ذكر ما قيل فى النمس

الباب الثالث

من القسم الأول من الفن الثالث فيما قيل في السنجاب

والثعلب والدب والهتر والخنزير — فأما السنجاب

٢٧٨	ذكر ما وصف به السنجاب
٢٧٩	ذكر ما قيل في الثعلب
٢٨١	ذكر ما وصف به الثعلب
٢٨٢	ذكر ما قيل في الدب
٢٨٣	ذكر ما قيل في الهتر
٢٨٥	ذكر ما وصف به الهتر
٢٩٩	ذكر ما قيل في الخنزير
٣٠١	ذكر ما وصف به الخنزير

القسم الثاني

من الفن الثالث في الوحوش والظباء وما يتصل بها من جنسها

وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول

من هذا القسم فيما قيل في الفيل والكركدن والزرافة والمها والإيّل

٣٠٢	ذكر ما قيل في الفيل
٣٠٨	ذكر شيء مما وصف به الفيل نظماً
٣١٥	ذكر ما قيل في الكركدن
٣١٧	ذكر ما قيل في الزرافة

صفحة	
٣١٨	ذكر ما وصفت به الزرافة
٣٢٢	ذكر ما قيل في البقر الوحشية — وهي المها، والإيّل — أما سنّها
٣٢٢	وأما ما قيل في المها
٣٢٢	ذكر ما وصفت به المها
٣٢٤	وأما ما قيل في الإيّل
٣٢٥	ذكر ما قيل في امتناعه عن شرب الماء مع حاجته إليه

الباب الثاني

من القسم الثاني من الفن الثالث فيما قيل في الحمر الوحشية والوعل والبط

٣٢٦	ذكر ما قيل في الحمر الوحشية
٣٢٧	ذكر ما وصفت به الحمر الوحشية من النثر والنظم
٣٢٩	ذكر ما قيل في الوعل
٣٣٠	ذكر ما وصف به الوعل
٣٣١	ذكر ما قيل في اللط

الباب الثالث

من القسم الثاني من الفن الثالث في الظبي والأرنب والقرد والنعام

٣٣٢	ذكر ما قيل في الظبي
٣٣٣	فصل ومّا يلتحق بهذا النوع غزال المسك
٣٣٣	ذكر ما وصف به الغزال من الشعر
٣٣٤	ذكر ما قيل في الأرنب
٣٣٥	منافع الأرنب

صفحة	
٣٣٦	ذكر ما وصف به الأرنب
٣٣٦	ذكر ما قيل في القرد
٣٣٩	ذكر ما قيل في النعام
٣٤٠	ذكر ما وصفت به النعامة

القسم الثالث

من الفن الثالث في الدواب والأنعام ؛ وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول

من هذا القسم في الخيل

٣٤٣	ذكر ما ورد في ابتداء خلق الخيل
٣٤٦	ذكر ما ورد في فضل الخيل وبركتها وفضل الإنفاق عليها
٣٥٣	ذكر ما جاء في فضل الطَّوق
٣٥٤	ذكر ما جاء من دعاء الفرس لصاحبه
	ذكر ما ورد من أن الشيطان لا يَخْبِلُ من في داره فرسٌ عتيق ولا يدخل
٣٥٥	دارا فيها فرسٌ عتيق
	ذكر ما جاء في التماس نسل الخيل والنهي عن خصائها والرخصة فيه والنهي
٣٥٦	عن هَلْبِها وجزّ أعرافها ونواصيها
٣٥٨	ذكر ما قيل في أكل لحوم الخيل من الإباحة والكراهة
٣٦٠	ذكر ما جاء في النهي عن عَسْب الفحل وبيع مائه
٣٦٠	ذكر ما جاء في إكرام الخيل ومنع إذالتها
	ذكر ما ورد من الأمر بارتباط الخيل وما يستحب من ألوانها وشياتها
٣٦١	وذكورها وإنائها

صفحة

٣٦٥	ذكر ترجيح إناث الخيل على فحولها وترجيح فحولها على إناثها وما جاء في ذلك
٣٦٦	ذكر ما ورد في شؤم الفرس وما يذم من عصمها ورجلها
٣٦٨	ذكر ما جاء في سباق الخيل وما يحلّ منه وما يحرم
٣٧٣	وأما أسماء السوابق في الحلبة
٣٧٥	ومما يتصل بهذا الفصل ترتيب عدو الفرس
٣٧٥	كيفية تضمير الخيل
	ذكر ما يقسم لصاحب الفرس من سهام الغنيمة والفرق في ذلك بين العرب
٣٧٥	والمُجَنِّ والبراذين
٣٧٨	ذكر سقوط الزكاة في الخيل

تمّ الفصل

بيان اهم الكتب والمصادر التي رجعنا إليها في تصحيح هذا الجزء مرتبة على حروف المعجم

- (إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى) لشهاب الدين القسطلانى .
- (الإرشاد الشافى على متن الكافى فى علمى العروض والقوافى) للدمهورى .
- (أساس البلاغة) للزمخشرى .
- (أسماء الوحوش) للاصمعى .
- (الإصابة فى تمييز الصحابة) لأبن حجر العسقلانى .
- (الأغانى) لأبى الفرج الأصفهانى .
- (أقرب الموارد) لسعيد الخورى الشرتونى اللبناى .
- (الإكمال فى رفع الأرتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والانساب) لأبن ماكولا .
- (الأنساب) للسمعانى .
- (الأموال) لأبى عبيدة .
- (بدائع الزهور فى وقائع الدهور) وهو تاريخ مصر لأبن إياس .
- (تاج العروس) وهو شرح القاموس للزبيدى .
- (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهرى .
- (تاريخ ابن الأثير) .
- (تاريخ الأدب او حياة اللغة العربية) للرحوم حفى بك ناصف .
- (تاريخ بغداد) للخطيب .

- (تاريخ الطبري)
- (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) لأبن حجر العسقلاني .
- (تقريب التهذيب في أسماء الرجال) له أيضا .
- (التبيان) وهو شرح ديوان أبي الطيب المتنبّي، للعكبري .
- (تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب) لأبن خطيب الدهشة .
- (تقويم البلدان) لأبي الفداء .
- (تكملة القواميس العربية) لدوزي .
- (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) لأبي المجاج المزّي .
- (جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود) لأبي عبد الله الأسيوطي .
- (حاشية الصبّان) على شرح الأشموني .
- (الحيوان) للجاحظ .
- (حياة الحيوان) للدميري .
- (الخطط) للقريزي .
- (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال) لصفيّ الدين الخزرجي .
- ديوان أبي نواس .
- ديوان ابن حمديس .
- ديوان الحيوان، للسيوطي .
- ديوان ابن هانيّ الأندلسي .
- ديوان عمرو بن الورد .
- ديوان الأخطل .
- ديوان الأترجاني .

- ديوان ابن خفاجة .
- ديوان ابن المعتز .
- (ديوان المعاني) لأبي هلال العسكري .
- (الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة) لأبن بسام .
- (رثحات المداد فيما يتعلق بالصافنات الجياد) لابن خشي الحلبي .
- (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) لأبن العماد الحنبلي .
- (شرح الأشموني) على ألفية ابن مالك .
- (شرح الرضى) على الكافية .
- (شرح ابن هشام) على قصيدة بانت سعاد .
- (شرح المنهج) لشيخ الإسلام زكريا الأنصارى .
- (شرح مقامات بديع الزمان الهمذاني) للأستاذ المرحوم الشيخ محمد عبده .
- (شرفنامه — وهو كتاب باللغة الفارسية في تاريخ الأكراد) — للأمير شرنغان البدليسى .
- (شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل) لشهاب الدين الخفاجي .
- (شرح النووى) على صحيح مسلم .
- (صبح الأعشى في صناعة الإنشاء) للقلقشندي .
- صحيح البخارى .
- (طبقات الشافعية الكبرى) لابن السبكي .
- (الطبقات الكبرى) لأبن سعد .
- (عقد الأجياد في الصافنات الجياد) للسيد محمد الجزائرى الحسنى .
- (العقد الفريد) لأبن عبد ربه .

- (عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان) لبدر الدين العيني .
- (العمدة في صناعة الشعر ونقده) لأبن رشيق القيرواني .
- (فتح العزيز وهو الشرح الكبير للرافعيّ على كتاب الوجيز) للغزالي .
- (الفتاوى الهندية) لجماعة من أفاضل الهند رئيسهم الشيخ نظام الدين .
- (فهرست ابن النديم) .
- (فضل الخيل) للمحافظ شرف الدين الدمياطي .
- (القاموس المحيط) لمجد الدين الفيروزابادي .
- (قوانين الدواوين) للأسعد بن مماتي .
- (القانون) لأبن سينا .
- (قلائد العقيان) للفتح بن خاقان .
- (كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون) لحاجي خليفة .
- (الكوكب المشرق فيما يحتاج إليه الموثق) لمحمد بن عبد الله الحسن الجرواني .
- (الكامل للبرد) .
- (لب الباب في تحرير الأنساب) للجلال السيوطي .
- (لسان العرب) لأبن منظور .
- (المصباح المنير) للفيومي .
- (معجم ما استعجم) للبكري .
- (معجم البلدان) لياقوت الحموي .
- (المشترك وضعاً والمختلف صقعا) له أيضا .
- (مختصر أخبار مصر) لعبد اللطيف البغدادي .
- (محيط المحيط) لبطرس البستاني .

- (مبادئ اللغة) لأبي عبدالله الخطيب الإسكافي .
- (المختصر) لأبن سيده .
- (المغرب في ترتيب المغرب) للطزري .
- (المغرب والدخيل) للشيخ مصطفى المدني .
- (المغرب من الكلام الأعجمي) لأبي منصور الجواليقي .
- (المعجم الفارسي الإنجليزي) لستينجاس .
- (المؤتلف والمختلف من أسماء نقلة الحديث) للمحافظ عبد الغني بن سعيد المصري .
- (مشتبه النسبة) له أيضا .
- (المشتبه في أسماء الرجال) لشمس الدين الذهبي .
- (المكتبة الأندلسية) طبع أسبانيا، وهي تشتمل على عدة كتب، وهي (الصلة)
- لأبن بشكوال ، (والتكملة لكتاب الصلة) للقضاعي ، (والمعجم) لأبن الأبار ،
- (وبغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس) للضبي ، (وتاريخ علماء الأندلس)
- لأبن الفرضي .
- (المكتبة الجغرافية) طبع ليدن، وهي تشتمل على عدة كتب، وهي (مسالك
- الممالك) للإصطخرى ، (والمسالك والممالك) لأبن حوقل ، (وأحسن التقاسيم
- في معرفة الأقاليم) للبشاري المقدسي ، (ومختصر كتاب البلدان) لأبن الفقيه ،
- (والمسالك والممالك) لأبن خرداذبة، (والتنبيه والإشراف) للمسعودي .
- (ما خالف فيه الإنسان البهيمية) لقطرب .
- (المرصع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأدواء والذوات) لأبن الأثير .
- (مباهج الفكر ومناهج العبر) لجمال الدين الوطواط الوراق .
- (محاضرات الأدباء) للراغب الأصبهاني .

- (مروج الذهب) للسعودي .
- (ما يعول عليه في المضاف والمضاف إليه) للحجّي الحموي .
- (تجمع الأمثال) للبدائي .
- (المعجب في تلخيص أخبار المغرب) لمحيي الدين عبد الواحد التميمي المراكشي .
- (مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملجأ أهل الأندلس) للفتح بن خاقان .
- (مسند الإمام أحمد) .
- (نهاية الأرب) لشهاب الدين النويري .
- (النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية وهي سيرة السلطان يوسف صلاح الدين الأيوبي) للقاضي ابن شدّاد .
- (نسب عدنان وقحطان) لأبي العباس المبرّد .
- (نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب) للقرّي .
- (نكت الهميان في نكت العميان) لصلاح الدين الصفدي .
- (الوافي بالوفيات) له أيضا .
- (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير .
- (وفيات الأعيان) لابن خلكان .
- (الوجيز) للغزالي .
- (يتيمة الدهر) للثعالبي .

ذكر كتابة الحُكْم والشروط وما يتَّصف به الكاتب ويحتاج اليه

ينبغي أن يكون كاتب الحُكْم والشروط عدلاً، ديناً، أميناً، طَلَقَ العبارة فصيحَ اللسان، حَسَنَ الخطِّ، ويحتاج مع ذلك إلى معرفة علوم وقواعد تُعينه على هذه الصناعة، لا بدَّ له منها، ولا غُنيَّةَ له عنها : وهي أن يكون عارفاً بالعربيَّة والفقه متقناً علمَ الحساب، محرِّراً القِسَمَ والفرائض، دَرِّباً بالوقائع، خبيراً بما يصدر عنه من المكاتبات الشرعيَّة، والإسجلات الحُكُمية على اختلاف أوضاعها، وأن يكون قد أتقن صناعة الوراقَةِ وعَلِمَ قواعدها، وعَرَفَ كيفيةَ ما يكتب في كلِّ واقعة وحادثة : من الديون على اختلافها، والحوالات، والشَّرَكَات، والقِرَاض، والعارية، والهبة والنَّحْلَة، والصدقة والرجوع، والتمليك، والبيوع، والردِّ بالعيب والفسخ، والشفعة والسَّلم، والمقايلة، والقِسمة^(٢) والمناصفة^(٣) والأجائر على اختلافها، والمُساقاة، والوصايا

(١) يريد بالوراقة مصطلح الكتاب في مكاتيبهم، كما يستفاد ذلك مما يأتي بعد في صفحة ٦ من هذا السفر . وفي كتب اللغة أن الوراقة حرفة من يورق ويكتب .

(٢) في الأصل : « والمقابلة » بالباء الموحدة ؛ وهو تصحيف ، صوابه ما أثبتنا ، كما يدل على ذلك ما يأتي بعد عند الكلام على هذا الباب ، ويريد بالمقابلة هنا : المقايلة الحاصلة في السلم ، اذ هي التي سيذكرها مع السلم بعد عند الكلام عليه .

(٣) في الأصل : « والمواصفة » بالواو مكان النون ؛ وهو تحريف ، إذ المواصفة هي أن يبيع ما ليس عنده ، ثم يبتاعه فيدفعه الى المشتري ؛ وسمى بذلك لأنه باع بالصفة من غير نظر . وهذا المعنى غير مراد هنا ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

والشهادة على الكوافل بالقبوض^(١)، والعنق، والتدبير، وتعليق العنق، والكتابة^(٢)، والنكاح وما يتعلق به، وإقرار الزوجين بالزوجية عند عدم كتاب الصداق، واعتراف الزوج بمبلغ الصداق، والطلاق^(٣)، وتعليق الطلاق، وفسخ النكاح، ونفي ولد الجارية والإقرار باستيلاد الأمة، والوكالات، والمحاضر، والإيجالات، والكتب الحكيمية والتقاليد، والأوقاف، وغير ذلك، على ما نوضحه ونبينه إن شاء الله تعالى. فنقول ٥
وبالله التوفيق :

أما اشتراط العدالة والديانة والأمانة — فلا أنه يتصرف بشهادته في الأموال والدماء والفروج، فإذا لم يكن فيه من الديانة والعدالة والأمانة ما يستمسك به، ويقف عند أمر الشرع الشريف ونواحيه بسببه، تولاها — والعياذ بالله تعالى — الشيطان بالغرور، وأوقعه في محذور يتوقع في الدار الآخرة منه وقوع المحذور، وربما أنكشفت في الدنيا عورته، وبدت سريرته، وإذن هو المعنى والمشار إليه بقولهم: «شاهد الزور قتل ثلاثة: نفسه والمشهود له والمشهود عليه» فلم يفز مما ارتكبه بطائل، بل جمع لنفسه بين نكال عاجل وعقاب آجل، ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾.

١٥ (١) القبض : جمع قبض، وإنما جاز جمع المصدر في هذا الموضع لإرادة الوحدات، فان النحاة يمنعون جمعه، فإذا أريد به الوحدات أو الأنواع جاز ذلك.

(٢) اطلاق الكتابة على مكتبة السيد لعبده اطلاق مجازي فيه تسامح واتساع؛ قال في المصباح مانصه : « قيل للمكتبة كتابة تسمية باسم المكتوب مجازا واتساعا، لأنه يكتب في الغالب للعبد على مولاه كتاب بالعنق عند أداء النجوم، ثم كثر الاستعمال حتى قال الفقهاء للمكتبة كتابة وإن لم يكتب شيء »؛ ثم قال : « وشذ الزمخشري فجعل المكتبة والكتابة بمعنى واحد؛ ولا يكاد يوجد لغيره ذلك » الخ.

٢٠ (٣) ورد في الأصل تعليق الطلاق بعد فسخ النكاح؛ وإنما اخترنا العكس في هذا الموضع لما سيأتي عند الكلام عليهما؛ فقد ذكر تعليق الطلاق قبل الفسخ.

وأما طلاقة العبارة وذلاقة اللسان ^(١) — فلائنه يجلس بين يدي الحاكم في مجلسه العام، ويحضره من يحضره: من العلماء والفقهاء، وذوى المناصب، وأصحاب الضرورات، وخصوص المحاكمات على اختلاف طبقاتهم وأديانهم؛ وهو المتصدى لقراءة ما يحضر في المجلس: من إسمالات حكمية، ومكاتيب شرعية؛ وكتب مبايعات، ووثائق إقرارات؛ وقصص وفتاوى، وغير ذلك مما يتفق في المجلس؛ فمضى لم يكن الكاتب طلق العبارة فصيح اللسان، جيد القراءة حسن البيان؛ تعذرت قراءة ذلك عليه ولكن في المجلس، فرمقته العيون شراً، وتلمظت به الألسن ^(٢) سراً؛ ونظر بعض القوم بسببه بعضاً، وكان عندهم في الرتبة سماءً فغداً أرضاً؛ ثم نتعدى هذه المفسدة إلى إفساد المكتوب، والتباس المعنى المراد والأمر المطلوب؛ وذلك لأنه إذا توقف في القراءة احتاج إلى إعادة اللفظة وتكريرها، وترديد الكلمة وتدويرها؛ فتشكى قراءته على سامعه ومستكثبه، ويكون قد أخل برتبته ومنصبه .

وأما حسن الخط — فلائنه مندوب إليه في مثل ذلك، وله من الفوائد ما لا يحصى، ولأن المكتوب إذا كان حسن الخط قبلته النفوس، وأنشروا له ومالت إليه؛ وإذا كان على خلاف ذلك كرهته وملتته وسمته؛ وقد ذكرنا ما قيل

(١) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل . والذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة بالمعنى المراد هنا: "الطلاقة" أى الفصاحة، مصدر (طلق) بفتح أوله وضم ثانيه لا "الطلاقة"، فقد وردت في غير المراد هنا، وفي كتب القواعد أن (فعولة) بضم الفاء و (فعالة) بفتحها مصدران قياسيان "لفعل" مضموم العين، وأنه إذا ورد أحدهما ولم يرد الآخر اقتصر على ما ورد انظر حاشية الصبان ج ٢ ص ٢٥٩ طبع بولاق .

(٢) «تلمظت به الألسن» أى تحركت بالذم له والعيب فيه؛ وأصل التلمظ تحريك اللسان في الفم بعد الأكل، كأنه يتبع بقية من الطعام بين أسنانه .

في حُسن الخلط وما وُصِفَتْ به الكتابة عند ذكرنا لكتابة الإنشاء^(١) ، فلا فائدة في إعادته هنا .

وأما معرفة العربية — فلا تَه إتماماً يكتب عن حاكم المسلمين في الأمور الشرعية ، فلا يجوز أن يصدر عنه لحن بالغمظه ، فكيف إذا سطره بقلمه ؟ ! فإن وقع ذلك كان من أقبح الميوب وأشنعها ، وربما أخل بالمقصود ، وحرف المعنى المراد وأنخرجه عن وضعه ، ونقله إلى غير ما أريد به ، سيما في شروط الأوقاف^(٢) .

وأما معرفة الفقه — فلا تَه يجلس بين يدي حاكم عالم ، لا يكاد يخلو مجلسه غالباً من الفقهاء والعلماء ، فيوردون المسائل أو تُورد عليهم ، فيحصل البحث فيها فيتكلم كل من القوم بما علمه بقدر اشتغاله ونقله ، فإذا كان الكاتب عارياً من الفقه والمدارسة ومطالعة كتب العلوم الشرعية اقتضى ذلك عدم مشاركته لهم فيما هم فيه فيصير بمثابة الأجنبي من المجلس ، وهو في ذلك بين أمرين : إما أن يسكت ، فلا فرق بينه وبين جماد شغلت به تلك البقعة التي جلس فيها ؛ أو يتكلم بما لا يعلم ، فيرد عليه قوله ، فيحصل له الخجل في ذلك المجلس الحفل ، ويستزريه القوم ؛ هذا من هذا الوجه ؛ ثم هو فيما يكتبه عن الحاكم أو في أصل المكتوب بين أمرين : إما أن يجيد ويبرز المكتوب وهو محرر على مقتضى قواعد الفقه ، فلا بد له فيه من الاستعانة بالغير وتقليده ، بحيث إنه لو سئل عن معنى أجاد فيه وأحسن لعجز عن الجواب ؛ وإما أن يستقل بنفسه فيكتب غير الواجب ، فيكون قد أفسد المكتوب على أهله

(١) يشير بذلك إلى ما تقدم ذكره في الجزء السابع صفحة ١٤ من هذا الكتاب .

(٢) "سيما" ، أى لا سيما ، فحذف "لا" للعلم بها وهي مرادة ، لكن هذا الحذف قليل (التاج) مادة "سوا" .

(٣) يريد بأصل المكتوب : ما يكون أصلاً لما يكتب عن القاضي ، ككتب المبايعات والإقرارات وغيرها ، فإنها أصل لما يكتب عن القاضي من الإيجالات ونحوها .

ولزمه غُرْمُ ما أفسد من القراطيس والرُّقُوقُ ^(١) ، وكلاهما خُطَّةٌ خَسِيفٌ ما فيهما حظٌّ ^(٢) لمختار؛ وربما آغترَّ جاهلٌ ممن تلبَّسَ بالكتابة لوثوقه من نفسه بمعرفة مُصطلح الوراقِ دون الفقه ، فيظنُّ أنه آستغنى بذلك عنه ، وهذا غلطٌ وجهلٌ ، لأنه قد يقع له من الوقائع ما لم يعلمه ، فلا يخلصه منه إلا تصرُّفه على القواعد الشرعية ؛ ولا يعتمد الكاتب على أطراد قاعدة الأشباه والنظائر ، فيقيس الشيء على ما يظنُّ أنه شبهه أو نظيره ، وقد لا يكون كذلك ، فإن الفقه أمرٌ ثَقُلَ لا عقلٌ ، فلا بدَّ للكاتب من معرفته ؛ والله أعلم .

وأما علم الحساب والفرائض — فلأنه لو وقع في المجلس قسمة شرعية ^(٣) بين ورثة أو شركة ^(٤) ، ولم تكن له معرفة بهذا العلم ، كان ذلك عجزاً منه وتقصيراً

١٠ (١) الرقوق : جمع رق بفتح الراء وتكسر ، وهو الصحيفة التي يكتب فيها .
(٢) في الأصل : « خط » ؛ وهو تصحيف ؛ ويشير بهذه الجملة الى ما ورد في شعر الأعشى يمدح السموم بن عادياء ويستجير بابنه شريح وهو :

كن كالسموم إذ طاف الهمام به * في بحفل كسواد الليل جرار
إذ سامه خطى خسف فقال له * قل ما تشاء فاني سامع حار
فقال غدر وثكل أنت بينهما * فاختر وما فيهما حظ لمختار الخ الأبيات
انظر الأغانى ج ٩ ص ١٠٠ طبع بولاق ؛ ويشير الأعشى بهذه الأبيات الى وفاء السموم لامرى القيس ابن حجر الكندى ؛ وذلك أن امرأ القيس كان قد أودع بنيه وأدراعه وماله عند السموم ، فجاء الحارث بن ظالم وطلب من السموم أن يسلم اليه مال امرى القيس ، وخيره بين أن يسلم اليه المال أو يقتل ابنه ، فأبى السموم الغدر بامرئ القيس ورضى بقتل ابنه وفاء بدمته انظر تفصيل ذلك في الأغاني .

٢٠ (٣) يريد بالشركة هنا : الشركاء ، وهي تسمية بالمصدر ، ولهذا ضبطناه بالكسر عطفًا على قوله : « ورثة » ؛ وقد ورد هذا اللفظ في شعر عروة بن الورد مراداً به الشركاء كما هنا ، قال :

إني امرؤ عافى انأى شركة * وأنت امرؤ عافى إنائك واحد

انظر ديوان عروة بن الورد ص ٨٨ من المجموع المشتمل على خمسة دواوين من أشعار العرب طبع المطبعة الوهبية .
(٤) ضمن المعرفة معنى العلم فعداها بالباء .

ونقصا في صناعته ؛ وَيَقْبَحُ به أن يَعْتَمِدَ على غيره فيه وَيَقْلَدَهُ ، وَيَرْجِعَ اليه في المجلس الذي هو مِمَّنْ يشار اليه فيه ، فيصير في ذلك المجلس تابعا بعد أن كان متبوعا ، ومقلدا لغيره ، ومسيطرا بقلبه ما لم يعرفه وما هو أجنبي عنه ؛ هذا إن اتَّفَقَ أن يَحْضُرَ المجلس من له معرفة بهذا العلم ؛ فأما إن خلا المجلس ممن يعلم ذلك جملة كان أشدَّ لتوقيف الأمر وتعطيله ، ودفعه من وقت الى آخر، وفي هذا من النقص والتقصير . والإخلال برتبته ، وعدم الاتصاف بالكمال في صناعته ، مالا يَخْفَى على متأمل .

وأما معرفة صناعة الوراقة في الأمور التي ذكرناها — فذلك من الفوائد ما لا يَخْفَى على ذي لب ، لأن الكاتب إذا أخرج المكتوب من يده بعد إتقانه وتحرير ألفاظه على ما استقرَّ عليه الاصطلاح : من التقديم والتأخير ومتابعة الكلام وسياقته ، وترصيعه وترصيفه ، حسن موقعه ، وعذبت ألفاظه ، وأشرأت له النفوس ، ولو بلغ الكاتب في الفقه والعربية واللغة ما عساه أن يبلغ ولم يدر المصطلح ، وخرج الكتاب من يده وقد حرّره على قواعد الفقه والعربية من غير أن يسلك فيه طريق الكتاب وأصطلاحهم ، مجتته الأسماع ، ولم تقبله النفوس كلَّ القبول ، وثقل على قارئه وسامعه ؛ والله أعلم .

* *

١٥

فهذه لمعة كافية من فوائد ما قدمناه مما يحتاج الكاتب الشرطي الى معرفته ؛ فلنذكر الآن صورة ما اصطلح عليه الكتاب من أوضاع الوراقة في الأمور التي قدمنا ذكرها على ما استقرَّ عليه الحال في زماننا هذا ، مما يضطر إليه المبتدئ ، ولا يكاد يستغني عنه المنتهي ؛ فنقول :

ذكر صورة ما اصطلح عليه الكتاب من أوضاع الوراقة

(١) التوقيف : مصدر «وقفته» بتشديد الناف ؛ ونقل صاحب التاج عن شيخه أن «وقفته» بالتشديد «وأوقفته» فد أنكرهما الجماهير ؛ وقالوا : غير مسموعين ، وقيل : غير فصيحين .

٢٠

أَوَّلُ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَبْدَأَ بِهِ الْكَاتِبُ فِيمَا يَصْدُرُ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ
الْمَكَاتِبِ الشَّرْعِيَّةِ حِينَ أَبْتَدَأَهُ بِكِتَابَةِ شَيْءٍ مِنْهَا أَنْ يَكْتُبَ :

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثُمَّ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يَكْتُبُ لِقَبِ
المَشْهُودِ عَلَيْهِ وَكُنْيَتَهُ وَأَسْمَهُ ، وَلِقَبِ أَبِيهِ وَجَدِّهِ وَكُنْيَتَيْهِمَا وَأَسْمَيْهِمَا ، إِنْ كَانُوا مِمَّنْ يُلَقَّبُونَ
وَيُكَنُّونَ ، وَإِلَّا فَأَسْمَاءُ هُمْ كَافِيَةٌ ، وَيَنْسُبُ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ إِلَى قَبِيلَتِهِ ، أَوْ صِنَاعَتِهِ وَحِرْفَتِهِ
أَوْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ رَتْبَتُهُ وَحَالُهُ فِي عِلْوِ الْقَدْرِ وَالرَّفْعَةِ ، فَإِنْ كَانَ
مِنْ ذَوِي الْأَقْدَارِ الْمَشْهُورِينَ ذَكَرَ أَلْقَابَهُ وَكُنَاهُ ، وَنَسَبَهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ وَحِرْفَتِهِ ، إِنْ كَانَتْ
تَمَّا تَزِيدُهُ رَفْعَةً وَتَعْرِيفًا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَشْهُورٍ بِرَتْبَةٍ أَوْ مَنْصِبٍ لِكُنْيَتِهِ مِمَّنْ يَعْرِفُهُ
الشَّهَادَةُ بِالْحَالِيَةِ وَالنَّسَبِ قَالَ : ” وَشَهَادَةُ هَذَا الْمَكْتُوبِ بِهِ عَارِفُونَ “ وَأَسْتَعْنَى بِذَلِكَ
عَنْ وَصْفِ حَالَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ عَرَفَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَعْرِفْهُ الْبَعْضُ قَالَ : ” وَبَعْضُ
شُهُودِهِ بِهِ عَارِفُونَ “ وَذَكَرَ حَالَتَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُهُ الشَّهَادَةُ جَمْلَةً ذَكَرَ حُلَاهُ
وَضَبَطَهَا عَلَى مَا نَشْرَحُهُ عِنْدَ ذِكْرِنَا لِلْحُلِيِّ ، ثُمَّ يَذْكُرُ الْمَشْهُودَ لَهُ وَيَسْلُكُ فِي أَلْقَابِهِ
وَنَعْوَتِهِ وَكُنَاهُ وَتَعْرِيفِهِ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ حَالُهُ أَيْضًا
وَيَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَتَّفَقَا عَلَيْهِ . فَإِذَا أَتَتْهُ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ فِيهِ أَرَّخَ الْمَكْتُوبَ
بِالْيَوْمِ مِنَ الشَّهْرِ ، وَبِمَا مَضَى مِنْ سَنِينَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ ، وَلَا بِأَسْ بَأَنْ يُؤَرِّخَهُ بِالسَّاعَةِ
مِنْ الْيَوْمِ ، لِإِحْتِمَالِ تَعَارُضِ مَكْتُوبٍ آخَرَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ يَنَاقِضُ هَذَا الْمَكْتُوبَ ،
مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّ أَمْرًا طُلِّقَتْ فِي يَوْمٍ قَبْلَ دُخُولِ الزَّوْجِ الْمَطْلُوقِ بِهَا ، فَتَزَوَّجَتْ
فِي يَوْمِهَا ، وَتَمَادَى الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ أَدَّعَى مُدَّعٍ أَنَّهَا تَزَوَّجَتْ قَبْلَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ

ولم يكن في الكتاب ما يمنع دعواه ؛ فانه يحتاج في مثل هذا ونحوه إلى تحديد الطلاق والزواج بالساعات ، فإن فيه إزالة للشك ، وحسباً لمادة الالتباس ؛

فإذا كملت كتابة المكتوب استوعبه الكاتب قراءة ، فإن كان على السداد والتحرير أشهد في ذيله عليهما بما اتفقا عليه ، أو على المقر بما أقر به ، وذلك بحسب ما تقتضيه الحال .

وإن احتاج المكتوب إلى إصلاح : من كُشِط أو ضرب أو إلحاق حرره ، واعتذر في ذيل المكتوب تلوا التاريخ قبل وضع رسم الشهادة عما أصلحه فيقول فيه : ” مُصْلِحٌ عَلَى كُشِطٍ كَذَا وَكَذَا ، وفيه ضرب ما بين كلمة كذا إلى كلمة كذا “ ، إن كان الضرب قد أخفى ما كان تحته ، وإن كانت الأحرف المضروب عليها ظاهرة قال : ” فيه ضرب على كذا وكذا ، وفيه ملحق بين سطوره أو بهامشه كذا وكذا “ ، ويشرح ذلك ، ثم يقول : ” وهو صحيح في موضعه ، معمول به ، معتذر عنه بخط كاتبه “ .

وإن كان المكتوب في درج موصول^(٢) بالإلصاق ، أو ورق مخروز الأوصال^(٣) أشار على فواصل الأوصال بقلمه إشارة له يعرفها وتعرف عنه : إما علامته أو اسمه ؛ ويكتب في آخر أسطره عدد أوصال المكتوب ، وعدة أسطره ؛ وقد أهمل الكتاب ذلك في غالب مكاتيبهم ، وهو زيادة حسنة في التحرير ؛ والله أعلم .

(١) الظاهر أن «على» في هذا الموضع بمعنى «مع» ، أي أن هذا المكتوب مصلح مع كشط كذا وكذا ؛ ومن محي ، «على» بمعنى «مع» قوله تعالى : (وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم) .

(٢) الدرج بفتح فسكون وتفتح الراء أيضا : ما يكتب فيه .

(٣) يريد بالرق هنا : الجلد الرقيق الذي يكتب فيه .

وإن كان المكتوب نُسخاً متعدّدة ككتب الأوقاف كتب عند رسم شهادته في كلّ نسخة عدد النسخ؛ والقاعدة عندهم في هذه الصناعة أن الكاتب كلما زادها عرّفانا زادته بياناً؛ فيكون هذا دأبه في كلّ ما يكتبه أو غلبه؛ والله أعلم بالصواب.



ذكر كيفية
ما يصنعه الكاتب
في كل واقعة

وانذكر كيفية ما يصنعه الكاتب في كلّ واقعة على معنى ما أورده "أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المخزومي"، المعروف بابن الصيرفي في مختصره الذي ترجمه "بختصر المكاتبات البديعة فيما يكتب من أمور الشريعة" الذي قال فيه إنه اختصره من كتابه المترجم "بجامع العقود في علم المواثيق والعهود".

(١) في الأصل : « عفا » بسقوط الراء؛ ولا معنى له .

(٢) كذا ورد هذا الاسم في الأصل؛ ولعل صوابه أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بالصيرفي، ويدل على ذلك أمور: أولها أننا راجعنا ترجمة محمد بن عبد الرحمن المخزومي فيما لدينا من كتب التراجم فلم نجد أنه يعرف بابن الصيرفي ولا أنه يكنى بأبي عبد الله، بل كنيته أبو عمر؛ ثانياً أننا لم نجد في ترجمته ما يفيد أنه ألف كتباً في الشروط والوثائق انظر ترجمته في تاريخ بغداد ج ٢ ص ٣٠٩ طبع مصر وكتاب الأنساب للسمعاني ورقة ٥١٤ المحفوظ منه بدار الكتب المصرية نسخة مأخوذة بالزركو غراف تحت رقم ٢٦٣٧ تاريخ؛ ثالثاً أن صاحب كشف الظنون ذكر في كتابه ج ١ ص ٩٥ و ٩٦ طبع بولاق أسماء المؤلفين في الشروط والسجلات وأورد فيهم محمد بن عبد الله المعروف بالصيرفي ولم يذكر محمد بن عبد الرحمن المخزومي؛ رابعاً قول أبي بكر القفال عن محمد بن عبد الله الصيرفي: "إنه أول من انتدب من أصحابنا للشروع في علم الشروط، وصنف فيه كتاباً أحسن فيه كل الأحسان"، كما نقل ذلك عنه ابن خلكان في الوفيات ج ١ ص ٦٥٤ طبع بولاق؛ ولم يذكر ابن خلكان اسم الكتاب الذي ألفه الصيرفي في علم الشروط، فنلعه أحد الكتابين الآتي ذكرهما بعد. والصيرفي هذا هو أبو بكر محمد بن عبد الله؛ كان من جملة الفقهاء الشافعية؛ أخذ الفقه عن أبي العباس بن سريج؛ واشتهر بالحدق في النظر والقياس وعلم الأصول؛ وله في أصول الفقه كتاب لم يسبق إلى مثله؛ وحكى أبو بكر القفال في كتابه الذي صنفه في الأصول أن أبا بكر الصيرفي كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي؛ وتوفي يوم الخميس ثمان بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثلاثين وثلثمائة؛ انظر وفيات الأعيان ج ١ ص ٦٥٤ طبع بولاق وطبقات الشافعية الكبرى ج ٢ ص ١٦٩ طبع المطبعة الحسينية بمصر والوفاة بالوفيات المأخوذة منه بالتصوير الشمسي بعض أجزاء محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٢١٩ تاريخ؛ وفي كتاب الأنساب للسمعاني ورقة ٣٥٨ « المعروف بابن الصيرفي » .

٥

١٠

١٥

٢٠

٢٥

أما الإقرارات وما يتصل بها من الرهن والضمان — فسبيل الكاتب فيها أنه إذا أقر رجل لرجل بدين كتَب : أَقرَّ فلانٌ عند شهوده طوعاً وإقراراً صحيحاً شرعياً بأن في ذمته بحقٍّ صحيحٍ شرعياً لفلان من الذهب المسكوك^(١)، أو من الدراهم النقرة المتعامل بها يومئذ كذا وكذا، إن كان نقداً.

- وإن كان غلةً «أو صنفاً من الأصناف الموزونة أو المعدودة أو غير ذلك»^(٢) قال : من الغلال الطيبة النقية السالمة من العيوب والغث^(٣)، ويعين الغلة، وينسبها إلى جهتها فيقول إن كان بالديار المصرية : الصعيدية، أو البحرية، أو الفيومية؛ وإن كان بالشام أو غيره نسبها إلى جهتها فيقول : البلقاوية، أو « الحورانية »^(٤) أو السودادية، أو الجبلية^(٥)، أو المرجية^(٦)، أو غير ذلك من النواحي، يعينها بناحيتهما^(٧).

- ١٠ (١) المسكوك : المضروب بالسكة، وهي الحديد المُنقوشة التي تطبع بها الدراهم والدنانير.
- (٢) المراد بالنقرة : ما سبك من دراهم الفضة التي يتعامل بها؛ وأصل النقرة ما سبك من الفضة والذهب مطلقاً سواء كان دراهم أو غيرها.
- (٣) وردت هذه العبارة في الأصل بعد قوله فيما يأتي : « وبأ كمالها » ؛ وسياق الكلام يقتضي إثباتها في هذا الموضع فإن قوله : « صنفاً » معطوف على قوله : « غلة » السابق قبله ؛ والمكتوب الآتي يكتب للغلة والصنف ؛ وإنما ذكرت الغلة فيه دون الصنف اكتفاء بها . والذي في الأصل : « أو صنف » بدون علامة النصب ؛ وهو خطأ من الناسخ .
- (٤) الغث بالفتح بك : ما تخلط به الحنطة مما ليس منها، كالشعير والمدرونحوهما .
- (٥) البلقاوية : نسبة إلى البلقاء، وهي كورة من أعمال دمشق، بين الشام ووادي القرى؛ قصبته عمان؛ وفيها قرى كثيرة، ومزارع واسعة؛ وبجودة حنطتها يضرب المثل انظر معجم البلدان لياقوت .
- ١٥ (٦) الحورانية : نسبة إلى حوران بالفتح؛ وهي كورة واسعة من أعمال دمشق من جهة القبلة ذات قرى كثيرة ومزارع وحرار؛ وقصبته بصرى معجم البلدان .
- (٧) الظاهر أن السودادية : نسبة إلى سواد العراق، وهو رستاقها وضياعتها التي افتتحها المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ سمي بذلك لسواده بالزرع والنخيل والأشجار، وحد السواد من (حديثه الموصل) طولاً إلى « عبادان »، ومن « العذيب » « بالقادسية » إلى « حلوان » عرضاً .
- ٢٥ (٨) الظاهر أن الجبلية نسبة إلى بلاد الجبل، وهي مدن بين أذربيجان وعراق العرب وخوزستان وفارس وبلاد الديلم، كما في القاموس . ويحتمل أن يراد بالجبل هنا كورة من كور حصص كما في معجم ياقوت .
- (٩) المرجية : نسبة إلى المرج، وهو يطلق على عدة مواضع ذكرت في القاموس وشرحه ومعجم البلدان لياقوت؛ ولم نجد في أحد هذه المواضع ما يفيد أنه معروف بزراعة الحنطة حتى تنسب إليه .

وبأصنافها ، وبأكيالها ، ويذكر الجملة وينصفها فيقول : "النصف من ذلك تحقيقاً لأصله وتصحيحاً لجملة كذا وكذا" ، ثم يقول : "يقوم له بذلك على حكم الحلول وسبيله ، أو التنجيم" ، أو يقول : "على ما يأتي ذكره وبيانه ، فمن ذلك ما يقوم به على حكم الحلول كذا ، وما يقوم به في التاريخ الفلاني كذا" على حسب ما يقع عليه الاتفاق ، ثم يقول : "وأقر المقر المذكور بأنه ملئ بالدين المعين ، قادر عليه وأنه قبض العوض عنه" ، فإن كان ذلك على حكم الحلول اكتفى فيه بالشهادة على المقر دون المقر له ، وإن كان لأجل فلا غنية عن الشهادة على المقر له بأنه صدقه على ذلك فإنه لو ادعى الحلول فيما وقعت الشهادة فيه على المقر بمفرده بأنه إلى أجل ، كان القول قوله مع يمينه ، وكذلك في الشهادة بالغسلة أو الصنف ، هل ذلك محمول إلى منزل المقر له ، أو هو موضوع بمكان آخر ، فإن في الشهادة عليهما دعاً قطعاً للنزاع والاختلاف ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(٧٠)

ولا يجوز أن يشهد في الإقرار إلا على حرٍّ بالغ عاقل ، أو مريض مع حضور حسنه وفهمه ، ويجوز أن يكتب على العبد البالغ وتُتبع به ذمته بعد عتيقه .

(١) تنجيم الدين : هو أن يقدر عطاؤه في أوقات معلومة متتابعة ، وأصله أن العرب كانت تجعل مطالع منازل القمر ومساقطها موافق حلول ديونها وغيرها ، فتقول : إذا طلع النجم حل عليك مالي ، أي الثريا وكذلك باقي المنازل ، وسمى ذلك بعد الاسلام تنجيماً اعتباراً بالرسم القديم الذي عرفوه .

(٢) في الأصل : « عينه » ، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، أخذنا من السياق ومن كتب الفقه ، وفي هذه المسألة التي ذكرها المؤلف خلاف أورده الإمام الرافعي في فتح العزيز ج ١ ص ١٦٩ طبع مطبعة النضام الأخوي بمصر وذكر : أن الظاهر قبول قول المقر في دعوى الأجل — عكس ما كنا — وبه قال أحمد ، وإذا قلنا : لا يقبل فالقول قول المقر له مع يمينه في نفى الأجل وبه قال أبو حنيفة رحمه الله الخ وهذا هو الموافق لما ذكره المؤلف هنا .

(٣) في الأصل : « قالوا » ، وهو تحريف ، صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه سياق الكلام .

وان كان الدين المقر به ثمن مبيع كتب في آخر المكتوب : وهذا الدين هو ثمن ما ابتاعه المقر من المقر له ، وتسلمه ، وهو جميع الشيء الفلاني ، أو جميع الحصة التي تبلغها كذا وكذا ، الجارى ذلك في يد البائع ومالكه وتصرفه على ما ذكرنا ^(١) — ويذكر المبيع ويصفه — وذلك بعد النظر والمعرفة ، والمعاقدة الشرعية ، والتفريق ^(٢) بالأبدان عن تراض ، وضمان ^(٣) الدرك في صحة البيع حيث يجب شرعا . ويؤرخ المكتوب ، ويشهد عليهما معا .

وإن كان الدين لرجل واحد ^(٤) [أو اثنين أو جماعة] على اثنين أو على جماعة قال : أقر كل واحد من فلان وفلان وفلان إقرارا صحيحا شرعيا بأن في ذمتهم بحق صحيح شرعي بالسوية بينهم أو على مقتضى ما وجب عليهم ، لكل واحد من فلان وفلان ، ويعين المقر به نقدا كان أو صنفا على حكمه في الحلول والأجل والمدد ، ويعين لكل واحد من المقر لهم ما يخصه ، إن كان بينهم تفاوت ، أو بالسوية بينهم ، ويشهد ^(٥) على من أقر بالملاءة وقبض العوض على ما تقدم .

(١) ذكرا : أى المقر والمقر له .

(٢) هذه الكلمة فى الأصل مهملة الخروف من النقط ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٣) الدرك : العهدة والتبعة . وفى مستدرك التاج مادة (ضمن) أن ضمان الدرك هو رد الثمن للمشتري عند استحقاق المبيع . وفى كتب الفقه ما يفيد أن ضمان الدرك قد يكون ضمان الثمن للمشتري أو ضمان المبيع للبائع إن خرج مقابله مستحقا أو معيبا انظر (شرح المنهج باب الضمان) .

(٤) فى الأصل : « المبيع » ، ولعل صوابه ما أثبتنا فان الصحة والفساد من أرصاف البيع لا المبيع .

(٥) هاتان الكلمتان لم تردا فى الأصل ، وسياق المكتوب الآتى يقتضى إثباتهما فقد ورد فيه ما يفيد

أن الدين قد يكون لأثنين إذ جاء فى سطر ٩ قوله : « لكل واحد من فلان وفلان » ؛ كما ورد فيه أيضا ما يفيد أنه قد يكون لجماعة ، فقد جاء فى سطر ١٠ و ١١ قوله : « ويعين لكل واحد من المقر لهم ما يخصه إن كان بينهم تفاوت » .

(٦) الملاءة بفتح الميم : الغنى والاقتدار .

وإن تَضَامَنُوا وَتَكَافَلُوا قَالَ : وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ضَامِنٌ فِي ذِمَّتِهِ مَا فِي ذِمَّةِ الْآخَرِ
مِنْ ذَلِكَ لِلْمُقَرَّرِّ لَهُمْ بِإِذْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِلْآخَرِ فِي الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ وَالرَّجُوعِ ؛ وَأَقْتَرُوا
بأنهم مَلِيئُونَ بِمَا ضَمَّنُوهُ ؛ وَيُؤَرَّخُ .

وإن كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُقَرَّرِّينَ يَقُومُ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ ضَمَانٍ وَلَا كِفَالَةٍ
لِغَيْرِهِ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَبْرَهَنَ الْكَاتِبُ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ : ”مِنْ غَيْرِ ضَمَانٍ وَلَا كِفَالَةٍ“ .

فصل

وإن حَضَرَ مَنْ يَضْمَنُ فِي الذِّمَّةِ كَتَبَ بَعْدَ تَمَامِ الْإِقْرَارِ : ”وَحَضَرَ بِحُضُورِ الْمُقَرَّرِّ
الْمَذْكُورِ فَلَانْ ، وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ طَوْعًا مِنْهُ أَنَّهُ ضَمَّنَ مَا فِي ذِمَّةِ الْمُقَرَّرِّ الْمَذْكُورِ مِنَ الدَّيْنِ
الْمَعْيَنِ لِلْمُقَرَّرِّ لَهُ عَلَى حُكْمِهِ“ .

وإن كَانَ الدَّيْنُ عَلَى حُكْمِ الْحَالُولِ فَحَضَرَ مَنْ يَضْمَنُهُ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَجَلٍ ، عَيَّنَّ
فِي حَقِّ الضَّامِنِ إِلَى الْأَجَلِ ، وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ بِالْمَلَاءَةِ بِمَا ضَمَّنَهُ ؛ فَإِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْمَضْمُونِ
قَالَ : ”بِإِذْنِهِ لَهُ فِي الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ وَالرَّجُوعِ عَلَيْهِ“ ، وَإِنْ تَبَرَّعَ الضَّامِنُ بِالضَّمَانِ
صَحَّ ضَمَانُهُ ، وَيَقُولُ الْكَاتِبُ : ”إِنَّهُ ضَمَّنَ الدَّيْنَ الْمَعْيَنَ تَبَرُّعًا وَاخْتِيَارًا ، مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ
صَادِرٍ مِنَ الْمَضْمُونِ ، وَلَيْسَ لِلضَّامِنِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى ذِمَّةِ الْمَضْمُونِ بِمَا يَقُومُ بِهِ عَنْهُ“ .

وإن حَضَرَ مَنْ يَضْمَنُ الْوَجْهَ وَالْبَدَنَ دُونَ الْمَالِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَضْمُونِ ؛
وَمِثَالُ مَا يَكْتُبُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : وَحَضَرَ بِحُضُورِهِ فَلَانْ ، وَضَمَّنَ وَكَفَلَ
إِحْضَارَ وَجْهِهِ وَبَدَنِهِ الْمُقَرَّرِّ الْمَذْكُورِ لِلْمُقَرَّرِّ لَهُ الْمَذْكُورِ ، مَتَى أَلْتَمَسَ إِحْضَارَهُ مِنْهُ فِي لَيْلٍ
أَوْ نَهَارٍ ، أَوْ فِي مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ أَحْضَرَهُ لَهُ ؛ وَذَلِكَ بِإِذْنِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ .

وَيُنَحَّلُ هَذَا الضَّمَانُ عَنِ الضَّامِنِ بِمَوْتِ الْمَضْمُونِ دُونَ سَفَرِهِ وَغَيْبَتِهِ ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «مَوْت» بِالتَّاءِ الْمُنْتَاةِ مَكَانَ الْبَاءِ ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

وإن رهن المقر عند المقر له رهنا على دينه كتب ما مثاله : وبعد تمام ذلك ولزومه رهن المقر المذكور عند المقر له ^(١) توثيقاً على الدين المذكور، وعلى كل جزء منه ما ذكر أنه في يده ومملكه وتصرفه، وهو جميع الشيء الفلاني — ويوصف ويحدد إن كان له حدود — رهنا صحيحاً، شرعياً، مقبوضاً، مسلماً ^(٢) بيد المقر له من المقر الراهن بإذنه له في ذلك، بعد النظر والمعرفة، والمعاقدة الشرعية، والإيجاب والقبول الشرعيين، والنسليم والتسليم ^(٣).

فإذا استعار الرهن بعد ذلك كتب ما مثاله : ثم بعد ذلك استعار الراهن من المرتين المذكور الرهن المذكور لينتفع به، مع بقاء حكم الرهن، استعارة شرعية، من غير فسخ شيء من أحكامه، وصار ذلك بيد الراهن المذكور وقبضه وحوزه .
فإن استقر الرهن تحت يد المرتين كتب : وأعترف المرتين بأن الرهن المذكور باقٍ تحت يده وحوزه، وعليه إحضاره عند وفاء الدين، ويؤرخ .

فصل

وإن حضر من أعار المقر شيئاً ليرهنه على ما في ذمته كتب في ذيل المسطور : وحضر بحضور المقر المذكور فلان، وأشهد عليه طائعا مختارا أنه أعار المقر المذكور جميع الشيء الفلاني — ويوصف ويحدد إن كان له حدود — ليرهن ذلك عند المقر له على ما في ذمته له من الدين المعين أعلاه، ويعيده بسؤاله في ذلك، عارية ^(٤).

(١) لم نجد "التوثيق" مصدر "وثق" بتشديد التاء فيما راجعناه من كتب اللغة؛ كما أننا لم نجد في كتب القواعد ما يفيد اطراد هذه الصيغة في مصدر هذا الفعل؛ ولعله من الألفاظ المصطلح على استعمالها بين كتاب الشروط والوثائق؛ أو لعله "توثيقاً".

(٢) في الأصل : « بيد » بالباء؛ واللغة تقتضي ما أثبتنا، فإن الذي يقال : « سلم له » « وسلم إليه » .

(٣) لعله « والتسليم والتسلم » بتقديم التسليم على التسلم، لتقدمه عملاً .

(٤) في الأصل : « ويعينه »؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق .

صحيحة شرعية مسلمة مقبوضة ، وذلك بعد النظر ، والمعاقدة الشرعية ، والإيجاب والقبول ، وأذن المعير للمستعير أن يرهن ذلك عند المقر له على الدين المذكور ، ويسلمه له التسليم الشرعي ، ثم يستعيد ذلك منه ليعيده إلى المعير المالك لينتفع به ، مع بقاء عينه على حكم الرهن .

وإن كان المستعير الراهن^(١) ينتفع بالرهن كتب : وأن يستعيد المستعير الرهن لينتفع به دون المعير ، مع بقاءه على حكم الرهن .

وإن كان الرهن تحت يد المرتين كتب : وهذا الرهن المذكور تحت يد المرتين حفظا لماله ، وصيانة لدينه ، وعليه أن يعيده عند وفاء الدين للمستعير ليسلمه للمعير .

فإن وكل الراهن ويكلا في بيع الرهن عند استحقاق الدين ووفاء ما عليه كتب : ثم بعد تمام ذلك ولزومه وكل المقر المذكور^(٢) فلان بن فلان في قبض الرهن المذكور ممن هو تحت يده برضا المرتين ، وبيعه ممن يرغب في ابتياعه بما يراه من الأثمان وقبض الثمن ، وتسليم المبيع لمبتاعه ، وكتب ما يجب آكتابه ، وقضاء ما عليه من الدين المعين فيه للمقر له وأخذ الحجة منه ، والإشهاد على المقر له بقبض الدين المذكور^(٣) منه على المقر^(٤) ، وكالة صحيحة شرعية ، قبلها منه قبولا سائغا ، أقامه في ذلك مقام نفسه ، ورضيه وأختاره .

(١) في الأصل : « نقائه » بالنون ؛ وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : « وتبعه » ؛ وهو تصحيف ، صوابه ما أثبتنا كما يتضمنه السياق .

(٣) « منه » ، أى من الوكيل .

(٤) لعله : « عن » أى أن القبض من الوكيل نيابة عن المقر .

(٥) في الأصل : « سابقا » ؛ وهو تصحيف .

(٦) في الأصل : « ورضيته » ؛ والتاء زيادة من النسخ .

٥

١٠

١٥

٢٠

وإن أراد المرتهن أن ينزل عن الرهن كتب خلف المسطور : أقر فلان وهو المقر له بالدين باطنه ، إقرارا صحيحا شرعيا بأنه نزل عن رهنية العين المعينة باطنه ، المرتبنة عنده على دينه المعين باطنه ، نزولا صحيحا شرعيا ، وأبطل حقه في وثيقة الرهن المذكور ، وسلم الرهن للراهن المذكور وهو على صفته الأولى فتسلمه منه بغير حادث غيره عن صفته ، وذلك بعد النظر والمعرفة ، والإحاطة بذلك علما وخبرة .

فصل

إذا أقر رب الدين أن الدين المقر له به كان من مال غيره كتب : أقر فلان وهو المقر له باطنه ، عند شهوده طوعا إقرارا صحيحا شرعيا بأنه لما دأب فلانا المقر المذكور^(١) باطنه بالدين المعين باطنه — وهو كذا وكذا — كان ذلك من مال فلان دون ماله ، وأن اسم المقر له باطنه كان على سبيل النيابة والوكالة ، وأنه كان أذن له في معاملة المقر المذكور باطنه بالدين المذكور على حكمه ، ومداينته ، وصدقه المقر له على ذلك تصديقا شرعيا ، وبمقتضى ذلك وجبت له مطالبة المقر باطنه بالدين المعين فيه واستخلاص حقه منه ، وقبضه على الوجه الشرعي .

فصل

فإن أقر المقر له بأن الدين أو ما بقي منه صار لغيره كتب على ظهر المکتوب : أقر فلان — وهو المقر له باطنه — إقرارا صحيحا شرعيا بأن الدين المعين باطنه ، أو أن الذي بقي من الدين المعين باطنه — وهو كذا وكذا — صار ووجب من وجه صحيح

(١) في الأصل : «الذكر» ؛ والصواب ما أثبتنا كما يقتضيه السياق .

(٢) يريد بالمقر له هنا : الدائن الأصلي الذي أقر له رب الدين بأن الدين من ماله .

شرعى لا شبهة فيه لفلان ، وصدقه على ذلك ، وقيل منه هذا الاقرار لنفسه قبولا سائغا ، وبحكم ذلك وجبت له مطالبة المقر باطنه بالدين المعين على الوجه الشرعى .

وأما الحوالة — فسبيل الكاتب فيما يكتب فيها أنه اذا كان لرجل دين على آخر وأحال به كتب على ظهر مسطور الدين ما مثاله : أقر فلان — وهو المقر له باطنه — عند شهوده إقرارا صحيحا شرعيا بأنه أحال فلانا على ذمة فلان المقر المذكور باطنه بما له في ذمته من الدين المعين باطنه ، وهو كذا وكذا ، على الحكم المشروح باطنه ، وذلك نظير ما لفلان المحال في ذمة فلان المحيل من الدين الذى اعترف به عند شهوده ، وهو نظير المبلغ المحال به في القدر والجنس والصفة والاستحقاق حوالة صحيحة شرعية ، قبلها منه قبولا سائغا ، ورضى ذمة المحال عليه ، تعاقدًا على ذلك معاقدة صحيحة شرعية ، وأفتقًا عن تراض ، وبحكم ذلك برئت ذمة المحيل المبدئ^(١) بذكره من الدين الذى كان في ذمته ، براءة صحيحة شرعية ، وقيل كل منهما ذلك من الآخر لنفسه قبولا شرعيا ، وبه شهد عليهما ، ويؤرخ .

فصل^(٢)

وأما الشركة — فهي تصح في الذهب والفضة ، وسبيل الكاتب فيها أنه اذا اتفق آثنان على الشركة ، فأخرج كل واحد منهما مالا وخطاه ، وأرادا المكتبة بينهما — ما

(١) المبدأ : من «أبدأت» بالالف في أوله ، وهى لغة في «بدأت» ؛ يقال : أبدأت بالأمر ، أى ابتدأت به .

(٢) لم تجر عادة المؤلف في جميع هذا الكتاب أن يترجم بكلمة «فصل» للأبواب التى يبتدئها بقوله : «وأما كذا» ؛ فامل هذه الكلمة زيادة من الناسخ في هذا الموضع ؛ أولعها مؤخره عن موضعها الذى كان ينبغى أن توضع فيه ؛ فقد كان الأولى أن يترجم بها للرهن ، أى قبل قوله السابق في ص ١٤ س ١ : « وان رهن المقر عند المقر له » الخ كما ترجم بها للضمان في ص ١٣ س ٦ ، ٧ : فقال : « فصل وان حضر من يضمن في الذمة » الخ .

- (١) كَتَبَ مَا مِثْلُهُ : أَقَرَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ عِنْدَ شُهُودِهِ إِقْرَارًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا بِأَنَّهُمَا
 أَشْتَرَكَ عَلَى تَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِثَارِ طَاعَتِهِ ، وَخَوْفِهِ وَمِرَاقَبَتِهِ ، وَالنَّصِيحَةِ مِنْ كُلِّ
 مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ ، وَالْعَمَلِ بِمَا يُرِضِي اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَخْذِ وَالْعَطَاءِ ، وَهُوَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا
 أَخْرَجَ مِنْ مَالِهِ كَذَا وَكَذَا ، وَخَاطَا ذَلِكَ حَتَّى صَارَ شَيْئًا وَاحِدًا ، لَا يَتَمَيَّزُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ
 وَجَمَلُهُ كَذَا وَكَذَا ، وَوَضَعَا أَيْدِيَهُمَا عَلَيْهِ ، وَتَرَاضِيَا عَلَى أَنَّهُمَا يَتَبَاَعَانِ بِهِ مِنَ الْمَكَانِ
 الْفُلَانِيِّ أَوِ الْمَدِينَةِ الْفُلَانِيَّةِ مَا أَحَبَّا وَاخْتَارَا مِنْ أَصْنَافِ الْبَضَائِعِ وَأَنْوَاعِ الْمَتَابِرِ
 وَيَجْلِسَانِ بِهِ فِي حَانُوتٍ بِالْبَلَدِ الْفُلَانِيِّ ، إِنْ كَانَ اتَّفَاقُهُمَا عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَا
 يَسَافِرَانِ بِهِ كَتَبَ : وَيَسَافِرَانِ بِهِ إِلَى الْبَلَادِ الْفُلَانِيَّةِ ، فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ الْعَذْبِ وَالْمِلْحِ
 أَوْ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ عَلَى حَسَبِ اتَّفَاقِهِمَا ، وَيَتَوَلَّيَانِ مَعًا ذَلِكَ بَأَنْفُسِهِمَا
 وَمَنْ يَخْتَارَانِيهِ مِنْ وَكَلَائِهِمَا وَتَوَابِعِهِمَا ، عَلَى مَا يَرِيَانِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحِظِّ وَالْمَصْلَحَةِ
 وَيَبِيعَانِ ذَلِكَ بِالنَّقْدِ دُونَ النَّسِيئَةِ ، وَيَسَلِّمَانِ الْمَبِيعَ ، وَيَتَعَوَّضَانِ بِالْثَمَنِ مَا أَحَبَّا
 وَاخْتَارَا ، وَيَدِيرَانِ هَذَا الْمَالَ فِي أَيْدِيهِمَا عَلَى ذَلِكَ حَالًا بَعْدَ حَالٍ ، وَفِعْلًا بَعْدَ
 فِعْلٍ ، وَمَهُمَا فَتَحَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ مِنْ رُبْحٍ وَفَائِدَةٍ بَعْدَ إِخْرَاجِ رَأْسِ الْمَالِ وَالْمُؤْنِ
 وَالْكُلْفِ وَحَقَّ اللَّهُ تَعَالَى إِنْ وَجِبَ ، كَانَ الرِّبْحُ بَيْنَهُمَا مَقْسُومًا نِصْفَيْنِ بِالسُّوِّيَّةِ ،
 تَعَاقِدًا عَلَى ذَلِكَ مَعَاقِدَةً صَحِيحَةً شَرْعِيَّةً شِفَاهًا بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ ، وَأَذِنَ كُلُّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ، وَالْأَخْذِ وَالْعَطَاءِ ، فِي غَيْبَةِ صَاحِبِهِ وَحُضُورِهِ ، إِذَا
 شَرْعِيًّا ، وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا أَدَاءُ الْأَمَانَةِ ، وَتَجَنُّبُ الْخِيَانَةِ ، وَتَقْوَى اللَّهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ
 وَالنَّصِيحَةِ لِصَاحِبِهِ ، وَمَعَامَلَةٌ شَرِيكِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْإِنْصَافِ .

(١) شُهُودُهُ : أَيُّ شُهُودِ الْمَكْتُوبِ .

(٢) الضَّمِيرُ هُنَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالْحَالِ ، أَيُّ وَالشَّأْنُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَخْ .

(٣) النَّسِيئَةُ فِي الْبَيْعِ : تَأْخِيرُ الثَّمَنِ .

وإن تَسَلَّمَ أحدهما المالَ دون الآخر كَتَبَ بعد ذكر جملته : تَسَلَّمَهُ جميعه
فلان، وصار بيده وقبضه وحوزَه، لِيَتَّاعَ به ما أراد من البلاد الفلانية من أصناف
البضائع، وأنواع المتاجر، وَيَجْلِسَ به في حانوت أو يسافر به، وَيُكَمِّلُهُ على ما تقدَّم.

وأما القراض^(١) — فاذا دَفَعَ رجلٌ لرجل مَالًا يعمل فيه، أو لجماعة من الناس

كَتَبَ ما مثاله : أَقَرَّ فلانٌ عند شهوده إقرارًا صحيحًا شرعيًّا بأنه قَبَضَ وتَسَلَّمَ من فلان

من الذهب العَيْنَ كذا وكذا، أو من الدراهم الجيدة المتعامل بها كذا وكذا — ولا يجوز

في الدراهم المغشوشة — وصار ذلك نَقْدَه وقبضه وحوزَه، على سبيل القراض الشرعي

الجائز بين المسلمين، وأذن ربُّ المال له أن يشتري بذلك ما أحبه وأختاره من

المدينة الفلانية من أصناف البضائع، وأنواع المتاجر على اختلافها، وتباين أجناسها

ويسافر به أين شاء من بلاد المسلمين في الطُّرُق المأمونة، أو في البحر العذب والملح

ويبيع ذلك بالنَّقد دون النسيئة، ويتعوض بقيمته ما أراد من أنواع المتاجر، ويعود

به الى البلد الفلاني، ويبيعه بالنَّقد دون النسيئة، ويدير هذا المال في يده على ذلك

حالا بعد حال، وفِعْلا بعد فِعْلٍ، ومهما أطلعه الله في ذلك من ربح وفائدة بعد

إخراج رأس المال والوزن^(٢) والكُفِّ وحقَّ الله تعالى إن وجب، كان الربح مقسوما

بينهما نصفين، أو أثلاثا : لربِّ المال الثلثان، وللعامل بحق عمله الثلث، تعاقدًا

على ذلك معاقدةً صحيحةً شرعيةً بالإيجاب والقبول، والتفرُّق بالأبدان عن تراض

وقيل كلُّ منهما ذلك لنفسه قبولًا شرعيًّا، وعلى هذا العامل المذكور الأمانة

وتجنبُ الخيانة، وتقوى الله في السر والعلانية في بيعه وأبتياحه وجميع أفعاله، وحفظه

هذا المال على عادة مثله، وإيصاله عند وجوب رده، ويُؤرَّخ .

(١) القراض : هو توكيل مالك يجعل ماله بيد آخر ليتجر فيه، والربح مشترك بينهما، كما عرفته
الفقهاء بذلك، ويقال له : (المضاربة) أيضا .

(٢) «الوزن» أي وأجرة الوزن .

وإن كان القراض بيد جماعة فلا يصح أن يتكافلوا في الذمة، ويصح ضمان الوجه^(١).
وأما العارية — فإن الرجل إذا أعار لأبنته شورة^(٢) تتجمل بها، أو أعار لرجل دارا أو عبدا أو غير ذلك كتب الكاتب ما مثاله : أقر فلان بأنه أعار لأبنته لصلبه فلانة البكر البالغ، التي أعترف برشدها عند شهوده، ما ذكر أنه له وفي ملكه ويده وتصرفه، وصدقته على ذلك، وهو جميع الشورة^(٣) الآتي ذكرها فيه، وهي كذا وكذا — وتوصف وتذكر الأوزان والقيم، وإن كان المعار دارا حدها ووصفها — عارية صحيحة شرعية مسلمة مقبوضة بيد المستعيرة من المعير، بإذنه لها في ذلك وذلك بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية، وعلى هذه المستعيرة حفظ ذلك والانتفاع به في منزلها بالموضع الفلاني، والتجمل به، وألا تخرج ذلك من يدها إلى أن تعيده إلى المعير على الصفة المذكورة، وعلمت مقدار العارية وما يلزم فيها، ويؤرخ.

وأما الهبة والنحلة — فإن الرجل إذا وهب لأجنبي دارا أو غير ذلك أو وهب لولده لصلبه فلان^(٤) الرجل الرشيد مالا أو غيره كتب الكاتب : أقر فلان

(١) تقدم ما يستفاد منه معنى ضمان الوجه في ص ١٣ من هذا السفر، فانظره .

(٢) في الأصل : «شورة» بالسين المهملة ؛ وهو تصحيف اذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق ويريد بالشورة : الجهاز، كما في جواهر العقود الموجود منه جزء مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعي ؛ والذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة أن الشورة : اللباس والزينة، فلعل تفسيرها بالجهاز تفسير بالمعنى العرفي .

(٣) في الأصل : «لغيره» ؛ وهو تبديل وقع من النسخ، صوابه ما أثبتنا كما يدل عليه قوله : «لصلبه» وما يأتي بعد في أول المكتوب .

(٤) يلوح لنا أن قوله : «فلان» زيادة من النسخ في هذا الموضع، إذ ليس هنا محل تسمية الموهوب له، وإنما محل ذلك في عقد الهبة ؛ ويؤيد ذلك أيضا عدم ورود هذه الكلمة في صفحة ٢١ سطر ٨ إذ قال : «فإن وهب الرجل دارا لولده الطفل أو لولده البالغ» الخ .

بأنه وهب لولده لصلبه فلان الرجل الرشيد ، الذي اعترف بأنه لا حجر له عليه ما ذكر أنه له وفي ملكه ويده وتصرفه ، وهو جميع الدار التي بالموضع الفلاني — وتوصف وتحدد — هبة صحيحة شرعية جائزة ماضية ، بغير عوض عنها ولا قيمة قبلها منه قبولا شرعياً ، وتسلم الموهوب له من الواهب ما وهب له فيه التسلم^(٢) الشرعي ، وصار بيده وقبضه وحوزة ، فبحكم ذلك وجب له التصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم ، وأقترأ بأنهما عارفان بذلك المعرفة الشرعية النافذة^(٣) .

فإن وهب الرجل دارا لولده الطفل أو لولده البالغ الذي هو تحت حجره كتب موضع القبول ما مثاله : قبل الواهب ذلك من نفسه لولده المذكور ، بحكم أنه تحت حجره وولاية نظره قبولا صحيحاً شرعياً ، وتسلم من نفسه لولده المذكور ما وهب فيه التسلم الشرعي ، ورفع عنه يد ملكيته ، ووضع عليه يد نظره وولايته ، وأقترأ بأنه عارف بذلك المعرفة الشرعية .

فإن نحل الرجل ولده الطفل مالا أو غير ذلك كتب ما مثاله : أقترأ فلان بأنه نحل (أى دفع) لولده لصلبه فلان الطفل ، أو المراهق ، الذي تحت حجره وولاية نظره ما ذكر أنه له وفي يده وملكه وتصرفه ، وهو جميع الشيء الفلاني — ويوصف بما يليق به — نحلة صحيحة شرعية ، جائزة مرضيه ، قبلها له من نفسه ، وصار ذلك بيده ملكا لولده المذكور ، وأقترأ بأنه عارف بما نحله .

(١) في الأصل : «من الموهب» ؛ وهو تحريف ؛ واللغة تقتضى ما أثبتنا .

(٢) «فيه» ، أى فى المكتوب .

(٣) النافذة ، أى المقبولة المعمول بها ؛ على أن عادة المؤلف فى المكاتب الآتية أن يقول : «المعرفة الشرعية النافذة للجهالة» .

وإن نَحَلَ وَلَدَهُ الْبَالِغَ أَوْ الْأَجْنَبِيَّ كَتَبَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ إِلَّا الْقَبُولَ وَالتَّسْلِيمَ فَإِنَّهُ يَقُولُ : قَبِلَ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ قَبُولًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا ، وَتَسَلَّمَ مِنْهُ مَا نَحَلَ إِيَّاهُ فِيهِ بِإِذْنِهِ وَصَارَ بِيَدِهِ وَقَبِضِهِ وَحَوْزِهِ ، وَمَالًا مِنْ جُمْلَةِ أَمْوَالِهِ ، وَأَقْرَأَ بَأْنَهُمَا عَارِفَانِ بِذَلِكَ الْمَعْرِفَةِ الصَّحِيحَةِ الشَّرْعِيَّةِ النَّافِيَةِ لِلْجَهَالَةِ .

- وَأَمَّا الصَّدَقَةُ وَالرَّجُوعُ — فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدِهِ الطِّفْلِ ٥
أَوْ الْبَالِغِ أَوْ عَلَى أَجْنَبِيٍّ ، كَتَبَ مَا مِثْلُهُ : أَقْرَأَ فُلَانٌ بِأَنَّهُ تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدِهِ الطِّفْلِ
الَّذِي تَحْتَ حَجَرِهِ وَوَلَايَةِ نَظَرِهِ فُلَانٌ ؛ وَإِنْ كَانَ بِالْغَا كَتَبَ : ”الْبَالِغُ الرَّشِيدُ بِاعْتِرَافِ
وَالِدِهِ“ بِرَأْيِهِ ، وَحُزْنًا عَلَيْهِ ، وَابْتِغَاءً بِذَلِكَ وَجَهَ اللَّهِ الْكَرِيمِ ، وَطَلْبًا لثَوَابِهِ الْجَسِيمِ
بِمَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَهُ وَفِي يَدِهِ وَتَصَرُّفِهِ ، وَهُوَ جَمِيعُ الدَّارِ الْفُلَانِيَّةِ الَّتِي بِالْمَوْضِعِ الْفُلَانِيِّ
— وَتَوْصَفُ وَتُحَدِّدُ — صَدَقَةً صَحِيحَةً شَرْعِيَّةً جَائِزَةً مَا ضِيَّةً نَافِذَةً ، قَبِلَهَا مِنْ نَفْسِهِ ١٠
لَوْلَدِهِ ، أَوْ قَبِلَهَا الْوَلَدُ الْبَالِغُ الرَّشِيدُ لِنَفْسِهِ ، عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْهَبَةِ وَالنَّحْلَةِ مِنْ
الْقَبُولِ وَالتَّسْلِيمِ .

- وَإِذَا أَرَادَ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ أَوْ ابْنُ عَلَا ، وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ وَإِنْ عَلَتِ الرَّجُوعَ عَنِ الصَّدَقَةِ
وَالْهَبَةِ وَالتَّمْلِيكِ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ عَوَظٍ ، كَتَبَ الْكَاتِبُ عَلَى ظَهْرِ الْمَكْتُوبِ مَا مِثْلُهُ :
أَشْهَدُ فُلَانٌ عَلَى نَفْسِهِ طَائِعًا مَخْتَارًا أَنَّهُ رَجَعَ فِي الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ الْمَوْصُوفَةِ الْمَحْدُودَةِ ١٥
بِاطْنِهِ ، الَّتِي كَانَ تَصَدَّقَ بِهَا عَلَى وَلَدِهِ الْمَذْكُورِ بِاطْنِهِ فُلَانٌ ، رَجُوعًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا ،
وَأَعَادَهَا إِلَى مِلْكِهِ وَيَدِهِ وَتَصَرُّفِهِ ، وَأَبْطَلَ حُكْمَهَا ، وَنَقَضَ شَرْطَهَا ، وَتَسَلَّمَهَا تَسْلِيمًا
مِثْلَهُ لِمِثْلِهَا ، وَأَقْرَأَ بِأَنَّهُ عَارِفٌ بِهَا الْمَعْرِفَةِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ وَيُؤَرِّخُ .

وأما التملك — فمِنْهُ ما هو بعوض، وما هو بغير عوض، فأما ما كان بعوض^(١) فيَكْتَبُ [فيه]^(٢) ما مثله^(٣) : مَلِكٌ فلانٌ لفلانٍ جميعَ الدارِ الفلانيةِ الجاريةِ في يده ومِلْكِهِ وتَصَرُّفه التي بالموضعِ الفلاني — وتوصَّف وتُحدَّد — تملكاً صحيحاً شرعياً ، بثمن مبلَّغُه كذا وكذا ، قبضَ الفقيرُ المملِكُ ذلكَ من المملِكِ له بإذنه ، وصار بيده وحوزه ومالا من جملة أمواله ، عوضاً عما مَلَكَه فيه فتسَلَّمَه منه ، وصار بيده وقبضه وحوزه ، وذلك بعد النظر والمعرفة ، والمُعاقدة الشرعية ، والتفرق بالأبدان عن تراض ، وضمان الدرك^(٤) في ذلك .

وأما ما كان بغير عوض ، فيَكْتَبُ [فيه]^(٥) : مَلِكٌ فلانٌ لفلانٍ جميعَ الدارِ — وتوصَّف وتُحدَّد نحو ما تقدَّم — تملكاً صحيحاً شرعياً ، جائزاً نافذاً مرضياً ، بغير عوض عن ذلك ولا قيمة ، قبلها منه قبولا صحيحاً شرعياً ، وسَلَّمَ هذا المملِكُ لفلانٍ المملِكِ ما مَلَكَه إياه ، فتسَلَّمَه منه ، وصار بيده وحوزه ، ملكاً من جملة أملاكه ، وأقرا بأنهما عارفان بها المعرفة الشرعية النافية للجهالة ، وأنهما نظراها وأحاطا بها

(١) عبارة الأصل : ” بغير عوض “ وقوله : ” غير “ زيادة من النسخ والصواب حذفها ، كما يقتضيه ما يأتي في المکتوب .

(٢) في الأصل : ” كتب “ والقواعد تقتضي ما أثبتنا للزوم الفاء في جراب أتما وعدم جواز خلوه منها إلا في الضرورة ، كما في مغنى اللبيب ج ١ ص ٥٣ ، على أن المؤلف قد عبر بما أثبتناه عند الكلام على القسم الثاني من التملك ، وهو ما كان بغير عوض .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والقواعد تقتضي إثباتها ، فإن الهاء هي الضمير العائد على الموصول السابق في قوله : ” ما كان “ ولا يجوز حذف العائد في مثل هذا الموضع الا شذوذا انظر كتب القواعد .

(٤) تقدم تفسير ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظره .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والقواعد تقتضي إثباتها كما سبق تعليل ذلك في الحاشية رقم ٣

من هذه الصفحة .

علمنا وخبرة، تعاقدًا على ذلك معاقدةً شرعيةً بالإيجاب والقبول، ثم تفرقًا بالأبدان عن تراض، ويؤرخ .

- وإذا أقر رجل بأن داره ملكٌ لغيره ^(١) [كتب] : أقر فلان عند شهوده طوعاً إقراراً صحيحاً شرعياً بأن جميع الدار التي بيده وتصرفه — وتوصف وتحدد — ملكٌ فلانٍ ملكاً صحيحاً شرعياً دونه ودون كلِّ أحد بسببه ^(٢) ، وأن ملكه لهذه الدار سابقٌ على هذا الإقرار ومقدمٌ عليه ؛ وصدقه المقر له على ذلك تصديقاً شرعياً وقيل منه هذا الإقرار لنفسه قبولاً شرعياً ، وأقر أبانها عارفان بذلك المعرفة الشرعية النافية للجهالة ، وسلم المقر المذكور للمقر له جميع الدار المذكورة ، فتسلمها منه وصارت بيده وقبضه وحوزه ، وأقر المقر المذكور بأنه لاحقٌ له في هذه الدار ولا طلبٌ بسبب ولا ملك ولا استحقاق منفعة بوجه من الوجوه الشرعية كلها على اختلافها ، وتصادقاً على ذلك .

- وأما البيوع — فإنه إذا ابتاع رجل داراً أو حصّةً من دار أو غير ذلك كتب الكاتب ما مثاله : هذا ما اشتري فلان بماله لنفسه من فلان جميع الدار الكاملة أرضاً وبناءً، الآتى ذكرها ووصفها وتحديداتها فيه ، التي ذكر البائع أنها له وفي ملكه ويده وتصرفه ؛ وإن كان عمرها كتب : ”ومعروفة بإنشائه وعمارتها“ .
- وإن كان المبيع حصّةً من دار كتب : جميع الحصّة التي مبلغها كذا وكذا سهماً من أربعة وعشرين سهماً شائعاً غير مقسوم ^(٣) من جميع الدار التي ذكر البائع أن

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضيها .

(٢) ”بسببه“ صفة لقوله : « أحد » ، أى كل أحد متصل به .

(٣) ”من جميع“ متعلق بقوله : ”مقسوم“ .

هذه الحصّة المذكورة له وفي يده ومملكه وتصرفه بجميع حقوقها ومرافقها وما يُعرف بها وينسب إليها .

فإن استثنى البائع مكانا منها غير داخل في البيع كتب بعد ذلك : خلا الموضع الفلاني ، فإنه خارج عن هذا العقد ، غير داخل في هذا البيع ، وعلم به المشتري ورضى به . ثم يقول : شراء صحيحا شرعيا قاطعا ماضيا جائزا نافذا ، بثمن مبلّغه كذا وكذا ، تقابضا وتفرقا بالأبدان عن تراض ، بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ،^(١) وضمان الدرك في المبيع حيث يجب شرعا .

وإن أراد الكاتب تحسين ألفاظه وتخيّلها وتكثيرها فيما لا يضرّ بالعقد ولا يفسد البيع كتب بعد تنصيف الثمن : دفعه المشتري المذكور للبائع المذكور من خالص ماله وصلب حاله ، تاما وافيا ، وأقبضه له بعد وزنه ونقده ، فقبضه البائع المذكور منه وتسلمه بتمامه وكامله موزونا منتقدا ، وصار بيده وقبضه وحوزه مالا من جملة أمواله ، وبحكم ذلك برئت ذمة المشتري المقبوض منه من الثمن المذكور براءة صحيحة^(٢) [شرعية] براءة قبض واستيفاء ، وسلم البائع المذكور للمشتري المذكور ما باعه إياه ، فتسلمه منه خاليا لا شاغل له ، ولا مانع له منه ، ولا دافع^(٣) [له عنه] ، وصار بيده وقبضه وحوزه ، ملكا من أملاكه ، يتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم من غير مانع ولا معترض ، ولا رافع ليد بوجه ولا سبب ، وذلك بعد نظرهما لجميع ذلك ، ومعرفةهما إياه ، وإحاطتهما به علما وخبرة نافرين للجهالة ، وتعاقدهما على ذلك كله

(٧٦)

(١) تقدّم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظره .

(٢) موضع هذه الكلمة في الأصل حروف مطموسة تتعذر قراءتها ، وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

(٣) موضع هاتين الكلمتين في الأصل حروف مطموسة تتعذر قراءتها ، والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٤) في الأصل : « بجميع » بالباء ، والسياق يقتضى اللام كما أثبتنا .

المُعاقدة الصحيحة الشرعية المعتبرة شفاها بالإيجاب والقبول، ثم تفرقا بالأبدان من مجلس العقد التفرق الشرعي عن تراضٍ منهما، وضمان الدرك^(١) في صحة البيع^(٢) حيث يوجب الشرع الشريف وتقتضيه أحكامه .

وإن اشترط أحدهما الخيار لنفسه ثلاثة أيام كتب بعد قوله : «عن تراضٍ» :
وأنقضاء مدة الخيار الشرعي الذي اشترطه البائع لنفسه خاصة، أو المشتري، أو الذي اشترطاه لأنفسهما، وهو ثلاثة أيام من تاريخ العقد .

وإن كانا لم يتفترقا من مجلس العقد كتب عوض التفرق بعد الإيجاب والقبول :
وأختار كل من المتعاقدين المذكورين إمضاء البيع المذكور بينهما في المبيع المعين^(١) وإلزامه وإبرامه وتمام إحكامه ونفوذه على الوجه الشرعي، والقانون المرضى، وضمان الدرك على ما تقدم .

وإن أحضر البائع^(٣) من يده كتابا يشهد له بصحة ملكه للبيع^(٤) كتب : وأحضر^(٥)
هذا البائع من يده كتابا يتضمن ابتياعه الدار المذكورة، وأصولا له، وسطر عليها^(٦)
فصولا بهذه المبايعة، وتسلم المشتري ذلك توثقة له، وحجة لليوم ولما بعده .

(١) تقدم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر، فانظره .

(٢) في الأصل ، «المبيع» ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا فان الصحة مما يوصف به البيع لا المبيع .

(٣) ضمن «أحضر» معنى «سلم» بتشديد اللام، فسوغ له هذا التضمن ذكر «من» في هذا الموضع ؛ وقد ورد التعبير بذلك فيما بين أيدينا من كتب الوثائق والشروط .

(٤) يريد بالأصول : الحجج والعقود التي كانت لمن ملك المبيع قبل بيعه ؛ وعبارة الأصل : «وأصولا له وأصولا» ؛ ولا يخفى ما فيها من التكرار ؛ وما أثبتناه عن الكوكب المشرق المحفوظة منه بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٨٩٢ فقه شافعي ؛ وعبارته : «وأصولا له عدتها كيت وكيت» .

(٥) في الأصل : «وشطر» بالشين المعجمة ؛ وهو تصحيف .

(٦) لم نجد التوثقة فيما راجعنا من كتب اللغة ، كما أنه ليس مصدرا قياسيا «لوثق» بتشديد التاء ؛ ولعله من الألفاظ التي اصطلح كتاب المواثيق على استعمالها ؛ وقد سبق التنبيه على ذلك في الحاشية رقم ١ من صفحة ١٤ من هذا السفر .

وإن كان البائع « قد استعاد الحكم^(١) على ما بقى » على ملكه منها أو من غيرها
كتب عوض « وتسلم المشتري ذلك » : ثم بعد ذلك استعادها البائع بحكم ما بقى على
ملكه منها أو من غيرها .

وإن كان في ملك المشتري حصة متقدمة ثم ابتاع حصة أخرى كتب : وقد
كُلَّ للمشتري المذكور بما في ملكه متقدماً وبهذه المبيعة ملك جميع كذا وكذا سهمها
أو ملك جميع الدار المذكورة، وصدقه البائع على ذلك .

وإن كان في المبيع عيب واشترطه البائع كتب بعد تمام العقد ولزومه : أعلم البائع
المشتري أن الدار المباعة واقعة^(٢) الجدران، مختلة^(٣) البنيان، سيخة الأرض والحيطان
مائلة^(٤) الجدر والزروب، مكسورة^(٥) القوائم والأعراق، مسوسة^(٥) الأخشاب، إلى غير ذلك
مما لعله يكون فيها من عيب، ورضى المشتري بذلك .

وإن كان ويكلا في الشراء كتب : وعلم المشتري أن الدار المذكورة معيبة^(٦)
— أو على ما يصفها به من العيوب — وقال : إنه أعلم موكله بذلك ورضى به .

وإن كان البيع بناءً دون الأرض كتب : جميع البناء القائم على الأرض المحتلة^(٧)
داراً أو طاحونة أو غير ذلك ، الجارى هذا البناء في يد البائع وملكه وتصرفه على

(١) لعل صواب هذه العبارة : « قد استعادها بحكم ما بقى » الخ كما سيأتى التعبير بذلك في سطر ٢

من هذه الصفحة أى استعاد البائع من المشتري هذه الأصول التى تشهد له بصحة ملكه للبيع بحكم ما بقى الخ .

(٢) فى الأصل : « وافقة » بالفاء، وهو تصحيف .

(٣) فى الأصل : « مختلفة » ؛ والفاء زيادة من النسخ .

(٤) الزروب : المداخل ، واحده زرب بفتح فسكون .

(٥) يريد بالأعراق : قطعاً طويلة من الخشب تسقف بها الدور ، واحده عرق بكسر فسكون ؛

واستعمال هذا اللفظ فى ذلك المعنى استعمال شائع فى مصر ؛ ولم نجده فيما بين أيدينا من كتب اللغة .

(٦) فى الأصل : « مقنة » ؛ وهو تصحيف .

(٧) المحتلة ، أى المحتبسة بفتح الباء .

ما ذكر ، ويكمل المبايعة على ما تقدم شرحه وبيانه ، ويكتب في آخرها : وعلم المشتري المذكور أن الأرض الحاملة لهذا البناء المذكور محتكرة ، ومبلغ الحكر عنها^(١) في كل سنة أو في كل شهر كذا وكذا ، ورضى بذلك .

- وإن كان المشتري ويكلا كتب : وقال : إنه أعلم موكله بذلك ، ورضى به .
- وإن كان المبيع أرضا دون البناء أو أرضا كُشِفَ^(٢) كتب : جميع قطعة الأرض الحاملة لبناء البائع ، أو جميع الساحة الكُشِفَ^(٢) التي لا بناء عليها ، الجارية في يد البائع ومليكه وتصرفه ، ويذرع ويحدد ، ويكمل المبايعة على ما تقدم .

فصل

- وإن كان المبيع بئرا كتب : جميع بناء البئر المَعِينِ^(٣) ومكانها من الأرض ، المبنية بالطوب الأجر والطين وألحير .
- وإن كانت نَقْرًا كتب : جميع البئر المنقورة للماء المَعِينِ^(٥) .

(١) الحكر بالكسر : ما يجعل من الأجور على العقارات ويحبس ؛ وهي مولدة انظر تاج العروس .

(٢) الكشف ، أى المكشوفة ؛ فالمراد بالمصدر اسم المفعول .

(٣) الذى وجدته فيما لدينا من كتب اللغة بالمعنى المراد هنا « المعينة » أى التى لها مادة من الماء ، وأما المعين فهو وصف للماء ، أى الجارى الظاهر على الأرض ، غير أن القواعد الصرفية لا تمنع أن يقال : « معينة » بالمعنى السابق المراد هنا ، بل هو الأصل .

(٤) فى الأصل : « والأرض » والسياق يقتضى ما أثبتنا ؛ ويدل على هذا أيضا تعبيره بذلك فى ص ٢٩ س ٣ من هذا السفر .

(٥) فى الأصل : « البناء » ؛ وهو تحريف ، صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه السياق .

وإن كان صهر يجا كَتَب : جميع الصَّهريج المبنى بالطوب الآجر والطين والجير
الْمُتَلَصِّصُ الْمُبَيِّضُ بِالْخَافِقِ^(٢) الذي برسم خزن الماء العذب .

وإن كان بئرا هَمَّالِيَّةً كَتَب : جميع بناء الهَمَّالِيَّة^(٣) ومكانها من الأرض ، المبنية بالطوب
الآجر والطين والجير ، الجارى ذلك فى يد البائع ومليكه وتصرفه ، وهى فى الموضع
الفلانى ؛ وَيَذَرَع وَيَحْدَد ذلك ، إن أمكن ذلك .

وإن كان المبيع نخلا دون الأرض كَتَب : جميع النخل القائم فى الأرض الوقِفِ^(٤)
على الشئ الفلانى ، الخارجة عن هذا البيع ، ومكان كل نخلة من الأرض ، الجارى
النخل المذكور فى يد البائع ومليكه وتصرفه على ما ذكر ، الذى ذلك فى الموضع
الفلانى ؛ وَيَذَكُر عددها .

وإن كانت الأرض مملوكة للبائع وأراد أن يبيع النخل بمغارستها كَتَب : جميع
النخل النابت فى الأرض الآتِ ذكُرها فيه ، وجميع أماكنها من الأرض ، الجارى

(١) فى الأصل : « المتصل » وفى حروفه قلب لا يستقيم به معنى الكلام . والمتلصص : من تلصص الشئ .
إذا ملسته ولينته ، والمراد هنا : المطلية حيطانه وأرضه بالجير والرمل ونحوهما حتى صارت ملساء .

(٢) يريد بالخافق أخلطا من الجص والجير وغيرهما تطل بها أرض الصهاريج ونحوها لتلا تشرب
الأرض ماءها ؛ ولم نجد هذا اللفظ فيما راجعناه من كتب اللغة ، كما أننا لم نجده فيما بين أيدينا من الكتب
المؤلفة فى الألفاظ المعربة والدخيلة .

(٣) يريد بالهمالية : البئر المجاورة للأنهار وماؤها مستمد منها ؛ واستعمال هذا اللفظ فى ذلك استعمال
شائع بين العامة فى مصر ؛ وقد ضبطناه بفتح أوله وتشديد ثانيه كما سمعناه منهم ، وكأن استعماله فى ذلك المعنى
السابق مأخوذ من الهملان بمعنى الفيضان .

(٤) « مكان » معطوف على الضمير المستتر فى قوله : « الخارجة » أى الخارجة هى ومكان الخ
ولهذا ضبطناه بضم آخره ، لأن مكان كل نخلة خارج عن هذا البيع أيضا .

(٥) أنب الضمير العائد على النخل هنا ، وأورده مذكرا فى مواضع أخرى ، جريا فى التأنيث على لغة
أهل الحجاز ، وفى التذكير على لغة أهل نجد وتميم ؛ وقد جاء القرآن بكلا اللغتين .

(٦) فى الأصل : « الاتى » ؛ واللام الثانية زيادة من الناسخ .

النخل والأرض بكاملها في يد البائع المذكور وملكه وتصرفه على ما ذكر، باع من ذلك النخل المذكور ومواضع مغارسها، وتبقى على ملكه بقية الأرض فإنها غير داخلة في هذا البيع، وهذه الأرض بالموضع الفلاني، وعدة النخل كذا وكذا. ويحدد الأرض، ويكمل المبيعة، ويكتب في آخر المكتوب : ولهذا المشتري العبور في الأرض المذكورة والاستطراق فيها إلى النخل المذكور بحق شرعي^(١).

٥

وان كان المبيع ثمرًا ونخلًا كتب : جميع ثمر النخل الجاري ذاك في ملكه ويده وتصرفه على ما ذكر، الذي ذلك بالموضع الفلاني، وعدتها كذا كذا نخلة، إن أمكن، ويحدد الأرض، ثم يقول : التي بدا صلاحها، وطاب أكلها، وأحمرت وأصفرت، وجاز بيعها بشرط القطع،

وان شرط التبقية كتب : بشرط التبقية إلى أوان الجذاذ، شراء صحيحا^(٢) شرعيًا، ويكمل المبيعة.

فصل

وان كان المبيع مركبًا كتب : جميع المركب العشاري^(٤)

(١) الاستطراق : سلوك الطريق ؛ يقال : استطرفت إلى الباب ، اذا سلكت طريقا اليه ، كما في المصباح .

١٥

(٢) الجذاذ بفتح الجيم وكسرها : من جذدت النخل ، اذا صرته .

(٣) في الأصل : « وبكل » ؛ وهو تحريف .

(٤) (العشاري) : مركب نبلي ؛ ويعبر عنه في بعض الكتب بالعشيري ؛ قال عبد اللطيف البغدادي

في مختصر أخبار مصر صفحة ١٧٢ طبع ليدن ما نصه : « وأما سفنهم فكثيرة الأصناف والأشكال وأغرب ما رأيت فيها مركب يسمونه العشيري ، شكله شكل شارة الا أنه أوسع منها بكثير ، وأطول وأحسن هندامًا وشكلًا ، قد سطح بالواح خشب ثخينة محكمة ، وأخرج منها أفاريز كالرواشن نحو ذراعين ، وبني فوق هذا السطح بيت من خشب ، وعقدت عليه قبة ، وفتحت له طاقات وروازن بأبواب إلى البحر من سائر جهاته ، ثم تعمل في هذا البيت خزانة مفردة ومرحاض ، ثم يرقق بأصناف الأصباغ ، ويذهب ويدهن بأحسن دهن ، وهذا يتخذ للولوك والرؤساء ، بحيث يكون الرئيس جالسًا في وسادته ، وخواصه حوله والغلمان والدماليك قيامًا بالمناطق والسيوف على تلك الرواشن ، وأطعمتهم وحوابجهم في قعر المركب ، =

٢٠

أو الخضرى^(١) ، أو الدرْمُونَة^(٢) ، أو النارِيَّة^(٣) ، أو الشَّخْتُور^(٤) ، أو الحَرَاقَة^(٥)

= والملاحون تحت السطح أيضا وفي باقى المركب يقذفون به ، لا يعلمون شيئا من أحوال الركاب ، ولا الركاب تشتغل خواطيرهم بهم ، بل كل فريق بمعزل عن الآخر ومشغول بما هو بصدده » الخ . والشبارة الواردة فى أول كلامه عند أهل الموصل : هى الحَرَاقَة عند أهل مصر ، كما فى وفيات الأعيان ج ١ ص ٨٧ طبع بولاق . وورد لفظ « العشاريات » فى عدة مواضع من خطط المقرئى فى ذكر ما كان يعمل يوم فتح الخليج ، وفى الكلام على منظرة الصناعة ؛ ويؤخذ من كلامه ان هذا النوع من السفن كان يعد لركوب الخليفة يوم تخليق المقياس ، وان لولاة الأعمال عشاريات يقال لها : العشاريات الدواميس ، وللشارفين بالأعمال عشاريات دون هذه فقد ذكر عن ابن الطوير أن العشاريات كانت تزيد على خمسين عشاريا وبلغها عشرون ديماسا ، منها عشرة برسم خاص الخليفة أيام الخليج وغيرها ، وبقية العشاريات الدواميس برسم ولالة الأعمال المميزة ، فهى تجزأ لهم ، وتقيم مع أحدهم مدة مقامه ؛ الى أن قال : « وللشارفين بالأعمال عشاريات دون هذه » الخ . ولم نقف على وجه تسمية هذا النوع بهذا الاسم .

(١) لم نجد وصف هذا النوع من المراكب فيما راجعناه من المظان ، كما أننا لم نقف على ضبطه .

(٢) كذا ضبط هذا اللفظ ضبطا بالقلم فى الأصل وجواهر العقود المحفوظ منه جزء مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعى ويؤخذ من كلام المقرئى فى الخطط انها من سفن الروم البنادقة فقد ذكر فى الجزء الأول صفحة ٤١٩ طبع بولاق عند الكلام على وصف الفسطاط الكبير المعروف بالمدورة الكبيرة : أن عموده أطول ما يكون من صواري درامين الروم البنادقة ، ويؤيد ذلك ما ورد فى تكمله القواميس العربية (لدوزى) فقد ذكر أن « الدرْمُونَة » ضرب من السفن ، وهو يونانى اه . ولم نجد صفة هذا المركب فيما راجعناه من المظان ، غير أنه يؤخذ من جواهر العقود أن الدرْمُونَة هى الباطوسى فقد قال فى كيفية ما يكتب فى بيع مركب مانصه : « جميع المركب المورق أو الباطوسى الدرْمُونَة » الخ ، والباطوسى هو الذى يعبر عنه فى بعض الكتب بالبطسة ؛ وهو مركب حربى عظيم يشحن بالآلات الحرب والأسلحة والميرة والرجال والأبطال المقاتلة ، وهى كثيرة القلاع حتى إنها قد يكون فيها نحو من أربعين قلعا ، كما يستفاد ذلك من سيرة صلاح الدين الأيوبي المسماة بالنوادر السلطانية لابن شداد فى الكلام على غرق البطسة الاسلامية ص ١٤٨ طبع مطبعة الآداب بمصر . (٣) لا فائدة من ذكر النارية هنا مع ذكره للحَرَاقَة بمد فكلتاها بمعنى واحد كما سيأتى فى تفسير الحَرَاقَة بعد فى الحاشية رقم ٥ من هذه الصفحة ؛ ولعل صوابه « النهرية » أى السفينة التى تسير فى النهر .

(٤) فى محيط المحيط أن الشختور سفينة صغيرة بصار واحد فى الوسط ، وهو من اصطلاح النوتية ؛ ولم نجد صفة هذا النوع من السفن فى غير هذا الكتاب بل إن مادة لفظه لم ترد فى غيره من كتب اللغة التى بين أيدينا ؛ وقد أنبأنا بعض من له علم بذلك من البحرين وأصحاب السفن أنهم كانوا يطلقون هذا اللفظ على مركب كبير لنقل البضائع فى البحر المسالخ ، وشراعه يتحرك صغودا وهبوطا على القرية ويكون له صار أو صاريان ؛ أما الآن فيطلق على المركب الصغير ؛ وقد ضبطناه بفتح الشين كما ينطق به أصحاب هذه الصناعة . (٥) فى أساس البلاغة أن « الحَرَاقَة » سفينة خفيفة المتر . وفى غيره من كتب اللغة أن الحَرَاقَة سفينة فيها مراعى نيران يرمى بها العدو فى البحر .

أو الشلودة^(١)، أو الدلاج^(٢)، أو الكبكة^(٣)، أو غير ذلك، وجميع عُدَّتْها المتخذة برسمها، الآتى ذكر ذلك ووصفه، الجارى ذلك فى يد البائع ومملكه وتصرفه على ما ذكره، ووصفه المَرَكَب أنها طول كذا ذراعاً بالذراع^(٤) التجارى^(٥)، ومحملها كذا وكذا إردباً بالكيل المصرى^(٦)، ووصفه العُدَّة أنها صار قطعاً واحدة^(٧)، وبرأسه جامور^(٨)، وقرية ثلاث قطع

- ٥ (١) لعل صوابه : « الشلندى » بالنون إذ لم نجد « الشلودة » فيما راجعناه من المظان ؛ وقد ورد لفظ الشلندى فى قوانين الدواوين المأخوذة منه نسخة بالتصوير الشمسى محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٣٠١ أدب ؛ وجاء فى هذا الكتاب « أنه مركب مسقف تقا تل الغزاة على ظهره ، وجذافون يجذفون تحته » ٥٠٠ وورد لفظ « الشلنديات » فى عدة مواضع من خطط المقرئى : منها ما جاء فى الجزء الثانى صفحة ١٩٣ و ١٩٧ طبع بولاق ، ولم يذكر وصفها .
- ١٠ (٢) لم نجد هذا اللفظ فيما راجعناه من المظان التى بين أيدينا ، كما أننا لم نجد من يعرفه من البحريين وأصحاب السفن .
- (٣) فى الأصل : « الكنكة » بالناء المثناة ؛ ولم نجده فيما راجعناه من الكتب ، وقد أثبتناه بالباء الموحدة نقلاً عن قوانين الدواوين صفحة ١٨ طبع مطبعة الوطن فقد ورد فيه لفظ (الكنك) بالباء مراداً به المراكب ؛ وفى جواهر العقود المحفوظ منه جزء مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعى (الكنكة) بسقوط الباء ؛ وقال عنها : « أنها سفينة عربية السفلى والعلو مقدمها ومؤخرها حادان ، ذات طبقات : الطبقة السفلى منها للحديد والأثقال ، والثانية للحريم والجوارى والرقيق ؛ والعليا للرجال ، ويشتمل علوها على صار أو اثنين ، وعلى مرسة أو اثنين وصهر يج برسم الماء الحلو » ٥١ .
- (٤) لم نجد من ذكر قدر الذراع التجارى فيما راجعناه من المظان التى بين أيدينا ، غير أنه يستفاد من صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٦ فى الكلام على القصبة الحاكية أن الذراع التجارى ذراع بذراع اليد وستة أعشار فانه نقل عن ابن ممانى ان طول القصبة الحاكية خمسة أذرع بالذراع التجارى ، ثم نقل عن غيره ان طول هذه القصبة ثمانية أذرع بذراع اليد ؛ فاذا قسمت ثمانية على خمسة كانت نتيجة ذلك ما ذكرنا .
- ٢٠ (٥) التجارى بتد كير الوصف لغة قليلة ، فان الأكثر فى لغة العرب تأنيث الذراع ؛ قال فى المصباح : ذراع القياس أنثى فى الأكثر .
- (٦) الجامور : الخشبة المثقوبة فى رأس دقل السفينة المركبة فيه ، كما فى مستدرك التاج .
- ٢٥ (٧) القرية بفتح القاف وتشديد الياء : عود الشراع الذى يكون فى عرضه من أعلاه ؛ والعامة منطلقونه بتخفيف الياء .

وقوسان ، وقلع مزقوى^(١) من قماش القطن ، أو المأحم^(٢) ، أو غيره ، عِدته كذا
وكذا بيلمنا أو قلع ستارة^(٣) مَكَّة حبال القنب^(٤) أو القطن ، ورجل^(٥) طويلة قطعة
أو قطعتان ، وفراش^(٦) ، وكذا وكذا مجذافا^(٧) ، وإسقالة^(٨) بر أو أكثر من ذلك

(١) في الأصل : « مزون » بالنون في آخره ؛ ولم نقف على معنى له يناسب السياق فيما راجعناه من
المظان ، ولعل صوابه ما أثبتنا ، والمزوى بتشديد الواو المفتوحة : الذى له ثلاثة أطراف ؛ قال أبو الهيثم :
كل شئ تام فهو مربع ، كالبيت والبساط له حدود أربع ، فاذا نقصت منها ناحية فهو أزور مزوى ،
بتشديد الواو المفتوحة .

(٢) يريد بالملحم هنا : ما كان سدها من القطن ولحمته من غيره .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل وجواهر العقود ؛ ولم نجده فيما راجعناه من كتب اللغة ، كما أننا
لم نجده فيما بين أيدينا من الكتب المؤلفة في الألفاظ المعربة والدخيلة ؛ والظاهر من سياق الكلام هنا
وفى جواهر العقود أن المراد به : الشقة من قماش القلع ، فقد ورد فى جواهر العقود فى الكلام على
كيفية ما يكتب فى بيع المراكب مانصه : « وفى مراكب البحر العذب يذكر النوع والصوارى والجوامير
والقرايا والقلاع ، وعدة منصالاتها وبيلماناتها » الخ فعطف البيلمانات على المنصالات — بتشديد الصاد
المفتوحة — يدل على أن المراد بها ما ذكرنا .

(٤) عبارة الأصل : « الحب الى العنب » ؛ وهو تحريف فى كلتا الكلمتين ؛ والقنب : نبات يؤخذ لحاؤه ،
وتقتل منه حبال ، وله حب يسمى الشهدانج ؛ وقيل : هو فارسى قد جرى فى كلام العرب ، كما فى المغرب .
(٥) فى الأصل : « ورجل » بالحاء المهملة ؛ وهو تصحيف ، ولم نجده فيما راجعناه من المظان
كما أننا لم نجد من يعرف هذا اللفظ من الملاحين وأصحاب السفن .

(٦) يريد بفراش المركب : ألواح غير مسمورة تفرش فيه ليجلس عليها الركاب وتوضع عليها البضائع
وهى التى تعرف الآن عند الملاحين فى مصر (بالدوامس) كما أخبرنا بذلك من نثق به ممن لهم علم وخبرة بالسفن
وآلاتها ، ولم نجد هذا التفسير فيما راجعناه من الكتب التى بين أيدينا .

(٧) المجذاف بالذال المعجمة أو الدال المهملة — كلتا لغتان فصيحتان — : خشبة فى رأسها أوح
عريض يدفع بها الملاح السفينة (ناج العروس) مادة جدف بالمهملة .

(٨) الإسقالة : كلمة عامية يراد بها الألواح العريضة التى تمتد على جانب السفينة ليعبر بها الى البر ،
والذى ورد فى مستدرك التاج هو تفسير إسقالة البناء ، فقد جاء فيه ما نصه : الإسقالة بالكسر : ما يربطه
المهندسون من الأخشاب والحبال ليتوصلوا بها الى المحال المرتفعة ، والجمع أساقيل اه والعامية فى زماننا
يسمونها « سقالة » بحذف الألف الأولى .

وَمِذْرَاقٌ أَوْ أَكْثَرُ، وَعُرُوسٌ، وَقُلُوسٌ، وَقَرَايَا، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ آلَاتِ الْمَرْكَبِ وَعُدَدُهُ؛
فَمَا زَادَ عَنْ ذَلِكَ ذَكَرَهُ، وَمَا نَقَصَ وَصَفَهُ؛ ثُمَّ يُقَالُ: «وَهَذَا الْمَرْكَبُ مَدْسُورٌ»
السَّفَلُ وَالْعُلُوُّ، مَسْدُودُ الشَّوْبِينَ، مَغْطَى الْحَنَيْنِ؛ وَإِنْ كَانَ لَهُ مِرْسَاةٌ مِنْ حَدِيدٍ
وَصَفَّهَا وَذَكَرَ زَيْتَهَا، وَيَكْمَلُ الْمُبَايَعَةَ.

- ٥ (١) يريد بالمذراة: خشبة طويلة يدفع بها الملاح السفينة ورأسها في الأرض؛ وهو بهذا المعنى عامي وعريته: «مردى» بضم الميم وسكون الراء وتشديد الياء، فقد جاء في مبادئ اللغة ص ١٩ في تفسير المردى: أنه خشبة يدفع بها ورأسها في الأرض الخ وهو من المرد بمعنى الدفع؛ والذي في تاج العروس مادة «مرد» أن المردى هو المجذاف، وهو مخالف لما نقلناه عن مبادئ اللغة.
- ١٠ (٢) العروس بضم العين: الحبال، واحده عرس، بفتح فسكون؛ ولم يرد في كتب اللغة التي بين أيدينا أنه يجمع على عروس كما هنا، غير أن في كتب القواعد ما يفيد أن هذا الجمع قياسي في مثله.
- (٣) في الأصل: «وقلوس» والميم زيادة من النسخ، والقلوس بضم القاف: جمع قلوس بفتح فسكون، وهو حبل غليظ من حبال السفينة؛ ولعله هو المعروف عند الملاحين في مصر الآن (باللبان) بكسر اللام، وهو الحبل الطويل الذي تجر به السفينة.
- (٤) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل؛ وهو تكرار مع «القرية» السابق ذكرها في سطر ٤ من صفحة ٣٢ من هذا السفر.
- ١٥ (٥) لعل الأولى: «ثم يقول» بالبناء للفاعل، وذلك لموافقة قوله فيما سبق: «ذكره» «ووصفه» بصيغة الماضي المبني للفاعل أيضا.
- (٦) في الأصل: «مدسو» بسقوط الراء؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا؛ والمدسور: الذي أصلح بالدر بضمين، وتسكن السين أيضا، وهي خيوط من ليف تشد بها ألواح السفينة، أو هي المسامير، واحده دسار بكسر الدال.
- ٢٠ (٧) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل وجواهر العقود؛ ولم نجده فيما لدينا من الكتب، كما أننا لم نجد من البحرين وأصحاب السفن من يعرفه، ولهذا لم نضبطه.
- (٨) الخنان: ثنية خن بكسر الخاء وتشديد النون، وهو لفظ تطلقه العامة على موضع فارغ في بطن السفينة يضع فيه النوى متاعه، كما في تاج العروس؛ وإنما ذكره بالثنية لأن في السفينة خنين: أحدهما جهة مقدمها، والثاني جهة مؤخرها، كما هو معروف في السفن التي نشاهد.
- ٢٥ (٩) المرساة: أنجر السفينة التي ترسى بها، وهو أنجر ضخم يشد بالحبال، ويرسل في الماء، فيمسك السفينة ويرسيها حتى لا تسير؛ وفي المخصص ج ١٠ ص ٢٧ أن تسمية المرساة بالأنجر تسمية عراقية.

وإن كان المبيع بالغاً عبداً أو أمةً ^(١) «أو كانا غير بالغين» كَتَبَ : جميعُ العبد ،
أو الغلام ، أو الوَصِيف ^(٢) ، أو المملوك ، أو الجارية ، أو الأمة ، أو الوَصِيفَة ^(٢) ،
الجاري ، أو الجارية في يد البائع ومِلكه ^(٣) ، المقرله بالرق والعبودية ، المدعو فلاناً ،
ويذكر جنسه ودينه ، ثم يقول : وحليته : ويذكرها .

وإن كان دون البلوغ كَتَبَ : جميعُ الغلام الذي بيده وملكه وتصرفه على
ما ذكر ، المراهق ، أو المعصر ^(٤) ، إن كانت جارية ، ويعين البكارة إن كانت ،
ثم يقول : «شراءً صحيحاً شرعياً بثمن مبلغه كذا وكذا» ، ويكمل المبيعة .

وإن كان بالمبيع عيبٌ ذكره ، فيكتب : وعلم المشتري أن به أو بهما المرض
الفلاني - ويعينه ، ويعدد الأمراض والعيوب وآثار الكي وغير ذلك إن كان -
ورضى به ، ودخل عليه ^(٥) .

(١) كذا وردت هذه العبارة في الأصل ؛ وهي زيادة في الكلام تنافي مع قوله الآتي بعد في المكتوب :
« المقرله بالرق والعبودية » إذ أن ذكر الإقرار خاص بما إذا كان المبيع بالغاً ، كما بينا ذلك فيما يأتي
في الحاشية رقم ٣ من هذه الصفحة ؛ على أن المؤلف سيذكر بعد ذلك مكتوباً آخر يخص بيع الرقيق الذي
هو دون البلوغ .

(٢) الوصيف والوصيفة : العبد والأمة ، ولا يجوز في هذا الموضع تخصيص هذين الوصفين بما إذا
كان الموصوف بهما دون المراهقة كما في المصباح ، لأن هذا التخصيص يناقض قوله بعد : « المقرله بالرق
والعبودية » إذ أن ذكر الإقرار خاص بما إذا كان المبيع بالغاً ، كما بينا ذلك فيما يأتي في الحاشية رقم ٣
من هذه الصفحة ، فانظره .

(٣) « المقرله » ، أي للبائع ، وهذه العبارة خاصة بما إذا كان العبد المبيع بالغاً فإن إقرار الصبي
مسلوب مطلقاً ؛ كما في كتب الفقه ، وعبارة الكوكب المشرق في الكلام على كيفية ما يكتب في بيع الرقيق :
وان كان المبيع بالغاً يكتب : « المعترف لبائعه بسابق الرق والعبودية » .

(٤) « وان كان » ، أي وان كان المبيع .

(٥) يريد بالمعصر هنا : الجارية التي قاربت الحيض ؛ والإعصار في الجارية كالمراهقة في الغلام
(تاج العروس) .

(٦) « ودخل عليه » أي أن المشتري دخل في عقد البيع على هذا العيب ، أي على علمه به .

وإن كان المبيع عبداً بجزارية أو العكس كتب : جميع العبد الذى بيد البائع
— على نحو ما تقدم — بجميع الجزارية الفلانية الجنس ، المسلمة ، تقابضاً^(١) وتفرقاً^(٢)
بالأبدان ، بعد النظر والمعرفة ، والمعاقدة الشرعية ، وضمان الدرك^(٣) فى ذلك حيث
يجب شرعاً ، وإن كان فى أحدهما عيب ذكره .

فصل

وإن كانت الدار المبيعة فى بلد والمتبايعان فى بلد آخر كتب التخلية عوض^(٤)
التسليم ، فيقول : وخلى البائع المذكور بين المشتري وبين ما باعه إياه فيه تخلية^(٥)
شرعية ، ووجب له بذلك قبض المبيع وتسليمه بمقتضى هذا الأبتىاع الشرعى ،
وأقرّا أنهما عارفان بذلك المعرفة الشرعية قبل تاريخه ، ونظراه النظر الشرعى ، تعاقدًا^(٦)
هذه المبايعة بينهما معاقدة شرعية مشافهة بالإيجاب والقبول .

(١) « تقابضاً » ، أى البائع والمشتري .

(٢) تقدم شرح ضمان الدرك فى الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظره .

(٣) « فيه » ، أى فى المكتوب ؛ وقد سبق التنبيه على ذلك أيضاً فى الحاشية رقم ٢ من صفحة ٢١
من هذا السفر .

(٤) فى الأصل : « وجب » بدون واو العطف ؛ والسياق يقتضيه .

(٥) « أنهما » ، أى بأنهما ، فإن الإقرار بمعنى الإذعان والاعتراف إنما يتعدى إلى مفعوله بالباء ،
كما فى كتب اللغة ، وحذف الجار فى مثل هذا الموضع للعلم به حذف قياسى ، كما نص على ذلك فى كتب
القواعد .

(٦) كذا وردت هذه العبارة فى الأصل ، وطريقة المؤلف فى غير هذا الموضع أن يقول : « تعاقدًا
على كذا » فيعدى الفعل إلى مفعوله بالخرف كما فى ص ١٧ س ٩ وص ١٨ س ١٥ وص ١٩ س ١٦ ؛
وفى أساس البلاغة مادة « قيل » ما ينفرد صحة تعدية « تعاقدًا » إلى مفعوله بنفسه كما هنا ؛ وعبارته :
« تقايلاه بعدما تعاقداه » اه . أى أن البائع والمشتري تقايلا البيع بعد ما تعاقداه عليه .

وإذا دفع المشتري للبائع من الثمن جوهرة، أو سيفاً، أو خاتماً بفصٍّ ثمين، أو غير ذلك مما تُجهل قيمته، كَتَبَ : شراء صحيحاً شرعياً، بثمن مبالغه من الذهب، أو من الدراهم كذا وكذا، وبجوهرة نفيسة، أو لؤلؤة نمتية، مجهولة القيمة، مَرْتِيَّةٌ حَالُ الْعَقْدِ، تَقَابُضاً وَافْتِرَاقاً، وَيَكْمَلُ الْمُبَايَعَةُ .

وإن حضر من يضمن دَرَكَ البائع فيما باعه وقبض ثمنه كَتَبَ : وحضر بحضور البائع المذكور فلان، وضمن في ذمته دَرَكَ البائع فيما باعه وقبض الثمن بسببه، ضماناً شرعياً في ماله، بإذنه له في ذلك، وأقر أنه ملئ بما في ضمانه .

فصل

وإن أبرأ البائع ذمّة المشتري من الثمن كَتَبَ : بثمن مبالغه كذا وكذا، أبرأ البائع المذكور ذمّة المشتري منه براءة صحيحة شرعية، براءة إسقاط، قبلها منه قبولا شرعياً، ولم تبق للبائع المذكور قبل المشتري المذكور مطالبة بسبب الثمن ولا شيء منه، ولا عوض عنه ولا عن شيء منه، وسلم البائع المذكور للمشتري المذكور ما باعه إياه، فتسأله بعد النظر والرضا والمعرفة والمعاقدة الشرعية .

(١) في الأصل : « بعض » ؛ وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : « فيما » ؛ وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « مزينة » ؛ وهو تصحيف .

(٤) تقدم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر، فانظره .

(٥) في الأصل : « بسنته » ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق .

(٦) « أنه » ، أي « بأنه » وقد سبق توضيح ذلك في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦ من هذا

السفر، فانظره .

وان كان البيعُ بثمان مؤجلٍ أو منجِّمٍ^(١) كَتَبَ : بثمان مبلغه كذا وكذا يقوم له بذلك جملةً واحدةً في التاريخ الفلاني ، أو في كلِّ شهر يمضي كذا وكذا ، على حَسَبِ ما يقع عليه الاتفاق .

فصل

- وإن اشترى رجلٌ من رجلٍ داراً بماله في ذمته من الدين كَتَبَ ما مثاله :
- شراءً صحيحاً شرعياً ، بما للمشتري في ذمة البائع من الدين الحال الذي اعترف به البائع عند شهوده ، وهو كذا وكذا ، وصدقه المشتري على ذلك ، وسلم البائع للمشتري ما باعه إيَّاه ، فتسلمه منه ، وصار بيده وقبضه وحوزة ، وذلك بعد النظر والرضا والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، والتفرُّق بالأبدان عن تراض ، وضمان الدرك في ذلك وبحكم ذلك برئت ذمة البائع من الدين الذي كان قبَّله للمشتري ، ولم تبق للمشتري عنده مطالبة بسبب ذلك ، وتصادقا على ذلك .

فصل

وإن كان لرجلٍ على رجلٍ دينٌ فباعه داراً بثمانٍ معلوم ، ثم قاصَّه بماله في ذمته من الدين ، أو امرأةً اشترت من زوجها داراً بثمانٍ حالاً وقاصَّته بصداقها ، كَتَبَ

- (١) المنجم من الديون : هو الذي يقدر أداؤه في أوقات معلومة متتابعة ، مشاهرة أو مساناة ؛ وأصله أن العرب كانت تجعل مطالع منازل القمر ومساقطها مواقيت حلول ديونها ، فيقولون : « إذا طلع النجم حل عليك مالي » .

(٢) في الأصل : « قاصَّه » وإحدى الصادين زيادة من النسخ ، فإن هذا مما يجب فيه الإدغام ؛ « وقاصَّه » من المقاصة ، وهي أن يكون لرجل دين على آخر مثل ما للآخر عليه ، فيجعل كل منهما ماله عند

ما مثاله : اشترى فلانُ بن فلانٍ من فلانٍ جميعَ الدار الفلانية — كما تقدّم شرحه —
 شراءً صحيحاً شرعياً ، بثمنٍ مبلّغُه كذا وكذا حالاً^(٢) ، وسلمَ البائعُ للمشتري ما باعه إياه
 فتسلّمه منه ، وصار بيده وقبضه وحوزة^(٣) ، [ومالاً] من جملة أمواله ، وذلك بعد النظر
 والمعرفة ، والمُعاقدة الشرعية ، والتفرّق بالأبدان عن تراض ؛ وضمان الدرك في ذلك ؛
 ثم بعد [تمام] ذلك ولزومه قاصّ المشتري المذكورُ البائع المذكورَ الثمن المذكورَ^(٤)
 بماله في ذمة البائع من الدين الذي اعترف به عند شهوده ، وهو نظيرُ الثمن المذكورِ
 في القدر والجنس والصفة والاستحقاق ، مُقاصّةً صحيحةً شرعيةً ، قبلَ كلِّ منهما ذلك
 لنفسه قبولاً شرعياً ، ولم تبقَ لكلِّ منهما مطالبةٌ قبلَ الآخر بسبب ثمن ، ولا مثمن
 ولا دين ، ولا غيره ، ولا حجة ، ولا مسطور ، ولا ذهب ، ولا فضة ، ولا حقّ
 من الحقوق الشرعية على اختلافها لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه ، وتصادقا
 على ذلك .

(١) في الأصل : « شرحاً » ؛ وهو تحريف .

(٢) حال بكسر اللام : صفة ثمن .

(٣) لم ترد هذه الكلمة التي بين مربعين في الأصل ، وقد أثبتناها جرياً على طريقة المؤلف في التعبير

بذلك في عدّة مواضع من هذا الباب ، منها ما ورد في صفحة ٢٢ سطر ٣ ، و صفحة ٢٣ سطر ٥ ، و صفحة

٢٥ سطر ١١ ، وغيرها من المواضع ، وإن كان الكلام يستقيم بدونها .

(٤) تقدّم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظره .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضيها جرياً على طريقة المؤلف في التعبير بها في عدّة

مواضع من هذا الباب ، منها ما ورد في صفحة ١٤ س ١ ، و صفحة ١٥ س ١٠ ، وغيرهما من
 المواضع .

(٦) انظر تفسير المقاصّة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر .

(٧٩)

وإذا اشترى جماعة من جماعة دارا ورثوها كتب ما مثاله : هذا
 ما اشترى فلان وفلان وفلان بمالهم لأنفسهم بالسوية بينهم أثلاثا ؛
 وإن كانوا متفاوتين في الأبتياح كتب : « فمن ذلك ما اشتراه فلان المبدأ بذكره^(١)
 بماله لنفسه كذا ، وما اشتراه فلان بماله لنفسه كذا ، وما اشتراه فلان بماله
 لنفسه كذا » ؛

وإن كان منهم من اشترى حصّة لموكله قال : « وما اشتراه فلان لموكله بإذنه
 وأمره وتوكيله وماله كذا حسب ما وكله في ابتياح ما يذكر فيه ، وفي التسليم والتسليم اللذين^(٢)
 يُسرحان فيه ، على ما يشهد به من يعينه في رسم شهادته آخره ، أو على ما ذكر الوكيل^(٣)
 المشتري » من فلان وفلان وفلان الإخوة الأشقاء ، أولاد فلان بن فلان
 الفلاني ، جميع الدار الكاملة الجارية في أيدي البائعين وملكهم وتصرفهم بالسوية
 بينهم أثلاثا ، المتقلة إليهم بالإرث الشرعي عن والدهم فلان المذكور ، بحكم أنه
 توفى إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه ، وخلف من الورثة المستحقين لميراثه المستوعبين
 جميعه شرعا أولاده لصلبه الإخوة الأشقاء ، وهم البائعون المذكورون أعلاه
 الذين رزقهم من زوجته التي كانت في عصمته وعقد نكاحه فلانة ، بغير شريك لهم
 في ميراثه ، ولا حاجب يحجبهم عن استكمال بوجه ولا سبب ، وترك من جملة
 ما خلفه هذه الدار المذكورة ، قُسمت بينهم بالفريضة الشرعية أثلاثا بالسوية
 بينهم ؛

(١) المبدأ : من أبدأت بالألف في أوله ، وهي لغة في بدأت ؛ وقد تقدم التنبيه على ذلك أيضا
 في الحاشية رقم ١ من صفحة ١٧ من هذا السفر .

(٢) « فيه » ، أي في المكتوب ؛ وقد سبق التنبيه على ذلك غير مرة .

(٣) في الأصل : « الأرض » ؛ وهو تبديل من النسخ صوابه ما أثبتنا ، فإن المسألة مفروضة فيما إذا

كان المبيع دارا لا أرضا ، كما يدل عليه ما سبق في هذه الصفحة س ١ وما يأتي في ص ٤١ س ١

وإن كانت وفاة والدهم ثابتة عند حاكم ذكرها ، ثم يقول : وهذه الدار بالبلد
الفلاني ، بالحارة الفلانية ، بالخبط الفلاني - وتوصف وتحدد - شراءً صحيحاً شرعياً
بثمن مبلغة من الذهب أو من الدراهم كذا وكذا بين البائعين بالسوية ، من مال
المشتريين المذكورين على قدر ما آتباعه كل منهم فيه ، تقابضوا ، وتفرقوا بالأبدان ،
بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، وضمن الدرك في ذلك .

وإن ضمن كل من البائعين درك الآخر كتب : "وكل واحد من البائعين ضامن
في ماله وذمته درك الآخر المذكورين فيما باعاه وقبض الثمن بسببه ضماناً شرعياً
في ماله وذمته ، بإذن كل منهم للآخرين في الضمان والأداء والرجوع ، وأقر كل واحد
منهم أنه ملئ بما ضمنه ، وقادر عليه" .

وإن صدق كل منهم الآخر على صحة ملكه لما باعه كتب : "وصدق كل
واحد منهم الآخر على صحة ملكه لما باعه فيه وقبض الثمن بسببه تصديقاً
شرعياً" .

وإن حضر من يضمن في الذمة كتب : "وحضر بحضورهم فلان ، أو كل
واحد من فلان وفلان ، وضمن كل منهم وكفّل في ذمته درك البائعين المذكورين
فيما باعوه وقبضوا الثمن بسببه ، ضماناً شرعياً ، بإذن كل منهم للآخر في ذلك ، وأقر
كل منهم أنه ملئ بما ضمنه ، قادر عليه" .

(١) «بين البائعين» ، أي مقسوم بين البائعين ، لحذف متعلق الظرف للعلم به .

(٢) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

(٣) تقدم الكلام على حذف باء التعدية من مفعول «أقر» في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦

من هذا السفر ، فانظره .

- وإذا ابتاع رجلٌ لموكله حجرَ طاحونٍ أو غيرها كَتَبَ ما مثاله : هذا ما أشتري
 فلانٌ لموكله فلانٍ بماله وإذنه وتوكيله إياه في ابتياع ما يُذكر فيه ، وفي التسليم
 والتسليم اللذين يُشرحان فيه ، بشهادة من يعينه في رسم شهادته آخره ؛ أو يقول :
 ” على ما ذكر “ ، وإن كان بيده وكالة كتب : ” حسب ما تشهد به الوكالة التي
 بيده ، الثابتة بمجلس الحكم العزيز بالمكان الفلاني “ ، من فلان ، جميع حجر الطاحون
 الفارسي وعُدتها ، الداخل ذلك في عقد هذا البيع ، الجاري ذلك في يد البائع المذكور
 ومملكه وتصرفه على ما ذكر ، وهي بالمكان الفلاني ، ويصف الطاحون والعُدّة التي
 بها ، وهي التوايت والحجارة النجدية وقواعد الصّوّان ، ويصف جميع العُدّة ، ويحدد
 الطاحون ، ويذكر الثمن ، ويكتب : دفعه المشتري المذكور من مال موكله للبائع
 المذكور ، فتسلمه منه ، وصار بيده وقبضه وحوزة ، وبحكم ذلك برئت ذمة المشتري
 المذكور والمشتري له فيه من الثمن المذكور ومن وزنه ونقده ، براءة صحيحة شرعية

(١) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل بحذف الناء من آخره ، وقد ورد أيضا في كتاب أقرب الموارد
 كما ورد في شعر ابن هاني الأندلسي ، قال من أبيات له يصف رجلا أ كولا :

تبارك الله ما أمضى أسننه * كأنما كل فك منه طاحون

والذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة الأخرى (طاحونة) لا (طاحون) .

(٢) « أو غيرها » الضمير يعود على الطاحون ، أي أو حجر غير الطاحون ، كحجر المعصرة ونحوها .

(٣) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

(٤) « الفارسي » صفة الحجر .

(٥) الضمير في قوله : « وعدها » يعود على الطاحون .

(٦) يريد بالتوايت : الصناديق المعدة للدقيق بعد الطحن ، كما يستفاد من كتاب جواهر العقود

الموجود منه جزء مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعي ، فقد ورد فيه ضمن
 عقد بيع طاحونة ما نصه : « المشتملة على باب يدخل منه الى مسطاح به تابوت أو تابوتان معدّان

براءة قبض واستيفاء، وسلم البائع للشترى ما باعه إياه، فتسلمه منه لموكله المذكور، وصار بيده وقبضه وحوزة ما كان لموكله، وذلك بعد النظر والمعرفة الشرعية والمعاقدة والتفريق بالأبدان عن تراض، وضمان الدرك^(١) حيث يوجب الشرع الشريف .

فصل

إذا باع الوكيل عن موكله حمًا ما كتب : هذا ما اشترى فلان بماله لنفسه من فلان القائم في بيع ما يذكر فيه بالثمن الذي تعين فيه، وقبض الثمن، وتسليم المبيع لمبتاعه، عن موكله فلان، حسب ما يشهد على موكله بذلك من يعينه في رسم شهادته آخره؛ وإن كان بيده وكالة كتب: "حسب ما يشهد بذلك كتاب الوكالة الذي بيده، الثابت حكمه بمجلس الحكم العزيز بالمكان الفلاني"، ويشرح مقاصد الثبوت، ثم يكتب : جميع الحمام المعروفة بدخول الرجال والنساء، وقصورها الرصاص الأربع، وميازيبها النحاس والرصاص، ومستوقدها، وبيت ناريها، الآتي ذكر جميع ذلك فيه، الجاري جميع ذلك في يد البائع ملكا لموكله المبيع عنه، على ما ذكر الوكيل البائع، وذلك بالبلد الفلاني، بالموضع الفلاني - ويوصف ويحدد - شراء صحيحا شرعيا، بثمن مبلغة

(١) تقدم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر، فانظره .

(٢) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

(٣) في الأصل : « الوقف » ؛ وهو تبديل من النسخ ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا .

(٤) أنت الوصف هنا جريا على لغة من يؤنث الحمام، فقد ذكر في المصباح أن تأنيثه أغلب، فيقال : هي الحمام، ويذكر، فيقال : هو الحمام ؛ والذي في القاموس أنه مذكر ؛ وذكر شارحه أن الشهاب نقل عن ابن الخباز تأنيثه، وغلطوه، وقالوا : التأنيث غير مسموع .

(٥) في الأصل : « ومبارنها » ؛ وهو تصحيف ؛ والمراد بالميازيب هنا : المزاريب التي تكون على أحواض الحمامات تصب فيها الماء الحار والبارد، واحده ميزاب، ويقال فيه أيضا (مزاب) بالهمز، وهو من أرب الماء، ووزب، اذا جرى ؛ وقيل : ان الميزاب فارسي معرب .

كذا وكذا، ودفع المشتري الثمن من ماله للبائع المذكور، فتسلمه منه لموكله المذكور وصار بيده وقبضه وحوزه، وسلم^(١) البائع المذكور للمشتري ما باعه إياه عن موكله فتسلمه منه، وصار بيده وملكه وحوزه، وذلك بعد النظر ... ؛ ويكمل على ما تقدم .

وإذا آتباع الأخرس الأصم دارا، كتب : اشترى فلان الأخرس
اللسان، الأصم الأذنين، الصحيح البصر والعقل والبدن، العارف بما يلزمه شرعا
الخبير بالبيع والشراء والأخذ والعطاء، كل ذلك بالإشارة المفهومة عنه، المعلومة
عند البائع وعند شهود هذا المكتوب، القائمة مقام النطق، التي لا تُجهل ولا تُنكر
من فلان الفلاني جميع الدار الفلانية ... ؛ ويكمل نحو ما تقدم .

وإذا آتباع رجل من آنحر دارا بثن معين مقبوض وكتب بينهما
مكتوب على ما تقدم، ثم حضر المشتري وأدعى أنه كان آتباع الدار لموكله
كتب على ظهر المكتوب : أقر فلان — وهو المشتري المذكور باطنه — أنه لما^(٢)
آتباع الدار الموصوفة الحدود في باطنه في التاريخ الفلاني من فلان بالثن المعين^(٣)
وهو كذا وكذا، كان ويكلا في آتباعها عن فلان بإذنه وأمره وتوكيله إياه في ذلك
وأن آسمه على سبيل النيابة والوكالة^(٤)، وأن الثمن المعين باطنه من مال هذا المقر له
١٥

(١) في الأصل : « وسلم » ؛ والناء زيادة من النسخ .

(٢) تقدم الكلام على حذف باء التعدية من مفعول « أقر » في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦
من هذا السفر .

(٣) في الأصل : « ثمان » ؛ وهو تبديل من النسخ، صوابه ما أثبتنا، كما يقتضيه السياق .

(٤) في الأصل : « الينانه » ؛ وهو تصحيف .

(١) فيه وصلب حاله ، وصدقه على ذلك تصديقا شرعيا ، وقيل منه هذا الإقرار لنفسه وسلم له الدار المذكورة ، فتسلمها منه ، وصارت بيده وقبضه وحوزه ، ما كاله وأقر المقر له أنه كان قد أذن له في ذلك ووكله في آلتياها الوكالة الشرعية ، وصدقه المقر ، وأقرا أنهما عارفا بالدار المذكورة المعرفة الشرعية النافية للجهالة ، وبحكم هذا الإقرار صارت هذه الدار المذكورة ما كالمقر له دون المقر ، ودون كل واحد بسببه (٢) ولم يبق للمقر فيها حق ولا طلب ، وتصادقا على ذلك تصادقا شرعيا ، ويؤرخ .

وإذا أبتاع رجل من آخر دارا ، ومات البائع ولم يكن بينهما مكتبة فأراد ورثته مكتبة براءة ذمة مورثهم والإشهاد له بذلك ، كتب ما مثاله : أقر كل واحد من فلان (٥) وفلان (٦) [وفلان] الإخوة الأشقاء ، أو غير الأشقاء ، أولاد فلان عند شهوده طوعا إقرارا شرعيا ، أن والدهم المذكور توفي إلى رحمة الله تعالى في التاريخ الفلاني ، وأنه كان قبل تاريخ وفاته في تاريخ كذا وكذا باع لفلان جميع الدار الفلانية ، الجارية في يده ومالكه وتصرفه — وتوصف وتحدد — بما مبلغه كذا وكذا ، بيعا صحيحا شرعيا قاطعا ماضيا جائزا نافذا ، وأن المشتري المذكور

(١) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

(٢) « بسببه » : صفة « لأحد » أي كل أحد متصل به ؛ وقد سبق هذا التفسير أيضا في الحاشية

رقم ٢ من صفحة ٢٤ .

(٣) في الأصل : « تصديقا » ؛ والصواب ما أثبتنا ، كما يقتضيه الفعل الذي قبله .

(٤) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضيها ، فإن الأوصاف الآتية بعدها جموع ، فيقتضى

أن يكون الموصوف بها جماعة لا اثنين .

(٥) « شهوده » ، أي شهود المكتوب .

(٦) تقدم الكلام على حذف باء التعدية من مفعول « أقر » في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦

من هذا السفر ، فانظره .

دَفَعَ إِلَيْهِ جَمِيعَ الثَّمَنِ مِنْ مَالِهِ ، وَصَلَّبَ حَالِهِ ، بِتَمَامِهِ وَكَمَالِهِ ، وَسَلَّمُ وَالِدُهُمُ الْبَائِعُ هَذَا
 الْمَشْتَرَى الْمَذْكُورَ الدَّارَ الْمَذْكُورَةَ ، فَتَسَلَّمَهَا مِنْهُ ، وَصَارَتْ بِيَدِهِ وَقَبِضُهُ وَحَوْزُهُ
 وَذَلِكَ بَعْدَ النَّظَرِ وَالْمَعْرِفَةِ ، وَالْمَعَاقِدَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَالتَّفَرُّقِ بِالْأَبْدَانِ عَنْ تَرَاضٍ
 وَصَدَقَهُمُ الْمَشْتَرَى الْمُقَرَّلُ عَلَى ذَلِكَ ، وَاعْتَرَفَ كُلُّ مِنَ الْمُقَرَّرِينَ وَالْمَشْتَرَى أَنَّهُمْ عَارِفُونَ^(١)
 بِالْدارِ الْمَذْكُورَةِ الْمَعْرِفَةَ الشَّرْعِيَّةَ النَّافِيَةَ لِلْجَهَالَةِ ، وَأَقْرَأُوا أَنَّ الْبَائِعَ الْمَذْكُورَ كَانَ عَارِفًا
 بِهَا ، وَتَصَادَقُوا عَلَى ذَلِكَ ، وَاعْتَرَفَ الْمَشْتَرَى الْمَذْكُورُ أَنَّ الدَّارَ الْمَذْكُورَةَ بِإِيْدِهِ
 وَتَصَرَّفَهُ ، وَجَارِيَّةٌ فِي مِلْكِهِ ، وَأَنَّهُ سَأَلَ الْوَرِثَةَ الْمَذْكُورِينَ الْإِثْمَاءَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ
 بِذَلِكَ ، فَأَجَابُوا سُؤَالَ ، وَأَشْهَدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بَرَاءَةَ لَذِمَّةِ أَبِيهِمْ ، وَصُرَاعَةً لِحَقِّهِ عَلَيْهِمْ
 وَأَقَرَّ الْمُقَرَّرُونَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَحِقُّونَ فِي هَذِهِ الدَّارِ مِلْكَ ، وَلَا يَدًا ، وَلَا إِرْثًا ، وَلَا مَوْرُوثًا^(٢)
 وَلَا حَقًّا مِنَ الْحَقُوقِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَأَنَّ الْمَشْتَرَى الْمَذْكُورَ الْمُقَرَّلَ مَالِكٌ لِهَذِهِ الدَّارِ دُونِهِمْ
 وَدُونَ كُلِّ أَحَدٍ بِسَبَبِهِمْ ، وَتَصَادَقُوا عَلَى ذَلِكَ ، وَقَبِلَ مِنْهُمْ الْمَشْتَرَى هَذَا الْإِقْرَارَ قَبُولًا
 شَرْعِيًّا ، وَيُؤْرَخُ .

أَذَا آتَاغَ رَجُلٌ مِنْ بَائِعٍ قَدْ ثَبَتَ رَشْدُهُ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ كَتَبَ مَا مِثْلَهُ :
 هَذَا مَا أَشْتَرَى فَلَانٌ مِنْ فَلَانٍ الْبَالِغِ الرَّشِيدِ ، الثَّابِتِ رَشْدُهُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ
 الْعَزِيزِ بِالْبَلَدِ الْفُلَانِيِّ ، عِنْدَ الْقَاضِيِ فَلَانٍ^(٣)

(١) « أَنَّهُمْ » . أَيْ « بَأَنَّهُمْ » فَإِنَّ « اعْتَرَفَ » بِمَعْنَى « أَقَرَّ » إِنَّمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِهِ بِالْبَاءِ ، كَمَا فِي كِتَابِ
 اللُّغَةِ ، وَحُذِفَ الْجَارُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ لِلْعِلْمِ بِهِ حَذْفُ قِيَاسِيٍّ ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْقَوَاعِدِ .
 (٢) « أَنَّهُمْ » أَيْ بَأَنَّهُمْ ، وَقَدْ سَبَقَ تَوْضِيحُ ذَلِكَ فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ ٥ مِنْ صَفْحَةِ ٣٦ مِنْ هَذَا
 السَّفَرِ ، فَانْظُرْهُ .

(٣) تَقْدِمُ تَفْسِيرَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ ٢ مِنْ صَفْحَةِ ٤٥ مِنْ هَذَا السَّفَرِ ، فَانْظُرْهُ .

(٤) حُذِفَ وَاءُ الْعَطْفِ هُنَا وَفِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى سَنَأْتِي لِلْعِلْمِ بِهَا .

(٥) بَقِيَّةُ هَذَا الْمَكْتُوبِ سَائِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهَا فِيمَا رَاجَعْنَاهُ مِنْ كِتَابِ الْوَنَائِقِ
 وَالشَّرُوطِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا .

(١) ... من نفقة ومؤونة وكسوة ولوازم شرعية، ولكونه ليس له موجود
غير ما يُذكر فيه ، وأن والده لا تلزمه نفقته بحكم ماله من هذا الموجود ، اشترى
من نفسه بقضية ذلك وحكمه جميع الحصص التي مبلغها كذا وكذا سهما من
أربعة وعشرين سهما شائعا في جميع الدار الفلانية التي بالمكان الفلاني ، أو الدار
الكاملة — وتوصف وتحدد — شراء صحيحا شرعيا ، بثمن مبلغه كذا وكذا ، وقبضه
المشتري من نفسه لولده المذكور المبيع عليه ، من مال أخيه فلان الطفل المشتري
له فيه ، الذي تحت يده وحوطه ، وصار ذلك في حوزة لولده فلان المبيع عليه
وتسلم من نفسه الدار المذكورة لولده المشتري له ، وذلك بعد مشاهدته لها
ونظره إياها ، ومعرفته بها المعرفة الشرعية ، كل ذلك بالمعاقدة الشرعية الجائزة

(١) أول هذا المکتوب ساقط من الأصل كآثار المکتوب الذي قبله ، وسياق ما بقي منه هنا يدل على
أن المسألة مفروضة فيما إذا كان لرجل ولدان طفلان ، وكان لأحدهما دار ، فأراد الوالد أن يبيع حصة منها ،
أو أن يبيعها كلها لولده الآخر بحكم ولايته عليهما ؛ وقد وقفنا على صورة مکتوب بهذا المعنى في الكوكب
المشرق المحفوظة منه بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٨٩٢ فقه شافعي ، وترجم صاحبه لهذا
المکتوب بقوله : « في بيع الحاجر على محجوره لمحجوره الآخر » ثم أورد المکتوب ، وأوله : « هذا
ما اشترى فلان لولده من صلبه الطفل الذي هو تحت حجره وولاية نظره بماله الذي له تحت يده ، لما رأى
له في ذلك من الحظ والمصلحة والغبطة وحسن النظر . من نفسه ، ما هو جار في ملك ولده الثاني ، فلان الفلاني
شقيق ولده المذكور فيه الذي هو تحت حجره وولاية نظره القائم في البيع عليه لما رأى له فيه من الحظ
والمصلحة وحسن النظر ، بحكم أنه يحتاج الى بيعها فيما يحتاج إليه من نفقة » الخ ، ولم نثبت هذا الكلام
في صلب الكتاب بين مربعين مكان ما سقط من الأصل لاحتمال أن يكون أحد المکتوبين مخالفا للآخر
في الألفاظ والعبارات ، وإن اتخذا في المعاني والأغراض .

(٢) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

(٣) في الأصل : « من » ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا .

(٤) يقال : « باع عليه » ، أي من غير رضاه (المصباح) .

باع على ولده فلان المثنى باسمه المذكور، واشترى لولده فلان المبدأ^(١) باسمه فيه من نفسه على ما شرح أعلاه ، وأعترف^(٢) أن الثمن المذكور هو ثمن المثل يومئذ لا حيف فيه ولا شطط ، ولا غيبة^(٣) ولا فرط^(٤) ولا بخس ولا وكس ، ولا تفاوت^(٥) فيه بوجه ولا سبب ، وقيل ذلك من نفسه لولده المشتري له فيه قبولاً صحيحاً شرعياً وضمن الدرك^(٦) حيث يوجبه الشرع الشريف .

إذا ابتاع رجل داراً من نفسه لنفسه — وهو أن يكون له ولد تحت حجره ، ولولده دار ، فأراد أن يشتريها لنفسه من ولده — كتب ما مثاله : اشترى فلان من ماله لنفسه من نفسه جميع الدار الكاملة ، الجارية في يده ملكاً لولده لصلبه فلان الطفل الذي تحت حجره وكفالاته وولاية نظره ، لما رأى له في ذلك من الحظ والمصلحة ، والغبطة الزائدة^(٧) على ثمن المثل ، أو لمصلحة اقتضت ذلك ، وهذه

(١) المبدأ : من أبدأت ، وهي لغة بمعنى بدأت ؛ وقد تقدم ذلك أيضاً في الحاشية رقم ١ من صفحة ١٧ من هذا السفر .

(٢) تقدم الكلام على حذف باء التعدية من مفعول « اعترف » في الحاشية رقم ١ من صفحة ٤٦ من هذا السفر ، فانظره .

(٣) الغيبة : اسم من الغبن .

(٤) الفرط بفتح فسكون : اسم من الإفراط ، وهو مجاوزة الحد ؛ ويجوز أن يقرأ بضم الفاء والراء ومعناه الظلم .

(٥) الظاهر أن معنى عدم التفاوت في الثمن : أنه لا يختلف باختلاف المثلين — بكسر الميم المشددة — ولا يجاوز هذا القدر بزيادة ولا نقص .

(٦) تقدم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظره .

(٧) صور الفقهاء هذه الغبطة بأن يرغب في المبيع بأكثر من ثمن مثله ، وهو — أي البائع — أخذ مثله — أي مثل المبيع — ببعض ذلك الثمن ، أو خيراً منه بأكمله انظر (شرح المنهج) (باب الحجر) .

الدار بالبلد الفلاني ، بالخط الفلاني — وتوصف وتحدد — شراءً صحيحاً شرعياً
بثمن مبلّغه كذا وكذا ، قبض الثمن من نفسه لولده عن داره التي آبتاعها منه لنفسه
وصار بيده وقبضه وحوزه ، ويصرفه في مصالح ولده المذكور ، وتسلم من نفسه لنفسه
الدار المذكورة ، وصارت بيده ملكاً له ، ورفع عنها يد نظيره وولايته ، ووضع عليها
يد ملكه وحيازته ، وأقر أنه عارف بالدار المذكورة ، وأنه نظرها النظر الشرعي^(١)
وأحاط بها علماً وخبرة نافية للجهالة ، ويؤرخ .

٥

٨٢

إذا أراد أمين الحكم — وهو الناظر على الأيتام من قبل الحاكم — أن يبيع داراً^(٢)
على يتيم محجور عليه كتب محضراً بالقيمة ، وأثبتته عند الحاكم بشهادة شهود
القيمة والمهندسين ، وأشهر^(٣) الدار بحضرة عدلين ، وصفة المحضر في فصل المحاضر ،
فإذا ثبت المحضر وأراد البيع وكتب كتاب المبيعة ، فسبيل الكاتب أن يكتب :
هذا ما اشتري فلان من القاضي فلان أمين الحكم العزيز بالبلد الفلاني ، القائم
في بيع ما يذكرفيه على فلان بن فلان المحجور عليه من قبل الحكم العزيز ، لما
دعت حاجته إليه : من نفقة ومؤونة وكسوة ولوازم شرعية ، وذلك بإذن سيّدنا
قاضي القضاة فلان الحاكم المشار إليه في بيع الدار التي تذكرفيه ، بالثمن الذي تعين
فيه وقبضه ، وفي تسليم الدار لمبتاعها ، الإذن الشرعي ، يشهد عليه بذلك من يعينه
في رسم شهادته آخر هذا المكتوب ، اشتري منه بقضية ذلك وحكمه جميع الدار الفلانية

١٠

١٥

(١) تقدّم الكلام على حذف باء التعدية من مفعول « أقر » في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦ من
هذا السفر .

(٢) يقال : « باع عليه » أي من غير رضاه انظر المصباح ؛ وقد سبق هذا التفسير أيضاً في الحاشية
رقم ٤ من صفحة ٤٧ من هذا السفر .

٢٠

(٣) كذا ورد هذا الفعل في الأصل بالألف في أوله ؛ والذي في (المصباح) « أن أشهره » بمعنى « شهره »
غير منقول . وفي (المغرب) أنه غير ثبت .

الجارية في يده ملكا لفلان المحجور عليه — وتعين فيه — وله بيعها، وقبض ثمنها وتسليمها لمبتاعها بطريق شرعي؛ وإن صدقه المشتري قال: "وصدقه المشتري على ذلك تصديقا شرعيا"، وهي الدار التي بالبلد الفلاني، بالخط الفلاني — وتوصف وتحدد — شراء صحيحا شرعيا، بثمن مبالغه كذا وكذا، دفعه المشتري من ماله لأمين الحكم العزيز، فتسلمه منه وصار بيده وقبضه لفلان المذكور المحجور عليه، وسلم أمين الحكم العزيز المذكور للمشتري المذكور ما باعه إياد، فتسلمه منه، وصار بيده وقبضه وملكه وحوزه وتصرفه، وذلك بعد النظر والرضا والمعرفة والمعاقدة الشرعية والتفريق بالأبدان عن تراض.

وإن شرط أمين الحكم الخيار كتب: "وانقضاء مدة الخيار الشرعي الذي اشترطه أمين الحكم البائع لنفسه ثلاثة أيام"، والسبب في هذه المبايعة احتياج المبيع إليه إلى نفقة ومؤونة وكسوة ولوازم شرعية، وثبوت ذلك عند الحاكم المذكور وثبت عنده أيضا — أي الله أحكامه — أن قيمة الدار المذكورة كذا وكذا وهو الثمن المعين أعلاه، ثبوتا صحيحا شرعيا، بشهادة ذوي عدل: هما فلان وفلان ومهندسين: هما فلان وفلان، فحينئذ تقدم إذن الحاكم المذكور بالنداء على الدار المذكورة، وإشهارها بصفتها^(١) وغيره في مظان الرغبة فيها مدة ثلاثة أيام، آخرها اليوم^(٢) الفلاني، فلم يسمعا من بذل زيادة على ذلك، وقد أقام كل من شاهدي القيمة والمهندسين

(١) تقدم في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٩٤ من هذا السفر أن الإشهار غير منقول كما في (المصباح)؛

أو هو غير ثبت كما في (المغرب).

(٢) « فلم يسمعا » أي الشاهدان بالنداء؛ والذي في الأصل: « فلم يسمعان »؛ والنون زيادة

وشاهدى النداء شهادته بما يشهد به فيه عند الحاكم المذكور، وأعلم تحت رسم شهادتهم علامة الأداء على الرسم المعهود حسب ما تضمنه المحضر الشرعى المؤرخ بكذا وكذا، وبأعلاه علامة الثبوت، ومثاله كذا وكذا، فلمّا تكامل ذلك عند الحاكم المذكور، وسأله من جازت مسأله، وسوّغت الشريعة المطهرة إجابته الإذن لأمين الحكم المذكور في بيع الدار المذكورة بالثمن المذكور، والإشهاد عليه بما ثبت عنده فأجاب الحاكم المذكور سؤاله، وأشهد عليه بثبوت ذلك عنده على الوجه الشرعى وأذن لأمين الحكم في بيع ذلك على ما شرح أعلاه، فشهد على الحاكم المذكور بذلك من يعينه في رسم شهادته آخره، فأتمثل أمين الحكم ذلك، وعاقده المشتري المذكور على ذلك كذلك على ما شرح أعلاه، وبمضمونه شهد على المتعاقدين بتاريخ كذا وكذا.

إذا مات رجل وترك دارا وفي ذمته لزوجته صداق وأثبتته، وأشرت الدار من أمين الحكم بمبلغ صداقها، فالذى يفعل في ذلك أن الزوجة تحضر عدلين [يشهدان] بشخصه وهو ميت، ويكتبان لها في ذيل صداقها أنهما عايناه ميتا، وإن كانا شاهدى الصداق كان ذلك أجود، وإن لم يكونا عايناه شهدا بالاستفاضة؛

(١) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر.

(٢) موضع هذه الكلمة في الأصل حروف مطموسة تتعذر قراءتها؛ وقد أثبتنا هذه الكلمة مكان هذا الطمس أخذنا مما يأتى، فقد عبر بها المؤلف في عدة مواضع من هذا الباب.

(٣) في الأصل: «أحامته» بالحاء والميم؛ وهو تحريف.

(٤) «كذلك»، كما يقال: «هكذا»، وقوله بعد: «على ما شرح» الخ يفيد معناها أيضا.

(٥) لم ترد هذه الكلمة في الأصل؛ والسياق يقتضى إثباتها أو إثبات ما يفيد معناها، إذ ليس في الكلام السابق ما يتعلق به قوله بعد: «بشخصه»؛ ومعنى شهادتهما بشخصه: أنهما يذكران ما يتعين به ويتشخص؛ وعبارة (الكوكب المشرق): «تشخصه الشهود».

- (١) ثم يؤدي شهود العقد والتشخيص عند الحاكم، ثم تحلف الزوجة، ويكتب الحلف، وصورة ما يكتب : أحلفت المشهود لها أعلاه، أو باطنه، فلانة المرأة الكاملة ابنة فلان بالله الذي لا إله إلا هو، يمينا شرعية، مؤكدة مستوفاة جامعة لمعاني الحلف، إنها مستحقة في تركة المصدق المسمى باطنه فلان مبلغ صداقها عليه وإن الشاهدين بذلك صادقان فيما شهدا لها [به] من ذلك، وإن ذمته لم تبرأ من الصداق المذكور ولا من شيء منه، وإنها ما قبضته ولا شيئا منه ولا تعوضت عنه ولا عن شيء منه، ولا أبرأته منه ولا من شيء منه، ولا أحالت به ولا بشيء منه، ولا اختلعت به ولا بشيء منه، ولا برئ إليها منه، ولا من شيء منه بقول ولا فعل، وإنها تستحق قبض ذلك من تركته حال حلفها، وإن من يشهد لها به صادق فيما يشهد لها به من ذلك، فحلفت كما أحلفت بالتماسها لذلك، وحضور من يعتبر حضوره [على] الأوضاع الشرعية، بعد تقدم الدعوى المسموعة وما ترتب

(٨٣)

(١) « يؤدي شهود العقد » الخ أى يؤدون شهادتهم ، فالمنعول محذوف للعلم به ، وسيأتى حذفه

من مثل هذه العبارة أيضا فى ص ٥٧ س ٧

(٢) هذه الكلمة التى بين مربعين ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها ، فإن الضمير فى قوله :

- « به » عائد الموصول السابق فى قوله : « فيما شهدا » ؛ على أن هذه الكلمة ستأتى أيضا فى مثل هذه العبارة فى سطر ١٠ من هذه الصفحة ومواضع أخرى .

(٣) اختلعت المرأة ، أى طلقت من زوجها ببذل منها له ، والاسم الخلع بضم الخاء ، وعلة هذه التسمية أن الله تعالى جعل النساء لباسا للرجال والرجال لباسا للنساء : (هن لباس لكم وأنتم لباس لهن) فإذا افتدت المرأة بمال تعطيه لزوجها ليبيها منه فأجابها الى ذلك فقد بانت منه ، وخلع كل واحد منهما لباس صاحبه .

٢٠

(٤) فى الأصل : « يرى » ؛ وهو تصحيف .

(٥) موضع هذه الكلمة فى الأصل حروف مطموسة تعذر قراءتها ، وما أثبتناه هو المعبر به فى عدة

مواضع من هذا الباب .

عليها بتاريخ كذا وكذا . ويشهد شهود الحلف في آخره بما صورته : ” حضرت الحلف المذكور وشهدت به “ .

وإن كان صداقها لم يثبت إلا بشهادة عدل واحد أخلفت على ذلك ، ويكتب حلفها ، وهو : أخلفت الزوجة ، المشهود لها فيه ، فلانة المشخصة لمستحلفها بالله الذي لا إله إلا هو يمينين شرعيتين مؤكدتين مستوفاتين جامعيتين لمعاني الحلف معتبرتين شرعا : إحداهما أنها مُحَقَّقة فيما ادَّعت به على زوجها المصدق المذكور فلان ، وهو مبلغ صداقها عليه ، الشاهد به كتابها ، وهو كذا وكذا ، وأن شاهدًا بذلك صادق فيما شهد لها به من ذلك ، واليمين الثانية أنها تستحق قبض المبلغ المذكور من تركته ، وأنها ما قبضت ذلك ، ولا شيئا منه ، كما تقدم ذكره في الحلف الأول إلى التاريخ . ثم يكتب بعد ذلك إسجال الحاكم ، ومثاله : هذا ما أشهد عليه سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضي القضاة ، أو أفضى القضاة فلان ، الحاكم بالمكان الفلاني ، من حضر مجلس حكمه ومحل قضاة وولايته ، في اليوم الفلاني من الشهر الفلاني ، من السنة الفلانية ... بعد صدور دعوى محررة ، مقابلة بالإنكار

- (١) في الأصل : « شرعين مؤكدين » بالتذكير في هذين الوصفين وما بعدهما من الأوصاف ، واللغة تقتضى ما أثبتنا ، فإن اليمين مؤنثة . (٢) في الأصل : « والهين » ؛ وهو تحريف . (٣) « من » مفعول قوله فيما سبق : « أشهد » . (٤) الظاهر أن في موضع هذه النقط كلاما ساقطا من الأصل ، فقد ورد بعد ذكر التاريخ في أكثر الإسجلات التي ذكرها المؤلف في هذا الجزء قوله : « انه ثبت عنده وصح لديه — أحسن الله اليه — في المجلس المذكور » الخ وكذلك في الإسجلات الواردة في (جواهر العقود) (والكوكب المشرق) وغيرهما من كتب الوثائق ؛ وفي إسجلات أخرى قوله : « انه ثبت عنده في مجلس حكمه ومحل نيابته في اليوم الفلاني » ؛ وعلى كل حال فإنه لم يخل إسجال من عبارة تفيد هذا الغرض ، وأيضا فإنه لا يتم الكلام بدون ما يفيد هذا المعنى ، وذلك لأمرين : أولهما أن قوله فيما سبق في أول الإسجال : « هذا ما أشهد عليه » يقتضى =

- على الوجه المعتبر الشرعى ، بشهادة العدول الذين أعلم تحت رسم شهادتهم بالأداء فى باطنه ، ويمين المشهود لها فيه ^(١) فلانة على استحقاقها فى ذمة المصدق المسمى باطنه ^(٢) فلان مبلغ صداقها عليه ، وهو كذا وكذا ، على ما تضمنه الصداق باطنه ، أو على ما تضمنه فصل الاسترجاع ^(٣) المسطر باطنه ، المؤرخ بكذا ، [وقال كل منهم : ^(٤) إنه عارف بالمصدق والزوجة المذكورين ، وما علم مغيرا لشهادته إلى أن أقامها عنده] .
- بشروط الأداء المعتبرة شرعا ، وشخص له الشهود المشهود لها تشخيصا معتبرا ، وقبل ذلك منهم القبول السائغ فيه ، وسطر ما جرت العادة به من علامة الأداء والتشخيص على الرسم المعمود فى مثله ، وذلك بعد ثبوت وفاة المصدق المذكور الثبوت الشرعى وأحلفت الزوجة المشهود لها المذكورة على استحقاقها ذلك بالله العظيم الذى لا إله

- ١٠ = ذكر مشهود عليه بعد ذلك ، أى أشهد عليه أنه ثبت عنده الخ وليس فى الكلام ما يصلح جعله مشهودا عليه غيره ؛ ثانيهما أن قوله بعد : « بشهادة » الخ متعلق بقوله فى هذه الجملة : « ثبت » أى ثبت بشهادة الخ ، ولم تثبت إحدى هاتين العبارتين فى صلب الكتاب بين مربعين لاحتمال أن يكون المؤلف قد عبر عن ذلك فى هذا الموضع بالعبارة الثانية التى لم ننبئها ، أو بعبارة أخرى غير هاتين العبارتين .

(١) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

- ١٥ (٢) فى الأصل : « خلاف » ؛ وهو تحريف .
- (٣) الاسترجاع ، أى مراجعة الرجل زوجته المطلقة طلاقا غير بائن الى النكاح من غير استئناف عقد جديد ؛ ولم نجد فيما لدينا من كتب اللغة أنه يقال : استرجع الرجل مطلقته ، والذى وجدناه أنه يقال : ارتجعها وراجعها .

- (٤) هذه التكملة ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها لأمرين : أولهما ورود هذا الكلام بنصه فيما سياتى فى صفحة ٥٨ سطر ١١ من هذا السفر ضمن عقد بيع دار هذا الزوج المتوفى نفسه لأجل وفاء الصداق المذكور فقد ذكر فى هذا العقد أن هذه الزوجة المذكورة أثبتت صداقها بشهادة العدول المشار اليهم فى هذا الإسجال الذى نحن بصددده ، ثم ذكر بعد ذلك نص شهادتهم ، وهى هذه التكملة التى أثبتناها ؛ الأمر الثانى أن قوله بعد : « بشروط » متعلق بقوله فى هذه التكملة : « أقامها » اذ ليس فى الكلام السابق ما يصلح جعله متعلقا للجار والمجورور غيره .

إلا هو، اليمين الثابتة الشرعية المستطرة في فصل الحلف باطنه على ما نصّ وشرح فيه، فخلقت كما أخلقت بالتماسها لذلك، وحضور من يُعتبر حضوره على الأوضاع الشرعية في تاريخ الحلف المذكور؛ ولما تكامل ذلك كله عنده وصحّ لديه — أحسن الله إليه — سأل من جاز سؤاله الإشهاد على نفسه بثبوت ذلك عنده، فأجابه إلى سؤاله، وتقدّم بكتابة هذا الإسجال، فكتب عن إذنه الكريم، وأشهد على نفسه بثبوت ذلك لديه، وأبقى كلّ ذي حجة معتبرة على حجته إن كانت، وهو في ذلك نافذ القضاء والحكم ماضيهما، بعد تقدّم الدعوى الموصوفة وما ترتب عليها، وحضر سماع الدعوى وإقامة البيّنة القاضي فلان أمين الحكم العزيز، وأعترف بأنه لا مطعن له في ذلك، فحينئذ أذن الحاكم في إيصال الحقّ لمستحقّه شرعا، ووقع الإشهاد فيه بتاريخ كذا وكذا .

ثم يكتب ابتداءها من أمين الحكم في ذيل الإسجال ... : هذا ما أشرت فلانة المرأة الكاملة أبنه فلان — وهي المشهود لها باطنه المستحلّة فيه —

(١) هذه الكلمة في الأصل مهمة الحروف من النقط؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٢) لعله « المسموعة » كما هو تعبير المؤلف في جميع الإسجلات التي أوردتها في هذا الجزء، ما عدا إسجال واحد عرّفه بقوله : « المحررة » .

(٣) لم نجد فيما راجعناه من كتب اللغة أنه يقال : « أوصل الشئ للشئ » ؛ والذي وجدناه أنه يقال : « أوصله إليه » ، إلا أنه ضمن الإيصال هنا معنى التسليم ، فسوّغ له هذا التضمين ذكر اللام مكان « الى » .

(٤) الظاهر أن موضع هذه النقط كلمة ساقطة من الأصل ؛ وهي قوله : « ومثاله » أو « وصورته » أو « وهو » ونحو ذلك ، فقد جرت عادة المؤلف أن يعبر بإحدى هذه الكلمات الثلاث في مثل هذا الموضع من هذا الباب ؛ ولم نثبت إحداها في صلب الكتاب بن مربعين لاحتمال أن يكون المؤلف قد ترك ذلك اختصارا للعلم به من السياق ، أو أن يكون قد عبر بكلمة أخرى غير التي أثبتناها .

- لنفسها من القاضي فلان أمين الحكم العزيز بالجهة الفلانية، القائم في بيع ما يُذكر فيه على المصدق المسمى المحلى باطنه فلان^(١)، فيما ثبت عليه من صداق زوجته المشتريّة المذكورة بمجلس الحكم العزيز بالجهة الفلانية، وهو كذا وكذا، وفي المقاصّة الشرعيّة على الأوضاع الشرعيّة المعتبرة، بإذن صحيح شرعيّ من يد قاضي القضاة فلان الحاكم بالجهة الفلانية لأمين الحكم المذكور في ذلك، اشترت منه بقضيّة ذلك وحكمه جميع الدار الكاملة الجارية في يده وتصرفه منسوبة لملك فلان^(٢) المتوفى إلى رحمة الله تعالى، وهي بالمكان الفلانيّ - وتوصّف وتحدّد - شراءً صحيحاً شرعياً بثمن مبلّغه كذا وكذا حالاً، وسلم البائع أمين الحكم المذكور للمشتريّة المذكورة ما آتباعته منسه فيه، فتسلمته منه، وصار بيدها وقبضها وملكها وحوزها، ومالاً من جملة أموالها، وذلك بعد النظر والرضا والمعرفة والتفرّق بالأبدان عن تراض وأقرت المشتريّة المذكورة أنّ الدار المذكورة جارية في ملك زوجها المذكور، ثم بعد تمام ذلك ولزومه قاصّ القاضي فلان أمين الحكم العزيز البائع المذكور المشتريّة بما في ذمتها من الثمن المذكور ما ثبت لها على المبيع عليه من الصداق المذكور، وهو كذا وكذا، وهو قدر الثمن المذكور وصفته وجنسه وحلوله^(٣)، مقاصّة شرعيّة برأت

- ١٥ (١) المحلى، أى الموصوف، من «حليته» : إذا ذكرت حليته، وهي صفته وهيئته .
 (٢) «فيما» متعلق بقوله فياسبق : «بيع» أى أن البيع فيما ثبت، أى بسبب ما ثبت، فالقاء هنا سببية .
 (٣) «في المقاصّة» معطوف على قوله : «في بيع» ؛ والمعنى أن أمين الحكم قائم في البيع وفي المقاصّة وقد تقدم تفسير المقاصّة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر، فانظره .
 (٤) في الأصل : «وهو» ؛ والسياق يقتضى تأنيث الضمير كما أثبتنا .
 (٥) «حال» بكسر الهمزة المشددة : صفة «لثمن» .
 ٢٠ (٦) انظر الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .
 (٧) «حلوله» ، أى أن حلول الصداق واستحقاق دفعه كحلول الثمن واستحقاق دفعه .
 (٨) تقدم تفسير المقاصّة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر، فانظره .

(١) ما في ذمة المبيع عليه من الصداق ، وبرأت ما في ذمة المشتري من الثمن براءة صحيحة شرعية ، براءة إسقاط ، وذلك بعد أن ثبت عند سيدنا قاضي القضاة فلان بشهادة من يضع خطه آخره ، من العدول والمهندسين المندوبين لتقويم الأملاك أهل الخبرة بذلك ، أن قيمة الدار المذكورة جميع الثمن المذكور ، وأنه قيمة المثل يومئذ ، لا حيف فيه ولا شطط ، ولا غيبة ولا فرط ، وأن الحظ والمصلحة في البيع بذلك ، ويؤرخ . ثم يكتب شهود القيمة والمهندسين خطوطهم أن الثمن المذكور هو ثمن المثل يومئذ ، ويؤدون عند الحاكم ، ويعلم تحت رسم شهادتهم ، ثم يكتب شهود المعاقدية الشهادة عليهما بالآبتياع [وأنه] قد تم ذلك .

وإن كانت الزوجة لم تشتري بل اشترى غيرها لنفسه كتب مأمثاله :
هذا ما اشترى فلان من القاضي فلان أمين الحكم العزيز القائم في بيع ما يذكر فيه على فلان المصدق فيما ثبت عليه من صداق زوجته فلانة بمجلس الحكم العزيز

(١) الظاهر أن قوله « ما في » زيادة في كلا الموضعين ، وأن الصواب : « برأت ذمة المبيع عليه من الصداق ، وبرأت ذمة المشتري » الخ فإن التبري ، إنما يقع على الذمة لا على ما في الذمة ؛ وقد جاء في مستدرك التاج أنه يقال : « أبرأته مالي عليه » ؛ ولا يدل ذلك على أن التبري ، يقع على ما في الذمة ، فإنه خطأ مطبعي صوابه : « ممالي عليه » ، كما في اللسان مادة (برأ) .

(٢) الغيبة : اسم من الغبن .

(٣) الفرط بفتح فسكون : اسم من الإفراط ، وهو مجاوزة الحد ، ويجوز أن يقرأ بضم الفاء والراء ، ومعناه الظلم .

(٤) « ويؤدون عند الحاكم » ، أي يؤدون شهادتهم ، فالمفعول محذوف من هذه الجملة للعلم به ؛ وقد سبق حذفه من مثل هذه العبارة في صفحة ٥٢ سطر ١ من هذا السفر ، ونهنا عليه هناك في الحاشية

رقم ١

(٥) « عليهما » ، أي على المتعاقدين .

(٦) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة ٥٦ من هذا السفر .

— وهو كذا وكذا — وفي وفاء الصداق المذكور للزوجة المذكورة، وذلك بإذن صحيح شرعي من سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضي القضاة فلان آحاكم بالجهة الفلانية وشهد عليه بذلك من يعينه في رسم شهادته آخره؛ اشترى منه بقضية ذلك وحكمه جميع الدار الكاملة الجارية في يده وتصرفه ملكا لفلان المتوفى المبيع عليه. وتوصف وتحدد، ويذكر الثمن، ويقال: قبضه أمين الحكم من المشتري المذكور، وصار بيده وحوزه، وسلم البائع للمشتري المذكور ما باعه أياد، فتسلمه منه، وصار بيده وقبضه ومالا من جملة أمواله، بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية، والتفرق بالأبدان عن تراض؛ والسبب في هذه المبايعة أن فلانة زوجة فلان المتوفى المذكور أثبتت صداقها في مجلس الحكم العزيز عند الحاكم المذكور على زوجها المذكور، بشهادة العدول المشار إليهم في الإسجال المذكور، الذين أعلم تحت رسم شهادتهم علامة الأداء آخره، وقال كل منهم: إنه عارف بالمصدق والزوجة المذكورين، وما علم مغيرا لشهادته إلى أن أقامها عنده بشروط الأداء. وشخص الزوجة المذكورة، وقبله في ذلك، وأعلم تحت رسم شهادته علامة الأداء والتعريف بالتشخيص على الرسم المعهود في مثله.

(١) في الأصل: «في وفاء» بدون واو العطف؛ والسياق يقتضي إثباتها، فان قوله: «في وفاء» معطوف على قوله: «في بيع»؛ والمعنى أن أمين الحكم قائم في البيع وفي وفاء الصداق.

(٢) في الأصل: «الكائنة» وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق وكما هو المعبر به في عدة مواضع من هذا الباب.

(٣) «قبله في ذلك»، أي أن القاضي قد قبل الشاهد في شهادته؛ على أن عبارة المؤلف في جميع المواضع الأخرى: «وقبل منه ذلك»؛ وكل من التعبيرين مفيد للمعنى المقصود مع استقامة التركيب.

وأحلف الزوجة المذكورة بالله الذي لا إله إلا هو اليمينين الشرعيتين ، الجامعتين لمعاني
 الحلف ، المشروحتين في مسطور الحلف بكذا وكذا ، وذلك بحضور من يُعتبر حضوره ؛
 فلما تكامل ذلك عند الحاكم المذكور سألت الزوجة الحاكم المذكور إيصالها إلى مبلغ^(٢)
 صداقها المشهود لها به من موجود زوجها المذكور ، فأذن الحاكم لأمين الحكم العزيز^(٣)
 في بيع ذلك ، وقبض ثمنه ، وإيصال الزوجة المذكورة إلى ما ثبت لها في ذمة زوجها
 من الصداق المذكور ، والإشهاد عليها بقبض ذلك ، إذنا شرعياً ، فشهد عاينه بذلك من
 يضع خطه آخره ، وذلك بعد أن ثبت عند الحاكم المذكور أن هذه القيمة المبيع
 بها قيمة المثل يومئذ ، وأن الحظ والمصلحة في البيع بذلك ، يشهد به المحضر المؤرخ
 بكذا وكذا ، وفيه خط جماعة من العدول والمهندسين أرباب الخبرة بالعقار وتقويمه
 وذلك بعد أن شهد أمين الحكم المذكور أن الدار المذكورة أقامت بيد الدالين على^(٣)
 العقار ليشهروها في الشوارع والأسواق الجارية بها العادة أياما متوالية بحضور عدلين :

(١) قوله : « اليمينين » بلفظ المثنى غير ظاهر ، فانه قد سبق في صفحة ٣٥ من هذا السفر ما يفيد أن الزوجة
 انما تحلف يمينين اذا لم يثبت صداقها إلا بشهادة عدل واحد فقد ورد في هذه الصفحة ما نصه : وإن كان
 صداقها لم يثبت إلا بشهادة عدل واحد أحلفت على ذلك ويكتب حلفها . وهو : « أحلفت الزوجة المشهود
 لها فيه فلانة المشخصة لمستحلفها بالله الذي لا إله الا هو يمينين شرعيتين » الخ والصداق في هذا المكتوب
 ثابت بشهادة عدول ، لا عدل واحد ، كما يدل عليه ما سبق في السطر التاسع من صفحة ٨٥ واذن فالظاهر
 أنه لا مقتضى هنا لأن تحلف الزوجة يمينين .

(٢) كذا ورد في الأصل هاتان العبارتان اللتان تحت هذا الرقم ، وكان الأنسب أن يقول في العبارة
 الأولى « إيصال مبلغ صداقها إليها » وفي العبارة الثانية « وإيصال ما ثبت للزوجة المذكورة في ذمة زوجها
 من الصداق المذكور إليها » فان الصداق واصل إلى الزوجة لا موصول إليه كما لا يخفى ، إلا أن الزوجة لما
 سلكت لاثبات صداقها الطرق السابقة المذكور كان تمكنها من قبضه بعد ذلك كوصولها إليه .

(٣) في الأصل : « أقامته » ؛ والهاء زيادة من النسخ .

هما فلان وفلان ، فكان الذى انتهى [إليه] ^(١) البذل فيها من هذا المشتري كذا وكذا ، وهو الثمن المذكور ، فلما تكامل ذلك كله وقع الإشهاد على الحاكم المذكور وأمين الحكم والمشتري بما نُسب الى كلٍّ منهم فيه بتاريخ كذا وكذا .

ثم يكتب خلف الصداق قبضُ الزوجة ، ومثال ذلك : أقرت فلانة المرأة الكاملة عند شهوده طوعاً أنها قبضت وتسلمت من القاضى فلان أمين الحكم العزيز هـ جميع مبلغ صداقها الذى فى ذمة زوجها فلان المتوفى المذكور ، وهو كذا وكذا ، وصار يبيدها وقبضها وحوزها ، وهو ثمن الدار التى باعها أمين الحكم العزيز على زوجها فلان لأجل وفاء صداقها المذكور ، فبحكم ذلك برئت ذمة المصدق من الصداق المذكور براءة صحيحة شرعية ، براءة قبض واستيفاء ، ويؤرخ .

(٨٥)

إذا باع الوصى داراً بالغبطة الزائدة على ثمن المثل بغير حاجة لمن هو تحت الحجر فالطريق فى ذلك أن يكتب محضراً بالقيمة يشهد فيه شهود القيمة والمهندسون وينادى عليها بحضرة عدلين ، ويثبت ذلك عند الحاكم ، وصورة المحضر فى باب المحاضر ، ثم يكتب المبايع ، وصورة ما يكتب : هذا ما اشترى فلان لنفسه من فلان القائم فى بيع ما يذكرك فيه على فلان بن فلان الذى هو تحت ولاية نظره بمقتضى الوصية المفوضة اليه من والده ، الثابتة بمجلس الحكم العزيز وعدالته ، ونسختها ... وأرخها ... وأسماء شهودها ... والحاكم الذى ثبتت عنده ... وصورة علامته ...

- (١) لم ترد هذه الكلمة فى الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها ، فإنه ليس فى هذه الجملة ضمير يصلح جعله عائداً على الموصول ، وليس العائد فى هذا الموضع مما يجوز حذفه .
- (٢) تقدم تفسير الفقهاء للغبطة فى الحاشية رقم ٧ من صفحة ٤٨ من هذا السفر ، فانظره .
- (٣) فى الأصل : « وأرضها » ؛ وهو تحريف ؛ والأرخ : التاريخ ، يقال : أرخت الكتاب بخفيف الرأ . أرخا : اذا جعلت له تاريخاً .

وإن اختصر ولم يذكر نسختها فذلك كافٍ — لما رأى له في ذلك من الحظ والمصلحة ، وحسن النظر ، والغبطة الزائدة على ثمن المثل ، حسب ما يشهد بذلك محضر القيمة والغبطة المشروح آخره ، الثابت بمجلس الحكم العزيز الثبوت الشرعي يشهد على الحاكم بذلك من يعينه في رسم شهادته آخره ، اشترى منه بقضية ذلك وحكمه جميع الدار الفلانية — وتوصف وتحدد -- شراء صحيحا شرعيا بثن مبالغه كذا وكذا ، تقابضا وتفريقا بالأبدان عن تراض ، بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، والسبب في هذه المبايعة أن الوصي البائع المذكور تجز محضرا يتضمن مسير أرباب الخبرة بالعقار وتقويمه والعدول والمهندسين المندوبين من مجلس الحكم العزيز لذلك — وهم فلان وفلان شاهدا القيمة ، وفلان وفلان المهندسان — إلى الدار المذكورة ، وشاهدوها ، وأحاطوا بها علما وخبرة ، وذكروا أن القيمة عنها كذا وكذا ، وأنها قيمة المثل يومئذ ، لا حيف فيها ولا شطط ، ولا غيبة ولا فرط ، وأن الحظ والمصاحبة في بيع الدار المذكورة بزيادة كذا وكذا لتمة كذا وكذا ، وهو الثمن المعاقد عليه ، وأقام كل منهم شهادته عند القاضي فلان بذلك ، وأعلم تحت شهادتهم ماجرت العادة به من علامة الأداء والقبول ، ثم أشهرت الدار المذكورة بحضرة عدلين : هما فلان وفلان ، في صقعها وغيره من الأصقاع ومظان الرغبة مدة ثلاثة أيام فلم يحضر من بذل زيادة على ذلك ، وقد أقام كل من شاهدى النداء شهادته عند الحاكم المذكور بذلك ، وأعلم تحت رسم شهادته علامة الأداء حسب ما تضمنه

(١) تقدم تفسير الفقهاء للغبطة في الحاشية رقم ٧ من صفحة ٤٨ من هذا السفر ، فانظره .

(٢) « إلى الدار » متعلق بقوله فيما سبق : « مسير » .

(٣) تقدم تفسير الغيبة والفرط في الحاشيتين رقم ٢ ٣٦ من صفحة ٥٧ من هذا السفر .

(٤) قد سبق في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٤٩ من هذا السفر التنبيه على أن « أشهره » بمعنى « شهره »

غير منقول ، كما في (المصباح) ؛ أو غير ثبت ، كما في (المغرب) .

المحضر المذكور المؤرخ بكذا وكذا، الذى بأعلاه علامة الثبوت، ومثاله كذا وكذا
وشهد على الحاكم بثبوت ذلك عنده من يمينه فى رسم شهادته آخر هذا المكتوب ؛
فلما تكامل ذلك كله وقع الإشهاد^(١) على الوصى البائع والمشتري بما نسب إلى كل
منهما بعاليه بتاريخ كذا وكذا .

- وإن كان الوصى باع بإذن الحاكم كتب ذلك كما تقدم فى حق أمين الحكم ؛
ويجوز أن يبيع الوصى^(٢) بغير محضر، وإنما المحضر أقطع للتنازع، وأدفع للطاعن .

- إذا باع الوصى دارا على يتيم للحاجة من غير أن يثبت الحاجة ولا القيمة
فذلك جائز ، وإنما يخاف من التنازع ؛ فإذا أراد ذلك كتب ما مثاله : هذا
ما اشتري فلان بماله لنفسه من فلان وصى فلان بن فلان على ولده لصلبه فلان
الطفل الذى هو تحت حجره وولاية نظره ، متصرفا فيما له وعليه بمقتضى الوصية
التي بيده ، الثابتة فى مجلس الحكم العزيز بالجهة الفلانية ، القائم فى بيع ما يذكرك فيه
على فلان الطفل الذى تحت حجره وولاية نظره ، لما دعت اليه الحاجة من نفقته
وكسوته ولوازمه الشرعية ، وأنه ليس له موجود غير هذه الدار المذكورة ، وليس
منها أجرة تكفيه ، ولما رأى له فى ذلك من الحظ والمصلحة وحسن النظر ، اشترى

- ١٥ (١) عبارة الأصل : « وقع الوصى على اشهاد البائع والمشتري » الخ وفى ألفاظ هذه العبارة تقديم
وتأخير لا يستقيم بهما المعنى ، فإنها تفيد أن الوصى غير البائع ، وليس كذلك ، بل الوصى هو البائع ؛ كما يدل
على ذلك ما سبق ؛ والسياق يقتضى ما أثبتناه أخذا من عبارات المؤلف فى مواضع أخرى ، فقد ورد
فى ص ٧٠ س ١ ضمن عقد مبايعة — والبائع وكيل بيت المال — ما نصه : فلما تكامل ذلك كله وقع
الاشهاد على القاضى فلان وكيل بيت المال المعمور والمشتري بما نسب إلى كل منهما ؛ وجاء بعد ذلك
أيضا فى ص ٧١ س ٤ : « فلما تكامل ذلك كله وقع الاشهاد » . وقوله : « وقع » يجوز أن يضبط
بفتح الواو والقاف ، أى حصل الاشهاد الخ وان يضبط بضم الواو وتشديد القاف المكسورة ، من التوقيع .
(٢) فى الأصل : « يتبع » ؛ وهو تصحيف .

منه بقضية ذلك وحكمه جميع الدار الفلانية، الجارية في يده وتصرفه ملكا لفلان المبيع عليه — وتوصف وتحدد — شراء صحيحا شرعيا، بثمان مبالغه كذا وكذا، دفعه المشتري المذكور من ماله للبائع المذكور، فقبضه منه وتسلمه، وصار بيده وقبضه وحوزه لفلان المبيع عليه، وسلم الوصي البائع المذكور للمشتري المذكور ما باعه إياه، فتسلمه وصار بيده وملكه وحوزه، ومالا من أمواله، وذلك بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية، والتفرق بالأبدان عن تراض، وضمان الدرك في صحة البيع^(١)، وبعد أن أترف الوصي البائع أن الثمن المذكور هو قيمة المثل يومئذ، لا حيف فيه ولا شطط ولا غيبة فيه ولا فرط^(٢)، وصدقه المشتري على ذلك، ويؤرخ .

إذا أبتاع الوصي دارا لیتيم على يده كتب ما مثاله :

هذا ما اشتري فلان فلان بن فلان الطفل الذي في حجره وكفاله وولاية نظره، بماله الذي تحت يده، المنتقل إليه بالإرث عن والده المذكور، الذي كان في حال حياته وصاه عليه، وجعله ناظرا في مصالحته، وذلك بمقتضى الوصية التي بيده، الثابتة بمجلس الحكم الشريف وعدالته، لما رأى له في ذلك من الحظ والمصلحة وحسن النظر، اشتري له بقضية ذلك وحكمه من فلان جميع الدار الفلانية — وتوصف وتحدد، ويكمل المبايعة على ما تقدم — وذلك بعد أن أترف الوصي بأن الثمن المذكور هو ثمن المثل، لا حيف فيه ولا شطط، وصدقه البائع على ذلك، ويؤرخ .

(١) في الأصل : « المبيع » ، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، فان الصحة والفساد إنما يتعلقان بالمبيع

لا بالمبيع ؛ وقد تقدم التنبيه على مثل ذلك في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٢٦ من هذا السفر .

(٢) تقدم تفسير الغيبة والفرط في الحاشيتين رقم ٢ و ٣ من صفحة ٥٧ من هذا السفر .

إذا عَوَّضَ الرجلُ أبنته الطفلةَ داراً ^(١) بِدَارٍ لَهَا كتب ما مثاله :

حضر الى شهوده في يومٍ تاريخه فلان ، وأشهد على نفسه طوعاً أنه عَوَّضَ
أبنته لصلبه فلانة الطفلة ، التي تحت حجره وكفالتيه وولاية نظره - لما رأى لها
في ذلك من الحظ والمصلحة وحسن النظر - جميع الدار التي بيده وملكه وتصرفه

— على ما ذكر ^(٢) - بجميع الدار التي بيده وتصرفه ملكاً لأبنته المذكورة - وتوصف

وتحدد - لما رأى لها في ذلك من الحظ والمصلحة والغبطة ، ولعلمه أن الدار التي عَوَّضَ
ابنته بها - وهي المبتدأ بذكرها - أجود من الدار التي تعوّضت منها وأعمّر ، وأكثر

أجرة وقيمة ، معاوضةً صحيحةً جائزة ، قبلها من نفسه لأبنته ، وسلمها من نفسه لنفسه
لأبنته المذكورة ، ورفع عنها يد ملكه ، ووضع عليها يد ولايته ونظيره ، وأخرج الدار

العلائية المثنى بذكرها من ملك أبنته المذكورة إلى ملكه ، وسلمها من نفسه لنفسه
وصارت بيده وقبضه وحوزة ، ومالا من جملة أمواله ، ورفع عنها يد نظيره وولايته
 ووضع عليها يد ملكه ، كل ذلك بحق هذا التعويض ، وبحكم ذلك صارت الدار
المبتدأ بذكرها ملكاً لأبنته المذكورة دونه ودون كل أحد بسببه ^(٤) ، وصارت الدار

(١) في اللسان ما يفيد أن الباء « كمن » في أنها تدخل على المعوض منه ، كما هنا ، فقد ورد في الأمثلة
التي ذكرها : « غاضه منه وبه » أي عوّضه .

(٢) قد سبق التنبيه على أنه يستفاد من بعض الأمثلة الواردة في اللسان مادة « عوض » أن الباء
« كمن » في أنها تدخل على المعوض منه كما هنا انظر الحاشية رقم ١ من هذه الصفحة .

(٣) الباء هنا داخل على المعوض — بتشديد الواو المفتوحة — لا على المعوض منه ، كما لا يخفى
وقد ورد مثل ذلك أيضاً في شعر أبي العلاء المعري ، فقد قال :

وقد تعوّضت من كل بمشبهه * فما وجدت لأيام الصبا عوضاً

ولم نجد ذلك في كتب اللغة التي بين أيدينا .

(٤) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة ٥٥ من هذا السفر .

المثني بذكرها ملكا له دون أبنته المذكورة ودون كلِّ أحدٍ بسببها ، وأقر بأنه عارفٌ بذلك المعرفة الشرعية النافية للجهالة ، وأنه رآها الرؤية المعتبرة ، وأحاط بها علما وخبرة ؛ ويؤرخ .

[إذا] أعترف رجل بأنه كان من مدّة باع لرجل دارا كتب ما مثاله :
أقر فلان بأنه كان بتاريخ كذا وكذا باع لفلان جميع الدار الكاملة ، التي كانت يوم تعاقدتهما عليها في يده وماله وتصرفه ، على ما ذكر - وتوصّف وتحدّد - بيعا صحيحا شرعيا ، بثمن مبلغه كذا وكذا ، وأنه قبض الثمن منه لنفسه ، وتسلمه وصار بيده وقبضه وحوزة ، وأنه من التاريخ المذكور اشتراها منه بالثمن المعين أعلاه وتسلمه له ، وتسلم منه الدار المذكورة أعلاه ، وصارت بيده وقبضه وحوزة ، ومالا من جملة أمواله ؛ وأقرأ بأنهما كانا تعاقدنا على ذلك كذلك من التاريخ المذكور معاقدة صحيحة شرعية شفاها بينهما بالإيجاب والقبول ، ثم تفرقا عن تراض ؛ وأقرأ بأنهما عارفان بها ، وأنهما نظراها قبل ذلك ، وأحاطا بها علما وخبرة نافية للجهالة ، وضمن البائع المذكور ^(٢) درك ماباعه فيه وقبض ثمنه بسببه ضمانا شرعيا ، ولم تبق لـكل منهما مطالبة قبل الآخر بسبب من الأسباب ، ولا حق من الحقوق الشرعية ، وأن الدار صارت ووجبت بطريق الابتاع المذكور ملكا لفلان المقر له ملكا صحيحا شرعيا دون البائع ودون كلِّ أحدٍ بسببه ؛ ويؤرخ .

(٨٧)

(١) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتها .

(٢) « وأنه » أي المشتري المقر له ، فرجع الضمير هنا غير مرجعه في قوله : « وأنه » السابق في سطر ٧ من هذه الصفحة ، فإن المراد به المقر ، وهو البائع ، كما لا يخفى .

(٣) تقدّم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظره .

إذا كان البائع هو السلطان كتب ما مثاله : هذا كتاب مبايعة شرعية ، جائزة مرضية ، أمر بكتبه وتسطيره ، وإنشائه وتحريره ، واستيفاء مقاصده ، واستكمال معانيه وفوائده ، المولى السيد الأجل السلطان المالك الملك الفلاني أبو فلان — وتذكر ألقابه ونعوته الملوكة وسلطنته على العادة ، ويدعى له بما يدعى للولوك من النصر والافتدار وغير ذلك — وأشهد على نفسه الشريفة من حضر مقامه الشريف من العدول الواضعي خطوطهم آخره أنه باع لفلان جميع كذا ، ويكمل المبايعة .

إذا اشترى للسلطان وكيله قدم اسم السلطان ، وهو أن يكتب : هذا ما اشترى للمولى السيد الأجل السلطان المالك الملك الفلاني ، وكيله فلان ، بماله المبارك النامي ، وتوكله إياه في ابتاع ما يذكر فيه بالثمن الذي تعين فيه ، والتسليم والتسلم اللذين يشرحان فيه ، ^(١) يشهد عليه — خلد الله ملكه — بذلك من يعينه في رسم شهادته آخره ، من فلان جميع الشيء الفلاني ، ^(٢) ويكمل .

وان كان البائع وكيل بيت المال كتب مشروح على العادة بالشهادة على بعض المهندسين ، مثاله : مشروح رفعه كل واحد من فلان وفلان المهندسين على العقار بالبلد الفلاني ، بقضية حال الدار الكاملة ، الجارية في ديوان الموارث الحشرية ^(٣)

(١) في الأصل : « الذي يشرح » ، بصيغة المفرد في كلتا الكلمتين ، والسياق يقضى التثنية كما أثبتنا .

(٢) « من فلان » متعلق بقوله : « اشترى » السابق في نهاية السطر السابع من هذه الصفحة .

(٣) في الأصل : الخيرية ، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، والموارث الحشرية : هي مال من يموت وليس له وارث خاص بقرابة أو نكاح أو ولاء ، أو الباقي بعد الغرض من مال من يموت وله وارث ذو فرض لا يستغرق جميع المال ، ولا عاصب له انظر صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٤ . وقال المقرئ في خطه

ج ٢ ص ١١٠ طبع المعهد العلمي الفرنسي : أنها هي التي يستحقها بيت المال عند عدم الوارث . وقال قبل ذلك : إنها في الدولة الفاطمية لم تكن كما هي اليوم ، من أجل أن مذهبهم توريث ذوى الأرحام ، وأن البنت إذا انفردت استحققت المال بأجمعه ، فلما انقرضت أيامهم واستولت الدولة الأيوبية ثم الدولة التركية صار من جملة أموال السلطان مال الموارث الحشرية الخ .

التي بالمكان الفلاني - وتوصف وتحدد - ^(١) شاهدًا الدار المذكورة على الصفة المشروحة أعلاه، وأحاطا بها علما وخبرة، وكتب هذا المشروح ليثبت علمه بالديوان المعمور، ويؤرخ .

ثم يكتب مكتوبًا على المهندسين، ويشهد في آخره شهود القيمة، مثله :
يقول كل واحد من فلان وفلان المهندسين على العقار بالبلد الفلاني : ^(٢) إنهما سارا صحبة فلان وكيل بيت المال المعمور الى حيث الدار الآتي ذكرها ووصفها وتحديدًا فيه، الجارية في ديوان الموارث الحشرية، وهي بالمكان الفلاني - وتوصف وتحدد - وأحاطا بها علما وخبرة، وقوماها بما مبلغه كذا وكذا، وقالوا : إن ذلك قيمة المثل التي لا حيف فيها ولا شطط، ولا غيبة ^(٤) ولا فرط ^(٤)، وأن الحظ والمصاحبة في البيع بذلك، ويؤرخ .

وتكتب على ظهره حجة ^(٥) على سمسرة العقار، صورتها : يقول كل واحد من فلان وفلان المندسين على العقار : إنهما أشهر ^(٦) ما ذكر باطنه في مظان الرغبات، ومواطن الطلبات، في صقعها وغيره من الأصقاع دفعات متفرقة، وأوقات متعددة، فلم

(١) في الأصل : « شاهدوا » ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا، فإن الضمير يعود على المهندسين السابق ذكرهما في أول المشروح .

(٢) في الأصل : « انهم ساروا » ؛ والسياق يقتضي التثنية كما أثبتنا .

(٣) في الأصل : « الخيرية » ؛ وهو تحريف ؛ وقد سبق تفسير الموارث الحشرية في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر، فانظره .

(٤) تقدم تفسير الغيبة والفرط في الحاشيتين رقم ٣، ٤ من صفحة ٤٨ من هذا السفر، فانظره .

(٥) في الأصل : « ظهر » بدون هاء الضمير ؛ والسياق يقتضي إثباتها .

(٦) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٤٩ من هذا السفر .

(٧) في الأصل : « على ما ذكر » وقوله : « على » زيادة من النسخ، فإن « أشهر » يتعدى الى

- يَسْمَعَا مَنْ بَدَلَ زِيَادَةً عَلَى مَا قَوْمٌ بَاطَنَهُ ؛ وَيُشْهَدُ عَلَيْهِمَا فِيهِ . ثُمَّ تُكْتَبُ
قِصَّةٌ بِاسْمِ الْمُشْتَرِي لِلْمَقَامِ الشَّرِيفِ السُّلْطَانِيِّ ، وَيَكْتَبُ عَلَيْهَا صَاحِبُ الدِّيْوَانِ
وَيُجَاوِبُ وَيَكِلُ بَيْتَ الْمَالِ الْمَعْمُورِ ، وَيُخْرِجُ الْحَالَ عَلَى ظَهْرِهَا ، ثُمَّ يَوْقَعُ صَاحِبُ
الدِّيْوَانِ بِحَمْلِ الْمَبْلَغِ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ الْمَعْمُورِ ، فَإِذَا حُمِلَ وَقَعَ صَاحِبُ الدِّيْوَانِ
وَتُلَصَّقُ الْحِجَّةُ عَلَى الْقِصَّةِ ، فَإِذَا كُنَّ ذَلِكَ عَاقِدَةً ^(٢) وَيَكِلُ بَيْتَ الْمَالِ ، وَصُورَةُ الْمَكْتَابَةِ :
هَذَا مَا أَشْتَرَى فَلَانٌ بِمَالِهِ لِنَفْسِهِ مِنَ الْقَاضِي فَلَانٍ ، وَيَكِلُ بَيْتَ الْمَالِ الْمَعْمُورِ
وَالْقَائِمَ فِي بَيْعِ مَا يُذَكَّرُ فِيهِ بِأَحْكَامِ الْوَكَالَةِ الَّتِي بِيَدِهِ ، الْمَفْعُوضَةِ إِلَيْهِ مِنَ الْمَقَامِ الشَّرِيفِ
السُّلْطَانِيِّ الْمَلِكِيِّ الْفُلَانِيِّ الَّذِي جَعَلَ لَهُ فِيهَا بَيْعَ مَا هُوَ جَارٍ فِي أَمْلَاكَ بَيْتِ الْمَالِ
الْمَعْمُورِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ عَلَى مَا نُصِّ وَشُرِّحَ فِيهَا ، وَمَا مَالُهُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ الْمَعْمُورِ
بِالْقَضَايَا الشَّرْعِيَّةِ ، الثَّابِتَةِ وَكَالْتِهِ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ الْعَزِيزِ الثَّبُوتِ الشَّرْعِيِّ ، الْمَتَّوِّجَةِ
بِالْعَلَامَةِ الشَّرِيفَةِ ، وَمِثَالُهَا كَذَا وَكَذَا ؛ أَشْتَرَى مِنْهُ بِقَضِيَّةٍ ذَلِكَ وَحَكَمَ جَمِيعَ الدَّارِ
الْفُلَانِيَّةِ ، الْجَارِيَةِ فِي رِبَاعِ الْمَوَارِيثِ الْحَشْرِيَّةِ ، الْمَوْرُوثَةِ عَنْ فَلَانِ الْمَتَوَفَّى إِلَى رَحْمَةِ
اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ أَلَّتِي أَظْهَرَهَا الْكَشْفُ — وَتَوَصَّفَ وَتَحَدَّدَ — شَرَاءً صَحِيحًا شَرْعِيًّا
بِثَمَنِ مَبْلُغِهِ كَذَا وَكَذَا دِينَارًا أَوْ دَرَاهِمًا حَالَةً ، وَذَلِكَ مَحْمُولٌ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ الْمَعْمُورِ
[عَلَى مَا شَهِدَ بِهِ ^(٤) وَصُولُ بَيْتِ الْمَالِ الْمَعْمُورِ] الْمَشْرُوحُ فِي آخِرِهِ ؛ وَتَسَلَّمَ الْمُشْتَرِي

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَدْفَعُ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ ؛ وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي مَا أَثْبَتْنَا .

(٢) مَفْعُولٌ « عَاقِدٌ » مَحْذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَهُوَ الْمُشْتَرِي .

(٣) تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْمَوَارِيثِ الْحَشْرِيَّةِ فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ ٣ مِنْ صَفْحَةِ ٦٦ مِنْ هَذَا السَّفَرِ ، فَانْظُرْهُ .

(٤) هَذِهِ التَّكْلَةُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ؛ وَقَدْ نَقَلْنَاهَا عَمَّا يَأْتِي بَعْدَ فِي ص ٧٠ س ٨ مِنْ هَذَا السَّفَرِ ،

٢٠ إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ بِدُونِ إِثْبَاتِهَا ؛ فَإِنْ قَوْلُهُ بَعْدَ : « الْمَشْرُوحُ » صِفَةٌ لِلْوُصُولِ لَا لِبَيْتِ الْمَالِ ؛ وَالْمُرَادُ
بِالْوُصُولِ : الْبَطَاقَةُ الَّتِي تَعْطَى لِلْمُشْتَرِي بِأَنَّهُ حَمَلَ الثَّمَنِ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ ؛ قَالَ فِي شِفَاءِ الْغَلِيلِ : الْوُصُولُ — بِصِغَةِ
الْمَصْدَرِ — : بَطَاقَةٌ تَعْطَى لِرَبِّ الدِّينِ وَنَحْوِهِ ، وَهُوَ تَجَوُّزٌ ، لِأَنَّهُا يَتَوَصَّلُ بِهَا ، لَكِنَّا مَوْلِدَةٌ عَامِيَّةٌ اخْلُ .

المذكور ما آتباعه بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، والتفريق بالأبدان عن
 تراض ، وأنقضاء أمد الخيار الشرعي الذي آشرطه البائع على المشتري المذكور ، وهو
 ثلاثة أيام ، وأقر المشتري المذكور أن ذلك صائر في أملاك بيت المال المعمور ،
 والسبب في هذه المبايعة أن المشتري المذكور رفع قصة باسمه أنهى فيها : ...
 — وتُنقل الى آخرها — فوقع على ظهرها من جهة متولى الديوان المعمور ما مثاله :
 « لِيَذْكُرَ ما بُذِلَ عليه للديوان المعمور » ، ... ومثاله : ... — ويُنقل إلى عند^(٤)
 الصفات المحدودة ، ويُكتب تاريخه — ثم تلاه توقيع كريم ، ومثاله : ليتقدم
 المجلس ... — ويُنقل جميع ما فيه — ثم تلاه جواب متولى الوكالة الشريفة بما مثاله :
 « المملوك فلان الوكيل » ... — ويُنقل — ثم نجز المشتري المذكور وصولاً من بيت^(٥)
 المال المعمور شاهداً له بحمل الثمن المذكور ، ونُسخته بعد البسملة ... — ويُنقل
 ما فيه — ثم تلاه توقيع كريم ، إذا كان — ويُنقل جميع ما فيه — وذلك كله بعد
 أن أخذت الحجة الملتصقة بأعلى التوقيع الديواني ، المتضمنة الإشهاد على كل واحد
 من فلان وفلان المهندسين على العقار أن القيمة المعينة فيها — وهى كذا وكذا —
 قيمة المثل يومئذ — وتُشرح الى آخر التاريخ — بشهادة فلان وفلان سماسة

(١) فى الأصل : « ما يدل » ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه سياق الكلام .

(٢) « عليه » ، أى على المبيع .

(٣) الظاهر أن هنا كلاماً قد سقط من الأصل ، إذ ليس فى الكلام السابق ما يصح جعله مرجعاً للضمير
 فى قوله بعد : « ومثاله » ، وسياق الكلام يدل على أن المراد بقوله : « ومثاله » ، مثال المكتوب بالقيمة ؛
 ويؤيد ذلك أيضاً ما يأتى فى صفحة ٧٣ س ١ إذ قال مانصه : « ويشرح مسطور القيمة نحو ما تقدم » .

(٤) كذا فى الأصل ؛ والذي فى كتب القواعد أن « عند » لا تخرج عن الظرفية الا إلى الجزر « بمن » ،
 أما جرّها « بلى » كما هنا ، فهو لحن .

(٥) تقدم بيان المراد بالوصول فى الحاشية رقم ٤ من صفحة ٦٨ من هذا السفر ، فانظره .

العقار، بأنهما أشهراً ذلك على ما تضمنته^(٢)؛ فلما تكامل ذلك كله وقع الإشهاد^(٣) على القاضي فلان وكيل بيت المال المعمور والمشتري بما أنسب إلى كل منهما؛ ويؤرخ .

وان باع وكيل بيت المال بغير توكيل بيع بل بحجة قيمة كتب : هذا ما اشتري فلان من فلان وكيل بيت المال المعمور — كما تقدم — جميع قطعة الأرض الحاملة لبناء المشتري ، الآتى ذكرها وذرعها^(٤) وتحديداتها فيه ، الجارية في أملاك بيت المال المعمور ، مضافة إلى ديوان المواريث الحشرية^(٥) ، أو ديوان الأحكار ، وهي بالمكان الفلاني — وتذرع وتحدد — شراءً صحيحاً شرعياً ، بثمن مبلغه كذا وكذا الجميع حال محمول إلى بيت المال المعمور ، على ما شهد به وصول بيت المال المعمور المشروح في آخره ، وتسلم المشتري المذكور ما آتاه بعد النظر والرضا والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، والتفريق بالأبدان عن تراض ، وأتقضاء أمد الخيار الذى اشترطه البائع على المشتري ، وهو ثلاثة أيام ؛ وأقر المشتري المذكور أن الأرض المذكورة جارية في ديوان المواريث ؛ وذلك بعد آكتاب حجة تضمن الإشهاد على كل واحد من فلان وفلان المهندسين على العقار — وتشرح كما تقدم — والشهادة على

(١) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٩٤ من هذا السفر .

(٢) « على ما تضمنته » ، أى على ما تضمنته الحجة السابقة الذكر ؛ والذى فى الأصل : « تضمنه » بدون تاء النأنث ؛ والسياق يقتضيا كما أثبتنا .

(٣) قد سبق التنبيه فى آخر الحاشية رقم ١ من صفحة ٦٢ على أن هذا اللفظ يحتمل أن يقرأ بفتح الواو وتخفيف القاف ؛ وأن يقرأ بضم الواو وتشديد القاف المكسورة مبنيًا للجهول ، من التوقيع ؛ وكل من الوجهين يؤدى معنى صحيحاً .

(٤) الذرع : القياس بالذراع .

٢٠

(٥) تقدم تفسير المواريث الحشرية فى الحاشية رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر ، فانظره .

(٦) تقدم تيسير الوصول فى الحاشية رقم ٤ من صفحة ٦٨ من هذا السفر ، فانظره .

السامسة؛ فحينئذ استظهر القاضي فلان^(١) البائع على المشتري بكذا وكذا، فتكون جملة ما تقرر من القيمة والاستظهار ورسم الوكالة جميع الثمن المذكور أعلاه؛ ثم بعد ذلك حضر وصول من بيت المال المعمور شاهد له بحمل الثمن المذكور،^(٢) نسخته كذا وكذا، وعلى ظهره توقيع كريم،^(٣) مثاله كذا وكذا...؛ فلما تكامل ذلك كله وقع^(٤) الإشهاد؛ ويؤرخ.

وان كان المشتري أجرى باسمه الثمن^(٥) من بيت المال وأنعم عليه به كتب ما مثاله : هذا ما اشتري فلان بن فلان؛ ويذكر الثمن، ويقول : "وهو مجرى من بيت المال المعمور"؛ ويكمل المبايعة نحو ما تقدم، ويكتب : "ثم أحضر المشتري توقيعاً شريفاً سلطانياً بالإنعام عليه بالثمن"؛ وينقل إلى آخره؛ والله أعلم بالصواب.

إذا اشترت امرأة من وكيل بيت المال داراً جاريةً في ربيع الموارد الحشرية بما لها^(٦) في ذمتها^(٧)، ثم قاصت بما لها^(٨)

(١) استظهر : من الاستظهار، وهو التحري والاحتياط، والمراد أن القاضي زاد مبلغاً على الثمن الذي قوم به المبيع للاحتياط والوثوق بأن هذا الثمن هو ثمن المثل، وأن في هذا البيع غبطة ومصلحة.

(٢) في الأصل : «القسم»؛ وهو تحريف.

(٣) تقدم تفسير الوصول في الحاشية رقم ٤ من صفحة ٦٨ من هذا السفر، فانظره.

(٤) ورد في الأصل موضع هذه النقطة كلمة «ويؤرخ»؛ وظاهر أنها زيادة من النسخ لتكررها مع ما يأتي بعد في آخر المكتوب، ولا مقتضى لها في هذا الموضع.

(٥) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٧٠ من هذا السفر.

(٦) في الأصل : «باسم» بسقوط الهاء؛ والسياق يقتضي إثباتها.

(٧) تقدم تفسير الموارد الحشرية في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر، فانظره.

(٨) في الأصل : «في ذمتها» بتأنيث الضمير؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، كما يدل عليه السياق.

(٩) تقدم تفسير المقاصة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر، فانظره.

في ربيع ديوان المواريث ، يكتب : [هذا]^(١) ما اشترت [فلانة]^(١) من وكيل بيت المال — كما تقدم — جميع الدار الكاملة الجارية في ديوان المواريث الحشرية — على ما ذكرت المشتريّة — المقبوضة عن فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى ، وهي بالمكان الفلاني — وتوصف وتحدد — شراءً صحيحاً شرعياً بثلث مبالغه من الدراهم كذا وكذا ، الجميع حال ، وتسلمت المشتريّة ما آتباعته بعد النظر والرضا والمعرفة والمعاقدة — نحو ما تقدم — ثم بعد ذلك قاص القاضي فلان المشتريّة المذكورة بالذي توجه على الديوان المعمور بإفائه من تركة زوج المشتريّة المذكورة فلان وهو مبلغ صداقها عليه ، الثابت لها بمجلس الحكم العزيز ، ومبلغه كذا وكذا ، وهو نظير الثمن المذكور في قدره وجنسه وحلوله ، مقاصةً صحيحةً شرعيةً ، برئت بها ذمة المشتريّة من الثمن ، وذمة زوجها من نظير ذلك الصداق ، والسبب في هذه المبايعات والمقاصة أن المشتريّة المذكورة أثبتت صداقها على زوجها فلان في مجلس الحكم العزيز ، ومبلغه كذا وكذا ، المؤرخ الصداق بكذا وكذا ، وأُسجل لها الحاكم على نفسه — وهو القاضي فلان — بثبوت ذلك عنده ، والحكم به ، وأشهد لها على نفسه بذلك ، وذلك بعد استجلائها اليمين الشرعية ، المؤرخ الحلف بكذا وكذا ، ثم بعد ذلك رفعت المشتريّة قصةً مترجمةً بأسمها ، مثالها : المملوكة ... ؛ ويشرح ما فيها

(١) هاتان الكلمتان لم تردا في الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضي إثباتهما أخذاً مما ورد

في المكاتب السابقة .

(٢) في الأصل : « وسلمت » ؛ وسياق الكلام يقتضي ما أثبتنا .

(٣) تقدم تفسير المقاصة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر ، فانظره .

(١) وما تضمنه التوقيع كما تقدم، ويشرح مسطور القيمة نحو ما تقدم .
(٢) هذا ما اتفق إرادته في البيوع على اختلاف الوقائع ؛ والله أعلم .
(٣)

وأما الرد بالعيب والفسخ — فإنه إذا اشترى رجل من آخر دارا أو عبدا أو أمة أو دابة، وأطلع على عيب يوجب الرد بالعيب، وأراد الإشهاد بذلك، كتب ما مثله : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه أنه ابتاع قبل تاريخه من فلان جميع الشيء الفلاني، وأنه أطلع في يوم تاريخه على أن به عيبا قديما من منّا يوجب الرد، وهو الشيء الفلاني — ويذكر العيب — وأنه حين اطلاعه على العيب حضر إلى شهوده على الفور، وأختار فسخ البيع ورد المبيع على بائعه بالعيب المذكور، وأنه باقٍ على طلب الرد، واستعادة الثمن الذي أقبضه له ، ورفع يده عن التصرف في الشيء الفلاني رفعا تاما، ويؤرخ . ١٠

(٥) في مقابلة تكتب على ظهر المبيعة، ومثلها : أقر كل واحد من فلان — وهو المشتري باطنه — وفلان — وهو البائع باطنه — بأنهما تقايلا أحكام

(١) في الأصل : « التوكيل » ؛ وهو تبديل من النسخ صوابه ما أثبتنا ، كما يرشد إليه ما سبق في ض ٦٩ س ٥ من هذا السفر ، فانه يفيد أن الكاتب بعد أن ينقل القصة المرفوعة من المشتري ينقل ما تضمنه توقيع متولى الديوان ؛ وهذا هو الذي يشير إليه المؤلف هنا بقوله : « كما تقدم » . ١٥

(٢) في الأصل : « ما اختلف » ؛ وهو تبديل من النسخ مفسد للمعنى .

(٣) في الأصل : « على خلاف » بسقوط الألف والتاء ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

(٤) عبارة الأصل : « أنه لما ابتاع » ؛ وقوله : « لما » زيادة من النسخ ، اذ ليس في الكلام الآتى بعدها ما يصلح جعله جوابا لها إلا بإسقاط كلمة « وأنه » الآية بعد ذلك في قوله : « وأنه اطلع » ؛ وعلى كل حال فإنه لا يستقيم الكلام بدون إسقاط إحدى هاتين الكلمتين . ٢٠

(٥) في الأصل : « في معاملة » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه سياق المكتوب الآتى .

المبايعة المشروحة باطنه ، وهى ^(١) [فى] جميع الدار الموصوفة المحدودة ، التى كان فلان المبتدأ ^(٢) باسمه آبتاعها من فلان المثنى باسمه بالثمن المعين فى باطنه ، وهو كذا وكذا مقابلةً صحيحةً شرعيةً ؛ ودفع البائع المذكور للمشتري المذكور جميع الثمن بتمامه وكما له فقبضه منه ، وتسلمه ، وصار بيده وقبضه وحوزة ؛ ورفع المشتري يده عن الدار المذكورة ، وتسلمها للبائع على صفتها الأولى ، فتسلمها منه ، وذلك بعد النظر والمعرفة والتفرق بالأبدان عن تراض .

وأما الشفعة ^(٣) — فالذى يكتب فيها أنه اذا اشترى رجل حصّة من دار وحضر مالك بقية الدار فطلب الحصّة بالشفعة ، وصدّقه المشتري على ذلك ، كتب ما مثاله : حضر الى شهوده فى يوم تاريخه كل واحد من فلان بن فلان ، وفلان بن فلان — وهو المشتري المذكور باطنه — وأعلم فلان المبتدأ بذكره فلانا المشتري باطنه — أن فى ملكه من الدار الموصوفة المحدودة باطنه كذا وكذا سهما من أربعة وعشرين سهما شائعا فى جميع الدار المذكورة ، وأنه يستحق أخذ الحصّة التى آبتاعها منها بالشفعة الشرعية ، وأنه قام على الفور عند سماعه بآبتياح الحصّة المذكورة باطنه ^(٤) ^(٥)

(١) لم ترد هذه الكلمة فى الأصل ؛ والسياق يقتضيا ، إذ أن المبايعة ليست هى الدار .

(٢) انظر الحاشية رقم ١ من صفحة ١٧ من هذا السفر .

(٣) عرّف الفقهاء الشفعة بأنها حق تملك قهرىّ يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بعوض .

انظر (شرح المنهج) (كتاب الشفعة) . وفى اللسان أنها مشتقة من الشفعة بمعنى الزيادة ، وهو أن يشفعك فيما تطلب حتى تضمه الى ما عندك فتزيد وتشفعه به الخ .

(٤) فى الأصل : «من» ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

(٥) انما قيد القيام بأنه على الفور وبأنه من غير إهمال لأن طلب الشفعة يجب أن يكون على الفور على القول الراجح من مذهب الشافعى ، وكذلك عند أبى حنيفة ؛ فمن أخر المطالبة بالشفعة مع الإمكان سقط حقه تكيار الرد ؛ وللشافعى قول آخر ؛ وهو أنه يبقى حقه ثلاثة أيام انظر جواهر العقود الموجود منه جزء مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعى .

من غير إهمال ، وأَجْتَمَعَ بالمشتري المذكور ، وأَعْلَمَهُ بما ذُكِرَ ؛ فحينئذ صدّقه المشتري على صحّة ذلك جميعه تصديقا شرعيا ، وأَلْتَمَسَ منه القيام له بنظير الثمن الذي دفعه المشتري المذكور باطنه عن الحصّة المذكورة باطنه ؛ فأحضره إليه بكامله ، وهو كذا وكذا ، وأقبضه له ، فقبضه منه ، وتسلمه ، وصار بيده وقبضه وحوزه ؛ وسلم المشتري المذكور باطنه لفلان المبتدئ بذكره المستشفع المذكور الحصّة المذكورة ، ومبلغها كذا وكذا سهمها من أربعة وعشرين سهمًا شائعا في جميع الدّار الموصوفة المحدودة باطنه ، فتسلمها منه ، وصارت بيده وقبضه وحوزه عن هذه الشّفعة ؛ وأقرا بأنّهما عارفان بها المعرفة الشرعيّة ، وبحكم ذلك كل لفلان المستشفع بما في ملكه متقدّما وبهذه الحصّة ملك جميع الدّار المذكورة بالشّفعة المذكورة ، ولم يبق لفلان المشتري المذكور باطنه في الدّار المذكورة حق ولا طلب بسبب ملك ، ولا يد ، ولا آبتياح ، ولا حق من الحقوق الشرعيّة ؛ وبمضمونه شهاد ؛ ويؤرخ .

إذا ادّعى رجل على رجل أن الحصّة التي آبتاعها من شريكه يستحقّها بالشّفعة ولم يصدّقه على ذلك ، وكلفه إثبات الملك وقبول القسمه ^(٤) — فالذي يفعل في ذلك أن يثبت المدعي آبتياحه عند الحاكم

(١) في الأصل : « البائع » ؛ وهو تبدل من الناسخ لا يستقيم به الكلام ؛ والسياق يقضى ما أثبتنا .

(٢) يريد بالمستشفع هنا : طالب الشفعة ؛ والذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة أن المستشفع هو طالب الشفاعة ، لا طالب الشفعة ؛ وأما طالب الشفعة فيقال له : شفيع ؛ ولعل ما هنا من استعمال الفقهاء .

(٣) « عن هذه الشفعة » ، أي أن هذا التسليم والتسلم ناشئان عن هذه الشفعة .

(٤) وقبول — بكسر اللام — أي وإثبات قبول الخ وإنما يكلف طالب الشفعة بإثبات قبول

القسمه لأن مذهب الشافعي أنه لا شفعة فيما لا ينقسم ، كالطاحونة والحمام وبئر الماء ، وغير ذلك مما لا يقبل القسمه إلا بإبطال منفعتة المقصودة منه ؛ وعلة ذلك دفع ضرر مؤونة القسمه والحاجة إلى أفراد الحصّة الصائرة للثريك بالمرافق ، كما هو مبين في كتب الفقه .

- ثم يُثَبِّتَ مُحَضَّرًا بِقَبُولِ الْقِسْمَةِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ كِتَابُ آبْتِياعٍ كَتَبَ مُحَضَّرًا بِأَنَّهُ مَالِكٌ لِحَصَّتِهِ مِنَ الدَّارِ ، وَصِيغَةُ الْمُحَضَّرِ : شَهِدَ الشَّهَوْدُ الْوَاضِعُونَ خُطُوطَهُمْ آخَرَهُ - وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْخَبْرَةِ الْبَاطِنَةِ فِيمَا شَهِدُوا بِهِ فِيهِ - ^(١) أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ فَلَانًا مَعْرِفَةً صَحِيحَةً شَرْعِيَّةً ، وَيَشْهَدُونَ أَنَّهُ مَالِكٌ لِجَمِيعِ الْحَصَّةِ الَّتِي مَبْلَغُهَا كَذَا وَكَذَا سَهْمًا مِنْ أَرْبَعَةِ وَعِشْرِينَ سَهْمًا شَائِعًا غَيْرَ مَقْسُومٍ مِنْ جَمِيعِ الدَّارِ الْفُلَانِيَّةِ ، الَّتِي بِالْمَكَانِ الْفُلَانِيِّ - وَتُوصَفُ وَتُحَدَّدُ - مِلْكًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا ، مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ شَرْعِيٍّ ، وَأَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ فِي الْحَصَّةِ الْمَذْكُورَةِ بِالسَّكَنِ وَالْإِسْكَانِ وَالْإِجَارَةِ وَالْعِمَارَةِ ، وَأَنَّهَا بَاقِيَةٌ فِي مِلْكِهِ وَيَدِهِ وَتُتَصَرَّفُ إِلَى الْآنَ ، وَلَمْ تَخْرُجْ عَنْهُ بِتَمْلِيكَ ، وَلَا بَيْعٍ ، وَلَا هِبَةٍ ، وَلَا إِقْرَارٍ ، وَلَا صَدَقَةٍ ، وَلَا غَيْرِهَا ^(٢) وَلَا بِوَجْهِ مِنْ وَجُوهِ الْإِنْتِقَالَاتِ كُلِّهَا ، وَهُمْ بِالْأَمْرِ فِي مَكَانِهَا عَارِفُونَ ، وَأَنَّ تِلْكَ الْحَصَّةَ الَّتِي مَبْلَغُهَا كَذَا وَكَذَا سَهْمًا مِنْ أَرْبَعَةِ وَعِشْرِينَ سَهْمًا شَائِعًا فِي الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ ^(٣) آبْتَاعَهَا فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ مِنْ فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ شَرِيكَ فَلَانٍ مُتَنَجِّزٍ هَذَا الْمُحَضَّرِ ، وَأَنَّ مُتَنَجِّزَهُ قَامَ فِي طَلَبِ الْحَصَّةِ الْمَبِيعَةِ وَأَخَذَهَا مِنَ الْمُشْتَرِي الْمَذْكُورِ بِالشُّفْعَةِ الشَّرْعِيَّةِ بِحُكْمِ أَنَّهُ مَالِكٌ لِلْحَصَّةِ الْمَشْهُودِ بِهَا مِلْكًا شَرْعِيًّا مُتَقَدِّمًا عَلَى آبْتِياعِ الْمُشْتَرِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ^(٤)

(١) الْخَبْرَةُ الْبَاطِنَةُ ، أَيْ النَّاشِئَةُ عَنْ مَعْرِفَةٍ وَاطِّلاَعٍ عَلَى مَا خَفِيَ وَدَقَّ مِنَ الْأُمُورِ وَلَمْ يَقْتَصِرْ فِيهَا

عَلَى الظَّوَاهِرِ .

١٥

(٢) «فِيهِ» ، أَيْ فِي الْمُحَضَّرِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «بِمَلِكٍ» ؛ وَمَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِسِيَاقِ الْكَلَامِ ، فَإِنْ خَرَجَ الشَّيْءُ وَانْتَقَلَ مِنْ

يَدِ مَالِكٍ إِلَى يَدِ آخَرَ انَّمَا يَكُونُ بِالتَّمْلِيكِ ، أَيْ بِأَنْ يَمْلِكَهُ لغيرِهِ ، لَا بِالْمَلِكِ ، كَمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ مِنْ مَعْنَى الْكَلِمَتَيْنِ ؛

وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى التَّمْلِيكِ بِقِسْمِيهِ فِي صَفْحَةِ ٢٣ مِنْ هَذَا السَّفَرِ .

٢٠

(٤) فِي الْأَصْلِ : «مَلِكٍ» ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ ؛ وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي مَا أُثْبِتْنَا .

(٥) فِي الْأَصْلِ : «الَّتِي آبْتَاعَهَا» ؛ وَقَوْلُهُ : «الَّتِي» زِيَادَةٌ مِنَ النَّاسِخِ ، كَمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ .

(٦) «مُتَنَجِّزٌ هَذَا الْمُحَضَّرِ» ، أَيْ الَّذِي طَلَبَ إِنْجَازَهُ ؛ يُقَالُ : «تَنَجَّزَ الْحَاجَةُ» ، إِذَا سَأَلَ إِنْجَازَهَا .

(٧) فِي الْأَصْلِ : «هَذَا الْمُحَضَّرِ» ؛ وَالْبَاءُ زِيَادَةٌ مِنَ النَّاسِخِ ، كَمَا لَا يَخْفَى .

وأنه قام على الفور في طلب الحصة المبيعة من المشتري من غير تأخير ولا عاقبة^(٢)، يعلمون ذلك ويشهدون به بسؤال من جازت مسألته^(٣)، وسوّغت الشريعة المطهرة إجابته؛ ويؤرخ؛ ثم يشهد فيه الشهود عند الحاكم. ثم يكتب تحته محضراً بأن الدار المذكورة قابلة للقسمة^(٤)، وصيغته: شهد الشهود الواضعون خطوطهم آخره — وهم من أهل الخبرة بالعقار وتقويمه وقسمته — أنهم ساروا بإذن صحيح شرعي من القاضي فلان الحاكم بالجهة الفلانية إلى حيث الدار الآتي ذكرها فيه، الجارية منها حصة مبلغها كذا وكذا سهمها في ملك فلان متنجز المحضر الأول المستشفع فيه^(٥)، وحصة مبلغها كذا وكذا سهمها في ملك المشتري المدعى عليه الشفيع المذكور، منتقلة إليه بالآبتياع الشرعي [من شريك] المستشفع المذكور، لكشف حالها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وسبب طلب الشفعة من متنجز هذا المحضر فيها، بحكم آبتياع المشتري الشفيع لحصته فيها ودخوله على المستشفع^(٦)، وأنها هل تتهيأ فيها قسمة التعديل بالأجزاء^(٧)

(١) تقدم في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٧٤ وجه تقييده القيام بأنه على الفور وبأنه من غير تأخير، فانظره.
(٢) اطلاق العاقبة على ما يعوق عن الحاجة كما هنا إطلاق عامي شائع الاستعمال بين العامة حتى اليوم؛ ولم نجده فيما راجعناه من كتب اللغة التي بين أيدينا؛ أولعل ما هنا تحريف صوابه: «عائقة».

(٣) عبارة بعض كتب الوثائق في مثل هذا المحضر: «مسئولين بسؤال» الخ انظر جواهر العقود المحفوظ منه بدار الكتب المصرية جزء مخطوط تحت رقم ١٤٩٣ فقه شافعي. (٤) تقدم في الحاشية رقم ٤ من صفحة ٧٥ وجه اشتراط الفقهاء قبول القسمة فيما فيه الشفعة، فانظره.

(٥) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة ٧٥ من هذا السفر. (٦) «فيه»، أي في المحضر.
(٧) كذا ورد هذا اللفظ في عدة مواضع من هذا الباب مراداً به الشخص المطلوبة منه الشفعة؛ والذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة أن الشفيع هو طالب الشفعة، لا المطلوبة منه.

(٨) لم ترد هذه الكلمة في الأصل؛ ولا يستقيم الكلام بدون اثباتها أخذاً من السياق ومما سبق في ص ٧٥ س ١٢ وما يأتي في ص ٧٩ س ٣ وص ٨٠ س ٤ من هذا السفر.

(٩) «فيها» متعلق بالشفعة، أي طلب الشفعة فيها من متنجز الخ.

(١٠) في الأصل: «بحصته» بالباء؛ والسياق يقتضي النام كما أثبتنا.

المقتضية^(١) لخير الشريك ؟ فألفوها في البلد الفلاني - وتوصف وتحدد - وتأملوها وأحاطوا بها علما وخبرة ، فوجدوها قابلةً لقسمة التعديل الموجبة لخير الشريك وشهدوا أنها تمكن قسمتها جزأين ، أو تمكن قسمتها ثلاثة أجزاء ، ومهما كان ، على قدر ملك كل واحد من الشركاء ، كل جزء مساو للجزء الآخر في القيمة والانتفاع به ، شهدوا بذلك بسؤال من جاز سؤاله ، وسوغت^(٢) الشريعة المطهرة إجابته ، ويؤرخ ، ويشهد فيه عند الحاكم .

ثم يكتب إسمال الحاكم ، وصورته : هذا ما أشهد على نفسه سيدنا ومولانا قاضي القضاة فلان من حضر مجلس حكمه ومحله ولايته - وهو يومئذ نافذ القضايا والأحكام ، ماضى النقض والإبرام - أنه ثبت عنده وصح لديه بمحض من متكلم جائز كلامه ، مسموعة دعواه على الوجه الشرعي ، مضمون المحضرين المسطرين باطنه :
أحدهما - وهو الأول - مضمونه : أن فلان بن فلان المستشفع المدعى مالك لجميع^(٣) الحصة التي مبلغها كذا وكذا سهمًا شائعا غير مقسوم في جميع الدار الموصوفة المحدودة ملكا صحيحا شرعيا ، من وجه صحيح شرعي ، وأنه متصرف في الحصة المذكورة بالسكن والإسكان والإجارة والعمارة ، وأنها باقية على ملكه وفي يده وتصرفه إلى الآن ، لم تخرج عنه بملك ، ولا بيع ، ولا هبة ، ولا إقرار ، ولا صدقة

(١) المقتضية بالرفع : صفة لقسمة ؛ والذي في الأصل : « المنصة » ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق ، وكما يرشد إليه أيضا تعبيره بالموجبة فيما يأتي في سطر ٢ من هذه الصفحة وص ٧٩ س ٩ : فانه بمعناد ؛ وإنما اخترنا هنا لفظ المقتضية دون الموجبة ، لقربه في رسم الحروف من اللفظ الوارد في الأصل .

(٢) في الأصل : « ومستوعبا » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما عبر به في عدة مواضع .

(٣) « في جميع » متعلق بقوله : « شائعا » .

(٤) في الأصل : « بملك » ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا ، كما سبق تعليل ذلك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٧٦ من هذا السفر ، فانظر .

ولا بوجه من وجوه الانتقالات كلها، وأن الشهود الواضعي رسم شهادتهم آخر المحضر المذكور بالدار المذكورة عارفون^(١) في صفتها ومكانها، وأن ملكه للحصة سابق على ابتياع فلان المدعى عليه الشراء المذكور للحصة التي ابتاعها من شريك فلان المستشفع المشروح في المحضر الأول، وأن منتجز المحضر قام في طاب الحصة المبيعة وأخذها من المشتري بالشفعة على الفور، بحكم^(٢) أنه مالك للحصة المشهود له بها، وأن ملكه متقدم^(٣) على ابتياع الشفيع المشتري؛ وقد أقام كل من الشهود شهادته بذلك عند الحاكم المذكور، على ما تضمنه المحضر الأول المؤرخ بكذا وكذا، وقيل ذلك منه القبول السائع، وأعلم تحت رسم شهادته علامة الأداء والقبول على الرسم المعهود؛ والمحضر الثاني يتضمن أن الدار المذكورة قابلة للقسمة الموجبة لخير الشريك وأن القسمة تنهياً فيها على ما شُرح في المحضر الثاني؛ وأقام كل من الشهود شهادته بذلك عند الحاكم المذكور، على ما تضمنه المحضر الثاني المؤرخ بكذا وكذا، وقيل ذلك منه القبول السائع الشرعي، وسطر ما جرت العادة به تحت رسم شهادته من علامة الأداء والقبول على الرسم المعهود في مثله؛ فلما تكامل ذلك عنده وصح لديه - أحسن الله إليه - أشهد عليه بثبوت المحضرين المذكورين لديه على الوجه الشرعي؛ وحينئذ سأل فلان^(٤) منتجز المحضرين المدعى الحاكم المذكور الحكم بمقتضى ما ثبت

(١) عبارة الأصل: "عارفون بها"، وقوله: «بها» زيادة من النسخ، إذ لا مقتضى لها فان قوله قبل: «بالدار» يغني عنها.

(٢) تقدم بيان المراد بالمنتجز في الحاشية رقم ٦ من صفحة ٧٦ من هذا السفر.

(٣) في الأصل: «وبحكم»؛ والواو زيادة من النسخ، إذ لا مقتضى لها هنا.

(٤) انظر الحاشية رقم ٧ من صفحة ٧٧ من هذا السفر.

(٥) في الأصل: «وفي»؛ والواو زيادة من النسخ.

- عنده ، فأجابه إلى سؤاله ، وأوجب الشفعة المذكورة ، وألزم الحاكم المشار إليه المدعى بالقيام للمشتري المدعى عليه بالثمن الذي ابتاع به الحصة من شريك المدعى المذكور ، وهو كذا وكذا ، وحكم على فلان المشتري المدعى عليه بتسليم الحصة التي آتاعها من شريك المستشفع — وهي كذا وكذا سهمًا — لفلان المدعى متنجز المحضرين المذكورين ، بحكم ثبوتها عنده ، فحينئذ أشهد فلان المشتري الشفيع عليه أنه قبض من المستشفع نظير الثمن الذي قام به للبائع — وهو كذا وكذا — عن الحصة التي آتاعها ، وصار بيده وقبضه وحوزة ، وسلم للمدعى المستشفع المذكور الحصة الثابت أخذها منه بالشفعة — وهي كذا وكذا سهمًا — فتسلمها منه ، وصارت بيده ومالكه وحوزة ، ملكا من جملة أملاكه ، ومالا من جملة أمواله ، وأضافها إلى ما يملكه من الدار المذكورة من الحصة المشهود له بها ، فقد كل له جميع الدار المذكورة ، وأقرا بأنهما عارفان بها المعرفة الشرعية ؛ فلما تكامل ذلك كله سأله من جاز سؤاله الإشهاد على نفسه بذلك ... وأبقى كل ذي حجة على حجته ، وهو

- (١) عبارة الأصل : « بالقيام للادعى للمشتري » ؛ وقوله : « للادعى » زيادة من النسخ ، كما لا يخفى .
- (٢) في الأصل : « للمشتري » ؛ وهو تحريف .
- (٣) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة ٧٥ من هذا السفر .
- (٤) انظر الحاشية رقم ٧ من صفحة ٧٧ من هذا السفر .
- (٥) في الأصل : « البائع » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا .
- (٦) موضع هذه النقط كلام ساقط من الأصل يفيد أن القاضي أجاب السائل إلى ذلك ، وأشهد على نفسه بثبوت ذلك لديه ؛ ويدل على ذلك أمور : أولها أن عطف قوله بعد : « وأبقى » على ما قبله غير مستقيم ، فإن الإبقاء فعل القاضي ، وما قبله من السؤال فعل المدعى ، كما لا يخفى ؛ ثانيها أن هذا المعنى هو مقتضى السؤال السابق قبله ؛ ثالثها ورود ما يفيد ذلك في مثل هذا الموضع ضمن إيجال سابق انظر ص ٥٥ من سطر ٤ وه من هذا السفر ، وكذلك في غيره من الإيجالات التي أوردها المؤلف في هذا السفر ؛ ولم تنبت شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مربعين لاحتمال أن يكون الكلام الذي قد سقط من الأصل مخالفا في العبارة لما أثبتناه ، وإن اتحدا في المعنى .

في ذلك كله نافذ القضاء والحكم ماضيهما ، بعد تقدّم الدعوى المسموعة وما ترتّب عليها ، وتقدّم^(١) — أدام الله أيامه — بكتابة هذا الإسجال ، فكتب عن إذنه متضمّنا لذلك ، وذلك بعد قراءة ما تضمّنه باطنا وظاهرا ، وأشهد الشفيع والمستشفع^(٢) عاينهما بما نسب إلى كلّ منهما فيه ، وذلك بتاريخ كذا وكذا .

وان كان بعض الثمن عروضاً^(٣) والمشتري يعترف بأن المستشفع له حصّة في الدار ، وأن الدار قابلة للقسمة ، ولم يعترف بقيمة^(٤) العروض ، وطلب منه الثمن وتحليفه على ذلك ، فردّ عليه الثمن وأخذ الحصّة بالشفعة بعد الترافع إلى الحاكم — فسبيل الكاتب أن يكتب ما مثاله : حضر الى شهوده في يوم تاريخه من ذكر أنّه حضر الى مجلس الحكم العزيز بالجهة الفلانية عند سيّدنا القاضي فلان الحاكم بها ، كلّ واحد من فلان ابن فلان ، وفلان بن فلان ، وهو المشتري باطنه ، وذكر فلان المبتدأ بذكره أنّه يستحقّ أخذ الحصّة المبيّعة بما طاب باطنه — ومبالغها كذا وكذا سهماً من أربعة وعشرين سهماً شائعاً في جميع الدار الموصوفة المحدودة باطنه ، التي آبتاعها المثني

(١) يقال : « تقدّم بكذا » ، أي أمر به .

(٢) انظر تفسير هاتين الكلمتين في الحاشيتين رقم ٧ من صفحة ٧٧ ورقم ٢ من صفحة ٧٥ من هذا السفر .

(٣) العروض : الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ، ولا تكون حيواناً ولا عقاراً ، كما في المصباح نقلاً عن أبي عبيد ؛ وقالوا : الدراهم والدنانير عين ، وما سواهما عرض ، بفتح فسكون .

(٤) في الأصل : « الهين » ؛ وهو تحريف .

(٥) « كل » بدل من « من » السابقة في قوله : « من ذكر » .

(٦) في الأصل : « من » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا .

- بذكره من شريك المبتدأ بذكره فلان البائع باطنه — بحكم ما يجري في ملكه من الدار المذكورة ؛ وأنه حين علم باتباع المشتري للخصّة المعينة قام على الفور^(١) في طلب الشفعة ، وأحضر المشتري المذكور للحاكم المذكور ، وأدعى عليه هذه الدعوى وأن الدار قابلة للتقسمة ، وأن قيمة العروض التي أخذها البائع باطنه كذا وكذا درهما وأنه لم يكتّم قيمتها إلا تحيلاً منه في إقصاء حقه عن الشفعة ، وسأل سؤاله عن ذلك ؛ فسأله الحاكم عن ذلك ، فصّدق المدعى^(٢) [في] صحة ما آذعاه ، وفي كلّ العروض التي سلمها للبائع المذكور باطنه ، وأنه ما يعلم قيمتها ؛ فطلب يمينه على ذلك ، فأبى أن يحلف ، وردّ عليه اليمين ، فأحلف الحاكم المدعى على قيمة العروض ، لحلف أن قيمتها كذا وكذا درهما ، اليمين الشرعية المستوفاة ، بمحض من خصمه المذكور ، وسأل المدعى الحاكم المذكور الحكم له على خصمه بما يوجب الشرع الشريف ، فأجابه الى سؤاله وحكم له بوجوب الشفعة على خصمه حكماً صحيحاً شرعياً ، وأوجب عليه القيام بنظير الثمن ، وهو كذا وكذا ، وقيمة العروض ، وهي كذا وكذا ، وأوجب على المشتري تسليم الخصّة ؛ حينئذ أشهد المشتري المذكور على نفسه أنه تسلّم نظير الثمن ، وهو كذا

- (١) قد سبق وجه تقييده القيام بأنه على الفور في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٧٤ من هذا السفر ، فانظره .
- (٢) في الأصل : « يكفى » ؛ وهو تحريف ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .
- (٣) في الأصل : « اقضاء » ؛ وهو تصحيف .
- (٤) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضيها .
- (٥) عبارة الأصل : « قيمة العروض » ؛ وقوله : « قيمة » زائدة من النسخ منافية للمعنى المقصود فان المشتري صدّق طالب الشفعة في كل العروض التي دفعها للبائع ، ولم يصدّقه في قيمتها ، أى ثمنها ، كما يدل على ذلك سابق الكلام ولا حقه .

(١) وكذا ... وصار بيده وقبضه وحوزه ؛ وأشهد المدعى المستشفع أنه تسلم من المشتري الشفيع ^(٣) جميع الحصّة المعينة باطنه تسلماً شرعياً ، وصارت بيده وقبضه وحوزه وملكه ، وذلك بعد النظر والمعرفة ؛ فقد كُـلَّ للـدّـى ^(٢) المستشفع بما في ملكه متقدماً وبهذه الحصّة ملك جميع الدار المذكورة ؛ ويؤرخ .

٥ في استشفاع الأب لأبنته المحجور عاينه ، وكذلك الوصى وأمين الحكم ، مع تصديق المشتري له على دعواه ، يكتب ما مثاله : أقر كل واحد من فلان — وهو كافل ولده فلان المراهق ، أو الطفل الذى تحت حجّره وكفالاته وولاية نظيره — ، وفلان — وهو المشتري المذكور باطنه — عند شهوده طوعاً بأن فلانا المبتدأ بذكره كافل ولده المذكور آجتماع بفلان المثنى بذكره ، وأعلمه بأن فى ملك ولده لصلبه فلان المذكور جميع الحصّة التى مبالغها كذا وكذا سهمها من أربعة وعشرين سهماً شائعاً فى جميع الدار المذكورة بحكم تقدّم ملك ولده

(١) يلوح لنا أن موضع هذه النقطة كلاهما ساقطاً من الأصل ، وهو قوله : « وقيمة العروض ، وهى كذا وكذا » ؛ فان هذا هو مقتضى قوله السابق فى سطر ١١ ، ١٢ من صفحة ٨٢ : « وأوجب عليه القيام بنظير الثمن ، وهو كذا وكذا ، وقيمة العروض ، وهى كذا وكذا » .

جزوب
معين التارنج
لأهل التارنج

(٢) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة ٧٥ من هذا السفر .
(٣) انظر الحاشية رقم ٧ من صفحة ٧٧ من هذا السفر .
(٤) هذه اللام ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها .

(٥) يلوح لنا أن موضع هذه النقطة جملة ساقطة من الأصل تفيد أنه — أى الوالد — طلب من المشتري أخذ الحصّة لولده بالشفعة ، فان قوله بعد : « بحكم تقدم ملك ولده » الخ إنما يصلح أن يكون تعليلاً لطلب الحصّة بالشفعة كما هو ظاهر ، وكما يستفاد من قوله فيما سبق فى صفحة ٧٦ سطر ١٢ ، ١٣ : « وأن متجنزه قام فى طلب الحصّة المبيعة وأخذها من المشتري المذكور بالشفعة الشرعية بحكم أنه مالك للحصّة المشهود بها ملكاً شرعياً متقدماً على ابتياع المشتري » الخ وورد أيضاً ما يفيد هذا المعنى فى ص ٧٩ من ٦٥٥ ، ٦٥٦ من هذا السفر ، فانظره .

- للحصة المذكورة التي في يد والده المذكور ، وبحكم أن الدار قابلة للقسمة وأن الثمن الذي قام به المشتري المذكور للبائع المذكور هو ثمن المثل يومئذ ، وقيمة العدل ، وأنه قام في طلبها على الثور ، لما رأى لولده في ذلك من الحظ والمصلحة وأن المشتري صدقه على جميع ذلك تصديقا شرعيا ، وآتمس منه القيام بنظير ما كان دفعه ثمنا عن الحصة ، وهو كذا وكذا ، وأنه أجابه الى ذلك ، وسلم له من مال ولده ٥ فلان نظير الثمن المذكور ، وهو كذا وكذا ، فقبض ذلك منه ، وتسلمه ، وسلم المشتري المذكور له الحصة المذكورة بحق الاستشفاع ، فتسلمها منه ، وصارت بيده وقبضه وحوزة ، ملكا لولده فلان ، وأضافها الى ما في يده من الحصة الجارية في ملك ولده ، وبحكم ذلك كمل لولده المذكور جميع الدار المذكورة باطنه ، وأقرا بأنهما عارفان بها المعرفة الشرعية ؛ [ويؤرخ] .
- ١٠

وأما السلم والمقايلة فيه ^(٣) — فاذا أسلم رجل لرجل ثمنا في قمح أو حبوب ^(٥) أو غير ذلك كتب ما مثاله : أقر فلان عند شهوده بأنه أسلم الى فلان من الدراهم

- (١) الظاهر أن قوله : «المذكور» زيادة من النسخ ، اذ لم يتقدم في هذا المكتوب ذكر البائع وهو شريك طالب الشفعة ، كما لا يخفى .
- (٢) لم نجد الاستشفاع بمعنى طالب الشفعة فيما راجعناه من كتب اللغة ؛ والذي وجدناه أن الاستشفاع هو طلب الشفاعة ؛ فاعل ما هنا من استعمال بعض الفقهاء .
- (٣) عرّف الفقهاء السلم بأنه بيع شيء موصوف في ذمة باللفظ «سلم» . ويقال له : السلف أيضا ، وتسميته بالسلم هي الكثيرة المتعارفة بين الفقهاء ؛ وسمى هذا العقد بالسلم لتسليم رأس المال في المجلس ، وسمى بالسلف لتقدمه .
- (٤) في الأصل : «والمعاملة» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يدل عليه ما يأتي في صفحة ٨٥
- س ٦ من قوله : «فان تقايلا في السلم» .
- (٥) في كتب اللغة ما يفيد أن الحبوب نعم القمح وغيره ، فعطفها عليه هنا من عطف العام على الخاص .
- ٢٠

كذا وكذا، وسلمها له، فتسلمها منه في مجلس العقد، وصارت بيده وقبضه وحوزه على حكم السلم الشرعي في كذا وكذا — ويعين ذلك ويصفه — يقوم له بذلك في التاريخ الفلاني، محمولا إلى المكان الفلاني، أو موضوعا بالمكان الفلاني، تعاقدًا أحكام هذا السلم بينهما معاقدة صحيحة شرعية بالإيجاب والقبول، ثم تفرقا من مجلس العقد بالأبدان عن تراض، ويؤرخ .

فإن تقايلا في السلم كتب ما مثاله : أقر كل واحد من فلان^(١) [المسلم] وفلان المسلم إليه بأنهما تقايلا أحكام السلم الذي كانا تعاقدنا عليه بينهما باطنه مقابلة صحيحة شرعية، وفسخا أحكامه فسخا شرعياً، وسلم فلان المسلم إليه لفلان المسلم المبلغ المذكور باطنه، وهو كذا وكذا، فتسلمه منه، وصار بيده وقبضه وحوزه، ولم يبق لكل منهما قبل الآخر حق من الحقوق الشرعية بسبب السلم المذكور، ولا بسبب شيء منه، وتصادقا على ذلك، ويؤرخ .

٩٣

وأما القسمة والمناصفة^(٢) — فإذا كان بين شريكين دار، وحصل الاتفاق بينهما على قسمتها، فالذي يكتب في ذلك : أقر كل واحد من فلان وفلان بأن لهما وفي ملكهما وتصرفهما بالسوية بينهما — لا مزية لأحدهما على الآخر — جميع الدار الفلانية — وتوصف وتحدد — ملكا صحيحا شرعياً، وأن ملكهما لذلك سابق لهذا الإقرار ومتقدم عليه، وأنهما عارفان بها المعرفة الشرعية، وأن يديهما فيها

(١) المسلم : الذي أسلم المال؛ وهذه الكلمة لم ترد في الأصل؛ والسياق يقتضيها إذ لا وجه لتخصيص الثاني بالوصف دون الأول .

(٢) في الأصل : «المواصفة»؛ وهو تحريف، فإن المواصفة عند الفقهاء هي أن يبيع ماليس عنده ثم يبتاعه فيدفعه إلى المشتري؛ وقيل له ذلك لأنه باع بالصفة من غير نظر؛ وهذا المعنى غير مراد هنا؛ وسياق الكلام يقتضي ما أثبتنا .

متصرفتان تصرف الملاك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم ، من غير مانع^(١)
ولا معترض ، ولا رافع ليد بسبب من الأسباب ، وتصادقا على ذلك كله تصادقا
شرعيا ، وأنهما في يوم تاريخه اتفقا وتراضيا على قسمة ذلك جزئين : قبليا ، وبحريا ،
صفة القبلي كذا — ويحدد — وصفة البحري كذا — ويحدد — ، ثم بعد تمام ذلك
أشترى فلان من شريكه فلان جميع النصف الشائع في جميع الجزء القبلي^(١) ، وكفل فلان
جميع الجزء البحري ، وتصادقا على ذلك تصادقا شرعيا ، ويؤرخ .

وإن كانا أحضرا رجلين من المهندسين كتب في ذيل المكتبة : وذلك
كله بعد أن أحضرا رجلين من أهل الهندسة والخبرة بمساحة الأراضى وذرعها
وقسمتها ، والآدر^(٢) وقيمتها — وهما فلان وفلان — الى الموضع المذكور
وشاهداه ، وأحاطا به علما وخبرة ، وقسماه بينهما جزأين ، لامزية لأحدهما على الآخر ،
وأنهما اتفقا وتراضيا على ذلك ، ورضيا قولهما ، وأمضيا فعلهما .

وإن كان بينهما قرعة كتب ما مثاله : وذلك كله بعد قرعة شرعية رضيا بها
وحصل الاتفاق على ما ذكر أعلاه .

وإن كان بينهما حوانيت وأقتسماها بالتعديل على القرعة كتب
ما مثاله : أقر كل واحد من فلان وفلان بأن لهما بالسوية بينهما جميع الحوانيت
— ويذكر عددها وصفتها وتحديدها نحو ما تقدم — وأنهما في يوم تاريخه رغبا
في قسمتها بينهما بالتعديل والقرعة الشرعية ، وأحضرا رجلين من أهل الهندسة
والخبرة بالأراضى وذرعها وقيمة العقار وقسمته — وهما فلان وفلان — الى الحوانيت

(١) فى الأصل : « تصديقا » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٢) الآدر : جمع دار .

المذكورة، وشاهدها، وأحاطا بها علما وخبرة، وقسمها بينهما قسمة عادلة شرعية بالذرع والقيمة والمنفعة، وأقرعا^(١) بينهما في ذلك قرعة شرعية، جائزة مرضية، فكان الذى حصل لفلان المبتدئ بذكره جميع الحوانيت — وتعد وتوصف وتحدد — التى قيمتها كذا وكذا، الجميع حقه وحصته من جملة الحوانيت المذكورة، والذى حصل لفلان المثنى بذكره جميع الحوانيت — ويذكر فيها ما تقدم —، وسلم كل واحد منهما للآخر ما وجب عليه تسليمه، وصار بيده وقبضه وحوزه، وأقرعا بأنهما عارفان بذلك المعرفة الشرعية،^(٢) تعاقدًا أحكام هذه القسمة بينهما معاقدة صحيحة شرعية شفاها بالإيجاب والقبول، ثم تفرقا بالأبدان عن تراض، وأقر كل واحد منهما بأنه لا حق له ولا طلب فيما صار لصاحبه مما ذكر أعلاه بوجه من الوجوه الشرعية على اختلافها، وتصادقا على ذلك، ورضى كل منهما بهذه القسمة وأعترفا بأن الذى قوّم به كل موضع قيمة المثل يومئذ لا حيف فيها ولا شطط.

في صفة ميراث^(٣) — يكتب ما مثاله: أقر كل واحد من فلان وفلان وفلان الإخوة أولاد فلان بأن والدهم المذكور توفى ولم يخلف من الورثة سواهم، وأنهم مستحقون لميراثه، مستوعبون لجميعه، بغير شريك لهم في ميراثه، ولا حاجب

١٥ (١) فى الأصل : « وقرعا » ؛ ولم نجده فيما لدينا من كتب اللغة بالمعنى المراد هنا ؛ والذى وجدناه أنه يقال : أقرع بينهم ، وقارع بينهم ؛ والأول أعلى ، كما فى مستدرک التاج ؛ وأما « قرع » ، فعناه غلب بالقرعة ؛ وليس ذلك مراداً هنا .

(٢) عادة المؤلف فى مواضع كثيرة من هذا الباب أن يعدى هذا الفعل « بعلى » فيقول : « تعاقدنا على كذا » ؛ وقد ورد فى أساس البلاغة مادة « قيل » ما يفيد صحة تعديته بنفسه أيضاً كما هنا ؛ وعبارته : تقايلاه بعد ما تعاقداه أى أن البائع والمشتري تقايلا البيع بعد ما تعاقداه عليه .

(٣) « فى صفة ميراث » ، أى فى صفة قسمة ميراث .

(٩٤)

يحببهم عنه ^(١) [بوجه] ولا سبب، وترك لهم موروثة عنه جميع الدار الفلانية —
وتوصف وتحدد — ؛ فلما كان في يوم تاريخه تداعوا إلى قسمة ذلك، فقسم بينهم
على الوجه الشرعي، فتميز لكل واحد منهم الثلث شائعا فيها، ووضع كل واحد
منهم يده على ما تميز له منها بهذا الإرث وضعا تاما، وعرفه وعرف مقدارَه، وصار
بيده وتصرفه ومليكه وحوزه بالإرث الشرعي المشروح أعلاه، يتصرف كل منهم
فيما صار إليه تصرف الملاك في أملاكهم، وذوى الحقوق في حقوقهم، من غير
مانع، ولا دافع، ولا رافع ليد، ولا معترض بوجه ولا سبب، وأقروا بأنهم عارفون
بالدار المذكورة المعرفة الشرعية، ونظروها، وأحاطوا بها علما وخبرة، وتصادقوا
على ذلك كله، وقيل كل منهم هذا الإقرار لنفسه من ^(٢) الآخر قبولا شرعيا، والله
مع المتقين .

١٠

وأما الأجائر — فإذا استأجر رجل من رجل دارا كتب ما مثاله :
استأجر فلان من فلان جميع الدار الجارية في يده ومليكه وتصرفه، على ما ذكر
وصدقه المستأجر على ذلك، إن صدقه .

١٥

وإن كانت الدار وقفا عليه كتب : الجارية في يده وتصرفه وقفا عليه
تناهت ^(٣) منافعتها إليه .

(١) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها أخذا مما سبق في ص ٤٠ س ١٥ من
هذا السفر وما يأتي بعد في س ٧ من هذه الصفحة .

(٢) في الأصل : «مع» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، كما يقتضيه السياق .

(٣) «تناهت» ، أى انتهت ؛ وهذه الكلمة في الأصل مهملة الحروف من النقط ؛ وسياق الكلام

يقتضى إثباتها على هذا الوجه، وقد ورد في الكوكب المشرق مكان هذه الكلمة «الآلة» ؛ وهى وإن
كانت مؤدبة للغنى المراد هنا إلا أنها بعيدة في الرسم عن الحروف الموجودة في الأصل .

٢٠

وإن كانت في عقد إجارته نَبَه على ذلك ، فيكتب : الجارية في يده وتصرفه
وعقد إجارته بالإيجار الشرعي من فلان .

وإن كان يُؤجر عن موكله كتب : الجارية في يده وتصرفه ملكا لموكله
فلان ، وله إيجارها ، وقبض أجرها عنه بطريق الوكالة الشرعية التي بيده .

وإن كانت حصّة من دار كتب : جميع الحصّة التي مبلّغها كذا وكذا من جميع الدار
وهي بالمكان الفلاني — وتوصّف وتحدّد — لينتفع بها في السكن والإسكان ، ووقود
النيران — إن أذن له في ذلك — لمدة كذا وكذا ، أوّل ذلك يوم تاريخه ، أو اليوم
الفلاني من الأشهر الماضية ^(١) ، بأجرة مبلّغها في كلّ شهر من شهورها كذا وكذا
قسط كلّ شهر في سلخه ، أو مستهلّه ، وتسلم ما استأجره بعد النظر والمعرفة والمعاقدة
الشرعية ، والتفرّق بالأبدان عن تراض ، ويؤرخ .

وإن استأجر مدّة كلّ يوم بعض النهار بأجرة حالة مقبوضة
أو أبرأه منها كتب ما مثله : استأجر فلان من فلان جميع الحانوت — ويوصّف
ويحدّد كما تقدم — لمدة سنة كاملة ، أو أقلّ أو أكثر ، لينتفع بذلك في السكن
والإسكان طول المدّة في كلّ يوم من أوّل النهار إلى الوقت الفلاني منه ، خلا بقية

١٥ (١) انما خص الأشهر الماضية ولم يقل بعدها : « أو المستقبل » ، لأن مذهب الشافعي أنه لا يجوز
إيراد إجارة العين على المنفعة المستقبلية ، كإجارة الدار للسنة القابلة ، كما في جواهر العقود المحفوظ منه بدار
الكتب المصرية جزء مخطوط تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعي ؛ وجاء في هذا الكتاب أيضا في موضع آخر مانصه :
« واختلفوا فيما إذا استأجر منه شهر رمضان في شهر رجب ، فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يصح العقد ؛
وقال الشافعي : لا يصح اه . وذكر شارح المنهج في كتاب الإجارة أيضا أنه لا يصح في إجارة العين .
٢٠ ولا أكثر . لمنفعة قابلة ، كإجارة دار سنة أولها من الغد ، كيبيع العين على أن يسلمها غدا .

النهار والليل ، فإن منفعته باقية في يد الآجر وتصرفه ، ينتفع بذلك كيف شاء ، بأجرة مبلّغها عن جميع هذه المدة كذا وكذا حالة ، قبضها الآجر من المستأجر ، وتسلمها .

وإن كان أبرأه منها كتب : حالة ، أبرأه الآجر منها براءة صحيحة شرعية ، براءة إسقاط ، قبلها منه ؛ وتسلم ما استأجره بعد النظر والرضا والمعرفة والمعاقدة الشرعية .

- ٥ ان استأجر من رجل بماله في ذمته من الدين كتب : لمدة سنة كاملة ، أولها يوم تاريخه ، بما للمستأجر في ذمة الآجر من الدين الحال الذي اعترف به عند شهوده ، وهو كذا وكذا ؛ وتسلم ما استأجره ؛ ويكفل .

فصل

وإن استأجر من رجل دارا لمدة ، ثم استأجر مدة ثانية قبل

- ١٠ أنقضاء المدة الأولى كتب : لمدة سنة كاملة مستأنفة على مدته الأولى ، أوها^(١) اليوم الفلاني من الشهر الفلاني ، بحكم أن الدار مستأجرة معه على [مدة]^(٢) معلومة آخرها اليوم الفلاني ، وقد استؤنفت هذه المدة الثانية زيادة على تلك المدة الأولى إجارة صحيحة شرعية ، بأجرة مبلّغها كذا وكذا ؛ [تعاقدا على ذلك]^(٤) معاقدة شرعية

(١) في الأصل : « مساقطة » ؛ وهو تصحيف .

١٥ (٢) « على مدة » ، أى في مدة ، « فعلى » هنا بمعنى في ؛ وهذا كما قال أبو كبير الهذلي :

* ولقد سريت على الظلام بمغشم *

الخ البيت ، أى في الظلام انظر اللسان .

(٣) لم ترد هذه الكلمة التي بين مربعين في الأصل ؛ والسياق يقتضى اثباتها إذ بها يستقيم الكلام .

(٤) لم ترد هذه العبارة في الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضى اثباتها أخذا مما ورد في المكاتيب السابقة

٢٠ والآتية . انظر ص ١٧ من ٩ وص ١٨ من ١٥ وص ١٩ من ١٦ وص ٢٤ من ١ وغير ذلك من

المواضع .

نُشِفَها بالإيجاب والقبول ؛ وأَعْتَرَفَ المُسْتَأْجِرُ أَنَّ الدَّارَ المذكورةَ في يَدِهِ وتَصَرَّفَهُ
وَأَنَّهُ عَارِفٌ بِهَا المَعْرِفَةَ الشرعيةَ .

فصل

وإن أَسْتَأْجَرَ بِأَجْرَةٍ حَالَةً ثُمَّ قَاصَّه المُسْتَأْجِرُ بِمَالِهِ فِي ذِمَّتِهِ
كُتِبَ : بِأَجْرَةٍ مَبْلُغُهَا عَنْ جَمِيعِ المَدَّةِ كَذَا وَكَذَا حَالَةً - وَيُكَلَّلُ الإِجَارَةُ - ؛ ثُمَّ بَعْدَ
ذَلِكَ قَاصَّ المُسْتَأْجِرُ المَذْكُورُ الأَجْرَ المَذْكُورَ بِمَالِهِ فِي ذِمَّتِهِ مِنَ الدَّيْنِ الَّذِي أَعْتَرَفَ بِهِ
عِنْدَ شُهُودِهِ - وَهُوَ نَظِيرُ الأَجْرَةِ المذكورةِ فِي القَدْرِ وَالْجَنَسِ وَالصِّفَةِ وَالْحُلُولِ -
مُقَاصَّةً شَرْعِيَّةً ، قَبْلَ كُلِّ مِنْهُمَا ذَلِكَ لِنَفْسِهِ قَبُولًا شَرْعِيًّا ؛ وَلَمْ تَبْقَ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَطَالَبَةٌ
قَبْلَ الآخَرِ بِسَبَبِ دَيْنٍ وَلَا أَجْرَةٍ وَلَا حَقٍّ مِنَ الْحَقُوقِ الشَّرْعِيَّةِ كُلِّهَا .

وإن أَسْتَأْجَرَ جَمَاعَةً مِنْ رَجُلٍ أَرْضًا لِبِنَاءٍ وَغَيْرِهِ كُتِبَ مَا مِثَالُهُ :
أَسْتَأْجَرَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ مِنْ فُلَانٍ جَمِيعَ قِطْعَةِ الأَرْضِ الطِّينِ السَّوَادِ ، الْحَارِيَّةِ
فِي يَدِ المَوْجِرِ وَمِلْكِهِ ، وَهِيَ بِالْمَكَانِ الفُلَانِيِّ ، وَمَسَاحَتُهَا كَذَا وَكَذَا قِصْبَةً بِالقِصْبَةِ
الْحَاكِمِيَّةِ ، وَذَرَعُهَا كَذَا وَكَذَا ذِرَاعًا بِذِرَاعِ العَمَلِ ، لِيَبْنُوا عَلَيْهَا مَا أَرَادُوا بِنَاءَهُ ، وَيَحْفِرُوا

(١) تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ المُقَاصَّةِ فِي الحَاشِيَةِ رَقْمَ ٢ مِنْ صَفْحَةِ ٣٨ مِنْ هَذَا السَّفَرِ ، فَانْظُرْهُ .

(٢) فِي الأَصْلِ : « وَبِنَاءٍ » بِالْوَاوِ ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ صَوَابُهُ مَا أَثْبَتْنَا ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدَ
فِي المَكْتُوبِ : « لِيَبْنُوا » .

(٣) المَوْجِرُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَجَرْتُ وَزَانَ أَفْعَلْتُ ، وَهِيَ لُغَةٌ نَقَلَهَا صَاحِبُ المِصْبَاحِ عَنِ الزَّمْخَشَرِيِّ .

(٤) قَالَ فِي صَبِيحِ الأَعَشَى ج ٣ ص ٤٤٦ عِنْدَ الكَلَامِ عَلَى القِصْبَةِ الْحَاكِمِيَّةِ : كَانَتْ حَرَّتُ فِي زَمَنِ
الحَاكِمِ بِأَمْرِ اللَّهِ الفَاطِمِيِّ ، فَنُسِبَتْ إِلَيْهِ ؛ وَطَوَّلَهَا سِتَّةُ أَذْرُعَ بِالهَاشِمِيِّ ، وَخَمْسَةُ أَذْرُعَ بِالنَّجَاشِيِّ
وَتِمَانِيَةَ أَذْرُعَ بِذِرَاعِ اليَدِ ؛ وَقَدْ تَقَدَّرَ القِصْبَةُ بِبَاعِينَ مِنْ رَجُلٍ مُعْتَدِلٍ .

(٥) ذِرَاعُ العَمَلِ ، هُوَ ذِرَاعُ اصْطِلَحَ عَلَى أَنَّ تَقَاسَ بِهِ أَرْضَ البَنِيَانِ ، وَطَوْلُهُ ثَلَاثَةُ أَشْبَارِ بَشِيرِ رَجُلٍ
مُعْتَدِلٍ ؛ وَلَعَلَّهُ هُوَ الذِّرَاعُ الَّذِي كَانَتْ تَقَاسُ بِهِ أَرْضُ السَّوَادِ بِالعِرَاقِ ، فَقَدْ ذَكَرَ الزَّجَاجِيُّ أَنَّهُ ذِرَاعٌ وَثَلَاثُ
بَذِرَاعٍ يَدِ انْظُرْ صَبِيحِ الأَعَشَى ج ٣ ص ٤٤٦ .

فيها ما أرادوا حفره : من الآبار المعينة^(١) وآبار السراب^(٢) والقُنِيَّ والمجَارِي ، ويُعلَّوْا ما أرادوا تعليته ، ويزرعوا ويغرسوا ما أحبوا زراعته وغرسه ، وينتفعوا بها كيف شاءوا على الوجه الشرعي^(٣) ، لمدة ثلاثين سنةً كوامل ، أولها يومُ تاريخه ، ويُكمل .
وإن كان كلُّ منهم يقوم بما عليه برهن^(٤) على ذلك ، وكذلك إن تضامنوا .

- وإن استأجر وكيل دارا لموكله [من جماعة]^(٥) كَتَبَ : استأجر فلانٌ لموكله فلانٍ بإذنه وتوكيله إياه في استئجار ما يُذكر فيه بالأجرة التي تُعين فيه للمدة التي تُذكر فيه ، وفي تسلُّم ما استأجره له ، التوكيل الشرعي ، على ما ذكر ، أو على ما تشهد به الوكالة التي بيده ؛ من فلانٍ وفلانٍ وفلانٍ جميع الدار الكاملة ، الجارية في ملكهم ويدهم وتصرفهم بالسوية ، أو بقدر حصصهم — وتوصّف وتحدّد وتُذكر المدة والأجرة — ما هو لفلانٍ عن أجرة حصته كذا ، وما هو لفلانٍ كذا ، [وما هو لفلانٍ كذا]^(٥) ، وتسلّم ما استأجره لموكله بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية .

(١) يريد بالمعينة هنا : الآبار التي لها مادة من الماء ، والذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة بهذا المعنى « معيونة » ؛ وأما المعين فهو وصف للماء ، أى الجارى الظاهر على الأرض ؛ غير أن القواعد الصرفية لا تمنع أن يقال : « معينة » بالمعنى السابق المراد هنا ، بل هو الأصل .

- ١٥ (٢) السراب : كلمة شاع استعمالها عند العامة في مصر كناية عن البراز ؛ ولم نجده فيما لدينا من كتب اللغة بهذا المعنى ، كما أننا لم نجده فيما بين أيدينا من الكتب المؤلفة في الألفاظ المعربة والدخيلة ؛ ولعل عربيته (سارب) اسم فاعل من سرب سروباً ، وذلك لانسراجه في جوف الأرض .

(٣) في الأصل : « عن » ؛ وهو تحريف .

(٤) لم ترد هذه التكلة في الأصل ؛ وقد أثبتناها أخذاً مما يأتي بعد في السطر الثامن من هذه الصفحة وهو قوله : « من فلان وفلان وفلان » الخ .

(٥) لم ترد هذه التكلة في الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها فإن المؤجر منهم ثلاثة كما سبق في المكتوب فيقتضى ذلك ذكر نصيب الثالث من الأجرة .

وإن آجر رجل دارا عن موكله كتب : استأجر [فلان^(١)] من فلان^(١)
القائم في إيجار ما يُذكر فيه عن موكله فلان ، بالأجرة التي تُعين فيه ، للمدة التي تُذكر
فيه ؛ وفي تسليم ما يؤجر لمستأجره ، حسب ما تشهد به الوكالة التي بيده ؛ استأجر
منه بقضية ذلك وحكمه جميع ... ويُكَلِّل ؛ والله أعلم بالصواب .

فصل في معاقدة حمولة^(٢)

عاقَد فلان^(٣) بن فلان السَّيْرَوَانُ^(٣) فلانا على حماله وحمل محارمه وزاده — وهو
كذا وكذا رطلا — من البلد الفلاني إلى البلد الفلاني ، على ظهر جماله التي بيده
وتصرفه ، بما مبلغه كذا وكذا ، قبضه منه ؛ تعاقدنا معاقدة شرعية بعد النظر والمعرفة
والإحاطة بذلك علما وخبرة ، وعليه الشروع في ذلك من يوم كذا وكذا .

(١) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها فان قواعد العقود توجب ذكر المستأجر ،
كما نص على ذلك في جواهر العقود ورقة ١٢٩

(٢) معاقدة حمولة ، أى معاقدة صاحب حمولة ، وهى بفتح الحاء : ما يحمل عليه ؛ وتطلق الحمولة
على الواحد فافوقه . ويحتمل أن يراد بالحمولة هنا : الأحمال نفسها ، وإذن فعنى قوله : « معاقدة
حمولة » : معاقدة على حمولة ، أى على حمل أحمال ؛ وضبطه الصاغاني والجوهري بهذا المعنى بضم الحاء ،
وظاهر ما في القاموس أنه بفتحها .

(٣) في الأصل : « السَّيْرَوَان » بالناء ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما في كتاب المعرب والدخيل
المحفوطة منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٤ لغة وقد ورد في هذا الكتاب أن السيروان
كلمة أعجمية معناها الجمال — بتشديد الميم — ؛ وقد جاء هذا اللفظ في شعر ابن مكناس ، قال :

وسيروان قاد قلبي وقد * قطر دمي هجره كالجمان

وكلبا واصل قالت له * حواسدى قاطعه ياسيروان

وقد ضبطناه بفتح أوله وسكون ثانيه نقلا عن ضبطه في هذا الكتاب ضبطا بالقلم ؛ على أن الذى وجدناه
فيما لدينا من معجمات اللغة الفارسية بالمعنى السابق : « ساروان » و « ساربان » و « ستربان » بضم
الشين والناء وسكون الراء .

(٤) في الأصل : « وداره » ؛ وهو تحريف .

فصل

وإن استأجر دارا بدار كتب : استأجر فلان من فلان جميع الدار
الفلانية الجارية في يد الآجر ، لمدة كذا وكذا ، بجميع الدار الجارية في يد المستأجر
... ويحدد كلا منهما - وتسلم كل منهما ما وجب له تسلمه من الآخر تسلما شرعيا^(١)
وصار بيده ، وذلك بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ؛ ويؤرخ .

فصل

وإن استأجر مركبا كتب طولها ومحملها وعثتها^(٢) ... لينتفع بها في حمل
الغلال والركبان ، في البحر الفلاني ؛
وإن كان في بحر النيل قال : «مصيعة ومُنحدرا»^(٣) ، ويكمل كما تقدم .

فصل

وإن استأجر بغلا أو حمارا كتب : ... جميع الحمار ، لينتفع به في حمله^(٤)
وحمل قماشه من المكان الفلاني الى المكان الفلاني ، أو في حمل ما يختاره من القماش^(٥)
والأثاث ، ونقل الحواصل على ظهره على قدر طاقته ، لمدة كذا وكذا ، ويكمل .

(١) في الأصل : «الآجر» بالجيم ؛ وهو تصحيف .

(٢) يحتمل أن يكون موضع هذه النقطة عبارة ساقطة من الأصل ، وهي : « ثم يقول »
أو « ثم يكتب » أو نحو ذلك مما يفيد هذا المعنى ؛ كما أنه يحتمل أيضا أن يكون المؤلف قد ترك التعبير بذلك
اختصارا للعلم به من السياق ؛ ويرجح الاحتمال الثاني ورود مثل هذا الحذف في مواضع أخرى من هذا
الباب ؛ ولهذا لم نثبت شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مربعين .

(٣) في الأصل : «مقلعا» ؛ وهو تبديل من النسخ صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه قوله بعد : «ومنحدرا» ؛
ولم نجد في كتب اللغة التي بين أيدينا من معاني الإقلاع ما يضاد الانحدار .

(٤) موضع هذه النقطة محذوف للعلم به من المكاتب السابقة ، وهو قوله في أول العقد : «استأجر
فلان من فلان» .

(٥) ضبط هذا اللفظ بالفتح لأنه مفعول لقوله : « استأجر » المحذوف للعلم به من العقود السابقة ؛
وقد مر التنبيه على هذا الحذف في الحاشية السابقة .

(٦) اطلاق القماش على الثياب كما هنا اطلاق عامي ، كما يستفاد من مستدرك التاج وكتاب المعرب
والدخيل المحفوظة منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٤ لغة .

فصل

- إذا أجز رجل عبده أو ولده كتب : أجز فلان ولده لصلبه فلانا المراهق الذى تحت حجره وولاية نظره، لفلان، ليعمل عنده فى صناعة كذا فى حانوته بالمكان الفلانى، لمدة كذا، بأجرة مبلغها فى كل يوم كذا من استقبال تاريخه، تعاقدًا [على] ذلك معاهدة شرعية بالإيجاب والقبول والتسليم الشرعى . (٩٦)
- وان أجز نفسه كتب : أجز فلان نفسه لفلان، ليعمل عنده فى صناعة كذا، ويكمل .

فصل

- وإن أجزت امرأة نفسها لمطائقها كتب : أجزت فلانة نفسها لمطائقها الطلقة الأولى — أو مهما كان من عدد الطلاق — فلان، فى رضاع^(١) ابنها منه وحضائته وغسل حرقه، وتسريح رأسه، والقيام بمصالحه فى منزلها بالمكان الفلانى لمدة كذا، ويكمل، والله أعلم بالصواب .
- وإذا أجز رجل دارا على ولده الطفل أو أجز الوصى أو أمين الحكم كتب : استأجر فلان من فلان القائم فى إيجار ما يؤذ كرفيه على ولده لصلبه فلان الطفل الذى هو تحت حجره وكفاليته، لما رأى له فى ذلك من الحظ والمصلحة .

(١) « فى رضاع » ، أى « لرضاع » ، فالفاء هنا بمعنى اللام ؛ على أنه من المحتمل أيضا أن يكون قد سقط من الأصل جملة أخرى قبل قوله : « فى رضاع » ، وهى قوله : « لينفع بها » ، الخ ، كما يرشد الى ذلك ورودها ضمن المكاتيب السابقة فى الإجارة فى مثل هذا الموضع انظر ص ٨٩ س ٦ و ص ١٣ و ص ٩٤

- (١) وإن كان الآجر الوصى كتب : القائم في إيجار ذلك على فلان المحجور عليه بطريق الوصية الشرعية التي بيده ، وقبض الأجرة ، وتسليم ما يأجره لمستأجره .
- وإن كان أمين الحكم هو الآجر كتب : القائم في إيجار ما يُذكر فيه على فلان المحجور عليه من قبل الحكم العزيز ؛
- فإن كان الحاكم أذن كتب : ”وذلك بإذن من سيّدنا القاضى فلان الدين له في ذلك“ ؛ جميع الدار ؛ ويكمل .^(٢)
- وإن شهد بقيمة الأجرة شرحه^(٣) في ذيل الإجارة .

فصل

- وإن استأجر رجل لولده دارا أو الوصى أو أمين الحكم كتب ما مثاله : استأجر فلان لولده الذى تحت حجره وولاية نظره ، لما رأى له فى ذلك من الحظ والمصلحة .
- وإن كان الوصى فكما تقدم ؛ أو أمين الحكم فنجوه ؛ ويذكر إذن الحاكم ؛ والله أعلم .

- إذا استأجر الوصى من يحج عن الميت كتب ما مثاله : أقر فلان ابن فلان بأنه أجز نفسه لفلان وصى فلان المتوفى الى رحمة الله تعالى ، القائم

(١) فى الأصل : « الموجر » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا ؛ وأيضا فقد عبر به فيما يأتى بعد فى س ٤ من هذه الصفحة .

(٢) ”جميع“ : مفعول لقوله ”استأجر“ السابق فى ص ٩٥ س ١٤

(٣) ”شرحه“ ، أى شرح المشهود به .

في معاقدته بالوصية الشرعية التي بيده، الثابتة بمجلس الحكم العزيز، لأن يحج بنفسه
عن فلان الموصى المذكور حجة الإسلام الواجبة عليه ؛

وإن كانت غير واجبة كتب : ”لأن يحج عنه حجة تطوع“ على أن يتوجه من
المكان الفلاني في عام تاريخه قاصدا لأداء حجة الإسلام وعمرته في البحرين^(١)
العذب والملح ، أو في البحر الملح^(١) ، أو في البر^(١) ، ويحرم من الميقات الذي يجب^(٢)
على مثله ، فينوي حجة مفردة كاملة ، أو يدخل الى الحرم الشريف بمكة — شرفها
الله تعالى — فينوي عنه الحج المذكورة كاملة بأركانها وواجباتها وشروطها وسننها
ثم يعتمر عنه عمرة من ميقاتها مكاملة فروضها على الأوضاع الشرعية ؛ وهو بالخيار

(١) في الأصل : ”من“ في المواضع الثلاثة ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا .

(٢) ميقات الإحرام بالحج نوعان : ميقات زماني ، وميقات مكاني ؛ فالميقات الزماني من أول شهر
شوال الى فجر يوم النحر ؛ والميقات المكاني يختلف باختلاف المواطن . فمن كان بمكة ، فيقاته مكة
نفسها ؛ ومن توجه من المدينة فيقاته ”ذو الحليفة“ ، وهو مكان على نحو عشر مراحل من مكة وستة
أميال من المدينة ؛ قال ياقوت في المعجم : وهو من مياه جشم ؛ ومن توجه من الشام ومصر والمغرب
فيقاته الجحفة ، بضم فسكون ، وكانت قرية كبيرة ، وهي على طريق المدينة ؛ قال شارح المنهج نقلا عن
الرافعي : ان المعروف المشاهد أنها على خمسين فرسخا من مكة ؛ وفي معجم البلدان لياقوت أنها على أربع
مراحل منها ؛ وكان اسمها ”مهيعة“ ، وإنما سميت الجحفة بعد ذلك لأن السيل اجتحفها وحمل أهلها
في بعض الأعوام ؛ ومن توجه من تهامة اليمن ، فيقاته ”يللم“ ؛ ويقال فيه أيضا : ”ألم“ وهو
جبل من جبال تهامة على ليلتين من مكة ؛ ومن توجه من نجد اليمن والحجاز فيقاته ”قرن“ ، بفتح
أوله وسكون ثانيه ، وهو مكان بينه وبين مكة مرحلتان ؛ وفي معجم البلدان لياقوت أنه هو الذي يقال
له : قرن المنازل ؛ وذكر أنه من مكة على يوم وليلة ؛ ومن توجه من العراق فيقاته ذات عرق ،
وهي على مرحلتين من مكة ، وهي الحد الفاصل بين نجد وتهامة انظر شرح المنهج كتاب الحج ومعجم
البلدان لياقوت .

إن شاء أفرَدَ، وإن شاء أقرَنَ^(١)؛ وينوى في جميع أفعاله وقوعَ ذلك عن المتوفى الموصى المذكور، وأجر ثوابه له^(٢)؛ ومتى وقع منه إخلال يلزمه فيه فداء، أو وجب عليه دم كان ذلك متعلقا به وبماله، دون مال الموصى المتوفى؛ المشروح جميع ذلك في كتاب الوصية المذكورة؛ عاقده على ذلك معاقدة صحيحة شرعية بالأجرة المعينة أعلاه^(٣) وهي كذا وكذا، قبضها منه وتسلمها، وصارت بيده وقبضه وحوزه، من مال الموصى المذكور الذى فرضه فى ذلك، وأذن فى تسليمه؛ وذلك بعد أن تبين أن الآجر المذكور حج عن نفسه الحجة الواجبة عليه؛ ويؤرخ .

إذا استأجر رجل من وكيل بيت المال أرضا لبنى عليها أو جُدرًا يعمد^(٤) عليها أو سَطْحًا أو غير ذلك، كتب مشروحا، وأخذ فيه خطَّ شهود القيمة والمهندسين، ثم يكتب الإجارة، ويشرح فى ذيلها المشروح؛ وإن كانت بتوقيع مثل توقيع المبايعة كتب فى آخر الإجارة مثل ما يكتب فى المبايعة وهو أن يقول : والسبب فى هذه الإجارة أن المستأجر المذكور رفع قصة... وتشرح .

(١) "أقرن" — بالألف فى أوله — لغة قليلة أنكرها القاضى عياض، وأثبتها غيره؛ والكثير فيه : قرن، وهو أن يجمع بين الحج والعمرة بنية واحدة، وتلبية واحدة، وإحرام واحد، وطواف واحد، وسعى واحد انظر شرح القاموس .

(٢) إضافة الأجر إلى الثواب من إضافة الشئ إلى نفسه، وهى جائزة على مذهب الفقهاء، فانه يجوز إضافة الشئ إلى ما هو بمعناه لاختلاف اللفظين؛ ونقل هذا المذهب فى كتاب النهاية عن الكوفيين أيضا وجعلوا منه «ولدار الآخرة»، و«حق اليقين»؛ وظاهر التسهيل وشرحه موافقته شرح الأشموني ج ٢ ص ٢١٦ طبع بولاق . وقال الرضى فى شرحه على الكافية بعد أن أورد هذا المذهب ما نصه : والإنصاف أن مثله كثيرا يمكن دفعه؛ ثم قال بعد ذلك : ولو قلنا إن بين الأسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة .

(٣) لعل صوابه : «فيه» مكان قوله : «أعلاه»؛ لأن الأجرة لم تعين فى أعلى المكتوب، أى فى أوائله، كما يتبين ذلك من مراجعته .

(٤) فى الأصل : «يعمل»؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق .

وصيغَةُ المشروح : مشروحُ رفعه كُلُّ واحدٍ من فلان وفلان المهندسين على
 العقار بقضية حال قطعة الأرض الآتي ذكرها وذرعها وتحديدُها فيه ، الجارية
 في ديوان الموارث الحشرية ^(١) — وتُدْرَع وتُحَدَّد ^(٢) — تأملاها بالنظر، وأحاطا بها علما
 وخبرة ؛ وقالوا : إن الأجرة عنها لمن يرغب في استئجارها لينتفع بها كيف شاء
 وأحب وأختار على الوجه الشرعي ^(٣) ، ويبنى عليها ما أحب بناءه ، ويعلى ما أراد تعليته
 ويحفِر الآبار المعينة وآبار السراب ^(٤) والقنى ^(٥) ، ويشق الأساسات ^(٦) ، ويخرج الرواشن ^(٧) .
 وإن كان المؤجر سطوحا أو جذرا أو عقودا كتب زنة ما بينه ، وهو أن
 يقول : "فتكون زنة ما بينه ويعليه عليها كذا وكذا قنطارا" لمدة ثلاثين سنة كوامل ^(٨)
 ما يبلغه كذا وكذا ، الحال من ذلك كذا ، وباقي ذلك — وهو كذا — يقوم به منجما
 في سلخ كل سنة تمضي من تاريخه كذا ؛ وقالوا : إن ذلك أجرة المثل يومئذ ، لا حيف
 فيها ولا شطط ، ولا غيبة ولا فرط ^(٩) ، وإن الحظ والمصلحة في إيجار ذلك بهذه الأجرة ،
 ويؤرخ .

ومن الكتاب من يكتب أول المشروح ما صورته : لما رُسم بعمل مشروح
 بقضية حال الموضع الآتي ذكره فيه ، الجارى في ديوان الموارث الحشرية ، امثل

- (١) تقدم تفسير الموارث الحشرية في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر ، فانظره .
- (٢) في الأصل : « تأملوها » بضمير الجمع في هذا الفعل وما بعده من الأفعال ؛ وهو خطأ من النسخ ؛ واللغة والسياق يقتضيان ما أثبتنا .
- (٣) تقدم بيان المراد بالمعينة في الحاشية رقم ١ من صفحة ٩٢ من هذا السفر ، فانظره .
- (٤) قد سبق بيان المراد بكلمة « السراب » في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٩٢ من هذا السفر ، فانظره .
- (٥) « ويشق الأساسات » ، أى يشق مواضعها من الأرض .
- (٦) الرواشن : الرفوف ، وهى توضع عليها طرائف البيت .
- (٧) العقود في الأبنية معروفة ، واحداها عقد بفتح أوله .
- (٨) هذه الجملة خبر « إن » السابقة في قوله في السطر الرابع من هذه الصفحة : « إن الأجرة » .
- (٩) تقدم تفسير الغيبة والفرط في الحاشيتين رقم ٣ ، ٤ من صفحة ٤٨ من هذا السفر ، فانظره .

المرسوم كل واحد من فلان وفلان المهندسين على العقار ، وسارا الى الموضع المذكور ، فألفياه بالمكان الفلاني ؛ ويوصف ويحدد ؛ ويكمل المشروح نحو ما تقدم .

- ثم يكتب الإجارة ، وصيغتها : استأجر فلان من القاضى فلان وكيل بيت المال المعمور ، القائم فى إيجار ما يذكّر فيه بأحكام الوكالة التى بيده ، المفوضة إليه من ٥ المقام الشريف ، التى جعل له فيها إيجار ما هو جارٍ فى أملاك بيت المال المعمور وغير ذلك ، على ما نصّ وشرح فيها ، وما مآله الى بيت المال المعمور بالقضايا الشرعية ، الثابتة وكالته بمجلس الحكم ، المتوجة وكالته بالعلامة الشريفة ، ومثلها كذا وكذا ؛ استأجر منه بقضية ذلك وحكمه جميع قطعة الأرض التى لا بناء بها ، أو الحاملة لبناء المستأجر ، الآتى ذكرها وذرعها وتحديداتها فيه ، الجارية فى ديوان الموارث ١٠ الحشرية ؛ أو جميع السطح ، أو الجدر ، لينبى على ذلك ما أحب وأراد بالطوب والطين والجير والجبس وآلة العمارة ما زنته كذا وكذا قنطارا — هذا يكون فى السطح أو فى الجدار ؛ وأما الأرض فلا — لمدة كذا وكذا سنة ، أولها يوم تاريخه ، بأجرة مبلغها عن جميع هذه المدة كذا وكذا ، الحال من ذلك كذا وكذا بما فيه من المستظهر^(٢) [به]^(٣) وبقى ذلك — وهو كذا وكذا — يقوم به منجما ، فى سلخ كل سنة من استقبال تاريخه ١٥ كذا وكذا ؛ وتسلم ما استأجره بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ؛ وأقر المستأجر

(١) تقدم بيان المراد بالمواريث الحشرية فى الحاشية رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر ، فانظره .

(٢) «المستظهر به» ، أى المحتاط به ؛ والاستظهار : الاحتياط والتحزى ؛ والمراد به المبلغ الذى زاده القاضى على الأجرة الأصلية للاحتياط فى أن يكون ذلك أجرة المثل ، وأن يكون فى الإيجار بهذه الأجرة غبطة ومصلحة لبيت المال .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها .

(١) بأن الأرض جارية في ديوان المواريث الحشرية ؛ وذلك بعد أن تنجز المستأجر المذكور مشروحا يتضمن الإشهاد على كل واحد من فلان وفلان المهندسين على العقار بأنهما سارا إلى ما ذكر أعلاه ، وذكرنا من الذرع والتحديد ما وافق أعلاه ، وقالوا : "إن الأجرة في ذلك عن كل سنة كذا وكذا" ؛ ويذكر ما تضمنه المشروع ، ورسم شهادة العدل فلان والعدل فلان بأن الأجرة المعينة فيه أجرة المثل يومئذ ؛ ثم بعد تمام ذلك أحضر المستأجر من يده وُصولات بيت المال شاهدة له بحمل المال المذكور (٣) ونسخها كذا وكذا ؛ فلما تكامل ذلك كله وقع الإشهاد على القاضى فلان الآجر (٤) والمستأجر بما نُسب إلى كل واحد منهما فيه ؛ ويؤرخ . (٥)

وإن أجزأ نائب وكيل بيت المال المعمور أرضا في ديوان الأحباس كتب ما مثاله : استأجر فلان من القاضى فلان النائب عن القاضى فلان وكيل بيت المال المعمور ، القائم في إيجار ما يُذكر فيه عن مستنبيه المذكور بأحكام الوكالة التي بيد مستنبيه ، المفوضة إليه من المقام الشريف ، التي لمستنبيه فيها إيجار ما هو جارٍ في أملاك بيت المال المعمور وأوقاف الأحباس المعمورة ، وغير ذلك ، على ما نصّ (٩٨) وشرح فيها ، وما ماله إلى بيت المال المعمور بالقضايا الشرعية ، وأن يستنيب عنه

١٥ (١) تقدم تفسير المواريث الحشرية في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر .

(٢) «تنجز مشروحا» ، أى طلب إنجازها ؛ يقال : تنجز الحاجة ، إذا سأل إنجازها .

(٣) «الوصلات» : جمع وصول ، وهو البطاقة المعروفة اليوم بالإيصال ؛ وذكر في شفاء الغليل

أن الوصول بصيغة المصدر : بطاقة تعطى لرب الدين ونحوه ؛ وهو مجاز ، لأنها يتوصل بها ، لكنها مولدة عامة .

(٤) يجوز أن يضبط هذا اللفظ بفتح الواو والقاف ، من الوقوع بمعنى الحصول ، كما يجوز أن يضبط

بضم الواو وتشديد القاف المكسورة ، من التوقيع . ٢٠

(٥) وردت هذه الكلمة في الأصل مطموسة الحروف تتعذر قراءتها ؛ وقد أثبتناها على هذا الوجه

أخذنا مما ورد في المكاتيب السابقة والآية .

- في ذلك من يراه ، الثابتة وكأله في مجلس الحكم العزيز الثبوت الصحيح الشرعي ؛
ويشهد على وكيل بيت المال المعمور بالإذن لنائبه المذكور في ذلك من يعينه في رسم
شهادته آخره ؛ استأجر منه بقضية ذلك وحكمه جميع قطعة الأرض الآتي ذكرها
وذرعها وتحديدها فيه ، الجارية في ديوان الأحباس المعمور ، الذي صاحب الديوان^(١)
به يومئذ فلان ، ومشارف الأحكار به فلان ، الاذن كل منهما للآجر في الإيجار^(٢)
المذكور ، يشهد عليهما بذلك شهوده ، وهي بالمكان الفلاني ، وتوصف وتحدد
ويكمل الإجارة كما تقدم .

إذا كان بستانا فأجر الأرض وساقى على الأنشاب^(٣) كتب ما مثاله :
استأجر فلان من فلان جميع قطعة الأرض السواد ، المتخللة بالأنشاب^(٤) الآتي

- ١٠ (١) صاحب الديوان : كانوا في الزمن الأول يعبرون عنه بمتولى الديوان ، وهو ثاني رتبة الناظر
في المراجعة ، وله أمور تخصه ، كترتيب الدرج ونحو ذلك انظر صبح الأعشى ج ٥ ص ٤٦٦ وقال في نهاية
الأرب ج ٨ ص ٣٠٠ عند الكلام على صاحب الديوان : إنه يكتب على ما يكتب عليه الناظر « وله
زيادة على ذلك ، وهي الترجمة على التذاكر والاستدعاءات ، والكتابة على تواريخ المباشرين بأخذ خطوطهم
عند استخدامهم » ، الى آخر ما أورده في هذا الكتاب مما يلزم صاحب الديوان ، فانظره .
- ١٥ (٢) قال في قوانين الدواوين ص ٩ طبع مطبعة الوطن عند الكلام على المشارف ما نصه : من
لوازمه أن يكتب على الوصولات وعلى الحساب ، ويكون له تعليق يخدمه ، ويقابل به المستخدمين معه
ولا يلزمه عمل حساب كما لم يلزم الناظر ، وينفرد عن الناظر بأنه مطلوب بالحاصل مخاطب عليه اهـ وقد
استوفى صاحب نهاية الأرب أيضا ج ٨ ص ٣٠٤ الكلام على المشارف وما يلزمه من الأعمال ، فانظره .
- (٣) عرف الفقهاء المساقاة بأنها معاملة الشخص غيره على شجر ليعتده بسقى وغيره والثمرة لها .
واشتقت من السقى مع أنها تحتاج الى أعمال كثيرة غيره لأن السقى أنفع أعمالها ، كما في كتب الفقه ؛ وأهل
العراق يسمونها المعاملة ، كما في مستدرک الناج وغيره من كتب اللغة .
- (٤) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل في عدة مواضع من هذا الباب مرادا به الأشجار ، ولم نجد به هذا
المعنى فيما راجعناه من كتب اللغة ؛ والذي يلوح لنا أن ذلك استعمال عامي وان كنا لم نجد فيما بين أيدينا من
الكتب المؤلفة في الألفاظ العامة والدخيلة ؛ ويبعد تخريج ذلك على أن الأنشاب جمع نشب بمعنى المال
شجرا كان أو غيره فيكون إطلاقه على الأشجار خاصة من إطلاق العام على الخاص .

ذكرها فيه، ومساحتها كذا وكذا فداناً بالقصبة الحاكمية^(١)، الجارية الأرض المذكورة
 في يده وعقد إجارته، أو في ملكه، وجميع بناء البئر المعينة^(٢) والساقية المركبة على
 فوهتها، المكملة العدة والآلة، الذي ذلك بالموضع الفلاني^(٣)، وصفة الأنساب أنها
 النخل والكرم والتين والزيتون والرمان، وغير ذلك، بحدود ذلك وحقوقه، خلا
 الأنساب^(٤) ومواضع مغارسها، فإنها خارجة عن عقد هذه الإجارة، لمدة...، ويكمل
 كما تقدم .

وأما المساقاة — فإنه إن كتبها في ذيل الإجارة كتب ما مثاله : ثم بعد ذلك
 ساقى الآجر المستأجر... ويكمل .

وإن لم يكتبها في ذيلها كتب ما مثاله : ساقى فلان مالك الأنساب الآتى^(٣)
 ذكرها فيه فلان بن فلان على الأنساب القائمة في الأرض الآتى ذكرها فيه، الجارى
 ذلك في يد فلان المبتدئ بذكره، وهى الأرض التى بالموضع الفلاني، ومساحتها كذا
 وكذا فداناً بالقصبة الحاكمية^(١)، وصفة الأنساب المساقى عليها أنها النخل والكرم
 وكذا وكذا، بحسب ما يكون، ويحيط بذلك حدود أربعة — وتذكر — مساقاة
 صحيحة شرعية نافذة، لمدة سنة كاملة، أولها يوم تاريخه، على أن يتولى سقى

- ١٥ (١) تقدم تفسير القصبة الحاكمية في الحاشية رقم ٤ من صفحة ٩١ من هذا السفر، فانظره .
 (٢) تقدم بيان المراد بقوله « المعينة » في الحاشية رقم ١ من صفحة ٩٢ من هذا السفر، فانظره .
 (٣) تقدم بيان المراد « بالأنساب » في الحاشية رقم ٤ من صفحة ١٠٢ من هذا السفر، فانظره .
 (٤) جواز المساقاة في غير النخل والكرم من الأشجار، كالتين والزيتون والرمان وغير ذلك، مذهب
 مالك وأحمد، وهو القديم من مذهب الشافعى، واختاره المتأخرون من أصحابه؛ والجديد الصحيح من
 مذهب الشافعى أنها لا تجوز إلا في النخل والعنب؛ وقال داود : إنها لا تجوز إلا في النخل خاصة جواهر
 العقود ورقة ١٢٢ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعى .

ذلك وتنظيفه وتأبيره وغرسه وإصلاحه بنفسه ، وبمن يستعين به ، ومهما أطلعه
 الله تعالى من ثمر كان مقسوما بينهما على ألف جزء ، جزء واحد لفلان المبتدئ^(٢) بذكره
 مالك الأنساب ، وباقي^(٣) "الأجزاء" لفلان المثنى بذكره المساقى ، وذلك بعد إخراج المؤن
 والكلف وحق الله تعالى إن وجب ، تعاقدنا على ذلك معاقدة شرعية ، وسلم فلان
 المالك لفلان المساقى جميع الأنساب المذكورة ، فتسلمها منه للعمل عليها ، وصارت
 بيده وحوزة ، وذلك بعد النظر والمعرفة ، والإحاطة بجميع ذلك علما وخبرة .

وفي المساقاة على الليف والسعف والكرفان^(٤) خلاف : فإن كان يعد من الثمرة
 جاز ، وإن لم يعد منها لم يجوز .^(٥)

وأما الوصايا والشهادة على الكوافل بالقبوض^(٦) وما يلتحق بذلك^(٧) —
 فإذا أوصى رجل رجلا كتب ما مثاله : هذا كتاب وصية آ كتبه فلان ، حذرا من

(١) التأبير : الإصلاح .

(٢) لم يظهر لنا وجه لأن يجعل للمالك جزء واحد من ألف جزء وللعامل بقية الأجزاء ، إلا أنه يحتمل أن
 يريد أن المالك والعامل مهما اتفقا على شيء في قسمة الثمار فاتفقهما جائز نافذ ، حتى لو اتفقا على أن
 للمالك جزء واحد من ألف جزء وللعامل بقية الأجزاء ، وقد ورد مثل ذلك أيضا في جواهر العقود ورقة ١٢٤
 ضمن عقد بإجارة ومساقاة ، وعبارته : « ومهما فتح الله في ذلك عند إدراك غلاتها فللمساقى المالك سهم
 واحد من جملة ألف سهم بحق ملكه ، وللسأجر المساقى تسعمائة وتسعة وتسعون جزءا بحق عمله » .

(٣) في الأصل : « الهامة » ؛ وهو خطأ من الناسخ ، إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق ، كما أننا
 لم نجد من الألفاظ المؤدية للمعنى المتصود ما هو قريب في رسمه من الحروف الموجودة في الأصل .

(٤) الكرفان بكسر الكاف وضمة : أصول السعف الغلاظ العراض التي إذا يبست صارت أمثال
 الأكتاف ؛ أروى أصول الكرب التي تبقى في الجذع بعد قطع السعف .

(٥) "جاز" ، أى جاز عقد المساقاة عليه .

(٦) القبوض : جمع قبض ؛ وصح جمع المصدر هنا باعتبار عدد مراته .

(٧) يلتحق بمعنى يلحق كلمة مولدة ؛ قال الصاغاني : لم أجده فيما دون من كتب اللغة فليجتنب ذلك

انظر تاج العروس، مادة «لحق» .

- (١) هجوم الموت عليه، وعملا بالسنة النبوية، وأمثالا لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الندب إلى الوصية، وأشهد على نفسه في حال عقله، وتوَعَّكُ^(٢) جسمه، وحضور حسه، وثبوت فهمه، وجواز أمره، وهو عالم بأركان الإسلام، عارف بالحلال والحرام، متمسك بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، عالم بالموت وحقيقته والقبر ومسألته، متيقن بالبعث والنشور، والصراط والعبور، والجنة والنار، والخلود والاستقرار، غير محتاج إلى تعليم ولا تكرار؛ أنت الذين له من الورثة المستحقين لميراثه المستوعبين^(٤) جميعه : زوجته فلانة بنت فلان، التي لم تزل في عصمته وعقد نكاحه إلى الآن، وأولاده منها، وهم فلان وفلان [وفلان]، بغير شريك لهم في ميراثه ولا حاجب يحجبهم عن استكمالهم، وأشهد على نفسه أن الذي عليه لزوجته كذا وكذا وفلان كذا وكذا، وأن ذلك باق في ذمته إلى الآن، وأن الذي له من الدين على فلان كذا وكذا، وعلى فلان كذا وكذا، وأن ذلك باق في ذمتهم إلى الآن، وأن الجاري في ملكه كذا وكذا - ويعين ماله إن كان -، وأشهد على نفسه أنه دبر مملوكه فلانا تدييرا صحيحا^(٥) شرعيا، وقال له: "أنت حر بعد موتي، تخرج من ثلث إلى المفسوح لي في إخراجي"، وأشهد على نفسه أنه أوصى فلان بن فلان، وجعل له أنه إذا نزل به حادث الموت الذي كتبه الله على خلقه، وساوى فيه بين بريته، يحتاط على جميع موجوده، ويقبضه

(١) في الأصل: "به"، واللغة والسياق يقتضيان ما أثبتنا.

(٢) يريد بهذا قوله صلى الله عليه وسلم "ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده" انظر شرح المنهج وغيره من كتب الفقه (كتاب الوصية).

(٣) لم نجد التوَعَّكُ بالمعنى المراد هنا فيما راجعناه من كتب اللغة غير كتاب أقرب الموارد، والذي وجدناه «الوعك» بالفتح ثم السكون، وهو أذى الحمى ووجعها.

(٤) في الأصل: «له ولميراثه»؛ وقوله "له" والواو التي بعدها زيادة من النسخ.

(٥) التدبير: عتق العبد عن دبر، أي تعليق عتقه بموت سيده.

ويُحرّزه تحت يده، ثم يبدأ من ثلث ماله بتجهيزه وتغسيله وتكفينه ومواراته في قبره^(١) بمن يراه أهلاً لذلك على الأوضاع الشرعية، والسنة النبوية، ثم يسارع إلى قضاء ديونه الواجبة عليه، وإبراء ذمته؛ ثم يُفرّز من ثلث ماله كذا وكذا، ليستأجر به رجلاً مشهوراً بالخير والصلاح، عارفاً بأداء الحج، ممن حج عن نفسه، ليحج عنه، على أن ينشئ السفر من البلد الفلاني في البر والبحر على ما يراه، بنية الحج عن هذا الموصي المذكور، فيُحرّم من الميقات الواجب عليه في طريقه، ويؤدى عنه حجة الإسلام وعمرته الواجبتين عليه شراً، مكملتين بأركانهما وشروطهما وواجباتهما وسننهما على الأوضاع الشرعية، والسنن المرضية، وينوى في جميع أفعاله وقوع ذلك عن الموصي المذكور؛ وللوصي الناظر أن يسلم إليه المبلغ المذكور في ابتداء سفره، ليكون عوناً له على هذه العبادة؛ وعلى المؤجر أن يشهد على نفسه بأداء ذلك عن الموصي ليثبت علمه عند الوصي المذكور؛ كل ذلك من رأس ماله؛ ثم يبيع ما يرى بيعه، ويقبض ثمنه، ويستخلص ماله من دين على أربابه، ويحرّر جميع ذلك؛ ثم يعود فيفرّق من ثلث ماله المفسوح له في إخراجهم، فيقوم العبد المذكور ويُخرج قيمته من ثلث ماله ويثبت عتقه؛

وإن تصدق بشيء يذكره في هذا الموضع، وهو أن يقول: "ثم يُخرج لفلان كذا، ولفلان كذا، ويقف عنه الموضع الفلاني"^(٣) — كل ذلك على ما يعينه — ؛

(١) في الأصل: "لمن" باللام؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا، أي بمباشرة من يراه الخ.

(٢) تقدم ذكر مواقيت الاحرام الزمانية والمكانية في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٩٧ من هذا السفر، فانظرها.

(٣) «على ما يعينه» أي على الجهات التي يعينها.

ثم يقسم ثلثي المال وما يفضل من الثلث المفسوح له في إخراجها على ورثته بالفرصة الشرعية، فيسلم البالغ الرشيد حصته، ويبقى تحت يده للحجور عليهم ما يتعين لهم من نقد وعروض وعقار وغير ذلك، فيصرف لهم وعليهم على النظر والاحتياط إلى حين بلوغهم وإيناس رشدهم، وينفق عليهم بالمعروف، ويصرف عليهم ما تدعو الحاجة إلى صرفه؛ فمن بلغ منهم أشده، وآنس الناظر عليه منه صلاحه ورشده، سلم إليه ما عساه يبقى له تحت يده من ذلك، ويشهد عليه بقبضه؛ وأوصى بجميع ذلك وصية صحيحة شرعية ثابتة في حياته، معمولاً بها بعد وفاته، أقامه فيها مقام نفسه، لعلمه بدينه وعدالته وأمانته، وله أن يستنيب عنه في ذلك من يراه؛ فإن تعذر تصرف فلان الوصي كان الوصي في ذلك فلاناً، فإن تعذر كان الحاكم المسلمين بالمكان الفلاني.

إذا عزل الموصي وصيه بغيره كتب: هذا ما أشهد عليه فلان أنه عزل وصيه فلاناً عن وصيته التي كان وصاه بها عزلاً شرعياً، ورجع عنها؛ وأشهد عليه أنه أسند وصيته إلى فلان، وجعله وصياً، وأقامه مقام نفسه؛ ويؤرخ.

فصل

إذا كلف الحاكم الوصي بإثبات أهليته كتب على ظهر الوصية ما مثاله: شهد الشهود الواضعو خطوطهم آخر هذا المحضر — وهم من أهل الخبرة الباطنة بما شهدوا به — أنهم يعرفون فلاناً الوصي المذكور باطنه معرفة صحيحة

(١) العروض: الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن، ولا تكون حيواناً ولا عقاراً، كما في المصباح نقلاً عن أبي عبيد.

(٢) «كان لـ» أي كان التصرف لـ الحاكم الخ.

(٣) يريد بالخبرة الباطنة: العلم بما خفي ودق من الأمور ولم يقتصر فيه على الظواهر.

شرعية ؛ ويشهدون أنه أهل لما فوضه إليه فلان الموصى باطنه المتوفى الى رحمة الله تعالى من الوصية المشروحة باطنه ، وأنه كافٍ للتصرف ، عدلٌ لهم وعليهم ؛ يعلمون ذلك ويشهدون به بسؤال من جاز سؤاله .

فصل

في إيجال الوصية ومحضر الوصى

يكتب على ظهر الوصية : هذا ما أشهد عليه سيدنا القاضى فلان الحاكم بالعمل (٢) الفلانى على نفسه الكريمة من حضر مجلس حكمه وقضائه [أنه ثبت عنده وصح لديه] (٣) بعد صدور دعوى محررة ، مقابلة بالإنكار على الوضع الشرعى ، بشهادة من أعلم تحت رسم شهادته علامة الأداء ، مضمون الوصية - ويذكر تاريخها - وبآخرها رسم شهادة العدلين المذكورين ؛ وقال كل واحد من هذين العدلين : إنه شهد على الموصى والوصى بما نسب الى كل منهما فيه ، وهو بهما عارف ، وإن الموصى توفى الى رحمة الله تعالى فى اليوم الفلانى ، وما علم مغيراً لشهادته الى أن أقامها عند الحاكم بشروط الأداء المعتبرة ؛ وأعلم تحت رسم شهادة كل منهما علامة الأداء والتعريف

(١٠١)

(١) فى الأصل : « كان » ؛ وهو تحريف .

١٥

(٢) يريد بالعمل : الجهة والناحية .

(٣) هذه التكملة لم ترد فى الأصل ؛ والسياق يقتضى اثباتها لأمر : أولها ان قوله فىما سبق فى أول الإيجال : « هذا ما أشهد عليه » يقتضى ذكر المشهود عليه بعد ذلك ، وهو قوله فى هذه التكملة : « أنه ثبت عنده » الخ أى أشهد عليه أنه ثبت ؛ ثانياً أن قوله الآتى فى السطر الثامن من هذه الصفحة : « شهادة » متعلق بقوله فى هذه التكملة : « ثبت » أى ثبت عنده بشهادة الخ ؛ ثالثاً أن قوله :

٢٠

« مضمون » الآتى بعد فى قوله : « مضمون الوصية » فاعل لقوله فى هذه التكملة : « ثبت » ، أى ثبت عنده مضمون الخ ويرجح أن هذه العبارة بنصها هى التى سقطت من الأصل دون غيرها مما يفيد معناها ورودها بعد بنصها فى هذا الإيجال نفسه فى السطر الأول والثانى من صفحة ١٠٩

(٤) فى الأصل : « شهادته » ؛ والهاء زيادة من النسخ .

على الرسم المعهود بما رأى معه قبولَ شهادتهما ؛ وأشهد عليه أيضا أنه ثبت عنده
وصحّ لديه ، بعد صدور دعوى محررة ، مقابلةً بالإنكار على الوضع المعتبر الشرعيّ
شهادة عدلين ، هما فلان وفلان — عرّفهما فقبل شهادتهما بما رأى معه قبولهما —
جميع ما تضمّنه المحضر المكتتب في ذيل هذه الوصية — ويذكر مضمونه وتاريخه —
وبآخره رسمُ شهادة الشاهدين المذكورين ؛ وقال كلُّ منهما : إنه بما شهد عالم
وبفلان الوصيّ المذكور عارف ، وما علم مغيرا لشهادته إلى أن أقامها بشروط
الأداء ؛ وأعلم تحت رسم شهادة كلِّ منهما علامة الأداء والتعريف على الرسم المعهود
في مثله ؛ فلما تكامل ذلك كله سأله من جازت مسأله ، وسوّغت الشريعة إجابته
الإشهاد على نفسه الكريمة بثبوت ذلك لديه ، والحكم به ، فأجابه إلى سؤاله ، وأشهد
عليه بثبوت ذلك عنده على الوجه الشرعيّ ، وأطلق يد الوصيّ في تنفيذ الوصية
المذكورة باطنه على الوجه المشروح فيها ، وحكم بذلك وأمضاه ، ونفّذه وأرتضاه
وهو في ذلك كله نافذ القضاء والحكم ماضيهما ، وأبقى كلّ ذي حجة معتبرة فيه على
حجته ، وذلك بعد تقدّم الدعوى المسموعة وما ترتّب عليها بتاريخ كذا وكذا .

فصل

إذا قبضت الكافلة نفقة ولدها كتب : أقرت فلانة المرأة الكاملة
ابنة فلان ، كافلة ولدها فلان بن فلان الطفل ، عند شهوده ، بأنها قبضت وتسلمت
من فلان وصي زوجها فلان المذكور والد ولدها كذا وكذا ، وذلك عوضا عن نفقة
ولدها لبطنها المذكور ، لمدة كذا وكذا شهرا ، آخرها يوم تاريخه ؛ وصار ذلك بيدها
وقبضها وحوزها ، من مال الموصي المذكور ؛ ويؤرخ .

فصل

إذا خلف الموصي زوجة مشتملة على حمل ، فوضعت وأراد الوصي إثبات ذلك كتب : شهد من أثبت اسمه آخره من الرجال الأحرار المسلمين ، شهدوا شهادة لا يشكون فيها ولا يرتابون ، أن فلانة وضعت الحمل الذي كانت مشتملة عليه من زوجها فلان المتوفى الى رحمة الله تعالى ولدا ذكرا — واسمه .
فلان — في اليوم الفلاني ، وهو في قيد الحياة الى الآن ، وهم بها وبولدها عارفون ، ولما سألهم من جاز سؤاله أجابوا سؤاله .

وأما العتق والتدبير وتعليق العتق — فإذا أعتق السيد عبده كتب :
هذا ما أشهد عليه فلان أنه أعتق في يوم تاريخه أو قبل تاريخه مملوكه فلانا المقر له بالرق والعبودية ، المدعو فلانا ، الفلاني الجنس ، المسلم ،
١٠

وإن كان دون البلوغ كتب : ” مملوكه المراهق ، الماسك بيده عند شهوده المدعو فلانا “ — ويدكر حلاه — عتقا صحيحا شرعيا منجزا ، لوجه الله الكريم وطلب ثوابه العميم ، يوم يجزى الله المتصدقين ، ولا يضيع أجر المحسنين ، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم : ” من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضوا^(٢)

١٥ (١) قد يتوهم أنه لا فائدة من قوله : « المدعو فلانا » بعد قوله فيما سبق « مملوكه فلانا » وإن ذلك تكرار ، والذي يظهر لنا أنه لا تكرار في ذلك ، إذ قد يكون العبد مسمى باسم ، ويدعى باسم آخر مشهور به ، فقد كانت العادة جارية بأن يسموا ممالئهم بأسماء غير أسمائهم للتفاؤل ونحوه .

(٢) في شرح القاموس واللسان مادة « نسمة » : « نسمة » مكان قوله : « رقبة » ؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا . والنسمة بالتحريك في العتق : المملوك ذكرا كان أو أنثى .

(١) منه حتى الفرج بالفرج" صار^(٢) [به] فلان حرًا من أحرار المسلمين، لا سبيل لاحد عليه إلا سبيل الولاء الشرعي، فإنه لمعتقه، ولمن يستحقه من بعده .

فإن أعتق نصف عبد وهو موسر كتب : أعتق جميع النصف من جميع العبد المقر له بالرق والعبودية؛ ويكمل العتق، ثم يكتب : "وأقر المعتق بأنه في يوم تاريخه موسر بقيمة النصف الثاني"؛ ويؤرخ .

ثم يكتب خلف العتق تقويم حصّة الشريك وتكملة العتق، ومثال ما يكتب : أقر فلان بأن شريكه فلانا أعتق ما يملكه من العبد المذكور باطنه، وهو النصف وهو موسر، وأنهما أحضرا رجلين خبيرين بقيمة الرقيق، وهما فلان وفلان، وقوما النصف من العبد المذكور يوم العتق بكذا وكذا، وأنهما رضا قولهما، وعلمنا أنها قيمة المثل يوم ذاك، وأن فلانا المعتق دفع ذلك لشريكه، فقبضه منه وتسلمه؛ وبحكم ذلك عتق النصف الثاني من العبد على فلان عتقا شرعيا، وصار العبد بكامله حرًا من أحرار المسلمين، لا سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء الشرعي .

(١) زاد في جواهر العقود بعد قوله «عضوا منه» قوله «من النار» ورواية اللسان وشرح القاموس مادة «نم» : وفي الله عز وجل بكل عضو منه عضوا من النار . ورواية هذا الحديث في صحيح البخاري باب كفارات الأيمان : من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار حتى فرجه بفرجه . وفي رواية أخرى : أيما رجل أعتق امرأ مسلمة الخ الحديث انظر إرشاد الساري ج ٩ ص ٤١٥ طبع بولاق .

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل؛ وقد أثبتناها عن جواهر العقود، فان سياق الكلام يقتضي إثباتها وقوله : «به» أي بالعتق السابق في س ١٢ من صفحة ١١٠ . وفي موضع آخر من جواهر العقيد : «بذلك» . وفي الكوكب المشرق : «بهذا العتق» .

فصل

إذا علق رجل عتق عبده على موته ليخرج من رأس ماله
 كتب : أقر فلان بأنه علق عتق عبده فلان على موته في آخر يوم من أيام حياته^(١)
 المتقدم على وفاته ، لاستكمال عتق عبده المذكور من رأس ماله ، تلفظ بذلك
 بتاريخ كذا .

فصل

إذا دبر رجل عبده كتب ما مثاله : دبر فلان مملوكه فلانا ، الفلاني^(٢)
 الجنس ، المقر له بالترق والعبودية ، تدبيرا صحيحا شرعيا ، وقال له : "متى ميت فانت
 حر بعد موتى ، تخرج من ثلث مالى المفسوج لى فى إخراجة" ، فبحكم ذلك صار
 حكمه حكم المدبر ، ويؤرخ .

فإن أقر الورثة بخروج المدبر من ثلث المال الموروث ، أو أقر الوصى بذلك
 كتب ما مثاله : أقر فلان وفلان [وفلان]^(٣) أولاد فلان بأن العبد المسمى باطنه
 الذى كان والدهم دبره تدبيرا شرعيا ، قومه أهل الخبرة والمعرفة بقيمة الرقيق ، فكانت
 قيمته كذا وكذا ، وأنها قيمة عادلة يكمل خروجها من ثلث مال متوفاهم ، وبحكم
 ذلك صار العبد حرا من أحرار المسلمين ، لا سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء
 الشرعى ، ويؤرخ .

(١) فى الكوكب المشرق وجواهر العقود : « صحته » .

(٢) التدبير : تعليق العتق من المالك بموته .

(٣) لم ترد هذه الكلمة فى الأصل ؛ والسياق يقتضيا ، إذ هو مقتضى قوله بعد ذلك : « أولاد » .

بصيغة الجمع .

وأما الكتابة^(١) — فإذا كاتب رجل عبده كتب ما مثاله : كاتب فلان مملوكه الذي بيده ومملكه ، المقر له بالرق ، المدعو فلانا ، الفلاني الجنس ، المسلم لما علم فيه من الخير والديانة ، والعفة والأمانة ، ولقوله تعالى : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ ، على مالٍ جملته كذا وكذا ، يقوم به منجما ، في سلخ كل شهر كذا وكذا من آستقبال تاريخه ، وأسقط عنه السيد من ذلك قسط النجم^(٢) الأخير ، وهو كذا وكذا وأبرأه منه ، لقول الله عز وجل : ﴿ وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ ، مكتبة صحيحة شرعية ، وأذن له سيده في التكسب والبيع والشراء ، فمضى أوفى ذلك كان حرا من أحرار المسلمين ، له مالهم ، وعليه ما عليهم ، لا سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء الشرعي ، ومتى ما تجزولو عن الدرهم الفرد كان باقيا على حكم العبودية ، لقوله صلى الله عليه وسلم : «المكاتب قن ما بقي عليه درهم» ، وبمضمونه شهد بتاريخ كذا وكذا .

فإن وفي العبد مال الكتابة كتب ما مثاله : أقر فلان بأنه قبض وتسلم من مملوكه فلان المسمى باطنه جميع المبلغ المعين باطنه ، وهو كذا وكذا ، على حكم التنجيم باطنه ، وصار ذلك بيده وقبضه وحوزه ، فبحكم ذلك صار فلان حرا من أحرار المسلمين ، على ما تقدم ، ويؤرخ .

(١) اطلاق الكتابة على مكتبة السيد لعبده كما هنا ، اطلاق مجازي ، فيه تسامح واتساع ، قال في المصباح مانصه : « قيل للكتابة كتابة تسمية باسم المكتوب مجازا واتساعا ، لأنه يكتب في الغالب للعبد على مولاه كتاب بالعتق عند أداء النجوم ، ثم كثر الاستعمال حتى قال الفقهاء للكتابة كتابة وإن لم يكتب شيء » ، ثم قال : « وشذ الزمخشري فجعل المكتبة والكتابة بمعنى واحد ، ولا يكاد يوجد لغيره ذلك » الخ .

(٢) النجم : الوقت الذي يحل فيه الأداء ، وهو مجاز . ويطلق النجم أيضا على القسط الذي يؤدى في الوقت المضروب للأداء ، وهو مجاز أيضا ، والمراد هنا المعنى الأول ، فإن إرادة الثاني تقتضى إضافة الشيء الى نفسه .

(٣) القن : العبد .

فصل

- وإن عجز المكاتب عن أداء ما كُتِبَ عليه كتب ما مثله : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان ، وأشهدهم على نفسه أنه كان كاتب عبده المذكور باطنه [المكاتب^(١)] المشروحة باطنه إلى المدة المعينة [باطنه^(١)] ، وزادت مدة ثانية ، وأستحق عليه كذا وكذا عن قسط كذا وكذا شهرا ، ولم يقيم له بها ، وصدقه العبد على ذلك وأعترف بأنه عاجز عن القيام بما حصل عليه ، وأنه سأل بعد الاستحقاق الصبر عليه إلى يوم تاريخه ليسعى في تحصيل ما بقي عليه لقوله صلى الله عليه وسلم : «المكاتب قن ما بقي عليه درهم» ، وتصادقا على ذلك ؛ ويؤرخ .

- وان كانا تحاكما عند حاكم كتب ما مثله : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه من ذكر أنه حضر إلى مجلس الحكم عند سيدنا الفقير إلى الله تعالى فلان الحاكم بالعمل الفلاني^(٣) ، كل واحد من فلان بن فلان ومملوكه ، وأدعى فلان المبتدأ بأسمه على مملوكه عند الحاكم المذكور أنه كاتبه على مال جملة كذا وكذا ؛ فمتى أوفى ذلك كان حرا من أحرار المسلمين ؛ ومتى عجز عن أدائه ووفائه ولو عن درهم

(١) هاتان الكلمتان اللتان بين مربعين لم تردا في الأصل ؛ والسياق يقتضى اثباتهما نقلا عن جواهر

العقود والكوكب المشرق .

١٥

(٢) موضع هذه النقطة كلام ساقط من الأصل يفيد أن السيد صبر على العبد وأمهله إلى الآن فلم يقدر على تحصيل ما بقي عليه وعجز عن ذلك ، فبحكم ما بقي عليه فسخ السيد لمكاتبه فسخا شرعيا ؛ فان هذا الكلام هو مقتضى الاستدلال بالحديث الآتي بعد ، كما لا يخفى ؛ وهذه العبارات بنصها هي الواردة في هذا الموضع من جواهر العقود ؛ ولم نثبتها في صلب الكتاب بين مربعين لاحتمال أن يكون ما سقط من الأصل مخالفا لما في جواهر العقود في الألفاظ ، وإن اتحدا في المعاني .

٢٠

(٣) « كل » بدل من « من » السابقة في قوله : « من ذكر » .

واحد كان قنّا باقيا على العبوديّة ، وأنّ المدة المذكورة آنقضت ، فاستحقّ عليه كذا
وكذا درهما ، ولم يقم له بها ، وأنه صبر عليه مدة ثانية ، آخرها يوم تاريخه ، ولم يقم له
بشيء منها ، فسأل الحاكم المملوك عن ذلك ، فصدّق سيّدَه في دعواه ، وأعترف بأنه
عاجز عن الوفاء ، وأنه لم يقدر على تحصيل ما بقي ، فحينئذ سأل الحاكم المذكور
الحكم لهما بما يوجبهُ الشرع الشريف ، فأذن له الحاكم المذكور في فسخ المكتبة
المذكورة ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « المكتبُ قنٌّ ما بقي عليه درهم » ،
فحينئذ فسخ السيّد المكتبة المذكورة فسخا شرعيا ، وأبطل حكمها ، وأشهد عليهما
بذلك بتاريخ كذا وكذا .

وأما النكاح وما يتعلّق به — فاذا زوج الوالد أبنته بإذنها
أوزوجها وهي غير بالغ كتب ما مثله : هذا ما أصدق فلان فلانة البكر البالغ ابنة
فلان ، صداقا تزوجها به ، على بركة الله تعالى وعونه ، وحسن توفيقه ومنه
ملك به عصمتها ، وأستدام به — إن شاء الله — صحبتها ، مبالغه كذا وكذا ، الحال
من ذلك كذا وكذا ، قبضته الزوجة وتسلمته ، أو قبضه والد الزوجة لها بإذنها —
وإن كانت تحت حجره كتب : « قبضه للزوجة والدّها ، ليصرفه في مصالحها » —
وباقى ذلك — وهو كذا وكذا — يقوم به منجما ، في سلخ كلّ سنة من استقبال
تاريخه كذا وكذا — وإن كان الصداق بكما له على حكم الحلول كتب : « عجل لها
الزوج من ذلك كذا وكذا ، وباقى ذلك في ذمته على حكم الحلول » — ووليّ تزويجها
إياها بذلك والدّها المذكور — ويحلى في هذا الموضع إن كان ممن لا يعرف —

(١) لم تذكر المدة قبل ذلك في هذا المكتوب ، فلعله يريد أنها مذكورة في عقد المكتبة ، أو لعل في هذا
المكتوب عبارة قد سقطت من الأصل بعد قوله في السطر الثاني عشر من صفحة ١١٤ : « كذا وكذا » ،
وهي قوله : « لمدة كذا وكذا » . (٢) « له » ، أى للسيد .
(٣) يحلى ، أى يوصف ؛ والحلية : الصفة والهيئة .

- بِحَقِّ وِلَايَتِهِ عَلَيْهَا شَرْعًا ، وَبِإِذْنِهَا لَهُ فِي ذَلِكَ وَرِضَاهَا ، بِشَهَادَةٍ مِنْ يَعِينُهُ فِي رِسْمِ شَهَادَتِهِ ، أَوْ عَلَى مَا ذَكَرَ — وَإِنْ كَانَتْ دُونَ الْبُلُوغِ كَتَبَ : « بِحَقِّ وِلَايَتِهِ عَلَيْهَا شَرْعًا ، لِمَا رَأَى لَهَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْحِظِّ وَالْمَصْلَحَةِ وَحُسْنِ النَّظَرِ » — بَعْدَ أَنْ وَضَّحَ لِلْقَاضِي فَلَانٍ عَاقِدِ الْأَنْكَحَةِ بِالْمَكَانِ الْفُلَانِيَّ بِالتَّوْلِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَنِ الْقَاضِي فَلَانٍ أَنَّ الزَّوْجَةَ الْمَذْكُورَةَ بِكَرْبَالُغٍ ، خَالِيَةً مِنْ مَوَانِعِ النِّكَاحِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَأَنَّهَا مَمَّنْ يُجُوزُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا شَرْعًا ، وَأَنَّ أَبَاهَا الْمَذْكُورَ مُسْتَحِقُّ الْوِلَايَةِ عَلَيْهَا شَرْعًا بِشَهَادَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ فَلَانٌ وَفُلَانٌ ، فَتَقَدَّمَ حِينَئِذٍ بِكِتَابَتِهِ ، وَزَوْجَهَا وَالِدُهَا الْمَذْكُورُ مِنَ الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ عَلَى الصَّدَاقِ الْمَعْيَّنِ ، وَقَبْلَهُ الزَّوْجُ لِنَفْسِهِ وَرِضِيَّةً ، وَاللَّهُ تَعَالَى مَعَ الْمُتَّقِينَ ، وَيُؤَرِّخُ .

﴿١٠٣﴾

- ١٠ . وَإِنْ أَعْتَرَفَ الْأَبُ بِرَشْدِهَا كَتَبَ : وَأَعْتَرَفَ وَالِدُ الزَّوْجَةِ الْمَذْكُورَةِ بِأَنَّ ابْنَتَهُ رَشِيدَةً ، جَائِزَةٌ لِتَصَرُّفِهَا ، لَا تَحْجَرُ عَلَيْهَا .

وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ لَمْ يَحْضُرْهُ كَاشِفُ حَاكِمٍ ^(٣) كَتَبَ إِلَى عِنْدِ ^(٤) « وَبِإِذْنِهَا لَهُ فِي ذَلِكَ وَرِضَاهَا » وَبَاشَرَ وَالِدُهَا الْمَذْكُورُ عَقْدَ النِّكَاحِ بِنَفْسِهِ ، وَزَوْجَهَا مِنْ خَاطِبِهَا الْمُصْطَفَى عَلَى الصَّدَاقِ الْمَذْكُورِ ، وَقَبْلَهُ الزَّوْجُ لِنَفْسِهِ ، وَيُؤَرِّخُ .

- ١٥ . (١) يَرِيدُ بِالْجَمَاعَةِ هُنَا مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ ، إِذْ لَمْ يَذْكُرْ بَعْدَ غَيْرِ اثْنَيْنِ .
(٢) يُقَالُ : « تَقَدَّمَ بِكَذَا » ، أَيْ أَمْرَهُ .
(٣) سِيَاقُ الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِكَاشِفِ الْحَاكِمِ هُنَا : مَتَوَلَّى عَقْدِ الْأَنْكَحَةِ مِنْ قَبْلِ الْحَاكِمِ ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي مِصْرَ الْآنَ بِالْمَأْذُونِ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ صَاحِبُ صَبِيحِ الْأَعْشَى ضَمَّنَ أَرْبَابَ الْوِظَائِفِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ ، كَمَا أَنَّنَا لَمْ نَجِدْهُ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي الْكُتُبِ الْأُخْرَى الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا ، وَلَعَلَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ مَأْخُودَةٌ مِنْ الْمَكْشَفِ بِمَعْنَى الْإِظْهَارِ ، لِأَنَّهُ بِمَبَاشَرَتِهِ عَقُودَ الْأَنْكَحَةِ يَظْهَرُ صَحَّتُهَا أَوْ فُسَادُهَا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ .
٢٠ . (٤) فِي كُتُبِ الْقَوَاعِدِ أَنْ جَرَّ « عِنْدَ » « بِإِلَى » — كَمَا هُنَا — لِحْنٍ ، فَإِنْ « عِنْدَ » مِنَ الظُّرُوفِ الَّتِي لَا تَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا إِلَى الْجَرِّ « بَيْنَ » .
(٥) لَمْ تَرُدْ هَذِهِ الْوَاوُ فِي الْأَصْلِ ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهَا لَوُرُودِهَا فِيمَا سَبَقَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ الَّتِي يُشِيرُ إِلَيْهَا أَنْظَرُ السُّطْرِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذِهِ الصَّفْحَةِ .

وان زوّجها العاقد بإذنها وإذن أبيها، أو بإذنها خاصة إذا لم يكن لها وليّ كتب : ^(١) ووليّ تزويجها إياه بذلك القاضي فلان عاقدُ الأُنكحة الشرعية بالتولية الشرعية عن فلان ، بإذنها وإذن والدها له في ذلك ورضاها، بعد أن وضح عند فلان العاقد أنها بكرٌ بالغ ، كما تقدّم .

وإن كان الزوج ممن مسّه الرّق وعتق كتب : وعلمت الزوجة المذكورة ووالدها أن الزوج المذكور مسّه الرّق وعتق ، ورضا بذلك .

وإن كانت الزوجة بكرا وزوّجها من له الولاية عليها شرعا ، كالأب أو الجد الأعلى ، أو الأخ ، أو ابن الأخ ، أو العم ، أو ابن العم ، أو المعتق ، أو ابنه أو وليّه ، كتب : ووليّ تزويجها بذلك فلان — ويذكر نسبته منها ^(٢) — بحق ولايته [عليها] شرعا ، وإذنها له في ذلك ورضاها .

وإن كانوا جماعة إخوة كتب أسم أمثلهم ^(٣) ، بإذنها له ، وإذن بقية إخوتها الأشقاء — وهم فلان وفلان — له ، وإذنها لإخوتها في هذا الإذن . وإن زوّجها الحاكم بإذنها وإذن أوليائها أو أحدهم ^(٤) ذكر ، بشهادة من يعينه في رسم شهادته آخره .

وان كانت الزوجة ثيبا كتب كما تقدّم ، ويكتب : بعد أن حضر الى العاقد المذكور من عرفها عنده ، وهما فلان وفلان ، شهدا أنهما يعرفان هذه الزوجة معرفة ^(٥)

(١) « عن فلان » ، أى عن القاضي فلان ؛ فحذف هذا الوصف للعلم به من السياق ، ومما سبق في ص ١١٦ س ٤ .

(٢) « نسبته منها » ، أى قرابته منها ؛ وهذا المعنى هو الذى سقّغ له ذكر « من » فى هذا الموضع .

(٣) الأمثل : الأفضل .

(٤) « ذكر » بالبناء للجهول ، أى ذكر هذا الإذن .

(٥) عبارة الأصل : « شهدوا أنهم يعرفون » بصيغة الجمع ؛ والسياق يقتضى التثنية ، كما أثبتنا .

شرعية، وأنها خالية من جميع موانع النكاح الشرعية، ومنذ طلقها زوجها فلان الذي دخل بها وأصابها، الطلقة الأولى الخلع^(١)، أو الثانية، أو الثالثة، أو الرجعية التي انقضت عدتها ولم يراجعها، المسطرة على ظهر صداقها أو حاشيته، المؤرخة بكذا وكذا، لم تتصل بزواج غيره الى يوم تاريخه.

وإن طلقها قبل الدخول والاصابة كُتب ونُبّه عليه .

وان كان زوجها توفي عنها كتب : ومنذ توفي عنها زوجها فلان من مدة تزيد على أربعة أشهر وعشرة أيام لم تتصل بعده بزواج إلى الآن .

وان طلقها ومات عنها وهي حامل ووضعت كتب : وإن زوجها [طلقها، و] توفي عنها^(٢)، وهي مشتملة منه على حمل، ووضعت، وانقضت عدتها بحكم وضعها .

وان كان عن فسخ^(٣) كتب : ومنذ فسخ الحاكم فلان نكاحها من زوجها فلان في التاريخ الفلاني [و] انقضت عدتها، لم تتصل بزواج إلى يوم تاريخه .

(١) « الطلقة الأولى الخلع » ، أى الحاصلة بالخلع ؛ والخلع طلاق بائن عند أبى حنيفة ومالك وعند أحمد فى إحدى الروايتين ، وهو الصحيح الجديد أيضا عند الشافعى ؛ وقال أحمد فى أظهر الروايتين : هو فسخ لا ينقص عددا ، وليس بطلاق ، وهو القديم من قولى الشافعى ؛ واختاره جماعة من متأخرى أصحابه ، انظر جواهر العقود المحفوظ منه بدار الكتب المصرية جزء مخطوط تحت رقم ١٤٩٣ فقه شافعى . والقول بأن الخلع طلاق بائن مذهب عمر وعثمان وعلى — رضى الله تعالى عنهم — كما فى كتاب الوجيز للغزالي جزء ٢ ص ٤١ طبع مطبعة المؤيد .

(٢) لم ترد هذه التكمة فى الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها أخذا من قوله السابق « وان طلقها » الخ .

(٣) « وإن كان عن فسخ » ، أى وان كان الفراق عن فسخ .

(٤) فى الأصل : « انقضت » بغير واو العطف ؛ والسياق يقتضى إثباتها .

وإن راجع رجل أمرأته من طليقة أو طليقتين كتب : هذا ما أصدق
فلان مطلقته الطليقة الأولى الخلع ، أو الثانية ، المؤرخة قرينته^(١) أو باطنه ، أو المكتتة
في براءة محررة تاريخها كذا وكذا .

وان زوجها الحاكم عند غيبة وليها^(٢) نبه عليها بأن يكتب : وولي
تزويجها إياه فلان ، بعد أن وضح عنده بشهادة فلان وفلان خلوها من الموانع الشرعية ؛
وأنه لا ولي لها حاضر سوى الحاكم العزيز ، بحكم غيبة وليها فلان — ويعين^(٣)
نسبته منها — في مسافة تُقصر فيها الصلاة ، وأن هذا الزوج كفء لها الكفاءة^(٤)
الشرعية في الدين والنسب والحرية ؛ فحينئذ زوجها الحاكم المذكور من الزوج
المذكور على الصداق المعين ، وقبله الزوج لنفسه ورضيه ؛ ويؤرخ^(٥) .

وان زوج الحاكم امرأة عضلها^(٥) وليها وقد دُعيت الى كفء
كتب : وولي تزويجها إياه بذلك القاضي فلان ، بإذنها له في ذلك ورضاها
وبحكم أن والدها المذكور حضر إلى القاضي فلان ، وسأله آبنته المذكورة أن يزوجه
من الزوج المذكور لما ثبتت كفاءته عند الحاكم ، فامتنع ، فوعظه القاضي فلان
وأعلمه بماله من الأجر في تزويجها ، وما عليه من الإثم في المنع ، فلم يرجع إلى عظمته
وأصر على الامتناع ، وعضلها^(٥) العضل الشرعي ؛ وقال بمحضر من شهوده : « عضلتها^(٥)
فلا أزوجها » ؛ وبعد أن حضر إلى الحاكم المذكور كل واحد من فلان وفلان

(١) « قرينته » ، أى مقارنة لكتاب الصداق .

(٢) « عليها » ، أى على الغيبة .

(٣) « فلان » ، أى القاضي فلان ؛ فحذف الوصف للعلم به مما سبق في ص ١١٦ سطر ٤ وما يأتي
بعد في ص ١١ من هذه الصفحة .

(٤) « نسبه منها » ، أى قرابته منها ؛ وهذا المعنى هو الذى سقغ له ذكر « من » في هذا الموضع .

(٥) « عضلها » ، أى منعها من التزويج ظلما .

وشهدا عنده أن الزوجة المذكورة خالية من جميع موانع النكاح الشرعية، وأن أباهما المذكور عَصَلَهَا الْعَصْلَ الشرعي، وأن هذا كفء لها الكفاءة الشرعية في النسب والدين والصناعة^(١) والحرية؛ فلما وَضَحَ له ذلك من أمرها أَذِنَ بَكْتِبِهِ فُكِّتَبَ وزوجها من الزوج المذكور على الصداق المعين، وقبله الزوج لنفسه ورضيه .

فصل

- ٥ إذا زُوجَ الصَّغِيرُ أو المَرَاهِقُ للصَّغِيرَةِ [أو] ^(٢) المَعْصِرَةِ كَتَبَ ما مثاله : هذا ما أَصَدَّقَ فلانٌ عن ولده لصلبه فلان — ويذكر سنَّه — الذي تحت حَجَرِهِ وَكَفَالَتِهِ وولاية نظيره، لما رأى له في ذلك من الحِظِّ والمصلحة في دينه ودنياه فلانة البكر — ويعين سنَّها — ابنة فلان التي تحت حَجَرِ والدِها المذكور وكفالاته وولاية نظيره، لما رأى لها في ذلك من الحِظِّ والمصلحة، صداقا مَبْلُغُهُ كذا وكذا عَجَّلَ لها من ذلك من ماله عن ولده المذكور كذا وكذا، قَبَضَهُ منه والدُها لِابْنَتِهِ المذكورة ليصرفه في مصالحها — وإن كان من مال ولده [كتب : « من مال ولده المذكور] الذي تحت يده وَحَوِّطَهُ » — وبقى ذلك — وهو كذا وكذا — يقوم به

(١) في الأصل : « والصنعة » ؛ والسياق واللغة يقتضيان ما أثبتنا ، فان المراد هنا الحرفة ، وهي

١٥ الصناعة ؛ وأما الصنعة فهي عمل الصانع .

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتها .

(٣) المعصرة بالناء في آخره — كما قاله ابن دريد — والمعصر بدونها : هي التي قاربت الحيض لأن الإعصار في الجارية كالمراهقة في الغلام ؛ وقد اختلف اللغويون في معنى هذا اللفظ ؛ والذي اخترناه هو المناسب لسياق ما هنا .

٢٠ (٤) لم ترد هذه العبارة في الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتها اذ لا يستقيم الكلام بدونها كما لا يخفى ويؤيد ذلك أيضا قوله بعد في صفحة ١٢١ س ٢ : « أو من مال ولده المذكور » الخ .

(٥) الحوط : الحفظ .

الوليُّ من ماله عن ولده ، في سلخ كلِّ سنةٍ من آستقبال العقد بينهما كذا وكذا ؛
 أو من مالٍ ولده المذكور الذي تحت يده وحوزته ؛ ووليّ تزويجها إياه بذلك والدها
 المذكور ، بحق ولايته عليها شرعا ، بعد أن وَصَحَ للقاضي فلان أنها بكرٌ مُعَصِّرٌ^(٢)
 لم يُعَقَّد عليها عقدٌ إلى يوم تاريخه ؛ أو يكتب : « خاليةٌ من جميع موانع النكاح
 الشرعية » ؛ وأن أباه مستحقُّ الولاية عليها شرعا ، بشهادة فلان وفلان ؛ فلما وَصَحَ
 ذلك عنده أذن بكتبه فكتب ، وزوجها والدها من الزوج المذكور على الصداق
 المعين ، وقبله والد الزوج لولده قبولاً شرعياً .

وإن كان من مالٍ الصغير كتب في آخر الكتاب : « وشهدتُ البيّنة أن المهر
 المذكور مهرٌ مثلها على مثله ، لا حيف في ذلك ولا شطط » و يؤرخ .

فصل في صداق المحجور عليه من قبل الحاكم

يكتب ما مثله : هذا ما أصدق فلان المحجور عليه من قبل الحكم العزيز
 عند ما دعت حاجته إلى النكاح ، وتاقت نفسه إليه ، وذكر ذلك للقاضي فلان أمين
 الحكم بمحضير من شهوده ، وسأله الإذن له في ذلك ، فأذن له فيه بالصداق الآتي
 ذكره الإذن الصحيح الشرعي ، فلانة بنة فلان ، وتزوجها به ؛ أصدقها على بركة^(٥)
 الله تعالى صداقا مبلغه كذا وكذا ، الحال من ذلك كذا وكذا ، قبضته الزوجة المذكورة

(١) في الأصل : « ومن مال » ؛ والسياق يقتضي العطف « بأو » كما أثبتنا .

(٢) تقدّم تفسير المعصّر في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢٠ ، فانظره .

(٣) عبارة الأصل : « مثله على مثلها » بتذكير الضمير في الأول وتأنينه في الثاني ؛ والسياق يقتضي

العكس كما أثبتنا .

(٤) « فلانة » بالنصب : مفعول لقوله : « أصدق » السابق في السطر ١١ من هذه الصفحة .

(٥) « به » أي بالصداق .

من القاضى فلان أمين الحكم العزيز ، من مال هذا الزوج الذى له تحت يده وصار بيدها وقبضها وحوزها ، وباقي الصداق — وهو كذا وكذا — مقسّط فى سلع كل سنة كذا وكذا، وولى تزويجها إياه بذلك ... ويكّل ويكتب فى آخره : وشهدت البيّنة أن الصداق المذكور مهرٌ مثلها على مثله .^(١)

- وإن تزوّج رجل امرأة محجورا عليها كتب فى القبض : « بيد الوصى أو أمين الحكم ، ليصرفه فى مصالحها » . ويكتب فى آخره : « وشهدت البيّنة أن هذا المهر مهر المثل » .

فصل

- إذا أصدّق رجل عن موكله كتب ما مثاله : هذا ما أصدّق فلان عن موكله فلان بإذنه له فى ذلك وتوكيله — ويشرح الوكالة إن كانت مفوضة أو مقيدة على الزوجة بعينها — يشهد بذلك على الموكل من يعينه فى رسم شهادته من شهود هذا العقد ، فلانة البكر البالغ ، أو المرأة الكاملة ، ويكّل . ويكتب فى القبول : « وقبل هذا الوكيل المذكور عقد هذا النكاح لموكله فلان على الصداق المعين قبولا شرعياً » ويؤرخ .

فصل

- إذا تزوّج الحرّ امرأة كتب : هذا ما أصدّق فلان فلانة مملوكة فلان المقترّة لسيدها بالرق والعبودية ، عند ما خشي على نفسه العنت ، وخاف الوقوع فى المحذور لعدم الطول ، وأنه ليس فى عصمته زوجة ، ولا يقدر على صداق حرة على ما شهد له به من يعينه فى رسم شهادته ، صداقاً تزوّجها به ، مبالغه كذا وكذا

- ٢٠ (١) فى الأصل : « مثله على مثلها » بتذكير الضمير فى الأول وتأنينه فى الثانى ؛ والسياق يقتضى العكس كما أثبتنا . وقد سبق التنبيه على مثل هذا التبديل فى الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢١ من هذا السفر .
(٢) العنت : الفجور والزنا .

وَوَلِيَّ تَزْوِيحِهَا إِيَّاهُ بِذَلِكَ سَيِّدُهَا الْمَذْكُورُ بِحَقِّ وَلَايَتِهِ عَلَيْهَا شَرْعًا — وَلَا يُفْتَقَرُ إِلَى إِذْنِهَا — وَيُكْمَلُ الصَّدَاقُ . وَيَكْتُبُ : « وَشَهِدْتُ الْبَيِّنَةَ أَنَّ الزَّوْجَ الْمَذْكُورَ فَقِيرٌ لَيْسَ لَهُ مَوْجُودٌ ظَاهِرٌ ، وَلَا مَالٌ بَاطِنٌ ، وَلَا لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى نِكَاحِ حُرَّةٍ ، وَلَا فِي عَصَمَتِهِ زَوْجَةٌ ، وَأَنَّهُ عَادِمٌ لِلطَّوْلِ » .

هـ وان تزوج العبد حرّة كتب : هذا ما أَصَدَقَ فلانٌ مملوكُ فلانٍ ، المقرُّ لسيِّده بالرقِّ والعبوديّة ، بسؤالٍ منه لسيِّده ، وإذنٍ سيِّده له في ذلك الإذنَ الصحيحَ الشرعيّ ، وشَهِدَ عليه بذلك شهودُ هذا الكتاب ، فلانةُ بنةُ فلانٍ ، صداقا تزوّجها به ، جملته كذا وكذا ، الحالُّ من ذلك كذا وكذا ، قبضته الزوجة من مال سيِّده الذي بيده بإذن سيِّده له في ذلك ، وباقي ذلك — وهو كذا وكذا — يقوم به سيِّده لها عن عبده من ماله ، في سائح كلِّ سنةٍ تمضي من تاريخ العقد كذا وكذا — وان كان من مال العبد من كسبه ذكّره — وأذن له سيِّده في السعي والتكسب والبيع والشراء ، والأخذ والعطاء ، ووليّ تزويجها وَيُكْمَلُ .

ويكتب في آخره : « وعلمت الزوجةُ المذكورةُ أنّ الزوجَ مملوكٌ ، ورضيتُ بذلك » . وان كان لهما أولياءُ كُتِبَ رضاهم .

فصل

وان زوج السيّد جاريته لعبده كتب ما مثاله : هذا كتاب تزويج أكتبه فلانٌ لعبده فلانٍ من أمته فلانة^(١) ، المقرُّ له كلّ منهما بالرقِّ والعبوديّة ، وهو أنّه أشهد على نفسه أنّه زوج عبده المذكورِ لِأَمْتِهِ المذكورةِ تزويجا صحيحا شرعيا بسؤال كلّ منهما لسيِّده المذكورِ في ذلك ، وقيل الزوج المذكورُ من سيِّده عقد

هذا النكاح لنفسه قبولاً شرعياً . ولا يعين الصداق ؛ ولا اعتباراً بإذنها ؛ وإن
كشفه عاقد كتب كما تقدم ^(١) .

فصل

وان تزوج رجلٌ أحرسُ بامرأةٍ ناطقةٍ كتب : هذا ما أصدق فلانُ
الأحرسُ اللسان ، الأصمُّ الآذان ، ^(٢) العاقل ، الذي يفهم ما يجب عليه شرعاً ، كلُّ
ذلك بالإشارة المفهومة عنه ، يعلمها منه شهوده ، ولا ينكرها منه من يعلمها عنه
فلانة بنت فلان ، ويكمل على ما تقدم .

ويكتب عند القبول : « وقيل الزوج لنفسه هذا العقد بالإشارة المفهومة عنه » .

وان كانا أحرسين كتب : هذا ما أصدق فلانُ فلانة ، وكلُّ منهما أحرس
لا ينطق بلسانه ، أصمُّ لا يسمع بأذانه ، ^(٣) صحيح العقل والبصر ، عالم بما يجب عليه
شرعاً ، كلُّ ذلك بالإشارة المفهومة عنه ، يفهمها من كلِّ منهما شهود هذا العقد
صداقاً تزوجها به ، ويكمل كما تقدم .

وان كان الزوج محبوباً كتب في آخر الكتاب : « وعلمت الزوجة أن الزوج
محبوب ، لا قدرة له على النكاح ، ورضيت به » .

وأما إقرار الزوجين بالزوجية واعتراف الزوج بمبلغ الصداق
وما يتصل بذلك من فرض الزوجة والإشهاد عليها بقبض الكسوة

(١) « كشفه عاقد » ، أى حضره متولى عقد الأنكحة من قبل الحاكم ليكشف عن صحة العقد
أو فسادده من جهة الشرع ، كما هو الظاهر لنا من معنى هذه العبارة ؛ وقد سبق هذا المعنى أيضاً في الحاشية
رقم ٣ من صفحة ١١٦ في بيان المراد بكشف الحاكم ، فانظره .

(٢) يشير بقوله : « كما تقدم » الى ما سبق في صفحة ١١٦ من هذا السفر من قوله في السطر
الثالث : « بعد أن وضح » الخ مع تبديل بعض العبارات ، فيضع مكان قوله هناك : « وأن أباه المذكور »
قوله في هذا المكتوب : « وأن سيدها المذكور » الخ .

(٣) المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد ؛ وهو كثر في كلام العرب .

فيحتاج في إقرار الزوجين بالزوجية الى تسطير محضر بأنهما زوجان متنا كان ويشهد فيه جماعة من المسلمين الذين يعلمون ذلك ، ثم يكتب كتاب الإقرار وصورته : أَقَرَّ فُلَانٌ وَفُلَانَةٌ بِأَنَّهُمَا زَوْجَانِ مُتَنَانِ كَانَ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ شَرْعِيٍّ ، وَأَنَّ الزَّوْجَ مِنْهُمَا دَخَلَ بِالزَّوْجَةِ وَأَصَابَهَا ، وَأَوْلَدَهَا عَلَى فِرَاشِهِ وَلَدًا ذَكَرًا يَسْمَى فُلَانًا — إِنْ كَانَ — وَأَنَّ الزَّوْجَةَ الْمَذْكُورَةَ لَمْ تَبَيِّنْ مِنَ الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ بَطْلَاقٍ بَائِنٍ وَلَا رَجْعِيٍّ وَلَا فُسْخَ وَلَا غَيْرَهُ ، وَمِنْذُ تَزَوَّجَهَا إِلَى الْآنَ أَحْكَامُ الزَّوْجِيَّةِ قَائِمَةٌ بَيْنَهُمَا ، وَتَصَادَقَا عَلَى ذَلِكَ ، وَاعْتَرَفَ الزَّوْجُ بِأَنَّهُ فِي ذِمَّتِهِ مَبْلَغَ صَدَاقِهَا عَلَيْهِ الَّذِي عَدِمَ ، وَهُوَ كَذَا وَكَذَا .^(١)

وَإِنْ كُشِفَ عَاقِدُ كَتَبَ : وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ وَضَّحَ لِلْعَاقِدِ فُلَانٍ بِشَهَادَةِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ مَضمُونٌ مَا أَقْتَرَا بِهِ فِيهِ ، فَخِيْنْتُذْ أَدِنَ فِي كَتَبِهِ ، وَيُؤْرَخُ .^(٢)

فصل في فرض زوجة

إِنْ فَرَضَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ كَتَبَ : فَرَضْتُ قَتْرَهُ عَلَى نَفْسِهِ فُلَانٌ لَزَوْجَتِهِ فُلَانَةٌ الَّتِي دَخَلَ بِهَا وَأَصَابَهَا ، وَاسْتَوْلَدَهَا عَلَى فِرَاشِهِ — إِنْ كَانَ ذَلِكَ — لِمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ طَعَامٍ وَإِدَامٍ وَمَاءٍ وَزَيْتٍ وَصَابُونٍ حَمَامٍ ، فِي غُرَّةٍ كُلِّ يَوْمٍ كَذَا وَكَذَا حَسَبَ مَا اتَّفَقَا عَلَى ذَلِكَ وَتَرَاضِيَا عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ خَارِجٌ عَمَّا يَوْجِبُهُ الشَّرْعُ الشَّرِيفَ لَهَا .^(٣)

١٥ (١) فِي الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ أَنَّ «أَوْلَدَهَا» بِالْأَلْفِ بِمَعْنَى اسْتَوْلَدَهَا ، غَيْرُ ثَبَتٍ ، وَصَرَحَ بَعْضُهُمْ بِمَنْعِهِ هـ . وَفِي كِتَابِ الْمَغْرِبِ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُقَالُ : «أَوْلَدَ الْجَارِيَةَ» بِمَعْنَى اسْتَوْلَدَهَا هـ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «خَفِيَ» ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ صَوَابُهُ مَا أَثْبَتْنَا ، كَمَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ .

(٣) «عَدِمَ» ، أَيْ عَدَمَ كِتَابَهُ الشَّاهِدُ بِهِ ، كَمَا يَفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ ، وَكَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا سَبَقَ فِي ص ٢ س ٢ مِنْ هَذَا السَّفَرِ .

٢٠ (٤) تَقَدَّمَ بَيَانُ الْمُرَادِ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ ١ مِنْ صَفْحَةِ ١٢٤ مِنْ هَذَا السَّفَرِ ، فَانْظُرْهُ ،

وَانْظُرِ الْحَاشِيَةَ رَقْمَ ٣ مِنْ صَفْحَةِ ١١٦

(٥) فِي الْأَصْلِ : «وَحَمَامٍ» ؛ وَالْوَاوُزُ يَزِيدُ مِنَ النَّاسِخِ .

وإن قرره حاكم كتب : هذا ما أشهد على نفسه القاضي فلان أنه فرض على فلان لزوجته فلانة لما تحتاج إليه من نفقة ومؤونة وماء وزيت وصابون حمام في كل يوم كذا وكذا ، وذلك خارج عما يلزمه لها من اللوازم الشرعية غير ذلك ، فقرر ذلك الحاكم عليه ، وأوجب له في ماله ، ورضيت الزوجة به .

فصل

وإن قبضت المرأة كسوتها كتب : أقرت فلانة بأنها قبضت وتسلمت من زوجها فلان كسوتها الواجبة عليه شرعا ، وهي ثوب وسراويل ومقنعة ^(١) ، وذلك عن فصل واحد ، أوله يوم تاريخه ، وصار ذلك بيدها وقبضها وحوزها . وكذلك إن قبضت كسوة ولدها الطفل .

وأما الطلاق وما يتصل به من الفروض الواجبة — فإذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول كتب : طلق الزوج المسمى باطنه فلان زوجته المسماة باطنه فلانة قبل الدخول بها والإصابة ، طلاقاً واحدة بانت منه بذلك ، بحكم أنه لم يدخل بها ولم يصبها ، وبحكم ذلك تشطر الصداق المعقود عليه باطنه نصفين سقط عنه النصف ، وبقي النصف الثاني .

فإن طلق الزوج الزوجة قبل الدخول بها على ما يتشطر لها ^(٢) من الصداق كتب ما مثاله : سألت الزوجة المسماة باطنه فلانة زوجها فلانا

(١) المقنعة بكسر الميم : ما تقنع به المرأة رأسها ومحاسنها .

(٢) في الأصل : « المسئلة » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

الذى لم يدخل بها ولم يصبها — وتصادقا على ذلك — أن يخلعها من عصمته وعقد نكاحه على ما تشتر من الصداق باطنه، أو على ما يتفقان عليه، فأجابها إلى سؤالها وقيل منها العوض المذكور، وطلقها عليه الطلقة المسئولة، بانت منه بذلك وملكت نفسها عليه، وبحكم ذلك تشتر الصداق المعقود عليه باطنه نصفين سقط عنه النصف، وبرئت ذمته من النصف الثانى بحكم هذا .

وإن سأل الأب^(٢) أو غيره الزوج أن يطلق زوجته على نظير ما بذله له في ذمته^(٣)، ثم أحال المطلق مطلقته بذلك كتب : سأل فلان فلانا — وهو الزوج المسمى باطنه — أن يخلع زوجته فلانة المسماة باطنه التى لم يدخل بها ولم يصبها، أو التى دخل بها وأصابها، بطلقة واحدة : أولى أو ثانية، أو ثالثة، على ما بذله في ذمته، وهو كذا وكذا، من ذلك ما هو حال كذا وكذا، وما هو مؤجل كذا وكذا، فأجابه الى سؤاله، وقيل منه العوض المذكور وطلق زوجته طلقة واحدة أولى خلعا بانت بها منه، وملكت نفسها عليه، وبحكم هذا الطلاق تشتر^(١) الصداق المذكور نصفين، سقط عنه النصف، وبقي في ذمته النصف الثانى، وأقر المطلق بأنه قبض من السائل مبلغ الحال الذى آختلع له به

(١) لم نجد فيما راجعناه من كتب اللغة أنه يقال : « تشتر » مطاوع « شطره » بتشديد الطاء، والذى وجدناه أنه يقال : « شطر » بضم أوله وتشديد ثانيه، مبنيا للجھول ، أى صار شطرين .

(٢) « الأب » ، أى أبو الزوجة ، أخذا مما يأتى بعد .

(٣) « ما بذله له في ذمته » ، أى ما سمى الزوج من الصداق لأبى الزوجة ولم يدفعه ، بل لا يزال في ذمة الزوج ، فالمراد بالبذل هنا : التسمية ، بدليل قوله : « في ذمته » ، والضمير في قوله « ذمته » يعود على الزوج ، كما يفهم ذلك من سياق المكتوب الآتى .

(٤) « على ما بذله » ، أى على نظير ما بذله ، فحذف المضاف للعلم به مما سبق في هذه الصفحة .

(٥) تقدم في الحاشية رقم ١ من صفحة ١١٨ من هذا السفر بيان الخلاف في أن الخلع طلاق أو فسخ

واعترف أيضا بأنه قبض نصف المعجل باطنه، وصار بيده وقبضه وحوزه؛ ثم بعد تمام ذلك ولزومه أحال المطلق المذكور مطلقته المذكورة على أبيها بالمبلغ المؤجل وهو نظير نصف مؤخر الصداق المعين باطنه في قدره وجنسه وصفته وأستحقاقه حواله شرعية، قبلها منه لها والدّها، بحكم أنها تحت حجره وولاية نظيره، قبولاً شرعياً، وبحكم ذلك وجبت لها مطالبة أبيها .

فإن طلق طلاق رجعية بعد الدخول كتب : طلق الزوج المسمى باطنه فلان زوجته المسماة باطنه فلانة ، التي دخل بها وأصابها ، طلاقاً واحدة أو ثنائية رجعية ، يملك بها رجعتها ما لم تنقض عدتها ، فإذا انقضت فلا سبيل له عليها ولا رجعة إلا بأمرها ورضاها وعقد جديد لها عليه ، على ما يوجب الشرع الشريف .

وإن أسترجهما منها^(١) كتب : ثم بعد ذلك أسترجع المطلق المذكور^(٢) مطلقته ، أو أقرباً منه أسترجع مطلقته من الطلقة الأولى ، أو الثانية ، استرجاعاً شرعياً ، وردّها ، وأمسكها ، وصار حكمها حكم الزوجات ؛ ويؤرخ .

فإن طلقها ثلاثاً كتب : طلق فلان زوجته فلانة التي دخل بها وأصابها طلاقاً ثلاثاً ، حرمت عليه بذلك ، ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَكْحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ .

فإن اختلعت المرأة من زوجها على أن يطلقها كتب : سألت فلانة زوجها فلانا الذي دخل بها وأصابها أن يخلعها من عصمته وعقد نكاحه على

(١) لم نجد فيما لدينا من كتب اللغة أنه يقال : « أسترجع الرجل مطلقته » ؛ والذي وجدناه أنه يقال : « ارتجعها وراجعها » ؛ ففعل ما هنا من استعمال كتاب الوثائق .

(٢) « منها » ، أى من الطلقة . (٣) فى الأصل : « لزوجها » باللام مكان « من » ؛ وما أثبتناه هو مقتضى السياق ، وهو المعبر به فى كتب اللغة والفقه .

مؤخر صداقها عليه ، الشاهد به كتابه ^(١) المتعذر حضوره ، وهو كذا وكذا ، فأجابها الى سؤالها ، وقيل منها العوض المذكور ، وطلقها عليه طلاقاً واحدة أولى خلعا ، أو ثانية خلعا ، أو ثالثة ، بانت منه بذلك ، وملكت نفسها عليه ، وأقرت بأنها لا تستحق عليه صداقا ، ولا بقية من صداق ، ولا نفقة ولا كسوة ولا حقا من حقوق الزوجية كلها .

والعبد لا يملك إلا طلقين . وإذا طلق المجهوب لا يكتب في طلاقه إصابة .

وإن وكل رجلا أن يطلق عنه كتب : سألت فلانة فلان بن فلان الوكيل عن زوجها فلان ، القائم عنه في طلاقها بالوكالة التي جعل له فيها أن يطلق عنه زوجته المذكورة طلاقاً واحدة أولى خلعا على مؤخر صداقها عليه ، وهو كذا وكذا ، المشروح ذلك في الوكالة المؤرخة بكذا وكذا ، أن يطلقها عن موكله فلان المذكور بطلاق واحدة أولى خلعا على جميع مؤخر صداقها ، وهو كذا وكذا ، فأجابها الى سؤالها ، وقيل منها العوض المذكور ، وطلقها عن موكله طلاقاً واحدة أولى خلعا ، بانت منه بها ، وملكت نفسها عليه ، فلا تحل له إلا بعد عقد جديد وأقرت بأنها لا تستحق عليه صداقا ، كما تقدم .

فصل في فرض امرأة مطلقة ظهرت حاملا

يكتب ما مثاله : فرض قتره على نفسه فلان لمطلقته ^(٢) [الطاقة] الأولى أو الثانية ، أو الثلاث ، فلانة المرأة الكاملة ، المشتملة منه على حمل ، وتصادقا على

(١) « آبه » ، أى كتاب الصداق .

(٢) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها .

ذلك ، عوضا عما تحتاج اليه من طعام وإدام وماء ، في كل يوم من الأيام كذا وكذا قسط كل يوم في أوله من استقبال تاريخه ، حسب ما اتفقا على ذلك وتراضيا عليه وذلك خارج عما يوجب الشرع الشريف لها ، وأذن لها أن تقترض على ذمته بقدر ما قرر لها عند تعذر وصول ذلك اليها ، وتتفق عليها ، وترجع به عليه ، إذنا شرعيا قبلته منه .

فإن قرر على نفسه لولده كتب : فرض قتره على نفسه فلان لولده الطفل ، الذي في كفالة والدته مطلقته فلانة ، لما يحتاج اليه من طعام وإدام وماء وزيت وصابون حمام ، في كل يوم من الأيام كذا وكذا من استقبال تاريخه ، حسب ما اتفقا وتراضيا عليه ، وذلك خارج عما يوجب الشرع الشريف ، وأذن لها أن تقترض على ذمته ، وتتفق على ولدها ، وترجع به عليه ، إذنا شرعيا .

فإن قرر لوالده أو والدته كتب ما مثاله : فرض قتره على نفسه فلان لوالدته فلانة ، بحكم عجزها وفقرها وحاجتها ، لما تحتاج اليه من طعام وإدام وزيت وصابون ، في كل يوم كذا وكذا ، ويكمل .

فصل

إذا قرر القاضي للمحجور عليه من ماله له ولزوجته كتب : هذا ما أشهد على نفسه القاضي فلان الفارض أنه قرر لفلان المحجور عليه بيد الحكم العزيز ولزوجته فيما له من أجرة العقار المنسوب إليه ، الذي تحت نظر الحكم العزيز ، لما يحتاجان إليه من طعام وإدام وماء وزيت ، في كل يوم كذا وكذا من استقبال تاريخه ، قسط كل

(١) اقتصر في هذا المكتوب على ذكر الوالدة دون الوالد للعلم بما يكتب في نفقته مما ذكره

يوم في أقوله ، وقترله ولزوجته وللخادم عوضا عن كسوتهم لفصل الصيف كذا وكذا
ولفصل الشتاء كذا وكذا ؛ وبذلك شهد عليه ؛ ويؤرخ .

وأما تعليق الطلاق وفسخ النكاح — فإذا علق الزوج طلاق زوجته
على سفره ، أو أنه يسافر بها ، كتب على ظهر كتابه ما مثاله : قال الزوج المسمى باطنه^(١)
فلان لزوجته فلانة ، التي دخل بها وأصابها : «متى سافرتُ عنكِ من البلد الفلاني ،
واستمرت غيبتي عنكِ شهرا واحدا ابتداءه من حين سفرى ، أو متى سافرتكِ إلى بلد
من البلاد بنفسى أو وكلى ، أو متى تسريتُ عليك بأمة فأنت طالق ثلاثا» ؛ تلفظ
بذلك عند شهوده ؛ ويؤرخ .

فصل

إذا سافر الزوج عن زوجته وتركها بغير نفقة ولا كسوة ، وأرادت فسخ نكاحها
منه ، كتبت محضراً بالغيبة ، مثاله : شهد الشهود الواضعون خطوطهم آخر هذا المحضر^(٢)
— وهم من أهل الخبرة الباطنة فيما شهدوا به فيه — أنهم يعرفون كل واحد من فلان^(٣)
وفلانة معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون أنهما زوجان متناكحان بنكاح صحيح شرعي^(٤)
دخل الزوج منهما بالزوجة ، وأولدها على فراشه ولدا ذكرا ، أو أولادا — إن كان
ذلك ؛ وإن كان لم يدخل بها كتب : «وان الزوج لم يدخل بها ، ولم يصبها ، وأنها

(١) «أو أنه يسافر بها» ، أى أو علق طلاقها على أنه يسافر بها ؛ والذي في الأصل : «لا يسافر بها»
وقوله : «لا» زيادة من النسخ ، والصواب حذفها ، كما يقتضيه قوله بعد : «أو متى سافرتكِ» الخ
بصيغة الإثبات ، فانه يفيد أنه علق طلاقها على سفره بها لا على نفيه .

(٢) تقدم بيان المراد بالخبرة الباطنة في الحاشية رقم ١ من صفحة ٧٦ من هذا السفر ، فانظره .

(٣) «فيه» ، أى فى المحضر .

(٤) ذكر المطرزي في المغرب أنه لا يقال : أولد الجارية بمعنى استولدها . وفى المصباح أيضا أن
أولدها بمعنى استولدها غير ثبت ، وصرح بعضهم بمنعه .

عرضت نفسها عليه ليدخل بها فامتنع من ذلك ، وأخره الى وقتٍ آخر» — وأنه سافر عنها بعد ذلك من البلد الفلاني ، وتوجه الى البلاد الفلانية ، من مدة تزيد على أشهر سنة تتقدم على تاريخه ، وهي مطاوعة له ، وأنه تركها معوزة عاجزة عن الوصول إلى ما يجب لها عليه ، من النفقة والكسوة واللوازم الشرعية ، بحكم أنه ليس له موجودٌ حاضر ، ولا مالٌ متعين ، وقد تضررت بسبب غيبته عنها ، وتعدّر وصولٌ ما يجب لها عليه شرعا من جهته ومن جهة أحد بسببه ، وأنها لم تجد من يقرضها على ذمته ، ولا من يتبرع بالإففاق عليها عنه ، وأنه مستمر الغيبة عنها الى الآن ، وأنها مستمرة على الطاعة له ، يعلمون ذلك ويشهدون به بسؤال من جازت مسألته ، وسوّغت الشريعة المطهرة إجابته ، ويؤرخ .

فاذا وضع الشهود رسم شهادتهم ، وأدوا عند الحاكم ، كتب على ظهره الحلف (١) بعد حلفها ، وصورته : أحلفت المشهود لها باطنه فلانة بالله العظيم الذي لا إله إلا هو ، اليمين الشرعية المستوفاة ، الجامعة لمعاني الحلف ، المعتبرة شرعا ، أن الزوج المذكور معها باطنه فلانا سافر عنها من البلد الفلاني ، متوجّها إلى البلد الفلاني من مدة تزيد على سنة كاملة تتقدم على تاريخه ، وهي مطاوعة له ، وأنه تركها معوزة عاجزة عن الوصول إلى ما يجب لها عليه ، من النفقة والكسوة واللوازم الشرعية ، بحكم أنه ليس له موجود — ويصف كل ما في المحضر الى عند « وأنها

(١) لم نجد فينا لدينا من كتب اللغة أنه يقال : « تضرر » غير كتاب (أقرب الموارد) .

(٢) بسببه : صفة لأحد ، أى أحد متصل به .

(٣) « وأدوا عند الحاكم » ، أى أدوا شهادتهم ، فالمفعول محذوف للعلم به ، وقد تقدّم مثل

هذا الحذف في هذا الكتاب ونهنا عليه في مواضعه ، انظر ص ٥٢ س ١ و ص ٥٧ س ٧

٢٠

(٤) « بعد حلفها » ، أى بعد أن تحلف .

(٥) في كتب القواعد أن جرّ « عند » بد « إلى » كما هنا ، لحن ، فان « عند » من الظروف

التي لا تخرج عن الظرفية ألا الى الجرب « من » .

مستمرة على الطاعة له « — وأن من شهد لها باطنه صادقاً فيما شهد لها به ،
خلفت كما ألفت ، بالتمسك بها لذلك على الأوضاع الشرعية ، وبحضور من يُعتبر
حضوره شرعاً ، بعد تقدم الدعوى وما ترتب عليها ، ويؤرخ .

ثم يكتب الإسجال قرين الحلف أو تحته ، وهو : هذا ما أشهد على نفسه
الكرامة سيّدنا العبد الفقير إلى الله تعالى فلان الحاكم ، من حضر مجلسه من العدول
الواضعي خطوطهم آخره ، أنه ثبت عنده وصحّ لديه في اليوم الفلاني ، بعد دعوى
محرّرة مقابلة بالإنكار على الوجه الشرعي ، بشهادة من أعلم تحت رسم شهادته باطنه
وزنّي لديه التزكية الشرعية على الوجه المعتبر الشرعي ، مضمون المحضر المسطر باطنه
« على ما نصّ وشرح فيه بكذا وكذا » ثبوتاً صحيحاً شرعياً ، وقد أقام كل من
الشهود به شهادته عنده بذلك ، وأعلم تحت رسم شهادة كل منهم ما جرت به
العادة ، وأُلفت الزوجة المذكورة الحلف المشروح فيه ، فلمّا تكامل ذلك عنده
وصحّ لديه وعظّمها ، وأعلمها بما لها من الأجر في الصبر على البقاء في عصمة زوجها
المذكور ، فأبت الصبر ، وذكرت أن ضرورتها تمنعها من ذلك ، وسألت الحاكم
المذكور الإذن لها في فسخ نكاحها من زوجها المذكور ، فحين زالت الأعذار من
إجابتها أذن لها الحاكم المذكور في فسخ نكاحها من زوجها المذكور ، وأشهدت

(١) « بشهادة » متعلق بقوله : « ثبت » السابق في السطر السادس من هذه الصفحة .

(٢) « مضمون » فاعل لقوله : « ثبت » السابق في السطر السادس من هذه الصفحة .

(٣) الظاهر أن في هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين تقديماً وتأخيراً وقعاً من الناسخ
ولعل صوابه « المسطر باطنه بكذا وكذا على ما نصّ وشرح فيه » .

(٤) « به » ، أي بمضمون المحضر .

(٥) « زالت الأعذار من إجابتها » ، أي لم يبق لدى القاضي من الأعذار ما يمنعه من أن يجيبها إلى
ما طلبت .

- على نفسها شهودَ هذا الإِسْجَالِ أنها فسخت نكاحها من زوجها المذكور، واختارت فراقه — وإن كان الحاكم هو الفاسخ كتب: «فحينئذ سألت^(١) بِرَ الحاكم فسخ نكاحها من زوجها المذكور، وأصرت على ذلك؛ فحين زالت الأعذار من إجابتها قدم خيرة الله تعالى، وأجابها الى ما التمسته، وفسخ نكاحها من زوجها المذكور الفسخ الصحيح الشرعي، وفرق بينهما» — فلما تكامل ذلك كله سألته من جازت مسألتها وسوغت الشريعة المطهرة إجابته، التقدّم بكتابة هذا الإِسْجَالِ، والإِشهاد عليه بذلك، فأجابه الى سؤاله، وتقدم بكتابته، فكُتِبَ عن إذنه، وأشهد على نفسه بذلك في مجلس حكمه وقضائه — وهو في ذلك كله نافذ القضاء والحكم ماضيهما — وأبقى كل ذي حجة معتبرة فيه على حجته ان كانت، وذلك بعد تقدم الدعوى الموصوفة وما ترتب عليها . ويُشهد على الزوجة أيضا بما نُسب اليها .

- وأما نفى ولدِ الجارية والإِقرارُ بِأَسْتِيلَادِ الأَمة — فإنه اذا أراد السيد نفى ولدِ جاريته بعد الوطء والاستبراء على قول من قال به كتب مأمثاله : أقر فلان^(٢) بأنه كان قبل تاريخه وطئ مملوكته فلانة — ويذكر جنسها — المسامة المقررة له بالرق والعبودية، ثم استبرأها بعد الوطء استبراءً صحيحاً شرعياً، وأنه لم يطأها بعد

١٥ (١) عبارة الأصل : « سأل رب » الخ؛ وهو تحريف لا يستقيم به معنى الكلام؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٢) « تقدم بكتابته »، أى أمر بها .

(٣) « من قال به » أى من قال بأن نسب ملك اليمين ينتفى بدعوى الاستبراء؛ فان في ذلك خلافا بين الفقهاء؛ قال صاحب جواهر العقود في كتاب الاستبراء مانصه : « اذا وطئ أمته ثم استبرأها بقره، ثم أنت بولد لتسعة أشهر من حين الوطء، فانه لا يلحق عند الشافعي، وهذا مشكل من جهة أن الأمة فراش حقيقى وهذه مدة غالبية، فكيف لا يلحق الولد بفراش حقيقى مع غلبة المدة، ويلحق بإمكان الوطء من المزوجة مع قلة المدة وندرة الولادة في مثلها؟ ! وقد قاله بعض الأصحاب؛ وهو متجه » .

٢٠

الاستبراء ، وأنها بعد ذلك أتت بولد ، وسمته فلانا ، وأنه الآن في قيد الحياة ، وأن هذا الولد ليس منه ولا من صلبه ، ولا نسب بينه وبينه ؛ وحلف على ذلك بالله العظيم اليمين الشرعية ، وأشهد عليه بحضورها بتاريخ كذا وكذا .

وان أقر بأنه أستولد جاريته كتب : أقر فلان بأنه كان قبل تاريخه وطئ مملوكته التي بيده وملكه ، المقررة له بالرق والعبودية ، المدعوة فلانة ، الفلانية الجنس ؛ الوطاء الصحيح الشرعي ، في حال مملكتها لها على فراشه ، وأستولدها عليه ولدا ذكرا يسمى فلانا ، الطفل يومئذ ، وهو الآن في قيد الحياة ، وأنه من صلبه ونسله ، ونسبه [لاحق^(٢)] بنسبه ، وصدقته على ذلك .

وأما الوكالات — فاذا وكل رجل رجلا وكالة مطلقة كتب : وكل فلان فلانا في المطالبة بحقوقه كلها ، وديونه بأسرها ، من غرمائه وخصومه قبل من كانت وحيث تكون ، والمحكمة بسببها عند القضاة والحكام وخلفائهم وولاية أمور الإسلام ، والدعوى على غرمائه وخصومه ، وأستماع الدعوى عليه ورد الأجوبة عنها بما يسوغ شرعا ، والحبس والإطلاق والترسيم والملازمة

(١) المملكة بضم اللام وفتحها : بمعنى الملك ؛ وكسر اللام نادر .

(٢) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ وقد أثبتناها عن (الكوكب المشرق) إذ السياق يقتضيها .

(٣) يريد بالحبس والإطلاق : حبس من امتنع عن الأداء ، وإطلاقه منه .

(٤) يريد بالترسيم : اعتقال الغريم ؛ وقد ورد هذا اللفظ كثيرا في كتب التاريخ مرادا به هذا

المعنى ، فقد جاء في تاريخ ابن إياس ج ٢ ص ٣٥٣ في الكلام على سلطنة الملك الظاهر أبي سعيد قانصوه بن قانصوه الأشرفي ما نصه « وفيه قبض السلطان على الناصر بن خاص بك أخى خوند زوجة الأشرف قايتباي ، فأقام في الترسيم مدة » الخ وانظر صفحة ٣٦١ ، ٣٦٢ من هذا الجزء أيضا ؛ ولم يرد هذا اللفظ فيما راجعناه من كتب اللغة بهذا المعنى ؛ والظاهر أنه استعمال محدث .

والإفراج، وأخذ الكفلاء والضّمّناء بالوجه^(١) والمال، وقبول الحوالات على الأملئاء^(٢) وإثبات حججه ومساطيره، وإقامة بيناته، وقبض كل حق متوجه له قبضه بكل طريق شرعي، والإشهاد على الأحكام والقضاة بما يثبت له شرعا، وطلب الحكم من الأحكام، وفي إيجار ما يجري في ملكه من العقار الكامل^(٣) والمُشاع^(٤) لمن يرغب في استجاره بما يراه من الأجر: حالها ومنجمها ومؤجلها ومعجلها، لما يراه من المدد: قليلها وكثيرها، وقبض الأجرة، وأكتاب ما يجب أكتابها في ذلك، وتسليم ما يؤجره — ومهما وكله فيه كتبه وعينه بما يليق تعيينه^(٥) — ، وكله في ذلك كله وكالة شرعية قبلها منه قبولا شرعيا، وأذن له أن يوكل عنه في ذلك كله وفيما شاء منه من شاء، ويعزله متى شاء، ويعيده متى أراد.

١. فإن وكله وأراد ألا يعزله كتب في ذيل الوكالة: ثم بعد تمام ذلك ولزومه قال الموكل لوكيله: «متى عزلتك فأنت وكيل متصرف لا منصرف».

فاذا أراد عزله كتب على ظهر الوكالة: قال الموكل لوكيله: «متى عدت وكلي فأنت معزول»؛ وبحكم ذلك العزل بطل تصرفه في الوكالة المشروحة باطنه؛ ويؤرخ.

١٥ (١) تقدم ما يستفاد منه معنى ضمان الوجه في صفحة ١٣ من هذا السفر، فانظره.

(٢) «الأملاء»: الأغنياء القادرون، واحده مليء.

(٣) يريد بالعقار الكامل: المملوك له بأكله، وليس مشاعا في ملك غيره.

(٤) كذا في كتاب الكوكب المشرق؛ والذي في الأصل: «والمناع»؛ وهو وإن صح معناه عطفًا

على العقار، إلا أن مقابلته بالكامل — أي المملوك بأكله — تقتضي ما أثبتنا.

٢٠ (٥) «بما يليق تعيينه»، أي بما يليق تعيينه به، فالعائد هنا محذوف؛ وهذا من المواضع التي

يجوز فيها حذف العائد.

واذا وكل ذمى مسلما قدم اسم الوكيل ، فيكتب : هذا كتاب وكالة
أكتبه لفلان فلان الذمى ، وأشهد على نفسه أنه وكله في كيت وكيت ؛ ويكمل كما
تقدم .

وأما المحاضر على اختلافها فسند كرها ، اذا أراد أمين الحكم أن يبيع
على يتم للحاجة كتب محضرا بالقيمة ، مثاله : شهد الشهود الواضعون خطوطهم
آخره — وهم من أهل الخبرة بالعقار وتقويمه — أنهم ساروا بإذن شرعى الى حيث
الدار الكاملة الآتى ذكرها ووصفها وتحديد فيها ، المقومة بكاملها ، أو المقوم منها
حصّة مبلغها كذا وكذا سهما ، ملك فلان المحجور عليه ، لتباع عليه فى نفقته ومؤنته
ولوازمه الشرعية ، وهى بالمكان الفلانى — وتوصف وتحدد — وتأملوا ذلك
بالنظر ، وأحاطوا به علما وخبرة ، وقوموا الحصّة المذكورة بما مبلغه كذا وكذا
وقالوا : « إن ذلك قيمة المثل يومئذ ، لا حيف فيها ولا شطط ، ولا غبنة ولا فرط^(١)
وإن الحظ والمصلحة فى البيع بذلك » .

فإن كان بالغبطة على القيمة كتب كما تقدم الى قوله : « لتباع عليه »
لما له فى ذلك من الحظ والمصلحة والغبطة الزائدة على قيمة المثل ، وهى الدار^(٢)
[التي] بالموضع الفلانى — وتوصف وتحدد — وتأملوا ذلك بالنظر ، وأحاطوا به^(٣)
١٥

(١) تقدم تفسير الغينة والفرط فى الحاشيتين رقم ٣ و ٤ من صفحة ٨ ٤ فانظرهما .

(٢) « بالغبطة على القيمة » ، أى الزائدة على القيمة ؛ فخذف متعلق الجاز والمجورور للعلم به من السياق .

(٣) صور الفقهاء الغبطة بأن يرغب فى شراء العقار بأكثر من ثمن مثله ، والبائع يجد مثله ببعض ذلك

الثنى أو خيرا منه بكثر . انظر شرح المنهج (كتاب الحجر) .

(٤) لم ترد هذه الكلمة فى الأصل ؛ والسياق يقتضها .

علما وخبرة، وقوموا الحصّة بكذا وكذا درهما، وقالوا : « إن ذلك قيمةُ المثل — نحو ما تقدّم — وإن الحظّ والمصلحة والغبطة في بيع الحصّة المذكورة بزيادة كذا وكذا » ؛ وبذلك وضعوا خطوطهم ؛ ويؤرخ .

- فان قُومتْ لُتْبَاعَ فيما ثبت على المتوفّي من صداق زوجته ، أو من دين ، كُتِبَ أوّل المحضر كما تقدّم ، وقيل : المنسوبة لفلان المتوفّي الى رحمة الله تعالى ، لُتْبَاعَ عليه فيما ثبت في ذمته من صداق زوجته فلانة ، الثبوت الصحيح الشرعي ؛ أو فيما ثبت عليه من دين شرعيّ لفلان ، حسب ما يشهد بذلك مسطوره الذي بيده ، الذي ثبت بمجلس الحكم العزيز ؛ ويكمل كما تقدّم .

فصل في محضر وفاةٍ وحصرِ ورثة

- يكتب : شهد الشهود الواضعون خطوطهم آخر هذا المحضر — وهم من أهل الخبرة الباطنة فيما شهدوا به — أنهم يعرفون فلان بن فلان ، وورثته الآتي ذكرهم فيه ، معرفةً صحيحةً شرعيةً ؛ ويشهدون أنه توفّي الى رحمة الله تعالى بالبلد الفلاني من مدّة كذا وكذا ، وخلف من الورثة المستحقّين لميراثه المستوعبين لجميعه زوجته فلانة التي لم تزل في عصمته وعقد نكاحه الى حين وفاته ، وأولاده منها أو من غيرها — ويذكر أبويه إن كانا أو أحدهما — بغير شريك لهم في ميراثه ، ولا حاجبٍ يحجبهم عنه بوجه ولا سبب ؛ يعلمون ذلك ويشهدون به بسؤال من ^(١) جازت مسألته وسوّغت الشريعة المطهرة إجابته ؛ ويؤرخ .

(١) في الأصل : « ولا يشهدون » ؛ وقوله « لا » زيادة من النسخ مفسدة للغنى .

إذا مات رجل وخلف أبوين وأخوين كتب ما مثاله : شهد الشهود أنهم يعرفون فلانا ووالديه الآتى ذكرهما فيه ، ويشهدون بالخبرة الباطنة أنه خلف وارثيه : والده فلانا ، ووالدته فلانة ، بغير شريك لهما في ميراثه ، ولا حاجب يحجبهما حجب حرمان عن استكمالهما ، ويشهدون أن المتوفى له أخوان ، وهما فلان وفلان ، وبحكم ذلك يكون للأب من ميراثه النصف والثالث ، وللأم السدس ، بحكم أن الأخوين حجاها عن الثلث الى السدس حجب تنقيص^(١) للفريضة الشرعية^(٢) ، لا حجب حرمان ، يعلمون ذلك ويشهدون به .

وان مات رجل في بلد بعيدة وأستفاض موته وشهد به بالاستفاضة كتب كما تقدم^(٣) ، [و]^(٤) : أنهم يعرفون فلانا ، ويشهدون بالاستفاضة الشرعية بالشائع الذائع ، والنقل الصحيح المتواتر ، أنه مات الى رحمة الله تعالى من مدة كذا وكذا بالمدينة الفلانية ، ويشهدون أنه خلف من الورثة ويكمل .

(١) في كتب اللغة أن نقصته — بتشديد القاف — تنقيصا ، لغة ضعيفة ، ولم تأت في كلام فصيح (المصباح) .

(٢) في الأصل : « بالفريضة » ؛ وهو تحريف ، إذ لا مقتضى للباء في هذا الموضع ؛ والسياق يقتضى اللام كما أثبتنا ، أي تنقيص ما فرضه الشرع للأم .

(٣) يشير بقوله « كما تقدم » إلى ما سبق في ص ١٣٨ س ١٠ ، وهو قوله : « شهد الشهود الواضعون خطوطهم آخر هذا المحضر » الخ .

(٤) لم ترد هذه الواو في الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها ، أي وكتب أنهم الخ . وسيأتى مثل ذلك أيضا في ص ١٤١ س ٤ فليتنبه إليه .

إذا مات قوم بعد قوم يكتب : ... أنَّهُم يعرفون فلان بن فلان وورثته الآتي ذكرهم ، ومن تُوفِّي منهم على الترتيب الآتي ذكره فيه ، معرفةً صحيحة شرعية ؛ ويشهدون أن فلانا المبتدأ بذكره تُوفِّي إلى رحمة الله تعالى بالبلد الفلاني ، وخلف من الورثة المستحقين لميراثه المستوعبين لجميعه زوجته ^(٢) فلانة التي لم تنزل في عصمته وعقد نكاحه إلى حين وفاته ، وأولاده منها ، وهم فلان وفلان ، ثم توفيت الزوجة بعده في تاريخ كذا وكذا ، وخلفت من الورثة المستحقين لميراثه أولاده لصلبه ، وهم - ويسمى بهم - يعلمون ذلك ويشهدون به ؛ ويكمل ، ويؤرخ . وهذا مثال فقس عليه .

فصل

١٠

١٠٩

إذا مات العبد وخلف سيده كتب : شهد من أثبتوا أسماءهم آخره - وهم من أهل الخبرة الباطنة فيما شهدوا به - أنهم يعرفون كل واحد من فلان ومملوكه ^(٥) [فلان] ، الفلاني الجذس ، المسلم ، ويشهدون أن فلانا المثنى بأسمه تُوفِّي إلى رحمة

(١) حذف المؤلف صدر هذا المحضر كما حذف صدور بعض الحاضر الآتية ، وهو قوله : « شهد

الشهود الواضعون خطوطهم » الخ للعلم بذلك مما سبق ؛ وقد وضعنا هذه النقطة مكان المحذوف هنا وفيما يأتي بعد تنبيها على ذلك .

(٢) أراد بالجمع هنا ما فوق الواحد ، إذ لم يذكر بعد غير اثنين .

(٣) عبارة الأصل : « من أشهد » ؛ وفيها زيادة من النسخ لا يستقيم بها الكلام ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا .

(٤) في الأصل : « اسمه » بصيغة المفرد ؛ والسياق يقتضي الجمع ، كما أثبتنا .

(٥) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضي إثباتها أخذا مما ورد في كتب الوثائق من التصريح باسم المملوك في صورة هذا المحضر انظر (جواهر العقود) و (الكوكب المشرق) ؛ وكما يقتضيه أيضا قوله بعد : « المثنى باسمه » .

٢٠

الله تعالى ، وخلف سيده المذكور ، الذي لم يزل في ملكه إلى حين موته ؛ وأنه مستحق لجميع ما يخلفه بغير شريك له في ميراثه ، ولا حاجب يحجبه عنه .

وإن كان قد أعتقه ومات كتب كما تقدم^(١) ، [و] : أنهم يعرفون فلان ابن فلان ، وعتيقه فلان بن فلان ، معرفة صحيحة شرعية ، ويشهدون أنه مات إلى رحمة الله تعالى ، وأنه كان مملوكا لفلان ، وأنه أعتقه عتقا منجزا قبل موته ، ولم يخلف من الورثة سواه ، بغير شريك له في ميراثه ؛ ويكمل .

فصل

إذا أراد إثبات ملكه لدار كتب ما مثله : ...^(٢) ... أنهم يعرفون فلان بن فلان ، ويشهدون أنه مالك لجميع الدار الفلانية — وتوصف وتحدد — ملكا صحيحا شرعيا ، وأنه متصرف فيها بالسكن والإسكان والإجارة والعمارة وقبض الأجرة ، وأنها باقية في يده وملكه وتصرفه إلى الآن ، لم تخرج عنه بتمليك ولا بيع ولا إقرار ولا صدقة ، ولا بوجه من الوجوه الشرعية كلها على اختلافها ، وأنها باقية على ملكه وتصرفه وحيازته إلى يوم تاريخه ، وهم بالدار المذكورة في مكانها عارفون ، يعلمون ذلك ويشهدون به .

١٥ (١) يشير بقوله : « كما تقدم » إلى ما سبق في ص ١٤٠ س ١١ من قوله : « شهد من أثبتوا أسماءهم آخره وهم من أهل الخبرة الباطنة فيما شهدوا به » .

(٢) انظر الحاشية رقم ١ من صفحة ١٤٠ من هذا السفر .

(٣) في الأصل : « بملك » ؛ وما أثبتناه هو المناسب لسياق الكلام ، فإن خروج الشيء وانتقاله من يد مالكة إلى يد آخر إنما يكون بالتمليك — أي بأن يملكه لغيره — لا بالملك ، كما يتبين ذلك من معنى الكلمتين ؛ وقد سبق الكلام على التملك بقسميه في صفحة ٢٣ من هذا السفر .

فصل

إذا أثبت رجل أنه باع بالإجبار والإكراه كتب : ... أنهم يعرفون كل واحد من فلان وفلان ، ويشهدون أن فلانا المبتدأ باسمه جبر فلانا المثني باسمه وخوفه وأعتقله وضربه وأوجعه ، وطلب منه بيع داره التي بالموضع الفلاني — وتوصف وتحدد — بغير ثمن ، وأن يشهد عليه بالبيع وقبض الثمن ، وأنه أمتنع من ذلك ، فأعاد عليه الضرب ، وهذده بالقتل ، وسجنه ، ولم يزل على ذلك حتى جبره وأكرهه ، وأبتاعها منه بكذا وكذا ، وأعترف بقبضها ، وأنه وضع يده عليها ، وتسلمها من مدة كذا وكذا ، وهم بالدار عارفون ، يعلمون ذلك ويشهدون به .

وان كان جبره حتى باعه بدون القيمة كتب صدر المحضر كما تقدم ، وطلب منه بيع الدار بكذا وكذا ، وأن قيمتها أزيد من ذلك ، وأنه أمتنع من ذلك ، فضربه وسجنه ، وأعاد عليه العقوبة ، وأكرهه وجبره إلى أن باعه الدار المذكورة بالثمن المذكور ، وقبضه منه ، وأنه دون قيمتها ، وأن قيمتها أضعاف ذلك ، وأنه وضع يده عليها ، وتسلمها من مدة كذا وكذا ، يعلمون ذلك

فصل فيما يكتب بعيب في جارية

شهد الشهود المسمون آخره — وهم من أهل الخبرة الباطنة بالرقيق وعيبه — أنهم نظروا الجارية المدعوة فلانة ، الفلانية الجنس ، التي بيد فلان متنجز هذا

(١) يريد بالخبرة الباطنة : المعرفة بما خفي ودق من الأمور ولم يقتصر فيها على الظواهر .

(٢) في الأصل : « وغيره » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا إذ لا مقتضى لأن تذكر الخبرة بغير

الرقيق في هذا الموضع .

(٣) « متنجز هذا المحضر » ، أى الذى طلب إنجازه ؛ يقال : « تنجز الحاجة » ، إذا سأل إنجازها .

المحضر، الذى ذكر أنه آبتاعها من فلان، نظرَ مثلهم لمثلها، بمحضر من الخصمين المذكورين، فوجدوا بها من العيوب المرض الفلانى، وأن ذلك مرضٌ مزمنٌ متقدِّمٌ على تاريخ العُهدة^(١) التى أظهرها المشتري من يده، المؤرخة بكذا وكذا؛ وأن ذلك عيبٌ منقُصٌ للثمن؛ يعلمون ذلك ويشهدون به .

فصل

إذا شُهِدَ لإنسان أنه من أهل الخير كتب : ... ويشهدون أنه من أهل الخير والصلاح، والعفة والفلاح، والصيانة والأمانة، والثقة والديانة، محافظٌ على صلاته، أهلٌ لأن يجلس بين أظهر المسلمين، وأنه [محق]^(٣) فى جميع أفعاله، صادق فى جميع أقواله؛ يعلمون ذلك

فصل

إذا شُهِدَ برشد إنسان كتب : ... ويشهدون أنه رشيد، صالح فى دينه، مصلحٌ لماله، مستحقٌ لفك الحجر عنه، غيرٌ مبذرٍ ولا مفرط، حسن التصرف؛ يعلمون ذلك

(١) العهدة : وثيقة البيع؛ وأصله من قولهم : « فى الأمر عهدة » أى مرجع للإصلاح؛ وسميت وثيقة البيع بذلك لأنه يرجع إليها عند الالتباس انظر المصباح .

(٢) فى كنب اللغة أن « أنقصه » « ونقصه » — بتشديد القاف — : لغتان ضعيفتان؛ ولم يأتيا فى كلام فصيح المصباح .

(٣) لم ترد هذه الكلمة فى الأصل؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتها نقلا عن جواهر العقود وما سياتى بعد فى ص ١٤٤ من ٨ من هذا السفر .

(٤) كذا فى الكوكب المشرق وجواهر العقود؛ والذى فى الأصل مكان هذه الكلمة : « مطلق »؛ وهو تبديل من الناسخ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا، فإن شهادة الشهود برشد المحجور عليه إنما تكون بأ...

فصل في نسب رجل شريف

... .. ويشهدون بالاستفاضة الشرعية ، بالشائع الذائع ، والنقل الصحيح المتواتر، [أنه^(١)] شريف النسب ، صحيح الحسب ، من ذرية الحسين بن عليّ — رضى الله عنهما — من أولاد الصلب ، أبا عن أب ، إلى أن يرجع نسبه إليه ، ويدلى^(٢) بأصله إلى أصل الحسين ؛ يعلمون ذلك ويشهدون به .

فصل في عدالة رجل

... .. ويشهدون شهادة علموا صحتها ، وتيقنوا معرفتها ، لا يشكون فيها ولا يرتابون ، أنه من أهل الصدق والوفاء ، والعفة والصفاء ، صادق في أقواله ، مُحقق في أفعاله ، حسن السيرة ، طاهر السريرة ، متيقظ في أموره ، سالك شروط العدالة وأفعالها ، صالح لأن يكون من العدول المبررين^(٣) ، والأعيان الاعتباريين ، مستحق أن يضع خطه في مساطر المسلمين ، عدل رضى لهم وعليهم ؛ يعلمون ذلك ويشهدون به .

فصل في إعسار رجل

... .. ويشهدون أنه فقير لا مال له ، معسر لا حال له ، عاجز عن وفاء ما عليه من الديون ، أو عن شيء منها ؛ يعلمون ذلك

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضيها .

(٢) في الأصل : «ويدل» ؛ واللغة والسياق يقتضيان ما أثبتنا .

(٣) المبررون : اسم مفعول من برّره ، أى زكاه ، كما في أقرب الموارد ؛ ولم نجد هذه الصيغة في غيره .

يكتب : حضر الى شهوده في يوم تاريخه من ذكر أنه حضر الى مجلس
 فلان — أدام الله أيامه — فلان^(١) بن فلان الفلاني ، وأشهدهم على نفسه أنه تلفظ
 بالشهادتين المعظمتين ، وهما شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا
 عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين
 كله ولو كره المشركون ، وأن عيسى عبد الله ونبيه ، ومريم أمة الله ، وأن محمدا
 صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين ، وأفضل المرسلين ، وأن شريعته أفضل الشرائع
 وملة أفضل الملة ، وأن ما جاء به عن الله حق ، وقال : « أنا برئت من كل دين
 يخالف دين الإسلام » ، ودخل في ذلك طالبا مختاراً ، وأشهد عليه بذلك ، وتلفظ به
 بتاريخ كذا وكذا .

فإن أسلم يهودى كتب موضع عيسى : وأن موسى عبد الله ونبيه ، وأن محمدا
 صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء ، وشريعته أفضل الشرائع ، وأن شريعة محمد صلى
 الله عليه وسلم نسخت شريعة موسى وجميع الشرائع ، وقال : « أنا مسلم برئت من
 كل دين يخالف دين الإسلام ، ومن كل ملة تخالف ملة محمد صلى الله عليه وسلم » ،
 وأشهد على نفسه بتاريخ ...^(٣)

وأما الإسجلات — فهي بحسب الوقائع ، وقد ذكرنا منها في أثناء ما قدمناه
 ما هو وارد في مواضعه ، فلنذكر ما لم نوردّه هناك ، فمن ذلك إسجال بثبوت العدالة .

- (١) فلان بالرفع بدل من « من » السابق في قوله : « من ذكر » .
- (٢) في بعض كتب الوثائق : « طائعا » مكان قوله « طالبا » ؛ والمعنى يستقيم على كلا اللفظين
 فإنه إذا كان طالبا للدخول في دين الإسلام كان طائعا .
- (٣) عبارة المؤلف في مثل هذا الموضع من المكاتيب السابقة قوله : « بتاريخ كذا وكذا » ، لحذف هنا
 قوله « كذا وكذا » للعلم به مما سبق ؛ وقد وضعنا هذه النقط مكان المحذوف تنبيها عليه .

- قد استقرت القاعدة بين الناس في إسجلات العدالة ان يبتدئ الكاتب بخطبة يذكر فيها شرف العدالة وعلوها، وارتفاع رتبها وسموها، ويصف المعدل بأوصاف تليق به بحسب حاله ورتبته، وأصالته وأبوتيه؛ ولا تحجر على الكاتب فيما يأتي به من القرائن والفقر والكلام المسجوع ما لم يتعد به حق المنعوت، أو يخرج به عن طوره ورتبته، ويراعى مع ذلك قيود الشرع وضوابطه؛ والكاتب فيها بحسب^(١) قدرته وتصرفه في أساليب الكلام وبراعة الاستهلال واختيار المعاني؛ فاذا انتهى إلى آخر الخطبة وذكر أوصاف المعدل قال: فلذلك أستخار الله تعالى سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضى القضاة، حاكم الحكام؛ وينعته بنعوته، ويذكر مذهبه وولايته للدولة القاهرة السلطانية الملكية الفلانية، بالولاية الصحيحة الشرعية، المتصلة بالمواقف الشريفة النبوية، الإمامية العباسية، (المستكفي) أمير المؤمنين — أعز الله به الدين، وأمتع ببقائه الإسلام والمسلمين — وأشهد على نفسه من حضر مجلس حكمه وقضائه، وهو يومئذ نافذ القضايا والأحكام ماضى النقض والإبرام، وذلك في اليوم المبارك؛ ويكتب الحاكم التاريخ بخطه؛ ثم يكتب الكاتب: أنه ثبت عنده وصح لديه بالبينّة العادلة المرضية، التي ثبتت بمثلها الحقوق الشرعية، عدالة فلان — وينعته بما يستحقه — ثبوتاً ماضياً شرعياً معتبراً تاماً مرضياً، وحكم بعدالته، وقبول قوله في شهادته؛ وأجاز ذلك وأمضاه واختاره وارتضاه، وألزم ما اقتضاه مقتضاه؛ وأذن سيدنا قاضى القضاة فلان لفلان المحكوم بعدالته في تحمل الشهادات وأدائها، لتحفظ الحقوق على أربابها وأوليائها؛

(١) «بحسب» أى يكتب بحسب؛ فالمتعلق محذوف للعلم به من السياق؛ وسيأتى التصريح بهذا

وسمع شهادته فقبلها وأجازها، وأمره أن يرقم على حُلّ الطروس طرازها؛ وبسطَ قلمه بسطا كليًا، ونصبه بين الناس عدلا مبررا مرضيًا، وأجراه مجرى أمثاله من العدول المبررين، وسلك به مسلك الشهداء المتميزين؛ وتقدم — أدام الله تعالى أيامه — بكتابة هذا الإسجال، فكتب عن إذنه الكريم في التاريخ المقدم ذكره أعلاه المكتب بخطه الكريم، شرفه الله تعالى. والكاتب في ذلك بحسب ما توصله إليه عباراته.

فصل في ثبوت إقرار متبايعين

يكتب : هذا ما أشهد على نفسه الكريمة سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضي القضاة، حاكم الأحكام فلان — وتُستوفى ألقابه ونعوته وولايته، ويدعى له — من حضر مجلس حكمه وقضائه، وهو نافذ القضاء والحكم ماضيهما، أنه ثبت عنده وصح لديه — أحسن الله إليه — في المجلس المذكور، بمحض من متكلم جائز كلامه، مسموعة دعواه على الوجه المعتبر الشرعي، بشهادة العدول الثلاثة — أو بحسب ما يكونون — الذين أعلم تحت رسم شهادتهم بالأداء في باطنه، إقرار فلان وفلان بما تُسبب إلى كل منهما في كتاب الإقرار باطنه على ما شُرح فيه، وهو مؤرخ بكذا وكذا، وبآخه رسم شهادتهم، وقد أَرخ شاهدان منهم شهادتهما بتاريخ الكتاب، والثالث أَرخ شهادته بكذا وكذا [و] جميع ما تضمنه كتاب الأبتياع المشروح باطنه — ويذكر جميع ما فيه —

(١) في الأصل : «خلل» ؛ وهو تصحيف .

(٢) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٤٤ من هذا السفر .

(٣) «اقرار» بالرفع، فاعل لقوله : «ثبت» السابق في السطر الحادي عشر من هذه الصفحة .

(٤) هذه الواو ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضي إثباتها، فإن ما بعدها معطوف على قوله فيما سبق : « إقرار » ، أي وثبت عنده أيضا جميع الخ .

- وقد أقاموها بذلك عند سيدنا قاضي القضاة فلان الحاكم المذكور بشروط الأداء
المعتبرة فيما عينه كل منهم في خطه باطنه في التاريخ [المذكور] ^(١) ، وقيل ذلك منهم ^(٢)
القبول السائع فيه ، وأعلم تحت رسم شهادتهم في باطنه علامة الأداء والقبول على
الرسم المعهود في مثله ، وثبت ذلك عنده ثبوتاً شرعياً ، فلما تكامل ذلك عند سيدنا
قاضي القضاة فلان الحاكم المذكور سأل من جازت مسألته ، وسوغت الشريعة ^(٣)
المطهرة إجابته ، الإشهاد على نفسه بثبوت ذلك عنده ، والحكم بموجبه على الوجه
المشروح فيه ، ... وأبقى كل ذي حجة على حجته ، وهو في ذلك كله نافذ القضاء ^(٤)
والحكم ماضيهما ، بعد تقدم الدعوى المسموعة وما ترتب عليها ، وتقدم — أدام الله
أيامه ، وأعز أحكامه — بكتابة هذا الإسجال ، فكتب عن إذنه متضمناً لذلك
وذلك بعد قراءة ما يحتاج الى قراءته في كتاب الإقرار ، ووقع الإشهاد بذلك بتاريخ
كذا وكذا .

- (١) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضي إثباتها .
(٢) في الأصل : « كل » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا أخذاً مما سبق في ص ٥٤ س ٧ وص ٧٩
س ٧ و ١٢ وما سياتي أيضاً في ص ١٥٠ س ١ و ١٧ وص ١٥٢ س ١٩ وص ١٥٣ س ٥ وغير
ذلك من المواضع .
(٣) في الأصل : « الحكم » ؛ وهو تبديل من النسخ ؛ وسياق الكلام يقتضي ما أثبتنا أخذاً مما
ورد في الفتاوى الهندية وغيرها من كتب الوثائق .
(٤) موضع هذه النقط عبارات ساقطة من الأصل تفيد أن القاضي أجاب السائل الى سؤاله وأشهد
على نفسه بثبوت ذلك عنده ؛ وحكم بموجبه على الوجه المشروح فيه « ويدل على ذلك أمور : أولها ان
عطف قوله بعد : « وأبقى » على ما قبله غير مستقيم ، فإن الإبقاء فعل القاضي ، وما قبله من السؤال فعل
المدعى ، كما لا يخفى ؛ ثانياً ان هذه العبارات هي مقتضى السؤال السابق قبله ؛ ثالثاً ورود ما يفيد هذه
المعاني في مثل هذا الموضع من الإسجلات الواردة في هذا السفر انظر صفحة ٥٥ و ٩٠ و ١٠١ و ١٥١ و ١٥٢
وكذلك في الإسجلات المذكورة في الفتاوى الهندية وغيرها من كتب الوثائق ؛ ولم نثبت هذه العبارات
في صلب الكتاب بين مربعين لاحتمال أن يكون ما سقط من الأصل مخالفاً في الألفاظ والعبارات
لما نثبت ، وإن آتخذا في المعاني .

مثال إسجال بثبوت مبايعة بشهود الأصل^(١) وشهود

الفرع^(١) على نائب الحكم

هذا ما أشهد على نفسه العبد الفقير إلى الله تعالى أقضى القضاة فلان، خليفة^(٢)
الحكم العزيز بالمكان الفلاني عن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضي القضاة^(٢)
فلان، من حضره من العدول، أنه ثبت عنده في مجلس حكمه ومحل نيابته
في اليوم الفلاني، بعد صدور دعوى محررة مقابلة بالإنكار على الوضع الشرعي
بشهادة عدول الأصل الثلاثة، وهم - ويسمى - وشاهدي الفرع، وهما فلان
وفلان، وهم الذين أعلم الحاكم المذكور تحت رسم شهادتهم بالأداء آخر^(٣) الأبتياح
المذكور باطنه، إقرار^(٤) المتبايعين المسميين باطنه بما نسب إليهما فيه، على ما نص
وشرح فيه، المؤرخ بكذا وكذا، وبآخر رسم شهادة العدول الثلاثة المشار إليهم؛
[وقد أقام شهود الأصل^(٥) شهادتهم بذلك عند الحاكم المذكور بشروط الأداء

(١) يريد بشهود الأصل : الشهود الأصليين، أي الذين حضروا مجلس العقد وشهدوا به عن رؤية
لا عن سماع من غيرهم . وبشهود الفرع : الذين يشهدون بما سمعوا من شهود الأصل ولم يحضروا مجلس
العقد؛ كما يدل على ذلك سياق ما يأتي بعد في هذا الإسجال؛ ووجه التسمية في كليهما ظاهر .

(٢) كان المناسب أن تكون صيغة التفضيل للثاني دون الأول، فيقول عن خليفة الحكم : « قاضي
القضاة » وعن الثاني : « أقضى القضاة » إلا أننا وجدنا مثل ذلك أيضا في كتاب جواهر العقود؛ فلهذه
اصطلاح لكتاب الوثائق تفاؤلا لخليفة الحكم بأن تلو رتبته ويصير أقضى القضاة .

(٣) في الأصل : « أو آخر » ؛ وقوله : « أو » زيادة من النسخ، إذ لا مقتضى لها في هذا الموضع .

(٤) في الأصل : « بإقرار » ؛ والباء زيادة من النسخ، فإن قوله : « إقرار » فاعل لقوله :

« ثبت » السابق في السطر الخامس من هذه الصفحة، إذ ليس في الكلام ما يصلح جعله فاعلا غيره .

(٥) هذه العبارة ساقطة من الأصل؛ والسياق يقتضي إثباتها إذ لا يستقيم الكلام بدونها، ويؤيد

إثباتها أيضا قوله بعد في السطر الأول من صفحة ١٥٠ في شاهدي الفرع : « وقد أقام شاهدا الفرع » .

- وقيل ذلك منهم القبول السائغ فيه ؛ وقد أقام شاهدا الفرع المذكوران شهادتهما على أصلهما العدل فلان بما تتجلاه عنه ، وهو أنه شهد على المتعاقدين المذكورين باطنه بما نسب الى كل منهما فيه ، وأنه ذكر لهما ذلك ، وأشهدهما على شهادته به ، على ما تضمنه رسم شهادتهما آخر الأبتياح باطنه ، في حال سوغ سماع شهادة الفرع على أصله ، عند سيدنا القاضي فلان الحاكم المذكور ، وقبلها منهما القبول السائغ فيه ٥
- وسطر تحت رسم شهادة كل منهما ما جرت العادة به من علامة الأداء والقبول على الرسم المعهود في مثله ؛ وأنه ثبت عنده — أعز الله أحكامه — في المجلس المذكور على الوضع الشرعي ، بشهادة عدلين من العدول الثلاثة الأصول ، وهما فلان وفلان أن البائع المذكور لم تزل يده متصرفه فيما باعه الى حين أنتقاله من يده الى يد هذا المشتري المسمى باطنه ؛ وقد أقام كل منهما شهادته بذلك عنده ، وقبلها منه القبول السائغ فيه ، وسطر ما جرت العادة به من علامة الأداء والقبول على الرسم المعهود في مثله — وان كانت المبايعه ثبتت بعدلين وشهد أن البائع مالك لما باعه كتب : «أنه ثبت عنده في المجلس المذكور بمحضر من متكلم جائز كلامه ، مسموعة دعواه على الوضع الشرعي المعبر ، بشهادة عدلين ، هما فلان وفلان ، إقرار المتبايعين باطنه ، وهو أن فلانا اشترى من فلان جميع كذا وكذا — ويشرح ما في المبايعه — وبآخرها رسم شهادتهما ، وقد أقاماها عند الحاكم على المشتري والبائع بما نسب الى كل منهما باطنه وأن البائع المذكور مالك لما باعه فيه ، وشخصاه له ، فقيل ذلك منهما القبول السائغ فيه ، وسطر ما جرت العادة به من علامة الأداء والتشخيص على الرسم المعهود» — فلما تكامل ذلك عنده وصح لديه سأل من جاز سؤاله التقدم بكتابة هذا الفصل وتضمينه الإشهاد عليه بثبوت ذلك لديه ، والحكم على المتبايعين المذكورين بما ١٥
- ٢٠

نُسِبَ إليهما بأعاليه ، وتضمنته ملك البائع المذكور لما باعه فيه ؛ فأعذر^(١) — أعز الله أحكامه — إلى البائع المذكور : هل له مطعن^(٢) فيما شهد^(١) [به] عليه فيه ، أوفى من شهد؟ فأقر في المجلس المذكور بأنه لا مطعن له في ذلك ولا في شيء منه ؛ فعند ذلك أجاب السائل إلى سؤاله ، فكتب عن إذنه ، وحكم على المتبايعين المذكورين بما نُسِبَ إليهما بأعاليه ، وبصححة ملك البائع المذكور لما باعه بعد قراءة ما تضمنه باطنه^(٣) على شهود هذا الإسجال ، وأبقى كل ذي حجة معتبرة فيه على حجته ، وهو في ذلك كله نافذ القضاء والحكم ماضيهما ، وذلك بعد تقدم الدعوى المحررة وما ترتب عليها ، ووقع الإشهاد بذلك بتاريخ كذا وكذا .

فصل في ثبوت إسجال حاكم على حاكم

هذا ما أشهد عليه سيّدنا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضي القضاة فلان^{١٠} من حضره من العدول ، أنه ثبت عنده وصح لديه في مجلس حكمه ومحل ولايته ، بعد صدور دعوى محررة مقابلة بالإنكار على الوضع الشرعي ، بشهادة العدول الذين أعلم تحت رسم شهادة كل منهم بالأداء في باطنه ، إشهاد قاضي القضاة فلان الحاكم بالعمل الفلاني بما نُسِبَ إليه في إسجاله المسطر أعلاه ، على ما نصّ وشرح فيه ، وهو مؤرخ بكذا وكذا ، وقد أقام كل من الشهود شهادته بذلك عند القاضي فلان الحاكم^{١٥}

(١) «فيه» ، أى في المكتوب .

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضيها ؛ فان الضمير هو عاود الموصول السابق في قوله : «فما شهد» وليس في الجملة ما يصلح جعله عائدا غيره ؛ وليس هذا الموضع مما يسوغ فيه حذف العائد .

(٣) قوله : «باطنه» يحتمل ضبطين : الرفع على أنه فاعل لقوله : «تضمنه» أى ما تضمنه باطن

الإسجال ؛ والنصب على الظرفية ، أى ما تضمنه الإسجال في باطنه ؛ وكلا الضبطين صحيح لا رجحان لأحدهما على الآخر ، كما هو الظاهر لنا .^{٢٠}

المبتدئ باسمه بشروط الأداء على الرسم المعهود عنده في مثله ؛ فلما تكامل ذلك عنده
 وصحّ لديه — أحسن الله اليه — سأل من جاز سؤاله الإشهاد على نفسه بثبوت
 ذلك لديه ، وتنفيذه وإمضائه والحكم به ، فأجابه الى سؤاله ، وتقدم بكتابته
 فكتب عن إذنه الكريم ، وأشهد على نفسه بثبوت ذلك لديه ، وتنفيذه وإمضائه
 وأنه حكم به وأرتضاه ، وأبقى كلّ ذى حجة معتبرة فيه على حجته ، وهو في ذلك نافذ
 الحكم والقضاء ماضيهما ، بعد تقدم الدعوى المسموعة وما ترتب عليها — وإن حضر
 من أشهد عليه أنه لا مطعن له في ذلك كتب : « وحضر إقامة البينة فلان ، وأعترف
 بأنه لا مطعن له في ذلك ولا في من شهد به » — ووقع الإشهاد به بتاريخ ...^(١)
 فهذه أمثلة ذكرناها ، والكاتب المجيد المتصرف يكتب بقدر الوقائع ، ويتصرف
 في الألفاظ ، ما لم يخلّ بالمقاصد ، ولا يدخل عليها من الألفاظ ما يفسدها .

وأما الكتب الحكمية — فاذا ثبت عند حاكم من الحكام أمر وسأله
 المحكوم له كتاباً حكماً لجميع القضاة كتب ما مثاله بعد البسملة : هذه المكاتب
 الحكمية الى كلّ من تصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم — ويدعو لهم —
 من مجلس الحكم العزيز بالعمل الفلاني عن سيدنا قاضي القضاة فلان ، الحاكم بالعمل
 الفلاني — ويدعى له — أنه ثبت عنده وصحّ لديه في مجلس حكمه وقضائه بمحضر
 من متكلم جائز كلامه ، مسموعة دعواه على الوضع الشرعي ، بشهادة عدلين ، وهما
 فلان وفلان ، جميع ما تضمنه مسطور الدين المتصل أوله بآخر كتابي هذا ، الذي
 مضمونه — وينقل الى آخره — وبآخره رسم شهادة العدلين المشار اليهما ؛ وقد
 أقام كلّ منهما شهادته عنده أنه بالمقر المذكور عارف ؛ وقيل ذلك منهما القبول

(١) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٤٥ من هذا السفر .

(٢) « جميع » بالرفع ، فاعل لقوله : « ثبت » السابق في السطر الخامس عشر من هذه الصفحة .

السائغ، وسَطَّر تحت رسم شهادتهما ما جرت العادة به من علامة الأداء والقبول على الرسم المعهود في مثله، وذلك بعد أن ثبتت عنده على الوضع الشرعيّ بشهادة عدلين — هما فلان وفلان الواضعا رسم شهادتهما في مسطور الدين المذكور — الغيبة الشرعية^(١) وأقام كلُّ منهما شهادته عنده بغيبة المُقَرَّر المذكور، وقالوا: «إمَّهما به عارفان»، وقبل ذلك منهما القبول الشرعيّ، وسَطَّر تحت رسم شهادتهما ما جرت العادة به من علامة الأداء والقبول على الرسم المعهود في مثله، وأَحْلَف المُقَرَّر له بالله العظيم، اليمين الشرعية المتوجهة عليه، المؤرخة في مسطور الحلف المكتتب على ظهر المسطور أو الملتصق بذيل مسطور الدين، بالتماسه لذلك على الأوضاع الشرعية، ثبوتا شرعياً^(٢) معتبراً، وأنه حكم بذلك وأمضاه، وألزم بمقتضاه، على الوجه الشرعيّ، مع إبقاء كلِّ ذي حجة معتبرة على حجته، وهو في ذلك كله نافذ القضاء والحكم ماضيهما بعد تقدّم الدعوى المسموعة وما ترتب عليها، ولما تكامل ذلك كله عنده وصحّ لديه — أحسن الله إليه — سألَه من جازت مسأَلَتُه، وسوّغت الشريعة المطهرة أجابته، المكتّبة عنه بذلك، فأجابته إلى سؤاله، وتقدّم بكتابة هذا الكتاب الحكيم فُكِّتَب عن إذنه، فمن وقف عليه من قضاة المسلمين وحكامهم وأُعتِمِد تنفيذُه وإمضاه حاز الأجر والثواب، والرضا وحُسن المآب، وفقه الله وإياناً^(٣) لما يحبه ويرضاه، وُكِّتَب عن مجلس الحكم العزيز بالعمل الفلاني في اليوم الفلاني — ويؤرخ — مثال العلامة بعد البسملة كذا وكذا، وعدد أوصاله كذا وكذا، وينتم الكتاب .

(١) في الأصل : «الواضعي» ؛ وهو تحريف ؛ وقواعد اللغة تقتضي ما أثبتنا .

(٢) «ثبوتا» مفعول لقوله : «ثبتت» السابق في السطر الثاني من هذه الصفحة .

(٣) في الأصل : «والراي» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه السياق .

(٤) في الأصل : «لمن» ؛ وهو تحريف .

ثم يكتب عنوانه ، ومثال ما يكتب : « من فلان بن فلان الحاكم بالعمل
الفلاني » ويُشهد عليه بثبوت ذلك عنده .

- ويكتب أيضا في مثل ذلك — وهو أبلغ — ما صورته : هذا كتاب حُكى
محرر مرضى ؛ تقدم بكتابته وتسطيره ، ونجيزه وتحريره ، العبدُ الفقيرُ الى الله تعالى
قاضي القضاة فلان — ويدعى له — الحاكم بالديار المصرية ، أو غيرها ، للدولة
الفلانية ، بالولاية المتصلة بالمواقف الشريفة — نحو ما تقدم في إسجال العدالة —
الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم ونوابهم وخلفائهم — ويدعو
لهم — متضمنا^(١) أنه ثبت عنده وصح لديه ؛ ويُكمل كما تقدم .

فصل

- إذا ورد مثل هذا الكتاب من قاضٍ الى قاضٍ — مثله من قاضي القضاة
بدمشق الى قاضي القضاة بمصر — كتب على ظهره ما مثله : هذا ما أشهد على
نفسه سيدنا ومولانا قاضي القضاة فلان ، الحاكم بالقاهرة ومصر المحروستين وسائر
الديار المصرية — ويدعى له — أنه ورد عليه الكتاب الحكي الصادر عن مُصدره
قاضي القضاة فلان الحاكم بدمشق — وهو الكتاب المشروح باطنه — وورودا
صحيا شرعيا ، موثوقا به ، مسكونا اليه ؛ وشهد بوروده عن مُصدره قاضي القضاة
فلان الحاكم بدمشق المحروسة كل واحد من العدول المستورين ، أو المزكين^(٢)
وهم — ويسمّهم — عند سيدنا قاضي القضاة فلان ، وقالوا : « إن الحاكم المذكور

(١) « متضمنا » بالنصب ، حال من الضمير في قوله : « بكتابته » السابق في السطر الرابع من هذه
الصفحة .

(٢) في الأصل : « المركبين » ؛ وهو تصحيف .

أشهدهما على نفسه بما تَضمَّنَه الكتابُ الحُكْمِيُّ المسطَّرُّ باطنه، بعد قراءته على مُصدره بحضرتيهما وحضور من يُعتبر حضوره « وإن قاضى القضاة فلانا سميع شهادتهما فقبلها القبول السائق ؛ ولما تكامل ذلك كله سأل من جازت مسألتُه، وسوَّغت الشريعة المطهرة إجابته، الإِشهادَ على نفسه بثبوت ذلك لديه، وأنه قبله قبول أمثاله من الكتب الحُكْمِيَّة قبولاً شرعياً، وحكم به وأمضاه، وألزم بمقتضاه ؛ فأجاب السائل الى سؤاله، وأشهد على نفسه بذلك، وذلك كله بعد تقدُّم الدعوى المسموعة في ذلك وما ترتب عليها، وأبقى كلَّ ذى حجة معتبرة فيه على حجته، وهو في ذلك كله نافذ القضاء والحكم ماضيتهما ؛ وذلك بتاريخ

وأما التقاليد الحُكْمِيَّة — فيبتدئ الكاتب في صدرها بعد البسملة بخطبة

١١٣

يورد فيها ما تؤدِّيه إليه عبارته، وتُبلَّغه إياه فصاحته وبلاغته؛ ثم يكتب : ولما كنت أيتها القاضي فلان — وينعته بما يستحقه — ممن أتصف بكذا وكذا واشتغل بكذا وكذا، وأستحق كذا وكذا، استخرتُ الله تعالى، واستنبتك عني في القضاء والحكم في العمل الفلاني، في جميع أعماله وبلاده وسائر أقطاره ؛ فتولَّ ما وليتُك، وياشر ما عذقتُه بك^(٢)، وصُنُّ أموال الناس عن الضياع، وزوج من لاولى له عند الشروط المعتبرة الأوضاع؛ وأضبط الأحكام بشهادة الثقة العدول وميز بين المردود منهم والمقبول؛ وراع أحوال النواب في البلاد، وأرهم يقظة تردع

(١) في الأصل : « كيت » ؛ وهو تحريف .

(٢) « عذقتك بك » ، أى علقتك وجعلت أمره منوطاً بك كما يناط العذق — بكسر العين ، وهو القنو — بالنخلة ؛ وقد ورد هذا اللفظ في الجزء الثامن من هذا الكتاب في عدة مواضع ، كما ورد في مؤلفات

أخرى كثيرة ؛ ولم نجده فيما راجعناه من كتب اللغة بهذا المعنى .

(٣) « عند الشروط » ، أى عند تحقق الشروط .

بها المفسد عن الفساد — ويذكر غير ذلك من الوصايا ، ويوصيه في آخرها بتقوى الله تعالى — وكتب عن مجلس الحكم العزيز بالعمل الفلاح^(١) ، ويؤرخ .

وأما تقاليد قضاة القضاة فتتعلق بكتاب الإنشاء ، وهذا مثال ، والكتاب يتصرف بحسب نباهته ومعرفته وعلمه .

وأما الأوقاف والتحبيسات — فهي بحسب آراء أربابها فيما يوقفونه^(١) ويحبسونه على أبواب القربات ، وأنواع الأجر والمثوبات ؛ وسندكر منها قواعد يقاس عليها — إن شاء الله تعالى —

فمن ذلك ما إذا كان لرجل دار^(١) وأراد أن يوقفها عليه^(٢) وعلى أولاده من بعده ونسلهم وعقبهم ، فسبيله في ذلك أن يملك الدار لغيره^(٣) ، ويكتب التملك على^(٤) ما تقدم ؛ ثم يقول : وبعد تمام ذلك ولزومه أشهد عليه فلان المقر له فيه شهود^(٥) هذا المكتوب طوعا منه واختيارا ، أنه وقف وحبس وسبل وحرّم وأبد ، وتصدق

(١) في المصباح أن قولهم «أوقفت الدار» بالالف لغة تميم ، وأنكرها الأصمعي ، وقال : الكلام «وقفت» بدون ألف .

(٢) في الأصل : «وقف عليها» ؛ وهو خطأ من الناسخ ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٣) هذه الطريقة التي ذكرها — وهي أن يملك الواقف ما يريد وقفه لشخص آخر ، ثم يقفه هذا الشخص المملك بتشديد اللام المفتوحة على المملك بالكسر — مبنية على قول من يقول بعدم جواز وقف الإنسان على نفسه ؛ قال الغزالي في الوجيز ج ١ ص ٢٤٥ طبع مطبعة المؤيد ما نصه : «ولا يجوز الوقف على نفسه ، إذ لا يتجدد به إلا منع التصرف ؛ وفيه وجه آخر أنه يجوز» اهـ . وفي فتح العزيز أن القول بجوازه هو قول أحمد وأبي عبد الله الزهري — رضى الله تعالى عنهما — وينسب إلى ابن سريج أيضا .

(٤) يشير بقوله : «على ما تقدم» إلى ما سبق في ص ٢٣ من هذا السفر .

(٥) «حرّم» ، أى منع من التصرف في الموقوف وجعله حراما .

بما هو له وفي يده ومملكه وتصرفه ، وراه وعرفه ، وأحاط به علما وخبرة ؛ وهو
جميع الدار الموصوفة المحدودة أعلاه ، على فلان بن فلان المقر المملك المذكور
أعلاه أيام حياته ، ثم من بعده على أولاده ، وأولاد أولاده ، وأولاد أولاده
أبدا ما تناسلوا دائما ، وما تعاقبوا ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، يتناقلونه بينهم كذلك
الى حين أنقراضهم ، يحجب الآباء منهم والأقهار أولادهم وأولاد أولادهم وإن
سفلوا ، فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل^(١) من ذلك ، كان نصيبه لإخوته
الموجودين حين موته ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، يحجب الآباء منهم والأقهار
أولادهم وأولاد أولادهم ؛ فإن لم يوجد من أولاد الموقوف عليه وأولاد أولاده أحد
كان ذلك وقفا مصروفا ريعه على مصالح المسجد الذي بالموضع الفلاني - ويوصف
ويحدد - برسم عمارته ومرمته وفرشه ووقود مصابيحه وشراء ما يحتاج اليه من
الزجاج والنحاس والحديد ، ومن يقوم بخدمته والأذان فيه ، ومن يؤم فيه بالمسلمين
في الصلوات الخمس المكتوبة المفروضة على سائر المسلمين ، على ما يراه الناظر
في ذلك ؛ فإن تعذر الصرف عليه بوجه من الوجوه كان ذلك وقفا على الفقراء
والمساكين أينما كانوا وحيثما وجدوا من الديار المصرية أو الشام ، أو عمل من
الأعمال ، أو بلد من البلاد ، على ما يراه الناظر في ذلك من مساواة وتفضيل ،
وإعطاء وحرمان ؛ ومتى أمكن الصرف الى ما ذكر من مصالح المسجد كان الوقف
عليها والصرف إليها ، يجرى الحال في ذلك كذلك الى أن يرث الله الأرض ومن
عليها وهو خير الوارثين ؛ على أن للناظر في هذا الوقف والمتولى عليه أن يؤجره لمن شاء

(١) « له » ، أى لأحد المستحقين من الأولاد وأولاد الأولاد الخ كما يدل على ذلك سياق ما يأتي

بعده من الكلام ، فرجع الضمير المذكور ضمنا وان لم يتقدم ذكره تصريحاً ؛ وكان الأولى فيما يظهر لنا أن

يقول : « فن لم يكن له » لأنه أوضح في المعنى ، والوضوح أولى بالوثائق .

- ما شاء من المَدَد: طَوَّالِهَا وَقَصَارِهَا، بما يراه من الأَجَر: المعجَّلة أو المؤجَّلة أو المنجَّمة ؛
 أو يكتب: «وعلى الناظر في هذا الوقف أن يُؤجِّره لسنة كاملة فما دونها ، بأجرة المثل
 فما فوقها» ولا يتعجَّل أجرة ، ولا يُدخِل عقدا على عقد إلا أن يجد في مخالفة ذلك
 مصلحة ظاهرة ، أو غبطة ظاهرة^(١) ، فيؤجِّره لمدة كذا وكذا ولمن شاء ، ويستغلَّ أجْرَه
 بوجوه الاستغلال الشرعية ، فما حصل من ريعه بدأ منه بعمارتِه وممرَّته وإصلاحه
 وما فيه بقاء عينه ودوام منفعتِه ، ثم ما فضل بعد صرفه لمستحقِّه على ما شِرح أعلاه ؛
 وجعل الواقف النظر في هذا الوقف والولاية عليه لفلان الموقوف عليه أولا ، ثم
 من بعده لأولاده وأولاد أولاده ، يُنظر كلُّ منهم على حصته في حال استحقاقه وعلى
 حصّة من تعذّر نظره من المستحقِّين لصغره أو سفهه أو غيبته أو عدم أهليته ، أو سبب
 من الأسباب ، الى حين تمكّنه من النظر ، فيعود حكمه حكم باقي المستحقِّين في النظر
 على حصته وحصّة غيره ؛ فإن تعذّر النظر من أحدهم أو من جميعهم بسبب من
 الأسباب ، أو أنقرضوا ولم يوجد منهم أحد ، كان النظر في ذلك لحاكم المسلمين ؛
 وإن عاد إمكان النظر الى مستحقِّ الوقف أو الى أحدٍ منهم قُدّم في النظر على غيره ؛
 ومن عُدِمَتْ منهم أهليته وكان له وليٌّ ينظر في ماله كان النظر له على حصته
 في هذا الوقف دون غيره من المستحقِّين ومن الحاكم ؛ يجرى الحال في ذلك كذلك
 وجودا وعدما ، الى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ؛ ولكلِّ ناظر
 في هذا الوقف أن يستنبط عنه في ذلك من هو أهلُّ له ؛ وعلى كلِّ ناظر في هذا

(١) قد يتوهم أن هذه الكلمة مكررة مع ما سبق قبلها ؛ وليس كذلك ، فإن المراد أن الكاتب مخير بين أن
 يقول : «مصلحة ظاهرة» ، أو يقول : «غبطة ظاهرة» ، وليس المراد أن يجمع بينهما في مكتوب واحد ،
 وإذن فلا تكرار ، ويرشد الى ذلك العطف «أو» في قوله : «أو غبطة» ، اذ لو كان المراد الجمع بين
 العبارتين لعطف بالواو ؛ على أن مثل هذا التكرار إن وجد لا يلزم منه محذور .

- الوقف أن يتعهد إثباته عند الحاكم بحفظه بتواتر الشهادات وأتصال الأحكام، وله أن يصرف في كلفة إثباته ما جرت العادة به من ريع هذا الوقف؛ وقف فلان المبتدأ باسمه جميع ذلك على الجهات المعينة، بالشروط المبينة، على ما شرح أعلاه؛ وقفا صحيحا شرعيا مؤبدا، وحبسا دائما سرمدا، وصدقة موقوفة، لا تباع ولا تُوهب، ولا تملك، ولا ترهن، ولا تُتلف بوجه تلف، قائمة على أصولها محفوظة على شروطها، الى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين؛ وقبل هذا الموقوف عليه ذلك لنفسه قبولا شرعيا، وتسلم الموقوف عليه الدار المذكورة وصارت بيده وقبضه وحوزة؛ وذلك بعد النظر والمعرفة، والإحاطة به علما وخبرة؛ فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر إخراجها عن أهله، وحرام على من غيره أو بدله ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ .

فصل

- إذا وقف رجل دارا على أولاده وعلى من يُحدثه الله من الأولاد، ثم على المسجونين ثم على فك الأسرى، ثم على الفقراء والمساكين، كتب ما مثاله : هذا كتاب وقف صحيح شرعي، وحبس صحيح مرضي، تقرب به واقفه الى الله تعالى رغبة فيما لديه وذخيرة له يوم العرض عليه؛ يوم يجزي الله المتصدقين، ولا يضيع أجر المحسنين؛ اكتبه فلان، وأشهد على نفسه أنه وقف وحبس وسبل وحرم وأبد وتصدق

(١) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل؛ وهو مكرمع ما سبق في الجملة التي قبل هذه؛ فلعل صوابه :

« صريح » على أن مثل هذا التكرار لا يلزم منه فساد في اللفظ ولا في المعنى، إلا أن الأولى في الكتابة

بما هو له وفي يده وملكه وتصرفه ، وعرفه ورآه ، وأحاط به علما و [خبرة] ^(١) .
(٢)

... ..

... ..

[عقار بالعين والقاف والراء : عقار بن ^(٤) المغيرة بن شعبة ، وغيره ، وغفار ، هو ^(٣) أبو غفار ، عن أبي تيممة ، وأبو غفار غالب التمار ^(٥) ^(٦) ^(٧) .

المؤلف والمختلف
من أسماء نقلة
الحديث

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتها أخذا مما سبق في ص ١٥٧ س ١
وص ١٥٩ س ٩ من هذا السفر ، وغير ذلك من المكاتب والعقود السابقة .

(٢) هنا عدة صفحات ساقطة من الأصل تشتمل على بقية كتاب الوقف الذى نحن بصدده وما عسى
أن يكون بعده من بقية كتابة الحكم والشروط ، كما تشتمل أيضا على أول كتابة النسخ وشئ من المؤلف
والمختلف من أسماء نقلة الحديث من أول حرف الألف إلى الكلام على عقار بن المغيرة بن شعبة في حرف العين ؛
ولم نثبت هنا بقية كتاب الوقف الذى نحن بصدده عما بين أيدينا من كتب الوثائق والشروط ، لاحتمال أن يكون
ماسقط من الأصل مخالفا لما في الكتب الأخرى في الألفاظ والعبارات ، وإن اتحدا في المعاني والأغراض .

(٣) هذه الكلمة مع أسماء كثيرة قبلها ساقطة من الأصل ، وهذه الأسماء تبتدىء من حرف الألف
إلى هذا الموضع في الكلام على عقار بن المغيرة في حرف العين ، كما سبق التنبيه على ذلك في الحاشية رقم ٢ من هذه
الصفحة ؛ وقد نقل المؤلف هذه الأسماء عن كتاب المؤلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث لعبد الغنى بن سعيد
المصرى ، كما سينبّه بعد على هذا النقل ؛ وقد نقلنا هذه الكلمة عن هذا الكتاب إذ لا يتم ما بعدها من
الكلام بدونها ، ولم نقل ما قبلها من الأسماء لتعذر معرفة ما أثبتّه المؤلف منها وما لم يثبتّه في الصفحات
التي سقطت من الأصل ، فإنه لم ينقل عن كتاب المؤلف والمختلف جميع ما ورد فيه ، وإنما جرى في ذلك
على طريقة الاختصار وحذف البعض ، كما سينبّه على ذلك بعد ، وكما يتبين ذلك من مقابلة ما بقى هنا من
هذه الأسماء بما في كتاب المؤلف والمختلف ، وذلك هو دأبه في جميع أبواب هذا الكتاب حين ينقل عن
الكتب الأخرى .

(٤) الذى في طبقات ابن سعد ج ٦ ص ١٨٨ طبع ليدن : «العقار» بزيادة ألف ولام .
(٥) عبارة المؤلف والمختلف ص ٨٦ : «هو مثنى أبو غفار» فذكر اسمه وكنيته ؛ واقتصر المؤلف
هنا على ذكر كنيته . وفي تقريب التهذيب ص ٢٠١ طبع الهند : «المثنى» بزيادة ألف ولام ؛ وورد
في هذا الكتاب أيضا وفي خلاصة تذهيب التهذيب ص ٣٦٨ طبع المطبعة الأميرية ما يفيد أنه مختلف
في هذه الكنية ، فقال بعضهم : إنه أبو عفان .

(٦) «عن أبي تيممة» ، أى يروى عن أبي تيممة ؛ والذى في الأصل : «ابن» مكان قوله :
«عن» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما في كتاب المؤلف والمختلف ص ٨٦ وغيره .
(٧) في مستدرك الناج مادة «غفر» أنه مختلف في هذه الكنية ، فقليل : ان كنيته أبو عفان .

٥

١٠

١٥

٢٠

٢٥

(وعبّيس) (وعنبس)

عبّيس، هو ابن ميمون أبو عبّيدة، وأم عبّيس، امرأة كانت تعدّب في الله^(١) أعتقها أبو بكر الصّدّيق — رضى الله عنه — ؛ وعنبس، هو ابن عقبة، وعنبس ابن إسماعيل القزاز، وغيرهما .

(وعباد) (وعباد) (وعباد)

فأما عباد، فكثير، وعباد بضمّ العين، هو قيس بن عباد، تابعي كبير، وعباد بكسر العين وياء مثناة وذال معجمة، هو عباد بن عمرو، له صحبة، وأهبان بن عباد مكلم^(٢) (٣)

(١) قال الزبير بن بكار في قصة أم عبّيس هذه : « إنها كانت أمة لبنى تميم بن مرة ، فأسلمت أول الإسلام ، وكانت ممن استضعفه المشركون يعذبونها ، فاشتراها أبو بكر فأعتقها ؛ وكنيت بابنها عبّيس بن كريز . وذكر البلاذري : « أنها كانت أمة لبنى زهرة ، وكان الأسود بن عبد يغوث يعذبها » اهـ (الإصابة في تمييز الصحابة) ج ٨ ص ٢٥٨ طبع المطبعة الشرفية بمصر .

(٢) ذكر ابن حجر في التبصير أنه قيل فيه : انه ابن عبد عمرو .

(٣) ذكر ابن سعد خلافا في مكلم الذئب ، فروى عن هشام بن محمد أن مكلم الذئب هو أهبان بن الأكوع ، وعن محمد بن الأشعث أن مكلم الذئب هو أهبان بن عباد — في الطبقات « ابن عباد » وهو تصحيف — ؛ وقال محمد بن عمر : « مكلم الذئب هو أهبان بن أوس الأسلمي ، وذلك أنه كان يسكن (بين) ، وهي بلاد أسلم ، فبينما هو يرعى غنما له بحجرة الوبرة عدا الذئب على شاة منها ، فأخذها أهبان منه ، فتنحى الذئب فألقى على ذنبه ، وقال لأهبان : ويحك ، « لم تمنع مني رزقا رزقنيه الله » ؟ فجعل أهبان الأسلمي يصفق بيديه ويقول : « تالله ما رأيت أعجب من هذا » فقال الذئب : « ان أعجب من هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم بين هذه التخلات » وأوما إلى المدينة ؛ فحذر أهبان غنمه الى المدينة ، وأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحدثه ؛ فعجب رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك ، وأمره إذا صلى العصر أن يحدث به أصحابه ، ففعل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صدق في آيات تكون قبل الساعة » اهـ (انظر كتاب الطبقات الكبرى) جزء ٤ قسم ٢ صفحة ٤١ طبع ليدن . (و بين) بفتح أوله وثانيه ، وقيل : بفتح فسكون : ناحية من أعراض المدينة على بر يد منها ، وهي منازل أسلم بن خزاعة ، كما قاله نصر ؛ وذكر صاحب تاج العروس في تعيين هذا المكان أقوالا أخرى غير ذلك ، فانظره .

الذئب، وعيَّاذُ بنُ أبي العيَّاذ، وعيَّاذُ بنُ مَغْرَاء^(١)، وعيَّاذُ بكسر العين وباء موحدة :
ربيعَةُ بنُ عباد، له صحبة، وعيَّاذُ العبديّ .

(وعُمارة) (وعِمارة)

عُمارة بالضم، كثير؛ وبكسر العين : واحد، هو أبيُّ بنُ عِمارة، له صحبة .

(وعابس) (وعائش)

عابس، كثير؛ وعائش، هو ابنُ أنس، وعبدُ الرحمن بنُ عائش الحَضْرَمي .

(وعَدنان) (وعَدنان)

أما عَدنان، فهو في نسب غافق بنِ العتيك بنِ عك^(٢) بنِ عَدنان^(٣)؛ وعَدنان^(٤)،
هو عَدنانُ بنُ أحمد بنِ طُولون .

- ١٠ (١) كان الأنسب تقديم الكلام على « عباد » بكسر العين على « عيَّاذ » السابق قبله ، أى جعله بعد الكلام على « عباد » يضم العين ، وذلك لاتفاقهما في المادّة ؛ وكما هو صنيع الذهبي في المشتبه وابن حجر في التبصير المحفوظة منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣ مصطلح ش .
- (٢) في الأصل : « غافق » بالعين المهملة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما في مستدرک التاج وغيره .
- (٣) الذى وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة وغيرها أن غافقا ليس ابن العتيك كما هنا ، وإنما هو ابن الشاهد ؛ وقيل : ابن الحارث بن عك بن عدنان ، كما في مستدرک التاج مادة « غفق » . وجاء فيه أيضا مادة « عك » ضمن كلام نقله عن ابن حبيب ما نصه : « ثم إن عكا هذا عقبه في فخذين : الشاهد والصحار بنى عك ، ومن بنى الشاهد غافق » الخ والذى فى كتاب المؤلف والمختلف المنقولة عنه هذه الأسماء : « فى العتيك » مكان « ابن العتيك » أى أن نسب غافق فى هذه القبيلة ، وليس الأمر كما ذكر ، فإن غافقا من بنى الشاهد ابن عك ، أو من بنى الحارث بن عك ، وليس من بنى العتيك ، كما يتبين ذلك مما نقلناه عن مستدرک التاج .
- ٢٠ (٤) الذى وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة والأنساب أن العتيك ليس ابن عك بن عدنان كما هنا وكما فى المؤلف والمختلف أيضا ، وإنما هو ابن الأسد بن عمران بن عمرو مزريقاء بن ماء السماء ، كما فى شرح القاموس مادة « عتك » ووفيات الأعيان ج ٢ ص ١٤٥ طبع المطبعة الميمنية فى نسب المهلب بن أبي صفرة ، وكتاب نسب عدنان وقحطان المحفوظة منه بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ١٨٣٩ تاريخ . والذى فى أنساب السمعاني ورقة ٣٨٣ أن العتيك هذا هو ابن النضر بن الأزد بن الغوث .
- ٢٥ والذى فى الأصل : « على » مكان « عك » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما فى كتاب المؤلف والمختلف وغيره .

(وَعَلَى) (وَعَلَى)

... (١) عَلَى بضم العين وتشديد الياء ، هو عَلَى بن رباح ، والأصْبَغ بن علقمة بن عَلَى .

(وَعِشُونَ) (وَعِيسُونَ) (وَعَبْسُونَ)

أما عِشُونَ ، فهو عَبْدُ اللَّهِ بن عِشُونَ الْحَرَّانِيُّ ، ومُحَمَّدُ بنُ عِشُونَ ، وأما عِيسُونَ ، فهو عَبْدُ الحميد بنُ أَحْمَدَ بنِ عِيسَى ، هذا يَعْرِفُ بعِيسُونَ ، ومُحَمَّدُ بنُ عِيسُونَ الأَنْمَاطِيُّ ، وأما عَبْسُونَ ، فهو مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ عَبْسُونَ البَغْدَادِيُّ .

(وَعَتِيق) (وَعَتِيق)

الأوَّلُ بالفتح ، كثير ، وَعَتِيقٌ بالضم ، هو عَتِيقُ بنُ مُحَمَّدٍ .

(وَعُتْبَة) (وَعُنْبَة) (وَعِنْبَة) (وَعَبِيَة) (٤)

أما عُتْبَة بضم العين ، فكثير ، وأما عُنْبَة بكسر العين وبعدها نون ، فهو أَبُو عُنْبَة الخَوْلَانِيُّ ، أدرك الجاهلية والإسلام ، والحارثُ بنُ عُنْبَة الكوفي ، وأما غِنْبَة بالغين

(١) لم يرد في الأصل كلام عن « على » بفتح العين ، ففعل المؤلف تركه لشهرته وكثرة من سمي به دون ما بعده لندرته واحتياجه الى التوضيح ؛ وقد تكرر مثل هذا الحذف في مواضع كثيرة من هذا الباب ونهنا عليه في موطنه . وعبارة عبد الغنى في المؤلف والمختلف ص ٨٨ : « على بفتح العين وكسر اللام وتسكين الياء ، كثير » .

(٢) عِشُونَ هذا هو جَدُّ عبد الله ، وأما أبوه فهو مُحَمَّدُ بنُ عِشُونَ انظر المؤلف والمختلف ص ٨٩ والإكمال لابن ماكولا جزء ٢ ورقة ١٥٤ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨ مصطلح . (٣) « هذا » ، أى عيسى جَدُّ عبد الحميد ، كما تدل على ذلك عبارة الذهبي في المشتبه ص ٣٨١ طبع ليدن .

(٤) لم يرد هذا الاسم في كتاب المؤلف والمختلف المنقولة عنه هذه الأسماء ؛ والذي في مستدرك الناج مادة « عتي » أنه يقال فيه : « عتية » بالناء و « عبية » بالباء . وذكره الذهبي في المشتبه ص ٣٤٦ وابن حجر في التبصير بالناء المثناة .

المعجمة ونون وياء، فعبدُ الملك بن حميد بن أبي غنّة والد يحيى ؛ وأما عبيّة ،
فاسمٌ مشهور ^(١) .

(وعباس) (وعياش) (وعياس) (وعناس)

فأما عباس ، فكثير ؛ وأما عياش ، فجماعة ، منهم عياش بن أبي ربيعة ؛ وأما
عياس بالياء المثناة من تحت والسين المهملة ، فهو أبو العياس ، يروى عن سعيد بن
المسيّب ؛ وأما عناس بالنون والسين المهملة ، فهو عناس بن خليفة ^(٢) .

(وعبدان) (وعيدان) (وعيدان)

فعبدان ، اسمٌ مشهور ؛ وعيدان بفتح العين ، هو ربيعة بن عيدان ؛ وأما عيدان ^(٣)
بكسر العين ، فهو واحد من المحدثين .

١٠ (وعقيل) (وعقيل) اسمان مشهوران .
(وعتاب) (وغياث) كذلك .

(١) قول المؤلف عن هذا الاسم إنه مشهور يومهم أنّ المسمين به كثيرون ، ولم نجد فيا لدينا من
الكتب من سمى بعبية غير عبية بنت هلال العبدية ، وقيل : بنت ابراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن
هرمة ، كما في شرح القاموس مادة « عبي » . فلعله يريد بقوله : « مشهور » أنه معروف وإن لم تكثر
التسمية به ، إذ لا يلزم من معرفة الاسم كثرة التسمية .

١٥ (٢) كذا في الأصل والمشتبه ص ٣٣٥ والمؤتلف والمختلف ص ٩٠ ، والإكمال جزء ٢ ورقة ١١٢ ؛
والذي وجدناه في مستدرک التاج مادة « عنس » : « أبو خليفة » وكذلك في التبصير في كلنا نسختيه
المخطوطين المحفوظتين بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣ ٦ ٤ مصطلح ش ؛ ولم نجد ما يرجح إحدى
الروايتين على الأخرى .

٢٠ (٣) قيل فيه أيضا : إنه ابن عبدان بكسر العين وبعدها باء موحدة ، كما في المؤتلف والمختلف
ص ٩١ وغيره .

(٤) كذا ورد هذا الاسم في الأصل بالياء المثناة ، ونص على ذلك أيضا الحافظ عبد الغنى في المؤتلف
والمختلف ص ٩٠ والذي في مشتهب الذهبي ص ٣٣٧ والتبصير ومستدرک التاج مادة « عبد » : « عبدان »
بالباء الموحدة ، وهو جده عطاء بن نقادة ، حدث عنه يعقوب بن محمد الزهرى .

(وَعَلِّمَ) (وَعَلَّمَ)

أَمَّا عَلِّمَ ، فهو الَّذِي يَرَوِي عن سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ ؛ وَأَمَّا عَلَّمَ ، فهو والدُ عَمَّارِ ابنِ عَلَّمَ .

(وَعَبَسَى) (وَعَبَسَ)

أَمَّا الْأَوَّلُ ، فَاسْمٌ مَشْهُورٌ مَعْرُوفٌ ؛ وَالثَّانِي بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَسْكِينِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَكَسْرِ السَّيْنِ ، فَهُوَ عَبَسَى بْنُ قَاشِيٍّ^(١) ، اجْتَمَعَ بِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ^(٢) .

(وَعَثِمَ) (وَعَثِمَ)

الْأَوَّلُ : اسْمُ جُمَاعَةٍ ، مِنْهُمْ عَثِمُ بْنُ نِسْطَاسٍ ، رَوَى عن سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ ؛ وَغَثِمٌ بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالنُّونِ : غَثِمُ بْنُ قَيْسٍ ، أَبُو الْعَنْبَرِ ، أَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَأَاهُ . ١٠

(وَعَثِبَةُ) (وَعَثِبَةُ)

الْأَوَّلُ : الْحَكْمُ بْنُ عَثِبَةَ ، وَعَثِبَةُ عَنْ بَرِيدِ بْنِ أَصْرَمَ عَنْ عَلِيٍّ ؛ وَأَمَّا عَيْبَةُ ، فَكَثِيرٌ .

(١) «عَبَسَى» : لَقِبَ لَهُ ، أَمَّا اسْمُهُ فَهُوَ عَبَسَى ، أَوْ الْعَبَّاسُ ، كَمَا فِي كِتَابِ الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ ص ٩٥ طبع الهند . ١٥

(٢) فِي الْمَشْتَبِهِ ص ٣٩٣ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ (الْقَاشِيِّ) (وَالْقَاشِيِّ) : «ابن القاشي» بزيادة ألف ولام .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَالْمَشْتَبِهِ ص ٣٤٩ «ابن» مكان «عن» ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ فِي كِلَيْهِمَا ، صَوَابُهُ مَا أَثْبَتْنَا كَمَا فِي الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ ص ٩٥ وَتَبْصِيرِ الْمُنْتَبِهِ ؛ وَنَصُّ عِبَارَةِ التَّبْصِيرِ : «عَثِبَةُ بِالتَّصْغِيرِ رَوَى عَنْ بَرِيدٍ» . ٢٠

(٤) فِي الْأَصْلِ وَمَشْتَبِهِ الذَّهَبِيِّ وَالْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ «يزيد» مكان «بريد» عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ «عَثِبَةُ» وَ«عَيْبَةُ» ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ صَوَابُهُ مَا أَثْبَتْنَا نَقْلًا عَنِ الْمَشْتَبِهِ أَيْضًا ص ٥٥٥ وَالتَّبْصِيرِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ «يزيد» وَ«بريد» وَمُسْتَدْرَكُ النَّجَاحِ مَادَّةُ «برد» ؛ بَلْ ذَكَرَ فِي التَّبْصِيرِ : «أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ فِيهِ : «يزيد» ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(وَعَدَيْسُ) (وَعَدَبْسُ)

عبدُ الرحمن بنُ عَدَيْسٍ^(١)، له صحبة؛ وَعَدَبْسُ بالباء الموحدة، هو جدُّ عبدِ الله ابنِ أحمد بنِ وهيب بنِ عَدَبْسٍ، وأبو العَدَبْسِ مَنيعُ بنُ سليمان .

(وَعُفَيْرُ) (وَعُفِيرُ)

الأوَّلُ بالعين المهملة : جماعة؛ والثاني بالإعجام، هو الحسنُ بنُ عُفَيْرٍ .

(وَعَدِيَّ) (وَعَدَى)

الأوَّلُ بالفتح، كثير؛ والثاني بالضم، هو زيادُ بنُ عَدِيٍّ .

(وَعَائِدُ) (وَعَادُ)

الأوَّلُ بالياء المثناة من تحت والذال المعجمة، كثير؛ والثاني بالياء الموحدة والذال المهملة : حَيْسُ بنُ عَابِدٍ^(٢)، وعَابِدُ بنُ عمر بنِ مخزوم^(٣) .

(١) مقتضى صنيعه في الأسماء السابقة والآتية بعد أن يقول : « الأوَّل : عبد الرحمن » الخ أو يقول : « أما عديس فهو عبد الرحمن » ، فعمله خالف طريقته هنا للعلم بالمحذوف من السياق . ويرجح أنه عبارته هذه هي الواردة في كتاب المؤلف والمختلف ص ٩٥

(٢) كذا في المؤلف والمختلف ص ٩٧ وغيره من الكتب التي بين أيدينا ؛ والذي في الأصل : « بسر » ؛ ولم نجد فيما لدينا من الكتب من اسمه « بسر بن عابد » إلا أنه قد ورد في تقريب التهذيب ص ٢٣ طبع الهند : « بسر بن عائذ » بالياء المثناة والذال المعجمة ؛ فعمل هذا الاسم هو الذي تصحف على المؤلف هنا فأورده في الكلام على « عابد » بالياء الموحدة والذال ؛ وهو خلاف الصواب .

(٣) كذا في كتاب المؤلف والمختلف ص ٩٧ وشرح القاموس مادة « عبد » وتبصير المنتبه المحفوظة منه بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٣ مصطلح ش ؛ وزاد في شرح القاموس والتبصير قبل قوله : « ابن عمر » قوله : « ابن عبد الله » . والذي في الأصل : « ابن عمران » ؛ وهو تحريف ، فإن ابن عمران هو عائذ بالياء المثناة والذال المعجمة ؛ وأما « عابد » بالياء والذال فهو ابن عمر كما أثبتنا انظر مشتهر الذهبى ص ٣٣١ في الكلام على الفرق بين العابدى والعائذى ، وكذلك نص عليه في التبصير فقال : « ومن كان من ولد عمران بن مخزوم فهو « عائذ » يعنى بيا، وذال معجمة » اهـ .

(وَعَزَّوَان) (وَعَزَّوَان)

الأوَّل بالإعجام، كثير؛ والثاني بالعين المهملة، هو عَزَّوَانُ بن زيد الرقاشي^(١) رَوَى عن الحسن البصري^(٢).

(وَعَنَام) (وَعَنَام)

الأوَّل : عَنَام، بَدْرِيٌّ، وتَسْمَى به غيره؛ والثاني : عَنَامُ بن عليّ.

(وَعَزَّير) (وَعَزَّير) و (عَزَّير) (وَعَزَّير)

الأوَّل بالغين معجمة وراء مهملة مكثرة، هو عَزَّير بن حميد بن عبد الرحمن ابن عوف؛ والثاني عَزَّير بالعين المهملة مضمومة وزاي مكررة معجمة، هو محمد ابن عَزَّير الأيليّ، ومحمد بن عَزَّير السَّجِسْتَانِيّ صاحب غريب القرآن؛ والثالث عَزَّير بفتح العين المهملة وكسر الزاي الأولى المعجمة، هو والد خَيْثَمَة، قال خَيْثَمَة بن عبد الرحمن : « كان أسم أبي في الجاهلية عَزَّيرًا، فسمَّاه النبيُّ صلى الله عليه وسلم

(١) كذا في الأصل وكتاب المؤلف والمختلف ومستدرک التاج مادة « عزا »؛ والذي في المشتبه والتبصير : « يزيد ».

(٢) كذا في المشتبه ص ٣٨٦ ومستدرک التاج مادة (عزا) والتبصير؛ والذي في الأصل وكتاب المؤلف والمختلف ص ٩٧ والإكمال : « عنه » بزيادة هاء الضمير؛ ولم نجد فيمن روى عنهم الحسن البصري من اسمه (عزوان) انظر طبقات ابن سعد جزء ٧ قسم أول صفحة ١١٤، ١١٥ وتهذيب الكمال المحفوظة منه بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٢٥ مصطاح.

(٣) زاد في التبصير والمشتبه ص ٣٦٢ قبل قوله : « ابن حميد » قوله : « ابن المغيرة ».

(٤) في الأصل : « بفتح العين »؛ وقوله : « بفتح » زيادة مخالفة للصواب، ومنافية لقوله بعد :

« مضمومة ».

(٥) أورد الذهبي هذا الاسم في المشتبه ص ٣٦١ بالراء المهملة في آخره مكان الزاي المعجمة، ونقل عن بعضهم أن من قاله بزاين معجمتين فقد صحف. وقد ذكر ابن حجر في (التبصير) هذا الخلاف، وبسط القول فيه، ومال في آخر كلامه إلى أنه بزاين معجمتين كما هنا.

عبد الرحمن « . والرابع عزير بالزاي والياء المثناة تحت ^(١) : أحمد بن عبيد الله حمار العزير .

(وغزون) ^(٢) (وعزون) ^(٢)

الأول : من شيوخ الموصيل ؛ والثاني : بالعين المهملة ، هو جد علي بن الحسين ابن عزون ^(٣) .

(وغني) (وعتي)

الأول : عطية بن غني ؛ والثاني : عتي بن ضمرة ، عن أبي بن كعب .

(وفصيل) (وفصيل)

الأول ، كثير ؛ والثاني بالفاء والصاد المهملة مكسورة : الحكم بن فصيل يروي عن خالد الحذاء ، عن نافع ، عن ابن عمر .

(وفريس) (وقريش)

الأول بقاء مفتوحة وسين مهملة ، هو فريس بن صعصعة ؛ والثاني ، كثير .

(وفرَج) (وفرَح) (وفرَخ)

الأول بالميم : جماعة ؛ والثاني بالخاء المهملة : قليل ، منهم فرح بن راحة ؛ والثالث بالخاء المعجمة والراء الساكنة ، هو جد عبد الله بن محمد بن فرخ الواسطي ^(٤) .

(١) كان الأنسب أن يزيد بعد ذكر الياء المثناة الراء المهملة أيضا كما ذكرها صاحب كتاب المؤلف والمختلف ص ٩٨ فإن ذكر الراء المهملة في تعيين هذا الاسم ألزم من ذكر الحرفين اللذين قبلها ، لأنه إنما يتميز عما سبقه بالراء المهملة في آخره لا بالزاي والياء .

(٢) في الأصل : « غزوان » و « عزوان » ؛ وهو تحريف في كليهما صوابه ما أثبتنا ، كما في كتاب (المؤلف والمختلف) ص ٩٩ وأيضا فقد تقدم الكلام على غزوان وعزوان في ص ١٦٧ س ١ من هذا السفر

(٣) في الأصل : « ابن غزوان » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما في المؤلف والمختلف .

(٤) في المؤلف والمختلف « ابن الفرخ » بزيادة « ال » .

(وَفَتَّحَ) (وَفَنَجَّ)

الأوَّلُ أَسْمٌ مشهور ، والثاني بالفاء والنون والجيم : واحد ، روى [عبد الله ^(١) ابن] وهب بن منبه عن أبيه ، قال : « حَدَّثَنِي فَتَّحٌ » ... (٢) .

(وَفَهَّم) (وَفَهَّم)

الأوَّلُ بالقاف ، هو النَّهَّاسُ بْنُ الْقَهْمِ ^(٣) ، والثاني بالفاء ، هو فَهْمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَغَيْرُهُ .

(وَكَثِير) (وَكَنِيز) (وَكْثِير) (وَكَبِير) (وَكُنِيز) ^(٤) (وَكُنِيز) ^(٥)

(١) هذه التكلة ساقطة من الأصل ؛ وقد نقلناها عن كتاب المؤلف والمختلف ص ١٠٣ إذ بدونها يفيد الكلام معنى مخالفا للصواب ، فإن الذي روى عن أبيه الحديث المشار إليه إنما هو عبد الله بن وهب لا وهب .

(٢) لم يرد في الأصل الحديث الذي حدَّته فنج لوهب بن منبه ، فعمل المؤلف قد تركه اختصارا واكتفى بالمقصود في هذا الموضع ، وهو تعيين الأسم الذي هو بصدد تعيينه دون ما عداه ، كما هو دأبه في جميع أبواب هذا الكتاب ؛ وقد أورده الحافظ عبد الغنى في كتاب المؤلف والمختلف ص ١٠٣ ، ونصه : قال — أى فنج — : « كنت أعمل في الدينباذ أعالج فيها ، فلما قدم يعلى — وهو ابن أمية — أميرا على اليمن ، جاء معه برجال ، بغاءنى رجل ممن قدم معه وأنا في الزرع أصرف الماء فيه ، معه في كفه جوز بفلس على ساقية ، وهو يكسر من ذلك الجوز ويأكل ؛ قال : ثم أشار إلى فقال : « يا فارسي هلم فدنوت منه ، فقال لى : يا فنج : أتأذن لى أن أغرس من هذا الجوز على هذا الماء ؟ فقال له فنج : ما ينفعنى ذلك ؟ قال الرجل : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من نصب شجرة فضبر على حفظها والقيام عليها حتى تثمر ، كان له بكل شئ . يصاب من ثمرها صدقة عند الله " الخ . والدينباذ المذكور في كلامه ورد في القاموس وشرحه بأسم « نَبَذَ الدِّينْبَاذَ » بكسر الدال المهملة ، وهو موضع باليمن كثير الجوز .

(٣) في المؤلف والمختلف وغيره من الكتب التى بين أيدينا « ابن قههم » بغير « ال » .

(٤) كان الأنسب أن يذكر هذا الاسم تالفا « لكثير » بفتح الكاف ، وذلك لاتفاقهما في المبادء ، وأيضا فذلك هو ترتيب الذهبى في المشتبه ص ٤٣٩ وابن حجر في التبصير .

(٥) كان الأنسب أن يذكر هذا الاسم تالفا « لكنيز » بفتح الكاف ، وذلك لاتفاقهما في المبادء ، وأيضا فذلك هو ترتيب الذهبى في المشتبه وابن حجر في التبصير .

الأوّل بالفتح والشاء المثلثة: اسمٌ مشهور؛ والثاني بالفتح والنون والزاي معجمة، هو بحرُ بن كَنَزِ السَّقاء؛ والثالث كثير بضم الكاف وتشديد الياء، هو كُثَيْرُ بنُ عبد الرحمن؛ والرابع كبير بالفتح والباء الموحدة والياء الساكنة، هو أبو أمية كبير والدُ جُنَادَةَ الأزديّ؛ والخامس كُنَيْز بضم الكاف وفتح النون، هو كُنَيْزُ الخادم كان يحدث بمصر.

(وَكَبْشَة) (وَكَيْسَة)

الأوّل، كثير؛ والثاني بالياء والسين، هو أبو كَيْسَة البراءُ بن قيس^(١)، وكَيْسَة بنتُ أبي بَكْرَةَ الثَّقَفِيّ^(٢).

(وَمُسْلِم) (وَمُسَلِّم)^(٣)

١٠ (١) قال أبو مسلم والدارقطني في هذا الاسم: إنه أبو كبشة بالباء الموحدة والشين المعجمة (المشتبه في أسماء الرجال ص ٤٣٧)

(٢) كذا في القاموس مادة «كيس» والمصباح مادة «بكر» والمشتبه ص ٤٣٧ وتبصير المنتبه؛ والذي في الأصل: «بكر» بلاتاء في آخره؛ وهو خطأ من الناسخ؛ «وأبو بكرة» هو نقيع بن مسروح وكنى أبا بكرة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حاصر أهل الطائف قال: «أيا حرنزل إلينا فهو آمن، وأيا عبد نزل إلينا فهو حر»؛ فنزل إليه عدّة من عبيد أهل الطائف وفيهم أبو بكرة هذا؛ وكان قد تدلى إليهم في بكرة، فكنى بذلك (الطبقات الكبرى) لابن سعد ج ٧ قسم أول صفحة ٨ و ٩ طبع ليدن.

(٣) لم يرد في الأصل تفصيل لهذين الاسمين؛ وقد تكرّر مثل هذا الحذف في مواضع كثيرة من هذا الباب، منها ما سبق في ص ١٦٣ من ٢، وما يأتي بعد في ص ١٧٤ من ١ و ٢ و ص ١٨٠ من ٥ وغير ذلك من المواضع الكثيرة الآتية في الكلام على مشتبه النسبة؛ وقد نبهنا على كل ذلك في موطنه؛ وتكرّر مثل هذا الحذف يشعر بأنه مقصود من المؤلف اختصاراً، لا أن هذا التفصيل قد سقط من النسخ؛ ولهذا لم نثبت هذا التفصيل في صلب الكتاب بين مربعين، واكتفينا بإثبات ذلك في الحاشية نقلاً عن كتاب المؤلف والمختلف ص ١٠٩ فقد جاء فيه ما نصه: «فسلم ساكنة السين مكسورة اللام، كثير واسع استغنى عن ذكره؛ ومسلم بفتح السين واللام وتشديدها، منهم مسلم بن محمد بن عوجر صنعاني، ويوسف بن سعيد بن مسلم روى عنه أبو عبد الرحمن النسائي، والحسن بن أحمد بن مسلم، روى عن محمد بن عبد الرحيم بن شروس» إلى آخر ما ورد في هذا الكتاب من الأسماء، فانظره.

(وَمُحَمَّدٌ) (وَمُحَمَّدٌ)

الأوّل بتسكين الحاء، كثير؛ والثاني بضم الميم وفتح الحاء وتشديد اللام: ^(١)مسلمة
ابنُ مُحَمَّدٍ، له صحبة، والحارثُ بنُ مُحَمَّدٍ، عن أبي هريرة رضى الله عنه .

(وَمُعَاوِيَةُ) (وَمُعَاوِيَةُ)

الأوّل، معروف؛ والثاني بالغين المعجمة ، هو أبو راشد الأزديّ، وفدّ على
النبيّ صلى الله عليه وسلم، فقال له : "ما اسمك" ؟ فقال : «عبدُ العزّي» ، قال :
"أبو من" ؟ قال : «أبو مُعَاوِيَةَ» ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "كَلَّا ،
ولكنك عبدُ الرحمن أبو راشد" .

(وَمُبَشَّرٌ) (وَمُبَشَّرٌ)

الأوّل، اسمٌ مشهور؛ والثاني، هو مبشر بنُ عمران بنِ عُمَيْرٍ، مولى عبد الله بن
مسعود، وعلى بنُ مبشر، كوفي .

(وَمُعَمَّرٌ) (وَمُعَمَّرٌ) اسمان مشهوران .

(وَمُعَبَّدٌ) (وَمُعَبَّدٌ)

الأوّل، كثير؛ والثاني، هو أبو مُعَبِّدٍ حَفْصُ بنُ غِيَّانٍ .

(وَمِسُورٌ) (وَمِسُورٌ)

الأوّل بكسر الميم وتسكين السين المهملة، كثير؛ والثاني، هو بضم الميم وفتح
السين وتشديد الواو، وهو مِسُورُ بنُ يزيد المالكى الكاهلى، له صحبة .

(١) فى الأصل : «مسلم» بسقوط الناء؛ والصواب إثباتها، كما فى كتاب المؤلف والمختلف
ص ١٠٩ ومشتهبه الذهبى ص ٤٧٠ وغيرهما .

(٢) فى الإكمال جزء ٢ ورقة ٢٥٦ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨
مصطلح «المسور» بزيادة «ال» .

(وَمَرْتَد) (وَمَزِيد) (وَمَرِيد) (وَمَزِيد^(١))

- الأوّل بفتح الميم وسكون الراء المهملة والشاء المثناة، كثير؛ والثاني مَزِيد بالزاي والياء، هو الوليدُ بنُ مَزِيد^(٢) [صاحب] الأوزاعي، ومَزِيدُ بنُ هلال، «ووالدُ يزيد^(٣) ابن مَزِيد، [ومَزِيد] بنُ عبد الله»؛ والثالث مَرِيد بضم الميم والراء المهملة والياء المثناة من تحت، هو مَرِيد، روى عن أيوب السخّيّاني؛ والرابع مَزِيد^(٤)، هو [صاحب^(٥) النوادر، بالزاي والباء المعجمة بواحدة] .

- (١) في الأصل : «مزید» بالياء المثناة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما يتبين ذلك من النكلة التي أثبتناها بعد في السطر السادس من هذه الصفحة عن كتاب (المؤتلف والمختلف) المنقولة عنه هذه الأسماء . وغيره من الكتب التي بين أيدينا . وقد اختلف العلماء في ضبط هذا الاسم ، فقال ابن حجر في (التبصير) : «إن المحفوظ أنه بفتح الزاي وتشديد الموحدة وفتحها» ، كما أثبتنا . وقال قبل ذلك : «إنه رآه بخط الذهبي ساكن الزاي مكسور الموحدة» . والذي وجدناه في الإكمال لابن ماكولا ج ٢ ورقة ٢٥١ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨ مصطلح أنه بتشديد الباء المكسورة .

- (٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ وقد أثبتناها عن المؤلف والمختلف ص ١١٦ والمشتبه ص ٤٧٥ وغيرهما من الكتب ، اذ بدونها تفيد العبارة أن الوليد بن مزید هو الأوزاعي ، وليس كذلك .
- (٣) وردت هذه العبارة التي بين هاتين العلامتين في الأصل مؤخرة عن موضعها ، فقد ذكرت في شرح «مزید» ، وهو الاسم الأخير من هذه الأسماء الأربعة ؛ وهو خطأ من الناسخ ، والصواب وضعها هنا في الكلام على «مزید» بالياء المثناة كما أثبتنا ، نقلا عن المؤلف والمختلف ص ١١٦ وغيره من الكتب التي بين أيدينا .

- (٤) هذه الكلمة التي بين مربعين ساقطة من الأصل ؛ وقد أثبتناها عن كتاب (المؤتلف والمختلف) ص ١١٧ والمشتبه ص ٤٧٤ وغيرهما .

- (٥) في الأصل : «مزید» بالياء المثناة ، وضبط بضم أوله وفتح ثانيه ضبطا بالقلم ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، نقلا عن كتاب المؤلف والمختلف ؛ وقد سبق أن نهنا على مثل هذا الخطأ في الحاشية رقم ١ من هذه الصفحة ، فانظره .

- (٦) هذه النكلة ساقطة من الأصل ؛ وقد أثبتناها عن كتاب المؤلف والمختلف المنقولة عنه هذه الأسماء ؛ وقد ورد مكانها في الأصل قوله : «والد يزيد بن مزید بن عبد الله» ؛ وهو خطأ من الناسخ ؛ والصواب تقديم هذه العبارة الأخيرة ووضعها في س ٣ ، ٤ من هذه الصفحة ، كما أثبتنا ، ونهنا عليه هناك في الحاشية رقم ٣ .

(وَمُحَرِّزٌ) (وَمُحَرَّرٌ) (وَمُجَزَّزٌ)

الأوّل : مُحَرِّزُ بْنُ زُهَيْرٍ ، له صحبة ، والثاني مُحَرَّرٌ بِالْحَاءِ والرّاءين المهملتين هو مُحَرَّرُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ومُحَرَّرُ بْنُ قَعْنَبٍ ؛ والثالث مُجَزَّزٌ بِالْجِيمِ وزاين معجمتين هو مُجَزَّزُ الْمُدَلِّجِيُّ الْقَائِفُ ، وهو في الصحابة .

(وَمُعِثٌ) (وَمُعْتَبٌ) (وَمُعْتَبٌ)

الأوّل : مُعِثُ بْنُ بَدِيلٍ ، وَمُعِثُ بْنُ أَبِي بَرْدَةَ ، وَمُعِثُ بْنُ زَوْجِ بَرِيرَةَ ، له صحبة وغيرهم ؛ والثاني مُعْتَبٌ ، هو ابنُ قَشِيرٍ ، وَمُعْتَبُ بْنُ أَبِي مُعْتَبٍ ، وغيرهما ؛ والثالث مُعْتَبٌ ، تَسْمَى بِهِ جَمَاعَةٌ .

(وَمُرَاجِمٌ) (وَمُرَاجِمٌ)

الأوّل ، مشهور ؛ والثاني مُرَاجِمٌ بِالرّاء المهملة والجم : عَوَامُ بْنُ مُرَاجِمٍ .

(وَمُشِيرٌ) (وَمُشِيرٌ)

الأوّل ، فيه جماعة ؛ والثاني [وَبَرُّ بْنُ] مُشِيرٌ ، له صحبة .

(١) في المشتبه والتبصير : « المحرّز » بزيادة « ال » .

(٢) قبل في زوج بريرة : « معتب » بالناء المشددة المكسورة انظر شرح القاموس مادة (غاث) .

(٣) المسمون « معتبا » بتخفيف الناء ، هم المسمون « معتبا » بتشديد ها ؛ فقد جاء في كتاب المؤلف والمختلف ص ١٢٠ بعد أن ذكر المسمين « معتبا » بالتشديد ما نصه : « ورواها في هذه كلها : « معتب ومعتب » مرة بفتح العين ، ومرة بتسكينها » اهـ . وورد في المشتبه أيضا ص ٩٨ ما يفيد هذا المعنى .

(٤) لم ترد هذه التكلة في الأصل ؛ وقد أثبتناها عن كتاب المؤلف والمختلف ص ١٢١ ومشتبه الذهبي صفحة ٤٨٦ إذ بها يستقيم الكلام .

(٥) اختلف في ضبط هذا الأسم ، فضبطه الذهبي في المشتبه بسكون الشين المعجمة وفتح الهاء ، اسم مفعول ، ثم ذكر أن بعضهم يثقل الهاء . وذكر ابن حجر في التبصير أن التشكيل هو المعتمد ، وبه جزم الجمهور .

(١) (وَمُشْكَان) (وَمُسْكَان) ...

(٢) (وَمِشْرَح) (وَمُسْرَح) ...

(وَمُسَبِّح) (وَمُسِيح) (وَمَسِيح) (وَمُشَنِّج)

الأول، هو مُسَبِّح بن حاتم العُكْلِيّ، وغيره؛ والثاني مُسِيح بفتح السين المهملة وسكون الياء، هو تميم بن مُسِيح؛ وبكسر السين المهملة، هو عبد العزيز بن مُسِيح؛^(٣)

(١) لم يرد في الأصل تفصيل لهذين الأسمين؛ وقد تكرر مثل هذا الحذف في مواضع كثيرة من هذا الباب، منها ما سبق في ص ١٦٣ س ٢ وص ١٧٠ س ٩ وما يأتي بعد في س ٢ من هذه الصفحة وص ١٨٠ س ٥ وغير ذلك من المواضع الكثيرة الآتية في الكلام على مشتبه النسبة؛ وقد نبهنا على كل ذلك في موطنه، كما سبق التنبيه أيضا في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٧٠ على أن تكرر مثل هذا الحذف يشعر بأنه مقصود من المؤلف اختصارا، لا أن هذا التفصيل قد سقط من النسخ، ولهذا لم نثبت شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مربعين، واكتفينا بإثباته في الحاشية، نقلا عن كتاب المؤلف والمختلف ص ١٢١، فقد جاء فيه ما نصه: «مشكان» بالشين معجمة، هو معروف بن مشكان، ومحمد بن مشكان السرخسي؛ روى عنه الدغولي محمد بن عبد الرحمن. مسكان بالسين غير معجمة: عطوان بن مسكان، صاحب حديث حمزة، حديثه عند الحماني» اهـ.

(٢) لم يرد في الأصل تفصيل لهذين الأسمين كسابقيهما، وقد أورد ذلك الحافظ عيسد الغني في كتابه (المؤلف والمختلف) صفحة ١٢١ فقال: «مشرح» بالشين معجمة وكسر الميم: مشرح، له صحبة، روت عنه ابنته، واسمها «ميل» ... وأحنف بن مشرح والد فرات بن أحنف، ومشرح بن عاهان أبو مصعب البصري، وسودة بنت مشرح، لها صحبة. مشرح بالسين المهملة وضم الميم: أبو وهب الوليد ابن عبد الملك بن مشرح، حراني. حدث عنه جعفر الفريابي، وغيره» اهـ ولم نثبت شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مربعين لما سبق ذكره في الحاشية التي قبل هذه، فانظرها.

(٣) أورد ابن حجر في التبصير هذا الاسم في مسيح بضم الميم وفتح السين، وهي رواية فيه، كما أن ما هنا رواية أخرى فيه أيضا انظر الإكمال جزء ٢ ورقة ٢٥٧ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨ مصطلح.

والرابع مُشَنِّج بالشين المعجمة والنون والجيم ، هو سَمْعَانُ بْنُ مُشَنِّجٍ^(١) ، روى عن سَمُرَةَ
ابن جَنْدَبٍ .

(وَمُثْنَى) (وَمِثَاء)

الأوّل ، مشهور كثير ؛ والثاني مِثَاء بالياء المثناة من تحت والشاء المثناة ، هو
أبو المِثَاءِ الْمُسْتَظِلُّ بْنُ حُصَيْنٍ^(٢) ، وأبو المِثَاءِ أَيُّوبُ بْنُ قُسْطَنْطِينَ ، مصري
وأبو المِثَاءِ ، عن أبي ذَرٍّ .

(وَمُنْبَه) (وَمُنِيَّة)

الأوّل ، كثير ؛ والثاني ، قليل ، منهم يَعْلَى بْنُ مُنِيَّةٍ ، وهو ابنُ أُمَيَّةَ ، وَمُنِيَّةُ بِنْتُ
عُبَيْدِ بْنِ أَبِي بَرزَةَ .

(وَنَافِع) (وَيَافِع)

الأوّل بالنون ، كثير ؛ والثاني بالياء ، هو يَافِعُ بْنُ عَامِرٍ .

(وَنَضْر) (وَنَضْر) اسمان معروفان .

(وَنُمَيْل) (وَنُمَيْل)

الأوّل بالنون : اسماعيلُ بْنُ نُمَيْلٍ ؛ والثاني بالياء المثناة : نُمَيْلُ الْأَشْعَرِيِّ ، عن
أبي الدَّرْدَاءِ .

(وَنُعَيْم) (وَيَغْنَم)

(١) كذا ضبط هذا الاسم بفتح النون المشددة في خلاصة التهذيب ص ١٥٦ طبع بولاق ضبطا
بالعبارة ، فقد ورد فيه أنه كعظم . وضبط بكسر النون المشددة ضبطا بالقلم في مشبه الذهبي ص ٢٨٢
طبع ليدن .

(٢) في الأصل : « المستطيل » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما في المؤلف والمختلف ص ١٢٣
وغيره . والذي في المشبه والبصير : « مستظل » بدون « ال » .

الأوّل بالنون، كثير، والثاني بالياء وغين معجمة، هو يَغْنَمُ بْنُ سَالِمٍ بْنِ قَنْبَرٍ ضَعِيفٌ جَدًّا .

(ونزار) (وبراز)

الأوّل بالنون، جماعة، والثاني بالباء، هو أَشْعَثُ بْنُ بَرَّازٍ، من أهل البصرة، له مناصير .

(ونصير) (ونصير) (ونصير) (ونصير) (ونصير)

الأوّل : نصير بن الفرّج، وغيره، والثاني : نصير بنون مضمومة وضاد معجمة هو نصير بن زياد، والثالث نصير بنون مفتوحة وضاد معجمة مكسورة، هو نصير ابن قيس، والرابع : [أبو] بصير، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، وأبو بصير عتبة بن أسيد .

(والنجار) (والنجار)

(١) في الأصل : «أشعب» بالباء، وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا، كما في المؤلف والمختلف ص ١٢٦ والمشتبه ص ٥٢٥ وغيرهما .

(٢) في الأصل : «نصير» بالضاد والزاي المعجمتين، وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا، كما يدل عليه ما يأتي بعد الكلام على هذا الاسم، وكما في كتاب المؤلف والمختلف ص ١٢٧ وغيره .

(٣) في الأصل : «نصير» بالنون، وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا، كما يدل عليه ما يأتي بعد في السطر السابع من هذه الصفحة عند الكلام على هذا الاسم، وكما في كتاب المؤلف والمختلف وغيره .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، وقد أثبتناها عن كتاب (المؤلف والمختلف) (والإكمال لابن ماكولا) وغيرهما .

(٥) تفيد عبارة الأصل هنا أن أبا بصير شيخ لأبي إسحاق السبيعي، ويفيد ذلك أيضا كلام ابن ماكولا في الإكمال جزءا ورقة ٧١، والذي يستفاد من عبارة الذهبي في المشتبه ص ٥٣٠ أن شيخ أبي إسحاق السبيعي هو عبد الله بن أبي بصير، فلعل السبيعي روى عن عبد الله بن أبي بصير وعن أبيه .

الأوّل بالجم والراء : أيّوبُ بنُ النّجار، والنّجارُ جدُّ الأنصار^(١) ، والثاني النّحّاز
بالحاء والزاي ، هو النّحّاز بن جدى^(٢) .

(ونَجَبَة) (وَتَحِيّة)

الأوّل بالنون والجم والباء ، هو نَجَبَة بن صَبِيغ^(٤) ، عن أبي هريرة ، والمُسَيَّب
ابن نَجَبَة ، والثاني تَحِيّة بالتاء والحاء والياء ، هو الحَكَم بن أبي تَحِيّة^(٥) .

(ونَائِل) (وَنَائِل) (وَنَائِل)

الأوّل بالياء : نَائِل بن نَجِيح ، ونَائِل بن مُطَرِّف ، والثاني بالياء الموحدة
هو نَائِل صاحبُ العباء ، عن ابن عمر ، وأَيْمَن بن نَائِل ، والثالث نَائِل بالتاء المثناة
هو نَائِل الشامي ، وهو نَائِل بن قيس ، عن أبي هريرة .

(وَنَجِيْب) (وَبُخَيْت)

الأوّل بالنون والجم ، هو أبو النّجيب ، عن أبي سعيد الخدريّ — رضى
الله عنه — وأَسْمُهُ ظَلِيم ، والنّجيبُ بنُ السّريّ ، والثاني بُخَيْت ، هو أبو بكر بن
بُخَيْت البغداديّ الدّقاق^(٧) .

(١) في الأصل : « ضد » بالضاد ؛ وهو تحريف .

(٢) كذا ضبط هذا الاسم في الكتب التي بين أيدينا ؛ وقيل فيه أيضا « نحاز » بكسر النون وتخفيف
الحاء ، كما في المشتبه ص ١٩٥ .

(٣) قيل فيه أيضا « ابن حوى » بالحاء والواو وتشديد الياء ، كما في المشتبه .

(٤) في الأصل : « ضبيع » بالضاد والعين ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما في (المؤتلف والمختلف)
ص ١٢٩ (والمشتبه) ص ٧٢ وغيرهما .

(٥) ضبط هذا الاسم بالعبارة الحافظ عبد الغنيّ في (المؤتلف والمختلف) ص ١٢٩ فقال : « بالتاء
المكسورة معجمة من فوقها باثنتين ، والحاء الساكنة » الخ .

(٦) لعله لقب بصاحب العباء ليعه إياها ، ويدل على ذلك ما ورد في التقریب ص ٢١٩ وعبارته :
« صاحب العباء والأكسية والشمال » .

(٧) زاد في المشتبه ص ٢٨ قبل قوله : « ابن بخيت » قوله : « ابن عبد الله » ؛ وكذلك
في التبصير ؛ وإذن فبخيت هذا هو جدّ أبي بكر ؛ لا أبوه .

(وواقد) (ووافد)

الأوّل بالقاف، كثير؛ والثاني وافد بالفاء، قليل، منهم وافدٌ بن سلامة، ووافدٌ ابن موسى .

(ووقاء) (ووفاء)

فأما وِقَاءٌ بالقاف، فهو وِقَاءُ بن إياس^(١)، وأما وفاء بالفاء، فهو ابن شريح^(١)، ووفاء بن سهيل .

(وهديّة) (وهديّة)

هُدْبَةٌ بالباء الموحدة، هو ابن المِهَال، وهُدْبَةُ بن خالد أخو أميّة، وأما هَدِيّةٌ بالياء المثناة، فهو هَدِيّةُ بن عبد الوهاب، ومحمد بن هَدِيّة الصّدفي، ويقال: «ابن هَدِيّة»، ويزيد بن هَدِيّة .

(ويسرة) (وبسرة)

الأوّل: يَسْرَةُ بن صفوان، والثاني بُسْرَةُ بالباء الموحدة، هو أبو بُسْرَةَ، عن البراء^(٢)، وبُسْرَةُ بنت صفوان، لها صحبة .

(وياسر) (وباشر) (وناشر)

الأوّل ياسر، كثير؛ وباشر، هو أبو حازم^(٣) باشر، وناشر بالنون، هو والد أبي ثعلبة الحُشَنِي جُرْثُوم، وقيل فيه: «ناشب» .

(١) في الأصل: «رقا» بالراء في الكلمات الثلاث؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، كما في المؤلف والمختلف ص ١٣٢ وغيره .

(٢) في الأصل: «البرار»؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، كما في المؤلف والمختلف ص ١٣٤ والمشتبه ص ٥٥٧ .

(٣) قيل في هذا الاسم أيضا «بشر بن حازم» (المؤلف والمختلف ص ١٣٥) .

هذا ما آتفق إirاده من مؤلف الأسماء ومختلفها على سبيل الاختصار مما ألفه الشيخ عبد الغنى بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان الأزدي^(١) ، الحافظ المصري — رحمه الله تعالى — ؛ وقد ألف أيضا كتابا آخر في المنسوب من رجال الحديث الى قبيلة أو بلدة أو صناعة ، مما يأتلف في صورة الخط ويختلف في المعنى ، لا بأس أن نورد منه نبذة .

فمن ذلك الأبلئ^(٣) : نسبة إلى الأبلئة ؛ وإليها ينسب نهر الأبلئة الذي هو أحد متنزّهات الدنيا الأربعة . والأيلئ^(٤) : نسبة إلى أيلة ، وأيلة على شاطئ البحر ، يمر عليها الحاج المصري في مسيره الى مكة وعوده ، وإليها تنسب العقبة ، وهي على عشر مراحل من القاهرة . ولهم أيضا (الأبلئ) : نسبة الى (أبله) بالأندلس .

المؤلف والمختلف
من نسب رجال
الحديث

(١) يقال فيه : « الأسدى » أيضا بسكون السين ؛ وهو أفصح ، وبالزاي أكثر ؛ وهو نسبة إلى الأزدي بن العوث بن نبت بن مالك بن كهلان .

(٢) الاختلاف في هذه النسب الآتية لا يخص المعنى وحده ، ولكن يشمل اللفظ والمعنى ، وعبارة الحافظ عبد الغنى في مقدّمة كتابه (مشتبه النسبة) : « ويفترق في اللفظ والمعنى » .

(٣) الأبله : بلدة على شاطئ دجلة البصرة العظمى ، في زاوية الخليج الذي يدخل الى مدينة البصرة (ياقوت) .

(٤) هذه المتنزّهات الأربعة هي غوطة دمشق ، وصغد سمرقند ، ونهر الأبله ، وشعب بوان (معجم البلدان) في الكلام على الصغد ج ٣ ص ٣٩٤ طبع أوروبا .

(٥) يريد شاطئ بحر القلزم . (٦) « لهم » ، أى لرجال الحديث من النسب .

(٧) لم نجد هذه النسبة فيما راجعناه من الكتب المؤلفة في النسب والأسماء ، (كأنساب السمعاني) (والمشتبه في أسماء الرجال) (ومشتبه النسبة) (والتبصير) (ولب الباب) وغيرها من الكتب ، ولذلك لم نضبطها

كما أننا لم نجد اسم هذا البلد الذي ذكره ضمن بلاد الأندلس فيما راجعناه من الكتب ، (كمعجم البلدان) (وتقويم البلدان) (وتاج العروس) (والمكتبة الجغرافية) ، وغيرها من الكتب ، ولذلك لم نضبطه أيضا ؛ والذي وجدناه في بلاد الأندلس : « لبلة » بالفتح ثم السكون ، وقد ذكر ياقوت أن لبلة هذه ينسب اليها جماعة ، ثم عدّهم ؛ إلا أن النسبة اليها لا تستبى في الكتابة بالنسبتين اللتين قبلها ، وذلك لبعدهما بين الألف في أولهما واللام في أول هذه .

(١) ومنه (الأسيدى) والأسيدى

فالأولى بالفتح : نسبة إلى آل أسيد بن أبي العيص ؛ والأسيدى بالضم
(٢) وتشديد الياء : نسبة إلى بطن من تميم ، منهم حنظلة بن الربيع ، وأخوه رياح ، لهما
صحبة .

(١) ومنه (البصرى) (والنصرى) ... (٤)

(والبكرى) (والنكرى)

فالبكرى : نسبة إلى أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، وإلى بكر ، والنكرى
بالنون ، يقال : إنهم من عبد القيس ، منهم عمرو بن مالك . (٥)

- (١) « منه » ، أى من المنسوب من رجال الحديث مما يأتلف في صورة الخط ويختلف في اللفظ والمعنى .
- (٢) ذكر ابن خطيب الدهشة في (تحفة ذوى الأرب) ص ١٣٦ طبع ليدن أن المحدثين يشددون
ياءه — كما هنا — والنحاة يسكنونها تخفيفا .
- (٣) هذا الاسم مختلف فيه ، ف قيل فيه بالياء المثناة ، كما هنا ، وقيل فيه : « رباح » بالباء الموحدة
(الإكمال جزء ١ ورقة ١٩) (ومشبه الذهبى ص ٢١٢) .
- (٤) لم يرد في الأصل تفصيل لهاتين النسبتين ؛ وقد تكرر حذف هذا التفصيل في مواضع كثيرة من
هذا الباب ، منها ما سبق في ص ١٦٣ س ٢ ، وص ١٧٠ س ٩ ، وص ١٧٤ س ٢٠ ، وما يأتى بعد
في ص ١٨١ س ٢ ، وغير ذلك من المواضع الكثيرة ؛ وقد نبهنا على كل ذلك في موطنه ؛ ويظهر لنا
من تكرر هذا الحذف أن ذلك مقصود من المؤلف اختصارا لا أن هذا التفصيل قد سقط من النسخ ؛
ولهذا لم نثبت في صلب الكتاب بين مربعين ، واكتفينا بذكر ذلك في الحاشية ، نقلا عن كتاب مشبه
النسبة المتقولة عنه هذه النسب ، فقد جاء في صفحة ٥ من هذا الكتاب ما نصه : « فأما البصرى بالباء
المعجمة بواحدة والصاد التى لا تعجم ، فبأبه أوسع ، واللسان إليه أسرع ؛ وأما النصرى بالنون والصاد
غير معجمة ، ففهم طلحة بن عمرو النصرى من أصحاب الصفة ، ومالك بن أوس بن الحدثان النصرى ،
وهو من رهط مالك بن عوف النصرى ، من نصر سليم ، إلى آخر ما ورد في هذا الكتاب ممن تطلق عليهم
هذه النسبة ، ولا نرى مقتضيا لإيراد جميعهم هنا . وقد زاد مؤلف هذا الكتاب بعد هاتين النسبتين
نسبتين أخريين ، وهما النصرى بسكون الضاد المعجمة ، والنصرى بفتحها . والنصرى بالصاد المهملة :
نسبة إلى نصر ، وهى قبيلة من هوازن ، وقبيلة أخرى من بنى أسد بن خزيمه ، وقد تكون هذه النسبة إلى
النصرية ، وهى محلة ببغداد انظر لب الباب صفحة ٢٦٣ .
- (٥) « إنهم » ، أى من تطلق عليهم هذه النسبة .

(١) (والبَحْرَانِيّ) (والتَّجْرَانِيّ) ...

(٢) (والبَشِيرِيّ) (والتُّسْتَرِيّ) ...

(والبُسْتِيّ) (والبُسْتِيّ)

الأوّل : نسبة الى بُسْت ، من سَجِسْتَان ؛ والثاني : الى بُسْت ، قرية من قرى نيسابور .

(والبَلْخِيّ) (والتَّلْجِيّ)

(١) لم يرد في الأصل تفصيل لهاتين النسبتين ؛ وقد جاء في كتاب (مشتبه النسبة) الذي نقل عنه المؤلف هذه النسب في تفصيلهما ما نصه : «فأما الذي بالحاء التي لا تعجم بعد الباء المعجمة بواحدة ، فمنهم محمد بن معمر البحرانيّ ، بصرى ثقة ، له حديث كثير حسن ، حدث عنه محمد بن إسماعيل البخاريّ في الصحيح ؛ وأما الذي بالجيم بعد النون ، فهو النجرانيّ الذي يروى عنه أبو إسحاق السبيعيّ ، ومنهم جميل النجرانيّ ، وبشر بن رافع النجرانيّ أبو الأسباط اليمانيّ ، روى عنه حاتم بن إسماعيل وعبد الرزاق » اهـ . ولم ثبت شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مربعين لتكرر حذف هذا التفصيل في هذا الباب تكررا يشعر بأن المؤلف قد قصد ذلك للاختصار ، لا أنه سقط من النسخ ؛ وقد سبق التنبيه على ذلك في الحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٠ وغيرها من الحواشي ، فانظره . والبحرانيّ : نسبة الى البحرين ، وهو إقليم بين البصرة وعمان ، كما في لب الباب ص ٣١ طبع ليدن . والنجرانيّ : نسبة الى نجران ، وهي ناحية بين اليمن وحجر كما في لب الباب أيضا ص ٢٦٠ .

(٢) لم يرد في الأصل تفصيل لهاتين النسبتين كاللتين قبلهما ؛ وقد جاء في كتاب مشتبه النسبة ص ٦ في تفصيلهما ما نصه : فأما البشيريّ بالباء المعجمة بواحدة ، والشين المعجمة ، والياء بعدها معجمة بنقطتين من تحتها ، فهو أحمد بن محمد بن عبد الله البشيريّ ... ؛ وأما التستريّ بالتاء مكررة معجمة من فوقها بنقطتين ، فواسع . ولم ثبت هذا الكلام في صلب الكتاب بين مربعين لما سبق التنبيه عليه في الحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٠ والحاشية رقم ١ من هذه الصفحة وغيرهما من الحواشي . وقال السيوطي في (لب الباب) ص ٣٩ طبع ليدن في الكلام على البشيريّ : « كأن هذه النسبة الى قلعة بشير بن واصل الزوزان من بلاد الأكراد ، وإلى جد أيضا » اهـ وقد اعتمدنا على هذا الكتاب في بيان المنسوب اليه في أكثر النسب الواردة في هذا الباب ، فليتنبه اليه إذا لم نذكر اختصارا في كثير من الحواشي الآتية بعد واكتفينا بذكر غيره من المصادر . والتستريّ : نسبة الى تستر ، وهي بلدة من كور الأهواز من بلاد خوزستان كما في (أنساب السمعاني) ورقة ١٠٦ .

الْبَلَخِيُّ : نسبة إلى بَلَخَ^(١) ، وَالتَّلْجِيُّ : مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعِ التَّلْجِيِّ .

(وَالْبَزَّازُ) (وَالْبَزَّارُ) ...
(وَالْتَّيْمِيُّ) (وَالْتَّيَمِيُّ)

مَعِينُ التَّارِخِ
لَأَهْلِ التَّارِخِ

فَالْتَّيْمِيُّ بِتَسْكِينِ الْيَاءِ : نسبة إلى تَيْمِ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ ، وَتَيْمُ الرَّبَابِ ؛ وَأَمَّا

التَّيْمِيُّ بِتَحْرِيكِ الْيَاءِ ، فَهُمْ بَطْنٌ مِنْ بَنِي غَافِقٍ .

(وَالثَّانِي) (وَالْبَانِي) (وَالْبَابِي)

أَمَّا الثَّانِي ، فَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ أَبُو خُرَيْمَةَ الثَّانِي قَاضِي مِصْرَ ، وَثَابِتُ : قَبِيلَةٌ

مِنْ حَمِيرٍ ، وَأَمَّا الْبَانِي ، فَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، وَأَمَّا الْبَابِي ، فَهُمْ زُهَيْرُ بْنُ نَعِيمٍ الْبَابِي

وغيره ، وأصلها نسبة إلى الباب : قرية من قرى حلب .

(١) « بلخ » : مدينة بخراسان مشهورة .

(٢) لم يرد في الأصل تفصيل لهاتين النسبتين ؛ وقد أورد الحافظ عبد الغنى في مشتببه النسبة المنقولة

عنه هذه النسب تفصيل ذلك ، فقال في النسبة الأولى ما نصه : « فأما البزاز بالزايين ، فهم كثير ؛

والتصحيح فيه أقل من التصحيح في البزار . وذكر في النسبة الثانية من الأسماء ديناراً أباً عمرو البزار —

وفي مشتببه الذهبي أبو عمر — ، وبشر بن ثابت البزار ؛ وغيرهما من الأسماء التي لا ترى مقتضياً لاستيعابها

هنا ؛ ولم ثبت شيئاً من ذلك في صلب الكتاب بين مربعين لما سبق التنبيه عليه في الحاشية رقم ٤ من

صفحة ١٨٠ من هذا السفر وغيرها من الحواشي ، فانظره .

(٣) في الأصل : « تميم » ؛ وهو تحريف . وتيم بن مرة : رهط أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه .

ولم يذكر في كتاب (مشتبه النسبة) تيم بن مرة ، وإنما ذكر تيم الله بن ثعلبة ؛ وكلتا هاتين قبيلة مشهورة .

(٤) « فهم » ، أى من ينسبون إلى تيم بفتح أوله وثانيه .

(٥) في الأصل : « أخو » ؛ وهو تبدل من النسخ ، صوابه ما أثبتنا نقلاً عن (مشتبه النسبة ص ١١)

والقاموس وشرحه مادة (ثات) .

(٦) كذا ورد في الأصل هذا الكلام ؛ وهو مخالف لما وجدناه في لدينا من الكتب ، فنى (أنساب

السمعاني) ورقة ٥٦ أن هذه النسبة إلى باب الأبواب ، وهى مدينة دربند . وفى معجم ياقوت أن هذه

المدينة على بحر طبرستان ، وهو بحر الخزر ، وذكر أيضاً أن ممن ينسبون إليها زهير بن نعيم المذكور هنا ؛

وكذلك في أنساب السمعاني .

(والتَّوْرِيّ) (والتَّوْزِيّ) (والبُورِيّ) (والتَّوْرِيّ)

فالتَّوْرِيّ : نسبة إلى تَوْر بن عبد مَنَاة بن أَد بن طابخة ؛ وأما التَّوْزِيّ ^(١) [بالزاي] بعد تاء معجمة من فوقها بنقطتين ، فأبو يعلى محمد بن الصَّلْت التَّوْزِيّ ؛ وأما البُورِيّ بالباء المعجمة بواحدة ، فمحمد بن عمر بن حفص البُورِيّ البَصْرِيّ العَنَزِيّ ، كان بمصر... ؛ وأما النُّورِيّ ^(٢) ، فأبو الحسن النُّورِيّ الصوفي البغدادي .

١١٧

(والجُرَيْرِيّ) (والجَرِيرِيّ) [والجَزَيْرِيّ] ^(٣)

أما الجُرَيْرِيّ ^(٣) بالجم مضمومة ، بجماعة ، منهم سعيد بن إياس ، وأبان بن تغلب ^(٤) وعباس بن فَرْوَح ^(٥) ؛ وأما الجَرِيرِيّ ^(٤) بالحاء المهملة ، فكثير ؛ وأما الجَزَيْرِيّ ^(٥) بالجم المفتوحة ، بجماعة يُنسَبون إلى جرير بن عبد الله البجليّ ؛ وأما الحَزَيْرِيّ ^(٦) بالحاء المهملة وزاين ، فنسبة إلى قرية أسَمها حَزِير .

(والجُنْدَعِيّ) (والجَبْدَعِيّ)

(١) هذه الكلمة التي بين مربعين ساقطة من الأصل ؛ وقد أثبتناها عن كتاب (مشتبه النسبة) الذي نقل عنه المؤلف هذه النسب إذ لا يستقيم الكلام بدون إثباتها ، كما لا يخفى . والتَّوْزِيّ : نسبة إلى تَوْر وهو موضع عند بحر الهند مما يلي فارس ؛ وأما البُورِيّ ، فنسبة إلى بورة ، وهي مدينة قرب دمياط وإلى « بورى » أيضا بفتح الراء ، وهي قرية قرب عكبراء ؛ وأما « النورى » بالنون ، فهي نسبة إلى « نور » : بلد بين بخارى وسمرقند .

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والتفصيل الآتي بعد يقتضى إثباتها انظر السطر الثامن من هذه الصفحة .

(٣) الجُرَيْرِيّ بضم الجيم : نسبة إلى جرير بن عباد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة .

(٤) زاد في مشتبه النسبة ص ١٢ بعد كل اسم من هذه الأسماء الثلاثة قوله : « الجُرَيْرِيّ » ؛

ولعل المؤلف قد ترك ذلك هنا للعلم به من السياق .

(٥) في الأصل : « فروح » بالحاء المهملة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا . انظر مشتبه النسبة

ص ١٢ والمشتبه في أسماء الرجال ص ١٠٦

(٦) هذه القرية من قرى اليمن ، بينها وبين صنعاء نصف يوم .

فالْجُنْدَعِيُّ : نسبة إلى جُنْدَع ، من كَيْث ، وليث من مضر بن نزار ، وأما الْجُبْدَعِيُّ
فهم بطنٌ من هَمْدَان .

(وَالْجُبَيْرِيُّ) (وَالْحَبْتَرِيُّ) (وَالْحَبِيرِيُّ)

فالْجُبَيْرِيُّ جماعة ، منهم سعيد بن عبد الله بن زياد بن جُبَيْر ، وغيره ، وأما
الْحَبْتَرِيُّ ، فنسبة إلى حَبْتَر ، وحَبْتَر من كعب ، ثم من نُرَاعَة ، وأما الْحَبِيرِيُّ ، فأظنها
نسبة إلى خَيْر .^(١)

(وَالْحَنَاطُ) (وَالْحِيَّاطُ) (وَالْحَبَّاطُ) جماعة من المحدثين .

(وَالْحَبْرِيُّ) (وَالْحِيرِيُّ) (وَالْحِيزِيُّ) (وَالْحَبْرِيُّ) (وَالْحُتْرِيُّ)^(٢)

فأما الْحَبْرِيُّ ، فهو الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَكَمِ الْحَبْرِيُّ ، وأما الْحِيرِيُّ ، فنسبة إلى الْحِيرَة
مَحَلَّة بَنِي سَابُور ، وأما الْحِيزِيُّ ، فنسبة إلى حِيزَة فُسْطَاطِ مِصْر ، وأما الْحَبْرِيُّ ، فنسبة
إلى قرية من قرى شيراز ، منها الْفَضْلُ بْنُ حَمَّادِ الْحَبْرِيِّ ، وأما الْحُتْرِيُّ ، فهو
أبو عبد الله الْحُتْرِيُّ .

(وَالْحَتْرَانِيُّ) (وَالْحَرَابِيُّ)

فَالْحَتْرَانِيُّ : نسبة إلى حَرَّان ، من مُدُن الجزيرة ، وَالْحَرَابِيُّ ، هو أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
شَيْخُ الْبَغْدَادِيِّين .

(١) « خَيْر » ، ناحية على ثمانية برد من المدينة لمن يريد الشام ، والبر يد فرسخان ، وقيل : أربع فراسخ
والفرسخ ثلاثة أميال (شرح القاموس) .

(٢) في الأصل : « الجبيري » بالجم في المواضع الثلاثة ، وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما في مشتبهِه
النسبة ص ١٨ وغيره . « والحبري » بكسر أوله وفتح ثانيه : نسبة إلى الحبرة ، بفتح الباء ، وهي ثياب من الين .

(٣) يريد بالجزيرة : الجزيرة التي بين دجلة والفرات ، وتشتمل على ديار مضر وديار بكر ، وحران
هذه في ديار مضر ، وهي قصبتها .

(والحنائي) (والجبائي) (والحنابي)^(١)

أما الحنائي بالخاء المهملة والنون، فإبراهيم بن علي الحنائي؛ وأما الجبائي بالجم والباء، فهو شعيب الجبائي، منسوب إلى جبل باليمن؛ وأما الجبائي بالجم المضمومة والباء الموحدة، فهو أبو علي الجبائي المتكلم؛ وأما الحنابي بالجم والنون والباء الموحدة، فهو محمد بن علي بن عمران الجنابي^(٢).

(والخزاز) (والخزاز) (والخزاز)

أما الخزاز بالخاء والزايين المعجمات، فعدد كثير، منهم النضر بن عبد الرحمن وأحمد بن علي^(٣)، وغيرهما؛ وأما الخزاز بالخاء والراء والزاي، بجماعة، منهم عبد الله ابن عون الخزاز، وغيره؛ وأما الخزاز بالجم والراء المكورة المهملة، فعبدة الأعلى بن أبي المساور الخزاز، وعيسى بن يونس الرملي الخزاز، وهو الفاخوري؛ وأما الخزاز فنسبة إلى صناعة الخزارة.

(١) في الأصل : «والحنائي» ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما يدل عليه ما يأتي بعد في الكلام على هذه النسبة .

(٢) هذا الجبل يقال له : «جبأ» بالتحريك والهمز في آخره ؛ وقيل : إنه اسم بلدة باليمن قريبة من الجند ، وصح ذلك الصاغاني (تاج العروس) .

(٣) «الجبائي» نسبة إلى «جباء» وزان رمان ، وهي كورة بخوزستان من نواحي الأهواز بين فارس وواسط والبصرة (تاج العروس) مادة «جبأ» .

(٤) ضبط الأمير هذه النسبة بثقل النون ، كما في شرح القاموس ؛ وذكر الذهبي في المشتبه ص ٨٥ أنه بالتخفيف ؛ وعلى الضبط الأقل فهو نسبة إلى جنابة بالتشديد ، وهي بلدة صغيرة بساحل بحر فارس منها أبو سعيد الحسن الجنابي القرمطي الذي أظهر مذهب القرامطة ، انظر (معجم البلدان) .

(٥) زاد في مشتبه النسبة ص ٢٢ بعد كل أسم من هذين الأسمين قوله : «الخزاز» ؛ ولعل المؤلف قد ترك ذلك هنا للعلم به من السياق ؛ وقد سبق التنبيه على مثل ذلك أيضا في الحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٣ من هذا السفر .

(والخَضِرْمِيّ) (والخَضْرَمِيّ)

فأما الخَضِرْمِيّ بالخاء المعجمة المجرورة ، فهم عدّة يسكنون بأرض الجزيرة^(١) ،
وأما الخَضْرَمِيّ بالخاء المهملة ، فخلق كثير ، يرجعون إلى خَضْرَمَوْت^(٢) .

(والْحَمَصِيّ) (والْحَمَّصِيّ)

فالحَمَصِيّ : منسوب إلى حِمَص^(٣) ، والحَمَّصِيّ قليل ، وهو إبراهيم بن الحجاج بن منير .
والْحَمَّصِيّ ، كان يقلي الحِمَص .

(والْحُضْرِيّ) (والْحُصْرِيّ) (والْحُضْرِيّ)^(٤)

فأما الحُضْرِيّ بالخاء والضاد ، [فأبو] شَيْبَةَ الحُضْرِيّ^(٥) ، وأما الحُصْرِيّ^(٦) ،
فسعيد بن محمد الحُصْرِيّ ، وغيره ، وأما الحُضْرِيّ ، فهو فقيه أهل مرو أبو عبد الله
محمد بن أحمد .

١٠

(١) يستفاد من تاج العروس مادة «خضرم» أن المقيمين بأرض الجزيرة إنما هم قوم من الحضارمة
يتمال لهم : الجراجمة ، لاجمع طوائفهم ؛ وعبارته : «الحضارمة قوم من العجم خرجوا في بدء الإسلام فنفروا
في بلاد العرب ، فن أقام منهم بالبصرة فهم الأساودة ، ومن أقام منهم بالكوفة فهم الأحامرة ، ومن أقام
منهم بالشام فهم الحضارمة ، ومن أقام منهم بالجزيرة فهم الجراجمة ، ومن أقام منهم باليمن فهم الأبناء
ومن أقام منهم بالموصل فهم الجرامقة» .

١٥

(٢) خضرموت : ناحية واسعة في شرق عدن ، بقرب البحر ، وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف .

(٣) «حمص» : بند مشهور بين دمشق وحلب في وسط الطريق .

(٤) كان الأنسب تقديم الخضرى بالكسر على الذى قبله ، أى جعله تاليا للخضرى بالضم ، للاتفاق

بينهما في جميع الحروف ؛ وقد جمع بينهما الذهبي وابن حجر في كتابيهما .

٢٠

(٥) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ولا في كتاب مشتبه النسبة ؛ وقد اثبتناها عن المشتبه في أسماء الرجال

ص ١٦٥ طبع ليدن وتبصير المنتبه والقاموس وشرحه مادة «خضر» .

(٦) الخضرى : نسبة الى الخضر بضم الخاء ، وهى قبيلة من قيس عيلان .

(١) (والخُوزيّ) (والجُورِيّ) (والخُوزِيّ) ...
 (٢) (والْحَسَنِيّ) (والْحَشَنِيّ) (والْحَبَشِيّ) (والْحَيْشِيّ) ...
 (والْحُتَلِيّ) (والْحَبْلِيّ) (والْحُبْلِيّ) (والْحُتَلِيّ) (والْحَبْلِيّ)
 (٣) فأما الحُتَلِيّ بضم الخاء وتشديد التاء المثناة ، فنسبة الى خُتَلٍ "من بلاد الديلم"

- ٥ (١) لم يرد في الأصل تفصيل لهذه النسب الثلاث ؛ وقد أورد ذلك صاحب مشتبّه النسبة ، فذكر في الخوزيّ — وهي النسبة الأولى — ابراهيم بن يزيد الخوزيّ ، وغيره ؛ وفي الثانية — وهي الجورِيّ — محمد بن يزداد شيخ أبي بكر أحمد بن عبدان الشيرازي ، وغيره ؛ وفي الثالثة — وهي الجوزِيّ — ابراهيم ابن موسى الجوزي ، وغيره . ولم نثبت ذلك في صلب الكتاب بين مربعين لما سبق التنبيه عليه في الحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٠ من أنه قد تكرر حذف هذا التفصيل في مواضع كثيرة من هذا الباب فن هذه المواضع ماسبق في ص ١٧٠ س ٩ و ١٧٤ س ٢٦١ و ١٨٠ س ٥ و ١٨١ س ٢٦١ وغير ذلك من المواضع الكثيرة الآتية بعد ؛ وقد نهينا على كل ذلك في موطنه ، كما نهينا أيضا على أن تكرر مثل هذا الحذف يشعر بأنه مقصود من المؤلف اختصارا ، لأن هذا التفصيل قد سقط من النسخ . والخوزيّ بضم الخاء : نسبة الى شعب الخوز بمكة . والجورِيّ بضم الجيم : نسبة الى جور ، وهي مدينة بفارس ، وإليها ينسب الورد الجورِيّ . والجوزي : نسبة الى الجوز وبيعه انظر أنساب السمعاني وغيره .
- ١٥ (٢) لم يرد في الأصل تفصيل لهذه النسب الأربع كالنسب الثلاث التي قبلها ؛ وقد أورد صاحب مشتبّه النسبة ذلك التفصيل وزاد عليها نسبة خامسة ، وهي الخشبيّ ، فذكر في الحسنِيّ — وهي النسبة الأولى — جعفر بن محمد بن جعفر بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن علي بن أبي طالب الحسنِيّ ، وغيره ؛ وفي الخشنيّ — وهي الثانية — أبا ثعلبة الخشني جرثوم بن ناشب ، وغيره ؛ ثم تكلم بعد ذلك عن الخشبيّ ، وهي النسبة التي لم يوردها المؤلف هنا ؛ وذكر في الحبشيّ — وهي الثالثة — بلال بن رباح الحبشيّ مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغيره ؛ وفي الخيشيّ — وهي الأخيرة — احمد بن محمد بن دنان الخيشيّ . ولم نثبت ذلك في صلب الكتاب بين مربعين لما نهينا عليه في الحاشية التي قبل هذه والحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٠ وغيرهما من الحواشي ، من أن تكرر مثل هذا الحذف في هذا الباب يشعر بأن ذلك مقصود من المؤلف اختصارا لا أن هذا التفصيل قد سقط من النسخ . ووجه النسبة في الحسنِيّ والحبشيّ ظاهر . أما الخشنيّ بضم الخاء — وهي النسبة الثانية — فهي نسبة الى خشين بضم الخاء ، وهو بطن من قضاة ، كما في أنساب السمعاني ورقة ٢٠٠ ؛ وأما الخيشيّ — وهي الأخيرة — فهي الى الخيش ، وهو ضرب من الكنان الغليظ .
- ٢٥ (٣) كذا ورد في الأصل هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين في تفسير ختل ؛ وهو خلاف الصواب ، فإن ختل ليست من بلاد الديلم ، ولا تنسب اليها الدولة الديلمية كما قال ، وإنما هي كورة واسعة =

وإليها تُنسب الدولة الديلمية الختلية^(١)؛ وأما الجبلي^(٢) بالجم المفتوحة والباء الموحدة المشددة^(٣)، فنسبة إلى جبل : قرية بين بغداد^(٤) وواسط^(٥)؛ وأما الجبلي^(٦) بالحاء المهملة والباء الموحدة، فهو أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد الحنلي^(٧)، صاحب عبد الله ابن عمرو^(٨)، رضى الله عنهما؛ وأما الختلي^(٩) «بضم الخاء وضم التاء المثناة وتشديد اللام» فنسبة إلى ختل^(١٠)؛ وأما الجبلي^(١١)، فنسبة إلى جبلة الشام .

= خلف نهر جيحون ، أى أنها من بلاد ما وراء النهر، وهى على تخوم السند، كما فى معجم البلدان وغيره . والذى من بلاد الديلم إنما هو الجبل بكسر الجيم ، واليه تنسب الدولة الديلمية الجيلية لاختلية، وهى دولة بنى بويه التى ابتداء ملكها فى سنة ٣٢١ هجرية . والجبل بالجم المكسورة — ويقال : « جيلان » « ويكلان » أيضا — : صقع واسع مجاور لبلاد الديلم فيه قرى كثيرة . قال ابن حوقل : بلاد الديلم سهل وجبل ، فالسهل يسمى « الجبل » ، وهو ساحل على بحر الخزر تحت جبال الديلم انظر تقويم البلدان لأبى الفداء صفحة ٢٦ طبع باريس . والنسبة إلى الجبل مما يشتبه فى صورة الخط بالنسب التى أوردها هنا أيضا .

- (١) فى الأصل : « المضمومة » ؛ وهو خطأ صوابه ما أثبتنا نقلا عن أنساب السمعاني ورقة ١٢٢ ومشتبه الذهبى صفحة ٨٩ ومعجم البلدان فى الكلام على (جبل) بتشديد الباء المضمومة .
- (٢) فى الأصل : « الساكنة » ؛ وهو خطأ صوابه ما أثبتنا نقلا عن لب الباب ص ٦٠ وأنساب السمعاني ورقة ١٢٢ ومشتبه الذهبى ص ٨٩ ومعجم البلدان . (٣) فى الأصل : « من » ؛ وهو تحريف .
- (٤) عبارة يا قوت : « بين النعمانية وواسط » ؛ وهذه العبارة لا تنافى ما هنا .
- (٥) « الجبلي » بضمين ، أو بضم أوله وسكون ثانيه : نسبة إلى بنى الجبلي ، وهم حتى من الأنصار ثم من الخزر انظر (تاج العروس) مادة « جبل » .
- (٦) يريد عبد الله بن عمرو بن العاص ، كما فى أنساب السمعاني .
- (٧) عبارة الأصل : « بفتح الخاء المعجمة وضم التاء المثناة وتشديدها » ؛ ولم نجد نسبة بهذا الضبط الذى ذكره فى لدينا من الكتب ، كأنساب السمعاني ولب الباب والمشتبه فى أسماء الرجال وتبصير المنتبه ومشتبه النسبة والقاموس وشرحه ، كما أننا لم نجد فى معجم البلدان اسم بلد بهذا الضبط أيضا ، وما أثبتناه عن لب الباب ص ٨٨ طبع ليدن ومستدرك التاج مادة « ختل » .
- (٨) « ختل » بضم أوله وثانيه وتشديد اللام : قرية على طريق خراسان لب الباب ص ٨٨
- (٩) « جبلة » : قلعة مشهورة بساحل الشام من أعمال حلب قرب اللاذقية .

(١) (والْحَصِينِيّ) وَالْحَصِينِيّ

(والْحَرْقِيّ) (والْحَرْقِيّ)

(٢) الثاني : نسبة الى الْحَرْقَةِ بِنْتِ النُّعْمَانِ (٣)

(والذَّهْنِيّ) (والذَّهَبِيّ)

الذَّهْنِيّ بضم الدال المهملة وكسر النون : نسبة إلى حَيٍّ من بَجِيلَةٍ (٤) (٥)

(والرَّهَّاءِيّ) (والرَّهَّاءِيّ)

بافتح : منسوب إلى قبيلة (٦) ، منهم مالكُ بن مُرارة الرَّهَّاءِيّ ، له صحبة ، (٧)

وبالضم : نسبة الى بلد الرَّهَّاء ، من أرض الجزيرة .

(١) لم يرد في الأصل تفصيل لهاتين النسبتين ؛ وقد أورد ذلك صاحب مشتببه النسبة ص ٢٨ فذكر في الحصينيّ عبد الله بن محمد بن الحصيب الحصينيّ قاضى مصر . وذكر في الحصينيّ بالخاء المضمومة على بن محمد الحصينيّ الحزانيّ . ولم ثبت ذلك في صلب الكتاب بين مربعين لما سبق التنبيه عليه في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٧٠ والحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٠ وغيرهما من الحواشي ، فارجع اليها .

(٢) لعله لم يذكر وجه النسبة في الأول لشهرة أنه الى بيع الخرق والثياب ؛ والذي ورد في (مشتبه النسبة) في الكلام على الخرق بالخاء قوله : « فأما الخرق بالخاء المعجمة ، فجماعة ، منهم يحيى بن الفضل الخرق » الخ .

(٣) الذى وجدناه فيما لدينا من الكتب أن من تطلق عليهم هذه النسبة إنما ينسبون الى الخرقات وهم بطن من جهينة ، وإلى الخرق ، وهم بطن من غافق ، وإلى ناحية بعمان أيضا ، لا إلى بنت النعمان كما هنا وان كانت النسبة اليها حرق أيضا بضم ففتح انظر (لب اللباب) ص ٧٨ طبع ليدن .

(٤) يريد بالحى : بنى دهن بن معاوية (مشتبه الذهبى صفحة ٢٠٢)

(٥) لعله لم يذكر في هذا الموضع وجه النسبة فى الذهبى لشهرة أن هذه النسبة الى الذهب وسبكه ، أو بيعه .

(٦) ضبطه جماعة بضم الراء (تاج العروس) مادة (رها) .

(٧) يريد بالقبيلة : بنى الرهاء بن يزيد ، وهم بطن من مذحج ، كما فى لب اللباب ص ١٢٠ وقيل : الرهاء بن منه (تاج العروس) .

(والرياحي) (والرباحي)

فالرياحي بكسر الراء المهملة وفتح الياء المثناة من تحت : إلى بطن من تميم بن مرة؛ والرباحي بفتح الراء والباء الموحدة : منسوب إلى قلعة رباح بالأندلس .

(والربذي) (والزبدي)

فالربذي بالراء المهملة والباء الموحدة المفتوحة والذال المعجمة : نسبة إلى الربذة؛ والزبدي بالزاي المعجمة : نسبة إلى زيد العلوي، وإلى مذهبه .

(والرفاعي) (والرقاعي) ...

(والزيماني) (والرمانى)

فالزيماني بكسر الزاي المعجمة : عبد الله بن معبد؛ والرمانى بالراء المهملة : جماعة، منهم علي بن عيسى النحوي المتكلم، وغيره .
(والزبيني) (والزبيبي) ...

(١) يريد بهذا البطن : بني رياح بن يربوع بن حنظلة (تاج العروس) .

(٢) الربذة : من قرى المدينة على ثلاثة أميال ، قريبة من ذات عرق .

(٣) لم يرد في الأصل تفصيل لهاتين النسبتين ، وقد أورد صاحب مشتببه النسبة ص ٣٢ ذلك التفصيل فذكر في الرفاعي — وهي النسبة الأولى — عقبه الرفاعي ، وعقبه بن عبد الله الرفاعي ، وغيرهما ؛ وفي الرقاعي — وهي الثانية — علي بن سليمان الرفاعي ، ويعرف بابن الرقاع ، من أهل إنجيم . ولم نثبت شيئاً من ذلك في صلب الكتاب بين مربعين لتكرر مثل هذا الحذف في مواضع كثيرة من هذا الباب تكرراً يشعر بأنه مقصود من المؤلف اختصاراً ، لا أن هذا التفصيل قد سقط من النسخ ؛ وقد نبهنا على ذلك في عدة من الحواشي السابقة . والرفاعي : نسبة إلى جده اسمه رفاعة ، وإلى بطن من جهينة أيضاً ؛ والرفاعي : نسبة إلى الرقاع ، وهو بطن من جشم وإلى كتابة الرقاع ، وإلى جده أيضاً اسمه الرقاع .

(٤) الزماني : نسبة إلى زمان بن مالك بن صعب ، ينتهي نسبه إلى بكر بن وائل انظر (القاموس وشرحه) .

(٥) الرمانى : نسبة إلى قصر الرمان بواسطة .

(٦) لم يرد في الأصل تفصيل لهاتين النسبتين ؛ وقد أورد صاحب كتاب مشتببه النسبة ص ٣٣ تفصيل ذلك ، فذكر في النسبة الأولى علي بن هارون الزبيني وغيره ، وفي الثانية إبراهيم بن عبد الله الزبيني العسكري .

(والزبيديّ) (والزبيديّ)

بالضم : نسبة إلى قبيلة^(١) ، منهم عمرو بن معديكرب ؛ وبالفتح : نسبة إلى زبيد ؛ من أرض اليمن .

(والزباديّ) (والزباديّ)

٥ فالزباديّ بفتح الزاي المعجمة ، جماعة ، منهم خالد بن عامر الزبادي^(٢) ؛ والزبادي^(٣) بكسر الزاي المعجمة : نسبة إلى زياد .

(والسلميّ) (والسلميّ) بضم السين المهملة وفتحها ...^(٤)

(والسذابيّ) (والسذابيّ)^(٥)^(٦)

١٠ (١) يريد بالقبيلة : بني زبيد بضم أوله ، من مذحج ، واسم زبيد هذا منبه الأكبر بن صعب بن سعد العشيرة ، واليه ترجع قبائل زبيد (أنساب السمعاني) (وتاج العروس) .

(٢) كذا في الأصل وأنساب السمعاني ورقة ٢٦٨ ؛ والذي في مشتببه النسبة ص ٣٤ : « ابن عمران » .

(٣) « الزبادي » : نسبة إلى زباد ، وهم بطن من ولد كعب بن حجر بن الأسود بن الكلاع كما في (مشتببه النسبة) ص ٣٥

١٥ (٤) لم يرد في الأصل تفصيل لماتين النسبتين ؛ وقد أورد صاحب مشتببه النسبة ص ٣٥ كثيرا من الأسماء في كل منهما ، فذكر في السلمي بضم السين : مجاشع بن مسعود ، وأخاه معبد بن مسعود وغيرهما ؛ وفي السلمي بفتح السين : أبا قتادة الحارث بن ربيع ، وعبد الله بن عمرو بن حزام ، وغيرهما . ولم نثبت شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مربعين لما سبق أن نهينا عليه في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٧٠ والحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٠ وغيرهما من أن حذف هذا التفصيل قد تكرر في مواضع كثيرة من هذا الباب تكررنا يشعر بأن المؤلف قد قصد ذلك اختصارا ، لأنه سقط من النسخ . والسلمي بضم السين : نسبة إلى سليم ، وهي قبيلة من قيس عيلان . والسلمي بفتح السين : نسبة إلى سلمة بفتح السين وكسر اللام ، وهم بطن من الأنصار والمحدثون يكسرون اللام في النسبة أيضا .

(٥) السذابي : نسبة إلى السذاب ، وهو نوع من البقول معروف .

(٦) الشذائي : نسبة إلى شذا ، وهي قرية بالبصرة ؛ وهذه النسبة المذكورة هنا على غير القياس ، إذ

٢٥ مقتضى القواعد أن تكون النسبة إليها « شذوي » بقلب الألف واوا .

فالسَّذَابِيّ بالسّين المهملة ، هو عمرُ بنُ محمد السَّذَابِيّ ، وبالشين المعجمة والياء المثناة من تحت ، هو أبو الطيّب السَّذَائِيّ الكاتب ، وأسمه محمد بن أحمد .

(١) (والسَّبَّايّ) (والشَّيْئِيّ) (والسَّنَائِيّ)

فأما السَّبَّايّ بالسّين المهملة والباء الموحدة ، فنسبة ترجع إلى سَبَّايّ بن يَشْجَبَ ابن يعرُب بن قَحْطَان ، وأما الشَّيْئِيّ بالشين المعجمة والنون ، فنسبة إلى أَرْدِشْنُوّه ؛ وأما السَّنَائِيّ ، فرجلٌ نعرفه ، كان يلقبُ ^(٢) عنّ الدين السَّنَائِيّ ؛ وقد أورد في هذا الموضع ^(٣) النسائيّ بتقديم النون على السّين ، نسبة إلى نسا من نُرَاسان ؛ والأفصح فيها النَّسَوِيّ .

(والسَامَرِيّ) (والسَامِرِيّ)

الأول : نسبة إلى سامراً ؛ ^(٥) والثاني : نسبة معروفة إلى السَامِرِيّ وفي المحدثين إبراهيم بن [أبي] العباس السَامِرِيّ .

(١) في مشتبه النسبة ومشتبه الذهبيّ : « السبائي » بزيادة ألف بعد الباء ، وهي نسبة صحيحة أيضاً فقد ورد في شرح القاموس مادة « سبأ » أن « سبأ » يمد ولا يمد .

(٢) في الأصل « بيعث » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه سياق الكلام .

(٣) أورد ، أي الحافظ عبد الغني صاحب مشتبه النسبة .

(٤) كذا ورد هذا الاسم بقصر الألف في الأصل ومعجم البلدان وشرح القاموس ، والذي في وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١ أن اسم هذا البلد نسا بالهمز بعد السّين ، فقد قال في النسائي : ان هذه النسبة الى نسا بالهمز بعد السّين .

(٥) سامرا : مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرف دجلة ؛ وفيها لغات ، وهي سامراء ، وسامرا وسرّ من راء ، وسرّ من را (ياقوت) .

(٦) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ وقد أثبتناها عن (مشتبه النسبة) ص ٣٧ والمشتبه في أسماء الرجال ص ٢٤٨ وتبصير المنتبه المحفوظة منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣ مصطلح ش .

(١) (والسَّبِيّ) (والشَّيْبِيّ) (والسَّيْبِيّ) (والسَّبْنِيّ) (والسَّيْنِيّ) (والسَّبْتِيّ)

أما السَّبِيّ^(١) بالسين المهملة والباء الموحدة والياء باثنتين من تحتها ، فهو أبو طالب السَّبِيّ^(١) ، يُنسب إلى قرية من قرى الرملة ، تسمى سَبِيّة^(١) ، وأما الشَّيْبِيّ^(٢) ، فنسبة إلى شَيْبَة بن عثمان ، من بني عبد الدار بن قُصَيّ^(٢) ، من سَدَنَة الكعبة^(٢) ، وأما السَّيْبِيّ^(٣) بالسين مهملة ، تليها ياء مثناة من تحتها ، بعدها باء موحدة ، فهو صَبَّاحُ ابن هارون أبو مروان ، وأما السَّبْنِيّ^(٤) ، بالسين المهملة والنون بعد الباء الموحدة فهو أحمد بن إسماعيل السَّبْنِيّ^(٤) ، وأما السَّيْنِيّ^(٥) ، فقَبِيلٌ من الأكراد يُعرفون بالسَّيْنِيّة^(٥) ، وأما السَّبْتِيّ^(٥) ، فشَيْخٌ صالح متأخر ، مدفون بقرافة مصر ، والسَّيْنِيّ^(٥) والسَّبْتِيّ^(٥) لم يذكروهما عبد الغني .

(والشَّامِيّ) (والسَّامِيّ)

فالشَّامِيّ بالشين المعجمة : نسبة إلى الشام ، والسَّامِيّ بالسين المهملة : قوم يُنسبون إلى سامَة بن لؤي بن غالب ، منهم إبراهيم بن الحجاج [صاحب الحمادين :^(٦)

(١) ضبطنا هذا اللفظ بفتح السين وكسرها في جميع مواضعه نقلا عن معجم البلدان في الكلام على (سبية) ؛ ولم يرد الفتح في لب الباب ص ١٣٣ ولا في مشته الذهبى ص ٢٥١

(٢) السدنة محركة : جمع سادن ، وهو من يخدم الكعبة ويتولى أمرها ويفتح بابها ويغلقه .

(٣) «السيبي» نسبة إلى بلد «السيب» ، وهو على الفرات بقرب الحلة ، كما قاله الذهبي في (المشبه)

ص ٢٥١ . وذكر ياقوت أن السيب كورة من سواد الكوفة ، وهما سيان : الأعلى والأسفل .

(٤) السبني : نسبة إلى سبن ، وهو موضع ذكره ياقوت ولم يعينه ؛ وقال نقلا عن الحازمي : إنه الذي

تنسب إليه الثياب السبئية ، وهي ضرب من ثياب الكنان أغلظ ما يكون .

(٥) السبتي : نسبة إلى سبتة ، وهي بلدة من قواعد بلاد المغرب على بر البربر تقابل جزيرة الأندلس .

(٦) لم ترد هذه التكملة في الأصل ؛ وقد أثبتناها عن (مشته النسبة) ص ٣٨ إذ بدونها يفيد الكلام

عطف حماد بن زيد الآتي بعد على إبراهيم بن الحجاج ، وليس كذلك .

حماد بن سلمة [وحماد بن زيد^(١)، وعلي بن الحسن السامي^(٢)، وعمر بن موسى السامي^(٣)،
ومحمد بن عبد الرحمن السامي الهروي^(٤)، ويحيى بن حجر^(٥)، ويشر بن حجر^(٦) .

(والسجزي^(٧)) (والسحري^(٨)) (والشجري^(٩))

فأما السجزي^(١٠) بفتح السين المهملة ، وبالجم والزاي المعجمة ، فعدد كبير
يُنسَبون إلى سجستان^(١١) ، وأما السحري^(١٢) بكسر السين ، وبالحاء والراء المهملات ، فهو
عبد الله بن محمد السحري^(١٣) ، وأما الشجري^(١٤) بالشين المعجمة والجم والراء المهملة
فإبراهيم بن يحيى الشجري^(١٥) .

(والشيباني^(١٦)) (والسيباني^(١٧)) (والسيناني^(١٨))

أما الشيباني^(١٩) ، فنسب معروف ، وأما السيباني^(٢٠) بالسين المهملة ، تليها ياء مثناة
من تحتها وباء موحدة ، فهو يحيى بن أبي عمرو السيباني^(٢١) ، وأيوب بن سويد الرملي^(٢٢) ،

(١) في الأصل : « ابن علي » وقوله : « ابن » زيادة من النسخ ، والصواب حذفها ، راجع (مشتبه
النسبة) ص ٣٨ (وأنساب السمعاني) ورقة ٢٨٧

(٢) كذا في الأصل ؛ وشرح القاموس مادة « سوم » وأنساب السمعاني ؛ والذي في مشتبه النسبة :
« ابن الحسين » ؛ وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « وبشير » بزيادة الياء ؛ وما أثبتناه عن مشتبه النسبة والإكمال المحفوظة منه
نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨ مصطلح .

(٤) في القاموس مادة « سجز » أنه بفتح السين وكسرها .

(٥) سجستان : إقليم بين خراسان والسند وكرمان ؛ واسم قصبته « زرنج » المشتبه في أسماء الرجال
ص ٢٥٨ طبع ليدن . وفي معجم البلدان أنه جنوبي هراة بينه وبين هراة عشرة أيام .

(٦) قال صاحب التاج مادة « سحر » : « لا أدري هذه النسبة إلى أي شيء ، ولم يبينوه » .

(٧) الشجري : نسبة إلى الشجرة ، وهي قرية بالمدينة ، كما في لب الباب ص ١٥٠ . وفي معجم البلدان
أنها هي الشجرة التي ولدت عندها أسماء بنت أبي بكر بندي الخليفة ؛ وذكر أن إبراهيم بن يحيى المذكور هنا
ينسب إليها .

(٨) السيباني : نسبة إلى سيبان ، وهو بطن من حمير ، كما في أنساب السمعاني ورقة ٣٢١

وأما السَّينَانِيَّ بِكسر السين المهملة ، تليها ياء مثناة من تحتها ونون ، فهو الفضل بن موسى السَّينَانِيَّ ، يُنسب إلى قرية من قرى مَرَوَ .

(والسَّبَخِيَّ) (والسَّنَجِيَّ) (والسَّبَحِيَّ) (والشَّيْخِيَّ)^(١)

أما السَّبَخِيَّ بالباء الموحدة والخاء المعجمة ، فهو فرقد بن يعقوب السَّبَخِيَّ^(٢) العابد ، وأما السَّنَجِيَّ بالنون والجيم ، فهو أبو داود سليمان بن معبد السَّنَجِيَّ^(٣) ، خراساني ، وأما السَّبَحِيَّ بضم السين المهملة ، وبالحاء المهملة ، قبلها باء موحدة ، فهو أبو بكر السَّبَحِيَّ^(٤) ، وأما الشَّيْخِيَّ ، بجماعة يعرفهم من الأمراء يقال لهم : الشَّيْخِيَّة ، ويصلح أن يضاف إلى هذه الترجمة السَّيْخِيَّ^(٥) والشَّيْخِيَّ^(٦) .

(والشَّعْبِيَّ) (والشُّعْبِيَّ) [والشَّغْبِيَّ]^(٧)

فالشَّعْبِيَّ بفتح الشين المعجمة ، هو عامر بن شراحيل الشَّعْبِيَّ^(٨) ، وأما الشُّعْبِيَّ بضمها ، فهو معاوية بن حفص الشُّعْبِيَّ^(٩) ، وأما الشَّغْبِيَّ بالشين والغين المعجمة

(١) لم ترد هذه النسبة في كتاب مشته النسبة الذي نقل عنه المؤلف هذه النسب .

(٢) السَّبَخِيَّ : نسبة إلى السبخة : موضع بالبصرة .

(٣) السَّنَجِيَّ بِكسر السين : نسبة إلى سنج ، وهي قرية بمرو .

(٤) « السَّبَحِيَّ » : نسبة إلى السبح التي يسبح بها . ١٥

(٥) السَّيْخِيَّ بفتح السين : نسبة إلى سيح ، وهو ماء بأقصى اليمامة ، ونسبة إلى سيح الغمر ، وهو باليمامة أيضا (مشتهب الذهبي) ص ٢٥٥ .

(٦) الشَّيْخِيَّ بِكسر الشين : نسبة إلى شيجة ، وهي قرية من قرى حاب (مشتهب الذهبي ص ٢٥٤) .

(٧) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ، والتفصيل الآتي بعد يتمضي اثباتها انظر السطر الحادي عشر من هذه الصفحة .

(٨) الشَّعْبِيَّ : نسبة إلى شعب ، وهو بطن من همدان ، وقال ابن الأثير : « من حمير » انظر (لب ٢٠

اللباب) . وقال ابن سعد في (الطبقات ج ٦ ص ١٧١) في الكلام على عامر الشعبي : « هو من حمير ، وعداده في همدان » .

(٩) الشَّعْبِيَّ : نسبة إلى شعب بضم الشين ، وهو اسم لأحد أجداده ، كما يستفاد من (مشتهب الذهبي) .

فهو زكريّا بن عيسى الشَّعْبِيّ، منسوب إلى شَعْبٍ : منهلٌ ^(١) بين طريق مصر والشَّام .

(والشَّعْبِيّ) (والشَّعْبِيّ)

فالشَّعْبِيّ : نسبة إلى شُعَيْثٍ بَلْعَنَرٍ من بني تميم ، وأمّا الشَّعْبِيّ ، فنسبة إلى من أسَمَّه شعيب .

(والشَّيْ) (والشَّيْ) (والشَّيْ) (والشَّيْ)

[فأمّا الشَّيْ بالشين المعجمة والنون ، فعدّة ، منهم عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ الشَّيْ البَصْرِيّ ، عن الحسن البصريّ ، روى عنه مسلم بن إبراهيم ، والعبّاس بن جعفر ابن زيد بن طلق العبديّ الشَّيْ ، وأمّا الشَّيْ] ، فهو محمد بن هلال بن بلال الشَّيْ ، وأمّا الشَّيْ بالنون ، فهو الحافظ ابن الشَّيْ الدينوريّ ، وأمّا البسيّ ، فهو أبو محجن تَوْبَةُ بْنُ نَمِرٍ قاضي مصر ، بطن من حمير يقال لهم : «البسيّون» .

(١) في (لب اللباب) ص ١٥٣ أنه واد خلف وادي القرى . وفي معجم البلدان « أنه ضيعة خلف وادي القرى كانت للزهرى ، وبها قبره » .

(٢) الإضافة في هذه العبارة بمعنى « من » ، أي شعيب من بلعنر ، بمعنى أنه بطن من هذه القبيلة .

(٣) لم ترد هذه التكملة في الأصل ؛ وقد أثبتناها عن كتاب مشتهر النسبة ص ٢٤ اذ السياق يقتضي إثباتها لأمرين : أولهما أن ما بعدها من الكلام لا يستقيم مع ما قبلها بدون إثباتها ، كما لا يخفى ؛ ثانيهما أننا لا نرى وجهها لأن يغفل المؤلف الكلام عن هذه النسبة دون ما بعدها من النسب الثلاث . والشئ بالنون : نسبة إلى شئ ، وهو بطن من عبد القيس .

(٤) لم يرد قوله : « ابن بلال » في كتاب مشتهر النسبة ، وإنما ورد في الأصل هنا وفي المشتهر

في أسماء الرجال ص ٢٨٠ وأنساب السمعاني .

(٥) الشئ : نسبة إلى الشب المعروف الذي يدبغ به الجلد .

(٦) يريد بآبن الشئ : أبا بكر أحمد بن محمد بن إسحاق . (مشتهر الذهبي ص ٢٧٨)

(٧) « بطن » بالرفع ، خبر لمبتدأ محذوف معلوم من السياق ، أي المنسوب إليهم بطن الخ .

(والضَّيِّ) (والضَّيِّ)

فالضَّيِّ : نسبة إلى «ضَبَّة»^(١) ، وأما الضَّيِّ بالنون وكسر الضاد ، فهو أبو يزيد الضَّيِّ^(٢) ، يروى عن ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم .

(والصَّرَارِي) (والضَّرَارِي) (والصَّرَارِي)^(٣)

فأما الصَّرَارِي ، فهو محمد بن عبد الله الصَّرَارِي^(٤) ، يروى عن عطاء بن أبي رباح ؛ وأما الضَّرَارِي بكسر الضاد المعجمة ، فهو محمد بن إسماعيل الضَّرَارِي^(٥) ، وأما الصَّرَارِي بفتح الصاد المهملة والراء المهملة المشددة ، فأبو القاسم بكر بن الفضل بن موسى النُّعَالِي الصَّرَارِي^(٦) : نسبة إلى صناعة النُّعَال الصَّرَارَة .

(والصَّائِغ) (والضَّائِغ)

فالصَّائِغ : نسبة إلى صناعة الصَّيَاغَة ، والضَّائِغ ، هو عثمان بن بلج الضَّائِغ^(٧) .

(١) ضَبَّة ، هو ابن آد بن طابجة بن إلياس بن مضر (مشتبه الذهبي) ص ٣١٢ .

(٢) الضَّيِّ : نسبة إلى بني ضَبَّة ، وهم خمس قبائل : فتي قضاة ضَبَّة بن سعد هذيم ، وفي عذرة ضَبَّة ابن عبد ، وفي هذيل ضَبَّة بن عمرو ، وفي أسد ضَبَّة بن الحلاف ، وفي الأزد ضَبَّة بن فلان (مشتبه الذهبي ص ٣١٢) .

(٣) كان الأنسب فيما يظهر لنا تقديم «الصَّرَارِي» بالصاد المهملة وتشديد الراء على «الضَّرَارِي» بالضاد المعجمة ، أى جعل هذه النسبة تالية «للصَّرَارِي» بكسر الصاد ، وهى النسبة الأولى ، وذلك لاتفاقهما في جميع الحروف .

(٤) الصَّرَارِي : نسبة إلى صرار بكسر الصاد ، وهو موضع بالمدينة .

(٥) الضَّرَارِي : نسبة إلى جد من أجداده يسمى ضارار .

(٦) الصَّرَارَة ، أى التى لها صرير وصوت عند المشى .

(٧) فى الاصل : « بلج » بالحاء المهملة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا (انظر مشتبه الذهبي)

(والصَّغْدِيّ) (والصُّغْدِيّ)

فَالصَّغْدِيّ، هو مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُسْلِمٍ الصَّغْدِيّ^(١)، وَأُمَّا الصُّغْدِيّ بِضَمِّ الصَّادِ
 الْمُهْمَلَةِ وَتَسْكِينِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، فَهُوَ أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ الصُّغْدِيّ^(٢)، وَإِسْحَاقُ بْنُ
 إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَنْصُورٍ الصُّغْدِيّ^(٣)، أَرَاهَا نِسْبَةً إِلَى الصُّغْدِ بِسَمَرْقَنْدَ، وَهُوَ أَحَدُ مَتَنَزَّهَاتِ
 الدُّنْيَا الْأَرْبَعَةِ^(٤).

٥

(وَالصَّبَّاحِيّ) (وَالصَّبَّاحِيّ)

فَالصَّبَّاحِيّ بِضَمِّ الصَّادِ، هُوَ أَبُو خَيْرَةَ الصَّبَّاحِيّ^(٥)، لَهُ صَحْبَةٌ^(٦)، وَأُمَّا الصَّبَّاحِيّ
 بِفَتْحِ الصَّادِ وَتَشْدِيدِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، فَهُوَ يَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ الصَّبَّاحِيّ^(٧)، يَرُوى عَنْ مَالِكِ
 ابْنِ أَنَسٍ حَدِيثَيْنِ.

١٠

(وَالطَّيْبِيّ) (وَالطَّيْنِيّ) (وَالطَّبْنِيّ) (وَالطَّيْبِيّ)

(١) الصَّغْدِيّ : نِسْبَةٌ إِلَى صَعْدَةَ، وَهِيَ بَلِيدَةٌ بِالْيَمَنِ، كَمَا قَالَهُ الذَّهَبِيُّ فِي الْمَشْتَبِهِ ص ٣١٤ .
 (٢) وَرَدَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي الْأَصْلِ هُنَا فِي تَبْصِيرِ الْمُنْتَبِهَةِ، وَلَمْ يَرِدْ فِي مِثْلِهِ النِّسْبَةُ الْمَنْقُولَةُ عَنْهُ
 هَذِهِ النِّسْبَةُ وَلَا فِي الْمَشْتَبِهِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ لِلذَّهَبِيِّ، وَالَّذِي وَرَدَ فِي هَذَيْنِ الْكُتَابَيْنِ هُوَ وَالِدُهُ إِبْرَاهِيمُ
 ابْنُ مَنْصُورٍ .

(٣) الصُّغْدِيّ : كَوْرَةٌ قَصَبَتُهَا سَمَرْقَنْدَ، وَهِيَ قَرْيَةٌ مُتَّصِلَةٌ خِلَالِ الْأَشْجَارِ وَالْبَسَاتِينِ مِنْ سَمَرْقَنْدَ إِلَى
 قَرِيبٍ مِنْ بَخَارَى، وَمَسَاحَتُهَا سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ فَرَسَخًا فِي سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ (يَاقُوت) .
 (٤) هَذِهِ الْمَتَنَزَّهَاتُ الْأَرْبَعَةُ هِيَ غَوَطَةُ دِمَشْقَ، وَنَهْرُ الْأَبْلَةِ، وَصُغْدُ سَمَرْقَنْدَ، وَشُعْبُ بَوَّانَ (يَاقُوت) .
 (٥) ضَبَطَ هَذَا الْأِسْمَ فِي الْقَامُوسِ مَادَّةُ «خَيْرٍ» بِكَسْرِ الْخَاءِ ضَبْطًا بِالْقَلَمِ، وَنَصَّ شَارِحُهُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا
 ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ فِي التَّبْصِيرِ بَفَتْحِهَا، وَلِهَذَا ضَبَطْنَاهُ بِالْوَجْهِينِ .

(٦) الصَّبَّاحِيّ : نِسْبَةٌ إِلَى بَنِي صَبَّاحٍ بَنِ لَكَيْزٍ، وَهُمْ بَطْنٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ «مُسْتَدْرَكُ النَّاجِ مَادَّةُ صَبَّاحٍ»
 وَتَبْصِيرُ الْمُنْتَبِهَةِ .

٢٠

(٧) الصَّبَّاحِيّ : نِسْبَةٌ إِلَى الصَّبَّاحِ، وَهُوَ بَطْنٌ مِنْ سَمٍّ .

فالطَّيْبِيّ بالطاء والياء المعجمة باثنتين من تحتها وباء موحدة ، هو أحمد بن
إسحاق بن نِيخَاب الطَّيْبِيّ^(١) ، وأما الطَّيْنِيّ بالياء المثلثة من أسفل والنون ، فهو عبد الله
ابن الهَيْثَم الطَّيْنِيّ^(٢) ، وأما الطُّبْنِيّ بالباء الموحدة والنون ، فنسبة إلى مدينة بالمغرب^(٣)
منها علي بن منصور الطُّبْنِيّ^(٤) ، وغيره ؛ وأما الطَّيْبِيّ^(٥) ، فنسبة إلى الطَّيْبَة : بلد بإقليم
الغربيّة بمصر ، وبلد بالشرقية ، وقرية بالسوداء من الشام تُسمّى « طَيْبَة الأسم »^(٦)
وهذه النسبة إلى الطَّيْبَة لم يذكرها عبد الغنى .

(والعابديّ) (والعائديّ)^(٨)

فالعابديّ بالباء الموحدة والذال المهملة : نسبة إلى عابد بن عمر بن مخزوم
منهم عبد الله بن المسيّب القرشيّ العابديّ^(٩) ، وعبد الله بن عمران العابديّ صاحب
سفيان بن عيينة^(١٠) ، « وأما العائديّ^(١١) ، فهم من ولد عائد بن عمرو بن مخزوم ، فقد

(١) لم نجد فيما راجعناه من الكتب نصا على ضبط هذا الاسم ، وإنما ضبطناه بكسر النون تبعاً
لضبطه في الإكمال بالقلم لا بالعبارة .

(٢) الطيبي : نسبة إلى طيب ، وهي بلدة بين واسط وكور الأهواز (أنساب السمعاني ورقة ٢٧٥)
(٣) الطيبي : نسبة إلى بيع الطين المالح الذي يؤكل ، وإلى بلدة بين الفروا وتيس من أرض مصر
يقال لها : « طينة » .

(٤) هذه المدينة هي طينة ؛ قال ياقوت : هي بلدة في طرف إفريقية مما يلي المغرب على ضفة الزاب .
(٥) هذا البلد هو المعروف الآن (بأم رماد) تاج العروس مادة (طيب) .
(٦) السوداء : من كور حمص (ياقوت) .

(٧) لم يذكر ياقوت ولا البكري في كتابيهما اسم هذه القرية ، كما أنه لم يرد في تاج العروس أيضاً .
(٨) لم نجد فيما لدينا من الكتب المؤلفة في النسب والأسماء من ذكر « العائدي » بالذال المهملة ؛
والذي يظهر لنا أن الصواب إسقاطها ، وسنوضح وجه ذلك في الحاشية الآتية بعد هذه ، فانظرها .

(٩) كذا ورد في الأصل هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين ؛ وهو مخالف لما وجدناه فيما
لدينا من الكتب الكثيرة المؤلفة في النسب والأسماء ؛ والذي ورد في هذه الكتب هو عابد بالياء الموحدة
ابن عمر بن مخزوم المتقدم ذكره ، وعائد بالذال المعجمة ابن عمران بن مخزوم المذكور بعد ؛ ولم نجد عائداً =

آجتماع في مخزوم عابد وعائد» ، وأما العائذيون بالذال المعجمة ، فهم من ولد عمران ابن مخزوم أيضا .

(والقيني) (والقيني)

فأما القيني بالياء المثناة من تحتها والنون ، فجماعة ، منهم عبد الله بن نعيم القيني^(١) وغيره ، وأما التمتي بضم القاف وفتح التاء المثناة من فوقها وبالباء الموحدة ، فهلال^(٢) ابن العلاء ، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، وأضاف عبد الغني إلى هذه الترجمة العتي ، وهو محمد بن عبيد الله العتي^(٣) الأخباري .

(والعوقي) (والعوفي)

أما بالقاف ، فهو أبو نصر منذر بن مالك العوقي^(٤) صاحب أبي سعيد الخدري ، ومحمد بن سنان العوقي^(٥) ، وأما العوفي بالفاء ، فهو عطية العوفي ، وأحمد ابن إبراهيم العوفي .

= بالذال المهملة ابن عمرو بن مخزوم الذي ذكره المؤلف هنا ؛ وإذن فالصواب حذف هذه النسبة ، ووضع قوله : « فقد آجتماع في مخزوم عابد وعائد » — بالذال المعجمة لا بالمهملة كما في الأصل — في الكلام على العائذي الآتي بعد انظر مشتبه النسبة ص ٥٤ والمشتبه في أسماء الرجال ص ٣٣١ ولب الباب ص ١٧٣ وأنساب السمعاني والإكمال ، وغيرها من الكتب .

١٥

(١) القيني : نسبة إلى قين ، وهي قبيلة من قضاة .

(٢) في أنساب السمعاني ورقة ٤٤٣ « العلاء بن هلال » عكس ما هنا وعكس ما في كتاب مشتبه النسبة ؛ وهذا منسوب إلى قتيبة ، وهو بطن من باهلة (أنساب السمعاني) ؛ وأما الذي بعده فالنسبة فيه إلى جدّه قتيبة .

(٣) في الأصل : « العيني » . بالياء المثناة التحتية والنون في كلا الموضعين ؛ وهو تصحيف صوابه

ما أثبتنا ، انظر مشتبه النسبة ص ٤٦

٢٠

(٤) العوقي : نسبة إلى العوقة بالتحريك ، وهو بطن من عبد القيس .

(٥) هذه النسبة في بعض الأسماء إلى عبد الرحمن بن عوف ؛ وفي أسماء أخرى إلى عوف بن سعد

وهو بطن من قيس عيلان .

(والْعَتَقَى) (والْغَيْفَى)

فَالْعَتَقَى بضم العين المهملة وفتح التاء المثناة من فوقها وبالقاف، هو الحارثُ
ابن سعيد العَتَقَى^(١)، وأبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العَتَقَى^(٢) المقرئ، له تاريخ
في المغاربة، وأما الْغَيْفَى بالغين المعجمة والياء المثناة من تحتها والفاء، فالنسبة فيها
إلى (غَيْفَة) : قرية من قرى مصر بقرب بلبيس مدينة الشرقية، منها الحسين بن^(٣)
إدريس بن عبد الكبير الْغَيْفَى .

(والْعُودَى) (والْعُودَى) ...

(والْعُمَرَى) (والْعُمَرَى) ...

(١) العَتَقَى : نسبة إلى العتقاء، وهم جماع فيهم من حجر حمير ومن سعد العشيرة ومن كنانة مضر
ومن غيرهم (القاموس) .

(٢) كذا في مشتببه النسبة ص ٤٨ والمشتبه في أسماء الرجال ص ٣٤٨ وأنساب السمعاني ورقة
٣٨٣ ؛ والذي في الأصل : « ابن سعيد » ؛ وهو خلاف الصواب إذ لم نجده فيما لدينا من المظان .

(٣) الذي في مشتببه النسبة « عمرو بن إدريس » ، ولم يرد فيه الحسين بن إدريس ؛ والحسين وعمرو
أخوان ، وقد أوردهما الذهبي في المشتببه ص ٣٤٨

(٤) لم يرد في الأصل تفصيل لهاتين النسبتين ؛ وقد أورد ذلك صاحب مشتببه النسبة ص ٤٨ فذكر
في « العودى » بالذال المهملة محمد بن أحمد بن هارون العودى ، ومحمد بن عمر العودى . وذكر في العودى بالذال
المعجمة أبا إدريس العودى ، وعبد الصمد بن حبيب العودى ، وحسين بن ذكوان العودى هـ . ولم نثبت
شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مرين لما سبق التنبيه عليه في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٧٠ والحاشية
رقم ٤ من صفحة ١٨٠ وغيرهما من الحواشي من أن حذف هذا التفصيل قد تكرر في مواضع كثيرة من هذا
الباب تكررنا يشعر بأنه مقصود من المؤلف اختصارا ، لا أنه سقط من النسخ . ولم يرد في لب اللباب
ولا في أنساب السمعاني وجه النسبة في العودى بالعين المضمومة والذال المهملة ؛ وأما العودى بالعين المفتوحة
والذال المعجمة ، فنسبة إلى عوذ بن سود ، وهو بطن من الأزد .

(٥) لم يرد في الأصل تفصيل لهذه النسب الثلاث كالنسبتين اللتين قبلها والنسب التي بعدها ؛ وقد زاد
صاحب مشتببه النسبة ص ٥٠ على ذلك : (القمري) بالقاف ، وذكر في النسبة الأولى — وهي « العمرى »
بضم أوله — أنهم كثير، منهم ولد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، إلى آخر ما قال ، وذكر في العمرى =

(١) (والعباديّ) (والعباديّ) (والعباديّ) ...

(٢) (والعبدىّ) (والعبدىّ) ...

(والعبدىّ) (والعبدىّ) (والعبدىّ)

فأما العبدىّ، فنسبة إلى عبّس، منهم جماعة من الصحابة؛ وأما العبدىّ^(٣) بالنون

بجماعة، منهم عمار بن ياسر؛ وأما العبدىّ^(٤)، بجماعة كثيرة، منهم أمية بن بسطام
وحماد بن عيسى.

= بفتح أوله وسكون ثانيه — وهى النسبة الثانية — جعفر بن عون بن عمرو بن حريث، نسب إلى عمرو بن
حريث، وغيره من الأسماء. وذكر فى الغمرى بفتح الغين المعجمة وسكون الميم — وهى الثالثة — اسماعيل
ابن فليح الغمرى، وغيره. وذكر أيضا أن الغمرى : نسبة إلى بطن من غافق.

(١) لم يرد فى الأصل تفصيل لهذه النسب الثلاث كالنسب التى قبلها؛ وقد أورد صاحب مشته النسبة
ص ١٥ النسبتين الأوليين، ولم يرد النسبة الأخيرة، وذكر فى النسبة الأولى — وهى العبادى بكسر العين —
سليمان بن أبى صالح مولى الحصين بن عبد الرحمن التجيبي، ثم العبادى؛ وذكر أن العباد بكسر العين : بطن
من تجيب. وذكر فى العبادى بضم العين عبد الله بن محمد العبادى هـ والنسبة فى العبادى بضم أوله قد تكون
إلى عباد بن ضبيعة، وتكون إلى عباد بن الصامت رضى الله تعالى عنه، كما فى (لب اللباب)؛ وأما العبادى
بفتح أوله وتشديد ثانيه — وهى النسبة الثالثة التى لم يذكرها عبد الغنى — فقد أوردنا الذهبى فى المشته
ص ٣٣٣، وقال : العبادى من فقهاء الشافعية أبو عاصم محمد بن أحمد الهروى، والمظفر بن أردشير العبادى
الواعظ هـ والنسبة فى هذه الأخيرة إلى سنج عباد، وهى قرية بمرو، وإلى جد يسمى عبادا.

(٢) لم يرد فى الأصل تفصيل لهاتين النسبتين كالنسب السابقة؛ وقد زاد فى مشته النسبة عليهما
نسبة ثالثة وهى «العبدى» بالقاء الموحدة، وذكر فى النسبة الأولى — وهى «العبدى» بالباء الموحدة
والدال المهملة — معبد بن قيس العبدى، له صحبة، وعبد الله بن جابر العبدى، وغيرهما؛ وذكر فى العبدى
بالباء المثناة والذال المعجمة محمد بن سليمان العبدى، وبكار بن الأسود العبدى هـ والنسبة فى «العبدى»
إلى عبد القيس، وهو بطن من ربيعة بن نزار؛ وفى «العبدى» إلى عبيد الله بن سعد العشيرة من مذحج
(لب اللباب) ص ١٧٥ فى النسبة الأولى و ١٨٤ فى النسبة الثانية.

(٣) العبدى : نسبة إلى عبّس، وهو حى من مذحج.

(٤) العبدى : نسبة إلى عائش بن مالك، وهو بطن من تميم الله بن ثعلبة؛ ويقال فيه «العائشى»
المشته فى أسماء الرجال للذهبي ص ٣٤٠

(١) (والقيسي) (والفيشي)

فالقيسي : نسبة إلى قيس ؛ والفيشي بالفاء والشين : نسبة إلى قرية من قرى مصر يقال لها : فيشة .

(٣) (والعرقى) (والعرقى)

فالعرقى ، هو أبو عبد الله العرقى الحجازى ؛ والعرقى ، هو عروة بن مروان الرقى (٦) العرقى « والعرقى » : نسبة إلى (عرقه) ، من عمل طرابلس الشام ، لم يذكرها عبد الغنى .

(١) كذا ورد في الأصل هاتان النسبتان ضمن النسب التي أولها عين مهملة أو غين معجمة ، وكان الأنسب ذكرهما ضمن النسب الآتية التي أولها فاء أو قاف ، كما يقتضيه ترتيب النسب بحسب ترتيب الحروف .

(٢) يريد بقيس : قيس عيلان ؛ أو قيس : بطن من بكر بن وائل ، أو بطن من النخع .

(٣) في الأصل : « والعوق » بالواو والقاف ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه التفصيل الآتى بعد ، وأيضاً فقد تقدم الكلام على العوق في ص ٢٠٠ س ٨ من هذا السفر .

(٤) كذا وردت هذه النسبة في الأصل مضبوطة بفتح العين وسكون الراء ضبطاً بالقلم ؛ ويظهر لنا أن الصواب إسقاطها لأمرين : أولهما أننا لم نجد لها في أيدينا من الكتب المؤلفة في النسب والأسماء كمشته النسبة وأنساب السمعاني ولب الباب والمشته في أسماء الرجال وتبصير المنتبه ، وغيرها من الكتب ؛ ثانيهما أن البيان الذي سيذكره المؤلف بعد لهذه النسبة مخالف للصواب ، إذ الصواب جعله بياناً للنسبة التي قبلها وهي « العرقى » بكسر أوله وسكون ثانيه ، كما يتبين ذلك مما سنوضحه بعد في الحاشية رقم ٧ من هذه الصفحة . ولا يتوهم أن في هذه النسبة تصحيحاً من النسخ ، إذ البيان الآتى بعد في السطر السادس من هذه الصفحة يمنع من توهم التصحيح .

(٥) العرقى : نسبة إلى عرقه بالتحريك ، لأن أبا عبد الله المذكور — واسمه زنقل — كان ينزلها . (المشته في أسماء الرجال ص ٣٥٧) .

(٦) كذا وردت هذه الكلمة في الأصل ومشته النسبة ص ٥٦ ولم نجد في غير هذين الكتابين من قال في عروة بن مروان هذا : « الرقى » انظر مشته الذهبي ص ٣٥٨ وأنساب السمعاني ورقة ٣٨٨ ومعجم البلدان في الكلام على (عرقه) بكسر العين .

(٧) كذا ورد في الأصل هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين في بيان النسبة الثالثة التي لم يذكرها عبد الغنى في كتابه ؛ وهو خلاف الصواب ، إذ العرقه التي من أعمال طرابلس إنما هي بكسر العين وسكون الراء =

(والغُبَرَى) (والعَنْزَى) (والعَتْرَى) (١)

- فأما الغُبَرَى بالغيين المعجمة المضمومة والباء المفتوحة بواحدة والراء المهملة فهم كثير، من بنى غُبْرًا، منهم عَبَّادُ بْنُ شَرْحِيلٍ، وَعَبَّادُ بْنُ قَبِيصَةَ؛ وأما الْعَنْزَى بالعين المهملة والنون والزاي، فنسبة إلى عَنَزَةٍ : حَيٌّ مِنْ رَبِيعَةَ؛ وأما الْعِترَى^(٣) فجماعة، منهم بَكَارُ بْنُ سَلَامِ الْعِترَى؛ وأما الْعَنْزَى بفتح العين وسكون النون وكسر الزاي، فمنهم عامرُ بْنُ رَبِيعَةَ الْعَنْزَى؛ وعَنْزُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ نَزَارٍ .

(والفَزَارَى) (والقَرَارَى)

فالفَزَارَى : نسبة إلى بنى فَزَارَةَ؛ والقَرَارَى بالقاف والراء المهملة المكررة، قليل منهم أَبُو الْأَسَدِ سَهْلُ الْقَرَارَى؛ وَقَرَارٌ : قبيلة .^(٤)

- ١٠ = وإليها ينسب عروة بن مروان السابق ذكره في النسبة الثانية، وهي العرقى بكسر فسكون انظر المشتبه في أسماء الرجال ص ٣٥٨ والقاموس وشرحه مادة «عرق» وأنساب السمعاني ورقة ٣٨٨ ومعجم البلدان في الكلام على (عرق) بكسر العين، وغير ذلك من الكتب؛ واذن فالصواب جعل هذه العبارة من تمة الكلام على النسبة السابقة، لا أن تجعل بياناً للنسبة الثالثة التي لم يذكرها عبد الغني . وأما النسبة الثالثة التي زادها المؤلف على عبد الغني، وهي (العرقى) بفتح فسكون كما هو مضبوط في الأصل ضبطاً بالقلم، فإننا لم نجد فيما لدينا من الكتب المؤلفة في النسب والأسماء من أوردتها، كما سبق التنبيه على ذلك في الحاشية رقم ٤ من صفحة ٢٠٣ .
- ١٥ من هذا السفر؛ وقد أورد ياقوت في معجمه «العرق» بفتح فسكون، اسم بلدة من نواحي الروم؛ غير أننا لم نجد فيما راجعناه من الكتب من أن نسب إليها .

(١) كان الأنسب تقديم (العَنْزَى) بفتح فسكون على (العترى)، أي جعله تالياً (للعَنْزَى) بفتح أوله وثانيه، وذلك لاتفاقهما في جميع الحروف، وكما هو صنيع الذهبي أيضاً في المشتبه ص ٣٧٧

- ٢٠ (٢) بنو غبر، هم بطن من يشكر .

(٣) العتري في بعض الأسماء : نسبة إلى عتر بن جشم، وفي بعضها إلى عترة بن الحارث من هذيل وفي أسماء أخرى إلى عتر بن معاذ من هوازن انظر المشتبه في أسماء الرجال ص ٣٧٨ .

(٤) في لب اللباب أن هذه القبيلة من بكر .

(١) (والفلاس) (والقلّاس)

فالفلّاس بالفاء، هو أبو حفص عمرو بن عليّ الصيرفيّ الفلاس؛ والقلّاس بالقاف والسين المهملة، هو أبو بكر محمد بن هارون القلاس .

(والقُتبانِيّ) (والقُتبانِيّ)

فالقُتبانِيّ بالقاف : جماعة، منهم عيَّاش بن عبّاس القُتبانِيّ^(٣)، وأبو معاوية المفضل بن فضالة بن عبيد القُتبانِيّ قاضي مصر، وأما القُتبانِيّ بالفاء^(٤)، فبطن من بجيلة الكوفة، منهم رفاعه بن عاصم^(٥) .

(٦) (والقُبائيّ) (والقُبائيّ) (والقُبائيّ) (والقُبائيّ)

- (١) في الأصل : « والقلاش » بالشين المعجمة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما في مشتبّه النسبة ص ٦٠ والمشتبه في أسماء الرجال ص ١١٤ وتبصير المنتبه .
- (٢) عبارة الأصل : « والشين المعجمة » ؛ وهو خطأ صوابه ما أثبتنا انظر مشتبّه النسبة ص ٦٠ والمشتبه في أسماء الرجال ص ١١٤ وتبصير المنتبه ومستدرك التاج مادة « قلّس » وغير ذلك من الكتب المؤلفة في النسب والأسماء .
- (٣) القُتبانِيّ : نسبة إلى قُتبان بكسر القاف ابن ردمان ، وهو بطن من ذى رعين (المشتبه في أسماء الرجال ص ٣٩٨) .
- (٤) « فبطن » ، أي فالمنسوب اليهم بطن الخ فحذف المبتدأ للعلم به من سياق الكلام ؛ واسم هذا البطن « قُتبان » ، كما في مشتبّه النسبة ؛ وفي القاموس وشرحه مادة (قُت) : « القُتبان » بزيادة « ال » وهم بنو قُتبان بن معاوية بن زيد بن الغوث .
- (٥) كذا في الأصل ومشتبه النسبة ص ٦٠ وأنساب السمعاني ورقة ١٩٤ ؛ والذي في تاج العروس مادة « قُت » : « أبو عاصم » .
- (٦) الصواب إسقاط هذه النسبة لتكررها مع النسبة الرابعة ، كما هو ظاهر ، وقد سرى ذلك إلى المؤلف من توهمه أنّ النسبة الرابعة إنما هي بكسر القاف ، وهذه بفتحها ؛ وهو خلاف الصواب ، كما سننبه على ذلك في الحاشية رقم ٨ من صفحة ٢٠٦ من هذا السفر ، فانظرها .

فالقُبَائِيّ بضم القاف : نسبة لمن سكن قُبَاءً^(١) ، وأما القُنَائِيّ بضم القاف أيضا^(٢)
وبالنون ، فهو [أبو] إسحاق [إبراهيم بن أحمد] بن عليّ القُنَائِيّ الكاتب^(٣) ، وأما القِيَانِيّ^(٤)
بكسر القاف وبالياء المثناة من تحتها والنون^(٥) ، فهو عَبْدُوسُ بْنُ الْمُعَلَّى الْقِيَانِيّ^(٦)
والقِيَانِيَّة ، بطن من غافق^(٧) ، وأما القَبَائِيّ بفتح القاف وبالباء الموحدة والنون ، فهو عليّ^(٨)

- ٥ (١) في الأصل : « الى من سكن » ؛ وهو غير مستقيم ، اذ ليس القبائي نسبة الى من سكن قباء وانما هي نسبة الى قباء نفسها ، كما لا يخفى ؛ واذن فالصواب وضع اللام كما أثبتنا مكان « الى » ، ومعنى أنها نسبة لمن سكن الخ أن هذه النسبة تفال له ، وتختص به ، فعنى اللام هنا الاختصاص ، وسيأتي التنبيه على مثل ذلك أيضا في موضعين آخرين أثبتنا فيهما اللام مكان « الى » . وعبرة مشتبه النسبة : « الى سكنى قباء » ؛ وهي أظهر .
- ١٠ (٢) قباء بالمد والقصر : قرية على ميلين من المدينة على يسار القاصد إلى مكة .
- (٣) هاتان التكتتان اللتان بين مربعين لم تردا في الأصل ، وقد أثبتناهما عن مشتبه النسبة ص ٥٧ إذ لا يستقيم الكلام بدون إثباتهما .
- (٤) قال الذهبي في المشتبه ص ٤١٦ : كأنه من قرية « قنا » بالسواد . وقال في لب اللباب : إنه موضع بالنهروان .
- ١٥ (٥) ورد في الأصل بعد هذه الكلمة قوله : « علي بن الحسين القنائي » ؛ وهو خطأ من الناسخ فإن علي بن الحسين هذا سيأتي ذكره في القبائي بالقاف والباء المشددة والنون ، وهي النسبة الرابعة ؛ وانظر مشتبه النسبة ص ٥٧ ومشتبه الذهبي ص ٤١٥
- (٦) في مستدرك التاج مادة « قين » أنه بكسر القاف وفتحها .
- (٧) كذا في الأصل ومشتبه النسبة ص ٥٧ والذي في مستدرك التاج مادة « قين » أن أئمة النسب ذكروه بالنون ، والصواب فيه بالفاء . وأورده صاحب لب اللباب بالفاء أيضا مكان النون .
- ٢٠ (٨) في الأصل : بكسر القاف ، وهو خلاف الصواب ، فقد نص الحافظ ابن حجر في التبصير على أنه بفتح القاف وتشديد الباء ، وانظر المشتبه في أسماء الرجال ص ٤١٥ ؛ ولم نجد القبائي بكسر القاف فيما لدينا من الكتب الكثيرة المأولة في النسب والأسماء ؛ واذن فهذه النسبة مكررة مع النسبة

ابن الحسين القبانى ؛ وأما القناتى^(١) ، فنسبة لمن يكون من قنى من أعمال الديار المصرية ، على مرحلة من مدينة قوص^(٢) ؛ وأما القبانى^(٣) ، فنسبة لمن يزن بالقبان والقناتى^(٤) والقبانى^(٥) لم يذكرهما عبد الغنى رحمه الله .

(والفريابى) (والقرنانى)

فأما الفريابى^(٦) ، فنسبة الى فرياب من خراسان ؛ وأما القرنانى^(٧) بالقاف والنون فهو شريك بن سويد التيجي^(٨) ثم القرنانى^(٩) من بنى القرنان .

(١) فى الأصل : « الى من يكون » ؛ وهو غير مستقيم ، إذ ليست هذه النسبة الى من يكون من قنى ، وإنما هى الى قنى نفسها ، كما هو ظاهر ، واذن فالصواب وضع اللام كما أثبتنا مكان « الى » ، ومعنى قوله : « نسبة لمن يكون » الخ أنها نسبة تقال له وتختص به ، فعنى اللام هنا الاختصاص .

(٢) قد سبق التنبيه فى الحاشية رقم ٦ من صفحة ٢٠٥ والحاشية رقم ٨ من صفحة ٢٠٦ على أن هذه النسبة الأخيرة مكررة مع النسبة الرابعة ، كما نبهنا أيضا على أن هذا الخطأ سرى الى المؤلف من توهمه أن النسبة الرابعة إنما هى بكسر القاف وهذه بفتحها ؛ فعدهما نسبتيين ؛ وقد نبهنا فى الحاشية رقم ٨ من صفحة ٢٠٦ على أن ذلك خلاف الصواب ، إذ النسبة الرابعة إنما هى بفتح القاف وتشديد الباء أيضا نقلا عن التبصير ومشتبه الذهبى .

(٣) فى الأصل : « الى من يزن » ؛ وهو غير مستقيم ، إذ ليس القبانى نسبة الى من يزن بالقبان وإنما هى نسبة الى صناعة القبان ، كما لا يخفى ؛ واذن فالصواب وضع اللام كما أثبتنا مكان « الى » ، ومعنى اللام هنا الاختصاص ، أى أن هذه النسبة تقال لمن يزن بالقبان وتختص به ؛ وقد سبق التنبيه على مثل ذلك فى موضعين آخرين أثبتنا فيهما اللام مكان « الى » .

(٤) فى الأصل : « والفتانى » ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما يرشد اليه ما سبق فى السطر الأول من هذه الصفحة .

(٥) قد ذكر عبد الغنى « القبانى » ، وهى النسبة الرابعة من هذه النسب الست ، غير أن المؤلف توهم أن القبانى الوارد فى كتاب عبد الغنى مكسور القاف ؛ فذكر هنا أن عبد الغنى لم يذكر القبانى بالفتح والتشديد ؛ وقد سبق التنبيه على خطأ هذا الوهم فى الحاشية رقم ٨ من صفحة ٢٠٦ من هذا السفر ؛ وإذن فهذه النسبة السادسة مكررة مع الرابعة .

(٦) يقال فيه : فرياب ، كما هنا ، وفارياب ، وفيرياب (القاموس) .

(٧) فى الأصل : « القرنا » بسقوط النون الأخيرة ؛ وهو خطأ من النسخ صوابه ما أثبتنا ، كما فى مستدرك الناج مادة (قرن) ولب اللباب ص ٢٠٦ وغيرهما من الكتب . وبنو قرنان : بطن من تيجيب .

(والقَرْنِيّ) (والقَرَبِيّ)

فأما القَرْنِيّ ، فنسبة إلى بطن من مراد ، منهم أُويس القَرْنِيّ ؛ وأما القَرَبِيّ
فالحَكَمُ بْنُ سِنَان .
(١) (٢)

(والغَزِيّ) (والغَرِيّ)

فَالغَزِيّ : نسبة إلى مدينة غَزّة بالشَّام ؛ «والغَرِيّ» : طائفة من الأكراد يسمون
الغَرِيّة ، لم يذكروهم عبد الغني .

(والقَرَوِيّ) (والفَرَوِيّ)

فالقَرَوِيّ بالقاف : نسبة إلى القَيْرَوَان من المغرب ؛ والفَرَوِيّ بالفاء : هم رهطُ
أبي عَلَقَمَةَ عبد الله بن محمد الفَرَوِيّ .
(٤)

- ١٠ (١) كذا ورد في الأصل هاتان النسبتان ضمن النسب المبتدئة بفاء أوقاف ، وكان الأنسب ذكرهما ضمن النسب السابقة المبتدئة بغين معجمة ، كما يقتضى ذلك ترتيب النسب على الحروف .
- (٢) كذا وردت هذه النسبة بالراء المهملة ؛ ولعل صوابها « الغزى » بالغين المضمومة والزاي المعجمة المشددة ، كما سنبين وجه ذلك في الحاشية رقم ٣ من هذه الصفحة عند بيان هذه النسبة ، فانظرها .
- (٣) كذا ورد في الأصل هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين ؛ ولعل صوابه « والغزى : طائفة من الأتراك يسمون الغزيرة » بالغين المضمومة والزاي المعجمة المشددة مكان الراء في كلا الموضعين ووضع لفظ « الأتراك » ، مكان قوله « الأكراد » ، ويرجح ذلك أننا لم نجد فيما راجعناه من الكتب من طوائف الأكراد من يسمون الغرية بالراء المهملة ولا ما يقرب في رسم الحروف من هذا اللفظ حتى يكون التصحيف محتملا انظر الكلام على طوائف الكرد وقبائلهم في تاج العروس مادة (كرد) ، والتنبيه والإشراف للسعودي وكتاب شرفنامه في تاريخ الأكراد للأمر شرف خان البديسى ، وغيرها من الكتب المؤلفة في تاريخ الكرد وأيضا فقد سألنا عن هذه الطائفة بعض من لهم علم بذلك من الأكراد الموجودين بمصر ، فذكروا أنهم لم يعرفوا هذا الاسم في طوائفهم . أما الغزبالغين المضمومة والزاي المعجمة المشددة فقد ورد في الكتب التي بين أيدينا أنهم جنس من الترك ، انظر تاج العروس مادة « غرز » وصبح الأعشى ج ١ ص ٣٦٦ ، وهم الذين كان منهم ملوك السلاجقة .
- (٤) ذكر السمعاني في الأنساب أن هذه النسبة إلى الجد الأعلى .

(والقَبَاب) (والقَتَات)

فالقَبَاب بباءين موحدتين ، هو عبدُ الله بنُ محمد بنِ محمد بنِ فُورَك القَبَاب^(١)
الأصبهانيّ ، وقيل فيه : « القَتَات » ، والقَتَات بتاءين مثنّيتين من فوقهما ، هو
أبو يحيى زاذان ، روى عن مجاهد ، وأبو عمرو محمد بنُ جعفر القَتَات .

(والقَطْرَى^(٢)) (والفِطْرَى^(٣))

فالقَطْرَى بالقاف ، هو محمد بنُ [عبد] الحَكَم ، والفِطْرَى بالفاء ، هو محمد بنُ
موسى ، روى عن سعيد المقبري .

(والقُوصَى^(٤)) (والقَوَصَى^(٥))

فالقُوصَى بضم القاف وتسكين الواو : نسبة لمن يكون من أهل مدينة (قُوص)
من الديار المصرية ، والقَوَصَى بفتح القاف والواو : نسبة لمن يكون من قرية
(القَوَصَة) من إقليم مصر ، من مَرَج بنِ هَمِيم ، لم يذكرهما عبد الغني رحمه الله .

(والكُشَانَى^(٦)) (والكُشَانَى^(٧))

(١) يستفاد من مستدرك التاج « مادة فرك » أن هذا الاسم بضم الفاء وفتحها ، إذ قال : « كفوفل » ؛
والقوفل تضم فاؤه وتفتح ، كما في القاموس (مادة فوفل) ، وضبط هذا الاسم في مشتبّه الذهبي ص ١٤ ؛
بضم الفاء ضبطاً بالقلم لا بالنص .

(٢) هذه النسبة إما أن تكون إلى القطر بمعنى النحاس ، أو إلى القطر بمعنى نوع من البرود ؛ ولم يذكر
السمعاني في الأنساب واحداً من هذين المعنيين ، كما أن القطرى بكسر القاف لم يرد في لب اللباب .

(٣) الفطرى : نسبة إلى الفطريين ، وهم موالى بنى مخزوم ، كما في لب اللباب ؛ والذي في أنساب
السمعاني : « من بنى مخزوم » .

(٤) في الأصل : « ابن الحكم » بسقوط كلمة « عبد » وقد أثبتناها عن مشتبّه النسبة ص ٦٦
وأنساب السمعاني ورقة ٤٥٧ وغيرهما .

١٢٠

الأول بكسر الكاف وفتح السين المهملة ، هو عليُّ بنُ حمزة الكشائيُّ النحويُّ
أحدُ القراء السبعة ؛ وأما الكشائيُّ^(١) بضم الكاف وبالشين المعجمة والنون ، فهو
محمدُ بنُ حاتم الكشائيُّ النحويُّ^(٢) .

(والكلبيُّ) (والكلينيُّ)

الأول : نسبة معروفة إلى كلَّيب ، والكلينيُّ بالنون ، هو محمدُ بنُ يعقوبَ
الكلينيُّ^(٣) ، من الشيعة .

(والكثانيُّ) (والكتانيُّ)

فالأول : نسبة إلى كئانة^(٤) ، والثاني بالتاء المشددة ، هو محمدُ بنُ الحسين الكتانيُّ
وأحمدُ بنُ عبد الواحد الكتانيُّ ، وغيرهما .

(والكرجيُّ) (والكرنجيُّ) (والكرجيُّ)

١٠

(١) يستفاد من (معجم البلدان) في الكلام على (كشانية) أن فتح الكاف أظهر من ضمها .

(٢) الكشائيُّ : نسبة إلى (كشانية) بضم الكاف ، وهي قلعة بصغد سمرقند ، على يومين من بخارى
انظر (المشتبه في أسماء الرجال ص ٤٤٧) .

(٣) الكلينيُّ : نسبة إلى (كلين) ، وهي قرية من قرى العراق ، كما في (المشتبه في أسماء الرجال ص ٤٤٨)

وضبط اسم هذه القرية في هذا الكتاب بكسر اللام وفتحها ضبطاً بالقلم لا بالعارة ؛ واقتصر في لب الباب
على ذكر الكسر ؛ ولم ينص يا قوت على ضبطه ، وذكر أن (كلين) هذه هي المرحلة الأولى من الرى لمن يريد
(خوار) على طريق الحاج .

(٤) هو كئانة بن خزيمه بن مدركة ، وكئانة أيضاً بطن من كلب (مشتبه الذهبي ص ٤٣٩) .

١٥

فالكُرْجِيُّ : نسبة إلى الكُرْجِ^(١) ، [والكُرْجِيُّ^(٢) : نسبة إلى الكُرْخِ] محلة ببغداد ،
والكُرْجِيُّ : إلى الكُرْجِ ، طائفة من الأكراد أترك^(٣) .

(واللهي) (واللهي)

فاللهي بفتح اللام : نسبة إلى أبي لهب ، وأما اللهبي بكسر اللام وسكون الهاء
فنسبة إلى قبيلة من الأزد . ٥

(والمأزني) (والمأربي)

فالمأزني : نسبة إلى مازن أخى سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس
عيلان بن مضر ، وغيره ، وأما المأربي بالراء المهملة والباء الموحدة ، فهم جماعة من
مأرب باليمن ، إليها ينسب سد مأرب الذي كان بني بسبب سيل العرم ، وسيأتي
ذكره إن شاء الله تعالى . ١٠

(١) (الكرج) بفتحين : مدينة بالجليل بين أصحان وحمضان ، و بلدة بالدينور أيضا (تاج العروس) .
(٢) لم ترد هذه التكلة في الأصل ، واستقامة الكلام تقتضى إثباتها ، إذ بدونها تفيد عبارة الأصل
أن (الكرج) بالجرم محلة ببغداد ، وليس كذلك ، كما نبها عليه في الحاشية التي قبل هذه ، والمحلة التي ببغداد
إنما هي (الكرخ) بالخاء ، وكانت سونا لبغداد ، وموضعها بين الصراة ونهر عيسى (ياقوت) .

(٣) عبارة الذهبي في المشتبه ص ٤٤٢ « من الموالى الأجناد » وذكر ياقوت أن الكرج بضم
الكاف : جيل من الناس نصارى كانوا يسكنون في جبال القبق و بلاد السريز ، فتويت شوكتهم حتى ملكوا
مدينة تفليس ، ولهم ولاية تنسب إليهم وملك ولغة برأسها وشوكة وقوة وكثرة وعدد ، ثم ذكر بعد ذلك عنهم
أنهم صاروا في زمانه ملوكا لهم شوكة وعدة تملكوا بها البلاد حتى أخرجهم منها خوارزم شاه جلال الدين الخ.
وهذه النسبة لم يذكرها عبد الغنى في (مشتبه النسبة) .

(٤) في الأصل : « حفصة » وفي حروفه قلب وتصحيف ، والصواب ما أثبتنا ، كما في (القاموس)
(ومشتبه النسبة) ، وغيرهما . ٢٠

(والنَّجَارِيّ) (والبخاريّ)

فالنَّجَارِيّ : نسبة إلى بني النّجار من الأنصار ؛ والبخاريّ : نسبة إلى مدينة بخاريّ بما وراء النهر .

(والنَّاجِيّ) (والباجيّ) (والتَّاجِيّ)

فالتَّاجِيّ بالنون : نسبة إلى بني ناجية من سامة بن لؤي^(١) ؛ وأما الباجيّ بالباء الموحدة ، فنسبة إلى (باجة) من مدن المغرب ؛ وأما التَّاجِيّ ، فجماعة من الأتراك يُنسبون إلى مواليتهم ممن لقبه تاج الدين .

(والنَّحَّاس) (والنَّحَّاس)

فالنَّحَّاس بالحاء : الذي يصنع أواني النّحاس ؛ والنَّحَّاس بالحاء ، هو دلال الرقيق .

(والبَجَلِيّ) (والبَجَلِيّ) (والبَجَلِيّ)^(٣)

فالبَجَلِيّ بالجيم المفتوحة : من بجيلة ؛ وأما البَجَلِيّ بسكون الجيم ، فهم رهط من سليم بن منصور ، يقال لهم : بنو بَجَلَة ، تُسبوا إلى أمهم بَجَلَة بنت هناة بن مالك^(٤)

(١) ذكر في لب اللباب باجات ثلاث : مدينة بالأندلس ، وقرية بافريقية ، وبأصبهان .

(٢) في القاموس : «بياع الدواب والرقيق» .

(٣) كان المناسب تقديم هذه النسبة الأخيرة على النسبتين اللتين قبلها ، فإن المؤلف بصدد تمييز النسب التي أوطانها من النسب المبتدئة بحروف مشبهة خافي الرسم ، كالباء ونحوها ؛ وهذا الترتيب الذي ذكرناه هو ما صنعه عبد الغنيّ في (مشتبه النسبة) المنقولة عنه هذه النسب ؛ وأما الذهبيّ وابن حجر فقد قدما الكلام على البَجَلِيّ بالباء ، كما هنا ، إلا أنهما ذكرا هذه النسب كلها في حرف الباء ، وهو ترتيب حسن أيضا . انظر المشتبه في أسماء الرجال ص ٢٤ وبصير المنتبه .

(٤) كذا في أنساب السمعانيّ ورقة ٦٦ ومشتبه النسبة ص ٧٦ ؛ والذي في الأصل : «أبيهم» ؛ وهو خلاف الصواب ، كما أنه مناف لقوله بعد «بنت هناة» ؛ أولعله يريد بقوله : «أبيهم» ، الأصل الذي تنسب القبيلة إليه سواء أكان أباً أم أمّا .

ابن فَهْم الْأَزْدِيَّ ؛ وَأَمَّا النَّخْلِيُّ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالنُّونِ قَبْلَهَا ، فَعِمْرَانُ النَّخْلِيُّ^(١) رَوَى عَنْهُ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي ، وَابْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّخْلِيُّ^(٢) صَاحِبُ التَّارِيخِ .

(وَالْهَمْدَانِيَّ) (وَالْهَمْدَانِيَّ)

فَالْأَوَّلُ : مَنْسُوبٌ إِلَى هَمْدَانَ ، قَبِيلَةٍ مَشْهُورَةٍ مِنَ الْيَمَنِ ؛ وَالثَّانِي : نَسَبَةٌ إِلَى مَدِينَةِ هَمْدَانَ^(٣) .

(وَالْيَزْنِيَّ) (وَالْبَرِّيَّ)

فَأَمَّا الْيَزْنِيَّ ، فَنَسَبَةٌ إِلَى سَيْفِ بْنِ ذِي يَزَنَ الْحَمِيرِيِّ ؛ وَأَمَّا الْبَرِّيَّ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَالرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالتَّاءِ الْمُثَنَّى مِنْ فَوْقِهَا ، فَهُمْ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى الْبَرِّيَّ^(٤) . وَذَكَرَ عَبْدُ الْغَنِيِّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ (الْبَرِّيَّ) (وَالْبَرِّيَّ) (وَالْبَرِّيَّ) فَقَالَ : أَمَّا الْبَرِّيَّ بِالْبَاءِ الْمُعْجَمَةِ بِوَاحِدَةٍ وَالزَّايِ الْمُعْجَمَةِ ، فَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَزَّةٍ ، صَاحِبُ الْقِرَاءَةِ ، يَرَوَى عَنْ أَبِي كَثِيرٍ ؛ وَأَمَّا الْبَرِّيَّ بِالْبَاءِ الْمَضْمُومَةِ الْمُوَحَّدَةِ وَالرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ ، فَهُمْ عُثْمَانُ بْنُ مِقْسَمٍ الْبَرِّيَّ^(٥) أَبُو سَلَمَةَ ؛ وَأَمَّا الْبَرِّيَّ بِبَاءٍ مَفْتُوحَةٍ مُوَحَّدَةٍ فَهُوَ عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ [بَنِي] بَرِّيَّ^(٦) .

(١) النَّخْلِيُّ بِفَتْحِ النُّونِ : نَسَبَةٌ إِلَى النَّخْلَةِ ، وَهِيَ قَرْيَةٌ عِنْدَ مَكَّةَ (لِبِ الْبَابِ) وَذَكَرَ السَّمْعَانِيُّ فِي الْأَنْسَابِ وَرَقَةَ ٥٥٧ أَنَّهَا بَضْمُ النُّونِ ، وَقَالَ : إِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةُ عَلَى سِتَّةِ فَرَاسِخٍ مِنْ مَكَّةَ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «ابن» ؛ وَهُوَ تَحْرِيفُ صَوَابِهِ مَا أَثْبَتْنَا (مُشْتَبِهَ النِّسْبَةِ) ص ٧٦ وَأَنْسَابُ السَّمْعَانِيِّ وَرَقَةَ ٥٥٧ .

(٣) هَمْدَانَ : بَلَدٌ مِنْ كُورِ الْجَبَلِ ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدِّينُورِ أَرْبَعُ مَرَاحِلَ ، كَمَا قَالَ شَارِحُ الْقَامُوسِ ، وَقَدْ نَقَلَ عَنْ شَيْخِهِ أَنَّ الْمَعْرُوفَ بَيْنَ الْعَجَمِ أَنَّهُ بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ ، فَكَأَنَّ الَّذِي بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ تَعْرِيبٌ لَهُ .

(٤) الْبَرِّيَّ بِكَسْرِ الْبَاءِ : نَسَبَةٌ إِلَى (بَرْت) ، وَهِيَ قَرْيَةٌ بِنَوَاحِي بَغْدَادِ (أَنْسَابُ السَّمْعَانِيِّ) .

(٥) الْبَرِّيَّ : نَسَبَةٌ إِلَى بَيْعِ الْبَرِّ .

(٦) كَذَا وَرَدَ هَذَا اللَّفْظُ فِي الْأَصْلِ وَمُشْتَبِهَ النِّسْبَةِ ؛ وَالَّذِي فِي تَاجِ الْعُرُوسِ مَادَّةُ «سَلَمٌ» : «أَبُو مُسْلِمَةَ» بِزِيَادَةِ مِيمٍ ؛ وَلَمْ نَقِفْ فِيمَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنَ الْكِتَابِ عَلَى نَصٍّ يَرْجِحُ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ .

(٧) لَمْ تَرُدْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ ؛ وَقَدْ أَثْبَتْنَاهَا عَنْ (مُشْتَبِهَ النِّسْبَةِ) .

هذا مختصر ما ألفه عبد الغنى — رحمه الله تعالى — وفيه زيادة في مواضع نبهنا عليها ؛ ولم يكن الغرض بإيراد ما أوردناه من المؤلف والمختلف استيعابه وحصره وإنما كان الغرض التنبية على ذلك ، وأن الناسخ يحتاج إلى ضبط ما يرد عليه من هذه الأسماء وأمثالها ، وتقييدها والإشارة إليها ؛ وقد أخذ هذا الفصل حقه ، فلنذكر غير ذلك من شروط الناسخ وما يحتاج إلى معرفته .

وأما من ينسخ العلوم ، كالفقه واللغة العربية والأصول وغير ذلك ، فالأولى له والأشبه به ألا يتقدم إلى كتابة شيء منها إلا بعد اطلاع على ذلك الفن وقراءته وتكراره ، ليسلم من الغلط والتحريف ، والتبديل والتصحيف ؛ ويعلم مكان الانتقال من باب إلى باب ، ومن سؤال إلى جواب ؛ ومن فصل إلى فصل ، وأصل إلى فرع أو فرع إلى أصل ؛ ومن تنبيه إلى فائده ، وأستطراد لم يجز الأمر فيه على قاعده ؛ ومن قول قائل ، وسؤال سائل ؛ ومعارضة معارض ، ومناقضة مناقض ؛ فيعلم آخر كلامه ، ومنتهى مرامه ؛ فيفصل بين كل كلام وكلام بفاصلة تدل على إنجازه ، ويبرز قول الآخر بإشارة يستدل بها على إبرازه ؛ وإلا فهو حاطب ليل لا يدرى أين يفجأه الصباح ، وراكب سيل لا يعرف الغدو من الرواح .

وأما من ينسخ التاريخ — فإنه يحتاج إلى معرفة أسماء الملوك وألقابهم ونعوتهم ونكاحهم ، خصوصا ملوك العجم والترك والخوارزمية والتتار فإن غالب أسمائهم أعجمية لا تفهم إلا بالنقل ، ويحتاج الناسخ إذا كتبها إلى تقييدها بضوابط وإشارات وتنبيهات تدل عليها ؛ وكذلك أسماء المدن والبلاد والقرى والقلاع والرساتيق والكور^(١)

(١) الرساتيق : جمع رستاق بضم الراء ؛ وهو السواد ، أى الريف ؛ وفى المصباح أنه يستعمل بمعنى الناحية التى هى طرف الإقليم ؛ ومؤدى العبارتين واحد ؛ وهو فارسى معرب ، ويقال فيه أيضا «رزداق» «ورسداق» .

والأقاليم ، فينبه على ما تشابه منها خطأ واختلاف لفظاً ، وما تشابه خطأ ولفظاً واختلف
نسبة ، نحو (مرو) ، (ومرو) ؛ إحداهما (مرو الروذ) ^(١) ، والأخرى (مرو الشاهجان) ^(٢) ؛
(والقاهرة) ، (والقاهرة) ؛ إحداهما (القاهرة المعزية) ^(٣) ، والأخرى (القلعة القاهرة) ^(٤) ؛
التي هي (بزوزن) ^(٥) التي أنشأها مؤيد الملك صاحب (كرمان) ^(٦) ، فإن النسخ متى أطلق اسم
القاهرة ولم يميز هذه بمكانها ونسبتها تبادر ذهن السامع إلى القاهرة المعزية لشهرتها
دون غيرها ؛

وأما في أسماء الرجال ، فمثل عبيد الله بن زياد ، وعبيد الله بن زياد ، فالأول
عبيد الله بن زياد بن أبيه ، وزياد هذا ، هو ابن سمية الذي ألحقه معاوية بن أبي

(١٢١)

(١) (مرو الروذ) : مدينة بخراسان ، بينها وبين (مرو الشاهجان) مسيرة خمسة أيام ؛ وسميت بهذا
الاسم لأن الروذ بالفارسية معناه النهر ، وهذه المدينة على نهر عظيم (ياقوت) .

(٢) (مرو الشاهجان) ، هي أشهر مدن خراسان ، بينها وبين نيسابور سبعون فرسخاً ، ومنها إلى سرخس
ثلاثون فرسخاً ، وإلى بلخ مائة واثان وعشرون فرسخاً ؛ والنسبة إليها مروزي على غير قياس (ياقوت) .
(٣) المعزية : نسبة إلى المعز لدين الله أبي تميم ممد — بتشديد الدال — ابن اسماعيل بن محمد بن
عبيد الله المهدي العبيدي ، لأنه هو الذي أنشأ القاهرة وعمرها ، وكان تمام ذلك في سنة ٣٦٢
(تاج العروس) .

(٤) لم يذكر ياقوت هذه القلعة ضمن القلاع التي ذكرها في كتابه : «المعجم» «والمشترك» ، كما أننا
لم نجد في غيرهما من الكتب التي بين أيدينا ، كمعجم البكري وتاج العروس والمكتبة الجغرافية المطبوعة
في ليدن وغيرها .

(٥) «زوزن» بفتح أوله ، كما ضبطه بالعارة صاحب التاج ، فقال : «بكوه» ؛ وذكر ياقوت أنه
بضم الأول ، وقد يفتح ، ثم قال بعد ذلك : «إن أكثر أهل الأثر والنقل على الفتح» وهي كورة واسعة
بين نيسابور وهرات .

(٦) (كرمان) ، ذكر ياقوت أنها بفتح الكاف ، وربما كسرت ، والفتح أشهر بالصحة ، وهي ولاية
كبيرة ، بين فارس ومكران وسجستان وخراسان ، فشرقها مكران ، وغربها أرض فارس ، وشمالها مفازة
خراسان ؛ وجنوبها بحر فارس .

سفيان بأبيه ، وأَعرَفَ بأخوته ، وكان عبيدُ الله هذا يتولَّى أمرَ العراق بعد أبيه إلى أيام مروان بن الحَكَم ، والثاني عبيدُ الله بنُ زياد بنَ ظبيان ، وخبرهما يشبه مسائلَ الدَّور ، فإنَّ عبيدَ الله بنَ زياد بنَ أبيه قتلَه المختار^(١) [بن] أبي عبيدِ الثَّقَفِيّ والمختار بن أبي عبيدٍ قتلَه مصعب بن الزبير^(٢) ، ومصعب بن الزبير قتلَه عبيدُ الله بن زياد بن ظبيان ، فإذا لم يميِّز كلَّ واحدٍ منهما بجَدِّه ونَسَبِه أشكَل ذلك على السامع وأنكره . ما لم تكن له معرفةٌ بالوقائع ، وأَطلَّع على الأخبار ، فأمثال ذلك وما شاكلة يتعيَّن

(١) « قتلَه المختار » ، أي شيعة المختار وأصحابه ، لأن المختار لم يقتل ابن زياد بنفسه ، وإنما قتله إبراهيم ابن الأشر النخعي ، وقيل : إن قاتله هو شريك بن جدير النخعي ، وكلاهما من أصحاب المختار ، وكان قتل ابن زياد في سنة سبع وستين على شاطئ نهر الخازر (كما في تاريخ ابن الأثير في الكلام على حوادث سنة سبع وستين) . وفي معجم البلدان أن (الخازر) نهر بين أربل والموصل ، ثم بين الزاب الأعلى والموصل ، وعليه كورة يقال لها : (نخلا) .

(٢) « قتلَه مصعب » ، أي شيعة مصعب وأصحابه ، لأن مصعبا لم يقتل المختار بنفسه ، وإنما قتله رجلان أخوان من أصحابه ، هما طرفة وطراف بن عبد الله بن دجاجة ، من بني حنيفة ، وكان ذلك في سنة سبع وستين كما في تاريخ ابن الأثير في الكلام على حوادث سنة سبع وستين . وجاء في كتاب (الكامل للبرد) ص ٩٦ طبع لبسك أن المختار بن أبي عبيد لم يكن يوقف له على مذهب ، كان خارجيا ، ثم صار زيريا ، ثم صار رافضيا في ظاهره .

(٣) قيل أيضا : إن الذي قتل مصعبا هو زائدة بن قدامة الثقفِيّ ، وقال حين قتله : يا ثارات المختار ، ويريد بالمختار : المختار بن أبي عبيد الثقفِيّ الذي قتلَه مصعب بن الزبير ، وكان قتل مصعب في سنة إحدى وسبعين بدير الجاثليق عند نهر دجل (تاريخ ابن الأثير في الكلام على حوادث سنة إحدى وسبعين) .

(٤) في الأصل : « وإلا أشكل » ؛ وقوله : « وإلا » زيادة من النسخ يجب إسقاطها ، إذ هو تكرار في المعنى مع التنزي السابق في جملة الشرط ، كما هو ظاهر .

على الناسخ تبيينه ؛ وكذلك أسماء أيام العرب ، نحو أيام الكلاب ^(١) بضم الكاف ، وأيام
الفجار بكسر الفاء وبالجم ، وغير ذلك ، فينبّه على ذلك كلاً ، ويشير إليه بما يدل
عليه .

وأما من ينسخ الشعر — فإنه لا يستغنى عن معرفة أوزانه ، فإن ذلك
يُعينه على وضعه على أصله الذي وُضع عليه ؛ ويحتاج إلى معرفة العربية والعروض
ليقيم وزن البيت إذا أشكل عليه بالتفعيل ، فيعلم هل هو على أصله وصفته

(١) في الأصل : «الكلام» بالميم ؛ وهو تحريف ؛ والكلاب : ماء بين الكوفة والبصرة ، وقيل :
هو ماء بين جبلة وشمّام ، على سبع ليال من اليمامة ، وفيه كان الكلاب الأول والكلاب الثاني من أيام العرب
المشهورة . واسم الماء (قدة) بخفيف الدال وتشديد ها ؛ فأما الكلاب الأول فقد كان بين شرحبيل بن الحارث
أكل المرار ، وأخيه سلمة ، ومع شرحبيل بكر بن وائل وبنو حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، ومع
أخيه سلمة بنوقيس ؛ وأما الكلاب الثاني فكان بين بني سعد والرباب ، وبين بني الحارث بن كعب .
وفي التاج واللسان مادة «كب» : «كلاب الأول وكلاب الثاني : يومان كانا بين ملوك كندة وبني تميم» .
(٢) الفجار : أربعة أجرة ، وكلها بسوق عكاظ ، فأما الفجار الأول فقد كان بين كنانة وهوازن
ولم يقع بين الحين قتال في هذا اليوم ؛ وأما الفجار الثاني فقد كان بين قريش وهوازن ، ووقع بين القوم فيه
قتال ودماء يسيرة ، فحملها حرب بن أمية وأصلح بينهم ؛ وأما الفجار الثالث فقد كان بين كنانة وهوازن ، ولم
يقع بين القبيلتين قتال في هذا اليوم ؛ وأما الفجار الرابع فقد كان بين قريش وكنانة كلها وهوازن ، وهذا
الأخير هو الذي كانت فيه الوقعة العظمى ، وهو خمسة أيام : يوم نخلة ، ويوم شطة ، ويوم العبل ،
ويوم شرب ، ويوم الحرية ؛ وسميت هذه كلها بأيام الفجار لأنها كانت في الأشهر الحرم ، وهي الشهور التي
يحرمونها ، ففجروا فيها ، فلذلك سميت بفجاراً . انظر تفصيل هذه الوقائع وأسبابها في العقد الفريد ج ٣ ص ٨٦
طبع المطبعة الشرفية بمصر . وعبارة التاج «مادة فجر» «الفجار يوم من أيام العرب ، وهي أربعة أجرة :
فجار الرجل ، وفجار المرأة ، وفجار القرد ، وفجار البراض» إلى أن قال : «وكانت بين قريش ومن معها
من أمة ، وبين قيس عيلان في الجاهلية ، وكانت الدبرة — أي الهزيمة — على قيس ، وقد حضرها النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم وهو ابن عشرين سنة» الخ .

(٣) في الأصل : «بفتح» ؛ وما أثبتناه عن القاموس وشرحه ، وغيرهما من كتب اللغة ؛

- (١) أو حصل فيه زحاف من نقص به أو زيادة، فيثبت به بعد تحريره، ويضع الضبط في مواضعه، فإن تغيره يُخل بالمعنى ويفسده، ويحمله عن صفته المقصودة؛ فإذا عرّف الناسخ هذه الفوائد وأتقنها، وحرّر هذه القواعد وفنّنها، وأوضح هذه الأسماء (٢) وبينها، وسلسل هذه الأنساب وعنّنها... والمرغوب في علمه وكتابته، فليسط قلمه عند ذلك في العلوم، ويضع به المنشور والمنظوم؛ ولندكر كتابة التعليم .

ذكر كتابة التعليم وما يحتاج من تصدى لها إلى معرفته

وكتابة التعليم تنقسم إلى قسمين : تعليم ابتداء، وتعليم انتهاء

فأما تعليم الابتداء — فهو ما يعلمه الصبيان في ابتداء أمرهم؛ وأول ما يبدأ به المؤدّب من تعليم الصبي أن يكتبه حروف المعجم المفردات؛ فإذا علمها

- (١) الزحاف : تغير يختص بثواني الأسباب الثقيلة والخفيفة بلا لزوم، كما نص على ذلك في كتب العروض، وعبارة القاموس وشرحه : « الزحاف ككتاب في الشعر، هو أن يسقط بين الحرفين حرف فيزحف أحدهما إلى الآخر، تختص به الأسباب دون الأوتاد » .
- (٢) « زيادة » : معطوف على قوله : « زحاف »، لا على قوله : « نقص »، إذ لو عطف عليه لأقتضى ذلك أن يكون الزحاف نقصاً أو زيادة، وليس كذلك، فإن الزحاف لا يكون إلا نقصاً في الحروف أو الحركات؛ وأما التغير بالزيادة أو النقص، فذلك هو العلة، كما نص على ذلك في كتب العروض .
- (٣) « فنّها »، أي أخذ في جميع فنونها وأنواعها وأحاط بها، يقال : « فن الكلام »، إذا اشتق في فنّ بعد فنّ منه؛ ويحتمل أن يكون المراد بقوله : « فنّها »، أن يجعلها فنونا وأنواعاً، فيراعى النسخ في نسخ كل شيء ما يختص به من القواعد ولا يخلط بينها؛ أخذاً من قول اللغويين : « فنّ الناس »، أي جعلهم فنونا .
- (٤) في الأصل : « الأسباب »، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، كما يقتضيه السياق .
- (٥) موضع هذه النقطة كلام ساقط من الأصل، كما هو واضح؛ ولم نجد في أيدينا من المظان .

الصبي وعرف كيف يضعها ، وميز بين المعجم والمهمل منها امتحنه المؤدب^(١)
 بتقطيعها وسؤاله عنها على غير وضعها^(٢) ، مثل أن يسأله عن النون ، ثم الجيم ، والضاد
 ونحو ذلك ؛ فإذا أجابه عما فزقه وعكسه عليه علم من ذلك أنه أتقن هذه الحروف
 فيهجئها الحروف بعد ذلك حرفا حرفا ، كل حرف وهجاءه في المنصوب والمجور
 والمرفوع والمجزوم ، فإذا عرف هجاء هذه الحروف وأتقنها ، وأمتحنه نحو ما تقدم
 جمع له بعد ذلك كل حرف إلى آخر كتابة ، من الباء والجيم والdal والراء والسين
 والصاد والطاء والعين والفاء والكاف واللام والميم ، يبدأ بالباء مع الألف وما بعدها
 ثم يكتبه البسملة ، يأخذ في تدريجه في الكتابة ، وتدريبه في استخراج الحروف
 بالهجاء وما يتولد منها إذا اجتمعت ، إلى أن يقوى فيها لسانه ويده^(٣) ، ويقرأ^(٤)
 ما يكتب له ، ويكتب ما يقترح عليه من غير منبه له ولا مساعد ؛ فهذه كتابة
 الابتداء ؛ ولا ينبغي أن يتصدى لها إلا من أشتهرت ديانته وحسن اعتقاده والتزامه
 طريق السنة ، ومن كان بخلاف ذلك ، أو ممن طعن فيه بوجه من وجوه المطاعن
 وجب على ناظر الحسبة^(٥) منعه .

(١) في الأصل : « وامتحنه » ؛ والواو زيادة من النسخ لا مقتضى لها في هذا الموضع ، إذ قوله :
 « امتحنه » هو جواب الشرط ، كما هو واضح . ١٥

(٢) « على غير وضعها » ، أى على غير ترتيبها المعروف .

(٣) في الأصل : « فإذا » ؛ والفاء زيادة من النسخ .

(٤) في الأصل : « ز يده » بالزاي ؛ وهو تحريف .

(٥) ذكر في صبح الأعشى ج ٤ ص ٣٧ في الكلام على وظيفة الحسبة « أن موضوعها التحدث
 في الأمر والنهي ، والتحدث على المعاش والصنائع ، والأخذ على يد الخارج عن طريق الصلاح في معيشته
 وصناعته » الخ وقال في نهاية الأرب ج ٦ ص ٢٩١ نقلا عن الماوردي ما نصه : « الحسبة ، هى أمر
 بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله » الخ . ٢٠

وأما تعليم الانتهاء — فهو كتابة التجويد ، وهي أصل جميع ما قدمناه من الكتابات ، ويحتاج من تصدى لها إلى إتقان أقلام الكتابة ، ومعرفة أوضاعها على ما وضعه الوزير أبو علي بن مقلّة^(١) حين عرّب الخطّ ونقله من الكوفية^(٢) إلى التوليد ، ثم عمدته على طريق علي بن هلال الكاتب المعروف بابن البواب وما وضعه من أقلام الكتابة ، ومعرفة الأقلام الأصول الخمسة ، وهي قلم المحقق ، وقلم النسخ وقلم الرقاع ، وقلم التوقيع ، وقلم الثلث ، فهذه الأقلام الخمسة هي الأصول ، ثم نتفرع عنها أقلام أخر نذكرها بعد إن شاء الله تعالى ، وقد ذكر لهذه التسمية أسباب وأشتاقات ، فقالوا : إن قلم المحقق إنما سُمّي بذلك لأنه أصل الكتابة ، وهو يحتاج

(١) ابن مقلّة ، هو الوزير محمد بن علي بن الحسين بن مقلّة الكاتب المشهور ، كان في آل أمره يتولى أعمال فارس ، ثم استوزر دالمقتدر بالله الخليفة العباسي ، ثم نفاه بعد ذلك إلى بلاد فارس ، ثم استوزره القاهر بالله ، وأتممه بعد ذلك بمعاونة من يريد الفتك به ، وبلغ ابن مقلّة الخبر فاستتر منه ، ثم استوزره الراضي بالله ، ثم جرى عليه بعد ذلك كثير من المكارة والنكبات حتى قطعت يده ثم قطع لسانه ، وكانت ولادته في سنة ثمان وستين ومائتين ، وتوفي في سنة ثمان وثلاثين وثلثمائة هـ مائخصا من وفيات الأعيان ج ٢ ص ٦١ طبع المطبعة الميمنية بمصر .

(٢) «من الكوفية» ، أي من الصورة الكوفية ؛ على أنه قد ورد في صبح الأعشى ج ٣ ص ١٥ نقلا عن صاحب كتاب (إعانة المنشئ) أن أول ما نقل الخط العربي من الكوفي إلى ابتداء هذه الأقلام المستعملة الآن ، في أواخر خلافة بني أمية وأوائل خلافة بني العباس ، ثم ذكر أن الكثير من الكتاب يزعمون أن الوزير ابن مقلّة رحمه الله تعالى هو أول من أبدع ذلك ، وهو غلط ، فإننا نجد من الكتب بخط الأولين فيما قبل المسائين ما ليس على صورة الكوفي ، بل يتغير عنه إلى نحو هذه الأوضاع المستقرّة ، وإن كان ذو إلى الكوفي أميل ، لقربه من نقله عنه .

(٣) قيل له «ابن البواب» لأنّ أباه كان بوابا ، ويقال له : «ابن السري» أيضا ، لأنّ البواب يلزم سر الباب ، قال ابن خلكان في ترجمته : إنه لم يوجد في المتقدمين ولا المتأخرين من كتب مثله ولا قاربه ، وإن كان أبو علي بن مقلّة أول من نقل هذه الطريقة من خط الكوفيين وأبرزها في هذه الصورة لكن ابن البواب هذب طريقته ونقحها ، وكساها طلاوة وبهجة ، وكان شيخه في الكتابة ابن أسد الكاتب ، وتوفي ابن البواب في سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة ، وقيل سنة ثلاث عشرة وأربعمائة ببغداد .

إلى التحقيق في وضع الحروف وتركيبها ؛ وقلم النسخ ، لأنه تُنسخ به الكتب ولذلك وُضع بحيث أن الكتب لا تحسن كتابتها بغيره ، لأعتدال أسطره ، ودقة حروفه وألثام أجزائه ؛ وقلم الرقاع لأنه وُضع لكتابة الرقاع المرفوعة في الحوائج ؛ ألا ترى ما على الرقاع به من البهجة ؟ ولو كتبت بغيره ما حسن موقعها من النفوس ؛ وقلم التواقيع لأنه وُضع لتكتب به التواقيع الصادرة عن الخلفاء والملوك ؛ وقلم الثلث لكتابة المناشير التي تكتب في قطع الثلث ؛ هذا ما قيل في سبب تسمية هذه الأقلام بهذه الأسماء .

وأما ما يتفرع عن هذه الأقلام الخمسة التي ذكرناها — فلكل قلم منها غايظ وخفيف ومتوسط ، فكل المحقق يتفرع عنه خفيفه ، ويتفرع

(١) « به » ، أي بسببه .

(٢) في صبح الأعشى ج ٣ ص ١٦ ، ص ١٠٤ أن الذي اخترع هذا القلم دو يوسف أخو إبراهيم الشجرى ، وأن ذا الرياستين الفضل بن سهل وزير المأمون أعجب بهذا القلم ، وأمر أن تحترق الكتب السلطانية به ، ولا تكتب بغيره ، وسماه القلم الرياضى .

(٣) جمع « توقيع » على « تواقيع » كما هنا شائع في كتب المؤلفين ؛ ولم نجده فيما لدينا من كتب اللغة

غير كتاب « أقرب الموارد » ؛ والذي وجدناه في هذه الكتب : « توقيعات » .

(٤) الذي وجدناه فيما لدينا من الكتب أن قلم الثلث يكتب به في قطع الثلثين ، لا في قطع الثلث ، كما هنا

والذي يكتب به في قطع الثلث إنما هو قلم التوقيع ؛ وأما تسمية قلم الثلث بهذا الاسم فقد اختلف الكتاب

في وجه ذلك على مذهبين ؛ أحدهما أن للخط الكوفي أصاين من أربع عشرة طريقة هما لها كالحاشيتين ، وهما

قلم الطومار ، وهو قلم مبسوط كله ، ليس فيه شيء مستدير ؛ وقلم غبار الحلبة — بفتح فسكون وباء موحدة —

وهو قلم مستدير كله ، ليس فيه شيء مستقيم ، فالأقلام كلها تأخذ من المستقيمة والمستديرة نسبة مختلفة ؛

فإن كان فيه من الخطوط المستقيمة الثلث سمي قلم الثلث ، وإن كان فيه من الخطوط المستقيمة الثلثان

سمي قلم الثلثين . المذهب الثاني أن هذه الأقلام منسوبة من نسبة قلم الطومار في المساحة ، وذلك

أن قلم الطومار مساحة عرضه أربع وعشرون شعرة من شعر البرذون ، وقلم الثلث منه بمقدار ثلثه ،

وهو ثمان شعرات (صبح الأعشى ج ٣ ص ٥١ و ٥٢ و ٦٢) .

- عنه أيضا قلم الريحان ؛ وقلم النسخ يتفرع عنه قلم المتن ، وهو غليظه ، وقلم الحواشي وهو خفيفه ، وقلم المنثور ، وهو الذى يفصل بين كل كلمة وكلمة بياض ؛ وقلم الرقاع يتفرع عنه قلم الغبار ، وهو خفيفه ، وينزل منه بمنزلة الحواشي من النسخ ، وهو الذى تكتب به الملطفات والبطائق ، ويتفرع عنه أيضا قلم المقترن ، وهو ما يكتب سطرين مزدوجين ، وقد يكتب بغير قلم الرقاع ، لكن لم تجر عليه هذه التسمية ، وفى الرقاع مسلسل ؛ وقلم التواقيع منه ما هو مسلسل ، وهو ما يتصل بعض حروفه ببعض بتشعيرات رقيقة تلتصق على الحروف ؛ وقلم الثلث يتفرع عنه وعن المحقق جميعا قلم يسمى قلم الأشعار ؛ ولهم أيضا قلم الذهب ، وهو قد يكون تارة ثلثا وتارة تواقيع إلا أنه يكون خاليا من التشعير بسبب ترميكه باللون المغاير للون الذهب ، والترميك هو أن يجبس الحرف بلون غير لونه بقلم رقيق جدا ؛ ولهم أيضا قلم الطومار

(١٢٢)

- (١) قال ابن الوحيد : قطة قلم الريحان أشد القطات تحريفا ، وقطة الرقاع أقلها تحريفا انظر تاريخ الأدب للرحوم حنفى بك ناصف ج ٢ ص ١٢٧
- (٢) سمي هذا القلم قلم الغبار ، لدقته ، كأن النفاذ يضعف عنه لضآلة حروفه كما يضعف عن رؤية الشيء عند ثوران الغبار وتغطيته له ، وهو الذى يكتب به فى القمط الصغير من ورق الطير وغيره ؛ وهو قلم ضئيل مولد من الرقاع والنسخ (صبح الأعشى ج ٣ ص ١٣٢) .
- (٣) الملطفات : جمع ملطفة بتشديد الطاء المكسورة ، وهى مكتوب صغير بمثابة أو شفاع (شفاء الغليل) .
- (٤) يريد بالبطائق : بطائق الخمام التى تحمل هذه البطائق على أجنحتها ؛ وبعضهم يسمى هذا القلم قلم الجناح لذلك (صبح الأعشى ج ٣ ص ١٣٢) .
- (٥) لعل قلم الأشعار هذا هو المعروف بالمدور الصغير ، وهو قلم جامع يكتب به فى الدفاتر ، ويكتب به الحديث والأشعار (انظر فهرست ابن النديم ص ١٢ طبع المطبعة الرحمانية بمصر) .
- (٦) سمي قلم الذهب لأن كتابته بناء الذهب .
- (٧) المراد بالطومار : الكامل من مقادير قطع الورق ، أى الورقة الكاملة التى يعبر عنها الكتاب الآن (بالفرخ) ؛ وأضيف هذا القلم الى الطومار لأنه يكتب به فيه ، كما فى صبح الأعشى ج ٣ ص ٥٣ .
- وفى كتب اللغة أن الطومار والطامور : الصحيفة مطلقا ، ولم يقيدها بالكبيرة أو الصغيرة .

ومنه كاملٌ وغير كاملٌ ، فالكمالُ : الذى إذا جُمِعت الأَقلامُ كُلُّها كانت فى غلظه وهو الذى يُكْتَب به على رءوس الدُّروج ؛ وغيرُ الكامل ، هو الطُّومار المعتاد ؛ فهذه هى الأصول وما يتفرع عنها . ولهم أيضا أسماءٌ أُخر ، منها قلمُ الطُّور ^(١) وقلمُ المنهج ، وقلمُ الطَّمَغَاوَات ^(٢) ، وأسماءٌ غيرُ هذه أصطَلَح عليها الكتَّاب ؛ فإذا أتقن الكاتب ما ذكرناه من هذه الأَقلام وحرَّرها ، وعَرَف أوضاعها وقواعدها ، وكيفيةَ وضع الحروف ، وموضعَ تَرْقِيقِها وتَغْلِيطِها ، والمساكنَ الذى تُكْتَب فيه بسنِّ القلم وبصدره ، وأين يضع الحرف الآخرَ منه ، إلى غير ذلك من شروطها وقواعدها ، وآتَصَف بما قدَّمناه فى المؤدَّب من الدِّيانَةِ والخيرِ والعِفَّةِ وحُسْنِ الطَّرِيقَةِ وصَحَّةِ الْأَعْتِمَادِ والتزامِ السُّنَّةِ ، فقد آسَـتَحَقَّ أن يتصدَّى للتعليم والإفادة ، ويتعيَّن على الطالب الرجوعُ إليه ، والأَقْتِدَاءُ بطريقته ، والكَتَابَةُ على خطِّه والتزامُ توقيفه .

(١) لم نجد هذا اللفظ فيما راجعناه من الكتب التى بين أيدينا ؛ ولعل صوابه : (الأسطور) ، وهو المعبر عنه بقلم أسطورمارالكبير ، كما فى كشف الظنون ج ١ ص ٣٥٧ طبع بولاق .

(٢) فى الأصل : « الطمغارات » بالراء مكان الواو ؛ وهو تحريف ، اذ لم نجد فيه فيما بين أيدينا من المظان ؛ ولعل صوابه ما أثبتنا ؛ والطمغَاوَات : جمع طمغا ، وهو لفظ فارسى يطلق على ما يعرف عندنا الآن (بالتمغة) (والدمغة) ، كما يستفاد من المعجم الفارسى الإنجليزى تأليف (ستاين جاس) .

[الفن الثالث^(١) في الحيوان الصامت]

﴿٣﴾

قد جمعت في هذا الفن — أعزك الله تعالى — من أجناس الحيوان بين الكاسير^(٢) والكاشر^(٣)، والنافر^(٤) والطائر^(٥)، والصائد^(٦) والصائل^(٧)، والناهي^(٨) والصاهل^(٩)، والحامل^(١٠) والحالب^(١١)، واللادغ^(١٢) واللاسب^(١٣)، والكانس^(١٤) والسائح^(١٥)، والراسخ^(١٦) والسائح^(١٧)؛ فمن أسد^(١٨) أنفرد عظمًا بنفسه، وترفع عن الإلمام بما سواه من جنسه؛ وإن وطئ أرضًا مالت^(١٩) الوحوش عن آثاره، أو قصد جهة نفرت من جوارده؛ وإن فغر فاه^(٢٠) أبرز المدى^(٢١) وإن مد خطاه قرب المدى^(٢٢)؛ ونمير حديد^(٢٣) الناب^(٢٤)، مؤشئ^(٢٥) الإهاب^(٢٦)؛ وفهد^(٢٧) سريع^(٢٨) الوثوب^(٢٩) والاختطاف^(٣٠)، وكلب^(٣١) إن طفئت^(٣٢) النيران^(٣٣) فهو الجالب^(٣٤) للأضياف^(٣٥)؛ وضبع^(٣٦) إن رأته قتيلا طافت به ومالت إليه، وذئب^(٣٧) ما رأى بصاحبه دما إلا أغار عليه؛ إلى غير ذلك من أنواع الوحوش والآرام^(٣٨)، والحيل^(٣٩) والبغال^(٤٠) والأنعام^(٤١)؛ وذوات السموم^(٤٢) القوايل^(٤٣) منها وغير القوايل^(٤٤)، وأصناف الطير التي تكون تارة محمولة^(٤٥) وتارة حوامل^(٤٦)؛ وآونة^(٤٧) تختطف من الهواء^(٤٨)، وحالة^(٤٩) تقتنص الوحش^(٥٠) من البيداء^(٥١)؛ وما شا كل منها الكلب^(٥٢)

(١) لم ترد هذه الترجمة في (١) وقد أثبتناها عن (ب) .

(٢) الكاشر، من قولهم : « كشر السبع عن نابه » ، إذا هزل للخراس .

(٣) يريد بالنافر : ما ينفر من الظباء ونحوها من أصناف الوحوش ، إذ أن النفور وصف غالب عليها .

(٤) اللدغ واللسب كلاهما بمعنى واحد ، إلا أن اللسب أكثر ما يستعمل في العقارب ، كما في كتب

اللغة ؛ ولما كان العصف يقتضى المغايرة كان من المحتمل أن يريد باللدغ هنا : ما يعض من الحيات وباللاسب : ما يلسع من العقارب ، إطلاقا للعامة على الخاص في كلا اللفظين .

(٥) الكانس ، من « كذس الوحش » : إذا دخل في الكانس ، وهو موضع في الشجر يكن فيه

الوحش ويستتر . والسائح ، من « سائح » : إذا عرض وظهر ؛ والمراد به ما يظهر من الحيوان للسارة ولا يستتر في الأكنسة .

(٦) يريد بالراسخ : ما يثبت من الحيوان في مكان ولا ينتقل منه . وبالسائح : الداهب في الأرض

المنتقل من مكان إلى مكان . (٧) فغر فاه ، أى فتحه .

والبهيمه ، وما حُبِسَ لسماع صوته فعلت قيمته كل قيمه ؛ وما ينوح ويغزد ، وما يتلو ويردد ؛ وميزت كل حيوان منها بحجاسنه ومناقبه ، ونبذته بمعايبه ومثاليه ؛ ولولا خشية الإطالة ، لوصفت كل حيوان منها برسالة ؛ لكنني استغنيت بما ألفت من منقولي ، عما أصنّفه من مقولي ؛ وعلمت أنني أقصر عن حق هذه الرتبة فأحجمت وأقف دون بلوغ هذه الحلبة فأمسكت ؛ وقد تقدمني من بالغ [في] هذا وأطنب ووجد المقال [فبسط] القول وأسهب^(٢) ، وحاز المعاني فما ترك لسواه مذهب ؛ فاختصرت عند ذلك المقال ، وأقتصرت على هذه النبذة التي أشبهت طيف الخيال ؛ ووضعته على أحسن ترتيب ، ورتبته على أجمل تقسيم وتبويب ؛ وهو يشتمل على خمسة أقسام .

١٠ القسم الأول من هذا الفن في السباع وما يتصل بها من جنسها ، وفيه ثلاثة [أبواب]^(٤)

الباب الأول في الأسد والبيّر والتمر

ولنبداً بذكر أسماء الأسد ، ثم نذكر ما قيل في أصناف الآساد وأجناسها وعاداتها في آفتراسها ، وما فيها من الجراءة والجلب ، وما وُصف به الأسد نظماً ونثراً ثم نذكر ما سواه ، فنقول — وبالله التوفيق —

(١) لم ترد هذه الكلمة في (ب) وقد أثبتناها عن (أ) إذ لا يستقيم الكلام بدونها .

(٢) في (ب) : « وانتهب » ؛ وهو تحريف .

(٣) مقتضى اللغة الفصحى أن يوقف على هذا اللفظ بالألف ، فيقال : « مذهبا » كما هي قاعدة

الوقف على المنصوب المتون ، إلا أن المؤلف لما التزم السجع في هذا الكلام اضطره ذلك إلى أن يقف عليه بالسكون ، وهي لغة ربعة ، فإنهم يقفون على المتون بحذف تنوينه وسكون آخره مطلقاً ، أي سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً (شرح الأشرفي ج ٤ ص ١٧١ طبع المطبعة الأميرية) .

(٤) لم ترد هذه الكلمة في (أ) وقد أثبتناها عن (ب) ، كما أن سياق الكلام يقتضي إثباتها أيضاً .

أما أسماء الأسد — فقد بسط الناس فيها القول وزادوا، فمنهم من عد له ألف اسم فما دون ذلك ، وقد آقتصرنا منها على أشهرها .

- فمن أسمائه : الأسد ، والأُنثى أَسَدَةٌ وَلَبْوَةٌ ، والشَّبل والحَفْص : جَرُوه ؛ والشَّبل^(١) والحَفْصَةُ^(١) : الأُنثى ؛ وكناه : أبو الأشبال ، وأبو الحارث ؛ ومن أسمائه الأعلام :
 بهيس ، وأسامه ، وهَرْتَمَة ، وكَهْمَس ؛ ومن صفاته : الصَّم ، والصَّمة ، والمصدر^(٢) .
 والصَّمَصامة^(٣) ، والهزبر ، والقَسَوْرَة ، والدَّهَمَس ، والصَّيغَم ، والغَضَنَفَر ، والهَمَام^(٤) ، والدَّوَكْس ، والدَّوَسَك ، والعَلَنَدَس^(٥) ، والعُنَابِس^(٦) ، والدَّرْبَاس ، والفُرَافِر

- (١) كذا ورد هذان اللفظان في كلا الأصلين وكتاب مبادئ اللغة للخطيب الإسكافي ص ١٤٧ طبع مطبعة السعادة ، وقد بحثنا عنهما فيما لدينا من كتب اللغة الأخرى فوجدنا الشبلة بهذا المعنى أيضا ضمن قطعة من كتاب (ما خالف فيه الإنسان البهيمة لقطرب) صفحة ٣٤ من النسخة المطبوعة في فينا مع كتاب (أسماء الوحوش) للاصمعي ؛ ولم نجد لها في غير ذلك من كتب اللغة الجامعة التي بين أيدينا ، كاللسان والتاج والصحاح والمختص ، وأما الحفصة فقد وردت في هذه الكتب بعدة معان ليس منها هذا المعنى المذكور هنا .
- (٢) كذا في (ب) ؛ والذي في (أ) : « بهيس » وكلا اللفظين اسم للأسد ، كما في كتب اللغة .
- (٣) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومبادئ اللغة ص ١٤٧ طبع مطبعة السعادة ؛ وقد راجعنا اللسان والقاموس وشرحه والصحاح والمختص ، وغيرها من الكتب ، فلم نقف فيها على أن الصمصامة من صفات الأسد ولا من أسمائه ، وإنما يقال هذا اللفظ للرجل والفرس والسيف ، والذي وجدناه من صفات الأسد في هذه المادة « الصمصم » بضم أوله وفتح ثانيه « والصمصم » بضم أوله أيضا .
- (٤) في كلا الأصلين : « والروكس » بالراء ؛ وهو تحريف .
- (٥) في كلا الأصلين : « العنكس » ؛ وهو تحريف . والذي في نسخ القاموس : « عكنكس » بالكاف ، وقال شارحه : « إنه غلط ، والصواب باللام » كما أثبتنا انظر تاج العروس (مادة عكنكس) .
- (٦) في كلا الأصلين : « والغنابس » بالغين المعجمة ؛ وهو تصحيف .

[والْقَصَاقِصُ] ^(١)، والقُضَا قِصْ، والرُّبَال، والضَّيْمُ، والخُنَابِيس، وعَثَمَ ^(٢)، والخُنَابِيش ^(٣) :
اللَّبِيؤَةُ إِذَا آسْتَبَانَ حَمْلُهَا، وَكَذَلِكَ الْآفِلُ ^(٤)، وَالْهَرَسُ : الشَّدِيدُ الْمَرَّاسُ .

(٤)

وَأَمَّا أَصْنَافُ الْأَسَادِ وَأَجْنَاسُهَا — فَالَّذِي يَعْرِفُهَا النَّاسُ مِنْهَا صَنَفَانِ :
أَحَدُهُمَا مُسْتَدِيرُ الْجُثَّةِ، وَالْآخَرُ طَوِيلُهَا، كَثِيرُ الشَّعْرِ، وَعَدَّ أَرِسْطُو مِنْ هَذَا النَّوْعِ
ضُرُوبًا كَثِيرَةً، حَكَى عَنْ بَعْضِ مَنْ تَكَلَّمَ فِي طَبَائِعِ الْحَيَوَانِ قَبْلَهُ أَنَّ فِي أَرْضِ الْهِنْدِ
سَبْعًا — سَمَّاهُ بِالْيُونَانِيَّةِ — فِي عِظَمِ الْأَسَدِ وَخَلْقَتِهِ، مَا خَلَا وَجْهَهُ فَإِنَّهُ شَبِيهُ بِوَجْهِ الْإِنْسَانِ
وَلَوْنُهُ شَدِيدُ الْحُمْرَةِ، وَذَنَبُهُ شَبِيهُ بِذَنَبِ الْعَقْرَبِ، وَفِي طَرَفِهِ حِمَّةٌ، وَلَهُ صَوْتٌ يُشَبِّهُ
صَوْتَ الزَّمَارَةِ [وَهُوَ قَوِيٌّ] ^(٥)، وَيَأْكُلُ النَّاسُ، وَذَكَرَ أَنَّ مِنَ السَّبَاعِ مَا يَكُونُ
فِي عِظَمِ الثَّوْرِ وَفِي خَلْقَتِهِ، لَهُ قُرُونٌ سَوْدٌ، طَوِيلُهَا، فِي قَدْرِ الشَّيْرِ، إِلَّا أَنَّهُ [لَا] ^(٦) يَحْرُكُ
صَوْتٌ ^(٧) يُشَبِّهُ

(١) وردت هذه الكلمة في (١)؛ ولم ترد في (ب) .

(٢) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين وكتاب مبادئ اللغة للخطيب الإسكافي، ونص على أنه بالشين المعجمة؛ ولم نجد الخنابيش بهذا المعنى ولا بغيره فيما لدينا من كتب اللغة الجامعة الأخرى، كاللسان والتاج والصحاح والمختص وغيرها من الكتب؛ والذي وجدناه بالمعنى المذكور هنا: «خنابسة» بالخاء المضمومة والشين المهملة والتاء .

(٣) في كلتا النسختين: «الهرش» بالشين المعجمة؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا نقلًا عن المختص ج ٨ ص ٦٢ .

(٤) كذا في (ب) والذي في (١): «الراس» بسقوط الميم؛ وهو تحريف .

(٥) قال الدميري في (حياة الحيوان) ج ١ ص ٣ طبع المطبعة الخيرية عند الكلام على هذا النوع: «لعل هذا هو الذي يقال له: «الورد» .

(٦) في كلا الأصلين: «طرفه»؛ والياء زيادة من الناسخ .

(٧) الحمة: الإبرة التي تضرب بها العقرب؛ والذي في (١) «نخة» بالخاء المعجمة؛ وهو تصحيف .

(٨) لم ترد هذه العبارة في (ب) .

(٩) لم ترد هذه الكلمة في كلا الأصلين؛ وسياق العبارة يقتضي إثباتها نقلًا عن مباحث الفكر المأخوذة

منه نسخة بالتصوير الشمسي محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٥٩ علوم طبيعية .

الفك الأعلى كما يحركه الثور^(١) ، ولرجليه أطراف مشقوقة ، وهو قصير الذنب بالنسبة إلى نوعه ، ويحفّر الأرض بخرطومه ، ويسفّ التراب ، وإذا جرح هرب ، فإن طُلب رُح برجليه ، ورمى برجليه على بعد .

- وأما عاداتها في حملها ووضعها وحضانتها^(٢) — فقد قال صاحب كتاب مباحج الفكر ومناهج العبر : إن أصحاب الكلام في طبائع الحيوان يقولون : إن اللبؤة لا تضع إلا جروا واحدا ، وتضعه بضعة^(٤) لحم ليس فيها حس ولا حركة ، فتحرسه من غير حضانة ثلاثة أيام ، ثم يأتي أبوه بعد ذلك فينفخ في تلك البضعة المرة بعد المرة حتى تتحرك وتنفس وتتفرج الأعضاء ونشكّل الصورة ، ثم تأتيه أمه فترضعه ولا يفتح عينيه إلا بعد سبعة أيام من تخليقه^(٥) ، واللبؤة مادامت ترضع لا يقربها الذكر ألبتة ، فإذا مضى على الجرو ستة أشهر^(٦) كلف الأكتساب لنفسه بالتعليم والتدريج . وطارد الذكر الأنثى ، فإن كانت صارفا أمكنته من نفسها ، وإن لم تكن كذلك منعتة

- (١) كذا ورد هذا الكلام في كلا الأصلين ومباحج الفكر ؛ وهو خلاف الصواب ، إذ الثور لا يحرك فكه الأعلى ، كما هو مشاهد معروف ؛ وقد راجعنا الكلام على الثور والبقر فيا لدينا من الكتب المؤلفة في الحيوان فلم نجد نصا على أن الثور يحرك فكه الأعلى ، بل إن المؤلف نفسه لم يذكر ذلك في الكلام على البقر في السفر العاشر من هذا الكتاب ؛ وقد ذكر غيره أنه ليس لجنس البقر ثنايا عليا ؛ وإنما يقطع الحشيش بالثنايا السفلى انظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٢٩ طبع المطبعة الميمنية بمصر ، وهذا الكلام يقتضى أنه لا يحرك الفك الأعلى ؛ وأيضا فن المشهور أنه لا يحرك فكه الأعلى من الحيوانات غير التماسيح .

(٢) رُح ، أى رفس .

(٣) كذا ضبط هذا اللفظ بفتح الحاء وكسرها في المصباح والأساس .

(٤) البضعة : القطعة ؛ وفي مباحج الفكر : « مضغة » ؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا .

(٥) إضافة التخليق إلى الهاء : من إضافة المصدر إلى مفعوله ، كما هو واضح .

(٦) الصارف : التى أشبهت الفعل .

ودفعته عن نفسها ، وبقيت مع جروها بقية الحول وستة أشهر من الثاني ، وحينئذ تألف الذكر وتمكنه من نفسها ، والله أعلم .

وأما عاداتها [في] وثباتها وثباتها وأفعالها وصبرها وسرعة مشيها وأكلها — فإن للأسد [من] بعد الوثبة ، واللصوق بالأرض ، والإسراع في الحضر إذا هرب ، والصبر على الجوع ، وقلة الحاجة إلى الماء ، ما ليس لغيره من السباع ؛ قالوا : وربما سار في طلب القوت ثلاثين فرسخا ، وهو لا يأكل فريسة غيره من السباع ، وإذا شبع من فريسته تركها ، ولم يعد إليها ولو جهده الجوع ، وإذا أكل أكلة يقيم يومين وليتين بلا طعام لكثرة أمتلائه ، ويلقيه بعد ذلك شيئا يابساً مثل جعر الكلب ، وإذا بال رفع إحدى رجله كالكلب ، وإذا فقد أكله صعب خلقه ، وإذا أمتلأ بالطعام فهو وادع ، وأكل الحيف أحب إليه من أكل اللحم [الغريض] (١) الغض ، وهو لا يفتري الإنسان للعداوة ولكن للطعم ، فإنه لو مر به وهو شبعان لم يتعرض له ، وهو ينهس ولا يمتنع ، ويوصف بالبخر (٢) ولحم الكلب أحب الثمان إليه ، ويقال : إن ذلك لحقه عليه ، فإنه إذا أراد التطواف في جنبات القرى ألح الكلب في التباح عليه والإنذار به ، فينهض الناس ويتحززون منه ، فيرجع

١٥ (١) في (١) : « جعفر » ؛ والفاء زيادة من النسخ ؛ والجعر : ما يمس من العذرة في الجعر أي الدبر .

(٢) لم ترد هذه التكلة في كلتا النسختين ؛ وقد أثبتناها عن (مباهج الفكر) إذ لا تتم المقابلة بدونها كما لا يخفى . والغريض من اللحم : الطرى .

(٣) النهس بسكون الهاء وفتحها : الأخذ بمقدم الأسنان .

٢٠ (٤) البخر : نتن الفم .

(٥) في (ب) : (إلى آخره) ؛ وهو تحريف .

بالخبيثة ، فهو إذا أراد ذلك بدأ بالكلب ليأمن إنذاره ؛ ومن شأنه أنه إذا أكثر من
أكل اللحم وحسب الدِّم وحلت نفسه منهما ، طلب الملح ولو كان بينه وبين عريسته^(١)
خمسون ميلا .^(٢)

- وأما [ما] ^(٣) في الاساد من الجراءة والحبس — بخراسته معروفة مشهوره ،
غير منكوره ، فمنها أنه يُقبِل على الجمع الكثير من غير فزع ولا أكتراث بأحد
ولا مهابة له ، وقد شاهدتُ أنا ذلك عيانا ، وهو أنني ركبْتُ ليلةً في شوال سنة اثنتين
وسبعمئة من (بيسان الغور) ^(٤) إلى (قراوى) ^(٥) في نحو خمسة عشر فارسا وجماعة من
الرجال بالقسي والتراكيش ^(٦) — وكانت ليلةً مقمرة — فعارضنا أسدا ، ثم بارانا وسأيرنا
على يمينة طريقنا عن غير بعد ، بل أقرب من رشفة حجر ، لا أقول : من كف قوى
فكان كذلك مقدار ربع ليلة ، فلما أيس من الظفر بأحد منا لتيقظنا قصر عنا ، ثم
تركنا إلى جهة أخرى . قالوا : والأسد الأسود أكثر جراءة وجهالة وكأبا على
الناس ؛ قالوا : وإن أُلجئ الأسد إلى الهرب أو أحس بالصيادين تولّى وهو يمشى

(١) « بينه » ، أى بين الملح ، كما هو واضح ، وتذكير الملح كما هما لغة قليلة ، والأكثر فيه التأنيث
كما نقله صاحب المصباح عن الصاغاني .

(٢) العريسة : مأوى الأسد . ١٥

(٣) لم ترد هذه الكلمة في (ب) ؛ ولا يستقيم الكلام بدون إثباتها .

(٤) بيسان : مدينة بالأردن بالغور الشامي ، وهي بين حوران وفلسطين .

(٥) قراوى : قرية بالغور من أرض الأردن .

(٦) الترا كيش : جمع تركش بفتح التاء والكاف ويكون الراء ، وهو متمر السهام ؛ وقد عربيه المولدون

وتصرفوا فيه ، وهو عامى ، وقد ورد في الشعر ، قال الشاعر : ٢٠

ظبي من الترك أغتته لوحظه * عما حوته من النبل الترا كيش

انظر شفاء الغليل .

مشيا رفيقا ، وهو مع ذلك مُتَلَفِّتٌ ^(١) يُظهِرُ عَدَمَ الْاِكْتِرَاثِ ، فَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْهُ الْخَوْفُ
هَرَبَ عَجَلًا حَتَّى يَبْلُغَ مَكَانًا يَأْمَنُ فِيهِ ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ أَمِنَ مَشَى مُتَّئِدًا ، وَإِنْ كَانَ
فِي سَهْلٍ وَأُلْجِئَ إِلَى الْهَرَبِ جَرَى جَرِيًا شَدِيدًا كَالْكَلْبِ ، وَإِنْ رَمَادٌ أَحَدٌ وَلَمْ يَصِبْهُ
شَدٌّ عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَخَذَهُ لَمْ يَضُرَّهُ ، وَإِنَّمَا يَخْدِشُهُ ثُمَّ يَخْلِيهِ ، كَأَنَّهُ مَنْ عَلَيْهِ بَعْدَ الظَّمْرِ بِهِ ^(٢)
وَهُوَ إِذَا شَمَّ أَثَرَ الصَّيَّادِينَ عَفَا أَثَرَهُ بِذَنَبِهِ .

وَأَمَّا جَبْنُهُ — فَمِنْهُ أَنَّهُ يُدْعَرُ مِنْ صَوْتِ الدَّيْكِ ، وَمِنْ نَقْرِ الطَّاسُتِ ^(٣)
وَحِسِّ الطَّنْبُورِ ، وَيَفْزَعُ مِنْ رُؤْيَا الْحَبْلِ الْأَسْوَدِ وَالْدَّيْكِ الْأَبْيَضِ وَالسَّنَّوْرِ
وَالْفَأْرَةِ ، وَيَذْهَبُ لُضْوَاءُ النَّارِ ، وَيَعْتَرِيهِ مَا يَعْتَرِي الطُّبَّاءَ وَالْوَحُوشَ مِنَ الْحَيْرَةِ عِنْدَ
رُؤْيَيْهَا وَإِدْمَانِ النَّظَرِ إِلَيْهَا وَالتَّعَجُّبِ مِنْهَا ، حَتَّى يَشْغَلَهُ ذَلِكَ عَنِ التَّحْقِيقِ وَالتَّيَقُّظِ .
قَالُوا : وَالْأَسَدُ لَا يَأْلَفُ شَيْئًا مِنَ السَّبَاعِ ، لِأَنَّهُ لَا يَرَى لَهُ فِيهَا كَفْؤًا فَيَصْحَبُهُ ، وَلَا يَطَأُ
شَيْءًا مِنْهَا عَلَى أَثَرٍ مَشِيهِ ، وَمَتَى وُضِعَ جِلْدُ الْأَسَدِ مَعَ سَائِرِ جِلْدِهَا تَسَاقَطَتْ شَعُورُهَا ،
وَالْأَسَدُ لَا يَدْنُو مِنَ الْمَرْأَةِ الطَّامِثِ ^(٤) ، وَهُوَ إِذَا مَسَّ بِقَوَائِمِ شَجَرِ الْبَلُوطِ ^(٥) خَدِرَ وَلَمْ يَتَحَرَّكْ
مِنْ مَكَانِهِ ، وَإِذَا غَمَرَهُ الْمَاءُ ضَعُفَ وَبَطَلَتْ قُوَاهُ ، فَرُبَّمَا رَكِبَ الصَّبِيُّ عَلَى
ظَهْرِهِ وَقَبِضَ عَلَى أُذُنَيْهِ وَلَا يَسْتَطِيعُ عَنْ نَفْسِهِ دَفَاعًا ، وَأَخْبَرَنِي بَعْضُ مَنْ سَكَنَ

(١) عبارة مباهج الفكر : « وهو مع ذلك يضمحل الخوف » الخ .

(٢) « الطنبور » بضم الطاء : من آلات الطرب ، ذو عنق طويل وستة أوتار من نحاس ، وهو فارسيّ
معرب .

(٣) الطامث : الحائض .

(٤) شجر البلوط : شجر كبير يدبغ بقشره ، وكانوا يغتدون بثمره قديمًا .

(٥) الخدر بفتح الخاء : استرخاء الأعضاء وثقلها فلا يمكنها أن تتحرك .

(١) غُور الشَّام أن بعض الغوارنة^(٢) رأى أسدا في بعض الأيام وهو راْبضٌ على حافة نهر الأردن^(٣) ، وظهَّره إلى الماء ، وذنبه فيه ، وهو يرش على ظهره وجنبه بذنبه وكان الغوري من جانب الشريعة^(٤) [الآخر^(٥)] فبادر بعبور الماء ، وعدى إلى جهة الأسد برفقٍ وسكونٍ حتى صار وراءه ، ثم قبض الغوري على مرقى^(٦) نحدي الأسد وجذبه إلى الماء ، فهم الأسد بالوثوب وضرب الأرض بيديه ، فأنسل^(٦) الرمل من

(١) غور الشام : بين البيت المقدس ودمشق ، وهو منخفض عن أرض دمشق وأرض البيت المقدس ، ولذلك سمي الغور ، وفيه نهر الأردن ، وبلاد وقرى كثيرة ، وعلى طرفه طبرية وبحيرتها ، وأشهر بلاده بيسان بعد طبرية .

(٢) الغوارنة : جمع غوراني ، نسبة إلى الغور ، ولم نجد هذه النسبة فيما لدينا من كتب الفقه ؛ فلعلها كانت مستعملة بين أهل تلك البلاد .

(٣) ذكر صاحب (صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٨١) : أن أصل نهر الأردن من أنهار تصب من جبل الثلج إلى بحيرة بانياس ، ثم يخرج من البحيرة المذكورة ويصب في بحيرة طبرية ، ويمتد جنوبا ، وهناك يصب في نهر اليرموك بين بحيرة طبرية المذكورة وبين (القصير) ، ويمتد في وسط الغور جنوبا حتى يجاوز (بيسان) ، ويمتد في الجنوب كذلك إلى (أريحا) ، ولا يزال يمتد في الجنوب حتى يصب في بحيرة زغر ، وهي البحيرة المنتنة المعروفة ببحيرة لوط اه وفي معجم البلدان لياقوت نقلا عن أحمد بن الطيب السرخسي أنهما أردنان : الأردن الكبير ، والأردن الصغير ؛ فأما الكبير ، فهو نهر يصب إلى بحيرة طبرية ، بينه وبين طبرية لمن عبر البحيرة في زورق اثنا عشر ميلا ، تجتمع فيه المياه من جبال وعيون ، فتجري في هذا النهر ، فتسقى أكثر ضياع جند الأردن مما يلي ساحل الشام وطريق صصور ، ثم تنصب تلك المياه إلى البحيرة التي عند طبرية ؛ وأما الأردن الصغير فهو نهر يأخذ من بحيرة طبرية ويمر نحو الجنوب في وسط الغور ، فيسقى ضياع الغور ؛ وعليه قرى كثيرة ، منها (بيسان) ، و (قراوى) وغير ذلك الخ والظاهر من سياق الكلام أن المراد هنا الثاني دون الأول .

(٤) الشريعة : اسم لنهر الأردن ، كما في صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٨١ ، وهي أيضا مورد الشاربة من الماء .

(٥) لم ترد هذه الكلمة في (ب) .

(٦) في كلا الأصلين : « فانسجل » بالميم مكان النون ؛ وهو تحريف ، إذ لم نجده فيما راجعناه من كتب اللغة ؛ (وانسجل الرمل) ، أى انجرف ، وهو من قولهم : « سحلت الرياح الأرض » ، أى كشطت =

تحتهما ، ولم يستطع إثباتهما عاياه ، فأنحدر إلى الماء ، وركبه الغوري ، وقبض على أذنيه ، وضربه بسكين معه فقتله ؛ والغوارنة^(١) تتحيل على قتل السباع بأموير كثيرة مواجهة ، والذي وقع لهذا الرجل نادر الوقوع لم أسمع أنه وقع لغيره ، وهو أمر مستفاض^(٢) عند الغوارنة^(١) .

٥ قالوا : والأسد لا تفارقه الحمى ، ولذلك الأطباء يسمونها داء الأسد ، وعظامه عاسية^(٣) جدا ، وإن ذلك بعضها ببعض خرجت منها النار كما تخرج من الحجارة وكذلك في جلده من القوة والصلابة ما لا يعمل فيه السلاح إلا من مراق^(٤) بطنه ؛ والأسد طويل العمر ؛ وقال الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا : إن شحم الأسد يحلل الأورام الصلبة .

١٠ = ما عليها ونزعت عنها أدمتها ، ومنه سمى ريف البحر ساحلا ، لأن الماء يسحله ، أى يجرفه ؛ أولعله : « فانسحب » بالباء مكان اللام .

(١) تقدم الكلام على هذا اللفظ في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٢٣٢ من هذا السفر فانظرها .

(٢) في كتب اللغة أنه يقال : « حديث مستفاض فيه » « ومستفيض » ولا يقال : « مستفاض » كما هنا ، فانه لحن ، وقيل : إن « مستفاض » لغية ، من « استفاضوه فهو مستفاض » ، أى مأخوذ فيه ، ونقل صاحب التاج عن شيخه أن القياس لا ينافيه ؛ وقد استعمله أبو تمام ، كما في موازنة الأمدى ؛ وفي المصباح أن منهم من يقول : « استفاض الناس الحديث » ؛ وأنكره الحذاق . وقال في اللسان : « حديث مستفاض : ذائع ، ومستفاض ، قد استفاضوه » ، أى أخذوا فيه ، وأباها أكثرهم .

(٣) العاسية : الصلبة اليابسة .

٢٠ (٤) مراق البطن : أسفله وما حوله مما أشرق منه ، ولا واحد لها .

ذكر شيء مما وُصف به الأسد نثرا ونظما

قال أبو زبيد الطائي يصفه لعمان بن عفان — رضى الله عنه — وكان قد
 لقيه : أقبل يتضالع من بغيه ، واصله نحيط ، وأبلا عيمه غطيظ ، ولطرفه وميض^(١)
 ولأرساغه نقيض^(٢) ، كأنما ينحيط هشيا ، أو يطأ صريما ، وإذا هامة كالحجن^(٣) ، وخذ^(٤)
 كالسن^(٥) ، وعينان سجرأوان^(٦) ، كأنهما سراجان ، وقصرة ربله^(٧) ، ولهمزة رهله^(٨) ، وساعد^(٩)
 ٥

- (١) يتضالع بالضاد المعجمة ، أى يتمايل ؛ وهو من ضلع فلان ، إذا مال وجنف . والذي فى الأذاني
 ج ١١ ص ٢٥ طبع بولاق . « يتضالع » ؛ وفى كتب اللغة ما يفيد أن ذلك مما يروى بالضاد والظاء ؛
 قال فى التاج (مادة ظلع بالظاء) : « والظالع : المائل ، وهذا يروى بالضاد أيضا » ا هـ .
- (٢) النحيط : الزفير . وفى (ب) : « منحيط » ؛ وهو تحريف .
- (٣) الغطيظ : تردد النفس صاعدا إلى الحلق حتى يسمعه من حوله (المصباح) . وفى اللسان : الغطيظ :
 ١٠ النخير ، وهو الصوت الذى يخرج مع نفس النائم ، وهو تردده حيث لا يجد مساعدا .
- (٤) فى كلا الأصلين : « نقيض » بالفاء ؛ وهو تصحيف . والنقيض بالقاف : صوت
 المفاصل .
- (٥) يريد بالصرير : ما جذ وقطع من الشجر ، فعيل بمعنى مفعول .
- (٦) كذا فى الأغاني ج ١١ ص ٢٥ طبع بولاق . والذي فى كلا الأصلين ومباهج الفكر :
 ١٥ « ذا هامة » ؛ وهو تحريف ، إذ لا يستقيم معه الإعراب بالرفع فى قوله بعد : « وعينان سجرأوان » .
- (٧) الحجن : الترس .
- (٨) فى كلا الأصلين : « سجرأوان » بالشين المعجمة ؛ وهو تصحيف ؛ والسجرأوان : ثنية سجرأ ،
 وهى العين التى يخالط بياضا حمرة ، والأسم السجرة بضم فسكون .
- (٩) القصرة بفتح التماز والصاد : أصل العنق .
- ٢٠ (١٠) فى كلتا النسختين : « زبله » ؛ وهو تصحيف ؛ والربالة بفتح فكسر : الغايضة السمينة ، وهو
 من الربالة بفتح الراء ، وهى كثرة اللحم .
- (١١) الذى فى كلا الأصلين : « وهمزة دهلة » ؛ وهو تحريف فى كلتا الكلمتين ؛ والهمزة :
 واحدة الهمزتين ، وهما مضيغتان فى أصل الحنك ؛ وقيل عند منحنى اللحين أسفل من الأذنين ، وهما معظم
 ٢٥ اللحين . والرهلة : المسترخية ، وهو من « رهل اللحم » وزان « فرح » : إذا اضطرب وأسترخى .

مجدول ، وعضدٌ مفتول ؛ وكثف شئنة البرائن ، ومخالبٌ كالمحاجن ؛ وفمٌ أشدق^(٣)
كالغار الأخرق ؛ يفتّر عن معاول مصقولة ، غير منفلولة ؛ فهججهجنا به فتمرفر وبربر^(٤) ،
ثم زار فجر جبر ؛ ثم لحظ نخلت البرق يتطاير من جفونه ، عن شماله ويمينه ؛ فأرعشت^(٥)
الأيدي ، وأصطكت الأرجل ؛ وبحظت^(٦) العيون ، وساءت الظنون ، ولحقت^(٧)
الظهور بالبطون .

ووصفه بعض الأعراب^(٨) فقال : له عينان حمراوان مثل وهج الشرر ، كأنما
نقرتا بالمناكير في عرض حجر ؛ لونه ورد ، وزئيره رعد ؛ هامته عظيمة ، وجبهته

(١) في كلا الأصلين : « تشبه » ؛ وهو تصحيف . والشئنة : الخشنة الغليظة .

(٢) المحاجن : جمع محجن بكسر الميم ، وهي العصا المعقفة الرأس كالصولجان .

(٣) الأشدق : الواسع الشدقين .

(٤) كذا ورد لفظ الأخرق بالراء في كلا الأصلين ومباحج الفكر والأغاني ج ١١ ص ٢٥ طبع بولاق ؛
والمراد به : الواسع ، أخذنا من سياق الكلام ، ولم نجد به هذا المعنى فيما راجعناه من المظان ، غير أنه ورد
في كتب اللغة أن الخرقاء هي الأرض الواسعة التي تنخرق فيها الرياح ؛ والذي يستفاد من المخصص ج ١٦
ص ٥٧ أن الخرقاء بهذا المعنى لا أفعل له ، فقد وردت هذه الكلمة في باب (فعلا . لا أفعل لها من جهة
السمع) ؛ واذن فلا يقال : « أخرق » بالمعنى السابق ، فلعل ما هنا تحريف صوابه : « أخرق »
بالواو مكان الراء ، أي واسع ، وهو من « الخوق » بالتحريك ، أي السعة .

(٥) يقال : « هججهج بالسبع » ، إذا صاح به وزجره ليكف .

(٦) « فرفر » : من الفرفرة بمعنى الصياح ، يقال : « فرفره » ، أي صاح به .

(٧) بربر ، أي صوت وصاح مع غضب ، ومنه سمي الأسد مبربرا بكسر الباء بللبته ودموره وغضبه .

(٨) « ححظت العيون » ، أي شخصت ، وهو تفسير مجازي ؛ قال في اللسان في تفسير قول عائشة —
رضي الله تعالى عنها — تصف أباها : « وأنتم يومئذ بحظ تنظرون الغدوة » ما نصه : « بحوظ العين :
نتوءها وانزعاجها ؛ تريد : وأنتم شاخصو الأبصار ترقبون أن ينعق ناعق » اهـ ويجوز أن يقرأ بضم الجيم
وتشديد الحاء مع الكسر مبنيًا للجهول ، وهو من التجحيط بمعنى تحديد النظر ، كما في القاموس وشرحه .

(٩) هو أبوزيد الطائي ، كما في محاضرات الأدباء ج ٢ ص ٣٩١ طبع جمعية المعارف .

(١) شَتِيمَه ؛ نَابُهُ شَدِيدٌ ، وَشَرُّهُ عَتِيدٌ ؛ إِذَا أَسْتَقْبَلْتَهُ قُلْتَ : أَقْرَعٌ ، وَإِذَا أَسْتَدْبَرْتَهُ قُلْتَ :
 (٣) أَقْرَعٌ ؛ لَا يَهَابُ إِذَا اللَّيْلُ عَسَعَسَ (٤) ، وَلَا يَجْبُنُ إِذَا الصَّبْحُ تَنَفَّسَ ؛ ثُمَّ أَنْشُدْ :
 عَبُوسٌ شَمُوسٌ مُصْلِحِدٌ مُكَابِرٌ (٥) * جَرَى عَلَى الْأَقْرَانِ لِلْقِرْنِ قَاهِرٌ (٦)
 بَرَأْتُهُ شُثْنٌ (٧) وَعَيْنَاهُ فِي الدُّجَى * بِحَمْرِ الْغَضَى فِي وَجْهِهِ الشَّرُّ طَائِرٌ
 يُدِلُّ بِأَنْيَابٍ حِدَادٍ كَأَنَّهَا * إِذَا قَلَّصَ الْأَشْدَاقَ عَنْهَا خَنَاجِرٌ

وَمِنَ التَّهْوِيلَاتِ فِي وَصْفِ الْأَسَدِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِيَّاكَ لَا تَسْتَوِشْ لَيْثًا مُخْدِرًا (٨) * لِلْهُولِ فِي غَسَقِ الدُّجَى دَوَاسَا (٩)
 مَرِيسَا كَأَمْرَاسِ الْقَلِيبِ جَدُولَه (١٠) * لَا يَسْتَطِيعُ لَهُ الْأَنَامُ مَرِاسَا (١١)

(١) الشَّيْمَةُ : الْكَرِيمَةُ الْمَنْظَرُ .

(٢) الْعَتِيدُ : الْحَاضِرُ الْمَهْيَأُ ؛ وَالْمُرَادُ أَنْ شَرَّهُ لَا تَأْخُرُ فِيهِ وَلَا آتِظَارُ .

(٣) فِي كَلَا الْأَصْلِينَ : « أَقْرَعٌ » بِالْقَافِ ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ كَمَا لَا يَخْفَى ؛ وَالْأَفْرَعُ : الْكَثِيرُ الشَّعْرُ ،
 يَرِيدُ لِبَدَةَ الْأَسَدِ ، وَهِيَ الشَّعْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَى كَاخِلِهِ .

(٤) عَسَعَسَ اللَّيْلُ : أَقْبَلَ بِظِلَامِهِ .

(٥) الْمُصْلِحِدُ : الْمُتَنَصِّبُ قَائِمًا ؛ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ مَتَهَيٌّ لِلشَّرِّ مُسْتَعِدٌّ لَهُ .

(٦) كَذَا فِي مَبَاهِجِ الْفِكْرِ ؛ وَالَّذِي فِي كَلَا الْأَصْلِينَ : « مُكَابِرٌ » بِالتَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، إِذِ
 الْمَكَابِرَةُ هِيَ الْمَغَالِبَةُ فِي الْكَثْرَةِ ، وَلَا تَصِحُّ إِرَادَتُهَا هُنَا .

(٧) الشُّثْنُ : الْغَلِيظَةُ الْخَشَنَةُ .

(٨) « لَا تَسْتَوِشْ لَيْثًا » ، أَيْ لَا تَسْتَخْرِجْ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْبَاسِ وَالْقُوَّةِ ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْتِشَاءِ بِمَعْنَى
 الْإِسْتِخْرَاجِ ؛ يُقَالُ « اسْتَوِشِي فَلَانُ فَرَسَهُ » ، إِذَا اسْتَخْرِجْتَ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْجَرَى .

(٩) الْمُخْدِرُ : مَنْ أَخْدَرَ الْأَسَدَ ، إِذَا لَزِمَ الْأُجْعَةَ وَاتَّخَذَهَا خَدْرًا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ بَفَتْحِ الدَّالِ عَلَى
 صَيَغَةِ أَسْمِ الْمَفْعُولِ ، وَهُوَ مَنْ « أَخْدَرَ الْعَرِينَ الْأَسَدَ » ، أَيْ سَتَرَهُ وَوَارَاهُ ؛ وَلِهَذَا ضَبَطْنَاهُ بِالْوَجْهِينِ .

(١٠) الْمَرَسُ بَفَتْحِ فَكْسَرِ : الشَّدِيدُ الْمَرَّاسُ .

(١١) الْأَمْرَاسُ : الْحَبَالُ ، وَهُوَ جَمْعُ جَمْعٍ ، فَانِ الْوَاحِدُ « مَرَسَةٌ » بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَانِيَتِهِ ، وَجَمْعُهَا
 « مَرَسٌ » بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَانِيَتِهِ أَيْضًا ، وَجَمْعُ الْجَمْعِ « أَمْرَاسٌ » .

(١٢) الْجَدُولُ : قَصَبُ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ ؛ أَوْ هِيَ الْأَعْضَاءُ ، وَاحِدُهُ جَدَلٌ بَفَتْحِ الْجِيمِ ؛ يَرِيدُ أَنْ
 أَعْضَاءَهُ مُحْكَمَةُ الْقَتْلِ وَثِيقَةُ كَالْحَبَالِ الَّتِي تَجْتَذِبُ بِهَا الدَّلَاءُ .

شَنَّ البراثنِ كالحاجنِ عَطَفَتْ * أظفاره فتخالها أقواسا
لأن الحديد لحده فإهابه * يكفيه من دون الحديد لباسا
مصطكة أرساغه بعظامه * فكأن بين فصولها أجراسا^(١)
وإذا نظرت إلى وميض جفونه * أبصرت بين شُفورها مقباسا^(٢)

وقال آخر :

توقَّ - وفاق ربُّ الناس - ليثا * حديد النَّابِ والأظفارِ وَردا^(٣)
كَأَنَّ يُمَلِّتَقَى اللَّحْيَيْنِ مِنْهُ * مَذْرَبَةُ^(٤) الأَسِنَّةِ أو أَحَدَا^(٥)
وَتَحْسَبُ لَمَحَ عَيْنَيْهِ هُدُوءًا * وَرَجَعَ زُيْرِهِ بَرْقًا وَرَعْدًا^(٦)
تَهَابَ^(٧) الأُسْدُ حِينَ تَرَاهُ مِنْهُ * إِذَا لَاقَيْنَاهُ فِي الْغَابِ فَرْدًا^(٨)
تَصُدُّ عَنِ الْفَرَائِسِ حِينَ يَبْدُو * وَكَانَتْ قَبْلُ تَأْنَفُ أَنْ تَصُدَّ

(١) الفصول : المفاصل .

(٢) كذا ورد هذا الجمع في هذا الشعر؛ والذي في كتب اللغة أن شفر العين يجمع على أشفار ولا يجمع على غير ذلك ، كما قاله سيديويه .

(٣) في كلا الأصلين : « وقال » باللام ؛ وهو تحريف .

(٤) المذربة : المحددة .

(٥) هدوء ، أى في وقت هدوء الليل وسكونه ، وذلك لأن هذا الوقت أشد لظهور البرق واللعان .

(٦) لم نجد فيا لدينا من كتب اللغة أنه يقال : « هاب منه » وإنما يقال « هابه » إلا أن قد ورد تعدية هذا الفعل بـ « من » في بعض عبارات اللغويين في تفسير بعض الألفاظ ، لا أنه منقول عن العرب فقد جاء في اللسان والناج مادة « هيب » : « رجل هيوب » : جبان يهاب من كل شيء ؛ فلعل هذا الفعل ضمن معنى الفزع ، فساغت تعديته بـ « من » .

(٧) في كلا الأصلين ومباهج الفكر : « لاقيته » بالناء ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما

هو ظاهر .

(١) شَتِيمَه ؛ نَابُهُ شَدِيدٌ ، وَشَرُّهُ عَتِيدٌ ؛ إِذَا آسَتْ قِبَلَتَهُ قَلَتَ : أَقْرَعٌ ، وَإِذَا آسَتْ دَبْرَتَهُ قَلَتَ :
 (٢) أَقْرَعٌ ؛ لَا يَهَابُ إِذَا اللَّيْلُ عَسَّسَ^(٤) ، وَلَا يَجْبُنُ إِذَا الصَّبْحُ تَنَفَّسَ ؛ ثُمَّ أَنْشُدَ :
 عَبَّوسٌ شَمَّوسٌ مُصْلِحِدٌ مَكَابِرٌ^(٥) * جَرَى عَلَى الْأَقْرَانِ لِلْقِرْنِ قَاهِرٌ^(٦)
 بَرَأْتُهُ شَتْنٌ^(٧) وَعَيْنَاهُ فِي الدُّجَى * بِكُمِرِ الْغَضَى فِي وَجْهِهِ الشَّرُّ طَائِرٌ
 يُدِلُّ بِأَنْيَابٍ حِدَادٍ كَأَنَّهَا * إِذَا قَلَّصَ الْأَشْدَاقَ عَنْهَا خَنَاجِرٌ

وَمِنَ التَّهْوِيلَاتِ فِي وَصْفِ الْأَسَدِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِيَّاكَ لَا تَسْتَوْشُ لَيْثًا مُخْدَرًا^(٨) * لِلْهَوْلِ فِي غَسَقِ الدُّجَى دَوَاسَا^(٩)
 مَرَسَا كَأَمْرَاسِ الْقَلْبِ جَدُولَه^(١٠) * لَا يَسْتَطِيعُ لَهُ الْأَنَامُ مَرَاسَا^(١١)

(١) الشَّتِيمَةُ : الْكَرِيمَةُ الْمُنْظَرُ .

(٢) الْعَتِيدُ : الْحَاضِرُ الْمُهَيَّأُ ؛ وَالْمُرَادُ أَنْ شَرَّهُ لَا تَأْخُرُ فِيهِ وَلَا أَنْتَظَرُ .

(٣) فِي كَلَا الْأَصْلِينَ : « أَقْرَعٌ » بِالْقَافِ ؛ وَهُوَ تَصْغِيفٌ كَمَا لَا يَجْبُنِي ؛ وَالْأَقْرَعُ : الْكَثِيرُ الشَّعْرِ ،
 يَرِيدُ لِبَدَةَ الْأَسَدِ ، وَهِيَ الشَّعْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَى كَاهِلِهِ .

(٤) عَسَّسَ اللَّيْلُ : أَقْبَلَ بِظِلَامِهِ .

(٥) الْمُصْلِحِدُ : الْمُتَنَصِّبُ قَائِمًا ؛ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ مَتَهَيٌّ لِلشَّرِّ مُسْتَعِدٌّ لَهُ .

(٦) كَذَا فِي مَبَاهِجِ الْفِكْرِ ؛ وَالَّذِي فِي كَلَا الْأَصْلِينَ : « مَكَابِرٌ » بِالْثَاءِ الْمُثَلَّثَةِ ؛ وَهُوَ تَصْغِيفٌ ، إِذِ
 الْمَكَابِرَةُ هِيَ الْمَغَالِبَةُ فِي الْكَثْرَةِ ، وَلَا تَصِحُّ إِرَادَتُهَا هُنَا .

(٧) الشَّتْنُ : الْغَلِيظَةُ الْخَشَنَةُ .

(٨) « لَا تَسْتَوْشُ لَيْثًا » ، أَيْ لَا تَسْتَخْرِجُ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْبَاسِ وَالْقُوَّةِ ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْتِشَاءِ بِمَعْنَى
 الْإِسْتِخْرَاجِ ؛ يُقَالُ « اسْتَوْشَى فَلَانٌ فَرَسَهُ » ، إِذَا اسْتَخْرِجَ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْجَرَى .

(٩) الْمُخْدَرُ : مَنْ أَخْدَرَ الْأَسَدَ ، إِذَا لَزِمَ الْأَجْمَةَ وَاتَّخَذَهَا خَدْرًا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ بَفَتْحِ الدَّالِ عَلَى
 صِيغَةِ أَسْمِ الْمَفْعُولِ ، وَهُوَ مِنْ « أَخْدَرَ الْعَرِينَ الْأَسَدَ » ، أَيْ سَتَرَهُ وَوَارَاهُ ؛ وَلِهَذَا ضَبَطْنَاهُ بِالْوَجْهِينِ .

(١٠) الْمَرَسُ بَفَتْحِ فَكْسَرِ : الشَّدِيدُ الْمَرَّاسُ .

(١١) الْأَمْرَاسُ : الْحَبَالُ ، وَهُوَ جَمْعُ جَمْعٍ ، فَإِنَّ الْوَاحِدَ « مَرَسَةٌ » بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَانِيَتِهِ ، وَجَمْعُهَا
 « مَرَسٌ » بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَانِيَتِهِ أَيْضًا ، وَجَمْعُ الْجَمْعِ « أَمْرَاسٌ » .

(١٢) الْجَدُولُ : قَصَبُ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ ؛ أَوْ هِيَ الْأَعْضَاءُ ، وَاحِدُهُ جَدَلٌ بَفَتْحِ الْجِيمِ ؛ يَرِيدُ أَنْ
 أَعْضَاءَهُ مُحْكَمَةُ الْفَتْلِ وَثِيقَةُ كَالْحَبَالِ الَّتِي تَجْتَذِبُ بِهَا الدَّلَاءُ .

شَنَّ البراشنِ كالحاجنِ عَطَفْتُ * أظفاره فتخالها أقواسا
لأن الحديد لجلده فإهابه * يكفيه من دون الحديد لباسا
مصطكة أرساغه بعظامه * فكأن بين فصولها أجراسا^(١)
وإذا نظرت إلى وميض جفونه * أبصرت بين شُفورها مقباسا^(٢)

وقال آخر :

توقَّ - وفاقَ ربِّ الناس - ليثا * حديد النَّابِ والأظفارِ وَردا^(٣)
كَأَنَّ بِمِلْتَقَى اللَّحْيَيْنِ مِنْهُ * مَذْرَبَةُ^(٤) الأَسِنَّةِ أو أَحَدًا^(٥)
وَتَحَسَّبَ لَمَحَ عَيْنَيْهِ هُدُوءًا * وَرَجَعَ زَيْبِرِهِ بَرْقًا وَرَعْدًا^(٦)
تَهَابَ^(٧) الأُسْدُ حِينَ تَرَاهُ مِنْهُ * إِذَا لَاقَيْنَهُ فِي الْغَابِ فَرْدًا^(٨)
تَصُدَّ^(٩) عَنِ الْفَرَائِسِ حِينَ يَبْدُو * وَكَانَتْ قَبْلُ تَأَنَّفُ أَنْ تَصُدَّ

(١) الفصول : المفاصل .

(٢) كذا ورد هذا الجمع في هذا الشعر ؛ والذي في كتب اللغة أن شفر العين يجمع على أشفار ولا يجمع على غير ذلك ، كما قاله سيديويه .

(٣) في كلا الأصلين : « وقال » باللام ؛ وهو تحريف .

(٤) المذربة : المحددة .

(٥) هدوء ، أى في وقت هدوء الليل وسكونه ، وذلك لأن هذا الوقت أشد لظهور البريق واللعان .

(٦) لم نجد فيما لدينا من كتب اللغة أنه يقال : « هاب منه » وإنما يقال « هابه » إلا أن قد ورد تعدية هذا الفعل بـ « من » في بعض عبارات اللغويين في تفسير بعض الألفاظ ، لا أنه منقول عن العرب فقد جاء في اللسان والتاج مادة « هيب » : « رجل هيب » : جبان يهاب من كل شيء ؛ فلعل هذا الفعل ضمن معنى الفزع ، فساغت تعديته بـ « من » .

(٧) في كلا الأصلين ومباهج الفكر : « لاقينه » بالناء ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما

هو ظاهر .

وقال أبو الطيّب المتنبي — رحمه الله — :

وَرَدُّ إِذَا وَرَدَ الْبُحَيْرَةُ ^(١) وَارْدًا ^(٢) * وَرَدَ الْفَرَاتَ زَيْئُهُ وَالنَّيْلَ
 مَتَخَضَّبَ بَدَمِ الْفَوَارِسِ لَا بَسَّ ^(٣) * فِي غِيْلِهِ ^(٤) مِنْ لِبْدَتِيهِ غِيْلًا
 فِي وَحْدَةِ الرُّهْبَانِ إِلَّا أَنَّهُ ^(٥) * لَا يَعْرِفُ التَّحْرِيمَ وَالتَّحْلِيلَ
 وَقَعَتْ عَلَى الْأُرْدُنِّ مِنْهُ بَلِيَّةٌ ^(٦) * نَظَّمَتْ بِهَا هَامُ الرِّفَاقِ تُلُولًا
 يَطَأُ الْبَرَى مَتَرَفَقًا ^(٧) مِنْ تَيْمِهِ ^(٨) * فَكَأَنَّهُ آسٍ يَجُسُّ عَلَيْهِ
 وَيُرْدُّ غُفْرَتَهُ إِلَى يَافُوخِهِ ^(٩) * حَتَّى تَصِيرَ لِرَأْسِهِ إَكْلِيلًا

- (١) يريد بالبحيرة : بحيرة طبرية ، كما في شرح العكبري على ديوان المتنبي ج ٢ ص ١٩١ طبع بولاق ؛ وهذه البحيرة كالبركة ، تحيط بها الجبال ، وتصب فيها فضلات أنهر كثيرة تجي . من جهة بانياس والساحل والأردن الأكبر ، وماء هذه البحيرة عذب شروب ليس بصادق الحلاوة انظر معجم البلدان
- (٢) كذا في كلا الأصلين ؛ والذي في شرح العكبري على ديوان المتنبي ج ٢ ص ١٩١ طبع بولاق « شارباً » ؛ وهو أنسب ، فإنه يقل مجيء الحال المؤكدة موافقة لعاملها في اللفظ والمعنى كما هنا ؛ ومنه قول الشاعر : « أصح مصيخا لمن أبدى نصيحته » ، والكثير مجيئها موافقة لعاملها في المعنى دون اللفظ ، كما نص على ذلك في كتب القواعد .
- (٣) الغيل : الأجمة ، وهي الشجر الكثير الملتف الذي يستتر فيه الأسد .
- (٤) الأردن : كورة بالشأم واسعة ، منها الغور وطبرية وصور وعكا وما بين ذلك .
- (٥) في شرح العكبري : « نضدت » ؛ والمعنى يستقيم على هذه الرواية أيضا .
- (٦) البرى : التراب .
- (٧) في (١) : « مترفعا » ، وفي (ب) : « رقعا » ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين .
- (٨) في شرح العكبري على ديوان أبي الطيب ج ٢ ص ١٩٢ طبع بولاق أن « الغفرة » هي الشعر أجمع على قتاه . والذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة أنه يقال لشعر القفا « غفر » بالتحريك ، و « غفار » بالضم ، و « غفير » ، وأما « الغفرة » ، فهي ما يغطي به الشيء : فاعله سمى هذا الشعر « غفرة » ، لأنه يغطي القفا ؛ والمراد بهذا البيت وصف شعر منكبيه بالعظم والطول حتى أنه يرد ذلك الشعر فيجتمع على هامته ويصير كالإكليل .

قَصَرْتُ مَخَافَتَهُ الْخُطَا فكَأْتُمَا * رَكِبَ الدَّكْبَى جَوَادَهُ مَشْكُولَا

وقال عبد الجبار بن حمديس :

وَلَيْثٌ مَقِيمٌ فِي غِيَاضٍ مَنِيعَةٍ * أَمِيرٌ عَلَى الْوَحْشِ الْمَقِيمَةِ فِي الْقَفْرِ

يُوسِّدُ شِبَالِيهِ لِحُومٍ فَوَارِسٍ * وَيَقْطَعُ كَاللَّصِّ السَّبِيلَ عَلَى السَّفْرِ

هَزَبْرُلَهُ فِي فِيهِ نَارٌ وَشَفْرَةٌ * فَمَا يَشْتَوِي لَحْمَ الْقَتِيلِ عَلَى الْجَمْرِ

سَرَا جَاهُ عَيْنَاهُ إِذَا أَظْلَمَ الدَّجَى * فَإِنْ بَاتَ يَسْرِى بَاتَ الْوَحْشُ لَا تَسْرِى

لَهُ جَبْهَةٌ مِثْلُ الْمَجْنِّ وَمَعْطَسٌ * كَأَنَّ عَلَى أَرْجَائِهِ صَبِغَةَ الْحَبْرِ

يَصِلُ صِلَ رَعْدٌ مِنْ عَظِيمٍ زَيْبِرِهِ * وَيَلْمَعُ بَرْقٌ مِنْ حَمَالِقِهِ الْحُمْرِ

لَهُ ذَنْبٌ مَسْتَنْبِطٌ مِنْهُ سَوْطُهُ * تَرَى الْأَرْضَ مِنْهُ وَهِيَ مَضْرُوبَةُ الظَّهْرِ

وَيَضْرِبُ جَنْبِيهِ بِهِ فكَأْتُمَا * لَهُ فِيهِمَا طَبْلٌ يَحُضُّ عَلَى الْكَرِّ

وَيُضْحِكُ فِي التَّعْيِيسِ فَكَيْهِ عَنْ مَدَى * نِيُوبٍ صَلَابٍ لَيْسَ تَمَّ بِالْفَهْرِ

يَصُولُ بِكَفِّ عَرَضٍ شَبْرَيْنَ عَرَضُهَا * خَنَاجِرُهَا أَمْضَى مِنَ الْقُضْبِ الْبُشْرِ

يَجْرُدُ مِنْهَا كُلَّ ظُفْرِ كَأَنَّهُ * هَلَالٌ بَدَأَ لِلْعَيْنِ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ

وقال بشر بن عوانة الفقعسي يصف ملاقاته الأسد وما كان بينهما :

أَفَاطِمُ لَوْ شَهِدَتْ بِبَطْنِ خَبْتٍ * وَقَدْ لَاقَى الْهَزْبِرُ أَخَاكَ بُشْرَا

(١) في (١) : «الجر» ؛ وفي (ب) : «الجر» ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين ؛ والتصويب

عن دبران ابن حمديس ص ٤٨٦ .

(٢) الصلصلة : ترجيع الصوت .

(٣) الحمالق : جمع حلاق و ملوق ، وهو باطن الجفن الأحمر الذي اذا قلب للكحل رأيت حمرة .

(٤) في كلتا النسختين : «نيوب» ؛ وهو تصحيف .

(٥) الفهر : الحجر ، وهو مؤنث .

(٦) كذا ورد هذا اللفظ في كلتا النسختين ؛ وفي رواية : «العبدى» كما في شرح مقامات بديع الزمان

الهمداني للشيخ محمد عبده ص ٢٤٧ طبع بيروت ؛ ولم نقف على ما يرجح إحدى الروايتين ؛ وقد أورد =

إِذَا لَرَأَيْتَ لَيْثًا رَامَ لَيْثًا * هَزَبَرًا أَغْلَبَا لَاقَى هَزَبَرًا
 تَبْهَنْسُ إِذْ تَقَاعَسَ عَنْهُ مُهْرَى * مُحَاذَرَةً فَقُلْتُ : عُقِرْتَ مُهْرًا
 أَزِلَ قَدَمِي ظَهَرَ الْأَرْضِ إِنِّي * وَجَدْتُ الْأَرْضَ أَثْبَتَ مِنْكَ ظَهْرًا
 وَقُلْتُ لَهُ وَقَدْ أَبَدَى نِصَالًا * مَذْرَبَةً^(٣) وَوَجْهًا مَكْفِيَةً
 يَدْلُ بِمِخْلَبٍ وَبِحَدِّ نَابٍ * وَبِالْحَخَّطَاتِ تَحْسَبُهُنَّ جَمْرًا
 وَفِي يَمْنَايَ مَاضَى الْحَدِّ أَبْقَى * بِمَضْرَبِهِ قِرَاعُ الْمَوْتِ أَثْرًا^(٤)
 أَلَمْ يُبْلَغْكَ مَا فَعَلْتُ ظُبَاهُ * بِكَاطِمَةِ غَدَاةٍ لَقِيتُ عَمْرًا^(٥)
 وَقَلْبِي مِثْلُ قَلْبِكَ لَسْتُ أَخْشَى * مِصَاوِلَةً^(٦) وَلَسْتُ أَخَافُ ذُعْرًا

١٠ = الهمداني قصيدة بشر هذه وقصته مع أبنه عمه في إحدى مقاماته ، وهي المقامة البشرية ؛ ولم نقف على ترجمة لبشر هذا فيما لدينا من كتب الأدب على كثرتها ، كما أننا نجد اسمه في معجمات الأسماء التي بين أيدينا ؛ وقال الشيخ محمد عبده في شرحه على هذه المقامات ص ٢٥٠ طبع بيروت : « إن بعض الرواة قد نسب هذه الأبيات لعمر بن معد يكرب ، كتب بها إلى أخته كبشة ، ومطلع قصيدة عمرو :
 أ كبشة لو شهدت ببطن جب * وقد لاقى الهزبر أخاك عمرا »

ثم قال : « والصحيح أن الواقعتين مختلفتان » . ولم يورد أبو الفرج في الأغاني هذه الأبيات في أخبار عمرو بن معد يكرب .

١٥ (١) تبهنس الأسد ، أى تتجتر .

(٢) تقاعس ، أى تأخر ورجع إلى الخلف .

(٣) المذربة : المحدة .

(٤) الأثر بضم الهمزة : أثر الجرح ، وقد استعاره هنا للدوب والثلوم التي تكون في السيف من مقارعة الأبطال .

٢٠ (٥) كاظمة : جوق — أى منخفض من الأرض — على سيف البحر في طريق البحرين من البصرة بينها وبين البصرة مرحلتان ، وفيها ركايا كثيرة ؛ وقد أكثر الشعراء من ذكرها .

(٦) في رواية أخرى لهذا البيت : « ليس يخشى مصاولة فكيف يخاف » الخ كما في شرح مقامات بديع الزمان للشيخ محمد عبده ص ٢٥١ ؛ والمعنى يستقيم على كلتا الروايتين .

وأنت تروم للأشبال قوتا * وأطلب لأبنة الأعمام مهرا^(١)
 ففيم تروم مثلى أن يولى * ويترك في يدك النفس قسرا^(٢)!
 نصحتك فآلتس ياليت غيري * طعاما إن لحمي كان مورا
 ولما ظن أن الغش نصحي * وخالفني كأني قلت هجرا^(٣)
 دنا ودنوت من أسدين راما * مراما كان إذ طلباه وعرا^(٤)
 يكفكف غيلة إحدى يديه * وييسط للوثوب على أخرى^(٥)
 هزرت له الحسام فحلت أنى * شقت به من الظلماء فجرا
 حساما لو رميت به المنايا * لجأت نحوه تعطيه عذرا
 وجدت له بجائفة رآها^(٦) * بمن كذبت له ما متته غدرا^(٧)

- ١٠ (١) كذا ورد هذا الشطر في مقامات الهمداني ؛ والذي في كلا الأصلين : « ومطلبي لبنت العم » ؛ وهو خطأ إذ لا يستقيم به الإعراب بالنصب في قوله آخر البيت : « مهرا » ، كما لا يخفى .
- (٢) القسر : القهر .
- (٣) في رواية : « مشى ومشيت » . انظر شرح الشيخ محمد عبده على مقامات البديع الهمداني ص ٢٤٢
- (٤) « من أسدين » ، أى فيا لهما من أسدين .
- ١٥ (٥) في رواية : « سللت به لدى الظلماء » ؛ شرح الشيخ محمد عبده على مقامات الهمداني ص ٢٥٢ .
- (٦) الجائفة : الطعنة التي تحالط الجوف .
- (٧) « غدرا » : مفعول لقوله : « رآها » ؛ وقوله : « بمن كذبت » متعلق بقوله : « غدرا » ، و « ما » في قوله : « ما متته » مفعول ثان لـ « كذبت » ؛ والمعنى أن هذا الأسد رأى إصابة الطعنة غدرا بالذى كذبت تلك الطعنة ما كانت قد متته من خيبتها وعدم إصابتها لأضطرابها في كف ضاربها ، فكان الأسد قد ظن أنها ستخطئه وتمنى ذلك فكذبت الطعنة أمنيته وغدرت به . وروى هذا البيت في مقامات الهمداني : « وجدت له بجائفة أرتة * بأن كذبت » الخ ؛ وقال الشيخ محمد عبده في تفسيره ما نصه : « الجائفة : النفس ؛ يتهم على الأسد ويقول : اننى تكرمت عليه بنفس قد أرتة وأظهرت له انها قد غدرت به فيا متته وأطمعته فيها بثباتها بين يديه ، اذ كذبت تلك الأمانة وفتكت به ، وقد يراد من الجائفة هنا المعنى الوصفى ، أى بضربة هانجة وقد كانت تلك الضربة متة خيبتها لاضطرابها بهيجان ضاربها » اهـ .

بضربة فيصلي تركته شفعاً * وكان كأنه الجلمود وثراً
 نخر مضرجاً بدم كائن * هدمت به بناءً مشمخراً
 وقلت له : يعز عليّ أني * قتلت مناسبي جلداً وقهراً
 ولكن رمت شيئاً لم يرمه * سواك فلم أطق يا ليت صبرا
 تحاول أن تعلمني فرارا * لعمر أبيك قد حاولت نكرا
 فلا تبعد لقد لاقاك حر * يحاذر أن يعاب فيت حراً

وأما البير [وما قيل فيه] ^(١) — فهو سبع هندي ، ويقال : حبشي ،
 وهو في صورة أسد كبير ، أزب ^(٢) ملمع بصفرة وسواد ، ويقال : إنه متولد بين
 الزبرقان واللبؤة ، وفي طبيعه أنه يسالم الثمر وغيره من السباع ما لم يستكلب ، فاذا
 استكلب خافه كل شيء كان يسالمة ، وهو والأسد متوادان أبداً ، ومودته معه
 كمودة الخنافس والعقارب والحيات والوزغ ، ويقال : إن الأنثى منه تلحق
 بالريح ، ولهذا يقال : إن عدوه يشبه الريح سرعة ، ولا يقدر أحد على صيده ،
 وإنما تُسرق جرائه فتحمّل في مثل القوارير من زجاج ، ويركض بها على الخيول
 السوابق ، فإن أدركهم أبوها رمى إليه بقارورة منها ، فيشتغل بالنظر إليها والفكرة ^(٤)

١٥ (١) لم ترد هذه العبارة في (ب) .

(٢) الأزب : من الزبب بالتحريك ، وهو كثرة الشعر وطوله .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومباحج الفكر للكتبي وحياة الحيوان للدميري ج ١ ص ١٠٣ طبع المطبعة الخيرية وديوان الحيوان للسيوطي ؛ وهو سبع هندي أصغر من الفهد أحمر ذو زغب وعينين براقين ، سريع الوثبة انظر مروج الذهب للسعودي ج ١ ص ١٨٤ طبع بولاق ؛ ولم نجد فيا لدينا من كتب اللغة ما يسمى بهذا الاسم من السباع وغيرها من بقية الحيوانات ؛ ولهذا لم نضبطه .

٢٠ (٤) في كلا الأصلين : « والنكرة » بالنون ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق ؛ والذي في مباحج الفكر وحياة الحيوان ج ١ ص ١٠٣ طبع المطبعة الخيرية : « والحيلة » ؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا .

في إخراج جُروهِ منها ، فيفُوتُهُ الآخِذُ لها ؛ وزعم قومٌ أنه إذا استَكَلَبَ ورآه الأسد
رقد له حتّى يَبُولَ في أذنه خوفاً منه ورهبةً له ؛ هكذا نَقَلَ صاحبُ مباحج الفكر
ومناهج العبر ، ولم أقف على شعيرٍ في وصف البَبر ولا رسالةٍ فأوردها .

ذكر ما قيل في النمر

والنمر له أسماء ، منها السَّبَنْدَى والسَّبَنْتَى ، والطَرَحُ^(١) : [ولده]^(٢) ، وجمعه طُروح ؛
والتلوة^(١) والختعة^(٢) : [الأثني] .

وزعم أهل البحث عن طبائع الحيوان والأطلاج على أسرارِهِ أن الثمرة لا تضع
ولدها إلّا وهو مطوّق بأفعى ، وهى تُعيثُ وتنهش^(٣) إلّا أنّها لا تقتل ؛ وفي طبع النمر^(٤)
وعادته أنّه يشبع لثلاثة أيّام ، ويقطعها بالنوم ، ثم يخرج في اليوم الرابع ، ومتى
لم يصدّ لم يأكل ، ولا يأكل من صيد غيره كالأسد ، وينزّه نفسه عن أكل الجيف
ولو مات جوعاً ؛ وهو لا يأكل لحوم الناس إلّا للتداوى من داءٍ يصيبه ؛ وفيه



(١) كذا ورد لفظ « الطرح » و « التلوة » في كلا الأصلين وكتاب مبادئ اللغة من ١٤٨ طبع
مطبعة السعادة بمصر ؛ ولم يجدهما بهذا المعنى المذكور هنا فيما لدينا من كتب اللغة الجامعة ، كاللسان
والناج والصاح والتكملة والمخصص وغيرها ؛ ولهذا لم نضبطهما .

(٢) لم يرد في الأصل هاتان الكلمتان اللتان تحت هذا الرقم ؛ وقد أثبتناهما عن كتاب مبادئ اللغة ،
وهو الذي نقل عنه المؤلف هذه الأسماء فيما يظهر لنا وإن لم يصرح بهذا النقل .

(٣) في كلا الأصلين ومباحج الفكر وحياة الحيوان وديوان الحيوان : « تعيش » بالشين ؛ وهو
تحريف في جميع هذه الكتب ، إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق ؛ ولعل صوابه ما أثبتنا ؛
و « تعيث » بتشديد الياء ، أي تؤثر ؛ يقال : « عيث في السنام بالسكين » ، أي أثر فيه .

(٤) تنهش : من النهش ، وهو تناول الشيء بالفم ليعضه فيؤثر فيه ولا يجرحه .

- (١) زَعَاةٌ خُلِقَ ، وَحِدَّةٌ نَفْسٌ ، وَتَجَهُمُ وَجْهٌ ، وَشِدَّةٌ غِيْظٌ ، وَلِهَذَا يُقَالُ فِي الرَّجُلِ إِذَا أَشْتَدَّ غَضَبُهُ وَكَثُرَ غِيْظُهُ عَلَى عَدُوِّهِ : "لَيْسَ لَهُ جِلْدَ النَّمْرِ" ، أَيْ تَخَلَّقَ (٢) بِأَخْلَاقِهِ ، وَالنَّمْرُ بَعِيدُ الْوَثْبَةِ ، وَرَبَّمَا وَثَبَ أَرْبَعِينَ ذِرَاعًا صُعُودًا إِلَى مَجْتَمِعِهِ الَّذِي يَأْوِي إِلَيْهِ ، وَقَدْ شَوَّهَدَ وَهُوَ يَثْبُ فِي اللَّيْلِ فَيَصِيرُ فِي دَاخِلِ زَرْيَةِ الْغَنَمِ فَيَأْخُذُ الشَّاةَ فَيَحْدِفُهَا إِلَى خَارِجِ الزَّرْيَةِ ، ثُمَّ يَثْبُ فَيَسْبِقُهَا إِلَى الْأَرْضِ ، وَيَتَنَاوَلُهَا مِنَ الْهَوَاءِ قَبْلَ أَنْ تَسْقُطَ عَلَى الْأَرْضِ ؛ وَمِنْ خَصَائِصِهِ الْغَرِيبَةِ أَنَّ الْمَعْضُوضَ مِنْهُ يَطْلُبُهُ الْفَأْرُ حَيْثُ كَانَ ، وَيَقْصِدُهُ لِيَبُولَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ ظَفِرَ بِهِ وَبَالَ عَلَيْهِ مَاتَ ؛ وَالنَّاسُ يَحْتَرِزُونَ عَلَى مَنْ يَجْرَحُهُ النَّمْرُ غَايَةَ الْإِحْتِرَازِ ، وَالْفَأْرُ يَطْلُبُ الْمَجْرُوحَ كُلَّ الطَّلَبِ ، وَمَنْ أَعْجَبَ مَا سَمِعْتُ أَنَّ إِنْسَانًا جَرَحَهُ النَّمْرُ فَأَحْتَرَزَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْفَأْرِ ، فَرَكَبَ فِي مَرَكَبٍ ، وَوَقَفَ بِهِ فِي الْمَاءِ وَقَدْ وَثِقَ بِذَلِكَ ، وَظَنَّ أَنَّ الْفَأْرَ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ ، فَأَتَّفَقَ لِنَفُوذِ الْقَضَاءِ الْمَقْدَّرِ الَّذِي لَا حِيلَةَ فِي دَفْعِهِ أَنَّ حِدَاةً آخَتَطَفَتْ فَأَرَا مِنْ الْأَرْضِ ، وَطَارَتْ فَخَازَتْ الْمَجْرُوحَ فَلَمَّا سَامَتْهُ الْفَأْرُ بَالَ عَلَيْهِ فَمَاتَ . وَقَدْ وَجَدَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ : أَنَّ النَّمْرَ إِذَا عَضَّ إِنْسَانًا أَخَذَ زَهْرَ السَّمَاقِ (٣) وَدَلِكَ بِهِ الْجُرْحَ ، فَإِنَّ الْفَأْرَ لَا يَقَارِبُهُ ، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ شِفَاؤُهُ ؛ وَأَخْبَرَنِي مِنْ عَيْنِ ذَلِكَ عِنْدَ التَّجَرُّبَةِ ؛ وَالنَّمْرُ يُحِبُّ شَرْبَ الْخَمْرِ ، وَبِهَا يَصَادُ ، فَإِنَّهُ إِذَا سَكِرَ نَامَ ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ يَتَوَلَّدُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّبْوَةِ سَبْعٌ (٤) يُسَمَّى الذَّرَاعُ عَلَى قَدْرِ الذَّنْبِ الْعَظِيمِ ، كَثِيرِ الْجَرَاءَةِ ، لَا يَأْوِي مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ السَّبَاعِ وَالْوَحُوشِ .

(١) الزَعَاةُ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِهَا : الشَّرَاسَةُ وَسُوءُ الْخُلُقِ .

(٢) فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ : « وَتَخَلَّقَ » ؛ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ تَفْسِيرٌ لِلثَّلِّ السَّابِقِ ، لَا مِنْ تَمَتُّهِ .

(٣) السَّمَاقُ بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ : مِنْ شَجَرِ الْقَفَافِ وَالْجِبَالِ ، وَلَهُ ثَمَرٌ حَامِضٌ عَنَاقِيدُ فِيهَا حَبٌّ صَفَرٌ يَطْبَخُ ؛

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا أَعْلَمُهُ يَنْبِتُ شَيْءٌ مِنْ أَرْضِ الْعَرَبِ إِلَّا مَا كَانَ بِالشَّامِ ؛ قَالَ : وَهُوَ شَدِيدُ الْحَمَرَةِ .

(٤) كَذَا وَرَدَ هَذَا اللَّفْظُ فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ وَمَبَاهِجِ الْفِكْرِ ؛ وَلَمْ نَجِدْ سَبْعًا بِهَذَا الْأَسْمِ فَيَا رَاجِعُنَاهُ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ ، كَاللِّسَانِ وَالتَّنَاجِ وَالْمَخْصَصِ وَغَيْرِهَا ، كَمَا أَنَّا لَمْ نَجِدْ كَلَامًا عَنْ هَذَا السَّبْعِ فَيَا لَدِينَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي الْحَيَوَانِ ؛ وَلِهَذَا لَمْ نَضْبُطْهُ .

ما قاله الشعراء
في وصف النمر

(١) ووصف كُشاجم النمر من طردية فقال :

(٢) وكال كالمغضب المهيج * جهم المحيا ظاهر النشيج
يكشر عن مثل مدى العلوج (٣) * أو كشبا أسنة الوشيج
مدبج الجلد بلا تدبيج * كآته من نمط منسوج (٤)
تريك فيه لمع التدريج * كواكبا لم تك في بروج

ولم أقف في وصف النمر على غير ذلك فأذكره .

(١) « طردية » ، أى أرجوزة طردية ، نسبة الى الطرد بالتحريك ، وهو مزاوله الصيد .

(٢) النشيج ، هو ترديد الصوت فى الصدر دون إخراجة .

(٣) لعل الوجه فى إضافة المدى إلى العلوج — وهم كفار العجم — اختصاصهم بصنعها ، أو بصنع

الجلد منها .

(٤) النمط : ضرب من البسط .

الباب الثاني من القسم الأول من الفن الثالث

فيما قيل في الفهد والكلب والذئب والضبع والنمس

ذكر ما قيل في الفهد

يقال للذكر : الفهد ، ولأنثى : فهدة «وهما البنة ، ولذلك يُكنى أبابنة»^(١) ،
 وجرؤه الهوبر ، والأنثى هبيرة^(٢) ، قال أرسطو : إن الفهد متولد بين أسد ونمرة ، أولبؤة
 ونمير ، ويقال : إن الفهدة إذا حملت وثقل حملها حنا عليها كل ذكر يراها من
 الفهود ، ويواسيها من صيده ، فإذا أرادت الولادة هربت إلى موضع قد أعدته
 لنفسها ، حتى إذا علمت أولادها الصيد تركتها ، وبالفهد يضرب المثل في شدة
 النوم ، قال بعض الشعراء :

١٠ رقدت مقلتي وقلبي يقظا * ن يحس الأمور حسا شديدا
 يُحمد النوم في الجواد كما لا * يمنع الفهد^(٣) نومه أن يصيدا

(١) كذا ورد في كلا الأصلين وكتاب مبادئ اللغة هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين ؛
 والمراد أن الذكر والأنثى من الفهود يطلق على كل منهما لفظ « البنة » ؛ ولم نجد « البنة » ولا « أبابنة »
 بهذا المعنى فيما لدينا من كتب اللغة الجامعة ، كاللسان والتاج والصحاح والمخصص وغيرها ، كما أن ابن الأثير
 لم يذكر « أبابنة » في كتابه (المرصع في الآباء والأمهات) طبع أوربا ؛ ولم يورده المحقق أيضا ضمن الكنى
 التي ذكرها في كتابه (١٠) يعول عليه في المضاف والمضاف إليه) المحفوظة منه نسخة مخطوطة بدار الكتب
 المصرية تحت رقم ٤٧٥٤ أدب ؛ وقد ضبطناه بفتح الباء وتشديد النون تبعا لضبطه في مبادئ اللغة ضبطا
 بالقلم لا بالعبارة .

(٢) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومبادئ اللغة ؛ ولم نجد الهبيرة بهذا المعنى المذكور هنا
 في غير ذلك من كتب اللغة الأخرى التي بين أيدينا ؛ والذي وجدناه أن الهبيرة : الضبع مطلقا ، وقيل :
 الضبع الصغيرة ؛ ويقال لأنثى الضفادع : أم هبيرة ، ولذا ذكر : أبو هبيرة ، كما في تاج العروس .
 (٣) في (١) : « يمنع النوم فهده » بتقديم النوم على الفهد ؛ والسياق يقتضى العكس كما أثبتنا
 نقلا عن (ب) ومباهج الفكر .

وقال الجاحظ : قال صاحب المنطق ^(١) : والفهد إذا أعتراه الداء الذي يقال له :
 (خانقة الفهود) أكل العذرة فبراً منه ؛ قال : والسباع تشتهي رائحة الفهود ، والفهد
 يتغيب عنها ، ^(٢) وربما قرب بعضها من بعض فيطمع الفهد في نفسه ، فإذا أراد
 الفهد ^(٣) وثب عليه السبع ^(٤) فأكله ؛ قالوا : وليس شيء في الحيوان في حرم الفهد إلا والفهد
 أثقل منه وأحطم لظهر الدابة ؛ والإناث أصعب خلقاً وأكثر جراءة وإقداماً من
 الذكور ؛ ومن خلق الفهد الحياء ، وذلك أن الرجل يمر بيده على سائر جسده فيسكن
 لذلك ، فإذا وصلت يده إلى مكان الثفر قلّق حينئذ وغضب ؛ ويقال : أوّل من
 صاد بالفهد كليب وائل ، وقيل : همّام بن مرة ، وكان صاحب لهو وطرب ؛
 وأوّل من حمّله على الخيل يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ، وأكثر من أشهر باللعب
 بها أبو مسلم الخراساني صاحب الدعوة العباسية ، وأوّل من استسنى حلقة الصيد ^(٥)
 المعتضد بالله ؛ والمواضع التي توجد فيها الفهود ما يلي بلاد الحجاز إلى اليمن ، وما يلي

(١) يريد بصاحب المنطق : أرسطوطاليس .

(٢) ورد هذا الكلام في مباحج الفكر مع زيادات أخرى موضحة له ، فقد جاء فيه مانصه : « والسباع

تشتهي رائحة الفهد وتستدل بها على مكانه ، وتعجب بلحمه أشد العجب ، فهو يتغيب عنها لذلك » .

(٣) ورد في كلا الأصلين كل من هاتين الكلمتين اللتين تحت هذا الرقم مكان الأخرى ؛ وهو خطأ ١٥

من النسخ مغير للمعنى المقصود ، والصواب ما أثبتنا ، كما يقتضيه قوله قبل : « فيطمع الفهد في نفسه » ؛

ويؤيده أيضاً ما ورد في مباحج الفكر ، وعبارته : « فإذا أحس السبع منه ذلك وثب عليه فأكله » .

(٤) في كلا الأصلين ومباحج الفكر : « النفر » بالنون ؛ وهو تصحيف ؛ والثفر بفتح الشاء وضهما

للسباع ولذوات الخالب : كالحياء للناقة .

(٥) في كلا الأصلين ومباحج الفكر : « خلقة » ؛ وهو تصحيف . ٢٠

المجَازَ إلى العراق ، وما إلى بلاد الهند إلى تبت^(١) ، وتوجد أيضا في برّية عيذاب من أعمال قوص من الديار المصرية .

وقد ولىع الشعراء والفضلاء بوصف الفهود نظما ونثرا ؛ فمن ذلك قول أبي إسحاق الصابي في رسالة طردية^(٢) جاء منها : ومعنا فهود^(٣) أخطف من البروق ، وأسرع من السهم حين المروق ؛ وأثقف من اللبوث^(٤) ، وأجرى من الغبوث ؛ وأمكر من الثعالب^(٥) وأدب من العقارب ؛ نحص^(٦) الخصور قب^(٧) البطون ، رُقش^(٨) المتون ؛ حمر^(٩) الآماق خزر^(١٠) الأحداق ، هرت^(١١) الأشداق ؛ عراض^(١٢) الجباه غلب^(١٣) الرقاب ، كاشرة عن أنياب كالحراب ؛ تلحظ^(١٤) الظباء من أبعد غاياتها ، وتعرف^(١٥) جسمها من أقصى نهاياتها ؛ تتبع^(١٦) مرائبها وآثارها ، وتشم^(١٧) روائحها وأبشارها .

ما قيل في وصف
الفهود من النظم
والنثر



- ١٠ (١) كذا ضبط هذا اللفظ في القاموس ومعجم البلدان ؛ وذكر ياقوت أيضا أن الزمخشري كان يقوله بكسر ثانيه ، وبعضهم يقوله بفتح ثانيه ، ورواه أبو بكر محمد بن موسى بفتح أوله وضم ثانيه ، وهو بتشديد الباء في جميع هذه الروايات ، وهو بلد بأرض الترك ؛ ثم ذكر بعد ذلك : « أنه قرأ في بعض الكتب أن تبت مملكة متاخمة لمملكة الصين ، ومتاخمة من إحدى جهاتها لأرض الهند ، ومن جهة المشرق لبلاد الهياطلة ، ومن جهة المغرب لبلاد الترك » الخ .
- ١٥ (٢) طردية ، أى صيدية ، نسبة إلى الطرد بالتحريك ، وهو مزاوله الصيد .
- (٣) أثقف : من « ثقفه » ، إذا أدركه وأخذه ، يريد أنها أشد إدراكا وأخذا للصيد من اللبوث .
- (٤) « قب البطون » ، أى ضوامرها ، الواحد أقب .
- (٥) رُقش المتون ، أى أن في متونها نقط سواد وبياض ، واحده أرقش .
- (٦) في كلا الأصلين : « جرد » ، وهو تحريف ؛ والخزر بضم فسكون : جمع أخزر ، من الخزر بالتحريك ، وقد اختلف اللغويون في معناه ، فقليل : هو النظر الذي كأنه في أحد الشقين ؛ وقيل : هو إقبال الحدقتين إلى الأنف ؛ وقيل : هو النظر كأنه يكون بمؤخر العين ؛ والمعنى يستقيم على كل من هذه التفسيرات .
- (٧) « هرت الأشداق » ، أى واسعتها ، الواحد أهرت .
- (٨) غلب الرقاب ، أى غليظتها ، من الغلب بالتحريك ، وهو غلظ العنق وعظمه .
- ٢٠

ومن رسالة طَرْدِيَّةٍ لضياء الدين نصر الله بن الأثير الجزري يصف فهذا بعد
 أن ذكر ظبيا، قال : فأرسلنا عليه فهذا سَلَسَ الضَّرِيْبِ^(١)، ميمون النقيبه، منتسبا إلى
 نجيب من الفهود ونجيبه ؛ كأنما ينظر من جمره، ويسمع من صخره، ويطأ من
 كلُّ بُرْنٍ على شَفَرِهِ؛ وله إهابٌ قد جُبِلَ^(٢) من ضدين : بياض وسواد، وصُورٌ على
 أشكال العيون فتطلعت إلى أنتراع الأرواح من الأجساد؛ وهو يبلغ المدى الأقصى
 في أدنى وثباته، ويسبق الفريسة ولا يقبضها إلا عند التفاته .

وقال أحمد بن زياد بن أبي كريمة يصفها بعد أن وصف الكلب من
 أبيات :

بذلك أبغى الصيدَ طورا وتارة * بمخطفة الأكفال رُحِبَ التَّرائِبِ^(٣)
 مرققة الأذنان نمر ظهورها * مخطفة الأذان غلب الغوارب^(٥)

(١) الضريبة : الطبيعة والسجية .

(٢) جبل ، أى خلق .

(٣) كذا فى (١) والحيوان ج ٢ ص ١٣٤ طبع مطبعة السعادة ، والمراد أنها ضامرة الأعجاز
 صغيرتها ؛ وفى رواية أخرى «الأحشاء» انظر الحيوان أيضا ج ٦ ص ١٦٢ والمعنى يستقيم على هذه الرواية
 أيضا كما لا يخفى . وفى مباحج الفكر : «الأكفان» ، وهو مقلوب الأكناف ، أى الجوانب ، كما
 هو ظاهر .

(٤) «نمر ظهورها» أى أن فى ظهورها نمر بضم ففتح ، أى نكت بيضاء وسوداء ، الواحد أنمر .

(٥) فى (١) : «صلب» وفى (ب) : «غلب» ؛ وهو تحريف فى كلتا النسختين ؛ «غلب
 الغوارب» ، أى غليظة الأعناق عظيبتها .

مَدْنَرَةٌ وَرَقٍ كَأَنَّ عَيُونَهَا ^(٢) * حَوَاجِلُ تَسْتَوَعِي ^(٣) مَتُونَ الرَّوَكَبِ ^(٤)
 إِذَا قَلْبَتْهَا فِي الْحِجَاجِ ^(٥) حَسِبَتْهَا * سَنَا ضَرِيمٍ فِي ظِلْمَةِ اللَّيْلِ ثَاقِبِ
 مَوْلَعَةٍ ^(٦) فُطَسَ ^(٧) الْأَنْوْفُ عَوَابِسُ * تَنَحَّالُ عَلَى أَشْدَاقِهَا خَطٌّ كَاتِبِ

(١) في كلا الأصلين والحيوان « مدربة » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما في مباحج الفكر ، وكما

يقتضيه قوله بعد : « ورق » ؛ والمدنرة : التي في لونها سواد تخالطه شبهة ؛ وقال أبو عبيدة : المدنر :
 الذي فيه نكت فوق البرش .

(٢) في كلا الأصلين ومباحج الفكر « زرق » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما في الحيوان للمحافظ

ج ٢ ص ١٣٤ وكما هو المعروف المشاهد من ألوان الفهود ؛ والورق : جمع أوراق وهو الذي في لونه
 سواد وبياض كدخان الرمث .

(٣) الحواجل : القوارير الواسعة الرؤس ، واحدة حوجلة ، يريد بهذا التشبيه وصف عيونها
 بالغور ، كما قال العجاج :

كَأَنَّ عَيْنِيهِ مِنَ الْغُورِ * قَلْبَانِ أَوْ حَوَاجِلًا قَارُورِ

(٤) في كلا الأصلين : « تستدعي » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه قوله قبل :

« حواجل » بالمعنى السابق في الحاشية التي قبل هذه . « وتستوعب » ، أى تستوعب ، يريد أن هذه

الحواجل ، أى القوارير تستوعب فيها متون الرواكب ، وهى الشحوم المتراكبة بعضها على بعض فى مقدم
 السنام ؛ هذا ما يظهر لنا من معنى هذا الشطر ؛ وفى الحيوان للمحافظ « تستدمى » ؛ ولم نجد من معانى
 الاستدما ما يناسب السياق .

(٥) الحجاج بكسر الحاء وفتحها : العظم المستدير حول العين .

(٦) كذا فى (ب) وغيرها من الكتب الأخرى ؛ والذي فى (أ) « براقة » ؛ وهو خطأ من

الناسخ لا يستقيم به البيت ؛ والمولعة : من التوليع ، وهو التلميع من البرص وغيره ، ويقال : « فرس مولع »
 أى أن تلميعه مستطيل ، وهو الذى فى بياض بقله استطالة وتفرق .

(٧) الفطس : جمع أفطس ، من الفطس بفتحين ، وهو تظان قصبة الأنف وانتشارها ؛ وقيل :

هو أنفراش الأنف فى الوجه .

نواصب للآذان حتى كأنها^(١) * مداهن^(٢)، للإجراس من كل جانب
ذوات أشاف^(٣) ركب^(٤) في أگفها * نوافذ في صم الصمخور نواشب^(٥)
ذراب بلا ترهيف قين^(٦) كأنها * تعقرب اصداغ الملاج الكواعب^(٧)
فوارس ما لم تلق حربا، ورجلة^(٨) * إذا آنت باليد شهب الكائب^(٩)

٥ (١) في رواية أخرى لهذا الشطر : « نواصب آذان لطاف كأنها » انظر الحيوان للجاحظ ج ٢ ص ١٣٤ .

(٢) « للإجراس » متعلق بقوله في أول البيت : « نواصب » أى أن هذه الفهود ناصبة آذانها لأجل الإجراس ، أى آستماع الصوت ، تقول : « أجرسنى السبع » إذا سمع صوتك ؛ وليس وصفا لقوله : « مداهن » إذ لا يخفى فسادها ؛ والذي في كلا الأصلين : « الأجر » بسقوط السين ، وفي مباحج الفكر والحيوان : « الأجراس » بالحاء المهملة ؛ ولم نجد له معنى يناسب السياق ؛ ولعل صوابه ما أثبتنا . ١٠

(٣) ورد هذا البيت في كلا الأصلين بين البيت الحادى عشر والثانى عشر من هذه القصيدة ، والسياق يقتضى وضعه فى هذا الموضع اذ لا يستقيم البيت الآتى بعد بدونه ، وكما هو ترتيب الجاحظ فى الحيوان ج ٢ ص ١٣٤

(٤) الأشافى : جمع إشفى بكسر الهمزة وفتح الفاء ، وهى مثقب الإسكاف ونحيطه ، استعارها لبرائن الفهود . ١٥

(٥) فى كلا الأصلين : « دواب » بالذال المهملة والواو ؛ وهو تحريف ؛ والذراب : الحداد .
(٦) القين : الحداد .

(٧) الرجل بفتح الراء وكسر ها : المشاة ؛ وفى كلا الأصلين ومباحج الفكر والحيوان : « ورحله » بالحاء ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما تقتضيه المقابلة بقوله : « فوارس » وقد سبق فى ص ٢٤٧ س ٩ من هذا السفر ما يستفاد منه أن الفهود تركب الخيل كالفوارس من الناس ، فقد ذكر المؤلف كما ذكر غيره أن أول من حمله على الخيل يزيد بن معاوية ؛ ومعنى البيت أن هذه الفهود فوارس فى غير أوقات الصيد ؛ ومشاة على الأقدام حين تصيد ، لأنها تعدو خلف الوحش . ٢٠

(٨) يريد بشهب الكائب : أسراب الوحش التى تنصيدها الفهود من البداء ، لأن فى لونها شبهة .

تَرَوُّ وَتَسْكِينٌ يَكُونُ دَرِيئَةً * لَهَنَ ^(١) «بَذَى الْأَسْرَابِ» ^(٢) فِي كُلِّ لَاحِبٍ
تَضَاءُلُ حَتَّى مَا تَكَادُ تُبَيِّنُهَا * عَيُونٌ لَدَى الضُّبُرَاتِ ^(٣) غَيْرُ كَوَاذِبٍ
حِرَاصٌ يَفُوتُ الْبَرْقَ أَمَكْتُ جَرِيهَا * ضِرَاءٌ ^(٤) مُبَلَّاتٍ ^(٥) بِطُولِ التَّجَارِبِ ^(٦)
تُوسِّدُ أَجْيَادَ الْفَرَائِسِ أَذْرَعًا * مَرْمَلَةٌ ^(٧) تَحْكِي عُنَاقَ الْحَبَائِبِ ^(٨)

وقال ابن المعتز:

وَلَا صَيْدَ إِلَّا بَوَثَابَةٍ * تَطِيرُ عَلَى أَرْبَعٍ كَالْعَذَبِ ^(٩)
مَلْمَعَةٍ ^(١٠) مِنْ نِتَاجِ الرِّيَاحِ * تَرِيكَ عَلَى الْأَرْضِ شَيْئًا عَجَبٌ

- (١) كذا وردت هذه العبارة التي بين هاتين العلامتين في (١) والذي في (ب) «بَذَى الْأَتْرَابِ» ؛ وفي الحيوان : «بَذَى الْأَسْوَارِ» ولم يتضح لنا المعنى المراد من هذه العبارات الثلاث ؛ والذي نرجحه أن في جميعها تحريفا لم تقف على صوابه .
- (٢) اللاحب : الطريق الواضح .
- (٣) كذا في كلتا النسختين ، ولعل المراد بالضربات : الوثبات ، يقال : «ضرب الفرس ضربا» إذا جمع قوائمه ووثب ، والمعنى ان عيون هذه الفهود لا تكذبها عند ما تريد الوثوب على فرائسها فلا يخطئها الصيد .
- (٤) كذا في (ب) والحيوان ؛ والذي في (١) ومباهج الفكر : «أنكث» بالنون ، وهو تحريف .
- (٥) الضراء : المعتادة الصيد ، والواحد ضرو بكسر الضاد .
- (٦) كذا في الحيوان ج ٢ ص ١٣٥ ، والمراد بالمبلات : الغالبات ، يقال : «أبل عليه» أي غلبه ، والذي في كلا الأصلين : «متلات» بالناء ؛ وهو تحريف إذ لم نجد له معنى يناسب السياق .
- (٧) في كلا الأصلين والحيوان : «الفوارس» ، وهو تحريف ، اذ الفهود لا توسد الفوارس أذرعها ، كما هو ظاهر ، وإنما تفعل ذلك بفرائسها ، أي تمسكها بين أذرعها وتضمها إليها فلا تفلتها كما قال ابن المعتز في أبياته الآتية بعد يصف فهدة : «تضم الطريد إلى نحرها» انخ البيت .
- (٨) المرملة : الملطخة بالدم .
- (٩) العذب : الخيوط التي ترفع بها الموازين ، واحدا عذبة ، شبه بها أرجل الفهدة في الدقة والنحول .
- (١٠) ملعة : أي ذات لمع من ألوان مختلفة ؛ والذي في مباهج الفكر : «معلمة» ؛ أي أنها مدربة على الصيد .

تضمّ الطريدَ إلى نحرِها * كضمّ المحبّة من لا يحب
إذا ما رأى عدوها خلفه * تناجت ضمائرُه بالعطب
لها مجلسٌ في مكان الرديف * كتركيّة قد سبّتها العرب
ومقلتها سائلٌ كحلّها * وقد حليت سبعا من ذهب
متى أطلقت من قلاذاتها * وطار الغبار وجدّ الطلب
غدت وهي واثقة أنّها * تقوم بزاد الخميس اللب

وقال محمد بن أحمد السراج يصفه :

وأهرت الشّدق في فيه وفي يده * ما في الصوارم والخطيّة الذبيل^(١)
تساهم الليل فيهِ والنهارُ معاً * فقمصاه^(٢) بجلباب من المقل
والشمسُ مذ لقبوها بالغزاة لم * تطلّع لناظريه إلا على وجل

وقال آخر :

وأهرت الشّدق بادي السخط مطّرح الـ * حياء جهّم^(٣) المحيّا سيّ الخلق^(٤)
والشمسُ مذ لقبوها بالغزاة أع * طته الرشاء جدّاً من ثوبها اليقّ^(٥)

(١) الأهرت : الواسع .

(٢) في (١) « فقمصاه » ؛ وهو تصحيف .

(٣) سياق البيت يدل على أنه يريد بالرشاء : جمع رشوة ؛ ولم نجد الرشاء بهذا المعنى فيما راجعناه من كتب اللغة التي بين أيدينا ؛ والذي وجدناه أن جمع الرشوة رشا بالألف مقصورا ، وزان سدر ، جمع سدره ؛ فلعل المد هنا لضرورة الوزن ؛ وقد أجاز الكوفيون مد المقصور محتجين بقول الشاعر :

* فلا فقر يدوم ولا غناء * .

(٤) في (ب) ومباهج الفكر : « جسدا » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه سياق البيت .

(٥) اليقّ بفتح القاف وكسرهما : الشديد البياض .

ونَقَطْتُهُ حَيَاءً^(١) كى يَسَالِمَهَا * عَلَى الْمَنَايَا نِعَاجَ الرَّمْلِ بِالْحَدَقِ^(٢)
وقال آخر :

تَغَايَرَ اللَّيْلُ فِيهِ وَالنَّهَارُ مَعَا * فَخَلَّاهُ بِجَلْبَابٍ مِنَ الْحَدَقِ
وَالشَّمْسُ مَذْلُوبُهَا بِالْغَزَالَةِ لَمْ * تَطْلُعْ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَنَقِ^(٤)

ذكر ما قيل في الكلاب

- يقال : إن بين الكلب والضبع عداوة شديدة ، وذلك أنه إذا كان في مكان مرتفع ووطئت الضبعة^(٥) ظله في القمر رمى نفسه إليها مخذولا فأكلته ؛ ويقال : إن الإنسان متى حمل لسان ضبع لم ينبح عليه كلب ؛ ومتى دهن كلب بشحمها جث ؛ وفي طبع الكلب أنه يحمي ربه ، ويحمي حريمه شاهدا وغائبا ، ونائما ويقظان ؛ والكلب أيقظ الحيوان عينا في وقت حاجته الى النوم ، وأنومها نهارا عند استغنائهم عن حراسته ؛ ومن عجيب أمره أنه يكرم الجلالة من الناس وأهل الوجاهة ؛ فلا ينبح على أحد منهم ، وربما حاد عن طريقهم [وينبح^(٦)] على الأسود والوَيْحِ الثوب والزرى الحال والصغير .

- (١) في كلا الأصلين ومباهج الفكر « حياء » بالياء المثناة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق ؛ والحياء : العطاء .
- (٢) « يسالمها على المنايا » ، أى على ألا يوقع بها المنايا .
- (٣) فى (١) : « تعالج » ، وفى (ب) : (بعاج) ، وهو تحريف فى كلتا النسختين .
- (٤) فى كلا الأصلين : « الحق » بالميم ، وهو تحريف ، إذ لا يناسب معناه سياق البيت ، كما هو ظاهر ، ولعل صوابه ما أثبتنا ، وكان الأنسب منه : « الفرق » بفتحين ، أى الفرع والخوف من أن يصيدها ؛ ولم نثبت فى صلب الكتاب لبعده فى رسم الحروف مما فى كلتا النسختين .
- (٥) الضبعة بالياء : لغة حكاه ابن عباد فى المحيط ، وأنكرها الجوهريّ انظر تاج العروس .
- (٦) حاجته ، أى حاجة ربه ، كما يتضح ذلك من السياق .
- (٧) لم ترد هذه الكلمة فى (ب) .

وأما ما في الكلب من المنافع الطيبة — فقد قال الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا : إن بول الكلب يُستعمل على التآليل^(١) ، ودم الكلب لنهوشه^(٢) ولسم السهام الأرمينية^(٣) ؛ وقال إبراهيم بن هرمة^(٤) — رحمة الله تعالى عليه — :
أوصيك خيرا به فإن له * سجيّة لا أزال أحمدُها
يدلّ ضيفي على في غسق الليل * إذا النار نام موقدُها
وقال أيضا :

يكاد إذا ما أبصر الضيف مقبلا * يكلمه من حبه وهو أعجم

فصل

قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ في كتاب الحيوان : وزعموا أن ولد الذئب^(٥) [من الكلبة] يقال له : الدئسم ، وروى لبشار بن برد في دئسم العنزي أنه قال :
أدئسم يا ابن الذئب من نسل زارع * أتروى هجائي سادرا غير مقصّر^(٦)
قال : وزارع ، اسم الكلب ، يقال للكلاب : أولاد زارع ؛ قال : وزعم صاحب المنطق أن أصنافا آخر من السباع المتزاوجات المتلاقيات مع اختلاف الجنس والصورة

-
- (١) التآليل : جمع ثلول . وهو بثر — أي خراج — صغير صلب مستدير على صورشتي ، فنه منكوس ومتشقق ذو شظايا ، ومتعلق وسماويّ عظيم الرأس مستدق الأصل وطويل معقف ومنفتح .
(٢) «لنهوشه» ، أي لعضاته ، وإنما ساغ جمع المصدر هنا لإرادة أنواع النهش أو وحداته .
(٣) في (ب) «النهار» ؛ وهو تحريف .
(٤) الأرمينية : نسبة إلى أرمينية ، وهي بلاد معروفة ، وهذه النسبة على خلاف القياس ، وكان القياس «الأرمينية» إلا أنه لما وافق ما بعد الرأ منها ما بعد الحاء في حنيقة ؛ حذفت الياء منها كما حذفت من حنيقة في النسب ؛ وأجريت ياء النسبة في أرمينية مجرى تاء التانيث في حنيقة .
(٥) لم ترد هذه العبارة في (١) .
(٦) يريد بصاحب المنطق : أرسطوطاليس .

- معروفةُ التَّاج مثل الذئاب التي تَسْفِد الكلاب في أرض رومية^(١)؛ قال : وتولد أيضا كلابٌ سَلُوقِيَّةٌ بين ثعالب و كلاب ؛ قال : وبين الحيوان الذي يسمّى باليونانية «طاغريس»^(٢) والكلب تحدث هذه الكلاب الهندية ؛ قال : وليس يكون ذلك من الولادة الأولى ؛ هذا ما حكاه الجاحظ عن صاحب المنطق . وحكى الجاحظ عن بعض البصريين عن بعض أصحابه ، قال : وزعموا أن التَّاج الأول يخرج صعبا وحشيا لا يلقن ولا يؤلف ؛ وزعم لي بعضهم عن رجل من أهل الكوفة من بني تميم أن الكلبة تعرض لهذا السبع حتى تَلْقَح ، ثم تعرض لمثله مرارا حتى يكون جرو البطن الثالث قليل الصعوبة يقبل التلقين ، وأنهم يأخذون إناث الكلاب ويربطونها في تلك البراري ، فتجىء هذه السباع فتسفيدها ، قال : وليس في الأرض أنى يجتمع على حب سفادها ، ولا ذكر يجتمع له من النزاع إلى سفاد الأجناس المختلفة أكثر^(٣) في ذلك من الكلب والكلبة ؛ وقال : إذا ربطوا هذه الكلاب الإناث في تلك البراري ، فإن كانت هذه السباع هائجة سفدتها ، وإن لم تكن السباع هائجة فالكلبة مأكولة ؛ قال الجاحظ : ولو تم للكلب معنى السبع وطباعه ما ألف الإنسان وأستوحش^(٤) من السبع ، وكره الغياض ، وألف الدُّور ، وأستوحش من البراري

- ١٥ (١) ذكر ياقوت أن هذا الاسم بخفيف الياء ، وقال : « كذا قيده الثقات » .
 (٢) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين والجزء الأول من كتاب الحيوان ورقة ٢١٦ من النسخة المأخوذة بالتصوير الشمسي المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٨٥ ؛ أدب ، وهي أوثق النسخ التي بين أيدينا من هذا الكتاب ؛ وفي النسخة المطبوعة بمطبعة السعادة بمصر ج ١ ص ٨٥ « طاغريس » ؛ والظاهر أنه تحريف ؛ ولم نجد الكلام على هذا الحيوان فيما بين أيدينا من الكتب المؤلفة في هذا الفن .
 ٢٥ (٣) النزاع : الاشتياق ، كالنزوع .
 (٤) « واستوحش » الخ أى وما استوحش ، فالنفي السابق مسلط على هذا الفعل وما بعده من الأفعال أيضا ، كما لا يخفى ؛ وبهذا التفسير يستقيم الكلام .

وَجَانِبَ الْقِفَارِ، وَأَلْفَ الْمَجَالِسِ وَالدِّيَارِ، وَلَوْ تَمَّ لَهُ مَعْنَى الْبَهِيمَةِ فِي الطَّبَعِ وَالْخُلُقِ
وَالْغِذَاءِ مَا أَكَلَ الْحَيَوَانَ، وَكَلَبَ^(١) عَلَى النَّاسِ، نَعَمْ حَتَّى رُبَّمَا وَثَبَ عَلَى صَاحِبِهِ؛
وَذَكَرَ مِنْ مَعَايِبِ الْكَلْبِ وَذَمَّهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ حَارِسٌ مُحْتَرِسٌ مِنْهُ، وَمُؤْنِسٌ شَدِيدُ
الْإِيحَاشِ مِنْ نَفْسِهِ، وَأَلِفٌ كَثِيرُ الْجَنَاحَةِ عَلَى إِلْفِهِ، وَإِنَّمَا قَبِلُوهُ حِينَ قَبِلُوهُ عَلَى
أَنْ يَنْذِرَهُمْ بِمَوْضِعِ السَّارِقِ، وَتَرَكُوا طَرْدَهُ لِيَنْبَهَّهُمْ عَلَى مَكَانِ الْمَبِيتِ، وَهُوَ أَسْرَقُ مِنْ
كُلِّ سَارِقٍ، وَأَدْوَمُ جَنَاحَةٍ مِنْ ذَلِكَ الْمَبِيتِ، فَهُوَ سَرَّاقٌ وَصَاحِبُ بَيَاتٍ، وَأَكَلٌ لِلْحَوْمِ
النَّاسِ إِلَّا أَنَّهُ يَجْمَعُ سَرَقَةَ اللَّيْلِ مَعَ سَرَقَةِ النَّهَارِ، ثُمَّ لَا تَجِدُهُ أَبَدًا يَمْشِي فِي خِرَازِنَةٍ
أَوْ مَطْبِخٍ أَوْ فِي عَرَصَةِ دَارٍ أَوْ فِي طَرِيقٍ أَوْ بَرَارِيٍّ، أَوْ عَلَى ظَهْرِ جَبَلٍ أَوْ فِي بَطْنِ
وَادٍ إِلَّا وَخَطْمُهُ أَبَدًا فِي الْأَرْضِ يَشْتَمُّ وَيَسْتَرْوِحُ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ بَيْضَاءَ
حَصَاءٍ، أَوْ دَوِيَّةً مَسَاءً، أَوْ صَخْرَةً خَلْقَاءَ، حِرْصًا وَجَشَعًا، وَشَرَهًا وَطَمَعًا، نَعَمْ حَتَّى

٥

١٠

١١

(١) «وكلب» ، أى وما كلب ، فالتنى السابق مسلط على هذا الفعل أيضا ، كما لا يخفى .

(٢) فى كلا الأصلين والحيوان ج ١ ص ٨٨ «الحيانة» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما تقتضيه
التعدية بـ «على» وأيضاً فإن الكلب يوصف بالوفاء لصاحبه ، ويضرب به المثل فى ذلك ، وهو ينافى
وصفه بالحيانة .

١٥

(٣) فى إحدى نسخ الحيوان مكان هذه العبارة : «وإنما آقنتوه» ؛ والمعنى يستقيم على هذه الرواية أيضا .

(٤) المبيت : المغير على القوم الموقع بهم ليلا .

(٥) يريد بهذه العبارة أنه لص بالليل والنهار معا ، فلا تختص سرقة بأحدهما ، وذكره أداة الاستثناء
فى أول الجملة تأكيد للذم بما يشبه المدح ، وهو من مقاصد البلاغ ، كما هو معروف .

(٦) كذا ورد هذا اللفظ فى كلا الأصلين والنسخ التى بين أيدينا من كتاب الحيوان ، ولعله يريد

٢٠

بالخزانة : حجرة فى البيت يخزن فيها الطعام ونحوه ، ويرجح هذا التفسير قوله بعد : «أو مطبخ» .

(٧) الخطم بالفتح : مقدم الأنف والقم .

(٨) الحصاء : الجرداء التى لا نبات فيها .

(٩) الدوية : الفلاة المستوية الواسعة البعيدة الأطراف .

(١٠) الخلقاء من الصخور : المصمتة المساء التى لا يؤثر فيها شئ .

تجده أيضا لا يرى كلبا إلا شتم آسته ، ولا يشتم غيرها منه ، ولا تراه يرمى بحجر أبدا
إلا رجع إليه فعرض عليه ، لأنه لما كان لا يكاد يأكل إلا شيئا رموا به إليه صار
ينسى لفرط شرهه وغلبة الجشع على طبيعه أن الرامي إنما أراد عقره أو قتله ، فيظن^(١)
لذلك أنه إنما أراد إطعامه والإحسان إليه ، كذلك يخيل إليه فرط النهم ، وتوهمه غلبة^(٢)
الشره ، ولكنه رمى بنفسه على الناس عجزا ولؤما ، وفسولة^(٣) ونقصا ، وخاف السباع
وآستوحش من الصحارى ، وسمعوا بعض المفسرين يقول في قوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ
فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ : إن المحروم هو الكلب ، وسمعوا في المثل :
« اصنع المعروف ولو إلى كلب » ، فلذلك عطفوا عليه ، وأتخذوه في الدور ، على أن
ذلك لا يكون إلا من سفليتهم وأغبيائهم ، ومن قل تقززه^(٤) ، وكثر جهله ، ورد الآثار
إتما جهلا وإتما معاندة^(٥) ، ووصف في ذمه ومعاييه ما ذكره صاحب الديك من ذم
الكلاب ، وتعداد أصناف معاييها ومثاليها ، من إؤمها وخبثها وضعفها وشرها
وغدرها وبذائها وجهلها وتسرعها وتنثها وقدرها ، وما جاء في الآثار من النهي

- (١) في كلا الأصلين : « الذي » ؛ وهو تحريف لا يستقيم به الكلام ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا
نقلا عن كتاب الحيوان ج ١ ص ٨٩ .
- (٢) في كلا الأصلين : « لما رمى » وقوله « لما » زيادة من النسخ لا يستقيم بها الكلام ، كما هو
ظاهر .
- (٣) الفسولة : النذالة والخسة ، والفعل ككرم وعلم .
- (٤) التقزز : التباعد من الدنس ؛ وفي الحيوان : « تقززه » ؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا ؛ وهو من قولهم :
« تقذرت الشيء » ، إذا كرهته لوسنخه .
- (٥) « ووصف » ، أى الجاحظ انظر (باب ما ذكر صاحب الديك من ذم الكلاب) في كتاب الحيوان
ج ١ ص ١٠٤ طبع مطبعة السعادة .
- (٦) في نسخة الحيوان المأخوذة بالتصوير الشمسى المحفوظة بدار الكتب المصرية : « وجبنها »
والمعنى يستقيم على كائنا الرايتين ؛ ويرجح الرواية الثانية مناسبة الجبن للضعف المذكور بعده .

عن آتخاذها وإمساكها، ومن الأمر بقتلها وإطرادها، ومن كثرة جنائياتها
 وقلة ودعائها، وضرب المثل بلؤمها ونذاليتها وقبحها وسماجة نباحها وكثرة أذاها
 وتقدير المسلمين من دنوها، وأنها تأكل لحوم الناس، وأنها مطايا الجن، ونوع من
 المسخ، وأنها تنبش القبور، وتأكل الموتى، وأنها يعتريها الكلب من أكل لحوم
 الناس، إلى غير ذلك من مساوئها، ثم ذكر قول من عدد محاسنها وصنف مناقبها
 وأخذ في ذكر أسمائها وأنسابها وأعرافها وتفدية الرجال لها، وذكر كسبها وحراستها
 ووفائها وإلفها وجميع منافعها، والمرافق التي فيها، وما أودعت من المعرفة الصحيحة
 والفطنة العجيبة، والحس اللطيف، والأدب المحمود، وصدق الاسترواح، وجودة
 الشئ، وذكر حفظها وإتقانها وأهتدائها، وإثباتها لصور أربابها وجيرانها، ومعرفتها
 بحقوق الكرام، وإهانتها للثام، وصبرها على الجفاء، وأحتمالها للجوع، وشدة منيتها
 وكثرة يقظتها، وعدم غفلتها، وبعد أصواتها، وكثرة نسلها، وسرعة قبولها وأقارحها
 مع اختلاف طبائع ذكورتها والذكورة من غير جنسها، وكثرة أعمامها وأخوالها

(١) «اطرادها» أي جعلها طريدة، يقال: «أطرده» بالالف، إذا جعله طريدا ونفاه.

(٢) في كلا الأصلين: «ردها» بالراء؛ وهو تحريف.

(٣) في إحدى نسخ الحيوان: «وتقرز»؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا انظر الجزء الأول ورقة ٢٦٥
 من النسخة المأخوذة بالتصوير الشمسي المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٨٥ ٤ أدب.

(٤) في إحدى نسخ الحيوان: «من درنها»؛ والمعنى يستقيم على هذه الرواية أيضا انظر الجزء الأول
 صفحة ١٠٥ من النسخة المطبوعة في مطبعة السعادة.

(٥) المنة بالضم: القوة.

(٦) في الحيوان ج ١ ص ١٠٥: «وقلة»؛ والمعنى يستقيم على هذه الرواية أيضا.

(٧) زاد في الحيوان قبل هذه العبارة قوله: «وتصرف أرحامها في ذلك مع اختلاف» الخ؛ ولم
 نثبتها في صلب الكتاب بين مربعين لاستقامة الكلام بدون إثباتها.

(٨) الذكورة بالنساء: جمع ذكر بالتحريك، كالذكور.

وَتَرَدِّدِهَا فِي أَصْنَافِ السَّبَاعِ ، وَسَلَامَتِهَا مِنْ أَعْرَاقِ الْبَهَائِمِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مُحَاسِنِهَا ،
وَأُورِدَ ذَلِكَ بِالْفَافِ طَوِيلَةً ، وَأَدَلَّةً كَثِيرَةً ، وَأَسْتَطْرَادَاتٍ يَطُولُ الشَّرْحُ فِي ذِكْرِهَا
فَأَضْرَبْنَا عَنْ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي الْإِخْتِصَارِ ، فَلْنَذْكُرْ مَا يَحْتَاجُ الْكَاتِبُ إِلَى الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ
وَيَدُورُ فِي أَلْفَاظِ الْكِتَابِ مِنْ وَصْفِ كَلَابِ الصَّيْدِ ، الَّتِي لَا بَدَّ لِلْكَاتِبِ مِنْ مَعْرِفَةِ
جَيِّدِهَا وَأَفْعَالِهَا ، لِيُضَمِّنَهُ مَا يَصْدُرُ عَنْهُ مِنَ الرِّسَائِلِ الطَّرْدِيَّةِ ، فَتَقُولُ : دَلَائِلُ
النَّجَابَةِ وَالْفَرَاةِ فِيهَا تُعَرَفُ مِنْ خِلْقَتِهَا وَأَلْوَانِهَا وَمَوْلِدِهَا .

ذكر دلائل النجابة
والفراة في كلاب
الصيد

أَمَّا فِي الْخِلْقَةِ — فَقَدْ قَالُوا : طَوَّلُ مَا بَيْنَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ ، وَقِصْرُ الظَّهْرِ
وَصِغَرُ الرَّأْسِ ، وَطَوَّلُ الْعُنُقِ ، وَغَضَفُ الْأُذُنَيْنِ ، وَبَعْدُ مَا بَيْنَهُمَا ، وَزُرْقَةُ الْعَيْنَيْنِ
وَنَتَوُّءُ الْجَبْهَةِ وَعِرَاضُهَا ، وَقِصْرُ الْيَدَيْنِ .

وَأَمَّا فِي الْأَلْوَانِ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : السُّودُّ أَقْلُّ صَبْرًا عَلَى الْحَرِّ وَالْبَرْدِ ، وَالْبَيَضُ
أَفْرَهُ إِذَا كُنَّ سَوْدَ الْعَيُونِ ، وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ : إِنَّ السُّودَّ أَصْبَرُ عَلَى الْبَرْدِ وَأَقْوَى .

وَأَمَّا فِي وَلَادَتِهَا — فَإِنَّهُ يُقَالُ : إِذَا وَلَدَتِ الْكَلْبَةُ جَرَّوًا وَاحِدًا كَانَ أَفْرَهُ
مِنْ أَبَوَيْهِ ، وَإِنْ وَلَدَتْ ذَكَرًا وَأُنْثَى كَانَ الذَّكَرُ أَفْرَهُ ، وَإِنْ وَلَدَتْ ثَلَاثَةً فِيهَا أَنْثَى
شَبَهُ الْأُمِّ كَانَتْ أَفْرَهُ الثَّلَاثَةِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الثَّلَاثَةِ ذَكَرٌ وَاحِدٌ فَهُوَ أَفْرَهُ .

(١) الفراة : النشاط والخفة والحذق .

(٢) في كلا الأصلين ومباحج الفكر : «وعصف» ؛ وهو تصحيف ، إذ لم نجد من معانيه ما يناسب

السياق ؛ والغضف بفتح أوله وثانيه : استرخاء في الأذن على محاربتها من سعتها وطولها .

(٣) في (١) : «ورقة» وفي (ب) : «وزنه» ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين .

(٤) أفره ، أى أنشط وأخف وأحذق .

ذكر شيء مما وصفت به كلاب الصيد نثرا ونظما

قال أبو إسحاق الصّابي يصفها من رسالة طردية : ومعنا كل كلب عريق
المناسب ، نجيج المكاسب ؛ حلوا الشائل ، نجيب المخايل ؛ حديد الناظرين ، أغضف^(١)
الأذنين ، أسيل الخدين ، مخطف^(٢) الجنين ؛ عريض الزور^(٣) ، متين الظهر ؛ أبيض النفس ،
ملهب الشد ؛ لا يمس الأرض إلا تحليلا وإيماء^(٤) ، ولا يطؤها إلا إشارة وإيحاء .

وقال بعض الشعراء :

أبعث كلبا يكسر اليمورا^(٥) * مجربا مدربا صبوراً
يأنف أن يشا كل الصقورا * منفردا بصيده مغيرا
ذا شية تحسبها حيرا * قد حبرت نقوشها تحيرا
إذا جرى حسبه المقدورا * يكاد للسرعة أن يطيرا
حنفا لما عن له ميرا^(٦) * أعجز أن أرى له نظيرا^(٧)

(١) الأغضف : من الغضف بالتحريك ، وهو استرخاء أعلى الأذن على المحارة من اتساعها وطولها .

(٢) مخطف الجنين ، أى ضامرهما .

(٣) الزور بفتح الزاى وسكون الواو : الصدر ، أو هو : وسطه .

(٤) « إلا تحليلا » ، أى إلا مسا خفيفا لا مبالغة فيه ، وذلك لسرعته وخفته ، ومنه قول كعب

ابن زهير فى هذا المعنى يصف سير ناقة :

تحدى على يسرات وهى لاحقة * ذوابل مسهن الأرض تحليل

قال ابن هشام فى شرح قوله : « مسهن الأرض تحليل » إنه إشارة الى سرعة رفعها قوائمها ، وذلك أن
التحليل من تحلة اليمين ، فالمعنى أن مسهن الأرض تحليل كما يحلف الإنسان على الشيء ليفعله فيفعل منه
اليسير ليتحلل به من قسمه ، هذا أصله ، ثم كثر حتى قيل لكل شيء لم يبالغ فيه الخ وفى تاج العروس مادة
« حل » ما يفيد معنى هذا الكلام ، فانظره .

(٥) اليمور : حمار الوحش .

(٦) فى كلتا النسختين : « حيفا » بالياء المثناة ؛ وفى مباحج الفكر : « حنفا » بالنون والقاف ؛

وهو تصحيف فى هذه المصادر الثلاثة ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

(٧) المير : المهلك .

٥

١٠

١٥

٢٠

٢٥

وقال أبو نواس :

هَجَّنَا بِكَلْبٍ طَالَمَا هَجَّنَا بِهِ * يَنْتَسِفُ الْمُقْوَدَ مِنْ جِذَابِهِ ^(٢)
 كَأَنَّ مَتْنِيهِ لَدَى أَنْسِلَابِهِ * مَتْنًا شُجَاعٍ لَجَّ فِي آنَسِيَابِهِ ^(٣)
 كَأَنَّمَا الْأُظْفُورُ فِي قَنَابِهِ * مُوسَى صَنَاعٍ رُدَّ فِي نِصَابِهِ ^(٤)
 تَرَاهُ فِي الْحَضَرِ إِذَا هَاهُنَا بِهِ * يَكَادُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ إِهَابِهِ ^(٥)
 تَرَى سَوَامَ الْوَحْشِ إِذْ تُخَوِّي بِهِ * يَرْحَنُ أَسْرَى ظُهُورِهِ وَنَابِهِ ^(٦)

وقال أيضا :

كَأَنَّ لَحْيَيْهِ لَدَى أَفْتَرَارِهِ * شَكُّ مَسَامِيرٍ عَلَى طَوَارِهِ ^(٧)
^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢)

- (١) في كلا الأصلين ومباهج الفكر ومحاضرات الأدباء « ينشف » بالشين ؛ وهو تحريف اذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق ، وما أثبتناه عن ديوان أبي نواس ص ٢١٠ ، « وينتسف » ، أى ينتزع .
- (٢) من جذابه ، أى بسبب مجاذبته المقود ، فـ « من » فى هذا الموضع : تعليلية ، كما لا يخفى ، والذى فى ديوان أبي نواس : « من كلابه » والمعنى يستقيم على هذه الرواية أيضا ، والكلاب بفتح أوله وتشديد ثانيه : صاحب الكلب .
- (٣) الانسلاب : الاسراع فى السير جدا .
- (٤) الشجاع بضم الشين وكسرها : الحية ، وقيل : الذكر منها .
- (٥) القناب بكسر القاف : الغطاء الذى يستر به مخله من كفّه ، كالمقنب انظر تاج العروس .
- (٦) نصاب موسى : مقبضه الذى نصب فيه .
- (٧) الحضر : شدة الجرى .
- (٨) « هاهى به » ، أى زجره ؛ ومرجع الضمير فى قوله : « هاهى » معلوم من السياق وان لم يصرح به ، أى هاهى به صاحبه .
- (٩) اللحيان : حائطا الفم ، وهما العظامان اللذان فيهما الأسنان من داخل الفم .
- (١٠) الافترار : انكشاف الأسنان ، يقال : « افتر عن أسنانه » اذا كثر عنها وأبداها .
- (١١) الشك : النظم .
- (١٢) على طواره ، أى على طول فمه ، يقال : رأيت حبالا بطوار هذا الحائط ، أى بطوله ؛ ويحتمل أيضا أن يفسر الطوار بالحد والجانب ، أى أن هذه المسامير منتظمة على حد فمه ، وهو العظم الذى تنبت عليه الأسنان .

سَمِعُ^(١) إِذَا اسْتَرَوَحَ^(٢) لَمْ تُمَارِهِ * إِلَّا بَأْنَ يُطَلَّقُ مِنْ عِذَارِهِ
فَأَنْصَاعُ^(٣) كَالْكُوكَبِ فِي آنَحْدَارِهِ * لَفَتَ^(٤) الْمُشِيرُ مُوهِنًا بِنَارِهِ
شَدًّا إِذَا أَخْصَفَ^(٥) فِي إِحْضَارِهِ * نَحَرَ^(٦) أُذُنِيهِ شَبَا أَظْفَارِهِ .

وقال بعض الأندلسيين^(٧) :

[وَأَغْضَفَ^(٨) تَلَقَى أَنْفَهُ فَكَأَنَّمَا * يَقُودُ بِهِ نُورٌ مِنَ الصَّبْحِ أَنْوَرُ]
إِذَا أَلْهَبَتْهُ شَمُوءُ الصَّيْدِ طَامِعًا * رَأَيْتَ عَقِيمَ الرِّيحِ عَنْهُ تَقْصُرُ

(١) السمع بكسر السين : ولد الذئب من الضبع ، وفي المثل : "أسمع من سمع" وهذا الحيوان أخبث الحيوانات وأسرعها ، يقال : إن وثبته تزيد على ثلاثين ذراعا ، والمراد تشبيهه الكلب به .
(٢) استروح ، أى تشمم رائحة الصيد .

(٣) فأنصاع ، أى ذهب مسرعا ، وهو معطوف على قوله قبل هذه الأبيات الواردة هنا : « عارضته فى سنن أمثياري » الخ انظر ديوان أبي نواس ص ٢١١

(٤) كذا فى ديوان أبي نواس ص ٢١٢ وغيره ؛ وضبط صاحب التاج هذا اللفظ بضم الميم وكسر الهاء ضبطا بالعبارة ، فقال : « والموهن كمحسن » ، وهو نحو نصف الليل ، وضبط بفتح الميم ضبطا بالقلم لا بالنص فى نسخ القاموس واللسان وأساس البلاغة ؛ والذي فى (١) « مرهبا » وفى « ب » « مرهبا » ؛ وهو تحريف فى كلتا النسختين .

(٥) كذا فى كلا الأضلين وديوان المعاني المحفوظة منه بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٢٢٦٤ أدب ؛ والذي فى ديوان أبي نواس : « حتى اذا » ؛ والمعنى يستقيم على كلتا الروايتين كما هو ظاهر .

(٦) « أخصف » أى اشتد فى عدوه وأسرع ، ونقل صاحب التاج عن بعض اللغويين أنه يجوز فيه : « أحصف » بالخاء أيضا ، وقال الأزهري : إن صوابه بالخاء المهملة لا غير .

(٧) هو ابن هذيل الأندلسي ، كما فى مباحج الفكر .

(٨) لم يرد هذا البيت فى (١) وقد أثبتناه عن (ب) ومباحج الفكر . والأغضف من الغضف بالتحريك ، وهو استرخاء أعلى الأذن على المحارة من اتساعها وعظمتها ، وهو محمود فى كلاب الصيد .

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن خفاجة :

ومورس السربال ^(١) يُخْلَع ^(٢) قِـدَهُ * عن نجم رَجِيم في سماء غبار

يستن في سنن الطريق وقد عفا * قِـدَمًا فَيَقْرَأُ أحرف الآثار ^(٤)

عَطَفَ الضُّمُورُ سَرَاتَهُ ^(٣) فكأنه * والنَّعْهُ يحجبه هلال سَرَارِ

يَفْتَرَّ عن مثل النصال وإثما * يمشى على مثل القنا الخطار

وقال آخر :

ومؤدب الآساد يُمِسِّك صَيْدَهُ * متوقفاً ^(٥) عن أكله كالصائم

صب إذا ما صاد عائق صَيْدَهُ * طَرَبَ المقيم إلى لقاء القادم ^(٦)

(١) المورس : المصبوغ بالورس ، وهو صبغ أصفر مثل اللطخ . يخرج على الرمث بين آخر الصيف وأول الشتاء ، إذا أصاب الثوب لونه ، قال أبو حنيفة : الورس ليس يبرى ، يزرع سنة فيجلس عشر سنين ، أى يقيم فى الأرض ولا يتعطل ، قال : ونباته مثل نبات السمسم ، فإذا جف عند إدراكه تفتت خرائطه فتتفض فينتفض منها الورس .

(٢) القَد بالكسر : سير يقَد من جلد ، يريد أن هذا الكلب إذا أنطلق من رباطه مضى مضى النجم ، ونفذ نفوذ الشهاب .

(٣) سراته ، أى ظهره ، والسراة من كل شئ : أعلاه .

(٤) السرار : الليلة التى يستمر فيها القمر آخر الشهر ، وربما كان ليلة ، وربما كان ليلتين ، وهو بفتح السين وكسرهما ، إلا أن الكسر لغة ليست بجيدة عند اللغويين ، كما قاله الأزهري .

(٥) متوقفا : نصب على الحال .

(٦) كذا فى مباهج الفكر ؛ والذي فى كلا الأصلين : « طب » وهو بفتح الطاء : الماهر الحاذق بعمته ، وهذا اللفظ وإن استقام به المعنى إلا أن ما أثبتناه أولى بسياق البيت ، لذكره العناق

بعده .

وقال آخر :

وما الظبيُّ منه في حُشاشةٍ^(١) نفسه * ولكنّه كالطفل في حجر أمّه
يلازمه دونَ اختِرامٍ^(٢) كأتما * تعلقَ خصمٌ عندَ قاضٍ بخصمه

وقال ابن المرغريّ النصرانيّ الأندلسيّ منشداً^(٣) :

لم أرَ ملهىً لدى اقتناصٍ * ومكسباً مُقنِعَ الحريصِ
كمثلِ خطلاءٍ ذاتِ جيدٍ * أتلع^(٤) مصفرةَ القميصِ
كالقوس في شكها ولكن * تنفذ كالسهم للقنيصِ
لو أنها تستثير برقاً * لم يجد البرق من محيصِ
محبولةً^(٥) الظاهر لم يحنه * لحوق بطين به نحيصِ
أخذتُ أنفها دليلاً * قاد إلى المكائس العويصِ

(١) الحشاشة بالضم : بقية الروح في الجريح والمريض ؛ يريد أن هذا الظبي ليس في آخر رمق من حياته من هذا الكلب حينما يتصيد ، فلا يودى بحياته ، بل يبقى عليه ويرفق به ، كما ترفق الأم بطفلها ، ويوضح هذا المعنى قوله في البيت الثاني : « يلازمه دون اخترام » .

(٢) في كلا الأصلين ومباهج الفكر : « احترام » بالحاء ؛ وهو تصحيف ؛ والاخترام : الإهلاك .

(٣) كذا في نفح الطيب ج ٢ ص ٣٥٠ طبع أوروبا والذي في (١) « ابن المزعز » وفي (ب) : « ابن المزعز » ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين ، وقد ذكر صاحب نفح الطيب أن هذه القصيدة في كلبه أهداها ابن المرغريّ إلى المعتمد بن عباد .

(٤) الخطلاء من الكلاب : المسترخية الأذن لسعتها وطولها ، وهو محمود في كلاب الصيد ، قال في اللسان : « وكلاب الصيد خطل لأسترخاء آذانها » .

(٥) الأتلع : الطويل .

(٦) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ؛ ولم نجد في كتب اللغة التي بين أيدينا من معانيه ما يصح أن توصف به ظهور الكلاب ؛ ففعل صوابه : « محبوبولة » بالجيم ، يريد وصف ظهرها بالقوة والاجتماع يقال : « رجل مجبول » أي مجتمع الخلق ، كما في اللسان ؛ وأولعه « محبوبكة » ؛ والمعنى في كلا اللفظين واحد .



(١) وكلبة تاهت على الكلاب * بجلدة صفراء كالزرياب^(٢)
تنساب مثل الحية المنساب^(٣) * كأنها تنظر من شهاب^(٤)

وقال أحمد بن زياد بن أبي كريمة يصف كلب صيد من قصيدة طويلة، أولها :

وغب غمام مرقط عن سماءه * شامية حصاء^(٥) جون السحاب^(٦)
مواجه طلق لم يردد جهامه^(٧) * تذاب^(٨) أرواح الصبا والجنائب
بعثت وأثواب الدجى قد تخلصت * بغرة مشهور من الصبح ثاقب

(١) لم يرد في كلتا النسختين نسبة هذا الشعر إلى قائله، فلعل قائله ابن المرغري النصراني السابق ذكره ولم يذكره المؤلف هنا اكتفاء بما سبق، ولم تقف على هذه الأبيات فيما بين أيدينا من الكتب الأخرى.

(٢) الزرياب : الذهب أو مائه، وهو معرب.

(٣) تذكير الوصف هنا لأن الحية لا تختص بالأنثى، وإنما تطلق على الذكر أيضا. وإنما دخلته التاء لأنه واحد من جنس، فهى فيه للوحدة لا للتأنيث، كبطة ودجاجة.

(٤) في كلا الأصلين : «تهاب» بالتاء، وهو تحريف.

(٥) «شامية حصاء» صفتان للريح، والمراد بها ريح الشمال؛ وتزعم العرب أنها هي التي تمزق السحاب قال في (شرح القاموس مادة صبا) : تزعم العرب أن الدبور تزج السحاب وتشخصه في الهواء ثم تسوقه، فإذا علا كشفت عنه، واستقبلته الصبا فوزعت بعضه على بعض حتى يصير كدفا واحدا، والجنوب تلحق رواده به وتمده، والشمال تمزق السحاب اه والحصاء من الرياح : الصافية بلا غبار.

(٦) في (١) «جوز» وفي (ب) «جور» وهو تحريف؛ والجون جمع جون بفتح الجيم، وهو الأسود المشرب حمرة.

(٧) مواجه طلق : صفة للغمام السابق ذكره في البيت الأول، أى أن هذا الغمام يواجه في سيره جوا طلقا، أى سهلا لنا لا حرقه ولا برد ولا ريح ولا شئ يعوقه عن السير، وفي بقية البيت ما يوضح هذا المعنى.

(٨) في كلا الأصلين : «تذاب» بدالين مهملتين؛ وفي الحيوان ج ٢ ص ١٣٣ : «تذاب بأرواح» وهو تحريف في هذه المصادر الثلاثة؛ والتذاب : اختلاف الرياح واضطرابها ومجيئها من هنا وهنا، وأصله من الذئب، لأنه إذا حذر من وجه جاء من آخر.

وقد لاح ناعى الليل حتى كأنه * لسارى الدجى فى الفجر قنديل راهب^(١)
بها ليل لا يثنهم عن عزيمة * وإن كان جم الرشد لوم الأقارب^(٢)
لتجنيب غضف كالقيداح لطيفة * مشرطة آذانها بالخالب^(٣)
تخال سيطا فى صلاها منوطة * طوال الهوادي كالقيداح الشواذب^(٤)
إذا أفرشت خبتا أثارت بمتنه * عجاجا وبالكذان نار الحباحب^(٥)

(١) بهاليل بالنصب : مفعول لقوله فى البيت الثالث : « بعثت » والبهاليل : الأعزاء الكرام ،
واحد بهلول ، والمراد بهم هنا أصحاب الكلاب المتصيدون بها والقائمون عليها .

(٢) « لوم » بالرفع ، فاعل لقوله : « يثنهم » .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ فى كلا الأصلين والحيوان للجاحظ ؛ ولعل صوابه : « لتجريب » ؛
والتجريب : التحريش ، كما فى اللسان ؛ يقول : بعثت هؤلاء البهاليل لتجريب هذه الكلاب الغضف ؛
أى لإغرائها بالصيد . والغضف من الكلاب : المسترخية الآذان من طولها وسعتها ، واحد أغضف .
(٤) « مشرطة آذانها » الخ يريد وصف هذه الكلاب بالسرعة وشدة العدو حتى أنها تقطع آذانها
بخالها حين ترفع قوائمها فى العدو .

(٥) الصلا : مغرز الذنب (المصباح) .

(٦) الهوادي : الأعناق ، واحد هاد ، وأصل معناه : المتقدم من كل شئ ، وسمى العنق هاديا
لتقدمه على سائر البدن .

(٧) الشواذب : الضوامر ، والذى فى كلا الأصلين « الشوارب » بالراء ؛ وهو تصحيف .

(٨) الخبت : المطمئن من الأرض فيه رمل ، وقيل : هو سهل فى الحرة ؛ وفى كلا الأصلين
« جنباً » وفى الحيوان ج ٢ ص ١٣٣ « جنباً » ؛ وهو تصحيف فى هذه المصادر الثلاثة ؛ وسياق البيت
يقتضى ما أثبتنا .

(٩) فى كلا الأصلين والحيوان : « وبالكذان » بالذال المهملة ؛ وهو تصحيف ، وسياق الكلام
يقتضى ما أثبتنا ؛ والكذان بالذال المعجمة : حجارة كأنها المدر ليست بصلبة ، واحد كذانة .

(١٠) نار الحباحب : ما أفتدح من شرر النار فى الهواء من تصادم الحجارة ؛ وقيل : الحباحب بضم
الحاء ، هو ذباب يطير بالليل كأنه نار ، له شعاع كالسراج .

تفوت خُطاها الطَّرفَ سبقا كأنَّها * سهامٌ مُغَالٍ^(١) أو رجومُ الكواكبِ
 طرادُ الهَوادِي لَاحِها^(٢) كُلَّ شَتوةٍ * بطامسةِ الأرجاءِ مَرَّتِ^(٣) المَسارِبِ^(٤)
 تكادُ من الأَحراجِ تنسَلُ^(٥) كَلَمَّا * رأت شُجُرا لولا أَعْتِراضُ^(٦) المَنَاكِبِ^(٧)
 تَسُوفُ^(٨) وتُوفِي^(٩) كُلَّ نَشْرِ^(١٠) وفَدْفِدٍ * مَرابِضِ^(١١) أبناءِ النِّفاقِ الأَرانِبِ
 كَأَنَّ بِهَا دُعْمًا يُطِيرُ قُلُوبَهَا * أَنِينُ^(١٢) المَكَاكِ أَوْ صريرُ الجُنَادِ

(١) المغالى بالسهم : الرافع به يده يريد به أقصى الغاية .

(٢) هَوادى الوحش وهادياتها : أوائلها .

(٣) لَاحِها ، أى غيرها وأضرها .

(٤) المَرَّتْ : القفرا الذى لا نبات فيه .

(٥) فى كلا الأصلين والحيوان : « الانحراج » بالخاء المعجمة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق ، والأحراج : قلائد الكلاب ، واحده حرج بكسر فسكون ، ويقال : « كلاب محرّجة » ، أى مقلدة (اللسان) .

(٦) تسوف ، أى تنم .

(٧) « توفى كل نشز » أى تأتبه وتشرف عليه ، يقال : « أوفيت المكان » ، إذا أتته ؛ والنشز :

المكان المرتفع ؛ وفى (أ) « نشر » وفى (ب) « نسر » ؛ وهو تحريف فى كلتا النسختين .

(٨) الفدْفِد : الفلاة التى لا شئ بها .

(٩) مَرابِض بالنصب : مفعول لقوله : « تسوف » .

(١٠) قيل للأَرانِب : أبناء النفاق ، لأنها تنافق ، أى تدخل النافقاء ، أى الحجر الذى تستتر فيه ،

يقال : « نافق اليربوع نفاقا » ، إذا دخل نافقاه ، ومنه سمي المنافق منافقا ، لأنه ينافق كاليربوع .

(١١) المَكَاكِ : جمع مكاء بضم الميم وتشديد الكاف ، وهو طائر فى ضرب القنبرة ، إلا أن

فى جناحيه بلقاء ، سمي بذلك لأنه يجمع يديه ثم يصفر فيهما صفيرا حسنا ، وجمعه مكاكى بتشديد الياء

وإنما خففت هنا لضرورة الوزن .

تُدِير عِيُونَا رُكْبَتٌ فِي بَرَاطِلٍ ^(١) * بِحُمُرِ الْغُضَى نُحْزَرُ ^(٢) ذِرَابُ الْأَنْيَابِ ^(٣)
 إِذَا مَا أَسْتَحْشَتُ لَمْ يُجِنَّ ^(٤) طَرِيدَهَا * لَهْنٌ ضَرَاءٌ ^(٥) أَوْ مَجَارِي الْمَذَانِبِ ^(٦)
 وَإِنْ بَاصِمَا صَلَّتَا مَدَى الطَّرْفِ أَمْسَكْتُ * عَلَيْهِ بِدُونِ الْجُهْدِ سُبُلَ الْمَذَاهِبِ ^(٧)
 تَكَادُ تُفَرِّى الْأُهْبَ عَنْهَا إِذَا آتَتْحَتْ * لِنَبْأَةِ شَخْتٍ ^(٨) الْحَرَمِ عَارِي ^(٩) الرُّوَاجِبِ ^(١٠)

- ٥ (١) البراطل : حجارة مستطيلة صلبة تنقر بها الأرحاء ، واحده برطيل بكسر الباء ، شبه العظم المستدير حول العين الذي ينبت عليه الحاجب بهذه الحجارة في الصلابة ؛ كما قال بعض الأعراب يصف عيني الأسد : « كأنما نقرتا بالمناكير في عرض حجر » انظر ص ٢٣٥ س ٦ من هذا السفر ؛ وكان قياس جمعه براطيل ، وإنما حذف الياء منه هنا جريا على لغة من يجوز ذلك ، ومنه قوله تعالى : (وعنده مفاتيح الغيب) ، وهو مذهب الكوفيين .
- ١٠ (٢) الخزر : من الخزر بالتحريك ، وهو النظر كأنه في أحد الشقين ، وقيل : هو ضيق العين وصفرها ، وقيل غير ذلك .
- (٣) ذراب الأناب ، أي حداد الأناب ، وقد نقل صاحب اللسان عن سيبويه أن الأناب جمع أنياب ، فهو جمع جمع كأبيات وأبايت ، وإنما حذف الياء الثانية هنا جريا على لغة من يجوز ذلك ، وهو مذهب الكوفيين ، ومنه قوله تعالى : « وعنده مفاتيح الغيب » .
- ١٥ (٤) في كلا الأصلين والحيوان ج ٢ ص ١٣٣ « لم يحن » بالخاء ؛ وهو تصحيف ؛ « ولم يحن » ، أي لم يستر ، يقال : « أجنه » (وجهه) من باب « نصر » ، أي ستره .
- (٥) الضراء بفتح الضاد : الشجر الملتف في الوادي الذي يستتر فيه الصيد ، يقال : توارى الصيد منه في ضراء .
- (٦) المذانب : مسایل الماء ، واحده مذنب وزان منبر .
- ٢٠ (٧) باصمها ، أي فاتها وسبقها ؛ وفي كلا الأصلين : « ناصها » بالنون ؛ وهو تصحيف .
- (٨) صلنا ، أي ركضا ، يقال : « صات الفرس » ، اذا ركضته .
- (٩) تفرى الأهب ، أي تشقق الجلود .
- (١٠) النبأة : الصوت الخفي .
- (١١) الشخت : الضامر الدقيق لا من هزال ، ويريد به صاحب الكلاب المتصيد بها .
- ٢٥ (١٢) الرواجب : مفاصل أصول الأصابع ؛ وقيل : هي قصب الأصابع ؛ وقيل غير ذلك ؛ واحدها راجبة ورجبة بضم الراء .

كَأَنَّ غُصُونَهُ الْخَيْزُرَانِ مَتَوْنُهُا * إِذَا هِيَ جَالَتْ فِي طَرَادِ الثَّعَالِبِ^(١)
 كَوَاشِرٍ عَنْ أَنْيَابِهِنَّ كَوَالِحٍ * مَذَلَّةُ الْآذَانِ شُوسُ الْحَوَاجِبِ^(٢)
 كَأَنَّ بَنَاتِ الْقَفَرِ حِينَ تَفَرَّقَتْ * غَدُوبٌ عَلَيْهَا بِالْمَنَآيَا الشَّوَاعِبِ^(٣)

ذكر ما قيل في الذئب

والذئب له أسماءٌ نطقت بها العرب، ذَكَرَهُ ذئبٌ، والأُنثى ذئبةٌ وسليقةٌ وسيدانةٌ،^(٤)
 وَيُكْنَى أبا جَعْدَةَ، ومن أسمائه: نَهْشَلٌ، وَأُوَيْسٌ، وَذُوَالَّةٌ، وَأُشْبَةُ، وَنُشْبَةُ،
 وَكَسَابٌ، وَكُتَيْبٌ، وَالْعَسْعَاسُ، وَالْعَسَّاسُ، وَالْحَيْعَلُ، وَالْعَمَلْسُ، وَالطَّمِلُ،^(٥)
 وَالشَّيْذَمَانُ، وَالشَّيْمُذَانُ، وَالْحَيْتَعُورُ، وَالْقَائِبُ، وَالْعِلَّوْشُ، وَرِبَّالٌ، وَالسَّرْحَانُ^(٦)

(١) مذلة الآذان، أى محدثتها .

(٢) الشوس : جمع أشوس ، مشتق من الشوس بالتحريك ، وهو أن ينظر بإحدى عينيه ويميل وجهه
 في شق العين التي ينظر بها ، يكون ذلك خلفة ، ويكون من الكبر والنيه والغضب ؛ وإسناد الشوس إلى
 الحواجب في هذا البيت إسناد مجازي .

(٣) يريد بنات القفر : الوحوش .

(٤) في كتب اللغة ما يفيد أن بعض اللغويين يطلق السيدانة على الذكر والأنثى من الذئاب ، وهو
 ما تفيد به عبارة القاموس ، ومنهم من جعل السيدانة أنثى السيد ، كما هنا ، وهو ظاهر سياق الصاغاني
 (انظر تاج العروس مادة سود) .

(٥) هذا الاسم ربما جاء في الشعر ، كما نص على ذلك في اللسان والتاج .

(٦) يقال فيه أيضا : « الطمل » بسكون الميم وتخفيف اللام ، كما في المخصص ج ٨ ص ٦٧ .

(٧) كذا ضبط هذا اللفظ بضم الذاو وفتحها في المخصص ج ٨ ص ٦٧ ضبطا بالقلم

لا بالعبرة .

ومصدر ، والعسول ، والنسول ، والخالطف ، والأزل ، والأرسح : القليل لحم
الوركين ، والعمرد . ويقال لولد الذئب : جرموز ، والأثنى : جعدة .

ويقال : إن الذئب إذا لم يجد ما يأكله أستعان بإدخال النسيم في فيه ، فيقتات
به ، وجوفه يذيب العظم ، ولا يذيب نوى التمر ؛ وقال بعض من أعتنى بسر طبائع
الحيوان : إنه لا يلتحم عند السفاد إلا الذئب والكلب ، وهو يسفد مضطجعا
على الأرض ، وذكركه عظم ، والذئب موصوف بالانفراد والوحدة وشدة التوحش ؛
وإذا خفي عليه موضع الغنم عوى ليؤذنه بمكانه ، ويعلمهم بقربه ، فإذا حضرت
الكلاب إلى الناحية التي هو فيها راغ عنها إلى جهة الغنم التي ليس فيها كلب ،
وهو لا يعود إلى فريسة بعد أن يشبع منها ؛ وهو ينام بإحدى عينيه ويفتح
الأخرى ، فإذا أكتفت النائمة وأخذت حقاها من النوم فتحها ونام بالأخرى ؛ فهذا
أبدا دأبه في نومه ، وهو قوي حاسة الشم ، قيل : إنه يشم من فرسخ ، وأكثر
ما يعترض الغنم وقت الصبح عند توقعه فترة الكلاب ونومها ، ومن عادة
الذئب أنه إذا أفرس ذئبان شاة قسماها على شطرين بينهما بالسوية ؛ والذئب
إذا وطئ ورق العنصل مات لوقته ؛ وبينه وبين الغنم معاداة عظيمة ، فمنها أنه
إذا جُمع بين وتر عمل من أمعاء ذئب وبين أوتار عملت من أمعاء الغنم وضرب بها

(١) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومبادئ اللغة للإسكافي ص ١٤٨ ؛ والذي في (اللسان
والتاج مادة جعد) أنه ليس للذئب بنت تسمى (جعدة) ، فقد جاء فيهما أن الذئب يكنى (أبا جعدة)
(أبا جعدة) وليس له بنت تسمى بذلك ، قال الكمي يصفه :

ومسـنـطـعـم يـكـنـى بغير بناته * جعلت له حظا من الزاد أوفرا

وزاد في التاج أن الذئب إنما كنى (أبا جعدة) لبخله ، من قولهم : فلان جعد اليد ، إذا كان بخيلا ؛
وفي المخصص : للزئمة ، لأن الجعد اللثيم .

(٢) العنصل : البصل البرى ؛ وقال أبو حنيفة : العنصل ورق مثل الكراث يظهر منبسطا سبطا ،
وقيل أيضا في تفسيره : إنه شجرة سهلة تنبت في مواضع الماء والندى نبات الموزة ، ولها نور كنور
السوسن الأبيض .

لا يُسمع لها صوت ، وإذا اجتمع جلدُ شاةٍ مع جلد ذئبٍ ^(١) تمعّطَ جلدُ الشاةِ ،
والذئب إذا كدّه الجوعُ عَوَى ، فتجتمع له الذئاب ، ويقف بعضها إلى بعض ،
فمن ولى منها وثب الباكون عليه فأكلوه ، وهو إذا تعرّض للإنسان وخاف العجزَ
عنه عَوَى ، فيسمعه غيره من الذئاب ، فتقبّل على الإنسان ، فإذا أدمى الإنسانُ
منها واحدا وثب الباكون على المدمى فمزقوه وتركوا الإنسان ، ولذلك قال بعض
الشعراء ^(٢) يعاتب صديقا له أعان عليه في مصيبة نزلت به :

وكنت كذئب السوء لما رأى دما * بصاحبه يوما أعان على الدم
والذئب لا يواجه الإنسان ، وإنما يأتيه من ورائه ، فإن وجد الإنسان ما يُسند
ظهره إليه عجز الذئب عن أفتراسه .

وقد وصف الشعراء الذئب بما ذكرناه من عادته وطبعه ، فقال حميد بن ثور :

ذكر ما وصف به
الذئب

ونمت كنوم الذئب عن ذى حفيظة * أكلت طعاما دونه وهو جائع
ترى طرفيه يعسلان ^(٣) كليهما ^(٤) * كما أهتر عود النبعة المتتابع
ينام بإحدى مقتلتيه ويتقي * بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع

وقال إبراهيم بن خفاجة :

ولرب رواق هنالك أنبسط ^(٥) * ذليق المسامع ^(٦) أطلس ^(٧) الأطمار

- (١) تمعّط الجلد ، أى تساقط الشعر عنه . (٢) هو الفرزدق ، كما فى الحيوان ج ٦ ص ٩٧
(٣) يعسلان ، أى يضطربان ويهتران ، يقال : عسل الذئب عسلا وعسلانا ، أى مضى مسرعا
واضطرب فى عدوه وهز رأسه . (٤) كليهما بالنصب : تأكيد لقوله « طرفيه » ؛ ويجوز أن يقرأ
كلاهما بالالف على أنه تأكيد للفاعل فى قوله : « يعسلان » . (٥) الأنبط : من النبط
بالنحر يك ، وهو البياض الذى يكون تحت الإبط والبطن ، وربما عرض حتى يغشى البطن والصدر ،
وقيل : الأنبط ، هو الذى فى بطنه بياض ما كان وأين كان منه ، وقيل غير ذلك . (٦) الذلق :
من الذلاقة ، وهى الحدة . (٧) الأطلس ، هو الذى فى لونه غبرة إلى السواد ، وفعله ككرم
وفرح ، قاله ابن القطاع .

يجرى على حذر فيجمع بسطه^(١) * يهوى فينعطف أنعطاف سوار
والعرب تقول في أمثالها : «أحق من جهيزة» قالوا : وجهيزة عرس الذئب ،
لأنها تدع ولدها وترضع ولد الضبع^(٢) ، وهو معنى قول ابن جندل الطعان^(٣) :
كمرضة أولاد أخرى وضعت * بنها ولم ترقع بذلك مرقعا
وقول الآخر :

كانوا كماركة بنها جانباً * سفها وغيرهم ترب وترضع
ويقولون : إن الضبع إذا قُتِلَتْ أو صيدت فإن الذئب يأتي أولادها باللحم
وأنشدوا قول الكميت :

كما خامرت في حضنها أم عامر^(٤) * لدى الحبل حتى عال أوس^(٥) عيالها^(٦)
وأوس ، هو الذئب كما تقدم في أسمائه .

(١) يجمع بسطه ، أى أنه يتقبض ويجمع ما أنبسط منه لحذره .
(٢) هذا التعليل الذى ذكره لهذا المثل هو قول الجاحظ ؛ وقيل فى تعليله غير ذلك ، وهو أن جهيزة اسم
امرأة رعناء بحق ، وهى أم شبيب الخارجى ، وكان أبوه من مهاجرة الكوفة ، واشترى جهيزة هذه من
السبي ، وكانت حمراء طويلة جميلة ، فأدارها على الإسلام فأبت ، فواقعها فحملت ، فتحرك الولد فى بطنها
فقال : « فى بطنى شئ ينقز » فقيل : « أحق من جهيزة » قال ابن برى : هذا هو المشهور من هذا المثل .
(٣) فى كلا الأصلين : « ابن حدل » بمهملتين ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما فى (اللسان مادة
جهـ ز) .

(٤) الحزن : وجار الضبع .
(٥) لدى الحبل ، أى عند الحبل الذى تصاد به ، ويروى « لدى الحبل » ، أى لصاحب الحبل
وقد أورد صاحب اللسان هاتين الروايتين مع التفسير الذى ذكرناه فى مادة « حزن » .
(٦) فى رواية « غال » بالغين المعجمة ، كما فى اللسان مادة « حزن » وإذن فلا شاهد فيه لما ذكره
المؤلف .

(٧) الذى تقدم فى أسماء الذئب « أويس » لا « أوس » انظر ص ٢٧٠ س ٦ فمن المحتمل أن يكون
المؤلف قد أورده ضمن أسماء الذئب وسقط من النسخ .

ذكر ما قيل في الضبع^(١)

يقال : إنَّ الضَّبْعَ كالأرنب ، تكون مرَّةً ذكرا ومرَّةً أنثى ، وهم يسمون الذكر والأنثى : الضَّبْعَ والذَّبْحَ ، ومن أسمائها : حَضَاجِرٌ ، وَجِيَالٌ ، وَجَعَارٌ ، وَقَنَامٌ ، وَنَقَاتٌ ، والعرفاء ، أطول عُرْفِهَا ، والعنَّاء لِنَفْوِلِ شَعْرِهَا ، والعرجاء ، والخامعة ، وأمُّ عامر وأمُّ هنبر ، وأمُّ خنور ، وولدها الفرعل ، وجحرها الوجار . والضبيعة مولعة بنبش القبور ، وإنما ذلك لشهوتها في لحوم الناس ، ومن عاداتها إذا كان القتلُ بالعراء وورم وانتفخ ذكره تأتبه فتركبه وتقضى حاجتها منه ، ثم تأكله ، وهي متى رأت إنسانا نائما حفرت تحت رأسه ، فإذا مال رأسه وظهر حلقه ذبحته بأسنانها ، وشربت دمه ، وهي فاسقة ، لا يمتز بها حيوانٌ من نوعها إلا تعرضت له حتى يعلوها ،

- ١٠ (١) في صبح الأعشى ج ٢ ص ٤٧ « سنة » مكان قوله « مرة » في الموضعين .
- (٢) إطلاق الضبع على الذكر والأنثى كما نفيد من عبارته قول لبعض اللغويين نقله صاحب المصباح ونقله أيضا صاحب اللسان عن الأزهري ، فارجع إليهما .
- (٣) لم نجد فيما لدينا من كتب اللغة أن الذبْح يطلق على الذكر والأنثى من الضباع كما نفيد من عبارته ، والذي وجدناه أن الذبْح إنما هو الذكر منها ، ولا يطلق على الأنثى انظر اللسان والتاج والمخصص وغيرها ،
- ١٥ وعبارة مبادئ اللغة ص ١٤٩ : « والضبع : الأنثى ، والذكر : الضبعان والذبْح » وفي كلا الأصلين : « والريح » ؛ وهو تحريف .
- (٤) كذا ورد هذا اللفظ في (ب) ؛ ولم نجده فيما لدينا من كتب اللغة بالمعنى المراد هنا ، وهو الزيادة والكثرة ، والذي ورد بهذا المعنى إنما هو النقل لا النقول ، وفي (أ) « لتعرك » ؛ وهو تحريف .
- (٥) في اللسان مادة هنبر والمخصص ج ٨ ص ٧٠ : وغيرهما « أم الهنبر » بزيادة « ال » والهنبر : ولدها .
- ٢٠ (٦) كذا ورد هذا اللفظ بالتاء في كلا الأصلين ، وقد أجاز بعض اللغويين ، قال في المصباح : « وربما قيل في الأنثى ضبعة بالهاء ، كما قيل سبع وسبعة بسكون الهاء للتخفيف » . وأنكره بعضهم ، قال في اللسان : « ولا تقل ضبعة » .

والعربُ تضرب المثلَ بها في الفساد ، فإنَّها إذا وقعتْ في الغنمِ عاثتْ ، ولم تكتفِ بما يكتفى به الذئبُ ؛ وإذا اجتمع الذئبُ والضَّبُعُ في الغنمِ سَلِمَتْ ، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما يمنع صاحبه ، ولذلك تقول العرب في دعائها للغنمِ : « اللَّهُمَّ ضِبعًا وذئبًا » ، والضَّبُعُ إذا وطئتْ ظلَّ الكلبِ في القمَرِ وهو على سَطَحٍ وقع فتأكله ؛ وإذا دخل الرجلُ وجارَها ولم يُسَدِّ منافذَ الضوء ، ثم صار إليها من الضياء ولو بقدر سمِّ الحياتِ ، وثبتْ إليه فقتلته ؛ وإن أخذ معه حنظلًا آمنَ سطوتها ؛ وتوصف بالحُمُقِ والمُوقِ ، وذلك لأنَّ من يريدون صيدها يقفون على بابِ وجارِها ويقولون : « أطرق أمَّ طريق ، خامري أمَّ عامر » فإذا سمعتْ كلامَهم آنقبضتْ ، فيقولون : « أبشري بكُمِرِ الرجالِ ، أبشري بشاءِ هَزَلِي وجرادِ عَظَلِي » وهم مع ذلك يشدون يديها ورجليها وهي ساكنةٌ لا تتحرك ، ولو شاءت لأجهزت عليهم وقتلتهم وخلصت نفسها ؛ وهذا

١٥

(١) في (١) « والموت » ؛ وهو تحريف ؛ ولم يرد هذا اللفظ في (ب) . والموق : الحق في غباوة ، يقال : « أحق مائق » .

(٢) أم طريق : من كنى الضبع .

(٣) خامري ، أى آسئري ، وأم عامر : من كنى الضبع ، كما سبق ذلك في هذا السفر ضمن اسمائها ؛ وهذا المثل يضرب لمن عرف الدنيا في نقضها عقود الأمور بإيراد البلاء عقيب الرخاء ثم يسكن إليها مع ما علم من عاداتها ، كما تغتر الضبع بقول القائل : خامري أم عامر .

(٤) الكمر : جمع كمر ، وهى رأس الذكر ، يزعمون أن الضبع إذا وجدت قتيلًا قد انتفخ جردانه ، — أى قضيبه — ألقته على قفاه ثم ركبته وقضت حاجتها منه ، قال العباس بن مرداس :

ولو بات منهم من جرحنا لأصبحت * ضباع بأعلى الرقنين عرائسا

انظر مجمع الأمثال ج ١ ص ٢١٠ طبع المطبعة الأميرية . وفي (١) : « بكم » بسقوط الراء ؛ وفى ب : « بكر » بسقوط الميم ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين .

(٥) الجراد العظلي ، هى التى ركب بعضها بعضا كثرة ، وأصل معناه لزوم بعضها بعضا فى السفاد ، ورواه الميدانى : « عزال » انظر مجمع الأمثال ج ١ ص ٢١٠ طبع المطبعة الأميرية ، والذي فى كلا الأصلين : « وجرادة » ؛ والتاء زيادة من النسخ .

القول فيما أظن من تحريفات العرب ؛ والضُّبُع تَلِدُ من الذئب جَرَوْا يَسْمَى الْعُسْبَارَ ،
 ويكون منفردا بنفسه ، لا يألف السَّبَاع ، ويثب على الناس والدواب ؛ وهي
 توصف بالعرج ، وفيها يقول بعض الأعراب ^(٢) :
 من العُثُولَا يُدْرِي أَرْجُلُ شِمَالِهَا * بِهَا الظَّلْعُ ^(٤) لَمَّا هَرَوَلَتْ أُمُ يَمِينِهَا ^(٣)

ذكر ما قيل في النمس

والعرب تسمى النمس الظربان ، وسمّاه أبو عبيد الظرباء ^(٥) ؛ وهو على قدر الهرة ،
 وفي قدر الكلب القلطي ^(٧) ؛ وهو منتن الريح ظاهرا وباطنا ، ولونه إلى الشَّهْبَةِ ، طويلُ
 الخَطْمِ ^(٨) جدّا ، وليس له أذنان إلا صماخان ، قصيرُ اليدين ، وفيهما براثن حداد ،
 طويلُ الذنب ، ليس لظهره فقار ، ولا فيه مفصل ، بل عَظْمٌ واحدٌ من مفصل

- ١ . (١) في كلا الأصلين : «خروفا» ؛ وهو تحريف ؛ إذ الخروف إنما هو للذكر من الضأن خاصة .
- (٢) هو مدرك بن حصن ، كما في (الناج مادة ظلع) .
- (٣) في كلا الأصلين : «من العثر» بالراء ، وهو تحريف ؛ والعنو : جمع عثواء ، وهي الضبع ،
 سميت بذلك لكثرة شعرها . وفي رواية : «من الملح» ، كما في اللسان والناج مادة ظلع ؛ والملح بضم
 فسكون : جمع ملحاء ، وهي التي في لونها بياض إلى حمرة ، وقال أبو عبيدة : هي بياض ليس بخالص فيه
 غمرة . ولم تثبت هذه الرواية في صلب الكتاب مع استقامة المعنى بها لبعدها حروفها في الرسم عما ورد
 ١٥ في الأصول .
- (٤) الظلع : العرج والغمز في المشي ؛ وفي كلا الأصلين : «من الصلع» ؛ وهو تحريف .
- (٥) في كلا الأصلين : «أبو عبيدة» والناء زيادة من النسخ ، وما أثبتناه عن المخصص ج ٨ ص ٨٤ ،
 وأبو عبيد هذا ، هو القاسم بن سلام صاحب كتاب الغريب المصنف .
- (٦) كذا قال أبو عبيد الظرباء بالمد ، ونقل صاحب اللسان عن أبي الهيثم أنه الظرباء بالقصر ،
 ٢٠ والظرباء بالمد لحن .
- (٧) القلطي : القصير جدّا ، المجتمع .
- (٨) الخطم : مقدّم الأنف والفم .

الرأس إلى مفصل الذنب، وربما ضربه من ظفر به من الناس بالسيف فلا يعمل فيه حتى يصيب طرف أنفه، لأن جلده في قوته كالقَدْب، ولفسوه ريح كريهة حتى إنه يصيب الثوب فلا تذهب رائحته منه حتى يبلى، وهو يفسو في الهجمة من الإبل فتتفرق ولا تجتمع لراعيها إلا بعد تعب، والعرب تضرب المثل في تفريق الجماعات به، فيقولون: "فسا بينهم الظربان"، وهو لأهل مصر كالقناقد لأهل سجستان في قتله الثعابين، قالوا: ولولاه لأكلتهم، ومن عادته أنه إذا رأى الثعبان دنا منه ووثب عليه، فاذا أخذه تضاعل في الطول حتى يبقى شبيها بقطعة حبس، فينطوى الثعبان عليه، فاذا أنطوى نفخ الظربان بطنه ثم زفر زفرة فيتقطع الثعبان قطعاً، قال الجاحظ: وفسو الظربان أحد أسلحته، لأنه يدخل على الضب في حجره وفيه حسوله وبيضه^(٢)، فيأتي أضيق موضع في الحجر فيسده بيده، ويحول دبره فلا يفسو ثلاث فسوات حتى ينخر الضب سكران مغشياً عليه، فيأكله، وله جراءة على تساق الحيطان في طاب الطير، فان هو سقط نفخ بطنه حتى يمتلى جلده، فلا يضره السقوط، قالوا: وهو يشبه السمور^(٣)، وذهب بعضهم إلى أنه هو، وإنما البقعة التي هو فيها غيرت وبره.

١٥ (١) الهجمة من الإبل: الجماعة منها، أولها أربعون إلى مازاد، وقيل: هي ما بين السبعين إلى المائة.

(٢) الحسول: أولاد الضب حين تخرج من البيض، واحده حسل بكسر أوله وسكون ثانيه.

(٣) السمور: دابة ببلاد الروس، تشبه النمس، منها أسود لامع وأشقر، يتخذ من جلدها فراء غالية الأثمان.

الباب الثالث من القسم الأول من الفن الثالث

مما قيل في السَّنجاب والثعلب والدَّبِّ والهَرِّ والخنزير

فأما السَّنجاب — فهو حيوانٌ معروفٌ، حَسَنُ الوَبَرِ، ظَهْرُهُ أَزْرَقُ اللَّوْنِ، وَبَطْنُهُ أبيضٌ، ومنه ما يكون ظَهْرُهُ أَحْمَرَ، وهو رديءُ الجَنَسِ، مَبْخُوسُ الثَّمَنِ، وهذا الحيوان سريعُ الحركة، فإذا أَبْصَرَ الْإِنْسَانَ صَعِدَ الشَّجَرَةَ الْعَالِيَةَ، وهى مأواه، وهو كثير ببلاد الصَّقَالِبَةِ وَالْخَزَرِ، «وَمِزَاجُهُ بَارِدٌ رَطْبٌ، وَقِيلَ: ^(١) حَارٌّ رَطْبٌ لِسُرْعَةِ حَرَكَتِهِ»؛

قال أبو الفرج البَغَاءُ :

ذكر ما وصف به
السَّنجاب

قَدْ بَلَوْنَا الذِّكَاءَ فِي كُلِّ نَابٍ * فوجدناه صِنْعَةَ السَّنجاب ^(٢)

حَرَكَاتُ تَأْبَى السَّكُونَ وَأَلْحَا * ظُ حِدَادٌ كَالنَّارِ فِي آلَتِهَا ^(٣)

خَفَّ جَدًّا عَلَى النَّفُوسِ فُلُوشَا * تَرَامَى مَجَاوِرًا لِلتَّصَابِي ^(٤)

وَأَشْتَهَتْ قَرَبَهُ الْعَيُونُ إِلَى أَنْ * خِلَّتْهُ عِنْدَهَا أَخَا لِلشَّبابِ

لَابَسُ جِلْدَةٍ إِذَا لَاحَ خَانَا * هَبَّهَا فِي مُزْرَةٍ مِنْ سَحَابٍ ^(٥)

لَوْ غَدَا كُلُّ ذِي ذِكَاءٍ نَطُوقًا * رَدَّ فِي سَاعَةِ الْخَطَابِ جَوَابِي

(١) عبارة مباهج الفكر : «ومزاجه بارد رطب بالإضافة إلى مزاج السباع ، وبالإضافة إلى مزاج

الإنسان حار رطب ، اسرعة حركته على حركة الإنسان» . ١٥

(٢) «في كل ناب» ، أى فى كل ذى ناب ، وفى كلا الأصلين «باب» بباءين ؛ وهو تصحيف .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ فى كلا الأصلين ومباهج الفكر ؛ وهو وإن صح معناه إلا أننا نلح فيه

شيئا من الضعف ، ولعل صوابه «ترأى» كما لا يخفى ؛ ولم نجد هذه الأبيات ضمن ما اختاره الثعالبي من

شعر أبي الفرج البغاء فى يتيمة الدهر .

(٤) المزرة : اسم مفعول من أزره ، أى جعل له أزرارا ، يريد جبة ذات أزرار . ٢٠

ذكر ما قيل في الثعلب

هو ذو مكرٍ وخديعةٍ وتحيلٍ في طلب الرزق، فمن تحيله أنه يتماوت وينفخ بطنه ويرفع قوائمه، حتى يُظَنَّ به أنه قد مات، فإذا قرب منه حيوانٌ وثب عليه فصاده؛ ومنه أنه إذا دخل بُرَجَ الحمام وكان شبعانَ قتلها ورمى بها، فإذا جاع عاد إليها (١) فأكلها، وكذلك يفعل مع الدجاج؛ وهو أيضا من الحيوان الذي سلاحه سلاحه، وهو أنتن من سلاح الحبارى (٢)، فإذا تعرض للقنفذ لقيه القنفذ بشوكه وأستدار كالكرة، فيسلاح الثعلب عليه، فلا يتمالك القنفذ أن ينسُدخ (٣)، فيقبض الثعلب على مراق (٤) بطنه؛ ومن ظريف ما يُحكى عنه أن البراغيث إذا كثرت في فروته تناول صوفة بقمه، ثم يدخل النهر برفقٍ وتدرّج، والبراغيث تصعد إذا قاربها الماء حتى تجتمع في تلك الصوفة التي في فيه، فعند ذلك يلقبها في الماء ويخرج منه؛ والذئب يطلب أولاد الثعلب، فإذا وُلِدَ له وَضَعَ ورق العنصل (٥) على باب وجاره فلا يصل الذئب إليه، لأنه متى وطئ العنصل مات لوقته؛ ويقال: إن قضيب الثعلب في خلقة الأنبوب، وأحد شطريه عظم، والآخر عصبٌ ولحم؛ وربما

(١) في (١) «وعاد» والواو زيادة من النسخ، كما هو ظاهر.

(٢) الحبارى: طائر طويل العنق، رمادي اللون، في منقاره طول، وهو على شكل الإوزة، ومن شأنها أنها تصاد ولا تصيد؛ ويضرب بها المثل في السلاح فيقال: «أسلح من حبارى» و«أذرق من الحبارى» قال الشاعر:

وهم تركوه أسلح من حبارى * رأى صقرا وأشرد من نعام

(٣) في كلا الأصلين ومباهج الفكر «ينسُدخ» بالشين المعجمة؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق؛ والانسداح: الانبساط على وجه الأرض، كالانسداح بالحاء المهملة أيضا.

(٤) مراق البطن: أسفله وما حوله مما استرق منه، ولا واحد له.

(٥) العنصل: البصل البرى، وقال أبو حنيفة: العنصل هو ورق مثل الكراث يظهر منبسطا سبطا.

يَسْفِدُ الثَّعْلَبُ الْكَلْبَةَ فَتَأْتِي مِنْهُ بَوْلِدٌ فِي خَالِقَةِ السَّلُوقِ^(١) الَّذِي لَا يُقَدَّرُ عَلَى مِثْلِهِ ؛
 وَفَرُّو الثَّعْلَبَ مِنْ أَجُودِ الْأَوْبَارِ وَأَفْضَلِهَا ، وَمِنْهُ الْأَسْوَدُ وَالْأَبْيَضُ وَالْخَلَنْجِيُّ^(٢) ،
 وَأَدَوْنَهُ الْأَعْرَابِيُّ لِقَلَّةِ وَبَرِّهِ ، وَمَا كَانَ مِنْهُ بِيَلَادِ التُّرْكِ يَسْمَى الْبُرْطَاسِيُّ^(٣) لِكُثَافَةِ
 وَبَرِّهِ وَحُسْنِ لَوْنِهِ ، وَوَبَرِّهِ أَنْوَاعٌ ، مِنْهَا السَّارَسِينَا^(٤) [وَالْبُرْطَاسِيُّ^(٥) وَالْغَبِيبُ^(٦) وَالنِّفَقُ^(٧) ؛
 قَالَ الشَّيْخُ الرَّئِيسُ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ سَيْنَا^(٨) : وَالثَّعْلَبُ فِيهِ تَحْلِيلٌ ، وَفَرَاوُهُ أَسَخْنُ الْفَرَاءِ ، تَنْفَعُ
 الْمَرْطُوبِينَ لِتَحْلِيلِهَا [آلَاتِ الْمَفَاصِلِ] ؛ قَالَ : وَإِذَا طُبِخَ الثَّعْلَبُ فِي الْمَاءِ وَطَلِيَتْ بِهِ
 الْمَفَاصِلُ الْوَجَعَةُ نَفَعُ نَفْعًا جَيِّدًا ، وَكَذَلِكَ الزَّيْتُ الَّذِي يُطْبَخُ فِيهِ حَيًّا أَوْ مَذْبُوحًا
 فَإِنَّهُ يَحُلُّ مَا فِي الْمَفَاصِلِ ، وَشَحْمُهُ يُسَكَّنُ وَجَعَ الْأُذُنِ إِذَا قُطِرَ فِيهَا ؛ وَرِثَتُهُ الْمَجْفَفَةُ^(٩)
 نَافِعَةٌ لِمَا فِي الرِّبْوِ جَدًّا ، وَالشَّرْبَةُ مِنْهَا وَزْنُ دَرَاهِمِينَ [وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ] ، وَإِلَيْهِ

المرجع [والمآب] .

مَعِينُ التَّارِخِ^{حزوب} لأهل التَّارِخِ

(١) الْخَلَنْجِيُّ : نَسَبُهُ إِلَى الْخَلَنْجِ ، وَهُوَ خَشَبٌ ذُو طَرَائِقَ وَأَسَارِيعَ مَوْشَاةٌ ، وَهَذَا الْخَشَبُ تَتَّخِذُ مِنْهُ
 الْأَوَانِي ؛ وَهُوَ فَارْسِيٌّ مَعْرَبٌ .

(٢) الْبُرْطَاسِيُّ : نَسَبُهُ إِلَى بَرطاسٍ بِضَمِّ الْبَاءِ ، وَهُوَ اسْمُ أُمَّةٍ ذَاتِ وِلَايَةٍ وَاسِعَةٍ تَعْرِفُ بِهِمْ ، تَنْسَبُ إِلَيْهَا
 الْفَرَاءُ الْبُرْطَاسِيَّةُ ، وَهُمْ مَتَاخُونَ لِلخَزَرِ ، وَلِأَهْلِ بَرطاسٍ لِسَانٌ مُفْرَدٌ لَيْسَ بِتُرْكِيٍّ وَلَا خَزَرِيٍّ وَلَا بَلْغَارِيٍّ ، وَهُمْ
 مُسْلِمُونَ ؛ وَبَيْنَ (إِتَل) مَدِينَةِ الْخَزَرِ وَبَيْنَ بَرطاسٍ مَسِيرَةٌ عَشْرِينَ يَوْمًا (يَاقُوت) .

(٣) كَذَا وَرَدَ فِي إِحْدَى النُّسخَيْنِ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي تَحْتَ هَذَا الرَّقْمِ ؛ وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهَا فِيمَا رَاجَعْنَاهُ
 مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ وَلَا فِيمَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ الْكُتُبِ الْكَثِيرَةِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي الْحَيَوَانِ ، كَمَا أَنَّ قَلْبَنَا حُرُوفُهَا عَلَى
 وَجْهِهِ كَثِيرَةٌ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ الرَّسْمُ الْمَوْجُودُ فِي الْأَصْلِ فَلَمْ نَقِفْ عَلَى وَجْهِ مِنْهَا فِي هَذِهِ الْكُتُبِ .

(٤) لَمْ يَرِدْ هَذَا الْكَلَامُ الْمَوْضُوعُ بَيْنَ مَرْبَعِينَ فِي (١) .

(٥) لَمْ تَرِدْ هَذِهِ التَّكْمَلَةُ فِي كَلَامِ الْأَصْلِينَ ، وَقَدْ اثْبَتْنَاهَا عَنِ الْقَانُونِ لِأَبْنِ سَيْنَا ج ١ ص ٤٥١ .

طَبَعَ بُولَاق .

(٦) فِي الْقَانُونِ ج ١ ص ٤٥١ طَبَعَ مَطْبَعَةُ بُولَاق : « دَرَاهِمٌ » .

(٧) لَمْ يَرِدْ هَذَا الْكَلَامُ الْمَوْضُوعُ بَيْنَ مَرْبَعِينَ فِي (ب) .

ذكر ما وصف
به الثعلب

قال أبو الفرج البغاء يصفه :

وأعفر المسك تلقاه فتحسبه * من أدكن^(١) الحز مخبوء^(٢) بخيفان^(٣)
كأن أذنيه في حسن انتصاهما * إذا هما انتصبا للحس زجان^(٤)
يسرى ويتبعه من خلفه ذنب * كأنه حين يبدو ثعلب ثانی
فلا يشك الذي بالبعد يبصره * فردا بأنهما في الحلقة آثان

وقال آخر :

جاؤا بصيد عجيب من العجب * أزيق العينين طوال^(٥) الذنب
* تبرق عيناه إلى ضوء الشهب *

(١) الادكن من الخز وغيره ، هو الذي يضرب لونه الى الغبرة بين الحمرة والسواد ؛ والفعل كفسر . ١٠

(٢) في كلتا النسختين : « محبو بجفتان » ؛ وفي مباحج الفكر : « لخفتان » ؛ وفي كلتا العبارتين تحريف لا يتضح به المعنى ، ولعل صوابه ما أثبتنا ؛ والخيفان : حشيش ينبت في الجبل ، وليس له ورق ، وهو يطول حتى يكون أطول من ذراع صعدا ؛ يريد أن الثعلب مخبئ في هذا الحشيش ؛ ولم يورد الثعالبي هذه الأبيات ضمن ما اختاره من شعر أبي الفرج البغاء في يتيمة الدهر .

(٣) في كلا الاصلين ومباحج الفكر : « للحسن » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما هو ظاهر ، والحس : الصوت الخفي ، أو هو الاحساس ، يقال : حس بالشيء حسا بفتح الحاء وكسر هاء بمعنى أحس به ؛ والاسم من ذلك الحس بالكسر . ١٥

(٤) في كلتا النسختين : « رجان » وفي مباحج الفكر : « دخان » ؛ وفي كلتا الكلمتين تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه السياق ؛ والزجان : تشية زج ، وهو الحديد التي تتركب في أسفل الرح يركبها في الأرض . ٢٠

(٥) الطوال بضم الطاء وتشديد الواو : الزائد في الطول .

ذكر ما قيل في الدب

- والدب مختلف الطبائع ، يأكل ما تأكله السباع ، ويرعى ما ترعاه الدواب ، ويتناول ما يأكله الناس ؛ وفي طبعه أنه إذا كان أوان السَّفاد خلا كل ذكرٍ بأنثاه ، والذكر يسفد أنثاه مضطجعةً على الأرض ، وهي تضع جروها فذرة لحم غير مميز الجوارح ، فتهرب به من موضع إلى آخر خوفاً عليه من التمل ، وهي مع ذلك تاحسه حتى تنفرج أعضاؤه ويتنفس ، وفي ولادتها صعوبة ، فيزعم بعض من فحَص عن طبائع الحيوان أن الدبة تلد من فيها ، وأنها إنما تلده ناقص الخلق شوقاً إلى الذكر وحرصاً على السَّفاد ، وهي أشد شهوة تدعو الآدمي إلى وطئها ، وفيما حكى لي أن إنساناً كان سائراً في بعض الغياض لمقصده ، فصادف دبة ، فأخذته وأومات إليه بالإشارة أن يواقعها ، ففهم عنها وفعل ، فلما فرغ عمدت إلى أقدامه فلاحست مواطئها حتى نعت^(١) ، ولم تزل تكثر لحسها وتمتر بلسانها عليها حتى بقي الرجل يعجز عن الوطء بها على الأرض ، فعند ذلك أمنت^(٢) هربه وتركته ، فكانت تغدو وتتكسب وترجع إليه بما يأكله وهو يواقعها ، وهي تتعاهد^(٣) لحس رجله ، فلم يزل كذلك حتى مر عليه جماعة من السنن ، فناداهم ، فأتوه وحملوه على دوابهم وساروا به . قالوا : والأنثى إذا هربت من الصيادين جعلت جرائها بين يديها ، فإذا اشتد خوفها عليهم بأن أدركها من يطلبها صعدت بأولادها إلى الأشجار ، وفي الدب من القوة والشدة ما يقطع العود الضخم من الشجرة العادية التي لا تقطعها الفأس إلا بعد تعب ،

(١٧)

(١) كذا ضبط هذا الفعل في اللسان ضبطاً بالعبارة .

(٢) في كتب اللغة أن قولهم : « يتعهد » بدون ألف أفصح من « يتعاهد » بل إن بعض اللغويين قد

أنكر قولهم « يتعاهد » ، وأجازه بعضهم .

(٣) العادية ، أي القديمة .

ثم يأخذه بيديه ، ويقف على قدميه كالإنسان ، ويشدُّ به على الفارس ، فلا يصيب شيئا إلا أهلكه^(١) ، وفي طبع هذا الحيوان من الفطنة العجيبة لقبول التأديب والتعليم ما هو مشاهد لا يحتاج إلى إقامة دليل عليه ، هذا مع عظم جثته ، وثقل جسمه ، لكن لا يطيع معلمه إلا بعنف وضرب شديد وتعمية لذكوره ، وقال الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا : إن دم الدب ينضج الأورام الحارة سريعا ، والله أعلم بالصواب .

ذكر ما قيل في الهر

والهر ضربان : وحشى وأهلى ، وهو يشبه الأسد في الصورة والأعضاء والوثوب والافتراس والعدو ، إلا أنه أقل جراءة من الأسد وأكثرها من سائر الحيوان ، وهو يناسب الإنسان في أحوال ، منها : أنه يعطس ويتأهب ويتمطى ، ويتناول الشيء بيده ، ويغسل وجهه وعينه بلعابه ، وفيه أن الأنثى تحدث لها قوة وشجاعة عند السفاد ، ولهذا فإن الذكر يهرب منها عند فراغه ، وتكون هذه الشجاعة في الذكر قبل السفاد ، فإذا سفد أنتقلت إلى الأنثى ، والذكر إذا هاج صرخ صراخا منكرا يؤذى به من يسمعه لبشاعته ، والأنثى تحمل في السنة مرتين ، ومدة حملها خمسون يوما ، وفي أخلاق بعضها أنها إذا ولدت تأكل أولادها ، ويقال : إنها إنما تأكلهم لفرط حبها لهم ، وقيل : بل من جنون يعرض لها عند الولادة وجوع ، والله أعلم ، وفي هذا الحيوان من الأخلاق الحميدة أنه يرعى حق

(١) في كلا الأضامين ومباحج الفكر «هتك» ، وهو تحريف اذ هتك انما يكون للستر ، وما أثبتناه

هو ما يستفاد من عبارة صبح الأعشى ج ٢ ص ٤٨ .

(٢) وفيه ، أى في طبعه ، أو عادته ، أو نحو ذلك مما يفيد هذا المعنى .

- التربية والإحسان إليه ، وَيَقْبَلُ التَّائِبَ ، وَرَبَّمَا رَبِّي فِي حَانُوتِ السَّمَانِ وَالْحِزَارِ
 وَفِي الدُّورِ بَيْنَ الدَّجَاجِ وَالْحَمَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَطَاعِمِ الَّتِي يُحِبُّهَا الْهَرُ وَيَأْكُلُهَا فَلَا
 يَتَعَرَّضُ لَهَا بِفَسَادٍ ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا مَا لَمْ يُطْعَمْهُ ، وَرَبَّمَا حَفَظَهَا مِنْ غَيْرِهِ ، وَقَاتَلَ
 دُونَهَا ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِقْتِرَاسِ وَالْإِخْتِلَاسِ ؛ وَفِي طَبْعِ الْهَرِ وَعَادَتِهِ أَنَّهُ إِذَا أُطْعِمَ شَيْئًا
 أَكَلَهُ فِي مَوْضِعِهِ وَلَمْ يَهْرُبْ ، وَإِذَا خَطِفَهُ أَوْ سَرَقَهُ هَرَبَ بِهِ ، وَلَا يَقِفُ إِلَّا أَنْ يَأْمَنَ
 عَلَى نَفْسِهِ ؛ وَفِي بَعْضِهَا مِنَ الْجِرَاءَةِ مَا يَقْتُلُ الثَّعْبَانَ وَالْعَقْرَبَ ؛ وَإِذَا أَرَادَتْ الْهَرَّةُ مَا يَرِيدُ
 صَاحِبُ الْغَائِطِ أَنْتَ مَوْضِعَ تَرَابٍ فِي زَاوِيَةٍ مِنْ زَوَايَا الدَّارِ ، فَتَبْحَثُ حَتَّى تَجْعَلَ لَهَا
 حَفْرَةً ، ثُمَّ تَدْفِنُ فِيهَا مَا تَلْقِيهِ ، وَتَغْطِيهِ مِنْ ذَلِكَ التَّرَابِ ، ثُمَّ تَسْمُ أَعْلَى التَّرَابِ ، فَإِنْ
 وَجَدَتْ رَائِحَةً زَادَتْ عَلَيْهِ تَرَابًا حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهَا أَخْفَتِ الْمُرْتِيَّ وَالْمَشْمُومَ ، فَإِذَا لَمْ تَجِدْ
 تَرَابًا خَمَشَتْ وَجْهَ الْأَرْضِ ، وَزَعَمَ بَعْضُ الْأَطْبَاءِ أَنَّ سَتْرَ الْهَرَّةِ لَذَلِكَ لِحَدَّةِ رَائِحَتِهِ ،
 فَإِنَّ الْفَأْرَةَ إِذَا شَمَّتْهُ نَفَرَتْ مِنْهُ إِلَى مَنْقَطَعِ تِلْكَ الرَّائِحَةِ ؛ وَهُوَ يَقْبَلُ التَّعْلِيمَ وَيُؤَدِّبُ
 حَتَّى يَأْلَفَ الْفَأْرَ مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ شِدَّةِ الْعِدَاوَةِ ، فَيَحْصِلُ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُؤَالَفَةِ الظَّاهِرَةِ
 وَالْمُلَاءَمَةِ مَا إِنَّ الْفَأْرَ يَصْعَدُ عَلَى ظَهْرِ الْهَرِ ، وَرَبَّمَا عَضَّ أُذُنَهُ ، فَيَصْرُخُ الْهَرُ
 وَلَا يَأْكُلُهُ ، وَلَا يَخْدِشُهُ لَخَوْفِهِ مِنْ مُؤَدِّبِهِ ، فَإِذَا أَشَارَ إِلَيْهِ مُؤَدِّبُهُ بِأَكْلِهِ وَثَبَّ عَلَيْهِ عَلَى
 عَادَتِهِ وَأَكَلَهُ ، وَهَذَا أَمْرٌ مُشَاهَدٌ غَيْرُ مَنْكُورٍ يَفْعَلُهُ الطُّرُقِيُّ وَيَفَرِّجُونَ النَّاسَ عَلَيْهِ ؛
 (١) كَذَا وَرَدَ هَذَا اللَّفْظُ فِي كَلَا الْأَصْلِينَ ، وَالْمَعْنَى يَسْتَقِيمُ عَلَيْهِ ، كَمَا أَنَّهُ مِنَ الْمَحْتَمَلِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ
 مُحَرَّفًا عَنْ لَفْظِ « السَّمَانِ » فَإِنَّ حَبَّ الْهَرِّ لِلْسَّمَكِ وَحِرْصَهُ عَلَى طَالِبِهِ مَعْرُوفَانِ .
 (٢) الطُّرُقِيُّ : نِسْبَةٌ إِلَى الطَّرِيقِ ، يَرِيدُ الَّذِينَ يَلْعَبُونَ فِي الطَّرِيقِ وَيَأْتُونَ بِأُمُورٍ غَرِيبَةٍ تَعْجِبُ النَّاسَ
 فَيَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِمْ .
 (٣) اسْتِعْمَالُ التَّفْرِيجِ بِمَعْنَى اجْتِمَاعِ النَّاسِ عَلَى اللَّاعِبِ وَمُشَاهَدَةِ مَا يَأْتِي بِهِ مِنَ الْأُمُورِ الْعَجِيبَةِ كَمَا هُنَا
 اسْتِعْمَالُ شَائِعٍ فِي كَلَامِ الْعَامَّةِ ؛ وَلَمْ نَجِدْهُ فِي أَلْدِينَا مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ عَلَى كَثَرَتِهَا ، كَمَا أَنَّنَا لَمْ نَجِدْهُ فِي أَيْدِينَا مِنْ
 الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي الْأَلْفَاظِ الدَّخِيلَةِ ؛ وَلَعَلَّهُ أَخَذَ مِنْ تَفْرِيجِ الْهَرِ ، فَإِنَّ فِي مُشَاهَدَةِ ذَلِكَ تَفْرِيجًا لِلْهَرِ وَتَسْلِيَةً لِلنَّفْسِ .
 (٤) ضَمَّنَ « يَفَرِّجُونَ » مَعْنَى « يَجْمَعُونَ » فَسَوَّغَ لَهُ هَذَا التَّضْمِينُ تَعْدِيَتَهُ بِ« عَلَى » .

- ١٠
 ١٥
 ٢٠

وفي طبع الهر أنه لا يأكل السُّخْن ولا الحامض ، ومتى دهن أنفه بدهن الورد مات سريعا ؛ وهو إذا قاتل الثعبان يضع يده على أنفه ، ويقا تل بيده الأخرى ، وإنما يفعل ذلك حذرا على نفسه ، فإن الثعبان متى ضربه في أنفه مات ، ويضربه في سائر جسده فلا يضره ذلك ، بل ياحس مكان نهش الثعبان بلسانه وهو يقاتله .
وقد وصفه الشعراء والأدباء برسائل وأبيات .

ذكر ما وصف
به الهر

فمن ذلك رسالة أنشأها أبو [جعفر] ^(١) عمر الأوسى الأندلسى المعروف بآبن صاحب الصلاة ^(٢) -- ونُسبت هذه الرسالة لأبي [نصر] ^(٣) الفتح بن خاقان صاحب قلائد العقيان -- يخاطب بها بعض اخوانه ويوصيه على كُتبه ، وهى : وفى علمك -- أعزك الله -- ما استودعته ديانتك ، واستحفظته أمانتك ، من كُتبى التى هى أنفس ذخائرى وأسراها ^(٥) ، وأحقها بالصيانة وأحراها ، وما كنت أرتضى فيها بالتغريب ،

(١) كذا فى نفح الطيب ج ٢ ص ٣١٦ طبع ليدن ؛ والذي فى كلا الأصلين : «أبو عمر» ولم نجد أبا عمر هذا فيما راجعناه من الكتب التى بين أيدينا ، كقلائد العقيان والمعجب ومطمح الأنفس والمكتبة الأندلسية المطبوعة فى اسبانيا والذخيرة .

(٢) كذا فى نفح الطيب ج ٢ ص ٣١٦ طبع ليدن ؛ والذي فى كلا الأصلين : «الصلات» ؛ وهو تحريف .

(٣) لم ترد هذه الكلمة التى بين مربعين فى كلا الأصلين ، وقد أثبتناها عن وفیات الأعيان ج ١ ص ٤٠٧ طبع المطبعة الميمنية بمصر .

(٤) لم نجد فيما لدينا من كتب اللغة أنه يقال : «أوصى على كذا» ؛ والذي وجدناه أنه يقال : «أوصى بكذا» ولم نثبت الباء مكان «على» جريا على مقتضى اللغة لأمرين : أولهما عدم توهم التحريف ، لبعدهما بين الكلمتين فى الرسم ؛ ثانيهما أن تعدي «أوصى» «بعلی» مما يستعمله المؤلف كثيرا فى هذا الكتاب جريا على استعمال العامة فمن ذلك ما ورد فى ج ٨ ص ٧٥ س ١١ وغير ذلك من المواضع .

(٥) أسراها ، أى أشرفها والفعل منه (ككرم) (ودعا) (ورضى) ثلاث لغات .

- لولا التَّرجى لمعاودة الطالب عن قريب ؛ ولا شك أنها منك ببال ، وبمكان تهميم^(١) وأهتبال ؛ لكن ربما طرَقها من مَرَدَةِ الفِئْرِ طارق ، وعاث فيها كما يعيث الفاسق المارق ؛ فينزِل فيها قرضا^(٢) ، وينسدها طولا وعرضا ؛ إلا أن يطوف عليها هرس^(٣) نبيل ، ينتمى من القِطاط إلى أنجب قبيل ؛ له رأسٌ بجمع الكف^(٤) ، وأذنان قد قامتا على صف ؛ ذواتا اطافة ودقه ، وسباطة ورقه ؛ يقيمهما عند التشوف ، ويضععهما عند التخوف ؛ ومقلة ممتطعة من الزجاج المجزّع^(٥) ، وكأن ناظرها من العيون البابية منزع ؛ قد استطال الشعرُ حول أشداقه ، وفوق آماقه ؛ كابر مغروزة على العيون ، كما أحكت برد أطرافها القيون ؛ له ناب كحد المطرد^(٦) ، ولسان كظهر المبرد ؛ وأنف أخنس وعنق أوقص^(٧) ، وخلق سوى غير منقص^(٨) ، أهرت الشدقين^(٩) ، موثى^(١٠)

- ١٠ (١) التهميم : التطلب والتحسس . والاهتبال : الأغتمام .
 (٢) كذا في (ب) ؛ وعليه فقوله « قرضا » حال من الضمير في قوله : « ينزل ، أى فينزل فيها قارضا ؛ والذي في (أ) : « فيترك » والمعنى يستقيم عليه أيضا .
 (٣) جمع الكف بضم الجيم ؛ هو حين تقبضها .
 (٤) كذا في مباحج الفكر ؛ والذي في كلا الأصلين : « قلبنا » ؛ وهو تحريف .
 ١٥ (٥) يريد بالمجزع : المخنّف الألوان ؛ وقد ذكر صاحب التاج مادة جزع أنه يقرأ بفتح الزاى المشددة وكسرها .
 (٦) عبارة مباحج الفكر : « قد حدت أطرافها » الخ .
 (٧) القيون : الحدادون ، واحد قين بفتح فسكون .
 (٨) المطرد : رمح قصير تطعن به حمر الوحش .
 ٢٠ (٩) الأخنس : من الخنس بالتحريك ، وهو تأخر الأنف عن الوجه مع ارتفاع قليل في الأرنبة ، وقيل : هو لصوق قصبة الأنف بالوجه مع ضخم الأرنبة ؛ وقيل غير ذلك ، والفعل منه وزان " فرح " .
 (١٠) الأوقص : من الوقص بالتحريك ، وهو قصر العنق .
 (١١) أهرت الشدقين ، أى واسعهما .

الساعدين والساقين [وَلَمَّلمَ اليدين] ^(١) والرجلين ؛ يَرْجُلُ بها ^(٢) وَبَرَهُ تَرْجِيلَ ذَوَى الهمم ،
لِمَا شَعَثَ ^(٤) مِنَ اللَّحْمِ ؛ فينفض ما لَصِقَ به من الغبار ، وَعَلِقَ من الأوبار ، ثم يجلوه
بلسانه جَلَاءَ الصَّيْقَلِ للحسام ، والحمام للأجسام ؛ فَيَنْفِي قَذَاهُ ، وَيُورِي أَذَاهُ ؛ وَيُقْعِي
إِقْعَاءَ الأسد إذا جلس ، وَيَثْبُثُ وثبة النمر إذا آخَتَلَسَ ^(٥) ؛ له ظَهْرٌ شديد ، وَذَنْبٌ مديد ؛
يَهْزُهُ هَزُّ السَّمْهَرِيِّ المَثْقَفِ ، وتارة يلويه لَى الصَّوْبِ المعْقَفِ ؛ تجول يداه في الخشب
والأرائك ، كما تجول في الكُسا يدُ حائك ^(٦) ؛ يُكَبِّبُ على الماء حين يَبْلُغُهُ ^(٧) ، وَيُدْنِي منه فاه
ولا يَبْلُغُهُ ؛ ويتخذ من لسانه رِشَاءً ودَلْوا ، ويعلم به إن كان الماء مِلْحًا أو حُلْوا ؛
فَتَسْمَعُ للماء خَضْخَضَةً من قَرْعِهِ ، وتَرى للسان نَضْضَةً من جَرْعِهِ ؛ يَحْجِي دَارَهُ حِمَايَةً
النَّقِيبِ ، ويحرسها حراسة الرقيب ؛ فإن رأى فيها كلبًا ، صار عليه إلبًا ^(٩) ؛ وصعَّرَ خَدَّهُ

١٠ (١) لم ترد هذه العبارة في (ب) وقد أثبتناها عن (أ) ومباهج الفكر ، والململم : المجتمع ؛ أولعله
«منم» ، أى منقوش ، كما يقتضيه الوصف قبله .

(٢) «بها» أى بيديه ورجليه .

(٣) فى كلا الأصلين «دبره» بالدال ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٤) فى مباهج الفكر : «شعث» ؛ والمعنى يستقيم على كلتا الروايتين .

١٥ (٥) فى مباهج الفكر : «الذئب» وهو أنسب لقوله بعد : إذا آختلَسَ ، فإن الاختلاس إنما يناسب
الذئب لا النمر .

(٦) فى كلتا النسختين : «شايك» ، وهو تحريف ، ولعل صوابه ما أثبتنا إذ هو مقتضى السياق ،
ولم ترد هذه العبارة فى مباهج الفكر .

(٧) لم نجد فيما لدينا من كتب اللغة تعدية هذا الفعل بنفسه ، وإنما يتعدى بالحرف ، فيقال : «ولغ فيه

٢٠ وبه ومنه» .

(٨) النضضة : تحريك اللسان .

وَعَظَّمَ قَدَّهُ، حَتَّى يَصِيرَ نَدَّهُ^(١)، أَنْفَةً^(٢) مِنْ جَنَابِهِ أَنْ يُطْرَقَ، وَغَيْرَةً عَلَى حِجَابِهِ أَنْ يُحْرَقَ؛ وَإِنْ رَأَى فِيهَا هَرًّا، وَجَفَّ^(٣) إِلَيْهِ مَكْفَهْرًا؛ فِدَافَعَهُ بِالسَّاعِدِ الْأَشَدِّ، وَنَازَعَهُ مَنَازَعَةَ الْخَصْمِ الْأَلَدِّ؛ فَإِذَا أَطَالَ مَفَاوِضَتَهُ، وَأَدَامَ مَرَاوِضَتَهُ؛ أَبْرَزَ بُرْثَنَهُ لِمَبَادَرَتِهِ، وَجَوَّشَنَهُ لِمَصَادَرَتِهِ^(٤)؛ ثُمَّ تَنَمَّلَ إِلَيْهِ لَوْ إِذَا، وَاسْتَحْوَذَ عَلَيْهِ اسْتِحْوَاذًا؛ وَشَدَّ عَلَيْهِ شَدًّا، وَضَمَّهُ مِنْ غَيْرِ مَوَدَّةٍ؛ فَأَنْسَلَ وَبَرَهُ إِنْسَالًا^(٥)، وَأَرْسَلَ دَمَهُ إِرْسَالًا؛ بِأَنْيَابِ عَصَلٍ^(٦)، أَمْضَى مِنْ نَصْلِ؛ وَغِخْلَبٍ^(٧) كِمَنْقَارِ الصَّخْرِ، دَرَبٍ بِالْأَقْتِنَاصِ وَالْعَقْرِ^(٨)؛ فَيَصِيرُ قِرْنَهُ مَمَزَّقَ الْإِهَابِ^(٩)، مُسْتَبْصِرًا فِي الذَّهَابِ، قَدْ أَفَلَّتْ مِنْ بَيْنِ أَظْفَارِ وَأَنْيَابِ، وَرَضِيَ مِنَ الْغَنِيمَةِ بِالْإِيَابِ؛ هَذَا وَهُوَ يَخَاتِلُهُ دُونَ جُنَّتِهِ، وَيَقَاتِلُهُ بِلَا سِيُوفٍ وَلَا أَسْنَنَةٍ؛ وَإِنَّمَا جُنَّتُهُ، مِنْتَهُ^(١٠)، وَشِفَارُهُ،

- (١) فِي كَلَا الْأَصْلَيْنِ : «قَدَّهُ» بِالْقَافِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
- (٢) فِي مَبَاهِجِ الْفِكْرِ : «مِنْ حِمَاهُ» ؛ وَالْمَعْنَى يَسْتَقِيمُ عَلَيْهِ أَيْضًا .
- (٣) وَجَفَّ، أَيْ أَسْرَعَ .
- (٤) الْجَوَّشَنُ : الصَّدْرُ .
- (٥) فِي كَلَا الْأَصْلَيْنِ : «فَنَسَلَ وَبَرَهُ نَسَالًا» بِسَقُوطِ الْأَلْفِ فِي الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ؛ وَالصَّوَابُ إِثْبَاتُهَا فِيهِمَا إِذْ لَمْ يَجِدْ فِيمَا لَدَيْنَا مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ أَنَّ «الْإِنْسَالَ» مَصْدَرٌ لـ «يَنْسَلُ» الْمُنْعَدِي، وَالَّذِي وَجَدْنَاهُ أَنَّ مَصْدَرَهُ النِّسْلُ .
- (٦) الْعَصَلُ : جَمْعُ أَعْصَلٍ، وَهُوَ الْمَوْجُ فِي صَلَابَةٍ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ وَزَانُ «فَرَحَ» .
- (٧) يَرِيدُ بِمَنْقَارِ الصَّخْرِ : الْحَدِيدَةُ الَّتِي يَنْقُرُ بِهَا، وَهِيَ حَدِيدَةٌ كَالْفَأْسِ مُسْتَدِيرَةٌ لَهَا خَلْفٌ يَقْطَعُ بِهِ الْحِجَارَةَ وَالْأَرْضَ الصَّلْبَةَ؛ يَرِيدُ تَشْبِيهَ مَخْلَبِ الْهَرَبِ فِي الْحِدَّةِ وَالصَّلَابَةِ، وَالَّذِي فِي مَبَاهِجِ الْفِكْرِ «صَقَرٌ» مَكَانَ قَوْلِهِ : «صَخْرٌ» .
- (٨) فِي مَبَاهِجِ الْفِكْرِ : «فَقَرٌ» .
- (٩) مُسْتَبْصِرًا فِي الذَّهَابِ ، أَيْ مُسْتَوْضِحًا أَيْ طَرِيقَ يَفْرَمْنَاهُ ؛ أَوَّلُهُ «مُسْبَطَرًا» بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ، أَيْ مُسْرَعًا .
- (١٠) فِي (١) وَمَبَاهِجِ الْفِكْرِ : «مِنْتَهُ» بِالنَّوْنِ وَفِي (ب) «مَنْتَهُ» بِالنَّوْنِ وَالْبَاءِ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَصَادِرِ؛ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَا كَمَا يَقْتَضِيهِ السَّجْعُ الَّذِي التَّزَمَهُ الْكَاتِبُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ؛ وَالْمَنْتَةُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ : الْقُوَّةُ .

أظفاره ؛ وسنانه ، أسنانه ؛ إذا سمعت الفِرة منه مغاء ^(١) ، لم تستطع له إصغاء ؛
وتصدعت ^(٢) قلوبها من الحذر ، وتفرقت جموعها شذر مذر ؛ تهجع العيون
وهو ساهر ، وتستر الشخوص وهو ظاهر ؛ يسرى من عينيه بنيرين وضاحين ،
تخالها في الظلام مصباحين ؛ يسوف ^(٣) الأركان ، ويطوف بكل مكان ؛ ويحكي
في ضجته السوار تحنيا ، وقضيب الخيزران تنيا ؛ ثم يغط إذا نام ، ويتمطى إذا قام ؛
ولا يكون بالنار مستدفئا ، ولا للقندر مكفئا ؛ ولا في الرماد مضطجعا ، ولا للجار
منتجعا ؛ بل يدبر بكيدة ، وينتصر على صيده ؛ قد تترن ^(٤) على قتل الحشاش ^(٥) ،
وأفترس الطير في المسارح والأعشاش ؛ يستقبل الرياح بشمه ، ويجعل الاستدلال
أكبرهمه ؛ ثم يكن للفأر حيث يسمع لها خبيبا ، أو يأمح من شيطانها ديبيا ؛ فيلصق
بالأرض ، وينطوى بعضه في بعض ، حتى يستوى ^(٦) منه الطول والعرض ؛ فاذا
تسوّفت الفأرة من حجرها ، وأشرفت بصدرها ونحرها ؛ دب إليها ديب الصل
١٠

(١) المغاء : صياح الهر ، كالمغو .

(٢) في كلا الأصلين : « وتصدت » بتقديم العين على الدال ؛ وهو تحريف .

(٣) يسوف ، أى يشم .

(٤) في كلا الأصلين ؛ « تمرق » بالالف ؛ وهو تحريف ؛ ولم ترد هذه العبارة في مباحج الفكر . ١٥

(٥) الحشاش بالكسر ، وقد يفتح : الهوام والحشرات وما أشبهها .

(٦) في مباحج الفكر زيادة على ما هنا ، فقد جاء فيه : « حيث يجدها عينا ، أو يعلم لها لبنا
أو يسمع » إلى آخر ما هنا .

(٧) الخيب : المشى السريع ؛ والذي في كلا الأصلين « صيبا » ؛ ولم نجد له معنى يناسب السياق .

(٨) في مباحج الفكر : « من شياطينها » بصيغة الجمع . ٢٠

(٩) في كلا الأصلين : « يستوفى » ؛ والفاء زيادة من النسخ .

- وَأَمْتَدَّ إِلَيْهَا أَمْتَدَادَ الظِّلِّ ؛ ثُمَّ وَثَبَ فِي الْحَيْنِ عَلَيْهَا ^(١) [وَجَلَبَ الْحَيْنَ إِلَيْهَا] ؛ فَأَثْنَهَا
جَرَّاحًا ، وَلَمْ يَعِطْهَا بَرَّاحًا ؛ فَصَاحَتْ مِنْ شِدَّةِ أَسْرِهِ ، وَقُوَّةِ كَسْرِهِ ؛ وَكَلِمًا كَانَتْ
صِيحْتُهَا أَمْدًا ، كَانَتْ قَبْضَتُهُ عَلَيْهَا أَشَدَّ ، حَتَّى يَسْتَأْصِلَ أَوْدَاجَهَا فَرِيًّا ، وَعِظَامَهَا
بَرِيًّا ، ثُمَّ يَدْعُهَا مُخْرِجَةً الدَّمَاءَ ^(٢) ، مُضْرَجَةً بِالدَّمَاءِ ؛ وَإِنْ كَانَ جُرْدًا مُسِنًّا ، لَمْ يَضَعْ عَلَيْهِ
سِنًّا ؛ وَإِنْ كَانَ دِرْصًا صَغِيرًا فَغَرَّ عَلَيْهِ فَاهُ ، وَقَبَضَ مَتَرَفًّا عَلَى قَفَاهُ ؛ لِيَزْدَادَ مِنْهُ تَشْمِيًّا
وَبِهِ تَلْهِيًا ؛ ثُمَّ تَلَاعَبَ بِهِ تَلَاعَبَ الْفُرْسَانِ بِالْأَعْنَةِ ، وَالْأَبْطَالِ بِالْأَسْنَةِ ؛ فَإِذَا أَوْجَعَهُ عَضًّا ،
وَأَوْعَبَهُ رَضًّا ؛ أَجْهَزَ فِي الْفَوْرِ عَلَيْهِ ، وَعَمَدَ بِالْأَكْلِ إِلَيْهِ ؛ فَازْدَرَدَ مِنْهُ أَطْيَبَ طَعْمِهِ ،
وَأَعْتَدَهُ أَهْنَأَ نَعْمِهِ ؛ ثُمَّ أَظْهَرَ بِالْإِلْتِغَاكِ شُكْرَهُ ، وَأَعْمَلَ فِي غَيْرِهِ فِكْرَهُ ؛ فَرَجَعَ إِلَى حَيْثُ
أَثَّارُهُ ، وَيَتَّبِعُ فِيهِ آثَارَهُ ؛ رَاجِيًا أَنْ يَجِدَ فِي رِبَاعِهِ ، ثَانِيًا مِنْ أَتْبَاعِهِ ، فَيُلْحِقَهُ بِصَاحِبِهِ
فِي الرَّدَى ، حَتَّى يَنْفَنِيَ جَمِيعَ الْعُدَى ؛ وَرَبَّمَا أَنْحَرَفَ عَنْ هَذِهِ الْعَوَائِدِ ^(٧) ، وَأَلْتَقَطَ
فُتَاتَ الْمَوَائِدِ ^(٨) ، بِإِلَاحَا فِي الْإِحْتِمَاءِ ^(٩) ، وَبِرًّا بِالنَّعْمَاءِ ، فَمَالَهُ عَلَى خِصَالِهِ ثَمَنٌ ^(١٠) ، وَلَا جَاءَ

(١) لم ترد هذه العبارة في (١) .

(٢) الدماء بالفتح : بقية الروح ، وفي كلتا النسختين « الدما » بالدال ؛ وهو تصحيف ؛ ولم ترد هذه

العبارة في مباحج الفكر . (٣) الدرص بالكسر — وهي اللغة الفصحى — : ولد الفأر .

(٤) أوعبه ، أى عمه وأستقصاه .

(٥) لم نجد فيما لدينا من كتب اللغة : « التلعه التلعا » ؛ والذي وجدناه : « لعه لعا » .

(٦) كذا في مباحج الفكر ؛ والذي في كلا الأصلين : « وسمع » ؛ وهو تحريف ، إذ الآثار لا تسمع وإنما تتبع .

(٧) أورد صاحب المصباح هذا الجمع ضمن الجموع التي تجمع عليها « عادة » ؛ ولم نجده في غيره من

كتب اللغة التي بين أيدينا .

(٨) في كلا الأصلين : « الوائد » بسقوط الميم ؛ وهو تحريف .

(٩) البلاغ بكسر الباء : مصدر « بالغ في الأمر » ، إذا اجتهد فيه ولم يقصر .

(١٠) رد هذه العبارة أن الخصال المحموده التي فيه إنما يدعوه إليها البر والوفاء لمن هو عندهم ،

بمثاله زمن؛ وقد أوردت — أعزك الله — من وصفه فصلا مغربا، وهزلا
مطربا؛ إخلاصا من الطوية وأسترسالا، وتسريحا للسجية وإرسالا، على أني
لو أستعرت في وصفه لسان أبي عبيد^(١)، وأظهرت في نعته بيان أبي زبيد^(٢)؛ ما أنهيت
في النطق إلى خطايك، ولا أحتويت في السبق على أقصايك؛ والله يتيقك لثمر النبل
جانبا، ولدرج الفضل بانبا .

وقال ابن طباطبا يصف هرّة بلقاء :

فتنتني بظلمة وضياء * إذ تبذت بالعاج والانيوس
تلقى الظلام من مقلتيها * بشعاع يحكي شعاع الشموس
ذات دَلَّ قصيرة كَمَا قا * متتهادت، طويلة في الجلوس
لم تزل تُسبِغ الضوء وتُنقِي * كل عضو لها من التنجيس
دأبها ساعة الطهارة دفن الـ * معبر الرطب في الحنوط اليبس^(٣)

(١) لعل المراد بأبي عبيد هنا : القاسم بن سلام اللغوي المعروف ، وقد اشتغل أبو عبيد هذا بالحديث والأدب ، وكان متفنا في أصناف علوم الاسلام من القراءات والعربية والأخبار وحسن الرواية صحيح النقل ، وله كتاب (الغريب المصنف) (والأمثال) (ومعاني الشعر) ، وغير ذلك من الكتب النافعة ؛ ويقال : إنه أول من صنف في غريب الحديث ؛ وكانت ولادته في سنة خمسين ومائة ؛ وقيل في سنة أربع وخمسين ومائة ، وكانت وفاته في المحرم سنة اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين ومائتين ، اهـ ملخصا من وفيات الأعيان ج ١ ص ١٩٤ طبع المطبعة الميمنية . أول صوابه « ابن عبيد » والمراد به عمرو بن عبيد بن وهب ، ويعرف بالخرين من بني نانة ، وهو شاعر حجازي مطبوع من شعراء الدولة الأموية ، وكان ذرب اللسان يتكسب بالشر وهجاء الناس ، وليس من فحول طبقته ، وكان خبيثا ساقطا ، يرضيه اليسير انظر ترجمته في الأغاني ج ١٤ ص ٧٦ طبع بولاق والوافي بالوفيات جزء ٥ قسم ٣ ورقة ٥٢٦ .

(٢) يريد أبا زبيد الطائي ، وهو حرمة بن المنذر بن معد يكرب بن حنظلة ، وهو شاعر معروف من مخضرمي الجاهلية والاسلام ، وكان نصرانيا ، ومات على دينه ، وهو معروف بوصف الأساد ونعتها في شعره .
(٣) يريد بهذا البيت : أنها تدفن رجيعها في التراب إخفاء لرائحته ؛ وقد تقدّم في ص ٢٨٤ من هذا السفر أن ذلك من عادات الهرة وطبائعها .

وقال أبو بكر الصنوبري من أبيات — وذَكَرَ الجُرْدَانُ^(١) — :

ذاد همي بهن^(٢) أورق^(٣) تركي السباليين^(٤) أنمر^(٥) الجلباب

ليث غاب خلقا وخلقا فمن عا * ينه^(٦) قال : إنه ليث غاب

قنفذ^(٦) في أزبراره وهو ذئب * في أغترار^(٧) وحيته في أنسياب

ناسب طرفه إزاء الزوايا * وإزاء السقوف والأبواب

ينتضي الظفر حين يظفر في الحر * ب وإلا فظفره في قِراب

يسحب الصيد في أقل من اللد * مح ولو كان صيده في السحاب

ومنها^(٨) :

قرطود وقلدوه وعالو^(٩) * أخيرا وأقولا بالخصاب^(١٠)

١٠ (١) ضبط صاحب التاج هذا اللفظ بضم الجيم ضبطا بالعبرة ، ثم نقل عن الزمخشري أنه بالكسر ؛ وضبطه صاحب المصباح بالكسر أيضا ؛ ولهذا ضبطناه بالوجهين .

(٢) بهن ، أي بالجرذان .

(٣) الأورق ، هو الذي في لونه سواد في غيرة كلون الرماد ؛ وفي كلا الأصلين « أزرق » ؛ وهو تحريف .

١٥ (٤) تركي السباليين ، أي أبيضهما ، والسباليان : تشية سبال ، والسبال : جمع سبلة بالتحريك ، وهي ما على الشارب من الشعر ، أو هي طرفه .

(٥) الأنمر ، هو الذي في لونه نمر ، أي نكت من ألوان مختلفة .

(٦) كذا في مباهج الفكر ؛ والذي في كلا الأصلين : « في أزبراره » بالواو ؛ وهو تحريف ، والمراد بالآزبرار : الأزبرار وإنما حذف الهمزة هنا لضرورة الوزن ، إذ لم نجد فيما لدينا من كتب اللغة

٢٠ أنه يقال : « أزبر أزبرارا » ، والذي وجدناه : الأزبرار ، وهو انتفاش الشعر حتى تظهر أصوله .

(٧) في كلا الأصلين ومباهج الفكر : « في اقترار » بالفاء ؛ وهو تحريف ، إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق ؛ والاقترار : الإتيان على غرة ، أي غفلة .

(٨) لم ترد هذه الكلمة في (١) .

(٩) قرطوه ، أي ألبسوه القرط ، وهو معروف ؛ والذي في كلا الأصلين : « قرطقوه » ؛ والقاف الأخيرة زيادة من النسخ .

٢٥ (١٠) في كلا الأصلين : « وغالوه » بالغين المعجمة ؛ وهو تصحيف ، إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق .

فهو طوراً يبدو بنجر عروش * وهو طوراً يمشى على عُنَابِ
حبذا ذاك صاحباً فهو في الصح * به أوفى من سائر الأحابِ
وقال أبو بكر بن العلاف يرثى هراً - ، وقد قيل : إنما رثى بها أبنه ، لأنه تعرّض
إلى حريم بعض الأكابر فأغتالوه وقتلوه ؛ وقيل : بل رثى بها عبد الله بن المعتز ،
وورى بهرّ خوفاً من المقتدر بالله ، فقال :^(١)

يا هرّ فارقتنا واسم تعُد * وكنت منّا بمنزل الولد
وكيف ننفك عن هواك وقد * كنت لنا عدّة من العدد
تمنع عنا الأذى وتحرسنا * بالغيب من خنفس ومن جرد^(٢)
وتخرج الفأر من مكانها * ما بين مفتوحها إلى السد^(٣)
يلقاك في البيت منهم عدد^(٤) * وأنت تلقاهم بلا عدد^(٥)
وكان يجرى - ولا سداد لهم - * أمرك في بيتنا على سدد
حتى أعتقدت الأذى لجيرتنا * ولم تكن للأذى بمعتد
وحمت حول الردى بظلمهم * ومن يحمّ حول حوضه يرد
وكان قلبي عليك مرتعداً * وأنت تنساب غير مرتعد

٢٠

- (١) ذكر الصفيّ في « نكت الحميان » ص ١٤٢ بعد أن أورد هذه القصيدة أنه شديد التعجب من يزعم أن هذه القصيدة رثى بها غير هراً .
(٢) في رواية « من حية » انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٢٠ طبع المطبعة الميمنية بمصر ووفيات الأعيان ج ١ ص ١٣٨ طبع المطبعة الميمنية أيضاً .
(٣) سياق البيت يدل على أنه يريد بالجرّد : الجرذ بالذال المعجمة ، وهو الذكر من الفئران ، فأبدل أحد الحرفين من الآخر لضرورة القافية ؛ ولم نجد فيما راجعناه من كتب اللغة نصاً على هذا الإبدال في هذه الكلمة .
(٤) « إلى السدد » ، أى إلى المكان ذوات السدد ، والسدد بضمّين : جمع سداد بكسر السين ككتب وكتاب ، وهو ما يستد به الشيء .
(٥) في رواية « مدد » بالميم في كلتا الكلمتين ؛ والمعنى يستقيم عليها أيضاً انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٢٠ طبع المطبعة الميمنية بمصر ووفيات الأعيان ج ١ ص ١٣٨ طبع المطبعة الميمنية أيضاً .

١٥

٢٠

تَدْخُلُ بُرْجَ الْحَمَامِ مَتَّيْدَا * وَتُخْرِجُ الْفَرْخَ غَيْرَ مَتَّيْدٍ
 وَتَطْرَحُ الرَّيْشَ فِي الطَّرِيقِ لَهُمْ * وَتَبْلَعُ اللَّحْمَ بَلْعَ مُزْدَرِدٍ
 أَطْعَمَكَ الْغَى لَحْمَهَا فَرَأَى * قَتَلَكَ أَرْبَابُهَا مِنَ الرَّشَدِ
 كَادُوكَ دَهْرًا فَمَا وَقَعْتَ وَكَمْ * أَفَلَتَ مِنْ كَيْدِهِمْ وَلَمْ تُكَدِّ^(١)
 حَتَّى إِذَا خَاتَلُوكَ وَأَجْتَمَعُوا * وَسَاعَدَ النَّفْسَ كَيْدُ مَجْتَهِدِ^(٢)
 صَادُوكَ غِيظًا عَلَيْكَ وَأَنْتَقِمُوا * مِنْكَ وَزَادُوا وَمَنْ يَصِدُّ يَصِدِّ^(٣)
 ثُمَّ شَفَوْا بِالْحَدِيدِ أَنْفُسَهُمْ * مِنْكَ وَلَمْ يَرْبَعُوا عَلَى أَحَدٍ
 لَمْ يَرْجُوا صَوْتَكَ الضَّعِيفَ كَمَا * لَمْ تَرِثْ مِنْهَا لَصَوْتَهَا الْغَرِيدِ^(٤)
 فَخِينَ كَاشَفْتَ وَأَنْتَهَكْتَ وَجَا * هَرَّتْ وَأَسْرَفْتَ غَيْرَ مَقْتَصِدِ^(٥)
 أَذَاقَكَ الْمَوْتَ مِنْ أَذَاقِ كَمَا * أَذَقْتَ أَطْيَارَهُ يَدًا بِيَدِ^(٦)
 كَأَنَّهُمْ يَقْتُلُونَ طَاغِيَةً * كَانَ لَطَاغُوتُهُ مِنْ الْعَبْدِ^(٧)

(١) هذا اللفظ يحتمل أن يقرأ بفتح التاء ، أى ولم تك تد تفلت ؛ والمعنى أنه كان يوشك أن يقع في مكائدهم ؛ وبضم التاء ، أى ولم يكيدوك .

(٢) في رواية « النمر » مكان قوله : « النفس » ، وهى أظهر انظر حياة الحيوان ووفيات الأعيان .

(٣) لم يربعوا ، أى لم ينظروا ولم يمهلوا .

(٤) كاشفت ، أى كاشفتهم بالعداوة ؛ وقد ورد هذا البيت في وفيات الأعيان قبل قوله : « صادوك » وهو البيت الخامس عشر من هذه القصيدة ، وهو مستقيم الوضع في كلا المكانين ؛ ورواية وفيات الأعيان : « فحين أخفرت وانهمكت وكاشفت » الخ وأخفرت ، أى نقضت العهد .

(٥) في رواية « ربهن » ؛ والمعنى يستقيم عليها أيضا وفيات الأعيان ج ١ ص ١٩٥ طبع بولاق .

(٦) في كلا الأصلين « كانت لطاغوتها » بصيغة المؤنث ؛ والصواب ما أثبتنا ، إذ التاء في الطاغية ليست للتأنيث ، وإنما هى للبالغة فى الوصف بالطغيان .

(٧) العبد بضمين : جمع عبد .

فلو أكبوا على القراميط أو ^(١) * مالوا على زكرويه لم يزد ^(٢)
يا من لذيذ الفراخ أوقعه * ويحك هلا قنعت بالقدد ^(٣)
ما كان أغناك عن تسورك الـ * برج ولو كان جنّة الخلد
لا بارك الله في الطعام إذا * كان هلاك النفوس في المعد
كم أكلة داخلت حشا شوره * فأخرجت روحه من الجسد
أردت أن تأكل الفراخ ولا * يا كلك الدهر أكل مضطهد
هذا بعيد من القياس وما ^(٤) * أعزّه في الدنو والبعد

(١) القراميط والقراطة : طائفة مشهورة من الزنادقة أتباع الفلاسفة من الفرس الذين يعتقدون نبوة زرادشت ومزدك وماني ؛ وكانوا يبيعون المحرمات ، وكان ابتداء أمرهم في سنة مائتين وثمان وسبعين راجع عقد الجمان للعيني في حوادث هذه السنة ، ومن هذه الطائفة أبو سعيد الحسن بن بهرام الجنابي ، وهو الذي أظهر مذهبهم ؛ وكان دقاقا فتنى عن بلده (جنابة) ، فخرج إلى البحرين وأقام بها تاجرا ، وجعل يستميل العرب بها ويدعوهم إلى نحلته حتى استجاب له أهل البحرين وما والاها ، وقتل سنة إحدى وثلاثمائة ؛ ثم ولى الأمر بعده ابنه أبو طاهر سليمان ، فكان من قتله حجاج بيت الله الحرام وأنقطع طريق مكة في أيامه بسببه والتعدى في الحرم وانتهاك الكعبة ونقله الحجر الأسود إلى القطيف والأحساء من أرض البحرين ما قد أشهر ذكره ، وقد بقى الحجر الأسود عندهم إحدى وعشرين سنة ، ثم ردّ بيدول بذلت لهم . وقد استوفى الطبري وابن الأثير وغيرهما أخبار هذه الطائفة في كتبهم فارجع إليها وانظر معجم البلدان في الكلام على «جنابة» بتشديد النون ، وتاج العروس (مادة جنب) .

(٢) كذا في تاريخ الطبري قسم ٣ ص ٢١٢٧ ، ٢١٣٠ ، ٢٢١٧ وغيرها من المواضع ، والذي في كلا الأصلين : «ذكرويه» بالذال ؛ وهو تحريف ؛ وذكرويه هذا ، هو ابن مهرويه ، كان من دعاة قرمط .

(٣) يريد بالقدد : القطع اليسيرة التي تلقى إليه من فضول الطعام من اللحم وغيره ، واحداها قدّة بكسر أوله وتشديد ثانيه ؛ والذي في كلا الأصلين ووفيات الأعيان : «الغدد» بالغين ؛ وهو تحريف إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق .

(٤) كذا في وفيات الأعيان ؛ والمعنى ما أقل حصوله ؛ والذي في كلا الأصلين «أقربه» ؛ وهو تحريف إذ لا يناسب معناه سياق البيت .

- (١) ولم تكن لي بمن دهاك يد * تقوى على دفعه يد الأبد
 (٢) ولا تبين حشو جلدك عند * الذبح من طاقة ومن جلد
 كأت حبلا حوى - بحوزته - * جيدك للذبح كان من مسد
 كأت عيني تراك مضطربا * فيه وفي فيك رغوؤ الزبد
 وقد طلبت الخلاص منه فلم * تقدر على حيلة ولم تجدد
 بخدت بالنفيس والبخيل بها * كنت ومن لم يجد بها يجد
 عشت حريصا يقوده طمع * وميت ذا قاتل بلا قود
 فما سمعنا بمثل موتك إذ * ميت ولا مثل عيشك النكد
 عشنا بنخير وكنت تكلؤنا * ومات جيراننا من الحسد
 ثم تقلبت في فراخهم * وأنقلب الحاسدون بالكم
 قد أنفردنا بمآتم ولهم * بعدك بالعريس أي منفرد
 قد كنت في نعمة وفي سعة * من المليك المهيم الصمد

(١) يد الأبد، أي الدهر كله .

(٢) في كلا الأصلين « بعد » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق ، إذ الطاقة والجلد

إنما يتبينان عند المصيبة لا بعدها .

(٣) في كلا الأصلين : « بجودته » وفي وفیات الأعيان وحياة الحيوان وغيرهما : « بجودته » ؛ وهو

تحريف في جميع هذه المصادر ؛ ولعل صوابه ما أثبتنا ، أولعله : « بجودته » بالذال ، أي بضمته ، يقال :

« أمر محوذ » ، أي مضموم ، كمحوز ؛ ويقال : « أحوذ ثوبه » ، أي ضمه إليه ، انظر اللسان مادة

« حوذ » .

(٤) في رواية : « للخلق » ، وهي المناسبة للجل انظروفيات الأعيان ج ١ ص ١٩٥ طبع المطبعة الأميرية .

(٥) يريد بهذه العبارة أن من لم يجد بنفسه طائعا جاد بها كارها .

(٦) في كلا الأصلين « وانقلت » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا ، ولم يرد هذا البيت

في وفیات الأعيان .

تأكل من فأر بيتنا رغدا * وأين بالشاكرين للـرغـد^(١)
 قد كنت بددت شملهم زما * فأجتمعوا بعد ذلك البـدـد
 وفتتوا الخبز في السلال فكم^(٢) * تفتت للعيال من كـمـد
 فلم يبقوا لنا على سبـد^(٣) * في جوف أبياتنا ولا لبـد
 وفرغوا قعرها وما تركوا * ما علقته يد على وتـد
 ومزقوا من ثيابنا جـددا * فكلنا في مصائب جـدـد
 فأذهب من البيت خير مفتقد * وأذهب من البرج شر مفتقد
 ألم تخف وثبة الزمان وقد * وثبت في البرج وثبة الأسد؟
 أخفى على الدار فيه بالأمس^(٤) * ومن قبلها على لبـد^(٥)

(٢١)

(١) كذا في وفيات الأعيان وغيره ، وقوله : « وأين بالشاكرين » ، أى أين نعثر بالشاكرين ، فالجاء
 والمجروح متعلق بمحذوف كما هو ظاهر ؛ ولا يجوز أن تكون الباء هنا زائدة ، إذ لم نجد فيما راجعناه من الكتب
 أن هذا الموضع مما تجوز فيه زيادة الباء ، بل إنه يستفاد من معنى اللبيب ج ١ ص ١٠٢ أن زيادة الباء
 في الخبر الموجب كما هنا موقوفة على السماع . والذي في كلا الأصلين « وكنت للشاكرين بالرغد » ؛ وهو تحريف
 إذ لا يظهر له معنى .

(٢) كذا في وفيات الأعيان ج ١ ص ١٩٦ وحياة الحيوان ج ٢ ص ٣٢١ والذي في كلا الأصلين :
 « في التلال » بالناء ؛ وهو تحريف .

(٣) في كلا الأصلين : « أبوابنا » ؛ وهو تحريف .

(٤) كذا ورد هذا البيت في كلا الأصلين ؛ وهو غير مستقيم الوزن ، كما لا يخفى ؛ ولم نجده في المصادر
 التي وردت فيها هذه القصيدة ، (كوفيات الأعيان) (ونكت الحميان) في ترجمة أبي بكر بن العلاف (وحياة
 الحيوان) في الكلام على الهز (وعقد الجمان) (وشذرات الذهب) في الكلام على وفيات سنة ثمان عشرة
 وثلاثة ، وغير ذلك من المصادر الكثيرة ؛ ولم نوفق إلى إصلاحه إصلاحا يقرب في رسم ألفاظه من هذا الرسم
 الوارد في كلا الأصلين على أن الشعر من الأمور التي يجب الاعتماد فيها على الرواية المنقولة ، لا على الظن .
 (٥) لبـد : اسم نسر من نسور لقمان ، وهى سبعة ، ولبد هذا آخرها ، وكان كل نسر منها يعيش ثمانين
 سنة ، وعاش لقمان مقداراً أعما هذه النسور جميعها .

١٠

١٥

٢٠

ولم يدع في عراصمها أحدا * ما بين عليائها إلى السَّندِ^(١)
 عاقبة البغي لا تنام وإن * تأخرت مدة من الممد
 من لم يمت يومه يمت غده * أو لا يمت في غد فبعد غد
 والحمد لله لا شريك له * فكلُّ شيءٍ يرى إلى أمد^(٢)
 وفيه أيضا :

ياهرُّ بعث الحق بالباطل * وصرت لا تُصغى إلى عاذل
 إذا أتيت البرج من خارج * طارت قلوب الطير من داخل
 علما بما تصنع في برجها * فهي على خوفٍ من الفاعل
 قد كنت لا تغفل عن أكلها * ولم يكن ربك بالغافل
 فانظر إلى ما صنعت بعد ذا * عقوبة المأكول بالآكل
 مازلت يا مسكين مستقتلا * حتى لقد منيت للقاتل^(٣)
 قد كنت للرحمة مستأهلا * إذ لم أكن منك بمستاهل
 وقال أيضا :

يا رب بيت ربّه * فيه تضايق مستقرّه
 لما تكاثر فأره * وجفاه بعد الوصل هره

(١) العليا والسند : موضعان ورد ذكرهما في شعر النابغة الذبياني ، قال :

يا دار مية بالعليا فالسند * أقوت وطال عليها سالف الأمد

والسند بالتحريك : ماء لبني سعد ، كما في معجم البلدان ؛ ولم يرد فيه تعيين لموقع العليا .

(٢) كذا في (١) والذي في (ب) : « وقال » ؛ ولعل صواب العبارة « وقال فيه أيضا » ،

جمعا بين ما ورد في كلتا النسختين .

(٣) منيت للقاتل : أي جعل قتلك أمنية له ، يقال : « مناه الشيء ومناه به » : إذا جعله أمنية له

والذي في الأصول : « عينت » ؛ وهو تحريف .

وسعى إلى بُرجٍ أمرئٍ * فيه الفراخُ كما يسـرُّه
ظرتِ المنافعُ أكلها * فإذا منافعُها تضرُّه

ذكر ما قيل في الخنزير

والخنزيرُ مشتركٌ بين السُّبعيَّةِ والبهيميَّةِ، فالذى فيه من السُّبعيَّةِ الناب، وأكلُ
الجيف؛ والذي فيه من البهيميَّةِ الظُّلف، وأكلُ العشب والعلف؛ والخنزيرُ
موصوفٌ بالشُّبق وكثرة السَّفاد، حتى إن الأنتى يركبها الذَّكر وهي تُرجع^(١)، وربما قطعتُ
أميالا وهو على ظهرها، ويرى الرائي أثرَ ستَّةِ أرجلٍ ممَّن لا يعرف ذلك، فيظنُّ أن
في الدَّوابِّ ماله ستَّةُ أرجل؛ والخنزيرةُ تضع^(٢) عشرين خنوصا^(٣)، وتحمل من ماء واحد،
وتضع لمضى ستَّةِ [أشهر^(٤)] من حملها؛ وقال الجاحظ: إنها تضع في أربعة أشهر؛
والخنزيرُ ينزو إذا تمت له ثمانية أشهر، والخنزيرةُ إذا تمت لها ستَّةُ أشهرٍ آشتت^(٥)
السَّفاد، ولكن لا تجيء أولادها كما يريدون؛ وأجودُ النزو أن يكون ذلك منه وهو
أبْنُ عشرة أشهرٍ إلى ثلاثِ سنين؛ وإذا كانت الخنزيرةُ بكرا ولدت جِراء ضعا^(٦)فا

(١) ترجع، أى تروث .

(٢) فى (١) «حنوصا» بالخاء وفى (ب) «جنوصا» بالجيم؛ وهو تصحيف فى كلتا النسختين .

(٣) عبارة مباهج الفكر «من نزوة واحدة» .

(٤) فى كلا الأصلين : «لمضى سنة من حملها»؛ وفى هذه العبارة تصحيف ونقص؛ وما أثبتناه عن

مباهج الفكر وحياة الحيوان ج ١ ص ٢٦٣ طبع المطبعة الميمنية بمصر .

(٥) يريدون، أى يريد أصحابها .

(٦) كذا فى الحيوان للجاحظ ج ٤ ص ١٩ طبع مطبعة السعادة؛ والذي فى كلا الأصلين : «صغارا»؛

وهو تحريف، فان هذا الوصف وإن استقام معناه، إلا أنه غير مفيد، إذ الجِراء حين الولادة لا تكون

إلا صغارا .

- وكذلك البكر من كل شيء، وإذا بلغت الخنزيرة خمسة عشر سنة لا تلد بعدها، وهي أنسل الحيوان، والذكر أقوى الفحول على السفاد، وأطولها مكثا فيه؛ ويقال: إنه ليس شيء من ذوات الأنياب ما للخنزير من القوة في نايه، وربما طال نايه حتى يلتقيا، فيموت عند ذلك جوعا، لأنهما يمنعا من الأكل، وهو متى عض كلبا سقط شعر الكلب، وإذا أراد محاربة الأسد جرب نفسه قبل الإقدام عليه بأن يضرب شجرة بنايه، فإن قطعها حارب الأسد، وإلا هرب منه ولم يقاتله؛ وأخبرني من رآه وقد جرب نفسه في شجرة وضربها بأنيايه، فتمكنت أنيايه منها وثبتت فيها، فأراد الخلاص فعجز، فجاء الأسد إليه وهو على تلك الحالة فأقرسه؛ قالوا: ويعتري ذكره داء الخلاق واللواط، وربما يرى الخنزير وقد ألباه أكثر من عشرين خنزيرا إلى مضيق، ثم ينزرو عليه الأمثل فالأمثل، إلى أن يبلغ آخرهم؛ والخنزير إذا قُلت إحدى عينيه هلك عاجلا؛ ويقول الأطباء: إنه متى فسد من عظام الإنسان عظم ووضع في مكانه عظم من عظام الخنزير قبلته الطبيعة ونبت عليه اللحم؛ وحكى أرسطو أن عمر الخنزير من خمسة عشر سنة إلى عشرين سنة؛ وقلما ذكر الفضلاء والشعراء الخنزير في رسائلهم وأشعارهم، وسأثبت في هذا الموضع ما وقفت عليه في هذا المعنى.

(١) في كلا الأصلين «أنيايه» بصيغة الجمع؛ وهو تحريف؛ والكلام الآتي بعد يقتضى صيغة التثنية

كما أثبتنا وأنظر مباهج الفكر.

(٢) في كلتا النسختين: «الخلاف»؛ وفي مباهج الفكر: «الخلاق»؛ وهو تصحيف في هذه

المصادر الثلاثة، إذ لم نجد من معاني هاتين الكلمتين ما يناسب السياق؛ والخلاق: صفة سوء يدل سياق

الكلام الآتي بعد على المراد بها.

ذكر ما وصف به
الخنزير

فمن ذلك ما كتب به عطاء بن يعقوب الغزنوي يعرض فيها بقاض، قال منها:
وما مثل فلان في استنابته^(١) إلا كمثل رجل رأى في المنام أنه يضاجع خنزيراً، فبكر
إلى المعبر ليبر منامه تعبيرا، فقال المعبر: يابردة الحمير، ما غرك بالخنزير؟ ألين^(٢)
ملمسه، أم حسن معطيه، أم شكاه الرشيقي، أم طرفة العشيق^(٣)، أم لقاءه البهيج،
أم قباعه الغنيج^(٤)، أم شعره الرجل^(٥)، أم ثغره الرتل؟ .

وقال القاضي [محي الدين بن] عبد الظاهر في الخنزير:

وخنزير له ناب تراه * اذا عن آفتاس غير نابي
كمثل الكلب لا بل منه أجرا^(٦) * ويحقر أن يشبه بالكلاب
فذاك لنخوة يعزى وهذا * يقلل نخوة الرجل المهاب
بنص للكتاب غدا حراما * وحلل أكله أهل الكتاب

(١) استنابته، أي جعله نائبا في القضاء .

(٢) في كلا الأصلين: «أو»؛ وقواعد اللغة تقتضي ما أثبتنا .

(٣) يريد بالعشيق: المعشوق، فاعل بمعنى مفعول .

(٤) في كلتا النسختين ومباهج الفكر: «قناعه» بالنون؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا، والقباع
بكسر القاف: نخير الخنزير .

(٥) الرتل بفتح التاء وكسرهما من الثغور: الحسن التفضد، الشديد البياض، الكثير الماء، المستوى
نبات الأسنان .

(٦) أجرا، أي أجرا .

القسم الثاني من الفن الثالث في الوحوش والظباء
وما يتصل بها من جنسها، وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول من هذا القسم فيما قيل في الفيل
والكركدن والزرافة والمها والأيل

ذكر ما قيل في الفيل

يقال : إن الفيل مولدٌ بين الجاموس والحزير، ولذلك يزعم بعض من بحث
عن طبائع الحيوان أن الفيلة مائة الطباع بالجاموسية والحزيرية اللتين فيها، وبعضها
يسكن الماء، وبعضها لا يسكنه؛ ويقال : إن الفيلة صنفان : فيل، وزندبيل^(١)،
وهما كالبيخت والعراب، والبقر والجاموس، والحيل والبراذين، والفأر والجُرذان،
والنمل والذئب، وبعضهم يقول : إن الفيل الذكر، والزندبيل^(١) الأنثى؛ وقال بعضهم :
إن الزندبيل^(١) هو عظيم الفيلة والمقدم عليها في الحرب، وفيه يقول بعض الشعراء :
ذاك الذي مشفره طويل * وهو من الأفيال زندبيل^(١)

وقال آخر :

* وفيه كالطود زبيل^(١) *

وقال آخر :

* من بين أفيال وزندبيل^(١) *

(١) في كلا الأصلين ومباحج الفكر : « وزندفيل » بالفاء؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، كما

وَنُحْرُطُومُ الْفِيلِ أَنْفُسُهُ ، وَبِهِ يُوَصِّلُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ إِلَى فِيهِ ، وَبِهِ يَقَاتِلُ
 وَبِهِ يَصِيحُ ، وَلَيْسَ صَوْتُ الْفِيلِ عَلَى مَقْدَارِ جَوْتِهِ ؛ وَلِسَانُهُ مَقْلُوبٌ ، طَرَفُهُ إِلَى دَاخِلِ
 فِيهِ ، وَأَصْلُهُ خَارِجٌ ، وَهُوَ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ سَائِرِ الْخَيَوانَاتِ ؛ وَالْهِنْدُ تَزْعُمُ أَنَّهُ لَوْلَا ذَلِكَ
 لَتَكَلَّمَ ، وَهُمْ يَعْظُمُونَ الْفِيلَةَ وَيَشْرَفُونَهَا عَلَى سَائِرِ الْخَيَوانَاتِ ؛ وَالْفِيلُ يَتَوَلَّدُ فِي أَرْضِ
 الْهِنْدِ وَالسِّنْدِ وَالزَّبْجِ ، وَبِجَزِيرَةِ سَرَنْدِيبِ^(١) ، وَهُوَ أَعْظَمُهَا خَلْقًا ، وَيَنْتَهِي فِي عِظَمِ الْخَلْقِ
 إِلَى أَنْ يَبْلُغَ فِي الارتفاعِ عَشْرَةَ أَذْرَعٍ ؛ وَفِي أَلْوَانِهَا الْأَسْوَدُ وَالْأَبْيَضُ وَالْأَبْلَقُ وَالْأَزْرَقُ ؛
 وَهُوَ إِذَا أَغْتَلَمَ أَشْبَهَ الْجَمَلَ فِي تَرْكِ الْمَاءِ وَالْعَلْفِ حَتَّى يَنْضُمَ^(٢) إِبْطَاهُ ، وَيَتَوَرَّمُ رَأْسُهُ ،
 وَرَبْمَا آسْتَوْحَشَ لَذَلِكَ بَعْدَ آسْتِئْناسِهِ ، وَالْفِيلُ يَنْزُو إِذَا مَضَى لَهُ مِنَ الْعُمْرِ خَمْسُ
 سِنِينَ ، وَالْأُنْثَى تَحْمِلُ سِنَتَيْنِ ، وَإِذَا حَمَلَتْ لَا يَقْرَبُهَا الذَّكَرُ ، وَلَا يَنْزُو عَلَيْهَا إِذَا
 وَضَعَتْ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثِ سِنِينَ ، وَلَا يَنْزُو إِلَّا عَلَى فِيلَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَهُ عَلَيْهَا غَيْرَةُ شَدِيدَةٌ ؛
 وَإِذَا أَرَادَتْ الْفِيلَةُ أَنْ تَضَعِ دَخَلَتْ النَّهْرَ فَتَضَعُ وَلَدَهَا فِي الْمَاءِ ، لِأَنَّهَا تَلِدُ قَائِمَةً ؛ وَالذَّكَرُ
 يَحْرُسُهَا وَيَحْرُسُ وَلَدَهَا مِنَ الْحَيَّاتِ ، وَذَلِكَ لِعَدَاوَةِ بَيْنَهُمَا ؛ قَالُوا : وَأُنْثَى الْفِيلِ دَاخِلَ
 بَدَنِهِ قَرِيبًا مِنْ كُلَيْتِيهِ ، وَلِذَلِكَ هُوَ يَسْفِدُ سَرِيعًا كَالطَّيْرِ ، لِأَنَّهَا قَرِيبَتَانِ مِنَ الْقَلْبِ
 فَتَنْضَحَانِ الْمَنَى بِسُرْعَةٍ ؛ وَيَقَالُ : إِنَّ الْفِيلَ يَحْقِدُ كَالْجَمَلَ ؛ وَالْهِنْدُ يَجْعَلُونَ نَابِي الْفِيلِ
 قَرْنِيهِ ، وَفِيهَا الْأَعْقَفُ وَالْمُسْتَقِيمُ ؛ قَالَ الْمَسْعُودِيُّ فِي مَرْوَجِ الذَّهَبِ : وَرَبْمَا بَلَغَ

(١) سَرَنْدِيبُ : جَزِيرَةٌ عَظِيمَةٌ فِي بَحْرِ هَرْكَنْدَ ، بِأَقْصَى بِلَادِ الْهِنْدِ طَوَّلُهَا ثَمَانُونَ فَرَسَخًا فِي مِثْلِهَا (بِاقُوت) .
 (٢) أَثْبَتَ النَّاءُ فِي قَوْلِهِ : « عَشْرَةٌ » جَرًّا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجُوزُ التَّنْكِيرُ فِي الذَّرَاعِ ؛ وَهُوَ قَلِيلٌ ؛ وَلَمْ
 يَعْرِفِ الْأَصْمَعِيُّ التَّنْكِيرَ فِيهَا ، وَهِيَ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ أَيْضًا مُؤَنَّثَةٌ لَا غَيْرَ ، وَالتَّنْكِيرُ هُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ ، انْظُرْ
 تَاجَ الْعُرُوسِ ؛ وَقَالَ فِي الْمَصْبَاحِ : « إِنْ بَعْضٌ عَكَلَ يَذْكُرُ الذَّرَاعَ » .

(٣) فِي كَلَا الْأَصْلِينَ : « الْخَلِيلُ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ صَوَابُهُ مَا أَثْبَتْنَا ، انْظُرْ حَيَاةَ الْخَيَوانِ ج ٢
 ص ١٨٨ وَمَبَاهِجَ الْفِكْرِ .

(٤) فِي كَلَا الْأَصْلِينَ : « يَنْظُمُ » بِالظَّاءِ ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

- النابُّ الواحدُ منها خمسين ومائةً مَنْ^(١) ، ورأيتُ أنا من أنياب الفيلة ما طوله يزيد على أربعة أذرعٍ ونصف ، وهو معقف ، شاهدتُ ذلك بمدينة قوص في سنة سبع وتسعين وستائة ، ورأيتُ فيها ناين أظنهما أخوين بهذه الصفة ، وهما معقفان ، وغلظُهما مناسبٌ لطولهما ، والفيلُ يحملُ بنابيه على الجدار الوثيق فيهدمه ، ولم تزل ملوكُ غزنة^(٢) إلى سبكتكين ومن بعدهم من الملوك الغزنوية تفتتح بالفيلة المدن ، وتهدم بصدَماتها الحصون ، وأشهرهم بذلك يمين الدولة محمود بن سبكتكين ، على ما ستقف — إن شاء الله تعالى — عليه في تاريخ الدولة الغزنوية ، والفيلُ سريعُ الاستئناس بالناس ، وفي طبعه أنه إذا سمع صوت الخنزير ارتاع ونفر وأعتراه الفزع ، وقال المسعودي : إنه لا يثبت للهز ، وإذا رآه فر منه ، وقال : إن رجلاً كان بالمولتان^(٣) من أرض الهند يدعى هارون بن موسى مولى الأزدي^(٤) ، وكان شاعراً شجاعاً ذا رياسة في قومه ومنعة بأرض السند مما يلي بلاد المولتان^(٥) [وكان^(٦)] في حصن له هناك ، فالتقى مع بعض ملوك الهند ، وقد قدمت الهند أمامها الفيلة ، فبرز هارون أمام الصف

(١) قيل في المن : إنه رطلان .

(٢) أثبت الناء في قوله : « أربعة » جرياً على مذهب من يجوز تذكير الذراع ، وهو قليل ، والأكثر

في الذراع التأنيث ؛ ولم يعرف الأصمعي غيره ؛ والتذكير هو قول الخليل انظر تاج العروس . ١٥

(٣) ذكر ياقوت أن الصحيح عند العلماء في هذا الاسم (غزني) ، وأما غزنة فأنها من ألفاظ العامة ويقال لمجموع بلادها : (زابلسان) ، وغزنة قصبتها ، وهي مدينة عظيمة وولاية واسعة في طرف خراسان ، وهي الحد بين خراسان والهند ، وكانت منزلاً لبني محمود بن سبكتكين .

(٤) مولتان : مدينة من نواحي الهند على سمت غزنة ، ويسمى مرج بيت الذهب ؛ قال ياقوت : وأكثر ما يسمع فيه « ملتان » بغير واو ، وأكثر ما يكتب بانواو كما هنا . ٢٠

(٥) في مروج الذهب ج ٣ ص ١٤ طبع باريس « السند » .

(٦) يقال في هذا اللفظ الأزدي بالزاي كما هنا ، وهو أكثر ؛ والأسد بسكون السين ، وهو أفصح ، وهو الأزدي بن الغوث بن نبت بن مالك بن كهلان .

(٧) لم ترد هذه الكلمة في كلا الأصلين ؛ وقد أثبتناها عن مروج الذهب ج ٣ ص ١٤ طبع باريس .

وقَصَدَ عَظِيمَ الْفِيلَةِ ، وقد خَبَأَ سِنُّورًا تَحْتَ ثِيَابِهِ ، فَلَمَّا دَنَا فِي حَمَلَتِهِ مِنَ الْفِيلِ أْبْرَزَ الْهَرَّ لَهُ ، فَأَنْهَزَمَ الْفِيلُ وَوَلَّى عِنْدَ مَشَاهِدَتِهِ لِلْهَرِّ ، فَأَنْهَزَمَ الْجَيْشُ وَقُتِلَ الْمَلِكُ الْهِنْدِيُّ ، وَلِهَارُونَ بْنُ مُوسَى قَصِيدَةٌ فِي ذَلِكَ نَذَرَهَا — إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى — عِنْدَ ذِكْرِ وَصْفِ الْفِيلِ ؛

وَالْفَيْلُ إِذَا وَرَدَ الْمَاءَ الصَّافِيَ كَدَّرَهُ قَبْلَ أَنْ يَشْرِبَهُ كَعَادَةِ الْخَيْلِ ، وَهُوَ قَلِيلُ
الْإِحْتِمَالِ لِلْبَرْدِ ، وَإِذَا عَامَ فِي الْمَاءِ اسْتَرَكَاهُ إِلَّا تُحَرِّطُوهَ ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ يَصَادُ بِاللَّهُوِ
وَالطَّرِبِ وَالزَّيْنَةِ وَرَوَائِحِ الطَّيْبِ ، وَالزُّنُوجُ تَصِيدُهُ بِحِيلَةٍ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَهِيَ أَنْتَهُمُ
يَعْمِدُونَ إِلَى نَوْعٍ مِنَ الْأَشْجَارِ ، فَيَأْخُذُونَ وَرَقَهُ وَلِحَاءَهُ وَيَجْعَلُونَهُ فِي الْمَاءِ الَّذِي
تَشْرِبُهُ الْفِيلَةُ ، فَإِذَا وَرَدَتْهُ وَشَرِبَتْ مِنْهُ سَكِرَتْ ، فَتَسْقُطُ إِلَى الْأَرْضِ ، وَلَا تَسْتَطِيعُ
الْقِيَامَ ، فَتَقْتُلُهَا الزُّنُوجُ بِالْحِرَابِ ، وَيَأْخُذُونَ أَنْيَابَهَا وَيَحْمِلُونَهَا إِلَى بِلَادِ عُثْمَانَ ، وَتُنْقَلُ
مِنْهَا إِلَى الْبِلَادِ ، وَأَمَّا أَهْلُ النَّوْبَةِ فَإِنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا صَيْدَهَا لِلْبَقَاءِ عَمَدُوا إِلَى طَرَفِهَا
الَّتِي تَرِدُ الْمَاءَ مِنْهَا ، فَيَحْفِرُونَ هُنَاكَ أَخَادِيدَ وَيُسَقِّفُونَهَا بِالْخَشَبِ الضَّعِيفِ ،
وَيَسْتَرُونَهَا بِالنَّبَاتِ وَالتَّرَابِ ، فَإِذَا مَرَّ الْفَيْلُ عَلَيْهَا انْكَسَرَتْ بِهِ تِلْكَ الْأَخْشَابُ
الضَّعِيفَةُ ، فَيَسْقُطُ فِي الْأَخْدُودِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَتَبَادَرُ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الرِّجَالِ بِأَيْدِيهِمْ
الْعِصَى الرَّقَاقَ ، فَيَضْرِبُونَهُ الضَّرْبَ الْوَجِيعَ ، فَإِذَا بَلَغَ بِهِ الْأَلَمُ خَرَجَ إِلَيْهِمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ
مُغَايِرٌ لِلْبَاسِ مِنْهُمْ ، فَيَضْرِبُهُمْ ، وَيَصْرِفُهُمْ عَنْهُ ، فَيَنْصَرِفُونَ ، وَيَقِفُ هُوَ بِالْقَرْبِ مِنْ
الْفِيلِ سَاعَةً ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ ، فَإِذَا أَبْعَدَ وَغَابَ عَنِ الْفِيلِ رَجَعَ أَوْلَاؤُكَ الْقَوْمُ وَعَاوَدُوا
ضَرْبَهُ حَتَّى يُؤْلَمُوهُ ، فَيَعُودُ ذَلِكَ الرَّجُلُ فِيرِيهِ أَنََّّهُ ضَرَبَهُمْ ، فَيَتَفَرَّقُوا عَنْهُ ، يَفْعَلُونَ
ذَلِكَ بِهِ أَيَّامًا وَالرَّجُلُ يُؤَانِسُ الْفِيلَ ، وَيَأْتِيهِ بِالْمَأْكَلِ وَالْمَاءِ حَتَّى يَأْلَفَهُ وَيَقْرُبَ مِنْهُ ،
فَيُقَالُ : إِنَّهُ يَنَامُ بِالْقَرْبِ مِنْهُ ، وَيَخْرُجُ أَوْلَاؤُكَ ، فَإِذَا رَأَاهُمُ الْفِيلُ قَدْ أَقْبَلُوا أَيْقَظُهُ
بُحْرُطُومِهِ بِرَفَقٍ ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمْ عَنْهُ ، فَيَفْعَلُ عَلَى عَادَتِهِ ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ الْفِيلَ

آستأنس وزال آستيحاشه وألف ذلك الرجل ، حفروا أمامه بتدريج وتوطئة ، فَيَطْلَعُ
وقد سَلَسَ قيَّاده ، وزال عناده ، ثم يحملونه في المركب إلى الديار المصرية في جملة
التَّقاَدِمِ الموظَّفةِ عليهم ؛^(١)

- وبأرض الهند فيلةٌ غيرُ وحشية تستأنس إلى الناس ، وتتناجى بينهم ، ويقاثلون
عليها في حروبهم ، فيجتمع للملك الواحد من ملوك الهند منها عدَّةٌ كثيرة ، وأكثرها
ياوِي المَروِج والغياض كالبقير والجاموس في بلادنا ؛ قال المسعودي : وهي تهرب
من المكان الذي فيه الكرَّكَدَن ، فلا ترعى في موضع تَشُمُّ فيه رائحته ؛ وللفيلة
بأرض الهند آفةٌ عظيمةٌ من الحيوان ، وهو الذي يُعرف بالزبرق أصغرُ من الفهد ،
أحمرُّ اللون براقُ العينين ، سريعُ الوثبة ، يبلغ في وثبته إلى خمسين ذراعا وأكثر ،
فإذا أشرف على الفيلة رَشَّ عليها ببوله ، فيحرقها ، وربما لحق الإنسان فمات ؛
وهذا الوحش إذا أشرف على أحد من أهل الهند آلتجأ إلى أكبر شجر السَّاج ، وأرتقى
إلى أعلاها ، فيأتي هذا الوحش إليها ويثب ، فإن أدركه رَشَّ عليه ببوله ، فأحرقه
وإن عجز عنه وضع رأسه بالأرض وصاح صياحا عجيبا ، فتخرج من فيه قطع من
الدم ، ويموت من ساعته ، ويحترق من الشجرة ما يقع ببوله عليه ؛ قالوا : وللهند
طيبٌ يجمعونه من جباه الفيلة ورءوسها ، فإنها إذا أغلَمتْ عَرُفَتْ هذه الأماكن^(٢)
١٥

٢٤

(١) يريد بالتقادِم : الضرائب التي يقدمونها إلى السلطان في كل سنة ، وهي كلمة كان يستعملها كتاب
الدواوين في عصر المؤلف ، وقد ورد استعمالها كثيرا في السفر الثامن من هذا الكتاب كما ورد في غيره من
الكتب .

- (٢) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومروج الذهب للمسعودي (ج ٣ ص ١١ طبع باريس)
ولم نقف على ضبطه فيما لدينا من كتب اللغة ولا في الكتب المؤلفة في الحيوان ؛ وقد سبق في هذا السفر
في الكلام على البر ذكر هذا السبع بأسم « الزبرقان » بزيادة ألف ونون ، كما ورد ذلك في نسخة مروج
الذهب طبع مصر ؛ ولم نقف على نص يرجح إحدى هاتين الروايتين في هذا الاسم .

(٣) كذا ضبط هذا الفعل بضم الراء في اللسان .

منها عرفا كالمسك ، فهم يستعملونه لظهور الشَّبَق في الرجال والنساء ، وهو يقوى
 النفس ، ويشجج القلب ؛ قالوا : والفيل يَشِبُّ إلى تمام ستين سنة ، ويعمر مائتي
 سنة ؛ [وأكثر ؛ وحكى أرسطو أن فيلا ظهر عمره أربعاً وعشرين سنة ؛ وحكى بعض المؤرخين
 أن فيلا سجد لأبرويز ، ثم سجد للمعتضد ، وبينهما الزمان الذي ذكره أرسطو] واعتبر
 ذلك بالوَسْم ؛ ووقفتُ على حكاية تناسب ما نحن فيه ، أحبتُ أن أثبتها في هذا
 الباب ، وهى : حكى الامام الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني في كتابه
 الموسوم (بجلىة الأولياء) ، قال : حدثنا محمد بن الحسن ، قال : حدثنا عبد الوارث
 ابن بكير : أن أبا عبد الله القلانسي ركب البحر ، فعصفت عليهم الرياح في مركبهم ،
 فدعا أهل المركب وتضرعوا ، ونذروا النذور ، فقالوا : أى عبد الله ؛ كلنا قد عاهد
 الله ونذر نذرا إن أنجانا الله ، فأنذر أنت نذرا ، وعاهد عهدا ؛ فقلت : أنا مجرد من
 الدنيا ، مالى وللنذر ؛ فألحوا علىّ فيه ؛ فقلت : لله علىّ إن خلصنى مما أنا فيه
 لا أكل لحم الفيل ؛ فقالوا : ماهذا النذر ؟ وهل يأكل لحم الفيل أحد ؟ فقلت : كذا
 وقع فى سرى ، وأجراه الله على لسانى ؛ فأنكسرت السفينة ، ووقعت فى جماعة من
 أهلها الى الساحل ، فبقينا أياما لم نذق ذواقا ، فبينما نحن قعود إذا نحن بولد فيل ،
 فأخذوه فذبحوه وأكلوا من لحمه ، وعرضوا علىّ أكله ، فقلت : أنا نذرت وعاهدت
 الله أن لا أكل لحم الفيل ، فأعتلوا علىّ بأنى مضطر ، ولى فسخ العهد لأضطرارى ،
 فأبيت عليهم ، وثبتت على العهد ، فأكلوا وامتألوا وناموا ، فبينما هم نيام إذا جاءت
 الفيلة تطلب ولدها ، وتتبع أثره ، فلم تزل تشم الرائحة حتى انتهت إلى عظام ولدها ،
 فشمتها ، ثم جاءت وأنا أنظر إليها ، فلم تزل تشم واحدا واحدا ، فكلما شمت من

(١) لم ترد هذه التكملة التى بين مربعين فى كلتا النسختين ؛ وقد أثبتناها عن مباحج الفكر ، إذ قوله بعد :

« واعتبر ذلك » الخ متصل بما تضمنته هذه التكملة دون ما قبلها ، كما هو ظاهر .

- واحد رائحة اللحم داسته برجلها أو بيدها فقتلته ، حتى قتلهم كلهم ، ثم أقبلت الى ، فلم تزل تُسَمِّنِي فلم تجد مني رائحة اللحم ، فأدارت مؤخرها وأومات إلى بحر طومها أن أركب ، فلم أقف على ما أومات به ، فرفعت ذنبها ورجلها ، فعلمت أنها تريد مني ركوبها ، فركبتها وأستويت عليها ، وأومات إلى أن أستوي ، فأستويت على شيء وطىء ، فسارت سيرا عنيفا إلى أن جاءت بي في ليلتي الى موضع زريع وسواد ، فأومات الى أن أنزل ، وبركت برجلها حتى نزلت عنها ، فسارت سيرا أشد من سيرها بي ، فلما أصبحت رأيت زراعا وسوادا وناسا ، فحملوني إلى ملكهم ، وسألني ترجمانه ، فأخبرته بالقصة وبما جرى على القوم ، فقال لي : أتدرى كم المسير الذي سارت بك الليلة ؟ فقلت : لا ، فقال : مسيرة ثمانية أيام سارت بك في ليلة ، فليثت عندهم إلى أن حلت ورجعت ، والله أعلم بالصواب .

ذكر شيء مما وصف به الفيل نظما

- من ذلك ما قاله الأرجاني من أبيات وصف فيها مجلس ممدوحه ، فقال :
 والفيل في ذيل السَّاطِ له * زَجَلٌ يَهال له الفتى دُعرا^(٢)
 في موقف الحجاب يؤمر أو * ينهى فيمضي النهى والأمرا^(٣)
 أذنان كالترسين تحتهما * نابان كالرمحين إن كرا^(٤)
 يعلمو له فياله ظهرا * فيظل مثل من أعتلى قصرا^(٥)

(١) يريد بالسواد : الريف . (٢) في كلا الأصلين : «النمط» بالنون ؛ وهو تحريف .

(٣) في (١) «رحل» وفي (ب) «رجل» وهو تصحيف في كلتا النسختين ؛ والزجل : الصوت العالي والجلبة .

(٤) كذا في كلا الأصلين ومباهج الفكر ؛ وتحريك الهاء فيه للوزن ؛ وفي ديوان الأرجاني : «قصرا» بفتح أوله وثانيه ، والمراد به : العنق ، وهذه الرواية الثانية هي أشبه بشعر الأرجاني لما فيها من الجناس بين هذا اللفظ وبين قوله في آخر البيت : «قصرا» .

وقال عبد الكريم النهشلي يصفه :

وأضخم هندی النجار تَعْدَه * ملوك بني ساسان إن نابها دهر
يحيء كطود جائل فوق أربع * مضبرة^(١) لمت كما لمت الصخر
له نخدان كالكتيبين لبدا * وصدرك كما أوفى من الهضبة الصدر
ووجه به أنف كراويق نحيرة * ينال به ما تدرك الأتمل العشر
وجبان لا يروى القلب صدها * ولو أنه بالقاع منهرت حفرة^(٢)
وأذن كنصف البرد تسمعه النداء * خفيا وطرف ينفض العيب مزور
ونابان شقا لا يريد سواهما * قناتين سمرأين طعنهما بتر
له لون ما بين الصباح وليله * إذا نطق العصفور أوصوت الصقر

وقال ابن طباطبا :

أعجب بفيل أنس وحشي * بهيمة في فطنة الإنسي
يفهم عن سائسه الهندي * غيب معاني رمزه الخفي
مثل السدي الموثق المبني * منزّه في خلقه السوي

(١) المضبرة : المجتمع الموثقة ، وكذلك معنى قوله بعد : « لمت » إلى آخر البيت ؛ وفي كلا الأصلين

« مصبرة » ؛ وهو تصحيف . ١٥

(٢) الراويق : ناجود الشراب ، أي الإناء الذي يروق فيه .

(٣) في كلا الأصلين : « وحيثان » ؛ وهو تصحيف ؛ ويريد بالحيين : خرطومه وفه .

(٤) المنهرت : الواسع .

(٥) الحفر : البر الموسعة فوق قدرها .

(٦) في (١) « شانه » وفي ب « سايه » ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين . ٢٠

(٧) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ؛ والذي في مباهج الفكر « الدلي » ، وفي كلتا الكلمتين

تحريف ، إذ لم نقف فيما لدينا من كتب اللغة على معنى لهما يناسب سياق ما هنا ، كما أننا قلنا حروفهما على وجوه كثيرة مما يحتمله الرسم الموجود في هذه المصادر فلم نقف على ما نطمئن إلى معناه منها .

- عن لين مشي رُكِبَ المطي * ذى ذنبٍ مطوّلٍ ثَوْرِيٍّ
 في مثلٍ رَدَفِ الجملِ البختي^(١) * منخفضِ الصوتِ طَوِيلِ العي^(٢)
 يَطُوفُ كالمزجِرِ المنهي * يرنو بطرفٍ منه شادني^(٣)
 في قبج وجهٍ منه خنزيري * خرطومُهُ بكعبَةِ التركي^(٤)
 حَكَى فَمَا من سَمِكٍ بَحْرِي * تُبَصِّرُهُ في فيه ذا هوي^(٥)
 كالذِّلو إذ تهوى إلى القرى^(٦) * يَصُبُّ في مصهرٍ مطوي^(٧)
 ناباه في هولها المخشى * كمثلِ قرني ناطحٍ طوري^(٨)
 أذناه في صِبْغِهِما الفضى * كطيلسانيّ ولدي ذمي^(٩)
 سائسُهُ عليه ذو رُقَى * منتصبٌ منه على كرسي^(١٠)
 يطيعه في أمره المأبى * كطاعة القرقور للنوتى^(١١)

وقال آخر منشدا :

من يركب الفيل فهذا الفيل * إنَّ الذي يحمله محمول^(٧)
 على تهاويل لها تهاويل * كالطود إلا أنه يحول

- (١) الجمل البختي ، هو الخراساني ؛ وهذه الجمال تنتج ما بين عربية وفالج ، وهي طوال الأعناق ، وهذا اللفظ أعجمي معرب .
 (٢) الشادني : نسبة إلى الشادن ، وهو من أولاد الأطباء الذي قد قوى وترعرع وطلع قرناه وأستغنى عن أمه .
 (٣) القرى : مسيل الماء من التلاع .
 (٤) في كلا الأصلين ومباهج الفكر : «طودي» بالبدال ؛ وهو تحريف ؛ والطوري بضم الطاء : الوحشي .
 (٥) القرقور : السفينة العظيمة .
 (٦) في كلا الأصلين : «النوبي» بالباء ؛ وهو تصحيف .
 (٧) في رواية : «يركبه» انظر الحيوان ج ٧ ص ٥١

وقال ابن الرومي :

يقلّب جثماناً عظيماً موثقاً * يهدّ بركنيه الجبال إذا زحم^(١)
ويسطو بخرطوم يطاوع أمره * ومشتبهات^(٢) ما أصاب بها غم^(٣)
ولست ترى بأساً يقوم لبأسه * إذا أعمل النابين في البأس أوصدم^(٤)

وقال هارون بن موسى مولى الأزد يصفه ويذكر خوفه من الهتر :

أليس عجيباً بأن خلقه^(٥) * لها فطن الإنسان في جرم فيل^(٦)
وأظرف من مشيه زوله^(٧) * يحلم^(٨) يحلّ عن الخنثليل^(٩)
وأوقص^(١٠) مختلف خلقه * طويل الثوب قصير النصيل^(١١)
ويلقى العدو بناب عظيم * وجوف رحيب وصوت ضئيل^(١٢)
وأشبهه شيء إذا قسته * بخنزير برّوجا موسى غيل^(١٣)
ينازعه كل ذي أربع * فما في الأنام له من عديل^(١٤)

(١) يريد بالمشتبهات : أنيابه ، والمراد بالجمع هنا ما فوق الواحد ، إذ الفيل له نابان لا أنياب .

(٢) رواية مباحج الفكر وغيره من الكتب : « حطم » ؛ وهي أنسب بالسياق .

(٣) كذا في الحيوان ج ٧ ص ٢٤ ، وقد ضبطناه بالرفع على الابتداء ، وأسم « أن » المخففة ضمير

الشان ، كما تقتضيه القواعد ؛ والذي في كلتا النسختين : « تلقه » ؛ وهو تحريف .

(٤) الزول : الحركة ، يقال : « رأيت شبحاً ثم زال » ، أي تحرك (اللسان) .

(٥) الخنثليل : المسنّ الهرم ، يريد بهذا الشطر أن حلمه وترويه وتودته أجل وأعظم من حلم الشيوخ

المسنين ؛ هذا ما يظهر لنا من معناه ؛ وقد ذكر الجاحظ في الحيوان في تفسير هذا اللفظ كلاماً لم يعين فيه

معنى الخنثليل تعييناً شافياً ، ولكنه ذكر أبحاثاً ورد فيها هذا اللفظ ولم يزد على ذلك ، فارجع إليه .

(٦) الأوقص : القصير العنق .

(٧) النصيل : مفصل ما بين العنق والرأس من باطن ، أي تحت اللعنين .

وَيَعِصِفُ بِالْبَرْبَعِ ^(١) بَعْدَ الثُّمُورِ ^(٢) * كَمَا تَعِصِفُ الرِّيحُ ^(٣) بِالْعَنْدَبِيلِ ^(٤)
 وَشَخْصٌ تُرَى يَدُهُ أَنْفَهُ * فَإِنْ وَصَفُوهُ فَسَيْفٌ صَقِيلٌ
 وَأَقْبَلَ كَالطَّوْدِ هَادِي الْخَمِيسِ * بِهَوْلِ شَدِيدٍ أَمَامَ الرَّعِيلِ ^(٥)
 وَمَرَّ يَسِيلُ كَسِيلِ الْأَتَى * بِوِطَاءٍ خَفِيفٍ وَجَسَمٍ ثَقِيلِ
 فَإِنْ شِمَّتَهُ زَادَ فِي هَوْلِهِ * بِشَاعَةِ أُذُنَيْنِ فِي رَأْسِ غُولِ ^(٦)
 وَقَدْ كُنْتُ أَعْدَدْتُ هِرَّالَهُ * قَلِيلَ التَّهْيَبِ ^(٧) لِلزَّنْدَبِيلِ ^(٨)
 فَلَمَّا أَحَسَّ بِهِ فِي الْعَجَاجِ * أَنَا أَنَا إِلَهُ بَفَتْحٍ جَلِيلِ
 فَسَبَّحَانَ خَالِقِهِ وَحْدَهُ * إِلَهُ الْأَنْامِ وَرَبُّ الْفُيُولِ
 وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْجَوْهَرِيُّ يَصِفُ الْفِيلَ مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي أَوَّلُهَا :
 قَلَّ لِلْوَزِيرِ وَقَدْ تَبَدَّى ^(٩) * يَسْتَعْرِضُ الْكَرَمَ الْمُعَدَّ

(١) في كلا الأصلين : « يعطف » في كلا الموضعين ؛ وهو تصحيف .

(٢) في كلا الأصلين : « باليد بعد الثمر » ؛ وهو تحريف في كلتا الكلمتين صوابه ما أثبتنا انظر
 الحيوان ج ٧ ص ٢٥

(٣) ذكر الجاحظ في تفسير العندبيل أنه طائر صغير جدا ، والريح تعصف به لصغره ، فهو يعرف
 ذلك من نفسه ، فاذا قويت الريح دخل بحره ؛ ويقال فيه « عندليب » أيضا انظر الحيوان ج ٧ ص ٢٥ ،
 وقال ابن الأعرابي : هذا الطائر هو البليل ؛ وقال الجوهرى : هو الهزار .

(٤) في كلا الأصلين : « فان وصلوه بسيف » ؛ وهو تحريف .

(٥) في كلا الأصلين : « بسيل » بالباء ؛ وهو تحريف .

(٦) يشير بهذا البيت وما بعده الى قصته مع الفيل السابقة في ص ٣٠٤ من هذا السفر فانظرها .

(٧) في كلا الأصلين « التهييب » ، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق وأنظر

الحيوان للجاحظ . (٨) الزندبيل : عظيم الفيلة والمقدم عليها .

(٩) يريد بالوزير : صاحب اسماعيل بن عباد ، وكان صاحب قد حصل في واقعة جرجان على الفيل
 الذى كان فى عسكر خراسان ، فأمر من بحضرته من الشعراء أن يصفوه على وزن وقافية قصيدة عمرو بن
 معد يكرب التى أولها : أعددت للعدنان سا * بغة وعداء علندى

انظر يتيمة الدهر ج ٣ ص ٦٨

أَفْنَيْتَ أَسْبَابَ الْعُلَا * حَتَّى أَبْتَ أَنْ تُسْتَجَدَّ
 لَوْ مَسَّ رَاحَتُكَ السَّحَا * بَ لَأَمْطَرْتُ كَرَمًا وَمَجْدًا
 لَمْ تَرْضَ بِالْخَيْلِ الَّتِي * شَدَّتْ إِلَى الْعِلْيَاءِ شَدًّا
 وَصَرَائِمِ الرَّأْيِ الَّتِي * كَانَتْ عَلَى الْأَعْدَاءِ جَنْدًا
 حَتَّى دَعَوْتَ إِلَى الْعِدَى ^(١) * مَا لَا يَلَامُ إِذَا تَعَدَّى
 مَتَقَمَّصًا تِيَهَ الْعُلُو ^(٢) * جَ وَفُطْنَةً أُعِيَتْ مَعْدًا
 مَتَعَسَّفًا طُرُقَ الْعَوَا * لِي حِينَ لَا يُسْتَأَقُ قَصْدًا ^(٣)
 فَيَلَا كَرَضَوَى حِينَ يَلِ ^(٤) * يَبَسَ مِنْ رِقَاقِ الْغَيْمِ بُرْدًا
 مِثْلَ الْغَامَةِ مَلَّتْ * أَكْثَأُهَا بَرْقًا وَرَعْدًا
 رَأْسُ كَقْلَةٍ شَاهِقٍ * كُسَيْتَ مِنَ الْخِيَلِ جِلْدًا ^(٥)
 فَتَرَاهُ مِنْ فَرَطِ الدَّلَا * لَ مَصْعَرًا فِي النَّاسِ خَدًا
 يَزْهَى بِجُرْطُومٍ كَمِثْ * لِي الصَّوْبُ لِحَانِ يَرْدُ رَدًا ^(٦)
 مَتَدِّدٍ كَالْأَفْعُوَا * نَ تَمُدُّهُ الرَّمْضَاءَ مَدًا
 أَوْ كُمْ رَاقِصَةً تَشِي * رَبَّهُ إِلَى النَّدْمَانِ وَجَدًا ^(٧)

١٥ (١) في كلا الأصلين : « الهدى » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق وانظر يتيمة الدهرج ٣ ص ٦٩

(٢) طرق العوالي ، أى طرق القنا والرماح في الحرب .

(٣) في كلا الأصلين : « يستاف » بالفاء ؛ وهو تصحيف .

(٤) رضوى : جبل بالمدينة على سبع مراحل منها ، وعلى يوم من ينبع .

(٥) رأس بالرفع ، أى له رأس .

(٦) ورد هذا البيت في كلا الأصلين بعد البيت الآتى ، والسياق يقتضى نقله فى هذا الموضع كما أثبتنا ، إذ قوله بعد : « متدد » وصف للخرطوم .

(٧) الندمان : جمع نديم ، وفى تاج العروس ما يفيد أنه يصح أن يضبط بضم النون أيضا .

أو كالمصْلَبِ شُدَّ جَنْدٌ * بَاهٍ إِلَى جَذَعَيْنِ شَدًّا
وَكَأَنَّهُ بُوقٌ يَحْزُرُ كَهْ لَيَنْفُخَ فِيهِ جَدًّا
يَسْطُو بِسَارِيَّتِي لُحْيَةٍ * بِنِ يَحِطَّانِ الصَّخَرِ هَدًّا
أُذْنَاهُ مِرْوَحَتَانِ أَسْدٌ * يَنْدَتَا إِلَى الْقَوْدَيْنِ عَقْدًا
عَيْنَاهُ غَائِرَتَانِ ضُيٍّ * قَتَا لَجَمَعَ الضَّوْءِ عَمْدًا
فَكَ كَفُوْهُ الْخَلِي * جِ يَلُوكَ طَوْلَ الدَّهْرِ حَقْدًا
تَلْقَاهُ مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ * سَبَّهَ غَمَامًا قَدْ تَبَدَّى
مَتْنًا كَبْنِيَانِ الْخَوْرِ^(١) * نَقِي مَا يَلَاقِي الدَّهْرَ كَدًّا
رَدْفًا كَدَكَّةَ عَنَبٍ * مَتَمَّيْلَ الْأَوْرَاكِ نَهْدًا
ذَنْبًا كَمَثَلِ السُّوْطِ يَضُّ * رَبِّ حَوْلَهُ سَاقَا وَزَنْدًا
يَخْطُو عَلَى أَمْثَالِ أَعْدٍ * سَمَدَةِ الْخَبَاءِ إِذَا تَصَدَّى
أَوْ مِثْلَ أَمْيَالٍ نُضْدٍ^(٢) * نِ مِنْ الصَّخَوْرِ الصَّمِّ نَضْدًا
مَتَوْرَدٌ حَوْضَ الْمَنِيَّةِ^(٣) * مَتَّ حِينَ لَا يُشْتَاقُ وَرْدًا
مَتَمَلِّقٌ^(٤) فَكَأَنَّهُ * مَتَطَلَّبٌ مَا لَنْ يُوَدَّا^(٥)

(١) متنا بالنصب : بدل من الهاء في قوله السابق : « تَلْقَاهُ » .

(٢) الخورنق : قصر كان بظهر الحيرة ، وقد اختلف فيمن بناه ، فقيل : هو بهرام جور ، وقيل : هو النعمان بن أمراء القيس .

(٣) الأميال : المنارات ، أي الأعلام التي تبني في أنشاز الأرض لهداية المسافرين ، واحده ميل بكسر الميم .

(٤) في كلا الأصلين « متمرّد حوض الدنية » ؛ وهو تحريف في الكلمتين : الأولى والثالثة .

(٥) في كلا الأصلين « مَمَلِّق » بالكاف ، وهو تحريف إذ لا يستقيم به معنى البيت ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا ؛ ولم يرد هذا البيت ضمن هذه القصيدة في يتيمة الدهر .

(٦) « ما لن يود » بضم اليااء مبنيًا للجهول ، أي ما ليس يودّه المطلوب منه ولا يرغب فيه .

متلفعٌ بالكبريا * ء كأنه ملكٌ مفدى
أدنى إلى الشيء البعي * يد يرد من وهم وأهدى
أذكى من الإنسان حتى لو رأى خلا لسدا
لو أنه ذو لهجة * وفى كتاب الله سردا
عقته أرض الهند حتى حل من زهوهرندا^(١)
قل للوزير : عبت حتى قد أتاك الفيل عبدا
سبحان من جمع المحا * سن عنده قربا وبعدا

٢٧

ذكر ما قيل في الكركدن

والكركدن من الحيوان الشديد القوة، القليل العدد؛ وهو شبيه بالجاموس
إلا أنه أغلظ وأعتى وأنبل^(٢) منه، وله قرن غليظ غير طويل في جبهته، وقرن آخر
الطف منه؛ وقد ذكره صاحب المنطق في كتاب الحيوان وسماه الخمار الهندي؛
وقال الجاحظ في كتاب الحيوان : وإتما قل عدد هذا الجنس لأن الأثني منه منها
ما تكون نرورا، وأيام حملها ليست أقل من أيام حمل الفيلة؛ وهذا الحيوان يكون
بأرض الهند وبلاد الحبشة؛ وتزعم الهند أنه إذا كان ببلاد لم يرع شيء من الحيوان
شيئا في أكاف تلك البلاد هيبة له وخضوعا وهربا منه، وليس هو ببلاد الحبشة
كذلك، بل يختلط به غيره من الحيوان؛ قال الجاحظ : وقد قالوا في ولدها وهو

(١) هرند : مدينة من نواحي أصبهان بينهما نحو ثلاثة أيام .

(٢) في مباحج الفكر وحياة الحيوان ما يفيد خلاف ما تفيد هذه العبارة ، فقد ورد في هذين الكتابين

أن الكركدن دون الجاموس .

(٣) أنبل ، أى أجسم وأضخم .

- في بطنها قولاً لولا أنه ظاهرٌ على ألسنة الهند لكان أكثر الناس بل كثيرٌ من العلماء يدخلونه في الخرافة، وذلك أنهم يزعمون أن أيام حملها إذا كادت أن تتم ونَضِجَتْ^(١) وسُخِنَتْ وجاء وقت الولادة فربما أخرج الولدُ رأسه من ظَبِيَّتِهَا^(٢) فأكل من أطراف الشجر، فاذا شبع أدخل رأسه، حتى إذا تمت أيامه، وضاق به مكانه، وأنكرته الرحم، وضعته مطيقاً قوياً على الكسب والحُضْر، لا يعرض له شيء من السباع، وهذا القول أيضاً ذكره المسعودي؛ قال: وإذا اغتلم الفيل في بلاد الهند لا يقوم له شيء من الوحوش إلا الكرَّكْدن، فإنه يفتحِم عليه، فيُحِجِم عنه ويذهب عنه سكرُ الأَغْتلام؛ وقيل: إنه يطعن الفيل بقرنه فيموتا جميعاً، فمنهم من يقول: إنه يثقل عليه فلا يستطيع أن يُخْرِج قرنه من جوفه، فيكون ذلك سببَ حتْفِهِمَا؛ ومنهم من يقول: إن قرنه من السموم التي تقتل الفيل، ودم الفيل من السموم التي إذا وقعت على قرن الكرَّكْدن مات؛ وحكى لي من يرجع إلى قوله، ويعتمد على نقله من الحُبُوش^(٣) أن الكرَّكْدن ببلاد الحبشة إذا رأى الرجل قصده ليقتله، فيعتمد الرجل إلى شجرة فيتعلق بها، فيحاوله الكرَّكْدن، فربما كسر تلك الشجرة وأهلكه، فان بال الرجل على أذن الكرَّكْدن هرب وأسرع الحُضْر فلا يقف ولا يعود إليه، فيسَلَم منه؛ والله أعلم بالصواب.

١٥

(١) نضجت بتخفيف الضاد ونضجت بتشديدها، أي جاوزت وقت الولادة، وهو أقوى للولد وأحكم له.

(٢) الظبية: الفرج؛ وفي كلا الأصلين: «طبيها»؛ وهو تصحيف لا يستقيم به المعنى، إذ لا يعقل أن يخرج الولد رأسه من طبيها، وهما ضرعاها.

٢٠

(٣) ورد هذا الجمع في أساس البلاغة، ولم يرد في اللسان ولا في التاج.

ذكر ما قيل في الزرافة

والزرافة في كلام العرب : الجماعة ، وإنما سُميت الزرافة زرافةً لأجتماع صفات
 عدة من الحيوان فيها ، وهى عنق الجمل ، وجلد النمر ، وقرن الظبي ، وأسنان البقرة ،
 ورأس الإيل^(١) ، وزعم بعض من تكلم في طبائع الحيوان أنها متولدة من حيوانات^(٢) ،
 ويقال : إن السبب في ذلك آجتماع الوحوش والدواب في القيظ في شرائع المياه ،
 فتتسافد ، فيلقح منها ما يلقح ، ويمتنع ما يمتنع ، فربما سفد الأنثى من الحيوان ذكور
 كثيرة ، فتختلط مياهها ، فيجىء فيها خلق مختلف الصور والألوان والأشكال ، والفرس
 تسمى الزرافة (أشتركا وبلنك) وتفسير (أشتر) : بعير ، وتفسير (كأو) : بقرة ، وتفسير
 (بلنك) : الضبع^(٤) ، وهذا موافق لما ذهبت إليه العرب من كونها مركبة الخلق من
 حيوانات شتى ، والجاحظ ينكر هذا القول ، ويقول : هو جهل شديد ، لا يصدر
 عمن لديه تحصيل ، لأن الله عز وجل يخلق ما يشاء على ما يشاء ، وهو نوع من
 الحيوان قائم بنفسه كقيام الخيل والحمر ، وما يحقق ذلك أنه يلد مثله ، وهذا غير
 منكور ، فإننا نحن رأينا زرافة بالقاهرة ولدت زرافة أخرى شبيهها ، وعاشت إلى

(١) في كلا الأصلين : «الابل» بالباء الموحدة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يرشد إليه ما يأتي
 بعد في أبيات لابن حمد يس في وصف الزرافة ؛ والإيل بكسر الهمزة وضمتها — واختار بعض اللغويين
 فتح الهمزة مع كسر الياء المشددة وزان سيد — : صنف من البقر الوحشى ، كما سيأتى في الكلام عنه قريباً
 في هذا السفر ، فانظره .

(٢) الشرائع : جمع شريعة ، وهى مورد الشاربة .

(٣) عبارة الأصل : وتفسير كا : بقرة وتفسير و «بلنك» الخ فنقل الواو من الكلمة الأولى إلى
 الثانية ؛ وهو خطأ من النسخ صوابه ما أثبتنا نقلاً عن تاج العروس مادة (زرف) .

(٤) كذا ورد تفسير هذا اللفظ في كلا الأصلين والحيوان ج ٧ ص ٧٦ والذي في التاج (مادة زرف) :
 أنه النمر ؛ وهذا هو الموافق لما وجدناه في المعجم الفارسي الانجليزي تأليف ستانجاس .

(١) الآن؛ وصفة الزرافة أنها طويلة اليدين والعنق جدًا، منها ما يزيد طوله على عشرة أذرع، قصيرة الرجلين جدًا، وليس لرجليها ركب^(٢)، وإنما الركب^(٢) ليديها كسائر البهائم؛ وهي تجتر وتبعر، وفي طبع هذا الحيوان التودد للناس والتألف بهم.

وقد وصفها الشعراء وشبهوها في أشعارهم، فمن ذلك ما قاله عبد الجبار بن حمديس الصقلي:

ذكر ما وصف به
الزرافة

ونُوبية في الخلق فيها خلأ^(٣) * متى ما ترقَّ العين فيها تسفل^(٤)
إذا ما أسمها ألقاه في السمع ذا كر^(٣) * رأى الطرف منها ما عناه بمقول^(٥)
لها نخذا قرم وأظلاف قرهب^(٦) * وناظرتا ريم وهامة إيل^(٧)
كأن الخطوط البيض والصفراء شبت * على جسمها ترصيع عاج بصندل
ودائمة الإقواء في أصل خلقها * إذا قابلت أديارها عين مقبل
تلفت أحيانا بعين كيلة * وجيد على طول اللواء المظلل

(١) أثبت الناء في قوله: «عشرة» جريا على لغة من يجوز التذكير في الذراع، وهو قليل، والأكثر في الذراع التأنيث، بل إن بعض اللغويين ينكر التذكير فيها، والتذكير هو قول الخليل انظر تاج العروس.

(٢) المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد، إذ المراد ركبان.

(٣) في كلا الأصلين ومباحج الفكر: «زاجر» وهو تحريف لا يستقيم به المعنى.

(٤) في كلا الأصلين: «قد»؛ وهو تحريف لا يستقيم به المعنى صوابه ما أثبتنا نقلا عن مباحج الفكر؛ ويريد بهذه العبارة أن العين ترى من الزرافة معنى اسمها في اللغة، وهو الجماعة، فإن في الزرافة عدة أوصاف من أنواع شتى من الحيوان؛ وقد فصل ذلك في البيت الآتي بعد.

(٥) القرم: الفعل من الجمال.

(٦) القرهب: الثور الكبير الضخم؛ وفي كلا الأصلين «قرهب» بالفاء؛ وهو تصحيف.

(٧) الإيل بكسر الهمزة وضمها — واختار بعض اللغويين في ضبطه فتح الهمزة مع كسر الياء.

المشددة — : صنف من البقر الوحشي، كما سيأتي في هذا السفر عند الكلام على هذا الحيوان.

وَتَنْفُضُ رَأْسًا فِي الزَّمَامِ كَأَنَّمَا * تَرِيكَ^(١) [لَهُ فِي الْجَوِّ نِفْضَةً أَجْدَلِ^(٢)
إِذَا طَلَعَ النَّطْحُ^(٣) أَسْتَجَادَتْ نَطَاحَهُ * بِرَأْسِ^(٤) [لَهُ هَادٍ عَلَى السُّحْبِ مَعْتَلٍ
وَعُرْفُ^(٥) رَقِيقُ الشَّعْرِ تَحْسَبُ نَبْتَهُ * إِذَا الرِّيحُ هَزَّتْهُ ذَوَائِبُ سَنَبِلٍ
وَتَحْسَبُهَا مِنْ مَشِيهَا إِنْ تَبَخَّرَتْ * تُزَفُّ إِلَى بَعْلِ عُرُوسَا وَتَنْجَلِي
فَكَمْ مَنَشِدٍ قَوْلَ أَمْرِئِ الْقَيْسِ عِنْدَهَا * (أَفَاطِمُ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ)

وَقَالَ عُمَارَةُ الْيَمْنَى - وَقَدْ وَصَفَ تَصَاوِيرَ دَارٍ مِنْهَا زَرَّافَةً - :

وَبِهَا زَرَّافَاتٌ كَأَنَّ رِقَابَهَا * فِي الطَّوْلِ أَلْوِيَةً تُؤَمُّ الْعَسْكَرَا
نُوبِيَّةُ الْمَنْشَا تَرِيكَ مِنَ الْمَهَا * رَوَّاقًا وَمِنْ بَزْلِ الْمَهَارِي مِشْفَرَا
جُبِلَتْ عَلَى الْإِقْعَاءِ مِنْ إِعْجَابِهَا * فَتَخَالُهَا لِلتَّيِّهِ تَمْشِي الْقَهْقَرَى

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ رَشِيقٍ مَنَشِدًا :

وَمَجْنُونَةٌ أَبَدًا لَمْ تَكُنْ * مَذَلَّةَ الظَّهْرِ لِلرَّاكِبِ
قَدْ آتَصَلَ الْجَيْدُ مِنْ ظَهْرِهَا * بِمِثْلِ السَّانِمِ بِلا غَارِبِ
مَلْمَعَةٍ مِثْلَمَا لُمِعَتْ * بِجَنَاءِ وَشَى يَدُ الْكَاعِبِ

(١) لم ترد هذه التكلة التي بين هذين المربعين في كلا الأصلين ولا في مباحج الفكر، وقد أثبتناها عن ديوان ابن حمديس اذ بدونها لا يستقيم الإعراب بالرفع في قوله : "هاد" وقوله "معتل" إذ كان مقتضاهما النصب على المفعولية لقوله قبل هذه التكلة : «تريك» كما هو ظاهر .

(٢) الأجدل : الصقر .

(٣) النطح : الشرطان ، وهما نجان من برج الحمل ، وهما قرناه .

(٤) الهادي : العنق .

(٥) كذا ورد هذا البيت في كلا الأصلين ومباحج الفكر في هذا الموضع ؛ وقد ورد في ديوان ابن حمديس بعد قوله السابق : «تلفت أحيانا» الخ البيت ؛ وهو مستقيم الوضع في كلا المكانين .

كَأَنَّ الْجَوَارِيَ كَفَفْنَهَا ^(١) * تَخَلَّجُ ^(٢) مِنْ كُلِّ مَا جَانِبِ

وقال أيضا :

وَأَنْتَكَ ^(٣) مِنْ كَسْبِ الْمُلُوكِ زَرَاةٌ * شَتَّى الصِّفَاتِ لِلْوَنَاءِ ^(٤) أَثْنَاءُ ^(٥)
 جَمَعْتُ مُحَاسِنَ مَا حَكَتْ فَتَنَاسَبَتْ * فِي خُلُقِهَا وَتَنَافَتْ الْأَعْضَاءُ
 تَحْتَنُّهَا ^(٦) بَيْنَ الْخَوَافِقِ مِشْيَةً * بَادٍ عَلَيْهَا الْكِبَرُ وَالْخِيَلَاءُ
 وَتَمَدَّ جِيدًا فِي الْهَوَاءِ يَزِينُهَا * فَمَكَانُهُ تَحْتَ اللَّوَاءِ لَوَاءُ
 حُطَّتْ مَا نَحَرُهَا وَأَشْرَفَ صَدْرُهَا * حَتَّى كَأَنَّ وَقُوفَهَا إِقْعَاءُ
 وَكَأَنَّ فِيهِرَ الطَّيِّبِ مَا رَجَمْتُ بِهِ ^(٧) * وَجَهَ الثَّرَى لَوُلِّتُ ^(٨) الْأَجْزَاءُ
 وَتَخَيَّرْتُ دُونَ الْمَلَابِسِ حُلَّةً * عَيْتٌ بِصَنْعَةٍ مِثْلِهَا صَنْعَاءُ

- ١٠ (١) في كلا الأصلين ومباهج الفكر : « كففنها » ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه سياق البيت وانظر العمدة لابن رشيق ج ٢ ص ٢١٩ طبع مطبعة السعادة بمصر « وكففنها » بتشديد النون ، أى أحطن بها .
- (٢) تخلج ، أى تتمايل يمينا وشمالا .
- (٣) وأنتك ، يخاطب ملك المغرب ، وكانت هذه الزرافة التى يصفها قد أتت فى هدية من مصر الى ملك المغرب . انظر العمدة ج ٢ ص ٢٢٨
- ١٥ (٤) فى كلا الأصلين ومباهج الفكر والعمدة لابن رشيق ج ٢ ص ٢٢٨ "لكونها" بالكاف ؛ وهو تحريف ، والسياق يقتضى ما أثبتنا .
- (٥) كذا فى كتاب العمدة ؛ والذي فى كلا الأصلين ومباهج الفكر « أنباء » ؛ وهو تصحيف لا يستقيم به المعنى ؛ ويريد بالأثناء : ما آتئى وانعطف من الخطوط التى ترى فى الزرافة .
- ٢٠ (٦) فى كلا الأصلين ومباهج الفكر « لجينها » ؛ وهو تحريف لا يستقيم به المعنى صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه سياق البيت وكما فى كتاب العمدة .
- (٧) فهر الطيب ، أى الحجر الذى يدق به الطيب ؛ يريد تشبيه حوافرها به فى الصلابة والقوة .
- (٨) « لولمت الأجزاء » أى لو لم تكن لها أظلاف مشقوقة .

لَوْ نَا كُلُونِ الذَّبْلَ إِلَّا أَنَّهُ ^(١) * حَلَّى وَجَزَعَ بَعْضُهُ الْجَلَاءُ
أَوْ كَالسَّحَابِ الْمَكْفِيهِةَ خَطَّطَتْ ^(٢) * فِيهَا الْبُرُوقُ وَمِيْضُهَا إِيْمَاءُ
أَوْ مِثْلَهَا صَدَّتْ صَفَائِحُ جَوْشِنٍ ^(٣) * وَجَرَى عَلَى حَافَاتِهِنَّ جِلَاءُ
نَعْمَ التَّجَافِيْفُ الَّتِي قَدْ دُرِعَتْ ^(٤) * مِنْ جِلْدِهَا لَوْ كَانَ فِيهِ وَقَاءُ
وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ شَرْفٍ الْقَيَّرَوَانِيُّ :

غَرِيْبَةٌ أَشْكَالٍ غَرِيْبَةٌ دَارٍ * لَهَا لَوْنٌ خَطَّى فَضَّةٍ وَنُضَارٍ
فَلَوْنٌ لَهَا لَوْنُ الْبَيَاضِ وَصَفْرَةٍ * كَمَا مُرْجَتْ بِالْمَاءِ كَأْسُ عُقَارٍ
وَأَخْرَمَا بَيْنَ أَسْوَدَادٍ وَحُمْرَةٍ * كَمَا أَحْمَرَتْ مَسْوَدُ الدِّخَانِ بِنَارٍ
أَعْيَرَتْ شَخْوصًا وَهِيَ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ * تَحْيِرٌ فِي تَنْشِيرٍ لَهَا وَقِفَارٍ
تَقُومُ عَلَى مَا بَيْنَ ظَلْفٍ وَحَافِرٍ * لَهُ جِسْمٌ جُلْمُودٍ وَصِبْغَةٌ قَارٍ
وَأَرْبَعَةٌ تَحْكِي سَبَائِكَ عَسْجِدٍ * تَطِيرُ بِهَا فِي الْأَرْضِ كُلِّ مَطَارٍ
لَهَا عُنُقٌ قَدْ خَالَطَ الْجَوْ تَحْتَهُ * طَوَالَ لَهَا تَخَطُّوْ أَمَامَ قِصَارٍ
وَذَاتُ قَرَى وَعَيْرُ الرُّكُوبِ وَإِنَّمَا * أُجِلَّتْ بَذَا ^(٦) عَنْ ذِلَّةٍ وَصَغَارٍ
لَهَا عَجْبَةٌ التِّيَاهِ عُجْبًا بِنَفْسِهَا ^(٧) * وَلَكِنْ ذَاكَ الْعُجْبُ تَحْتَ وَقَارٍ

- ١٥ (١) الذبل : جلد السلحفاة البحرية ، أو عظام ظهر دابة بحرية تتخذ منها الأسورة والأمشاط .
(٢) في كلا الأصلين والعمدة ص ٢٢٩ ؛ « خيطت » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .
(٣) الجوشن : الدرع .
(٤) في كلا الأصلين ومباهج الفكر : « التحاقيق » ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما تفتضيه بقية البيت ، وكما في العمدة ؛ والتجافيف : جمع تجفاف ، وهو آلة للحرب من حديد وغيره يلبسه الفرسان ، وقد يلبسه الإنسان للوقاية في الحرب .
٢٠ (٥) رواية العمدة : « التي أدرعت بها » ؛ والمعنى يستقيم على كلتا الروايتين .
(٦) في كلا الأصلين : « يدا » ؛ وهو تصحيف .
(٧) عجة التياه ، أي هيئة عجبه ؛ ولهذا ضبطناه بكسر العين .

ذكر ما قيل في البقر الوحشية — وهى المها — والإيل^(١)

ولنبداً بذكر ترتيب سنّها، ثم نذكر ما قيل فيها،

أمّا سنّها — فقد قالت العرب : ولد البقرة الوحشية مادام يرضع فهو فزٌّ وفرقد وفريز، فإذا ارتفع عن ذلك فهو يعفور وجؤذر^(٢)، وبجنج، فإذا شب فهو مهاة فإذا أسن فهو قرهب، هذا ما قيل في سنّها .

٥

وأما ما قيل في المّها — فذكر من بحث عن طبائع الحيوان أن من طبائعها الشبق والشهوة، وأن الأنثى إذا حملت هربت من الذكر خوفاً من عبثه بها في الحمل، والذكر لفرط شهوته يركب الذكر، وإذا ركب واحد منها شمّ الباقي روائح الماء منه، فيثبن^(٣) عليه، ولا يمنع ما يثب عليه بعد ذلك، ولم أقف من أحواله على غير هذا الذى أوردته، فلندكر ما وُصف به .

١٠

فمن ذلك ما قاله كاتب أندلسي من رسالة طردية، جاء منها : وعن لنا سرب نعاج يمشين رهوا كمشى العذارى، ويتثنين زهوا تثنى السكرى، كأنما تجلجل بالكافور جلودها، وتضحخ بالمسك قوائمه وخدودها، وكأنما لبسن الدّمقس سربالا، وأتخذن السندس سروالا .

ذكر ما وصفت به المها

١٥

(١) فى كلا الأصلين : « والإيل » بالباء الموحدة ؛ وهو تصحيف .

(٢) فى كلا الأصلين : « ويخرج » ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا نقلاً عن المخصص ج ٨ ص ٣٤

(٣) « فيثبن » ، أى الثيران ؛ وفى كتب القواعد ما يفيد جواز أن يعامل جمع الذكور غير العقلاء معاملة جمع المؤنث الحقيقى فيسند فعله الى نون الإناث كما هنا فتقول : « الأيام فعلن » كما تقول : الزينات فعلن انظر شرح الرضى ج ٢ ص ١٥٩ طبع الآستانه . (٤) الرهو : السير السهل .

٢٠

(٥) فى كلا الأصلين : « تخلخ » ؛ وهو تحريف لامعنى له صوابه ما أثبتنا أخذاً مما يأتى فى ص ٣٣٦ س ١٠ من هذا السفر ضمن رسالة لبعض الأندلسيين يصف أرنبا ، إذ قال فى مثل هذا المعنى : « وجلال بالكافور منته » . (٦) فى كلا الأصلين « وحدودها » بالحاء ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ؛ فانه يريد أن فى خدودها نقطا سوداء تشبه المسك .

من كلِّ مهْضَمَةٍ الحَشَا وحَشِيَّةٍ * تَحْمِي مَدَارِيهَا دَمَاءٌ جَلُودِهَا ^(١)
 وكَأَنَّمَا أَقْلَامُ حَبْرٍ كَتَبَتْ * بِمَدَادٍ عَيْنِيهَا طُرُوسٌ خَدُودِهَا
 فأرسلنا أُولَى الخَيْلِ على أَنْحَرَاهَا ، ^(٢) وَخَلَّيْنَاهَا وَإِيَّاهَا ، ^(٣) فَمَضَتْ مُضَى السَّهَامِ ،
 وَهَوَتْ هَوَى السَّهَامِ ، ^(٤) بَخَالَاتٍ فِي أُسْرَائِيهَا يَمِينًا وَشِمَالًا ، فَكَأَنَّمَا أَهْدَتْ لَأَجَالِهَا ^(٥)
 أَجَالًا ، ^(٦) فَمِنْ مَتَّقٍ بَرُوقِهِ ، وَكَأَبٍ أَتَاهُ حَتْفُهُ مِنْ فَوْقِهِ .

وقال الأخطل يصف ثورا :

فَمَا بِهِ غَيْرُ مَوْشَى أَكْرَعُهُ * إِذَا أَحْسَّ بِشَخِصٍ مَا ثَلِي مَثَلًا ^(٧) ^(٨) ^(٩)
 كَأَن عَطَّارَةً بَاتَتْ تُطِيفُ بِهِ * حَتَّى تَسْرِبَلَ مَاءَ الْوَرَسِ وَأَنْتَعَلَا
 كَأَنَّهُ سَاجِدٌ مِنْ نَضْجِ دِيمَتِهِ * مَقْدَسٌ قَامَ تَحْتَ اللَّيْلِ فَأَبْتَهَلَا ^(١٠)
 يَنْفِي التَّرَابَ بَرُوقِهِ وَكَلْكَلِهِ * كَمَا أَسْتَمَازُ رَيْسُ الْمُقْنَبِ النَّفْلَا ^(١١) ^(١٢)

- (١) مداريها ، أى قرونها ، واحده مدرى بكسر الميم وفتح الراء ، ومدراة .
- (٢) أنحراها ، أى أخرى النعاج .
- (٣) فى كلا الأصلين ومباهج الفكر : « وحلبنا وأبأها » ؛ وهو تصحيف فى كلا الكلمتين .
- (٤) السهام بفتح السين : ضرب من الطير دون القطا فى الحلقة ، واحده سمامة .
- (٥) الآجال : جمع إجل بكسر فسكون ، وهو القطيع من بقر الوحش .
- (٦) الروق : القرن .
- (٧) فما به ، أى بالطلال الذى ذكره فى أول القصيدة انظر ديوان الأخطل .
- (٨) فى رواية : « نابى » انظر ديوان الأخطل ص ١٣٨ طبع بيروت والمعنى يستقيم على هذه الرواية أيضا ، والنابى : المصوت صوتا خفيا .
- (٩) مثل ، أى قام منتصبا .
- (١٠) فى رواية « مسبح قام نصف الليل » انظر ديوان الأخطل ص ١٤٠
- (١١) المقنب بكسر الميم : جماعة الخيل والفرسان ، قيل : دون المائة .
- (١٢) النفل بالتحريك : الغنيمة .

وقال عديُّ بن الرِّقاع يصف ثورين يعدوان :

يَتَعَاوِرَانِ مِنَ الْغُبَارِ مُلَاءَةً * بِيَضَاءِ مُحْكَمَةٍ هُمَا نَسْجَاهَا
(١)
تُطَوِي إِذَا وَرَدَا مَكَانًا جَاسِيًا * وَإِذَا السَّنَابِكُ أَمَهَاتٍ نَشْرَاهَا
وقال الطَّرِمَاح يصف عدوه بسرعة :

يَبْدُو وَتُضْمِرُهُ الْبِلَادُ كَأَنَّهُ * سَيْفٌ عَلَى شَرَفٍ يُسَلُّ وَيُغْمَدُ
(٢)

- وأما ما قيل في الإيِّل — فهو من أصناف البقر الوحشية ، وهذا الحيوان يَسْمَن كثيرا ، وإذا سَمِنَ آخَتَفَى خوفا أن يصادَ لِسْمَنِه ، وهو مولَعٌ بأكل الحيات ، يطلبها في كلِّ موضع ، فإن آنبحرت أخذ الماءَ بفيه ، ونفخه في ألجُر ، فتُخْرِج له ذنبها فيأكلها ، حتَّى إذا آتتهى إلى رأسها تركه خوفا من السَّم ، وربما لَسَعَتْهُ فتسيل دموعه إلى نقرتين تحت محاجر عينيه تدخُل في كلِّ واحدةٍ منهما الإصبع ، فتجمد تلك الدموع فتصير كالشَّمع ، تُتَّخَذ دِرْيَاقًا لِسَم الحيات ، وهو البازهرُ الحيوانى ، قالوا : وإذا لَسَعَتْهُ الحيات أكل السَّرَاطِينُ فيبرأ ويبرئه أكلُ التفاح أيضا وورق شجره ، وهو لا تنبت له قرونٌ إلَّا بعد أن تمضى له سنتان من عمره ، فإذا نبت قرناه نبتا مستقيمين كالوتدين ، وفي الثالثة يتشعبان ، ولا يزال التشعبُ في زيادةٍ إلى تمام ست سنين ، وحينئذ يكونان كالشجرتين على رأسه ، ثم

(١) يريد بالجاسى : ما صلب من الأرض .

(٢) كذا ضبط هذا اللفظ بكلا الضبطين في كتب اللغة ، واختار بعض اللغويين فيه ضبطا ثالثا وهو

فتح الهمزة مع كسر الياء المشددة وزان (سيد) .

(٣) في شفاء الغليل أن هذا اللفظ معرب بادزهر ، وأنه مولد .

(٤) السراطين : جمع سرطان بالتحريك ، وهو حيوان من خلق الماء ويسمى : عقرب الماء أيضا ،

وكنيته أبو بحر ، وهو يعيش في البر أيضا وهو جيد المشى سريع العدو ذو مخالب وأظفار حداد . انظر

حياة الحيوان ج ٢ ص ١٦

بعد ذلك يُلقى قرونه في كل سنة، ثم تنبت، وإذا نبتا عرضهما للشمس حتى يصلبا، وهما إذا كبرا على رأسه منعاه من الجرى؛ ولا يكاد يُفلت إذا طلبته الخيل؛ وإذا ألقى قرونه علم أنه ألقى سلاحه، فهو لا يظهر؛ قال الجاحظ: قال صاحب المنطق^(١): إن أنثى الإيل إذا وضعت ولدا أكلت مَشِيمَتَهَا فتظن أنه شيء تُتداوى به من علة النفاس؛ وزعم أرسطو أن هذا النوع يصاد بالصفير والغناء، وهو لا ينام مادام يسمع ذلك، ومن أراد صيده من الصيادين شَغَلَهُ^(٢) بعضهم بالتطريب، ويأتيه البعض من خلفه، فاذا رأوه مسترخية أذناه وثبوا عليه؛ وإذا اشتد عليه العطش من أكل الحيات أتى غدير الماء وأشتمه، ثم أنصرف عنه، يفعل ذلك أربعة أيام، ثم يشرب في اليوم الخامس، وإنما يمتنع من شرب الماء خوفا على نفسه من سريان السم في جسده مع الماء؛ والله أعلم.

قال بعض الشعراء:

هجرتك لا قلى منى ولكن * رأيت بقاء وُدك في الصّدود
كهجر الظامئات الماء لما * تيقن المنايا في الورود
تذوب نفوسها ظما وتخشى * هلاكا فهي تنظر من بعيد

وقال آخر في مثل ذلك:

وما ظامئات طال في القيظ ظمئها^(٣) * بجاءت وفي الأحشاء غلى المراحل
فلما رأين الماء عذبا وقد أنت * إليه رأين الموت دون المناهل

(١) يريد بصاحب المنطق: أرسطو طاليس.

(٢) في (١): «صغى له»؛ وهو تحريف.

(٣) الظمى بالكسر: ما بين الشربين، ويجوز أن يضبط هذا اللفظ أيضا بفتح الظاء وسكون الميم،

وهو مصدر «ظمى».

ذكر ما قيل
في امتناعه عن شرب
الماء مع حاجته
إليه

(١) فوأت ولم تشفى صداها وقد طوت * حشاها على ونخر الأفاعى القوائيل
بأعظم من شوقي إليك وحسرتى * عليك ولم ألتد منك بطائل

الباب الثانى من القسم الثانى من الفن الثالث فيما قيل فى الحمر الوحشية والوعل واللط^(٢)

ذكر ما قيل فى الحمر الوحشية

والحمار الوحشى يسمى العير والفرأ ؛ وبه ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم
المثل^(٤)، فقال : "كل الصيد فى جوف الفرأ" ؛ ويقال : إنه يتزو إذا بلغ
ثلاثين شهرا من عمره ؛ وهو يوصف بشدة الغيرة ؛ ويقال : إن الأنثى إذا ولدت

(١) لم تحذف الياء من هذا الفعل كما يقتضيه الجزم « بلم » جريا على لغة من يرفع الفعل بعدها ، ومنه

قول الشاعر :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفا لم يوفون بالجار

وقال بعض النحويين : إن رفع الفعل بعدها فى هذا البيت ضرورة ؛ وقال ابن مالك : هى لغة ، راجع

مغنى اللبيب ج ١ ص ٢١٧ طبع المطبعة الميمنية بمصر .

(٢) لم نجد اسم هذا الحيوان فى لدينا من الكتب المؤلفة فى الحيوانات ، كما اننا لم نجده فيما راجعناه

من كتب اللغة ؛ ولهذا لم نضبطه .

(٣) فى (١) « رية » ؛ وهو تحريف .

(٤) ورد فى مجمع الأمثال ج ٢ ص ٦٩ طبع بولاق أن أبا سفيان استأذن على النبي صلى الله عليه

وسلم ، فحجب قليلا ، ثم أذن له ، فلما دخل قال : ما كنت تأذن لى حتى تأذن لمجارة الجلهتين — وهما

جانبا الوادى — فقال صلى الله عليه وسلم : يا أبا سفيان ، أنت كما قيل : « كل الصيد فى جوف الفرأ » . الخ

وهذا المثل يضرب لمن يفضل على أقرانه ؛ وأصله أن ثلاثة نفر خرجوا متصيدين ، فاصطاد أحدهم أرنباً ،

والآخر ظيباً ، والثالث حمارة ، فاستبشر الأولان بما نالا وتطاولا على الثالث فقال : " كل الصيد

فى جوف الفرأ " .

جحشا كَدَمٌ^(١) الذَّكْرُ قَضِيْبَهُ ، فالإِناث تُعْمَلُ الحِيلَةُ فِي إِبْقائِهِ ، فَتَهْرُبُ بِهِ مِنْ أَبِيهِ ، وَتَكْسِرُ رِجْلَهُ لِيَسْتَقَرَّ بِذَلِكَ الْمَكَانَ ، وَهِيَ تُتَعَهَّدُهُ وَتُرَضَّعُهُ ، فَإِذَا أَنْجَبَتْ رِجْلَهُ وَقَوِيَتْ وَصَحَّتْ ، وَأَمَكْنَهُ الْمَشْيَ عَلَيْهَا ، يَكُونُ قَدْ حَصَلَ فِيهِ مِنَ الْقُوَّةِ وَالْجَرَى مَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ، وَيَهْرُبُ إِذَا أَبَوْهُ أَوْ مِنْ هُوَ أَقْوَى مِنْهُ أَرَادَ خِصَاءَهُ ؛ وَيُقَالُ : إِنَّ الْحِمَارَ الْوَحْشِيَّ يُعْمَرُ مَائَتِي سَنَةً وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، وَكَلَّمَا بَلَغَ مِائَةَ سَنَةٍ صَارَتْ لَهُ مَبُولَةٌ^(٢) ثَانِيَةً ؛ قَالُوا : وَشَوْهَدُ مِنْهَا مَا لَهُ ثَلَاثُ مَبَاوِلَ وَأَرْبَعُ ؛ وَمَعَادِنُهُ بِلَادُ النَّوْبَةِ وَزُغَاوَةٍ ، وَيُوجَدُ مِنْهُ مَا تَكُونُ شَيْئُهُ مَعْمَدَةً بَيَاضَ وَسَوَادَ فِي الطَّوْلِ مِنْ أَعْضَائِهِ الْمُسْتَطِيلَةِ ، وَمُسْتَدِيرَةٍ فِيمَا اسْتَدَارَ مِنْهَا بِأَصَحِّ قِسْمَةٍ ؛ وَمِنْهَا صِنْفٌ يُسَمَّى الْأَخْدَرِيَّ وَهُوَ أَطْوَلُهَا أَعْمَارًا .

٥

ذكر ما وصفت به
الحمر الوحشية من
النثر والنظم

١٠ وقد وصفها أبو الفرج البَغَاءُ مِنْ رِسَالَةٍ ذَكَرَ فِيهَا أَنَاثًا مَعْمَدَةً بَيَاضَ وَسَوَادَ كَانَتْ قَدْ أُهْدِيَتْ لِعَزِّ الدَّوْلَةِ بِمُجْتَبَرِ بْنِ بُؤَيْهِ مِنْ جِهَةِ صَاحِبِ الْيَمَنِ ، قَالَ : وَأَمَّا الْأَتَانُ ، النَّاطِقَةُ فِي كَمَالِ الصَّنِيعَةِ بِأَفْصَحِ لِسَانٍ ؛ فَإِنَّ الزَّمَانَ لَا طُفَّ مَوْلَانَا - أَيَّدَهُ اللَّهُ - مِنْهَا بِأَنْفَسٍ مَذْخُورٍ ، وَأَحْسَنِ مَنْظُورٍ ؛ وَأَعْجَبَ مَرْتًى^(٣) ، وَأَغْرَبَ مَوْشًى ؛ وَأَخْفَرَ مَرْكُوبٍ ، وَأَشْرَفَ مَجْنُوبٍ ؛ وَأَعَزَّ مَوْجُودٍ ، وَأَبْهَى مَخْدُودٍ ؛ كَأَنَّمَا وَسَمَهَا الْكَمَالُ بِنَهَائِيَّتِهِ ، أَوْ لَحَظَهَا الْفَلَكَ بِعَنَائِيَّتِهِ ؛ فَصَاغَهَا مِنْ لَيْلِهِ وَنَهَارِهِ ، وَحَلَّاهَا بِنَجْمِهِ وَأَقْمَارِهِ ، وَنَقَشَهَا بِبَدَائِعِ آثَارِهِ ؛ وَرَمَقَهَا بِنَوَاطِرِ سَعُودِهِ ، وَجَعَلَهَا أَحَدَ جَدُودِهِ ؛ ذَاتَ إِهَابٍ

١٥

(١) الكدم : العض بأدنى الفم .

(٢) يريد بالمبولة : المكان الذي يبول منه ؛ ولم نجد المبولة بهذا المعنى فيما راجعناه من كتب اللغة والذي وجدناه بهذا المعنى : « مبال » فقد ورد في مستدرک التاج (مادة بول) أن المبال : الفرج .

(٣) المخدود : الموسوم في الخد ، وأسم ذلك الميسم الخداد بكسر الخاء .

٢٠

(٤) « جعلها أحد جدوده » ، أى جعل هذه الأتان حظا من حظوظه السعيدة لمن يملكها .

(١) مسير، وقُرْبٍ محبر، وذَنَبٍ مشجر، وشَوَى مسور، ووجه مزجج، ورأس متوج،
 (٢) (٣) (٤) (٥)
 تكفّفه أذنان، كأنهما زُجان، سَبْجِيَّةُ الأَنصاف، بلُّوريَّةُ الأطراف، جامعة شَيْتِها
 بالترتيب، بين زَمَنِ الشَّيْبَةِ والمَشْيِبِ، فهي قَيْدُ الأَبْصار، وأمدُ الأفكار، ونهايةُ
 الاعتبار، غنى عن الحَلِيِّ عَطَلُها، مُزْرِيَّةٌ بالزَّهْرِ حُلُّها، واحدةٌ جنسها، وعالمٌ نفسها
 صنعةُ المنشئ الحكيم، وتقديرُ العزيز العليم .

وقال ابن المعتز :

(٨)
 شغلته لوائحٌ ملائنه * غيره فهو خلفهن كمي
 قابضٌ جمعها إليه كما يجمع أيتامه إليه الوصي
 (٩) (١٠)
 كلما شمّ لاحقا شمّ منها * رأسٌ فخلٍ برجلها مفلّ

- ١٠ (١) مسير، أى أن شيته مستطيلة تشبه السيور .
 (٢) القرب بضم وبضمين : الحاصرة، وقيل : هو من لدن الشاكلة الى مراق البطن .
 (٣) الشوى : البدان والرجلان ؛ والذي فى كلا الأصلين وباجج الفكر : «وسوى» ؛ وهو تصحيف
 وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .
 (٤) مسور، أى محاط بمثل السوار من النقش .
 ١٥ (٥) سياق الكلام يدل على أن المراد بالمزجج هنا : الذى تشبه شيته الزجاج بكسر الزاى ، وهى نصال
 السهام ، واحده زج بضم أوله وتشديد ثانيه .
 (٦) الزجان : ثنية زج ، وهو الحديدة التى تتركب فى أسفل الرماح تركز بها فى الأرض .
 (٧) السبجية : نسبة إلى السبجة بضم فسكون ، وهى بردة من صوف فيها سواد وبياض .
 (٨) يريد بهذا البيت أن الأتْن اللوائح قد شغلت هذا الحمار بالدفاع عنها وحمايتها من الحمير التى تريد
 ٢٠ طرقها .
 (٩) فى كلا الأصلين : «سئ منها» ؛ وهو تحريف ، صوابه ما أثبتنا نقلا عن ديوان ابن المعتز
 المحفوظة منه نسخة مخطوطة بدارالكتب المصرية تحت رقم ٥٢٤ أدب
 (١٠) مفلّ، أى محكوك، يقال : «تفالت الحمر» أى أحتكت كأن بعضها يفلّ بعضها ؛ والمعنى
 أن هذا الحمار كلما شمّ لاحقا من هذه الأتْن شمّ راحته فخل قد حك رأسه برجلها يريد طرقها .

خارج من ظلالٍ تَفْعٍ كما فَرَّقَ جَلْبَابَهُ الخَلِيعُ الغَوِيُّ
 قد طواها التسويقُ والشَّدْحَتِي * هِيَ قُبٌّ كَأَنَّهَا الْقِسِيُّ^(٢)
 هَرَبَتْ من رءوسهنَّ عَيُونٌ * غَائِرَاتٌ كَأَنَّهَا الرُّكِيُّ

ذكر ما قيل في الوعل

الوعل، هو التيس الجبلي، والأُنثى تسمى أُرْوِيَّة، وهي شاة الوحش، وفي طباع
 هذا الحيوان أنه يأوى الأماكن الوعرة والخشنة من الجبال، ولا يزال مجتمعا، فإذا كان
 في وقت الولادة تفرق، وإذا اجتمع في ضرع الأنثى لبنٌ أمتصته، والذكر إذا ضعف
 عن التزويأكل البلوط فتقوى شهوته، ومتى فقد الأنثى أنترع منه بفيه بالامتصاص،
 وذلك لشدة الشبق، وهو إذا جرح عمدا إلى الحاضرة التي تكون على الحجارة، فيمضغها
 ويجعلها على الجرح فيبرأ، وإذا أحس بقنّاص وهو في مكانه المرتفع استلقى على ظهره،
 ثم يزج بنفسه فينحدر من أعلى الجبل إلى أسفله، وقرناه يقيانه ألم الحجارة، ويُسرعان
 هبوطه لملاستهما فإنهما [من رأسه^(٣)] إلى عجّزده، وفي طبع هذا الحيوان الحنو على
 ولده والبر بالديه، أما حنوه على ولده فإنه إذا صيد منها شيء تبعته أمه واختارت أن
 تكون معه في الشرك، وأما برّه بالديه، فإنهما إذا عجزا عن الكسب لأنفسهما
 أتاهما بما يأكلانه، وواساهما من كسبه، فإن عجزا [عن الأكل^(٣)] مضغ لهما وأطعمهما،
 ويقال: إن في قرنيه ثقبين يتنفس منهما، فتي سدا جميعا هلك.

(١) التسويق: السوق، يقال: سوقه بشديد الواو، أى ساقه، قال امرؤ القيس: «لنا غنم
 نسوقها غزار» انخ البيت.

(٢) القب: الضوامر، واحده قباء.

(٣) لم ترد هذه التكملة في (١) وقد أثبتناها عن (ب).

ذكر ما وصف به
الوعال

وقد وصفه الشعراء، فمن ذلك ما قاله الصاحب بن عباد :

وَأَعَيْنَ كَالَّذِي^(١) فِي سَفِلَاتِهِ^(٢) * سَوَادٌ وَأَعْلَى ظَاهِرِ اللَّوْنِ^(٣) وَاضِحٌ^(٤)
مَوْقِفٌ^(٥) أَنْصَافِ الْيَدَيْنِ كَأَنَّهُ * إِذَا رَاحَ يَجْرِي بِالصَّرِيمَةِ رَاحٌ^(٦)

وقال أبو الطيب المتنبي :

وَأَوْفَتْ^(٧) الْقُدْرُ^(٨) مِنَ الْأَوْعَالِ^(٩) * مَرْتَدِيَاتٍ بِقِسْيِ الضَّالِ^(١٠)
نَوَاحِسَ الْأَطْرَافِ^(١١) لِلْأَكْفَالِ^(١٢) * يَكْدُنُ يَنْفُذْنَ مِنَ الْآطَالِ^(١٣)
لَهَا لَحَى سَوْدٌ^(١٤) بِلَا سِبَالِ^(١٥) * يَصْلُحُنَ لِلْإِضْحَاكِ^(١٦) لَا الْإِجْلَالِ^(١٧)
كُلُّ أَثِيثٍ^(١٨) نَبْتُهُ^(١٩) مِتْفَالٍ^(٢٠) * لَمْ يَغْدُ بِالْمِسْكِ وَلَا الْغَوَالِي^(٢١)

* يَرْضَى مِنَ الْأَدْهَانِ بِالْأَبْوَالِ *

- ١٠ (١) الأعين ؛ هو عظيم سواد العين في سعة ، والفعل منه وزان فرح .
(٢) الذرى : السيف الكثير الماء ، قال في التاج : كأنه نسبة الى الذر ، وهو النمل .
(٣) موقف ، أى كأنه ألبس الوقف ، وهو سوار من عاج .
(٤) الصريمة : القطعة الضخمة من معظم الرمل .
(٥) راح ، أى صاحب ربح . (٦) أوفت ، أى أشرفت .
(٧) كذا فى شرح العكبرى على ديوان المتنبي ج ٢ ص ٢٤٨ طبع بولاق ؛ والذي فى كلا الأصلين :
« وأوقب القدر » ؛ وهو تحريف فى كلتا الكلمتين ، والقدر : الوعول المسنة الضخمة ، واحداها قادر
وقدر بالتحريك .

جزوب
معين التارح
لأهل التارح

- (٨) الضال ، هو شجر السدر البرى ، تعمل منه القسي ؛ يريد تشبيه قرونها فى طولها وصلابتها بالقسي .
من هذا الشجر . (٩) « نواحس الأطراف » أى أن أطراف قرونها تنحس أكفهاها من طولها .
(١٠) الآطال : الخواصر ، واحداها إطل بكسر أوله وسكون ثانيه ، ويكسر الثانى أيضا ، يريد أن
هذه القرون قد آنعطفت على الأكفال وكادت تنفذ من خواصرها .
(١١) فى (١) « يضحكن » ؛ وهو تحريف . (١٢) فى (١) « الآجال » ؛ وهو تحريف .
(١٣) الأثيث من الشعر : الكثير الملتف .
(١٤) المتفال : المتغير الريح المتن ، والفعل منه وزان فرح .
(١٥) لم يغد ، أى شعر لحاها .

ذكر ما قيل في اللَّطِّ^(١)

وَاللَّطُّ حَيَوَانٌ وَحْشِيٌّ يَكُونُ بِبِلَادِ الْغَرْبِ الْجَوَانِي^(٢)، فِي قَدْرِ الْمُهْرِ اللَّطِيفِ، لَهُ قُرُونٌ غَيْرُ مَتَشَعِّبَةٍ، وَلَا مَفَاصِلَ لُرُكَيْهِ، فَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ النَّوْمَ إِلَّا مُسْتَنِدًا إِلَى شَجَرَةٍ أَوْ جِدَارٍ، فَإِذَا أُرِيدَ صَيْدُهُ عَمِدَ مِنْ يَرِيدِ ذَلِكَ إِلَى تِلْكَ الشَّجَرَةِ الَّتِي هِيَ فِي مَحَلِّ مَظَانِّ نَوْمِهِ، فَيَنْشُرُ أَكْثَرَهَا، وَيَتْرَكُ مِنْهَا يَسِيرًا لَا يَحْمِلُهُ، فَإِذَا آسْتَدَّ إِلَيْهَا سَقَطَتْ وَسَقَطَ بِسُقُوطِهَا، فَيُؤْخَذُ وَيُذَبِّحُ وَيُتَّخَذُ مِنْ جُلْدِهِ دَرَقٌ تَبَاعُ بِالْأَثْمَانِ الْغَالِيَةِ، تَرَدُّ طَعْنَةُ الرَّمْحِ وَرَشْقَةُ السَّهْمِ، وَمَهُمَا أَصَابَهَا مِنَ الْحَدِيدِ أَنْطَوَى، فَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْهَا وَتُرِعَ وَبَقِيَ أَثَرُهُ التَّحَمُّ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَخَفِيَ أَثَرُهُ؛ أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ مِنْ أَثَقَ بِقَوْلِهِ .

(١) كذا ورد اسم هذا الحيوان في كلا الأصلين ، ولم نجد كلاما عنه فيما لدينا من الكتب المؤلفة في الحيوانات ، كما أننا لم نجده فيما راجعناه من كتب اللغة ، ولهذا لم نضبطه ، وإنما نرجح أن يضبط بفتح اللام وسكون الميم ، وسيأتى وجه هذا الترجيح في الحاشية التي بعد هذه ، فانظرها .

(٢) الجَوَانِي : نسبة إلى الجَوِّ ، وهو من كل شيء داخله وباطنه ، وزيادة الألف والنون للتأكيد ؛ والظاهر أن الأرض التي يوجد فيها هذا الحيوان هي أرض (لمطة) بفتح اللام وسكون الميم ، فقد ذكر ياقوت في معجمه في الكلام على هذه الأرض أنها أرض لقبيلة من البربر بأقصى المغرب من البر الأعظم ، وإليهم تنسب الدرق اللطية التي إذا ضربت بالسيف نبا عنها الخ ، وسيدكر المؤلف هنا في الكلام على هذا الحيوان أنه يتخذ من جلوده درق تباع بالأثمان الغالية ترَدُّ طعنة الرمح ورشقة السهم الخ ما ذكر ؛ ولهذا فإننا نرجح أن يضبط اسم هذا الحيوان بفتح اللام وسكون الميم .

الباب الثالث من القسم الثاني من الفن الثالث في الظبي والأرنب والقرد والنعام

ذكر ما قيل في الظبي

- للظباء أسماء نطقت بها العرب ، واحدُها ظبي ، والأُنثى ظبيّة ، وولدها طَلّ
وغَزَال ؛ فاذا تحرك ومشى فهو رَشَأ ؛ فاذا نبت قرناه فهو شَادِنٌ وخِشْف ؛ فاذا
قَوِيَ فهو شَصْر ، والأُنثى شَصْرَة ، ثم هو جَدَع ، ثم ثَنَى ، ولا يزال ثَنِيًّا حتى يموت .
والظباء أنواعٌ تختلف بحسب مواضعها ؛ فيصنّف منها يسمّى الآرام ، وهى الخالصة
البياض ، ومساكنها الرمل ، وهى أشدّها حُضْرًا ؛ وصنّف^(١) يسمّى العُفْر ، وألوانها
بيضٌ تعلوها حمرة ؛ وصنّف^(٢) يسمّى الأدم ، وألوانها أيضا كذلك ، ومساكنها الجبال ؛
ومن طبع هذا الحيوان أنّه اذا فقد الماء استنشَق النسيم فأعْتَاض به عنه ؛ وهو
اذا طَلَب لم يَجْهَد نفسه فى الحُضْر لأَوَّل وهلة ، ولكنه يَرْفُق بنفسه ، فاذا رأى
طالِبَه قد قُرِب منه زاد فى حُضْرِهِ حتى يفوت الطالب ؛ وهو يَخْضَم^(٣) الحنظل حتى
يرى ماؤه يسيل من شِدْقِيهِ ؛ ويرُدُّ الماء المِلْح الأَجَاج فيَغْمِس لِحْيَتَهُ فيه كما تفعل
الشاة فى الماء العذب ، يطالب النوى^(٣) المنقَع فيه ؛ وهو لا يدخل كَنَاسَهُ إِلَّا مستدبرًا ،
يستقبل بعينه ما يخافه على نفسه ؛ وله نومتان فى مَكْنَسَيْن : مَكْنَس الضحى ،

(١) استفاد من كلام المؤلف أن الأدم ، هى التى يعلو بياضها حمرة كالعُفْر ، وهو مخالف لما وجدناه
فى كتب اللغة التى بين أيدينا ، فقد ورد فيها أن الأدم هى الظباء البيض التى تعلوها جدد فهى غيرة انظر
المخصص ج ٨ ص ٢٥ واللسان مادة (أدم) .

(٢) يخضم ، أى يأكل .

(٣) فى كلا الأصلين : « الهواء » ؛ وهو تحريف .

(١) وَمَكْنِيسُ الْعَشِيِّ ؛ وَهُوَ يَصَادُ بِالنَّارِ ، فَإِنَّهُ إِذَا رَأَاهَا ذَهَلَهَا وَدُهَشَ ، سَيَّأَ إِذَا أَضِيفَ إِلَى إِشْعَالِ النَّارِ تَحْرِيكُ الْجَرَسِ ، فَإِنَّهُ يَنْخَذِلُ وَلَا يَبْقَى بِهِ حِرَاكُ الْبَتَّةِ ؛ وَيَيْنُ الظُّبَى وَالْمَجَلَّ أَلْفَةً وَمُحَبَّةً ؛ وَهُوَ يُوصَفُ بِحَدَّةِ النَّظَرِ .

فصل

(٢) وَمَا يَلْتَحِقُ بِهَذَا النَّوْعِ غَزَالُ الْمِسْكِ ، وَلَوْنُهُ أَسْوَدٌ ، وَلَهُ نَابَانِ خَفِيفَانِ أَبْيَضَانِ خَارِجَانِ مِنْ فِيهِ فِي فَكِّهِ الْأَسْفَلِ ، قَائِمَانِ فِي وَجْهِهِ كَنَابِي الْخَنْزِيرِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دُونَ الْفِترَةِ عَلَى هَيْئَةِ نَابِ الْفِيلِ ؛ وَيَكُونُ هَذَا الْغَزَالُ بِبِلَادِ التَّبَّتِ (٣) وَبِالْهِنْدِ ؛ وَيُقَالُ إِنَّهُ يَسَافِرُ مِنَ التَّبَّتِ (٣) إِلَى الْهِنْدِ بَعْدَ أَنْ يَرَعَى مِنْ حَشِيشِ التَّبَّتِ (٣) — وَهُوَ غَيْرُ طَيِّبٍ — فَيُلْقِي ذَلِكَ الْمِسْكَ بِالْهِنْدِ ، فَيَكُونُ رَدِيئًا لِأَنَّهُ يُحْصَلُ عَنْ ذَلِكَ الْمَرَعَى ، ثُمَّ يَرَعَى حَشِيشَ الْهِنْدِ الطَّيِّبِ وَيَعْقِدُ مِنْهُ مِسْكَ ، وَيَأْتِي بِبِلَادِ التَّبَّتِ (٣) فَيُلْقِيهِ فِيهَا ، فَيَكُونُ أَجْوَدَ مِمَّا يُلْقِيهِ فِي بِلَادِ الْهِنْدِ ؛ وَسَنَذْكُرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى خَبَرَ الْمِسْكِ فِي بَابِهِ فِي آخِرِ فَنَّ النَّبَاتِ فِي الْقِسْمِ الْمَذِيلِ بِهِ مُسْتَوْفَى ، فَلَا فَائِدَةَ فِي تَكَرَّارِهِ ؛ فَلْنَذْكُرْ مَا وُصِفَ بِهِ الْغَزَالُ مِنَ الشَّعْرِ .

ذكر ما وصف به
الغزال من الشعر

(١) « سَيَّأَ » ، أَيْ « لَا سَيَّأَ » ، فَحُذِفَتْ « لَا » لِلْعِلْمِ بِهَا وَهِيَ مُرَادَةٌ ، لَكِنْ هَذَا الْحَذْفُ قَلِيلٌ (التَّاجُ مَادَّةُ سَوَا) .

(٢) فِي مُسْتَدْرَكِ التَّاجِ مَادَّةُ لَحَقَ أَنْ « التَّحَقُّقُ بِهِ بِمَعْنَى لَحَقَ » ، مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّدِينَ ، قَالَ الصَّاعِقَانِي : لَمْ أَجِدْهُ فِيمَا دَوَّنَ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ ، فَلْيَجْتَنِبْ ذَلِكَ .

(٣) كَذَا ضَبَطَ هَذَا اللَّفْظَ فِي الْقَامُوسِ وَمَعْجَمِ الْبُلْدَانِ ، وَذَكَرَ يَاقُوتُ أَيْضًا أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ كَانَ يَقُولُهُ بِكَسْرِ ثَانِيهِ ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُهُ بِفَتْحِ ثَانِيهِ ، وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ ثَانِيهِ ، وَهُوَ بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ ؛ وَهُوَ بِلَدٌ بِأَرْضِ التُّرْكِ ؛ ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ : أَنَّهُ قَرَأَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَنَّ تَبَّتَ مَمْلَكَةً مُنَاحِمَةً لِمَمْلَكَةِ الصِّينِ ، وَمُنَاحِمَةٌ مِنْ أَحَدَى جِهَاتِهَا لِأَرْضِ الْهِنْدِ ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ لِبِلَادِ الْهِيَاظَةِ ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَغْرِبِ لِبِلَادِ التُّرْكِ الْخ .

قال ذو الرمة — وذَكَرَ محبوبته — :

ذَكَرْتُكَ أَنْ مَرَّتْ بِنَا أُمُّ شَادِنٍ * أَمَامَ الْمَطَايَا تَشْرَبُ وَتَسْنَحُ
مِنَ الْمُؤَلِّفَاتِ الرَّمْلَ أَدْمَاءُ حَرَّةٍ * شِعَاعُ الضُّحَى فِي مَتْنِهَا يَتَوَضَّعُ
هِيَ الشَّبَهُ أَعْطَافًا وَجِيدًا وَمَقَلَةً * وَمِيَّةٌ أَبْهَى بَعْدَ مِنْهَا وَأَمْلَحُ^(١)

وقال آخر :

وَحَالِيَةٌ بِالْحَسَنِ وَالْجَيْدِ عَاطِلٌ * وَمَكْحُولَةٌ الْعَيْنِينَ لَمْ تَكْتَحِلْ قَطُّ
عَلَى رَأْسِهَا مِنْ قَرْنِهَا الْجَعْدِ وَفَرَةٌ^(٢) * وَفِي خَدَّهَا مِنْ صُدْغِهَا شَاهِدٌ سَبَطُ^(٣)
وَقَدْ أَدْمَجَتْ بِالشَّحْمِ حَتَّى كَأَنَّهَا * مَلَأَتْهَا مِنْ فَرِطٍ مَا آندَمَجَتْ قَطُّ^(٤)

ذكر ما قيل في الأرنب

- ١٠ قال أصحاب الكلام في طبائع الحيوان : إنَّ قَضِيبَ الأرنب كَذَكَرِ الثعلب ،
أحدُ شَطْرَيْهِ عَظْمٌ ، وَالْآخَرُ عَصَبٌ ، وَرَبْمَا رَكِبَتْ أَلَانَتِي الذَّكَرَ حِينَ السَّفَادِ لَمَّا
فِيهَا مِنَ الشَّبَقِ ، وَتُسْفَدُ وَهِيَ حَبْلِي ، وَهِيَ قَلِيلَةُ الْإِدْرَارِ عَلَى وَلَدِهَا ، وَيَزْعَمُونَ أَنَّهُ
يَكُونُ شَهْرَيْنِ ذَكَرًا ، وَشَهْرَيْنِ أُنْثَى ، وَحَكَى أَبُو الْأَثِيرِ فِي تَارِيخِهِ (الكَامِلِ) فِي حَوَادِثِ

(١) فِي (١) : « مَسْبَةُ أَنْهَرِ يَعْنِيهَا » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ .

١٥ (٢) يَرِيدُ بَقَرْنَهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ : شَعْرَهَا ، بِدَلِيلِ وَصْفِهِ بَعْدَ بِالْجَعْدَةِ وَالْوَفَرَةِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(٣) كَذَا وَرَدَ هَذَا اللَّفْظُ فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ وَمَبَاهِجِ الْفِكْرِ ؛ وَلَمْ نَجِدْ مِنْ مَعَانِي الشَّاهِدِ مَا يَصْلَحُ جَعْلُهُ
وَصَفًا لِلشَّعْرِ ، وَلَعَلَّ صَوَابَهُ : « وَارِدٌ » ، وَهُوَ الطَّوِيلُ الْمُسْتَرْسِلُ مِنَ الشَّعْرِ ؛ وَلَمْ نَجِدْ فِي صُلْبِ الْكِتَابِ لِبَعْدِ
حُرُوفِهِ فِي الرَّسْمِ مِمَّا وَرَدَ فِي الْأَصُولِ .

(٤) فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ : « يَسْطُو » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ صَوَابُهُ مَا أَثْبَتْنَا كَمَا تَقْتَضِيهِ الْمَقَابِلَةُ بِالْجَعْدِ

٢٠ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ ، وَكَمَا فِي مَبَاهِجِ الْفِكْرِ .

(٥) الْقَمِطُ : جَمْعُ قِمَاطٍ بِكَسْرِ الْقَافِ ، وَهُوَ الْخَرْقَةُ الْعَرِيضَةُ الَّتِي تَلْفُ عَلَى الصَّبِيِّ إِذَا قُطِعَ ، يَرِيدُ

أَنْ هَذِهِ الظُّبْيَةُ مُشَدُّودَةٌ فِي جِلْدِهَا لِفَرَطِ سَمْنِهَا كَمَا يَشُدُّ الصَّبِيُّ فِي الْقِمَاطِ وَيَلْفُ فِيهِ .

سنة ثلاث وعشرين وستمائة، قال : وفيها أصطاد صديقٌ لنا أرنباً، فرآها لها أنثيان وذَكَرٌ وفرجٌ أنثى، فلما شقُّوا بطنها رأوا فيه خريقتين^(١). والأرنب تنام مفتوحة العينين، وسبب ذلك أن حجاجي عينيها لا يلتقيان؛ ويقال : إن الأرنب إذا رأت البحر ماتت، ولذلك لا توجد بالسواحل؛ وتزعم العرب أن الجن تهرب منها إذا حاضت؛ ويقال : إنها تحيض كالمرأة، وتأكل اللحم وغيره، وتجتري وتبعر، وفي باطن أشداقها شعر، وكذلك تحت رجليها، وليس شيء قصيرُ اليدين أسرعَ منها حُضراً، ولقصرهما يخف عليهما الصعود؛ وهي تَطأ الأرض على مؤخرِ قوائمها تعميةً لأثرها حتى لا يعرفه الطالب لها، وإذا قُرِبَتْ من المكان الذي تريد أن تجثم فيه وثبت إليه.

منافع الأرنب

وفي الأرنب منافع طيبة ذكرها الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا، قال : إن أنفحة الأرنب حارة يابسة نارية، تحلل كل جامد من ديم ولبن متجبين وخط غليظ، وتجدد كل ذائب، وتمنع كل سيلان ونزف من النساء؛ قال : ولا شك أنها مع ذلك مجففة، وإذا شربت منعت من الصرع، وكذلك سائر الأناخ، وهي رديئة للعدة وإذا حُمِلَتْ بعد الطهر ثلاثة أيام بالخل منعت الحبل ونفت الرطوبة السائلة من^(٢)

(١) خريقتين، أي خرقين صغيرين؛ والذي في الكامل لابن الأثير ج ١٢ ص ١٩٣ طبع مصر :

« خريقتين » بالحاء والفاء؛ وهو تحريف إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق .

(٢) أطلق الحجاجين هنا وأراد بهما شفرى العين مجازاً مرسلًا علاقته المجاورة، لمجاورة شفرى العين لحجاجيهما، وهما العظمان اللذان ينبت عليهما شعر الحاجب إذ لا يتصور الالتهام في الحجاجين بهذا المعنى المذكور في كتب اللغة .

(٣) في القانون ج ١ ص ٢٥٩ طبع بولاق في الكلام على الأرنب « شربت »؛ وعبارته : « أنفحة البرى إذا شربت ثلاثة أيام بالخل بعد الطهر منعت الحبل » . وجاء في موضع آخر منه في باب الأنفحة ج ١ ص ٢٥٠ : « إذا احتملت — أي الأنفحة — بعد الطهر أعانت على الحبل » . وإن شربت قبل الطهر منعت الحبل . ومؤدى هاتين العبارتين مخالف كل المخالفة لما نقله المؤلف عنه في هذا الموضع

الرَّحِمُ ، وتَنفَعُ من آخْتِنَاقِ الرَّحِمِ ؛ قال : وَدُمُ الْأَرْنَبِ يَنْفِي الْكَكْفَ^(١) ؛ وَرَمَادُ رَأْسِهِ جَيِّدٌ لِدَاءِ الثَّعْلَبِ ؛ وَإِذَا أُخِذَ بَطْنُ الْأَرْنَبِ كَمَا هُوَ بِأَحْشَائِهِ وَأُحْرِقَ قَلْبًا عَلَى مِقْلَى كَانَ دَوَاءً مَنِبِتًا لِلشَّعْرِ إِذَا سُحِقَ وَاسْتُعْمِلَ بِدَهْنِ الْوَرْدِ ؛ وَدِمَاغُهُ مَشْوِيًّا يَنْفَعُ مِنَ الرَّعْشَةِ الْحَادِثَةِ عَقِيبَ الْمَرَضِ ؛ وَإِذَا حُلَّ دِمَاغُ الْأَرْنَبِ بِسَمْنٍ أَوْ زَيْدٍ أَوْ عَسَلٍ أَسْرَعَ إنبَاتَ الْأَسْنَانِ ، وَسَهَلَ بِغَيْرِ وَجَعٍ ؛ وَدُمُ الْأَرْنَبِ مَقْلُوعًا يَنْفَعُ مِنَ السَّحَجِ^(٢) .
وورم الأمعاء والإسهال المزمن ، وينفع من السهام الأرمنية ؛ هذا ما قاله الشيخ الرئيس في الأرنب .

وقد وصف بعض كتاب الأندلس عدّة من الأرانب ، فقال : أفراد إخوان^(٣) كأنهم أولاد غزلان ؛ بين رواق ينعطف أنعطاف البرد^(٤) ، ووثاب يجتمع اجتماع الكره ؛ حاك القصب إزاره ، وصاغ التبرطوقه وسواره ؛ قد غلّ بالعنبر بطنه ، وجلّ بالكافور متنه ؛ كأنما تضمخ بعير ، وتلفع في حرير ؛ ينام بعين ساهر ، ويفوت بجناحي طائر ؛ قصير اليدين ، طويل الساقين ؛ هاتان في الصعود تجدان ، وتانك عند الوثوب تؤيدانه ؛ والله أعلم .

ذكر ما وصف به
الأرنب

ذكر ما قيل في القرد

القرد عند المتكلمين في الطبائع مركّب من إنسان وبهيمة ؛ وهو إذا سقط في الماء غرق مثل الإنسان الذي لا يُحسّن السباحة ؛ وهو يأخذ نفسه بالزواج والغيرة على الأثني ؛ وهو يقمل ، وإذا قمل تفلّ ، ويأكل ما ينتزعه من بدنه

(١) الكلف : شئ يعلو الوجه ، كالسمسم .

(٢) السحج ، هو انقشار ظاهر الجلد من شئ يصيبه .

(٣) في مباحج الفكر : « جيران » .

من القمل ؛ وهو كثير الشَّبَق ، وإذا أَشْتَدَّ به الشَّبَقُ اسْتَمْتَنَى بِهِ ؛ والأُنْثَى تلد عدة نحو العشرة وأكثر ، كما تلد الحنْزِيرة ؛ وهي تَحْمِلُ بعض أولادها كما تحمِل المرأة ؛ ويقال : إن الطائفة من القروء إذا أرادت النوم ينام الواحد في جنب الآخر حتى يكونوا سطرًا واحدًا ، فإذا تمكَّن النوم منها نهض أولها من الطرف الأيمن ، فيمشي وراء ظهورها حتى يقعد من وراء الأقصى من الطرف الأيسر ، فإذا قعد صاح ؛ فينهض الذي يليه ، ويفعل مثل فعله ، فهذا دأبهم طول الليل ؛ فهم يبيتون في أرض ويصباحون في أخرى ؛ وفي القرد من قبول التأديب والتعليم [ما لا خفاء به عن أحد] ^(١) حتى إنه دُرِّب قردٌ ليزيد بن معاوية على ركوب الحمير والمسابقة عليها ؛ وحكى المسعودي في كتابه المترجم بمروج الذهب : أن القردة في أماكن كثيرة من المعمور ، منها (وادي نخلة) بين (الجند) وبلاد (زبيد) ، وهو بين جبلين ، وفي كل جبل منهما طائفة من القروء يسوقها هنز ، وهو القرد العظيم المقدم فيها ؛ قال : ولها مجالس يجتمع فيها خلق كثير منها ؛ فيسمع لها حديث والانات بمعزٍ عن الذكور ، والرئيس متميز عن المرءوس ؛ وباليمن قروء كثيرة في نواح متعددة ؛ منها في دمار ^(٤) من بلاد صنعاء في براري وجبال كأنها السحب ؛ وتكون القروء

(٣٤)

(١) لم ترد هذه التكملة في كلا الأصلين ؛ وقد أثبتناها عن مباحج الفكر .

(٢) في كلا الأصلين ومباحج الفكر : « الجبل » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا نقلا عن مروج الذهب (ج ١ ص ٥٣) طبع باريس والجند بالتحريك : بلد باليمن بين عدن وتعز ، وهو أحد مخاليفها المشهورة كما في تاج العروس . وذكر ياقوت أن بين الجند وصنعاء ثمانية وخمسين فرسخا .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ في مروج الذهب المنقول عنه هذا الكلام ج ٢ ص ٥٣ طبع باريس ، وضبط في هذه النسخة بفتح أوله وثانيه ضبطا بالقلم ، وكذلك في (ب) ومباحج الفكر إلا أنه لم يضبط فيهما ؛ وفي (١) « هنز » بمعجمتين ولم نجد الهزولا الهززا بالمعنى المذكور هنا فيما راجعناه من كتب اللغة ، كما أننا لم نجد ههما فيما لدينا من الكتب المؤلفة في الألفاظ المعربة والدخيلة .

(٤) في كلا الأصلين : « دمار » بالمهملة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا نقلا عن معجم البلدان وقد ورد فيه أن دمار هذه على مرحلتين من صنعاء ، وأنها بفتح الذال وكسرها .

- أيضا بأرض النوبة وأعلى بلاد الحبشة، وهذا الصنف من القروود حسن الصورة،
 خفيف الروح، مدور الوجه، مستطيل الذنب، سريع الفهم، ويسمونه النسناس؛
 ومنها أيضا بخلجان الترانج في بحر الصين وبلاد المهراج وفي ناحية الشمال نحو أرض
 الصقالبة ضرب من القروود منتصب القامات، مستدير الوجوه، والأغلب عليهم
 صور الناس وأشكالهم، ولهم شعور، وربما صيد منها القرد في النادر بالحيلة، فيكون
 في نهاية الفهم والدراية، إلا أنه لا لسان له يعبر به عما في نفسه، لكنه يفهم كل
 ما يخاطب به بالإشارة؛ ومن النواحي التي بها القروود جبل موسى، وهو الجبل المطل
 على مدينة سبتة^(٤) من بلاد المغرب، والقروود التي فيها قبائح الصور جدا، عظام الجثث،
 تشبه وجوهها وجوه الكلاب، لها خرطوم، وليس لها أذنان، وأخلاقها صعبة
 لا يكاد ينطبع فيها تعليم إلا بعد جهد؛ وحكى لي بعض المغاربة أنهم إذا أرادوا
 صيد هذه القروود يتحلبون عليها بأن يصنعوا لها زرابين بقدر أرجلها، ويلطخوا نعالها

(١) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين وتقويم البلدان لأبي الفداء ص ٣٧٢ طبع أوربا وقال
 أبو الفداء: الظاهر أنه بالراء المهملة والألف والنون ثم جيم في الآخر. وفي نسخة مروج الذهب للسعودي
 طبع باريس ج ٢ ص ٥٢٠، ٥١٠ ومعجم البلدان لياقوت: «الزايح» وضبطه ياقوت بفتح الباء وكسرهما
 وهي جزيرة في أقصى بلاد الهند وراء بحر هر كند في حدود الصين انظر معجم البلدان .

(٢) كذا في مروج الذهب للسعودي المنقول عنه هذا الكلام؛ والذي في كلا الأصلين ومباهج
 الفكر: «وبحر» بالواو؛ وهو تحريف .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومروج الذهب للسعودي وتقويم البلدان لأبي الفداء
 ص ٣٧٤ و ٣٧٥ وذكر أبو الفداء أن جزيرة المهراج هي جزيرة سريرة، ونقل عن المهلب أنها في أعمال
 الصين .

(٤) سبتة: بلدة مشهورة من بلاد المغرب، وهي على البر برتقابل جزيرة الأندلس على طرف الزقاق
 الذي هو أقرب ما بين البر والجزيرة .

بالصابون، ويأتوا إلى مكان هذه القروء فيقعّدوا حيث تراههم، ويلبّسوا زرايبينهم^(١) ويمشوا بها، ويتركوا تلك الزرايبين الصغار، فتأتى القروء وتلبّس الزرايبين^(١)، فتخرج عليها الرجال، فتعدو القروء بتلك الزرايبين^(١)، فلا تثبت أرجلها على الأرض، وتزلق، فتدركها الرجال يأخذوها. ولم أقف على شعرٍ يتعلّق بوصف القرد فأثبتته، والله أعلم.

ذكر ما قيل في النعام

والنعامة تسمى بالفارسية: ^(٢)أشترمرغ، ومعنى ^(٢)أشتر: جمل، و^(٢)مرغ: طائر، فكأنهم قالوا: جمل طائر؛ ومن أعاجيبها أنها تضع بيضها عند الحضان، وتعطي كلّ بيضة منها نصيبها من الحُضْن، لأنّ بدنّها لا يشمل جميع ما تحُضّنه، فإنّها تحُضّن أربعين بيضةً أو ثلاثين، وتخرج لطلب الطعم، فتتمرّ في طريقها ببيض نعامةٍ أخرى فتحُضّنه وتنسى بيضها؛ قال ابن هرمة:

ولمّا تركى ندى الأكرمين * وقدحى بكفّي زندا شحاحا^(٣)

كتاركة بيضها بالعرء * ومليسة بيض أخرى جناحا^(٤)

ويقال: إنها تقسم بيضها أثلاثا، منه ما تحُضّنه، ومنه ما تجعل صفاره غذاء،^(٥) ومنه ما تفتحّه وتتركه في الهواء حتى يعفن، وتولد من عفونته دواب، فتغذى بها^(٦)

(١) الزرايبين: النعال التي تلبس في الأرجل، واحده زربون والأصل فيه زربول باللام؛ وكلتا الكلمتين عامية مبتدلة انظر شفاء الغليل ومستدرك الناج.

(٢) في كلا الأصلين ومباهج الفكر: «اشترموك» بالواو والكاف؛ وهو تحريف، صوابه ما أثبتنا نقلا عن المعجم الفارسي الانجليزي تأليف ستاينجاس.

(٣) الزند الشحاح: الذي لا يورى كأنه يشع بالنار.

(٤) هذا البيت يضرب مثلا لمن ترك ما يجب عليه الاهتمام به واشتغل بما لا يلزمه ولا منفعة له فيه.

(٥) لم نجد الصفار فيما راجعناه من كتب اللغة بالمعنى المراد هنا، وهو مخ البيض، أى الصفرة التي

تكون فيه؛ والظاهر أنه استعمال عامي، وهم ينطقونه بفتح الصاد.

(٦) كذا في كلا الأصلين؛ والذي في مباهج الفكر: «دود».

فراخها اذا خرجت ؛ وكلُّ ذى رجلين اذا آنكسرت إحداهما آستعان فى نهوضه وحركته بالثانية إلا النعامة ، فانها تبقى فى مكانها جائئة حتى تهلك جوعا ؛ قال الشاعر :

إذا آنكسرت رجلُ النعامة لم تجد * على أختها نهضا ولا بأستها حبوا^(١)

والعربُ تزعم أن الظليم أصل^(٢) ، وأنه عوض عن السمع بالشَّم ، فهو يعرف بأنفه ما لا يحتاج معه الى سمع ، والعربُ تقول فى أمثالها : « أحق من نعامة » ، قالوا : لأنها إذا أدركها القانص أدخلت رأسها فى كتيب رملٍ وتقدر فى نفسها أنها قد استخفت منه ؛ والنعامة قوى الصبر على العطش ، شديد العدو ، وأشد ما يكون عدوه إذا استقبل الريح ، وهو فى عدوه يضع عنقه على ظهره ، ثم يخترق الريح ، والنعامة تتبلع العظم والحجر والحديد فيصير فى جوفها كالماء ، وتبتلع الجمر ، وهو يصاد بالنار كسائر الوحش ، فإنه إذا رأى النار دُهِش ووقف فيتمكن منه الصائد .

وقد وصفها إبراهيم بن خفاجة الأندلسي فقال :

ذكر ما وصفت به
النعامة

ولرب طيار خفيف قد جرى * فشلا بجار خلفه طيار^(٣)
من كل فاجرة الخطا مختالة^(٤) * مشى الفتاة تجر فضل إزار
مخضوبة المنقار تحسب أنها * كرعث على ظمإ بكاس عقار^(٥)

١٥

٣٥

(١) فى (١) : « جبرا » ، وفى (ب) « جبرا » ؛ وهو تحريف فى كلتا النسختين ؛ وما أثبتناه عن مباحج الفكر وغيره .

(٢) فى كلا الأصلين ومباحج الفكر : « أصلح » بالحاء ؛ وهو تحريف ؛ وسياق الكلام الآتى بعد يقتضى ما أثبتناه ؛ والأصل : الذى استوصل أذناه ، والعرب تصف النعام بذلك ، لأنها لا آذان لها ظاهرة .

(٣) شلا ، أى رفع ، ويريد بالجار الذى خلفه : الجناح ، أى أنه جرى رافعا جناحه .

٢٠

(٤) فاجرة الخطا ، أى أنها تتمايل فى مشيها ، يقال : فجر فلان ، أى مال ؛ وفى رواية : « قاصرة » انظر ديوان ابن خفاجة ص ٥٣ طبع مطبعة المحروسة بمصر : والرواية الأولى هى المناسبة لقوله : « مختالة » الخ البيت .

لَا تَسْتَقْرِ بِهَا الْأَدَاحَى خَشِيَّةٌ ^(١) * مِنْ لَيْلٍ وَبَلٍ أَوْ نَهَارٍ بَوَارٍ ^(٢)
[وَقَالَ الْجَمَانِيُّ :]

قَدْ أَلْبَسَ اللَّيْلَ حَتَّى يَنْثَنِي خَلْقًا * وَأَرْكَبَ الْهَوْلَ بِالْغَرِّ الْغَرَانِيْقِ ^(٣)
وَأَنْتَحِي لِنَعَامِ الدَّوِّ ^(٤) مُلْهَبَةً * كَأَنَّهَا بَعْضُ أَحْجَارِ الْمَجَانِيْقِ ^(٥)
تُسَدِّي الرِّيحُ بِهَا ثَوْبًا وَتُلْجِمُهُ * كَمَا تَلْبَسُ مِنْ نَسِجِ الْخَدَارِيْقِ ^(٦)
كَأَنَّمَا رِيْشُهَا وَالرِّيحُ تَفْرِقُهُ * أَسْمَالُ رَاهِبَةٍ شَبِثَتْ بِتَشْقِيْقِ ^(٧)
كَأَنَّهَا حِينَ مَدَّتْ رُؤُسَهَا فَرَقَا * سُودُ الرِّجَالِ تَعَادَى بِالْمَزَارِيْقِ ^(٨)
كَأَنَّ أَعْنَاقَهَا وَهْنًا إِذَا خَفَقَتْ * بِهَا الْبَلَاقِعُ أَذْقَالُ الزَّوَارِيْقِ ^(٩)
فَمَا أَسْتَلِذَّ بِلَحْظِ الْعَيْنِ نَظَرَهَا * حَتَّى تَغْصَصَ أَعْلَاهُ ^(١٠) بِالزَّرِيْقِ ^(١١)

(١) في كلا الأصلين : «الأراحي» بالراء ؛ وهو تحريف ؛ والأداحى : الموضع التي يبيض فيها النعام ويفرخ ، واحده أدحى وأدحية ، والمعنى انها لا يستقر بها مكان تكون فيه ، فهي تنتقل من مكان الى آخر ؛ وإسناد الاستقرار الى الأداحى كما في هذا البيت إسناد مجازي ؛ كما لا يخفى ، إذ المستقر إنما هي النعام لا الأداحى ، وفي رواية « الأيادي » انظر ديوان ابن خفاجة .

(٢) لم ترد هذه العبارة في (١) وقد أثبتناها عن (ب) .

(٣) الغرانيق : جمع غرنوق ، وهو الشاب الناعم الأبيض الجميل ، وفيه لغات أخرى ؛ والمعنى أنه يركب الهول مع فتیان هذه صفتهم . (٤) الدو : الفلاة المستوية الواسعة .

(٥) الملهبة : الشديدة الجرى المثيرة للغبار في عدوها ، يقال : «الهب الفرس» ، أى اضطرم جريه .

(٦) الخداريق : جمع خدرق ، وهو العنكبوت ، ويقال بالذال المعجمة أيضا .

(٧) في كلا الأصلين : «ريشها» ، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما في مباحج الفكر ، وهو ما يقتضيه

التشبيه الآتي بعد في عجز البيت ؛ والرؤس : جمع رأس ، قال امرؤ القيس :

فيوما الى أهلى ويوما اليكم * ويوما أخط الخيل من رؤس أجبـال

(٨) تعادى ، أى تعادى ، من العدو ، وهو الجرى .

(٩) في (١) «خفيت» بالياء ؛ وهو تحريف .

(١٠) الأدقال : جمع دنل بالتحريك ، وهو خشبة طويلة تشد في وسط السفينة يمد عليها الشراع ،

وفي (١) «اذقان» وفي (ب) «أدفان» ؛ وهو تحريف في كليهما .

(١١) الظاهر أنه يريد بهذا البيت وصف أعناق النعام بالاضطراب وأنها تعلو وتخفض ، فيقول :

ان رؤوسها لا تكاد تعلو وتنظر الى فوق حتى تنخفض كأنها غصت بريقها ، فتخفض أعناقها لذلك .

القسم الثالث من الفن الثالث في الدواب والأنعام، وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول من هذا القسم في الخيل

- وَأَبْتَدَاءَ خَلْقِهَا ، وَأَوَّلَ مِنْ ذَلَّهَا وَرَكَبَهَا ، وَمَا وَرَدَ فِي فَضْلِهَا وَبَرَكَتِهَا مِنَ الْآثَارِ
الصَّحِيحَةِ ، وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الثَّابِتَةِ الصَّرِيحَةِ ، وَمَا وَرَدَ فِي فَضْلِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا ،
وَمَا جَاءَ فِي أَلْتِمَاسِ تَسْلِيهَا ، وَالنَّهْيِ عَنْ خِصَائِهَا وَالرَّخْصَةِ فِيهِ ؛ وَمَا قِيلَ فِي أَكْلِ لَحْوِمِهَا
مِنَ الْكَرَاهَةِ ، وَمَا وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ عَسَبِ الْفَرَسِ وَبَيْعِ مَاءِ الْفَحْلِ ، وَمَا نُذِبَ
إِلَيْهِ مِنْ إِكْرَامِ الْخَيْلِ وَمَنْعِ إِذْلَاقِهَا ، وَالْأَمْرِ بِأَرْتِبَاطِهَا ، وَمَا يُسْتَحَبُّ مِنَ أَلْوَانِهَا
وَشِيَائِهَا وَذِكْوَرِهَا وَإِنَائِهَا ، وَمَا وَرَدَ فِي شَوْمِ الْفَرَسِ ، وَمَا يُذَمُّ مِنْ عَصَمِهِ وَرَجَلِهِ ،
وَمَا جَاءَ فِي سَبَاقِ الْخَيْلِ ، وَمَا يَحِلُّ مِنْهُ وَمَا يَحْرَمُ ، وَكَيْفِيَّةِ التَّضْمِيرِ عِنْدَ السَّبَاقِ ، وَأَسْمَاءِ
السَّوَابِقِ فِي الْحَلَبَةِ ، وَمَا يُقَسَّمُ لِصَاحِبِ الْفَرَسِ مِنْ سَهَامِ الْغَنِيمَةِ ، وَالْفَرْقِ فِي ذَلِكَ
بَيْنَ الْعَرَابِ وَالْمُهْجَنِّ وَالْبَرَّازِينَ ، وَالْعَفْوِ عَنْ سَقُوطِ الزَّكَاةِ فِي الْخَيْلِ ، وَمَا وَصَفَتْ

- (١) عَسَبُ الْفَرَسِ : كَرَاؤُهُ لِلضَّرَابِ ، وَأَصْلُ الْعَسَبِ نَفْسُ الضَّرَابِ وَالْعَرَبُ تَسْمِي الشَّيْءِ بِاسْمِ غَيْرِهِ
إِذَا كَانَ مَعَهُ أَوْ مِنْ سَبَبِهِ .
- (٢) إِذْلَاقُهَا ، أَيْ إِهَاتَتُهَا .
- (٣) الْعَصَمُ بِالتَّحْرِيكِ : الْبَيَاضُ الَّذِي يَكُونُ فِي يَدَيِ الْفَرَسِ . وَالرَّجْلُ بِالتَّحْرِيكِ أَيْضًا : الْبَيَاضُ الَّذِي
يَكُونُ فِي إِحْدَى رَجْلَيْهِ .
- (٤) تَضْمِيرُ الْخَيْلِ ، هُوَ أَنْ تَعْلِفَ قَوْتًا بَعْدَ سَمْنِهَا ؛ وَذَكَرَ أَبُو مَنْصُورٍ فِي تَضْمِيرِ الْخَيْلِ مَعْنَى آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ
تَشَدَّ عَلَيْهَا سُرُوجُهَا ، وَتَجَلَّجَ بِالْأَجَلَةِ حَتَّى تَعْرِقَ تَحْتَهَا ، فَيَذْهَبَ رَهْلُهَا وَيَشْتَدَّ لَحْمُهَا ، وَيَحْمَلُ عَلَيْهَا غُلْمَانُ خَفَافَ
يَجْرُونَهَا وَلَا يَعْنِفُونَهَا ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بِهَا أَمِنَ عَلَيْهَا الْبَهْرُ الشَّدِيدُ عِنْدَ حَضَرِهَا وَلَمْ يَقْطَعْهَا الشَّدُّ ، قَالَ : فَذَلِكَ
التَّضْمِيرُ الَّذِي شَاهَدَتْ الْعَرَبُ تَفْعَلُهُ .

العربُ به الخيلَ من ترتيبها في السنِّ ، وتسمية أعضائها وأبعضها وألوانها وشياتها ،
والمحمود من صفاتها ومحاسنها ، وعدَّ عيوبها التي تكون في خلقها وجريها ، والعيوب التي
تطرأ عليها وتحدث فيها ، وذكر خيل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدتها وأسماؤها ،
وكرام الخيل المشهورة عند العرب ، وما وُصفت به الخيلُ في أشعار الشعراء ورسائل
الفضلاء التي تتضمن مدحَ جيدها وذمَّ رديئها ، وغير ذلك على ما نوضحه — إن شاء
الله تعالى — ونبيّنه ، ونأت به على الترتيب والتحقيق ، فنقول وبالله التوفيق ،
[وإليه المآب^(١)].

ذكر ما ورد في ابتداء ختي الخيل وأول من ذللها وركبها

قال أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري المعروف بالثعلبي في تفسيره :
أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن عقيل الأنصاري ، وأبو عبد الله
محمد بن عبد الله الحافظ ، قالا : أخبرنا أبو منصور محمد بن القاسم العتكي ، قال :
حدثنا محمد بن الأشرس ، قال : حدثنا أبو جعفر المديني ، قال : حدثنا القاسم
ابن الحسين بن زيد ، عن أبيه ، عن الحسين بن علي رضي الله عنهما ، عن أبيه ،
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” لما أراد الله أن يخلق الخيل قال
للريح الجنوب : إني خالق منك خلقا فأجعله عزّا لأوليائي ، ومذلّةً على أعدائي ،
وجمّالا لأهل طاعتي ، فقالت الريح : أخلق ، فقبض منها قبضةً فخلق فرسا ، فقال
له : خلقتك عربيا وجعلت الخير معقودا بناصيتك ، والغنائم مجموعةً على ظهرك ،
وعطفتُ عليك صاحبك ، وجعلتُك تطير بلا جناح ، فأنت للطلب ، وأنت للهرب ،

- وسأجعل على ظهرك رجالا يسبحونني ويحمّدونني ويهلّلونني، تسبّح^(٣)ن إذا سبّحوا، وتهلّلن^(٣) إذا هلّلوا، وتكبرن^(٣) إذا كبروا؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من تسبيحةٍ وتحميدةٍ وتكبيرةٍ يكبرها صاحبها فتسمعه^(٤) إلّا فتجيبه بمثلها، ثم قال: لما سمعت الملائكة صفة الفرس وعانثت خلقها، قالت: ربّ، نحن ملائكتك نسبحك ونحمّدك، فإذا لنا؟ فخلق الله لها خيلاً بلّقا، أعناقها كأعناق البخت^(٥)، فلما أرسل الله الفرس إلى الأرض، وأسست قدماه على الأرض صهلاً، فقبل: بوركت من دابةٍ، أذلّ بصهيلك المشركين، أذلّ به أعناقهم، وأملاً به آذانهم، وأرعب به قلوبهم؛ فلما عرض الله على آدم من كلّ شيء قال له: اختر من خلقى ما شئت، فأختار الفرس، فقال له: اخترت عزّك وعزّ ولدك خالدا ما خلّدوا، وباقي ما بقوا، برّكتي عليك وعليهم، ما خلقت خلقاً أحبّ إلىّ منك ومنهم^(٦)".

- (١) حذف نون الرفع من هذه الأفعال الثلاثة تخفيفاً لاتصال هذه الأفعال بنون الوقاية، والحذف في مثل هذا الموضع جائز بكثرة نحو (تأمروني)، بناء على الصحيح من أن المحذوف هو نون الرفع لا نون الوقاية؛ وإذن فيجوز أن تقرأ هذه الأفعال الثلاثة بتشديد النون إدغاماً لإحدى النونين في الأخرى انظر حاشية الصبان ج ١ ص ١٠١ طبع بولاق.
- (٢) إنما عدّى هذا الفعل إلى المفعول لتضمنه معنى «يزهوننى»، وإنما حملناه على هذا الوجه إذ لم نجد هذا الفعل فيما لدينا من كتب اللغة إلّا لازماً، يقال: هلل، أى قال: لا إله إلا الله.
- (٣) «تسبحن» و«تهلّلن» و«تكبرن»: خطاب للجماعة الأفراس.
- (٤) في رواية «فتسمعه فرسه» انظر رشحات المداد ص ٤ طبع حلب.
- (٥) البخت: الابل الخراسانية تنتج بين عربيّ وفالج، وهى طوال الأعناق.
- (٦) كذا ورد هذا الحديث بهذه الرواية فى كلا الأصلين وكتاب فضل الخيل للحافظ الدميّاطى وهو الذى نقل عنه المؤلف أكثر هذه الأحاديث الواردة فى هذا الباب، وقد أورده الدميرى فى حياة الحيوان فى الكلام على الخيل، والبخشيّ الحلبىّ فى أول كتاب رشحات المداد، وفيه زيادات واختلافات فى بعض العبارات؛ ولم نثبتها هنا فى الحواشي لكثرتها.

وروى المسعودي في كتابه المترجم بمروج الذهب بسنده إلى ابن عباس
 — رضى الله عنهما — ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”إن الله لما
 أراد أن يخلق الخيل أوحى إلى الريح الجنوب أني خالق منك خلقتا فاجتمعا ،
 فاجتمعت ، فأمر جبريل عليه السلام فأخذ منها قبضة ، قال : ثم خلق الله تعالى
 منها فرسا كميثا^(١) ، ثم قال الله تعالى : خلقتك فرسا ، وجعلتك عربيا ، وفضلتك على
 سائر ما خلقت من البهائم بسعة الرزق ، والغنائم تقاد على ظهرك ، والخير معقود
 بناصيتك ، ثم أرسله فصهل ، فقال له : باركت فيك ، فصهيلك أرفع به المشركين
 وأملا مسامعهم ، وأزلزل أقدامهم ، ثم وسمه بغرة وتحجيل ، فلما خلق الله تعالى آدم ،
 قال : يا آدم ، أخبرني أي الدابتين أحببت ؟ — يعني الفرس والبراق ، قال :
 ١٠ وصورة البراق على صورة البغل لا ذكر ولا أنثى — فقال آدم : يا رب اخترت
 أحسنهما وجهها ، فأختار الفرس ، فقال الله له : يا آدم ، اخترت أحسنهما ، اخترت
 عزك وعز ولدك باقيا ما بقوا ، وخالدا ما خلدوا . هذا ما ورد في آباء خلق
 الفرس ، والله أعلم بالصواب ، واليه المرجع والمآب .

وأما أول من ذل الخيل وركبها — فإسماعيل بن إبراهيم
 ١٥ عليهما السلام ، ودليل ذلك ما رواه الزبير بن بكار في أول كتابه في أنساب قريش
 من حديث داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس — رضى الله عنهما —
 قال : كانت الخيل وحوشا لا تركب ، فأول من ركبها إسماعيل ، فلذلك سُميت

(١) الكميث : من الكمته ، وهي لون بين السواد والحمرة ، والكميت يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛

وإنما صغروه لأنه بين الحمرة والسواد ولم يخلص لواحد منهما فيقال له : أسود أو أحمر .

(٢) « قال » ، أي قال ابن عباس .

العَرَاب . وما رواه أحمدُ بنُ سليمانَ النَّجَّادُ في بعض فوائده من حديثِ ابنِ جُرَيْجٍ ،
 عن ابنِ أبي مُلَيْكَةَ ، عن ابنِ عَبَّاسٍ — رضى الله عنهما — قال : كانت الخيلُ وحشا
 كسائرِ الوحوش ، فلما أذن الله عز وجل لإبراهيمَ وإسماعيلَ عليهما السلامُ برفعِ القواعدِ
 من البيت ، قال الله عز وجل : إني معطيكما كنزا ذخرتُهُ لكما ، ثم أوحى الله تعالى
 إلى إسماعيلَ أن أخرجْ فادعُ بذلك الكنزَ ، فخرج إسماعيلُ إلى (أَجْيَادُ)^(٢) — وكان
 موطنًا له — وما يدري ما الدعاء ولا الكنز ، فألهمه الله عز وجل الدعاء ، فلم تبق
 على وجه الأرض فرس بأرض العرب إلَّا أجابته ، فأمكنته من نواصيها ، وذلَّلها له ،
 فأركبوها واعتقدوها ، فإنها ميامين ، وإنها ميراثٌ عن أبيكم إسماعيلَ عليه السلام .
 والله أعلم .

- ١٠ ذكر ما ورد في فضل الخيل وبركتها ، وفضل الإنفاق عليها
 قال الله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً
 فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ قال ابنُ عباسٍ —
 رضى الله عنهما — : « نزلت في علفِ الدواب » . وروى عن أبي أُمَامَةَ
 الباهليُّ أنه قال : « هي النفقةُ على الخيل في سبيل الله » ، قال الواحدى :
 « هذا قولُ أبي الدرداءِ ومكحولٍ والأوزاعي » ، ومن فضل الخيل وشرفها
 ١٥ أن الله أقسم بها في كتابه العزيز ، فقال : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فَالْمُورِيَّاتِ قَدْحًا
 فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾ ؛
 وسمَّاها الله تعالى الخيرَ في قوله عز وجل إخبارا عن سليمانَ عليه السلام :

(١) في كلا الأصلين : « فرائده » ؛ وهو تحريف . وما أثبتناه عن كتاب فضل الخيل ص ٢٧

طبع حلب .

(٢) أجْيَاد : موضع بمكة يلى الصفا ، ويقال فيه أيضا : (جِيَاد) بكسر الجيم .

﴿إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْخِيَادُ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ ، وفي الحديث الصحيح عن مالك بن أنس ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر — رضى الله عنهم — عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” الخيلُ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة ” رواه البخاري ، وفي لفظ آخر : ” معقودٌ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة ” ، ومن طريق آخر عن الشعبي ، عن عروة — هو ابن أبي الجعد الأزدي البارقى — قيل يا رسول الله : وما ذلك الخير ؟ قال : ” الأجر والغنيمة ” رواه مسلم .

(٢٧)

وعن عروة رضى الله عنه ، قال : رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم أتى فرسا أشقر في سوق المدينة مع أعرابي ، فلوى ناصيتها بإصبعيه وقال : ” الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة ” .

وعن جرير بن عبد الله — رضى الله عنه ، — قال : رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم يلوى ناصية فرسه بإصبعه ويقول : ” الخيرُ معقودٌ بنواصي الخيلِ إلى يوم القيامة ” ، رواه مسلم والنسائي ، وفي لفظ النسائي : « يفتل ناصية فرس بين إصبعيه » ، وفي حديث آخر موضع ” معقود ” : ” معقوص ” ، وهو بمعناه ، أى ملوى بها ومضفورٌ فيها ، والعقصة : الضفيرة .

وفي حديث آخر عن نعيم بن زياد ، عن أبي كبشة — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة ، وأهلها مُعانون عليها ، والمنفقُ عليها كالباسط يده بالصدقة ” ، وفي لفظ آخر : ” فامسحوا نواصيها ، وآدعوا لها بالبركة ” .

(١) يقال فيه : ابن أبي الجعد ، كما هنا ، وابن الجعد ، وابن عياض بن أبي الجعد انظر شرح النووى على صحيح مسلم ج ٤ ص ٢٩٥ طبع مصر وكتاب فضل الخيل للمحافظ الدمياطى ص ٦ طبع حلب .

وعن أسماء بنت يزيد - رضى الله عنها - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "الخليل في نواصيها الخير معقودٌ أبداً إلى يوم القيامة ، فمن ربطها عُدةً^(١) في سبيل الله فانَّ شِيعَها وجوعَها وريِّها وظمأها وأرواثها وأبوالها فلاحٌ في موازينه^(٢) يوم القيامة" ، رواه الامام أحمد في مسنده .

- و عن جابر - رضى الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : "الخليل معقودٌ^(٣) في نواصيها الخير إلى يوم القيامة وأهلها مُعانون عليها ، نخذوا بنواصيها ، وأدعوا بالبركة ، وقلدوها ولا تقلدوها الأوتار" ، وفي لفظ : "في نواصيها الخير والنيل" ، وكانوا يقلدون الخيل أوتار القيسي لئلا تصيبها العين ، فنهاهم صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وأعلمهم أن الأوتار لا ترد من قضاء الله تعالى شيئا ، وقيل : نهاهم عن ذلك خوفا على الخيل من الاختناق بها ، وقيل : المراد بالأوتار الدُّحول التي وترتم بها في الجاهلية ، وقد اختلف الناس في تقليد الدواب والإنسان أيضا ما ليس بتعاوיד قرآنية مخافة العين ، فمنهم من نهى عنه ومنعه قبل الحاجة إليه ، وأجازه بعد الحاجة إليه ، لدفع ما أصابه من ضرر العين وشبهه ، ومنهم من أجازه قبل الحاجة وبعدها ، كما يجوز الأسنة^(٤) بظهار بالتداوى قبل حلول المرض ، وقصر بعضهم النهى على الوتر خاصة ، وأجازه بغير الوتر ، وقال بعضهم فيمن قلّد فرسه شيئا ملونا فيه حرز : إن كان للجمل فلا بأس به .

(١) زاد في كتاب فضل الخيل ص ٩ قبل هذه العبارة قوله : « وانفق عليها احتسابا في سبيل الله »

فإن الخ .

(٢) في كتاب فضل الخيل : « في ميزانه » .

(٣) زاد في كتاب فضل الخيل بعد هذه الكلمة قوله : « ومن ربطها رياء وسمعة وفرحا ومرحاً فان

ظمأها وأرواثها وأبوالها خسران في موازينه يوم القيامة » .

(٤) الأسنظهار : الاحتياط .

وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الخليلُ ثلاثة: لرجلٍ أجرٌ، ولرجلٍ سِتْرٌ، وعلى رجلٍ وِزْرٌ؛ فأما الذى هى له أجرٌ فرجلٌ ربطها فى سبيل الله فأطال لها فى مَرَجٍ أو روضةٍ، فما أصابت فى طيلها ذلك من المَرَجِ أو الروضة كانت له حسنات، ولو أنها قطعت طيلها فاستتت شرفاً أو شرفين كانت آثارها وأرواثها حسناتٍ له، ولو أنها مرت بنهرٍ فشربت منه ولم يرد أن يسقيها كان ذلك حسناتٍ له، فهى لذلك أجرٌ ورجلٌ ربطها تغنياً وتعففاً، ثم لم ينس حق الله فى رقابها ولا ظهورها، فهى لذلك سِتْرٌ ورجلٌ ربطها نخراً ورياءً ونواءً لأهل الإسلام، فهى على ذلك وِزْرٌ".

وفى حديث آخر: "الخليلُ ثلاثة، هى لرجلٍ أجرٌ، ولرجلٍ سِتْرٌ، وعلى رجلٍ وِزْرٌ؛ فأما الذى هى له أجرٌ فالذى يتخذها فى سبيل الله ويعدها له، فلا تُغيب شيئاً فى بطونها إلا كُتب له به أجرٌ، ولو رعاها فى مَرَجٍ فما أكلت شيئاً إلا كُتب له به أجرٌ؛ ولو سقاها من نهرٍ كان له بكل قطرةٍ تُغيبها فى بطونها - حتى ذكر الأجر فى أبوابها وأرواثها - ولو استتت شرفاً أو شرفين كُتب له بكل خطوةٍ تخطوها أجرٌ؛ وأما الذى هى له سِتْرٌ فالذى يتخذها تعففاً وتكراً وتجلاً، ولم ينس حق ظهورها وبطونها فى عسرها ويسرها؛ وأما الذى هى عليه وِزْرٌ فالذى يتخذها أشراً وبطراً وبدخاً ورياءً الناس، فذلك الذى هى عليه وِزْرٌ".

(١) ولم يرد أن يسقيها، أى أنها شربت بغير قصد من صاحبها.

(٢) فى (١) «تعنيا»، وفى (ب) «تغيباً»؛ وهو تصحيف فى كلتا النسختين و«تغنيا» أى استغناء بها عن الطلب من الناس انظر اللسان مادة «غنى».

(٣) حذف اسم كان هنا، وهو أجرٌ، أو حسنة، أو نحو ذلك، للعلم به من سياق الكلام.

شرح غريب هذين الحديثين

الطَّوْلُ والطَّيْلُ بالواو والياء : الحَبْلُ ، وكذلك الطَّوِيلَةُ . وقوله : «استنَّتْ» ،
أى عَدَّتْ لمرحها ونشاطها ولا راكب عليها . والشَّرْفُ : ما يعلو من الأرض ،
وقيل : الطَّلَقُ ، فكأنه صَلَّى الله عليه وسلم يقول : جَرَتْ طَلَقًا أو طَلَقَيْنِ ، بمعنى
شَوِّطَ أو شَوَّطَيْنِ . والأَشْرُ^(١) والبَطَرُ : شِدَّةُ المَرَحِ . والبَذَخُ بفتح الذال وبالحاء
المعجمتين : الكِبَرُ . ونِوَاءٌ لأهل الإسلام : معاداة لهم ، مِنْ نَواهُ نِوَاءً ومناوأة ،
وأصله مِنْ نَاءَ إِلَيْكَ وَنُوتَ إِلَيْهِ ، أى نَهَضَتْ .

وعن زياد بن مسلم الغفاري^(٢) — رضى الله عنه — أن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم كان يقول : «الخليل ثلاثة ، فمن ارتبطها في سبيل الله وجهاد عدوه كان
شبعها وجوعها وريها وعطشها وجريها وعرقها وأروائها وأبوالها أجرا في ميزانه
يوم القيامة ، ومن ارتبطها للجمال فليس له إلا ذاك ؛ ومن ارتبطها فخرا ورياء كان
مثل ما قص في الأول وزرا في ميزانه يوم القيامة» .

(٣٨)

وعن حباب — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم :
«الخليل ثلاثة : فرس للرحمن ، وفرس للإنسان ، وفرس للشيطان ؛ فأما فرس الرحمن
فما أعد في سبيل الله ، وقوتل عليه أعداء الله ؛ وأما فرس الإنسان فما استبطن^(٣)
وتجمل عليه ، وأما فرس الشيطان فما قورم عليه» ، رواه الأجرى^(٤) في (النصيحة) .

(١) هذه الواو ساقطة من كلا الأصلين ؛ والسياق يقتضى إثباتها ، إذ المراد تفسير هذين اللفظين
بأنهما شدة المرح لا تفسير الأشر بانه البطر ، كما هو ظاهر .

(٢) في (١) ابن معلم ؛ وهو تحريف إذ لم نجده فيما بين أيدينا من معجمات الأسماء ؛ وما أثبتناه عن

(ب) وكتاب فضل الخيل ص ١٤ طبع حلب .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ في كتاب فضل الخيل ص ١٤ ، ويؤيد هذه الرواية قوله في الحديث الذى

قبله : «ومن ارتبطها للجمال» الخ والذي في كلا الأصلين : «ويجمل» .

(٤) في كلا الأصلين : «الأحرى» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما في أب فضل الخيل .

والقيار في السباق : أن يكون الرهان بين فرسين لا محلل^(١) معهما . والاستبطان : طلب ما في البطن والتّاج .

وعن عبد الله بن مسعود — رضى الله عنهما — عن النبيّ صلى الله عليه وسلم ، قال : « الخيل ثلاثة ، ففرس للرحمن ، وفرس للإنسان ، وفرس للشيطان ؛ فأما فرس الرحمن فالذى يرتبط^(٢) في سبيل الله ، فعلفه وروثه وبوله^(٣) — وذَكَرَ ما شاء الله — ؛ وأما فرس الشيطان فالذى يقامر ويраهن عليه ؛ وأما فرس الإنسان فالفرس يرتبطها الإنسان يلتمس بطنها ، فهي ستر^(٤) من فقر^(٥) ، رواه الإمام أحمد في مسنده .

وروى ابن أبي شيبة في مسنده أن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال : « الخيل ثلاثة : فرس يرتبطه الرجل في سبيل الله ، فثمنه أجر ، وركوبه أجر ، ورعايته أجر ، وعلفه أجر ؛ وفرس يغلق^(٦) عليه الرجل ويраهن عليه ، فثمنه وزر ، وعلفه وركوبه وزر ؛ وفرس للبطنة فعسى أن يكون سدادا من فقر إن شاء الله » .

(١) المحلل من الخيل : الفرس الثالث من خيل الرهان ؛ وذلك أن يضع الرجلان رهنين بينهما ، ثم يأتي رجل سواهما فيرسل معهما فرسه ولا يضع رهنا ، فان سبق أحد الأولين أخذ رهنه ورهن صاحبه ، وكان حلالا له من أجل الثالث ؛ وهو المحلل ، وإن سبق المحلل ولم يسبق واحد منهما أخذ الرهنين جميعا ، وإن سبق هو لم يكن عليه شيء ، وهذا لا يكون إلا في الذي لا يؤمن أن يسبق ، وأما إذا كان بليدا بطيئا قد آمن أن يسبقهما فذلك القمار المنهى عنه ؛ ويسمى أيضا الدخيل .

(٢) في مسند الامام أحمد ج ١ ص ٣٩٥ : « يرتبط » .

(٣) حذف الخبر هنا للعلم به ، أى فعلفها الخ أجر في ميزانه يوم القيامة أو نحو ذلك مما يفيد هذا المعنى كما يرشد الى ذلك ما ورد في الأحاديث السابقة .

(٤) في رواية : « أو يراهن » انظر مسند الامام أحمد ج ١ ص ٣٩٥ .

(٥) في رواية : « تستر » انظر مسند الامام أحمد .

(٦) كذا في (ب) واللسان (مادة غلق) وكتاب فضل الخيل ص ١٥ طبع حلب . ويغلق ، أى

يراهن ؛ والذي في (أ) « يغالب » بالباء .

وعن أنس بن مالك — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البركة في نواحي الخيل » رواه البخاري ومسلم والنسائي . والناصية : الشعر المسترسل على الجبهة ، وقد يُكنى بها عن النفس ، نحو قولهم : « فلان مبارك الناصية » ، أى النفس ، قال شيخنا الشيخ الإمام المحدث النساب القدوة شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدماطي في كتاب الخيل ، قال أبو الفضل : وإذا كان الخير والبركة في نواحيها فبعيد أن يكون فيها شؤم على ما جاء في الحديث ، وقد تأول العلماء ذلك أن معناه على اعتقاد الناس في ذلك ، لا أنه خبر من النبي صلى الله عليه وسلم عن إثبات الشؤم .

وعن مكحول ، قال : قيل لعائشة — رضى الله عنها — : إن أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الشؤم في ثلاثة : في الدار والمرأة والفرس » ، فقالت : لم يحفظ أبو هريرة ، لأنه دخل ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « قاتل الله اليهود » ، يقولون : الشؤم في ثلاثة : في الدار والمرأة والفرس ، فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله . وسند كراهية الحديث والكلام عليه — إن شاء الله تعالى — في موضعه .

وعن أنس — رضى الله عنه — قال : لم يكن شيء أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النساء من الخيل .

وعن معقل بن يسار — رضى الله عنه — قال : ما كان شيء أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيل ، ثم قال : اللهم غفرا إلا النساء .

وعن زيد بن ثابت — رضى الله عنه — [قال] : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من حبس فرسا في سبيل الله كان ستره من النار » .

وعن محمد بن عُبَيْدَةَ، عن أبيه، عن جَدِّه، قال : أَتَيْنَا تَمِيمَ الدَّارِيَّ وَهُوَ يَعَالِجُ عَلِيَّ فَرَسَهُ بِيَدِهِ، فَقُلْنَا لَهُ : يَا أَبَا رُقَيَّْةَ، أَمَا لَكَ مِنْ يَكْفِيكَ؟ قَالَ : بَلَى، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ” مَنْ أَرْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَعَالَجَ عَلَيْهِ بِيَدِهِ كَانَ لَهُ بِكُلِّ حَبَّةٍ حَسَنَةٌ “ .

وَرَوَى أَنَّ رَوْحَ بْنَ زُبَاعٍ الْجُدَامِيَّ زَارَ تَمِيمَ الدَّارِيَّ فَوَجَدَهُ يَنْقِي لِفَرَسِهِ شَعِيرًا، ثُمَّ يَعْلِفُهُ عَلَيْهِ وَحَوْلَهُ أَهْلُهُ، فَقَالَ لَهُ رَوْحُ : أَمَا كَانَ لَكَ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَكْفِيكَ؟ قَالَ تَمِيمٌ : بَلَى، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ” مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ يَنْقِي لِفَرَسِهِ شَعِيرًا ثُمَّ يَعْلِفُهُ عَلَيْهِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ حَبَّةٍ حَسَنَةٌ “ . رواه الإمام أحمد في مُسْنَدِهِ .

وَرَوَى أَنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ قَالَ لِابْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ : حَدَّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، [قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]^(١) يَقُولُ : ” مَنْ أَرْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ النِّفَقَةُ عَلَيْهِ كَأَلْمَادٍ يَدُهُ بِصَدَقَةٍ لَا يَقْطَعُهَا “ ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرٍ عَنْهُ : [” لَا يَقْبِضُهَا “]^(١) .

ذكر ما جاء في فضل الطَّرق

رَوَى عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْهَوَزَنِيِّ، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيِّ، أَنَّهُ أَتَى رَجُلًا فَقَالَ : أَطَرَقَنِي مِنْ فَرَسِكَ، فَأَتَنِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ” مَنْ أَطَرَقَ مُسْلِمًا فَرَسًا فَأَعْقَبَ لَهُ الْفَرَسُ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ سَبْعِينَ فَرَسًا يُحْمَلُ عَلَيْهَا

(١) هاتان العبارتان اللتان بين مربعات لم تردا في (ب) .

(٢) في رواية : «أنه أتاه فقال» انظر وقد أورد الديلماسي هاتين الروايتين في كتاب فضل الخيل

في سبيل الله، وإن لم يُعَقَّبْ^(١) كان له كأجر فارسٍ حُمِلَ عليه في سبيل الله عز وجلّ“
رواه الطبراني في المعجم الكبير .

وعن ابن عمر — رضى الله عنهما — قال : ما تعاطى الناس بينهم شيئاً
قطُّ أفضل من الطُّرُق ، يُطَرِّق الرجلُ فرسه فيُجَرِّى له أجره ، ويُطَرِّق الرجلُ فحله
فيُجَرِّى له أجره ، ويُطَرِّق الرجلُ كبشَه فيُجَرِّى له أجره . [والله الموفق للصواب ،
وإليه المرجع والمآب ، وحسبنا الله وكفى] .

ذكر ما جاء من دعاء الفرس لصاحبه

حكى الأبيوردى في رسالته ، قال : حكى عبد الرحمن بن زياد أنه لما نزل
المسلمون مصر كانت لهم مراغة للخيـل^(٢) ، فمتر حديج بن صومي بأبي ذر^(٣) — رضى الله
عنه — وهو يمرغ فرسه الأجدل ، فقال : ما هذا الفرس يا أبا ذر ؟ قال :
هذا فرس لى ، لا أراه إلا مستجاباً ، قال : وهل تدعو الخيل فتجـاب ؟ قال : نعم ،
ما من ليلةٍ إلا والفرس يدعو فيها ربه يقول : اللهم إنك سخرتني لأبن آدم ، وجعلت

(١) في رواية : « وإن لم يعقب له كان » انظر كتاب فضل الخيل ص ٢٢ طبع حلب .
(٢) في (١) وكتاب فضل الخيل ص ٢٣ « حديج » ، وفي (ب) : « حديج » ؛ وهو تحريف
في هذه المصادر الثلاثة ؛ وما أثبتناه عن كتاب المؤلف والمختلف للمافظ عبد الغنى ص ٤٦ طبع الهند وتاج
العروس مادة « حديج » .

(٣) كذا ورد هذا الاسم بالصاد والواو في كلا الأصلين وكتاب فضل الخيل والإكمال لابن ماكولا
ج ١ ورقة ١٩٠ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨ مصطلح وقد ضبطناه
بفتح الصاد تبعاً لضبطه بالقلم لا بالنص في نسخة الإكمال ، وهى نسخة تغلب عليها الصحة لما كتب فى آخرها
من العبارات الدالة على ذلك . والذي فى التاج مادة حديج : « ابن صرمى » وفى المؤلف والمختلف
ص ٤٦ طبع الهند : « ابن صرمى » تقييداً بالقلم لا بالنص فى كلا الكتابين .

رزق بيده، فاجعاني أحب إليه من أهله وماله، اللهم آرزقه مني، وآرزقني على يده.
 وروى أن هذا الخبر عن معاوية بن حديج، عن أبي ذر، وكلاهما روى عن
 عبد الله بن عمرو، ومعاوية هذا يُعَدُّ من الصحابة الذين سكنوا مصر، وفي حديثه
 عن أبي ذر «أحب إليه من أهله وولده» الحديث، وزاد فيه: «فمنها المستجاب،
 ومنها غير المستجاب، ولا أرى فرسى هذا إلا مستجاباً». ورواه النسائي في كتاب
 الخيل من سُنِّه، ولفظه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من فرس
 عربي إلا يؤذن له عند [كل] سحر^(١) - وفي رواية: عند كل فجر - بدعوتين:
 اللهم خولتني من خولتي من بني آدم، وجعلتني له، فأجعلني أحب أهله وماله،
 أو من أحب أهله وماله إليه»، [والله أعلم].

ذكر ما ورد من أن الشيطان لا يَخْبِلُ^(٢) من في داره

فرس عتيق، ولا يدخل داراً فيها فرس عتيق

عن عبد الله بن عريب المَلِكِي، عن أبيه - رضى الله عنهما - أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال: «إن يَخْبِلُ^(٢) الشيطانُ أحداً في داره فرس عتيق». وفي لفظ
 آخر: «الجن لا يَخْبِلُ^(٢) أحداً في بيته عتيق من الخيل». ورواه ابن قانع أيضاً
 في معجمه من حديث عريب المَلِكِي، عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى:
 ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمْ﴾ قال: «الجن»، ثم قال رسول الله صلى الله

(١) لم ترد هذه الكلمة في كلا الأصلين؛ وقد أثبتناها عن كتاب فضل الخيل ص ٢٤

(٢) لا يَخْبِلُ بكسر الباء وضمها، أى لا يفسد انظر النهاية لابن الأثير مادة (خبيل).

عليه وسلم : ” إِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَخْبِلُ أَحَدًا فِي دَارٍ فِيهَا فَرَسٌ عَتِيقٌ “ وقيل : [المراد^(١)
[أَنَّ] الشَّيْطَانَ لَا يَدْخُلُ دَارًا فِيهَا فَرَسٌ عَتِيقٌ .^(٢)

وَرَوَى أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُرْجَمُ
بِاللَّيْلِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” اِرْتَبِطْ فَرَسًا عَتِيقًا “ قَالَ : فَلَمْ يُرْجَمْ بَعْدَ
ذَلِكَ ؛ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْخَلِيلِيُّ فِي (كِتَابِ الْفَرُوسِيَّةِ وَعِلَاجَاتِ الدَّوَابِّ) .

ذَكَرَ مَا جَاءَ فِي أَلْتَمَاسِ نَسْلِ الْخَيْلِ وَالنَّهْيِ عَنْ خِصَائِهَا
وَالرَّخْصَةِ [فِيهِ^(٣)] وَالنَّهْيِ عَنْ هَلْبِهَا^(٤) وَجَزِّ أَعْرَافِهَا^(٥) وَنَوَاصِيهَا

رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ [بْنِ] عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — قَالَ :
أَصَابَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَسًا مِنْ جَدَسٍ^(٦) ، (حَيٌّ بِالْيَمَنِ) ، فَأَعْطَاهُ
رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَقَالَ : ” إِذَا نَزَلْتَ فَأَنْزِلْ قَرِيبًا مِنِّي فَإِنِّي أَتَسَارُّ^(٧) إِلَى صَهِيلِهِ “
فَفَقَدَهُ لَيْلَةً ، فَسَأَلَ عَنْهُ ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّا خَصَيْنَاهُ ، فَقَالَ : ” مَثَلَتْ بِهِ “ ،^(٨)

(١) لم ترد هذه الكلمة في (ب) ولا في كتاب (فضل الخيل) .

(٢) لم ترد هذه الكلمة في (١) وقد أثبتناها عن (ب) وكتاب فضل الخيل .

(٣) لم ترد هذه الكلمة التي بين مربعين في (١) .

(٤) الهلب : استئصال الأذنان بالجز والقطع .

(٥) في كلا الأصلين : «أعراقها» ؛ وهو تصحيف .

(٦) في (١) : «جديس» ، وفي (ب) «جدس» ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين . وجدس :

بطن من لحم ، وهو جدس بن أريش بن إراش السكوني .

(٧) «أتسار إلى صهيله» ، أي أسئلده .

(٨) في كلا الأصلين : «فقصده» ؛ وهو تحريف ، صوابه ما أثبتنا نقلاً عن آب (فضل الخيل)

يقولها ثلاثا، «الخليل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، أعرافها أدفاؤها، وأذناها مذابها، التمسوا نسلها، وباهوا بصهيلها المشركين» .

وعن مكحول — رضى الله عنه — قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جزأذنا الخيل وأعرافها ونواصيها، وقال : «أما أذناها فمذابها، وأما أعرافها فأدفاؤها، وأما نواصيها ففيها الخير» .

وعن أنس بن مالك — رضى الله عنه — عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : «لا تهللوا أذنا الخيل، ولا تجزوا أعرافها ونواصيها، فإن البركة في نواصيها، ودفاؤها في أعرافها، وأذناها مذابها» .

وعن عائشة أم المؤمنين — رضى الله عنها — قالت : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خصاء الخيل . [عن عبد الله بن عمر — قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خصاء الخيل] والإبل والغنم ؛ قال ابن عمر — رضى الله عنهما — : «فيها نشأة الخلق، ولا تصلح الإناث إلا بالذكور» .

وروى عكرمة عن ابن عباس — رضى الله عنهم — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا خصاء في الإسلام ولا بنيان كنيسة» .

وكتب عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — الى سعد بن أبي وقاص — رضى الله عنه — ينهى عن حذف أذنا الخيل وأعرافها وخصائها . ومن العلماء من رأى

(١) «لا تهللوا أذنا» الخ أى لا تستأصلوها بالجز والقطع .

(٢) لم ترد هذه الكلمة التى بين مربعين فى كلا الأصلين ؛ وقد أثبتناها عن كتاب فضل الخيل ص ٣١ اذ بدونها يفهم أن قوله بعد : «والإبل» الخ بقية حديث عائشة .

(٣) لم يرد فى كتاب فضل الخيل المنقولة عنه هذه الأحاديث ذكر عكرمة فى رواية هذا الحديث الآتى بعد ؛ والذي ورد فيه عن عكرمة عن ابن عباس فى قوله تعالى : (ولأمرنهم فليغيرن خلق الله) ، قال : «يعنى خصاء البهائم» .

٥ الحِصَاءُ، وَذَكَرَ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ خَصَى بَغْلًا لَهُ ؛ وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ خَصَى بَغْلًا لَهُ فِي زَمَنِ خِلَافَتِهِ ، وَأَنَّ الْحَسَنَ سَأَلَ عَنِ الْحِصَاءِ فَقَالَ : « لَا بَأْسَ بِهِ » ، وَأَنَّ أَبْنَ سِيرِينَ قَالَ : « لَا بَأْسَ بِخِصَاءِ الْخَيْلِ ، لَوْ تَرَكْتَ الْفَحُولَ لِأَكْلِ بَعْضِهَا بَعْضًا » ، وَأَنَّ عَطَاءَ قَالَ : « مَا خِيفَ عِضَاهُ وَسُوءُ خُلُقِهِ فَلَا بَأْسَ » . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَمَتَابَعَةُ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ — مَعَ مَا فِيهِ مِنَ السُّنَنِ الْمَرْوِيَّةِ أَوْلَى ، وَيُحْتَمَلُ جَوَازُ ذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ .

ذكر ما قيل في أكل لحوم الخيل من الإباحة والكراهة

١٠ قد أَبَاحَ أَكْلَهَا جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ شَرِيحٌ وَالْحَسَنُ وَعَطَاءٌ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سَلْيَانَ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو يَوْسَفَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَأَبْنُ الْمُبَارِكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ ؛ وَدَلِيلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ مَا أَتَفَقَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ — ؛ فَأَمَّا حَدِيثُ أَسْمَاءَ فَقَالَتْ : « نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَكَلْنَاهُ » . وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — فَقَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنِ لَحْمِ الْحُمْرِ ، وَرَخَّصَ — أَوْ أَدِنَ — فِي لَحْمِ الْخَيْلِ » .

١٥ وَذَهَبَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ إِلَى أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ ، إِلَّا أَنَّ كَرَاهِيَّتَهَا عِنْدَ مَالِكٍ كَرَاهِيَّةٌ تَنْزِيهٌ ، لَا تَحْرِيمٌ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ ؛ وَدَلِيلُهُمْ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ بَتِّيَّةَ بِنِ الْوَلِيدِ الْحُصَيْيِّ ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمَقْدَامِ بْنِ مُعَدْيَكِرَبَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ . وَمَا تَضَمَّنَتْهُ الْآيَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ۚ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ۚ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ۚ ﴾

٢٠

وَزِينَةً^(١) . قال صاحب الهداية الحنفية : نَحَرَجْتُ — أَى الْآيَةِ — [مَخْرَجٌ]
الْأَمْتَنَانِ ، وَالْأَكُلُ مِنْ أَعْلَى مَنَافِعِهَا ، وَالْحَكِيمُ لَا يَتْرُكُ الْأَمْتَنَانِ بِأَعْلَى النِّعَمِ وَيَمْتَنُّ
بِأَدْنَاهَا ؛ وَلَأَنَّهُمَا آلَةُ إِرْهَابِ الْعَدُوِّ ، فُكِرَهُ أَكْلُهُ أَحْتِرَافًا لَهُ ، وَلِهَذَا يُضْرَبُ لَهُ بِسْمُهُمُ
فِي الْغَنِيمَةِ ؛ وَلَئِنْ فِي إِبَاحَتِهِ تَقْلِيلُ آلَةِ الْجِهَادِ ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ مُعَارِضٌ بِحَدِيثِ خَالِدِ
ابْنِ الْوَلِيدِ ، وَالتَّرْجِيحُ لِلْحَرَمِ ؛ ثُمَّ قِيلَ : الْكَرَاهِيَةُ عِنْدَهُ كَرَاهِيَةُ تَحْرِيمٍ ؛ وَقِيلَ : كَرَاهِيَةُ
تَنْزِيهِهِ ؛ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛

وَأَمَّا لَبْنُهُ — فَقَدْ قِيلَ : لَا بَأْسَ بِهِ ، إِذْ لَيْسَ فِي شَرْبِهِ تَقْلِيلُ آلَةِ الْجِهَادِ ؛
انْتَهَى كَلَامُ صَاحِبِ الْهُدَايَةِ .

وَقَدْ عَوِضَ فِي أُدْلَتِهِ بِأَقْوَالٍ ؛ أَمَّا الْآيَةُ ، فَقَدْ قِيلَ : الْغَالِبُ فِي الْإِنْتِفَاعِ
بِهَذِهِ الدَّوَابِّ مَا أَشَارَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ فِيهَا مِنَ الرُّكُوبِ وَالزَّيْنَةِ ، فَأَمَّا أَكْلُهَا فَنَادِرٌ ،
نَحَرَجْتُ الْآيَةَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ ؛ وَقَالُوا : أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَنْعَامَ لَمَّا كَانَتْ مُتَقَارِبَةً
الْحَالِ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهَا أَكَلًا وَنَجْمًا وَرُكُوبًا وَتَحْمِيلًا ، مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِتَفْصِيلِ
أَحْوَالِهَا الْمَالُوفَةِ وَالْمُعْتَادَةِ عِنْدَهُمُ الْمَعْرُوفَةِ فِي الْآيَةِ قَبْلَهَا ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَالْأَنْعَامَ
خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ
تَسْرَحُونَ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَاءٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا لِيُبَشِّرَ الْأَنفُسَ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ
رَّحِيمٌ ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِنَّا عَمَلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا
مَالِكُونَ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ
أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾ ؛ وَأَمَّا حَدِيثُ خَالِدٍ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ أَحْوَطَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَأَسْمَاءَ
[فَإِنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ وَأَسْمَاءَ^(٢)] أَسْنَدٌ وَأَصَحُّ ؛ وَحَدِيثُ خَالِدٍ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ بَقِيَّةِ

(١) لم ترد هذه الكلمة في كلا الأصلين ؛ وقد أثبتناها عن كتاب فضل الخيل ص ٣٤

(٢) لم ترد هذه العبارة التي بين مربعين في (١) ؛ وقد أثبتناها عن (ب) وكتاب (فضل الخيل) ص ٣٥

ابن الوليد الحمصي، وفيه مقال، حتى إن بعضهم قال: «إن أحاديث بقيّة غير نقيّة، فكن منها على تقيّة»؛ وصالح بن يحيى بن المقدام بن معد يكرب الكندي الحمصي، قال البخاري: «فيه نظر»؛ وقال موسى بن هارون: «لا يعرف صالح ولا أبوه إلا بجده»؛ وقال أبو داود في سننه: «وحدّث خالد هذا منسوخ، قد أكله جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم»؛ وهذا الاعتراض على الحنفية أورده شيخنا الشيخ شرف الدين الدميّاطي عليهم في (كتاب الخيل) له؛ هذا ما قيل في أكل لحومها.

ذكر ما جاء في النهي عن عَسْب الفحل وبيع مائه

رَوَى عن عبد الله بن عمر — رضى الله عنهما — قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عَسْب الفحل». وعن أنس بن مالك — رضى الله عنه — أن رجلا من كلاب سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عَسْب الفحل، فنهاه، فقال: يا رسول الله، إنا نطرق الفحل فنكرم، فرخص له في الكرامة؛ رواه الترمذي، وقال: «حسن غريب». والعَسْب: الضراب؛ والنهي عنه، أى [عن] كرائه؛ وقيل: العَسْب، ماء الفحل.

ذكر ما جاء في إكرام الخيل ومنع إذالتها

رَوَى أبو داود في المراسيل، عن نعيم بن أبي هند — رضى الله عنه — أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بفرس، فقام إليه يمسح وجهه وعينه ومنخريه بكم قميصه، فقيل: يا رسول الله، تمسح بكم قميصك؟ فقال: «إن جبريل عاتبنى في الخيل». وفي حديث آخر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح بطرف رداءه وجه

(١) أكله، أى أكلوا لحم الخيل.

فرسه، وقال : « إني عوتبت الليلة في إذالة الخيل » . وعن الوضين بن عطاء —
 رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقودوا الخيل بنواصيها
 فتذلوها » . وعن مكحول — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : « أكرموا الخيل وجللوها » . وعن مجاهد — رضى الله عنه — قال : « أبصر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إنسانا ضرب وجهه فرسه ولعنه ، فقال : « هذه مع تلك ؟
 لتمسك النار إلا أن تقاتل عليه في سبيل الله » ، فجعل الرجل يقاتل عليه إلى أن كبر
 وضعف ، وجعل يقول : اشهدوا أشهدوا . وعن زيد بن ثابت — رضى الله
 عنه — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في عين الفرس ربع ثمنه . وعن
 عروة البارقي قال : كانت لي أفراس فيها فحل شراؤه عشرون ألف درهم ، ففقا
 عينه دهنقان^(١) ، فأتيت عمر — رضى الله عنه — فكتب إلى سعد بن أبي وقاص
 أن خير الدهقان بين أن يعطيه عشرين ألفا ويأخذ الفرس ، وبين أن يغرم ربع
 الثمن ، فقال الدهقان : ما أصنع بالفرس ؟ فغرم ربع الثمن . وعن أبي هريرة —
 رضى الله عنه — قال : ما من ليلة إلا ينزل ملك من السماء يحس^(٢) عن دواب الغزاة
 الكلال إلا دابة في عنقها جرس .

ذكر ما ورد من الأمر بارتباط الخيل وما يستحب

من ألوانها وشياتها وذكورها وإناثها

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا ﴾ ، قال الزمخشري
 في تفسيره : اصبروا على الدين وتكاليفه ، وصابروا أعداء الله في الجهاد ، أى غالبوهم
 في الصبر على شدة الحرب لا تكونوا أقل صبرا منهم وثباتا ، ورابطوا : أقيموا

(١) الدهقان : زعيم فلاحى العجم . (٢) « يحس عن دواب » الخ أى يذهب عنها التعب
 بحسبها بفتح الحاء ، وهو نمض الزاب وإسقاطه عنها ، كما في (اللسان مادة حس) .

في الثغور رابطين خيلكم مترصدين مستعدين للغزو . وقال تعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ .

وعن قيس بن باباه ، قال : سمعتُ سلمان — رضى الله عنه — يقول : [سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول^(١)] : "ما من رجلٍ مسلمٍ إلا حقَّ عليه أن يربط فرسا إذا أطاق ذلك" .

وعن [أبي] وهب الجشمي — وكانت له صحبة ، رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "تسمَّوا بأسماء الأنبياء ، وأحبُّ الأسماء إلى الله عزَّ وجلَّ عبدُ الله وعبدُ الرحمن ، وأرتبطوا الخيل ، وأمسحوا بواصيها وأكفأها وقلدوها ولا تملدوها الأوتار ، وعليكم بكلُّ كُمَيْتٍ أغرَّ محجل ، أو أشقرَّ أغرَّ محجل ، أو أدهمَّ أغرَّ محجل" . هكذا ساقه النسائي في سننه .

وعن عقبة بن عامر — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا أردت أن تغزو فأشترِ فرسا أدهمَّ محجَّلا مطلقَ اليمنى فإنك تغنم وتسلم" رواه الدِّمياط بسنده في (كتاب الخيل) له .

وعن ابن عباس — رضى الله عنهما — عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : "يُؤمِّنُ الخيلُ في شُقْرِها" . واليُؤمِّنُ : البركة . رواه أبو داود والترمذي ، ولفظُ الترمذي : "يُؤمِّنُ الخيلُ في الشُّقْرِ" .

وروى الواقدي ، عن سميد بن خالد ، عن دواد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه ، عن جده — رضى الله عنهم — عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "خيرُ الخيلِ الشُّقْرُ" .

٢٠ (١) لم ترد هذه العبارة التي بين مربعين في (١) وقد أثبتناها عن (ب) وكتاب فضل الخيل .
 (٢) ستأتي رواية هذا الحديث مرة أخرى عن عقبة بن عامر أيضا ، وفيه مكان قوله هنا « أدهم » قوله هناك : « أغر » انظر ص ٣٦٤ من هذا السفر ؛ ولعل هذا الاختلاف هو السبب في تكراره .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص — رضى الله عنهما — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "خير الخيل الشُّقْرُ وإلا فأدهم أغرُّ محجَّل ثلاث، مُطلق اليمنى".

وذَكَرَ سليمانُ بنُ بَينِ النِّحْوَى المِصرى في كتاب (آلات الجهاد، وأدوات الصافيات الجياد)، عن ابن عباس — رضى الله عنهما — قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق تبوك، وقد قل الماء، فبعث الخيل في كل وجه يطلبون الماء، فكان أول من طلع بالماء صاحب فرس أشقر، والثاني صاحب أشقر، وكذلك الثالث، فقال صلى الله عليه وسلم : "اللهم بارك للشُّقْر".

وعن عمرو بن الحارث الأنصارى، عن أشياخ أهل مصر، قالوا : قال النبي صلى الله عليه وسلم : "لو أن خيل العرب جُمِعَتْ في صعيد واحد ما سبقها إلا أشقر". وكان صلى الله عليه وسلم يحب الشُّقْر.

وعن أبي قتادة الأنصارى — رضى الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال : "خير الخيل الأدهم^(١) الأقرح^(٢) الأرثم^(٣)، ثم الأقرح^(١) المحجَّل^(٢) طلق^(٣) اليمين، فإن لم يكن أدهم فكُيِّت^(٤) على هذه الشَّيْء". هكذا ساقه الترمذى، ورواه أيضا ابن ماجه، ولفظه : "خير الخيل الأدهم^(١) الأقرح^(٢) الأرثم^(٣) المحجَّل^(٢) طلق^(٣) اليد اليمنى، فإن لم يكن أدهم فكُيِّت^(٤)".

(١) الأقرح من الخيل، هو ما كان في جبهته قرحة بضم القاف، وهى بياض قليل في وجه الفرس دون الغزاة؛ وقيل : الأقرح، هو ما كانت غرته مثل الدرهم أو أقل بين عينيه أو فوقهما من الهامة.

(٢) الأرثم، هو الذى أنفه أبيض وشفته العليا.

(٣) كذا ضبط هذا اللفظ في (القاموس) (والنهاية) مادة طلق بفتح الطاء وسكون اللام ضبطا بالقلم وضبط في اللسان مادة طلق بضمين وفي مادة (شكل) بفتح فسكون، ضبطا بالقلم لا بالعبرة في كلا الموضعين. وقال في التاج : إن الجوهرى ضبطه بضمين. وطلق اليمين، أى لا تحجيل فيها.

(٤) في رواية أخرى : «الصفة» انظر (التاج مادة طلق).

- على هذه الشَّيْءَ“ . وفي بعض ألفاظه عن يزيد بن أبي حبيب ، قال : قال النبيّ صلى الله عليه وسلم : ” الخَيْرُ فِي الْأَدْهَمِ الْأَفْرَحِ الْأَرْثَمِ مُحَجَّلٌ ثَلَاثَ ، ^(٣) طَلَّقَ الْيَمْنَى ^(٢) ثُمَّ أَغْرَّ بِهِمْ — [وفي لفظ : ^(٤) الْأَدْهَمِ [البهم] ، أو أغرَّ بهم] — ^(٥) وَيَسْلَمُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْهَمَ فَكُمَيْتٌ فِي هَذِهِ الشَّيْءِ“ وَرَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ شُبْرُمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الشَّعْبِيُّ فِي حَدِيثٍ رَفَعَهُ ، أَنَّهُ قَالَ : ”الْتَمَسُوا الْحَوَائِجَ عَلَى الْفَرَسِ الْكُمَيْتِ ^(٦) الْأَدْهَمِ الْمُحَجَّلِ الثَّلَاثَ ، الْمَطْلُوقِ الْيَمْنَى“ . وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ”إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَغْزَوْ فَاشْتِرِ فَرَسًا أَغْرَّ ^(٧) مُحَجَّلًا مُطْلَقَ الْيَمْنَى ، فَإِنَّكَ تَسْلَمُ وَتَغْنَمُ“ . وَعَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِيهِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَبْتَاعَ فَرَسًا ، أَوْ أَفْنَدَ فَرَسًا ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ”عَلَيْكَ بِهِ كُمَيْتًا أَوْ أَدْهَمَ أَفْرَحَ أَرْثَمَ مُحَجَّلَ ثَلَاثَ ، ^(٨) طَلَّقَ الْيَمْنَى“ .

(١) في كلا الأصلين «زيد» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا نقلا عن طبقات ابن سعد جزء ٧ قسم ٢ ص ٢٠٢ طبع أوربا .

(٢) قد سبق تفسير الأفرح والأرثم في الحاشيتين رقم ١ ورقم ٢ من صفحة ٣٦٣ من هذا السفر ، فانظرهما .

(٣) قد سبق بيان معنى قوله : « طلق اليمنى » والكلام على ضبط هذا اللفظ في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦٣ من هذا السفر ، فانظرها .

(٤) لم ترد هذه العبارة التي بين مربعين في (١) .

(٥) لم ترد هذه الكلمة التي بين مربعين في (ب) المنقولة عنها هذه الكلمة ؛ وقد أثبتناها عن كتاب

فضل الخيل ص ٤٨ (٦) « ويسلم » ، أي يسلم صاحبه .

(٧) سبقت رواية هذا الحديث في ص ٣٦٢ من هذا السفر عن عقبة بن عامر أيضا ، وفيه مكان قوله هنا : « أغر » قوله هناك : « أدهم » ولعل هذا الاختلاف هو السبب في تكرار هذا الحديث .

(٨) « أفند فرسا » ، أي أرتبطه وأتخذ حصنا ألبأ إليه وملاذا إذا دهمني عدو ، مأخوذ من فند الجبل بكسر الفاء وسكون النون ، وهو الشمراخ العظيم منه ، أي ألبأ إليه كما يلجأ إلى الفند من الجبل ، وهو أنفه الخارج منه .

وعن عطاء — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « إن خير الخيل الجؤ » . الحؤ : جمع أحوى^(١) . وسيأتى شرح لونه في ذكر الألوان
 والشّيات .

وعن نافع بن جبّير، عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم أنّه قال : « اليّمَنُ في الخيلِ
 في كلّ أحوى^(١) أحَمَّ » .

ذكر ترجيح إناث الخيل على فحولها وترجيح فحولها
 على إناثها وما جاء في ذلك

عن يحيى بن كثير — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : « عابكم بإناث الخيل ، فإنّ ظهورها عزّ ، وبطونها كنز » . وفي لفظ :
 « ظهورها حرز » . ١٠

وروى أنّ خالد بن الوليد — رضى الله عنه — كان لا يقاتل إلا على أثنى ،
 [لأنّها] تدفع البول وهى تجرى ، والفحل يحبس البول في جوفه حتّى ينفث^(٢) ، و[لأن]^(٣)
 الأثنى أقلّ صهيلا .

(١) ذكر في اللسان أن الأحوى ، هو الكميت الذى يعلوه سواد ؛ ونقل عن أبي عبيدة أن الأحوى
 هو أصفى من الأحم . وقال الحافظ الدماطى في كتاب فضل الخيل في تفسير الأحوى : إنه أهون سوادا
 من الجون . ١٥

(٢) لم ترد هذه الكلمة في (ب) .

(٣) في (١) ينفق . وفي (ب) يتفق ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين .

- وَرَوَى عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ^(١)، وَأَوْابِنٍ مُحِيرِزٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ إِمَانَةَ الْخَيْلِ
 فِي الْغَارَاتِ وَالْبَيَاتِ^(٢) وَلِمَا خَفِيَ مِنْ أُمُورِ الْحَرْبِ، وَكَانُوا يَسْتَحِبُّونَ فُحُولَ الْخَيْلِ
 فِي الصُّفُوفِ وَالْحُصُونِ وَالسَّيْرِ وَالْعُسْكَرِ وَلِمَا ظَهَرَ مِنْ أُمُورِ الْحَرْبِ^(٤)، وَكَانُوا
 يَسْتَحِبُّونَ خَصِيَّانَ الْخَيْلِ فِي الْمَكَيْنِ وَالطَّلَائِعِ، لِأَنَّهَا أَصْبَرُ وَأَبْقَى فِي الْجَهْدِ.
- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — قَالَ: كَانَ السَّلَفُ يَسْتَحِبُّونَ
 التَّحُولَةَ مِنَ الْخَيْلِ، وَيَقُولُونَ: هِيَ أَجْسَرُ وَأَجْرَأُ^(٥). وَحَكَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي جَامِعِهِ عَنْ
 رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَانَ السَّلَفُ يَسْتَحِبُّونَ الْفُحُولَ مِنَ الْخَيْلِ، لِأَنَّهَا أَجْرَأُ وَأَجْسَرُ.

ذَكَرَ مَا وَرَدَ فِي شَوْمِ الْفَرَسِ وَمَا يُدْمَمُ مِنْ عَصَمِهَا وَرَجَلِهَا

- رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَالَ: «الشَّوْمُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ». وَفِي لَفْظٍ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ: «الشَّوْمُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ». وَقَدْ قِيلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ:
 إِنَّ الْمُرَادَ بِالشَّوْمِ: شَوْمُ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ وَلُودٍ، وَشَوْمُ الْفَرَسِ إِذَا لَمْ يُغْزَ عَلَيْهَا
 وَشَوْمُ الدَّارِ جَارُ السَّوَاءِ؛ قَالَهُ مَعْمَرٌ.
- وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «الْبُرْكََةُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْفَرَسِ
 وَالْمَرْأَةِ وَالْدارِ». وَسُئِلَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ — وَهُوَ رَاوِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

- (١) كَذَا ضَبَطَ هَذَا الْاسْمَ فِي الْخُلَاصَةِ ضَبْطًا بِالْعِبَارَةِ.
- (٢) يُوْهَمُ ظَاهِرُ الْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ أَنَّ أَبْنَ مُحِيرِزٍ اسْمُهُ عُبَادَةُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ كَمَا فِي (النَّجَاحِ مَادَّةُ حَرْزٍ) (وَطَبَقَاتُ أَبِي سَعْدٍ).
- (٣) الْبَيَاتُ: الْإِغَارَةُ عَلَى الْعَدُوِّ لَيْلاً.
- (٤) فِي كَلَامِ الْأَصْلَيْنِ: «الْعَرَبِ»؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ.
- (٥) فِي كِتَابِ فَضْلِ الْخَيْلِ مِنْ رِوَايَةِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَحْسَنُ» مَكَانَ قَوْلِهِ: «أَجْسَرُ».

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — ما معناه ؟ فقال : قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” إذا كان الفرسُ ضروباً فهو مشئوم ، وإذا كانت المرأة قد عرفت زوجها قبل زوجها فحنت إلى الزوج الأول فهي مشئومة ، وإذا كانت الدار بعيدة من المسجد لا يُسمع منها الأذان والإقامة فهي مشئومة ، وإذا كنَّ بغير هذا الوصف فهنَّ مباركات ” .

٥ وعن أبي هريرة — رضى الله عنه — قال : كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يكره الشَّكَالَ من الخيل . والشَّكَال : أن يكون للفرس في رجله اليمنى بياضٌ وفي يده اليسرى ، أو في يده اليمنى وفي رجله اليسرى ؛ قال أبو داود : أى مخالف ؛ رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه ؛ ورواه الترمذى والنسائى ، وافظهما : أنه كان يكره الشَّكَالَ في الخيل ؛ وزاد النسائى : والشَّكَال من الخيل : أن تكون ثلاث قوائم محجلةً وواحدة مطلقه ، أو تكون الثلاث مطلقهً وواحدة محجلة . وقال شيخنا شرف الدين الدمياطى — رحمه الله — : وليس يكون الشَّكَال إلا في الرجل ، ولا يكون في اليد . وهذا الذى زاده النسائى هو قولُ أبي عبيدة . وقال ابنُ دُرَيْد : الشَّكَال : أن يكون الحجلُ^(١) في يدٍ ورجلٍ من شِقِّ واحد ، فإن كان مخالفاً قيل : شَكَالٌ مخالف . وقال أبو عمر المطرّز : وقيل ، الشَّكَال : بياضُ الرجلِ اليمنى واليدِ اليمنى ؛ وقيل : بياضُ اليَدِ اليسرى والرجلِ اليسرى ؛ وقيل : بياضُ الرجلين ويدٍ واحدة . قال الشيخ : والصحيحُ من صفة الشَّكَال ما ذكره أبو عبيدة معمر بن المثنى وغيره : أنه البياضُ الذى يكون بينَ رجلٍ من خلافٍ قلَّ أو كثر ، وهو الذى ورد في صحيح مسلم وسُنن أبي داود ؛ قال الشيخ : وكرهته تحتمل وجهين : إما تفاؤلاً ، لشبهه المشكولَ المقيدَ الذى لا نهوض فيه ، وإما لجواز أن

(٤٣)

١٠

١٥

(١) الحجل : بياض التحجيل .

يكون هذا النوع قد جُرب فلم توجد فيه نجابة ؛ وقيل : إذا كان مع ذلك أغرَّ زالت الكراهة لزوال شبهة الشَّكال . والرجل : إذا كان البياض بإحدى رجليه فهو أرجل ، ويكره إلا أن يكون به وضخُّ غيره ؛ وقيل : لا يُكره إلا إذا كان البياض في رجليه اليسرى خاصة ؛ وقيل : الأرجل ، هو الذي لا يكون فيه بياض سوى قطعة في رجليه غير دائرة حوالى الإكليل^(١) ؛ يقال : رجل الفرس ، إذا أبيضت إحدى رجليه ؛ وسيأتى بيان التحجيل والعصم وغيرهما عند ذكرنا للشيآت ؛ والله أعلم .

(٢)
ذكر ما جاء في سباق الخيل وما يحل منه وما يحرم وكيفية
التضمير عند السباق ، وأسماء السوابق في الحلبة

- ١٠ روى عن أبي هريرة — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ^(٣) "لا سبق إلا في خف أو حافر أو نضل" رواه أبو داود والترمذي والنسائي . وفي رواية أخرى للنسائي : ^(٣) "لا يحل سبق إلا على خف أو حافر" ، وسئل ابن عمر^(٤) — رضى الله عنهما — أكنتم تراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : لقد راهن رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرس له .

- ١٥ (١) الإكليل ، هو ما أحاط بالظفر من اللحم .
(٢) كان الأولى في هذه الترجمة تأخير كيفية التضمير عن أسماء السوابق ليوافق الترتيب الآتى عند الكلام عليهما .
(٣) سبق بالتحريك : ما يجعل من المال رهنا على المسابقة ؛ والمعنى أنه لا يحل أخذ المال بالمسابقة إلا في هذه الثلاثة .
(٤) السائل ، هو موسى بن عبيدة انظر كتاب فضل الخيل ص ٧٠

وعنه — رضى الله عنه — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل
التي قد ضُمَّرت من (١) الحَفَيَاءِ (٢)، وكان أَمْدُها (ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ) ، وسابق بين الخيل التي
لم تُضمَر من (الْثَنِيَّةِ) إلى (مسجد بنى زريق) (٣)، وأنَّ ابنَ عمرَ كان ممن سابق بها . قال
سفيانُ الثَّورِيُّ : بين الحَفَيَاءِ إلى (ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ) خمسةُ أميالٍ أو ستة ، ومن (الْثَنِيَّةِ)
إلى (مسجد بنى زريق) ميل . وقال موسى بنُ عُقْبَةَ : بين (الحَفَيَاءِ) (٢) و(ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ)
ستةُ أميالٍ أو سبعة ، وبين (الْثَنِيَّةِ) (والمسجد) ميل أو نحوه ؛ رواه البخاري وغيره .
وفي لفظٍ آخر ، عن ابنِ عمر — رضى الله عنهما — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
سَبَقَ بين الخيل ، بفعل غاية المضمرة من (١) الحَفَيَاءِ (٢) إلى (ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ) ، ومالم يضمَر
من (ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ) إلى (مسجد بنى زريق) (٣) ، قال ابنُ عمر : بَحِثْتُ سابقاً فطَفَرَ
بِى الْفَرَسُ الْمَسْجِدَ . ١٠

وذكر ابنُ بَينٍ في كتابه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل على
حُلٍّ أُنْتَه من اليمن ، فأعطى السابق ثلاثَ حُلٍّ ، والمصلى حُلَّتَيْنِ ، والثالثَ حَلَّةً ،
والرابعَ ديناراً ، والخامسَ درهماً ، والسادسَ قصبَةً ، وقال : ” بَارَكَ اللهُ فِيكَ وَفِي كُلِّكُمْ
وَفِي السَّابِقِ وَالْفِسْكَلِ ” (٤) . وروى البَلَاذُرى عن ابنِ سَعْدٍ عن الواقدي ، عن سليمان بنِ
الحارث ، عن عبدِ المهيمَن بنِ عَبَّاس بنِ سَهْل بنِ سَعْدٍ عن أبيه عن جدِّه ، قال : ١٥

(١) سيأتي بيان المراد بالتضمير في الكلام على كيفيته انظر ص ٣٧٥ من هذا السفر .

(٢) الحَفَيَاءُ بالمد : موضع بالمدينة ، ورواه بعضهم بالقصر ، وبعضهم بتقديم الياء على الفاء .

(٣) زريق ، هو أخو بياضة ، وكلاهما ابنا عامر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب

ابن جشم بن الخزرج انظر كتاب فضل الخيل ص ٧٣

(٤) الفسكل بكسر الفاء والكاف ، وبضمهما : الفرس الذي يجيء آخر الخيل في الحلبة . ٢٠

أَجْرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخَيْلَ ، فَسَبَقْتُ عَلَى فَرَسٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الظَّرِبُ)^(١) ، فَكَسَانِي بُرْدًا يَمَانِيًا .

- وعن الواقديّ ، عن سليمان بن الحارث ، عن الزبير بن المنذر بن أبي أسيد ، قال : سَبَقَ أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ عَلَى فَرَسٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لِزَازِ)^(٢) ، فَأَعْطَاهُ حُلَّةً يَمَانِيَّةً . وعن مكحولٍ — رضى الله عنه — قال : طلعت الخيلُ وقد تقدّمتها فرسٌ للنبي صلى الله عليه وسلم ، فَبَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَأَطْلَعَ رَأْسَهُ مِنَ الصَّفِّ ، وَقَالَ : ”كَأَنَّهُ بَحْرٌ“ . وفى لَفِظٍ عَنْ مَكْحُولٍ : بَخَاءُ فَرَسٍ لَهُ أَدْهَمٌ سَابِقًا ، وَأَشْرَفَ عَلَى النَّاسِ ، فَقَالُوا : الْأَدْهَمُ الْأَدْهَمُ ، وَجِئْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَمَرَّ بِهِ وَقَدْ آتَتْهُ ذَنْبُهُ وَكَانَ مَعْقُودًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ”الْبَحْرُ“ .

وَأَوَّلُ مَسَابَقَةٍ كَانَتْ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةً سَبْعًا مِنَ الْهَجْرَةِ ، سَابَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْخَيْلِ ، فَسَبَقَ فَرَسٌ لِأَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ — رضى الله عنه — فَأَخَذَ السَّبْقَ^(٣) . وَالْمَسَابَقَةُ مِمَّا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَقْرَهُ الْإِسْلَامُ ؛ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ

(١) فى كلا الأصلين : «الطرب» بالطاء المهملة ؛ وهو تصحيف ؛ والظرب بفتح فكسر ، وروى بفتح فسكون على النقل والتخفيف : اسم فرس لرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهو من أشهر خيله صلى الله عليه وسلم وأعرفها . سمي بذلك لقوته وصلابته ، تشبهاً له بالجبل ؛ وقد قالوا : إن الذى أهداه له فروة ابن عمرو الجذامى .

(٢) لِزَازٍ بكسر اللام : اسم فرس للنبي صلى الله عليه وسلم ، سمي بذلك لشدة تلززه واجتماع خلقه ، وهو الذى أهداه المقوقس مع مارية القبطية .

(٣) السبق بالتحريك : ما يجعل من المال رهناً على المسابقة ؛ ونقل الدمياطى فى كتاب فضل الخيل عن جمهرة ابن دريد أن فى السبق بمعنى الجعل لغتين : فتح الباء وإسكانها .

(١) تعذيب البهائم، بل من تدرّيبها بالجري وإعدادها لحاجتها للطلب والكرّ؛ وأختلف فيه، هل هو من باب المباح، أو من باب المرغّب فيه والسّنن .

(٢) وعن سعيد بن المسيّب أنه قال : ليس برهان الخيل بأس إذا أدخلوا فيها محلاً (٣) ليس دونها، إن سبق أخذ السبق (٣)، وإن سبق لم يكن عليه شيء .

و عن أبي هريرة — رضى الله عنه — عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، قال :
” من أدخل فرسا بين فرسين — يعنى وهو لا يؤمن أن يسبق — فليس بقمار،
ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد أمّن أن يسبق فهو قمار“ ؛ رواه أبو داود
في الجهاد في باب المحلل، ورواه ابن ماجه .

قال الشيخ شرف الدين الدميّاطى — رحمه الله تعالى — قوله : ” من أدخل فرسا“، هو فرس المحلل إذا كان كفوا يخافان أن يسبقهما فيحرز السبق (٣)، فهو جائز؛
وان كان بليدا مأمونا أن يسبق فيحرز السبق (٣) لم يحصل به معنى التحليل، وصار إدخاله بينهما لغوا لا معنى له، وحصل الأمر على رهان من فرسين لا محلل بينهما، وهو عين القمار . وقال القاضى أبو الفضل : لا خلاف في جواز المراهنة فيها —
يعنى المسابقة — وأنها خارجة من باب القمار، لكن لذلك صور : إحداها متفق على جوازها، والثانية متفق على منعها، وفى الوجوه الأخرى خلاف؛ فأما المتفق على جوازه فأن يخرج الوالى سبقا يجعله للسابق من المتسابقين ولا فرس له

(١) فى (ب) : « الحيوان » ؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا .

(٢) سيأتى بعد فى هذه الصفحة ما يستفاد منه معنى المحلل، كما سيأتى أيضا وجه تسميته « ا مل » فى ص ٣٧٢ س ١٢ من هذا السفر، فلا نرى مقتضيا لبيان ذلك .

(٣) تقدّم بيان معنى سبق بالتحريك فى الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٧٠ من هذا السفر، فانظرها .

- في الحلبة، فمن سَبَقَ فهو له ؛ وكذلك لو أخرج أسباقا أحدها للسابق ، والثاني للصلي ، والثالث للثالث ، وهكذا ، فهو جائز ، ويأخذونه على شروطهم ؛ وكذلك لو فعل متطوعا رجلٌ من الناس ممن لا فرس له في الحلبة ، لأن هذا قد خرج من معنى القمار الى باب المكارمة والتفضيل على السابق ، وقد أخرجه عن يده بكل حال ؛ وأما المتفق على منعه فإن يُخرج كل واحد من المتسابقين سبقا ، فمن سَبَقَ منهما أخذ سَبَقَ صاحبه وأمسك متاعه ، فهذا قمار عند مالك والشافعي وجميع العلماء ما لم يكن بينهما محلل [فان كان بينهما محلل^(١)] فجعل له السبق إن سَبَقَ ولا شيء عليه إن سَبَقَ فاجازه ابن المسيب ، وقاله مالك مرة ، والمشهور عنه أنه لا يجوز ؛ وقال الشافعي مثل قول ابن المسيب ؛ فإن سَبَقَ أحد المتسابقين أحرز سَبَقَهُ وسَبَقَ صاحبه ، وإن تساويا كان لكل واحد منهما ما أخرج ، وإن سَبَقَ المحلل حاز السبقين ، وإن سَبَقَ أحدهما مع المحلل أحرز سَبَقَ المتأخر ؛ وتسمى المحلل محلا لتحليله السبق بدخوله ، لأنه علم أن المقصد بدخوله السبق لا المال ، وإن لم يكن بينهما محلل فمقصدهما المال والمخاطرة فيه ؛ وقال محمد بن الحسن نحوه والأوزاعي وأحمد وإسحاق ؛ ومن الوجوه المختلف فيها أن يكون الوالي أو غيره ممن أخرج السبق له فرس في الحلبة ، فيخرج سبقا على أنه إن سَبَقَ هو حبس سَبَقَهُ ، وإن سَبَقَ أخذه السابق ، فأكثر العلماء يجيزون هذا الشرط ، وهو أحد أقوال مالك وبعض أصحابه ، وهو قول الشافعي والليث والثوري وأبي حنيفة قالوا : « الأسباق على ملك أربابها ، وهم فيها على شروطهم » ؛ وأبي ذلك مالك في الرواية الأخرى وبعض أصحابه وربيعة والأوزاعي ، وقالوا : « لا يرجع اليه سَبَقُهُ » ؛ قال

(١) لم ترد هذه العبارة التي بين مربعين في كلا الأصلين ؛ وقد أثبتناها عن تاب فضل الخليل . ٢٠

مالك : وإنما يأكله من حضر إن سبق مُخْرِجُهُ إن لم يكن مع المتسابقين ثالث ، فإن كان معهما ثالثٌ فللَّذِي يَلِي مُخْرِجَهُ إن سبق ، فإن سبق غيره فهو له بغير خلاف ، نخرج هذا عندهم عن معنى القمار جملة ؛ ولحق بالأول ، لأن صاحبه قد أخرج عن ملكه جملة ، وتفضل بدفعه ؛ وفي الوجوه الأخر معنى من القمار والخطر ، لأنها مرة ترجع الأسباق لمُخْرِجِ أحدها ، ومرة تخرج عنه إلى غيره .

ومن شرط وضع الرهان في المسابقة أن تكون الخيل متقاربة الحال في سبق بعضها بعضا ، فمَتَى تَحَقَّقَ حَالُ أَحَدِهَا فِي السَّبْقِ كَانَ الرَّهَانُ فِي ذَلِكَ قِمَارًا لَا يَجُوزُ ، وإدخال المحلل لغوا لا معنى له ؛ وكذلك إن كانت متقاربة الحال مَّا يُقَطَّعُ غَالِبًا بِسَبْقِ جَنَسِهَا ، كالمضمرة مع غير المضمرة ، والعرايب مع غيرها ، فلا تجوز المراهنة في مثل هذا ؛ وقد ميز النبي صلى الله عليه وسلم ما ضُمِرَ فِي السَّبْقِ ، وأفرده عن ما لم يضمّر ، وتجاوز فيها المسابقة بغير رهان ، وإنما يدخل التحليل والتحریم مع الرهان .

(١) [ومن شرطها أيضا] الأمد لسباقها ؛ وحكى عبد الله بن المبارك عن سفيان قال : إذا سبق الفرس بأذنه فهو سابق ، هذا إذا تساوت أعناق الخيل في الطول ، فإن اختلفت أعناقها بالطول والقصر كان السبق بالكاهل .

١٥ وأما أسماء السوابق في الحلبة — فالسوابق عند أبي عبيدة عشرة : أولها السابق ، ثم المصلي ، ثم الثالث والرابع كذلك إلى التاسع ، والعاشر السكيت ، ويقال بالتشديد . وقال ابن قتيبة : « فما جاء بعد ذلك لم يعتد به » ، والفيسكل الذي يجرى في الحلبة آخر الخيل . وأما الأصمعي فإنه يقول : أولها المجلي ، وهو المقصّب ، أي محرز قصب السبق ، ثم المصلي ، ثم المسلي ، ثم التالي ، ثم المؤمل ،

(١) لم ترد هذه العبارة التي بين مربعين في (١) .

ثم المرتاح ، ثم العاطف ، ثم الحَظِيّ ، ثم اللَّطِيم ، ثم السُّكَيْت . وقال ابنُ الأَبناريّ
في (الزاهر) : الأوّلُ المجلّي ، الثّاني المصلّي ، الثّالثُ المسلّي ، الرّابعُ التّالي ، الخامسُ
المرتاح ، السّادسُ العاطف ، السّابعُ الحَظِيّ ، الثّامنُ المؤمّل ، التّاسعُ اللَّطِيم ،
العاشرُ السُّكَيْت ، والكاف منه تخفّف وتشدّد ، قال الشاعر :

ه جاء المجلّي والمصلّي بعده * ثمّ المسلّي بعده والتّالي
نَسَقًا وقادَ حَظِيَّها مرتاحُها * من قَبَلِ عاطفِها بلا إشكالِ

وقال أبو الغوث : أوّلُها المجلّي ، وهو السّابق ، ثم المصلّي ، ثم المسلّي ،
ثم التّالي ، ثم العاطف ، ثم المرتاح ، ثم المؤمّل ، ثم الحَظِيّ ، ثم اللَّطِيم ، ثم السُّكَيْت ؛
وأنشد بعضهم في العشرة :

١٠ أتاها المجلّي والمصلّي بعده * مُسلٍّ وتالٍ بعده عاطفٌ يجرى
ومرتاحها ثم الحَظِيّ ومؤمّلٌ * وجاء اللَّطِيمُ والسُّكَيْتُ له يبرى^(١)

وقال الجاحظ : كانت العربُ تُعدّ السّوابقَ ثمانية ، ولا تجعل لما جاوزها
حظًا ، فأوّلُها السّابق ، ثم المصلّي ، ثم المقفّي ، ثم التّالي ، ثم العاطف ، ثم المذمّر ،
ثم البارِع ، ثم اللَّطِيم ؛ وكانت العربُ تَلِطُم وجهَ الآخرِ وإن كان له حظ . وقال^(٢)
ابنُ الأَجدابيّ : المحفوظُ عن العرب السّابق والمصلّي والسُّكَيْت الذي هو
١٥ العاشر ، وأما باقى الأسماء فأراها محدّثة ، والفِسْكِيل : الذي يأتى آخرَ الخيلِ

(١) يبرى ، أى ينبرى له ويعرض .

(٢) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين وكتاب فضل الخيل ص ٨٣ ورشحات المداد ص ٧٧
وعقد الأجياد ص ٢٨٥ ولم نجده فيما لدينا من كتب اللغة مادة « برع » بمعنى السّابع من خيل السّباق ،
كما هنا ، والذي وجدناه ان البارِع بمعنى الفائق وهو ينافى معناه هنا ؛ فلعله سَمى البارِع تهكماً ، كما قال
٢٠ صاحب رشحات المداد ص ٧٦ طبع حلب في وجه تسمية المؤمّل والمرتاح أنها تسمية نهكية أو ضدية ،
كتسمية الأشقر زنجياً .

في الحَلَبَةِ . وقال غيره : وما يجيء بعد هذه — يعني العشرة — فهو المقرِّح ؛
وأنشد على ذلك :

قد سبق الخيل الهيجان الأقرح^(١) * وأقبلت من بعده تُقرِّحُ

والفِسِكِل : الذي يجيء في أنحريات الخيل ، والذي يجيء بعده القاشور ،
وما جاء بعد ذلك لا حظ له ولا اعتداد به ؛ وقيل : السَكَيْتُ والفِسِكِلُ والقاشورُ
بمعنى واحد .

ومما يتصل بهذا الفصل ترتيبُ عدوِّ الفرس — وأوله الخَبَبُ ،
ثم التقريب ، ثم الإجماج ، ثم الإحضار ، ثم الإرخاء ، ثم الإهذاب ، ثم الإهماج .

كيفية تضمير الخيل

قد حكى ابنُ بَينٍ أنَّ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلم كان يأمر بإضمار خيله
بالحشيش اليابس شيئاً بعد شيء ، وطياً بعد طيٍّ ، ويقول : ” أرووها من الماء ،
وأسقوها غدوةً وعشيّاً ، وألزموها الجلال^(٢) ... فتصفو ألوانها^(٣) ، وتتسع جلودها “ . وأمر
صلى الله عليه وسلم أن يقودوها في كلِّ يومٍ مرتين ، ويؤخذَ منها من الجري
الشَّوْطُ والشَّوْطَانُ ، ولا تُركَضَ حتى تنطوى . قال الشيخ — رحمه الله — :
والتضميرُ : تقليلُ علفها مدّةً ، وادخالها بيتاً كنيئاً ، وتجليئها فيه لتعرق ويخفَّ
عرْقُها ، فيصلُبَ لمُها ويخفَّ ، وتقوى على الجري ؛ يقال : « ضمرتُ الفرسَ
وأضمرتهُ » .

(١) الأقرح من الخيل ، هو ما كان في جبهته قرحة بضم القاف ، وهي بياض قليل في وجهه

دون الغرّة : وقيل : الأقرح ، هو الذي غرته مثل الدرهم أو أقل بين عينيه أو فوقهما من الهامة .

(٢) الجلال : جمع جل بضم الجيم وفتحها ، وهو ما يلبسه الفرس وغيره من الدواب ليصان به .

(٣) زاد في كتاب فضل الخيل ص ٧٦ موضع هذه النقط قوله : « فإنها تلتقي الماء عرقاً تحت الجلال » .

ذكر ما يُقسم لصاحب الفرس من سهام الغنيمة والفرق
في ذلك بين العراب والهجن والبراذين

عن عبد الله بن عمر — رضى الله عنهما — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين ، ولصاحبه سهمًا . وفي لفظ : قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفرس سهمين ، وللرجل سهمًا ؛ رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه . وفي لفظ أبي داود : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم : سهمًا له ، وسهمين لفرسه ؛ ولفظ ابن ماجه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم : للفرس سهمان ، وللرجل سهم .

وعن مكحول — رضى الله عنه — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هجن الهجين يوم خيبر ، وعرب العرب ، للعربي سهمان ، وللهجين سهم . وعن خالد ابن معدان — رضى الله عنه — قال : أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للعربي سهمين ، وللهجين سهمًا .

وعن أبي موسى أنه كتب الى عمر بن الخطاب — رضى الله عنهما — «إنا وجدنا بالعراق خيلاً عراضاً دُكاً^(١)، فما يرى أمير المؤمنين في سهامها؟» فكتب : «تلك البراذين ، فما قارب العتاق فأجعل له سهمًا واحدًا ، وألغ ما سوى ذلك» .

وعن أبي الأقر قال : أغارت الخيل على الشام ، فأدركت العراب من يومها ، وأدركت الكوادر ضحى الغد ، وعلى الخيل رجل من همدان يقال له المنذر بن

(١) الدك : جمع أدك ، وهو العريض الظهر القصير .

أبي حمضة^(١)، فقال : « لا أجعل التي أدركت من يومها مثل التي لم تدرك » ، ففضل الخيل ، فكتب في ذلك الى عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — فقال : « هبئت^(٢) الوادعي أمه ، لقد أذكرني أمرا كنت أنسيته ، أمضوها على ما قال » . والكوادن : جمع كودن ، وهو البرذون ؛ ومذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة التسوية بين العربي وغيره ، إلا أنهم جعلوا لكل واحد منهما سهما واحدا ، قال مالك : ولا أرى البراذين والهجن إلا من الخيل لأن الله تعالى قال في كتابه : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ ، وقال : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ قال : « فأنا أرى البراذين والهجن من الخيل اذا أجازها الوالي » . قال ابن حبيب : البراذين هي العظام ، يريد الجافية الحلقية ، العظيمة الأعضاء ، وليست العرب كذلك ، فإنها أضمر وأرق أعضاء وأعلى خلقة ؛ وأما الهجن فهي التي أبوها عربي وأمتها من البراذين . قال الشيخ — رحمه الله تعالى — : ومذهب جمهور العلماء أنه يُقسم للفرس سهمان ، ولصاحبه سهم على ما فرضه النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن

(١) المنذر بن أبي حمضة هو الذي يقول فيه الشاعر مشيرا الى هذه القصة :

ومنا الذي قد سن في الخيل سنة * وكانت سواء قبل ذاك مهامها

انظر رثعات المداد ص ٦٧ طبع حلب .

(٢) الوادعي : نسبة الى وادعة ، وهو بطن من همدان ، وهو وادعة بن عمرو بن عامر بن ناسج بن رافع ابن مالك بن ذى بارق بن مالك بن جشم الى آخر النسب انظر أنساب السمعاني .

(٣) كذا وردت هذه العبارة في كلا الأصلين ، وهي تفيد أن مالكا والشافعي وأبا حنيفة متفقون على أن لكل واحد من الخيل والهجن سهما واحدا في الغنمة ؛ وليس كذلك ، فان عبارة الحافظ الدمياطي في كتاب فضل الخيل الذي نقل عنه المؤلف هذا الكلام ، تفيد خلاف ما ذكر ، وهو أن مالكا والشافعي يجملان لكل واحد من الخيل والهجن سهمين ، وأن أبا حنيفة وحده يجعل لكل واحد منهما سهما واحدا ، وأن الاتفاق بينهم إنما هو في التسوية بين العربي وغيره لا في المقدار ؛ وعبارته بعد أن ذكر مذهب الامام أحمد في إحدى الروايات عنه أن للهجين سهمين مطلقا كالعربي ؛ قال : « وهو مذهب مالك والشافعي ؛ ومذهب أبي حنيفة في التسوية بين العربي وغيره كذلك ، إلا أنه جعل لكل واحد منهما سهما واحدا » .

- مؤونة الفرس أكثر من مؤونة فارسه ، وغنائه أكثر من غناء الفارس ، فاستحق الزيادة في القسم من أجل ذلك ؛ قال : وذهب أبو حنيفة إلى أنه يُقسم للفرس كما يُقسم للرجل ؛ وقال : « لا يكون أعظم منه حرمة » ؛ ولم يتابعه أحدٌ على ذلك إلا شيءٌ يروى عن عليٍّ وأبي موسى ؛ وذهب مالكٌ وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن والشافعي إلى أنه لا يُقسم إلا لفرس واحد ، ودليلهم ما رواه ابنُ سعدٍ في طبقاته :
٥ أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم أمر زيد بن ثابت يوم حنين بإحصاء الناس والغنائم فكان السبي ستة آلاف رأس ، والإبل أربعة وعشرين ألف بعير ، والغنم أكثر من أربعين ألف شاة ، وأربعة آلاف أوقية فضة ، فأخذ من ذلك الخمس ، ثم فضّ الباقي على الناس ، فكانت سهامهم لكل رجل أربع من الإبل وأربعون شاة ، وإن كان فارسا أخذ اثني عشر من الإبل وعشرين ومائة شاة ، وإن كان معه أكثر من فرس لم يُسهم له . وذهب الأوزاعي والثوري والليث بن سعد وأبو يوسف وأحمد ابن حنبل — رحمهم الله — إلى أنه يُسهم لفرسين ، وروى مثله عن مكحول ويحيى ابن سعيد وابن وهب ومحمد بن الجهم^(١) من المالكية ، وحكاه محمد بن جرير الطبري في تاريخه ، فقال : « ولم يكن يُسهم للخيل إذا كانت مع الرجل إلا لفرسين »
١٠ ودليلهم ما ذكره ابنُ مندّة في ترجمة البراء بن أوس بن خالد أنه قاد مع النبيَّ صلى الله عليه وسلم فرسين ، فضرب له النبيَّ صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم ؛ ولم يقل أحدٌ إنه يُسهم لأكثر من فرسين إلا شيئا يروى عن سليمان بن موسى أنه يُسهم لمن غزا بأفراس لكل فرس سهمان ؛ واختلفوا في الإسهام للفرس المريض الذي يرجى برؤه على قولين ، أحدهما : يُسهم له نظرا إلى الجنس ؛ والثاني : لا يُسهم له ، لأنه لا غناء فيه كالبعل والحمار ؛ والله الموفق للصواب .
٢٠

(١) في كلا الأصلين : « ابن الحسن » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا نقلا عن كتاب فضل الخيل ص ٩٩

ذكر سقوط الزكاة في الخيل

رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : "لَيْسَ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَلَا مَمْلُوكِهِ صَدَقَةٌ" مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَفِي لَفْظٍ عَنْهُ : "لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ" . وَفِي لَفْظٍ : "لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ زَكَاةٌ إِلَّا زَكَاةُ الْفَطْرِ فِي الرَّقِيقِ" . وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ الصَّدَقَاتِ فَلَيْسَ عَلَى الْخَيْلِ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ عَلَى الْحُمْرِ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ عَلَى الْبَغَالِ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ عَلَى الْإِبِلِ الَّتِي يُسْقَى عَلَيْهَا الْمَاءُ لِلنَّوَاضِحِ صَدَقَةٌ" .

وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْحَرَّانِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : "لَا صَدَقَةَ فِي الْكُسْعَةِ وَالْجَبْهَةِ وَالنَّخَةِ" ، فَسَرَهُ أَبُو عَمْرٍو ، الْكُسْعَةُ : الْحَمِيرُ . وَالْجَبْهَةُ : الْخَيْلُ . وَالنَّخَةُ : الْعَبِيدُ . وَيُقَالُ : النَّخَةُ ، الْبَقَرُ الْعَوَامِلُ ، قَالَ ثَعْلَبٌ : هَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، لِأَنَّهُ مِنَ النَّخِ ، وَهُوَ السَّوْقُ الشَّدِيدُ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : إِنَّمَا هُوَ النَّخَةُ بِالضَّمِّ ، قَالَ : وَهُوَ الْبَقَرُ الْعَوَامِلُ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : النَّخَةُ بِالْفَتْحِ ، أَنْ يَأْخُذَ الْمَصَدَّقُ دِينَارًا لِنَفْسِهِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ أَخْذِ الصَّدَقَةِ ، وَأَنْشُدَ :

عَمِّي الَّذِي مَنَعَ الدِّينَارَ صَاحِبَهُ * دِينَارَ نَخَةٍ كُلِّ وَهُوَ مَشْهُودٌ

وَعَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "عَفْوَتْ لَكُمْ عَنِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ" . وَعَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، وَلَيْسَ فِي تَسْعِينَ وَمِائَةٍ شَيْءٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ فَقِيهَا خَمْسَةً

دراهم". وفي لفظ آخر عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ، ففيها خمسة دراهم ، وليس عليك شيء — يعني في الذهب — حتى يكون لك عشرون دينارا وحال عليها الحول ، ففيها نصف دينار ، فما زاد فبحساب ذلك". قال الجوهري : الورق ، الدراهم المضروبة ، وكذلك الرقة ، والهاء عوض من الواو ؛ وفي الورق ثلاث لغات حكاهن الفراء : ورق ، وورق ، وورق .

وعن جابر بن عبد الله — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إن الله عز وجل تجوز لكم عن صدقة الخيل والرقيق".

وعن عبد الله بن دينار قال : سألت سعيد بن المسيب ، فقلت : أفي البراذين صدقة ؟ فقال : أفي الخيل صدقة ؟ . وعن حارثة بن مضرب قال : جاء ناس من أهل الشام إلى عمر فقالوا : إنا قد أصبنا أموالا خيلا ورقيقا نحب أن يكون لنا فيها زكاة وطهور ، فقال : ما فعله صاحبائ فأفعله ، فاستشار أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وفيهم علي^(١) — رضى الله عنه — فقال علي : « هو حسن إن لم تكن جزية يؤخذون بها بعدك » .

وعن مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن سليمان بن يسار أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة : خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة ، فأبى ، ثم كتب إلى عمر بن الخطاب ، فأبى ، فكلّموه أيضا ، فكتب إلى عمر ، فكتب إليه أيضا عمر : إن أحبوا نخذها منهم وأرددها ، يعني في فقرائهم .

(١) زاد في كتاب فضل الخيل ص ١٠٨ بعد هذه الكلمة قوله : « رتبة » .

فدلت هذه الأحاديث والأخبار على أن لاصدقة في الخيل السائمة ولا في الرقيق إذا كانوا للخدمة ، إلا أن يكونوا للتجارة ، فإن كانوا للتجارة ففي أثمانهم أو قيمهم الزكاة إذا حال عليها الحول ، وعلى هذا مذهب الجمهور ؛ وذهب أبو حنيفة — رحمه الله — دون صاحبيه إلى وجوب الزكاة في الخيل السائمة إذا كانت إناثا ، أو إناثا وذكورا ، وقال : هو مخير بين أن تقوم وتؤخذ الزكاة من القيمة ، وبين أن يخرج عن كل فرس ديناراً ، واحتجوا له بقوله عليه السلام : « ثم لم ينس حق الله في رقابها وظهورها » ، قال المخالف لهم : وليس فيه دليل من وجهين : أحدهما أنه صلى الله عليه وسلم لما ذكر الإبل السائمة وقال : « فيها حق » سئل عن ذلك الحق ما هو ؟ فقال : « إطراق فخاها ، وإعارة دلوها ، ومنحة لبنها أو سمنها ، وحلبها على الماء ، وحمل عليها في سبيل الله » ، فلمّا كانت الإبل فيها حق سوى الزكاة آحتمل أن يكون في الخيل أيضاً حق سوى الزكاة ؛ وقد روى الترمذي^(١) وأبو ماجه حديث فاطمة بنت قيس ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن في المال حقاً سوى الزكاة » وتلا هذه الآية ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ الخ الآية ؛ فيجوز أن يحمل الحق في رقابها وظهورها على هذا الوجه . الثاني أن يحمل الحق فيها على التأكيد لا على الوجوب ، كقوله صلى الله عليه وسلم في حديث معاذ : « وحق العباد على الله عز وجل أن لا يعذبهم إذا فعلوا^(٢) »^(٣)

(١) في كلا الأصلين : « الزبيدي » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا نقلاً عن كتاب فضل الخيل

ص ١٠٩

(٢) في كلا الأصلين : « لقوله » باللام مكان الكاف ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا اذ المراد

التمثيل لا التعليل ، كما هو ظاهر . ٢٠

(٣) في كلا الأصلين : « وحق الله عز وجل على العباد » ، وفي هذه العبارة تقديم وتأخير يغيران

المعنى المقصود من الحديث ، وما أثبتناه عن كتاب فضل الخيل ص ١٠٩ كما أن سياق الحديث يقتضيه .

- ذلك «، فهذا مجمل قوله عليه السلام : « ثم لم ينس حق الله في رقابها » وتأويله .
- قال شيخنا شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي — رحمه الله — : ولنا أن نقول فيه أيضا : هو مجمل ، والأحاديث المتقدمة مفسرة تقضى عليه ، وظواهرها حجج متضافرة على ترك الزكاة في الخيل ؛ قال : فهذا وجهه من طريق السنة والأثر ، وأما وجهه من طريق النظر فمن وجهين : أحدهما أن السوم في الخيل نادر عند العرب ، فلا زكاة فيها كالبغال والحمير ، الثاني أن الزكاة لو وجبت في الخيل لتعدى ذلك إلى ذكورها قياسا على المواشي من الإبل والبقر والغنم . وقال الطبري والطحاوي : والنظر أن الخيل في معنى البغال والحمير التي قد أجمع الجميع على أن لا صدقة فيها ، ورد المختلف [فيه] إلى المتفق عليه إذا آتفقا في المعنى أولى . وقال أبو عبيد : وكان بعض الكوفيين يرى في الخيل صدقة إذا كانت سائمة يبتغي منها النسل ، فقال : إن شاء أدى عن كل فرس ديناراً ، وإن شاء قومها ثم زكاها ؛ قال : وإن كانت للتجارة كانت كسائر أموال التجارة يزكها ؛ قال أبو عبيد : أما قوله في التجارة فعلى ما قال ؛ وأما إيجابه الصدقة في السائمة فليس هذا على اتباع السنة ، ولا على طريق النظر ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفا عن صدقتها ، ولم يستثن سائمة ولا غيرها ؛ وأما في النظر ، فكان يلزمه إذا رأى فيها صدقة أن يجعلها كالماشية تشبيهاً بها ، لأنها سائمة مثلها ، فلم يصر إلى واحد من الأمرين ؛ وقد جاء عن غير واحد من التابعين إسقاط الزكاة من سائماتها ، فروى عن الحسن

(١) « تقضى عليه » ، أى أن الأحاديث الواردة بإسقاط الزكاة من الخيل تحكم على هذا المجمل

وتخصص الحق الوارد في الحديث السابق ببعض ما يحتمله من المعاني ، وهو ما عدا الزكاة فيها .

(٢) في كلا الأصلين : « الى أن المتفق » وقوله : « أن » زيادة من الناسخ يجب حذفها ،

أنه قال : « ليس في الخيل السائمة صدقة » ؛ وعن عمر بن عبد العزيز قال : « ليس في الخيل السائمة زكاة » ؛ وقال أبو عبيد : وقد قال مع هذا بعض من يقول بالحديث ويذهب اليه : إنه لا صدقة في سائمتها ولا فيما كان منها للتجارة أيضا ؛ يذهب الى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " قد عفونا لكم عن صدقة الخيل والرقيق " ؛ فجعله عامًا ، فلا زكاة في شيء منها ؛ قال أبو عبيد : فأوجب ذلك الأول الصدقة عليها في الحالين جميعا ، وأسقطها هذا منهما كليهما ؛ وأحد القولين عندي غلو ، والآخر تقصير ، والقصد^(١) فيما بينهما هو أن تجب الصدقة فيما كان منها للتجارة ، وتسقط من السائمة ؛ على هذا وجدنا مذهب العلماء ، وهم أعلم بتأويل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو قول سفيان بن سعيد ومالك وأهل العراق وأهل الحجاز والشام ، لا أعلم بينهم في هذا اختلافًا ؛ والله أعلم بالصواب .

كل الجزء التاسع^(٢) من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب للنويزي

— رحمه الله تعالى — ويليه الجزء العاشر ، وأوله :

ذكر ما وصفت به العرب الخيل من ترتيبها في السن وتسمية أعضائها

وأبعضها وألوانها وشياتها الخ والحمد لله رب العالمين

(١) في رواية : « والفصل » انظر كتاب الأموال لأبي عبيدة المنقول عنه هذا الكلام .

(٢) هذه التجزئة مخالفة في ابتداءات الأجزاء وانتهائها لتجزئة النسخة المأخوذة بالتصوير الشمسي المحفوظة بدار الكتب المصرية ، وهذا الاختلاف من نهاية آخر الجزء السابع ، وذلك مراعاة لتناسب الأجزاء وتقاربها في عدد الصفحات ؛ ولم ننبه على هذا الاختلاف في الجزأين السابقين اكتفاء باثبات أعداد الصفحات الفوتوغرافية محاطة بدوائر على الهوامش .

الخطأ والصواب

وقعت في هذا الجزء أغلاط مطبعية قليلة رأينا أن ننبه على أهم ما عثرنا عليه منها .

صفحة	خطأ	صواب
١٨٤ ح ١	أربع	أربعة
٢٥٩ سطر ٣	تَقْدُرْ	تَقْدُرْ
٢٧٨ سطر ٢	مما	فما
٣٢٧ سطر ١١	(بُخْتِيَار)	(بُخْتِيَار)

(مطبعة الدار ١٠١٧/١٩٣١/٢٥٠٠)

جزء
مَعِينُ التَّارِخِ
لأهل التَّارِخِ